



الحركة الوطنية الجزائرية

1860 - 1900

الجزء الأول

**

دار البصائر
الجزائر

إهـــــداء٢٠٠٨
وزارة الثقافة

الحركة الوطنية الجزائرية

1

الحركة الوطنية الجزائرية

1860 - 1900

تأليف

أبو القاسم سعد الله

الجزء الأول

* *



دار البصائر
الجزائر

طبعة خاصة

دار البصــائـر

2007

ردمك : 8 - 31 - 887 - 9961 - 978

الايداع القانوني : 2007 - 3316

دار البصـــائـــر

للنشر والتوزيــــع

50 شارع طرابلس ـ حسين داي - الجزائـــر

الهاتف/فاكس : 27/25 – 36 – 77- 021



مقدمة

هذا الكتاب هو القسم الثاني من الجزء الأول للحركة الوطنية. وهو يتناول المرحلة الممتدة من 1860 إلى 1900. ويضم أربعة فصول تغطي نشاط الجزائريين وقدرتهم على التحدي للاستعمار الفرنسي عندما كان في أوج عنفوانه. وفي مقدمة القسم الأول[1] شرحنا الظروف التي جعلتنا ننشره دون انتظار القسم الثاني الذي ضاع مع البطاقات في كارثة سنة 1988.

ومهما كان الأمر فإنه بعد فترة يأس ومرارة استعدنا، بفضل اللّه، إرادة العمل واستطعنا جمع المعلومات من جديد للقسم الثاني، وكتابة أربعة فصول فيه بدل الثلاثة التي ضاعت. واطلعنا على مصادر لم تكن متوفرة لنا خلال الثمانينات، وغيّرنا قليلاً من خطته ومن أسلوبه، واكتفينا من التعاليق (الهوامش) بالضروري لأننا لاحظنا أن الطلبة والقراء عموماً لا يرجعون إليها إلا نادراً، وإنما هي تهمّ أصحاب الاختصاص بالدرجة الأولى، وفضلنا إيراد قائمة موحدة بالمصادر، بدل تذييل كل فصل بها، كما فعلنا في القسم الأول. وكثير من هذه المراجع في الواقع مشترك بين القسمين. وكانت دراستنا للتاريخ الثقافي قد ساعدتنا على الاطلاع على مصادر كثيرة وعلى فهم أعمق لمسيرة الحركة الوطنية.

إن المرحلة الممتدة من 1860 إلى 1900 تمثّل الجيل الثاني من

---

(1) صدر القسم الأول من الجزء الأول للحركة الوطنية عن المؤسسة الوطنية للكتاب، سنة 1992 بالجزائر. كما طبع في دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة 1991 مع الجزئين الثاني والثالث.

الجزائريين الذين عاصروا الاحتلال الفرنسي. وفيها أخذ الجيل الأول في الانقراض تدريجياً لأسباب مختلفة. وقد اعتقد الفرنسيون أن الجزائر أصبحت ملكهم دون منازع وأن الشعب الجزائري قد استسلم لهم نهائياً. فراحوا يكيّفون المستقبل على مزاجهم: فأصدروا المراسيم التي تجعل الأرض الزراعية الباقية عند الجزائريين تؤول بسهولة إلى الكولون (أشهرها مرسوم سنوات 1863، 1873، 1887)، وسنّوا قانون الأهالي (الأندجينا) للقمع والإرهاب، وواصلوا إهمال التعليم، وجنسوا الأهالي جماعياً، وأعطوا السلطة المطلقة للمدنيين (الكولون)، وحاربوا القضاء الإسلامي، وبدلوا الحالة المدنية، وساروا على ما أسموه بسياسة الاندماج أحياناً والإلحاق أخرى، وهي السياسة التي تجعل الجزائر حقاً قطعة من فرنسا (بالنسبة للأروبيين). أما الجزائريون فقد ظلوا «رعايا فرنسيين» وأهالي (أندجين). وكان عليهم أن يلبوا كل الواجبات وليس لهم أية حقوق. ومن الواجبات الخضوع المطلق، ودفع الضرائب الثقيلة، واحترام القوانين الاستثنائية.

وهناك ثلاث موجات تعرّضت لها الجزائر خلال 1860 ـ 1900. الموجة الأولى كانت بعنوان المملكة العربية، وهي الشعار الذي أعطاه أعداء نابليون الثالث لسياسته في الجزائر والتي اعتبروها محابية للعرب (الجزائريين) تمهيداً لإقامة مملكة يكون الأمير عبد القادر على رأسها ويكون نابليون الثالث هو أمبراطور الجميع. وبعد سقوط نابليون الثالث (سنة 1870) حلّت الموجة الثانية وكانت تحت شعار الحكم المدني/الجمهوري وإقصاء العسكريين عن السلطة والانتقام من الجزائريين لأنهم ثاروا سنة 1871. ودامت هذه الموجة عقدين من الزمان (1871 ـ 1891) وكانت من أشد العهود قسوة على الجزائريين. وتميّزت الموجة الثالثة بتعيين جول كامبون حاكماً عاماً (1891)، وتحقيق اللجنة البرلمانية في الوضع بالجزائر برئاسة جول فيري، وبداية التغيير الذي تواصل إلى الحرب العالمية الأولى. فقد وقع التراجع خلالها عن سياسة الإلحاق، وروجعت سياسة التعليم الأهلي، والتعامل مع الطرق الصوفية،

وأُعيد النظر في السياسة الفرنسية ـ الإسلامية. ولكن الموقف الرسمي من اغتصاب الأرض ومن ابتلاع القضاء الفرنسي للقضاء الإسلامي ومن الحرمان من الحقوق، ومن الخضوع لقانون الأهالي بقي على ما كان عليه.

وبتراجع التحدي الوطني بواسطة الثورات، بدأت في الأفق إرهاصات الوعي السياسي في الثمانينات على أنقاض التجربة التي بدأها حمدان خوجة وزملاؤه في الثلاثينات. فمن جديد أخذ «الأعيان» يكتبون العرائض، ويعبّرون عن آرائهم في اللجان والمجالس المحلية، وفي كتب الرحلات وفي المناسبات الخاصة. وقد كان ظهور (إرشاد المتعلمين)[1] لعبد القادر المجاوي شاذاً في وقته، ولكن عقد الثمانينات شهد ظهور كتيبات ونشرات وعرائض معظمها بالفرنسية أو مترجمة إليها، أي أن الإيمان بدور الإعلام أخذ يساور الأعيان الجزائريين ويفرض نفسه كوسيلة من وسائل التعبير الفعّالة. وهكذا أظهرت آراء المكي بن باديس وابنه حميدة، والدكتور الطيب مرسلي، والدكتور محمد بن العربي، والنائب محمد بن رحال، والمتعلم أحمد بن بريهمات... وأضرابهم الذين تقدموا برؤى جديدة إلى مطلع القرن العشرين حين بدأت النهضة في التعليم والصحافة والإصلاح الاجتماعي والتنظيم السياسي. وهذه هي النقطة التي انطلق منها الجزء الثاني من تاريخ الحركة الوطنية.

وعندما نرجع بالذاكرة إلى ما أصابنا من وهن بعد ضياع المحفظة، ثم نرى الآن فصول الكتاب وقد اكتملت، فإنه لا يسعنا إلا السجود لله شكراً على توفيقه. وأودّ أن أشكر هنا الحاج الحبيب اللمسي صاحب دار الغرب الإسلامي، الذي كان هو صاحب الاقتراح بنشر ما لم يضع من الكتاب تحت عنوان (القسم الأول) إنقاذاً له، في انتظار مصير ما ضاع. وقد تفضل غيره أيضاً باقتراحات

---

(1) ظهر في القاهرة سنة 1877، وكان لظهوره ضجّة في الجزائر أثارها غلاة الكولون وهاجموا صاحبه، كما جندوا إلى جانبهم بعض الجزائريين. وقد اشترك ابن صيام وابن علي الشريف وأحمد ولد قاضي مع المجاوي في بعض نقاطه النهضوية، ولكن هؤلاء عبروا عن ذلك في رحلاتهم إلى فرنسا. انظر: فصل التاريخ من كتابنا التاريخ الثقافي.

أخرى مفيدة. وكانت زوجتي هي التي تحمّلت معي الصدمة الأولى عندما فقدنا الحقيبة في مطار لندن، ووقفت دائماً إلى جانبي وقفة المؤمن الصابر إلى أن تحقق الأمل المشترك. كما أن اكتمال الكتاب مدين لجامعة الجزائر التي منحتني التفرغ، ولجامعة منيسوتا التي وفّرت لي شروط البحث والتحرير.

مدينة مينيابلس، 16 مايو 1996.

أبو القاسم سعد الله

الفصل الأول: المملكة العربية
1860 ـ 1870

- تعريف المملكة العربية
- زيارة نابليون الأولى وتعيين بيليسييه
- زيارة نابليون الثانية وتعيين ماكماهون
- اغتصاب الأرض
- مرسوم 1863
- توماس (إسماعيل) عربان والدكتور وارنييه
- الإدارة العسكرية والإدارة المدنية
- الزراعة والتجارة والضرائب
- نكبة المدن
- أهل الحضر وظهور طبقة اجتماعية جديدة؟
- مصير النقابات الحرفية والعمالية
- من القبيلة إلى العائلة
- بعض الألقاب والأسماء الأرستقراطية
- قيادات صحراوية
- مجاعات وجوائح
- أعيان في باريس للعرض والاستعراض

الفصل الأول ـ المملكة العربية

1860 ـ 1870

«المملكة العربية» تعبير ظهر في الستينات من القرن الماضي[1]، ويقصد به جعل الجزائر مملكة عربية وتنصيب الأمير عبد القادر ملكاً عليها، نائباً عن نابليون الثالث أمبراطور الفرنسيين. وقد استعمل التعبير المذكور من قبل أنصار وخصوم الفكرة نفسها وتداولوه بالقبول والرفض، ولكن الأمير نفسه لم يقبل الفكرة، وتغلب خصوم المملكة العربية في النهاية، وانتهت الفكرة بسقوط نابليون في حرب السبعين مع ألمانيا (بروسيا) ثم وفاة الأمير عبد القادر سنة 1883. ولكن المؤرخين ظلوا يلوكون الموضوع معتبرينه من شطحات خيال نابليون الثالث وتناقضات سياسته في الجزائر. وقد عاد الموضوع إلى الظهور بعد انتصار الثورة الجزائرية وإعادة كتابة تاريخ الجزائر بالأقلام الفرنسية نفسها، مع نوع من توبيخ الضمير أسفاً على ما فرط الفرنسيون في جانب الجزائريين.

افتتح عقد الستينات بزيارة نابليون الثالث للجزائر، وهي أول مرة يزور فيها رئيس الدولة الفرنسية هذه الأرض التي طالما تحدّثت عنها الصحف والركبان والجيوش. وافتتح العقد أيضاً باسترجاع الحكم العسكري الذي توقف سنة 1858. وصدرت بعد الزيارة الرسمية رسالة ومرسوم، أما الرسالة فوجهها

---

(1) في بعض فقرات هذا الفصل، مثل حياة المدن، وتطور الأجواد، وظهور قيادات جديدة، رجعنا إلى ما قبل 1860، لأننا شعرنا أن بعض النقاط ظلت مغفلة في القسم الأول من هذا الكتاب.

نابليون إلى ممثله في الجزائر، المارشال بيليسييه، حول السياسة التي ينوي تطبيقها في «المملكة العربية»، وأما المرسوم فيتعلق بتثبيت «العرب» على أراضيهم العرشية[1] والقبلية، وإنشاء المِلْكية الفردية على أنقاض الأملاك الجماعية.

ولم يكد العقد يتقدّم حتى تولّى الجزائر حاكم جديد، هو المارشال ماكماهون، وزار نابليون الجزائر مرة ثانية، وأصدر بعد ذلك رسالة أخرى حول مستقبل «المملكة العربية»، كما أصدر مرسوماً جديداً يتعلّق بالوضع القانوني لأهلها، فهم إذن «رعايا» فرنسيون وغير «مواطنين»، ولكن باب المواطنة الفرنسية مفتوح لمن تخلّى من الرعايا عن حكم الشريعة الإسلامية.

وابتداء من منتصف العقد تقريباً عرفت الجزائر مجموعة من الجوائح المنقطعة النظير، وشملت مناطق شاسعة بالموت والخراب مما أدّى إلى وفاة أكثر من ثلاثمائة ألف نسمة، من الجفاف إلى الجراد، ومن الكوليرا والتيفود إلى الزلازل، يضاف إلى ذلك انتزاع الأراضي لإعطائها إلى الفرنسيين القادمين من وراء البحر «لاستعمارها»، وتخييم الجهل على المواطنين الذين حرموا من نعمة التعلّم سواء من ميزانية الأوقاف أو من ميزانية الدولة التي تستعمرهم.

ولم تكد تحل سنة 1867 حتى حلّ بالجزائر رجل كنيسة كان مقدّراً له أن يلعب دور الجندي الذي يقمع الثورات ودور الداعية الذي يردع القلوب، ونعني به الأسقف لافيجري. فقد صادف حضوره حلول الجوائح وتكاثر الأيتام والأرامل فأخذ يجمع الأيتام لا لرعايتهم فقط ولكن لتنصيرهم، ثم أنشأ «مستوطنة مسيحية عربية» منهم، كما أنشأ (منظمة الآباء البيض) و(الأخوات البيض)[2]. كذلك وألبسهم لباس الرجال والنساء الجزائريين والجزائريات، ليخوضوا معاً معركة التنصير في مناطق معينة وليمهدوا الطريق لاستعمار القلوب من جهة واحتلال الصحراء من جهة أخرى.

---

(1) العرش في العرف الجزائري هو العشيرة في العرف المشرقي، وجمعه أعراش.

(2) Sœurs Blanches, Péres Blancs.

ومن يدرس العقد المذكور ثم يغفل عن الثورات التي وقعت خلاله وأنواع المقاومة الشعبية التي لم يهدأ لها أوار ولم يهجع لها جفن. وعندما نقول «ثورات» بالجمع فإننا نعني ما نقول. فهي وإن كانت ثورة واحدة متصلة الحلقات، إلا أنها من حيث المكان والقيادة كانت متعددة. فهناك أولاد سيدي الشيخ الذين حملوا السلاح أكثر من عقدين، وهناك جهات البابور والحضنة والأوراس. وكلها كانت بقيادة مرابطين وأشراف أبَوْا أن يُهَان الدين وأن تخضع راية الجهاد.

ووسط هذا الخضم والصراع بين جيش الاحتلال الذي ظنّ أنه قضى على المقاومة المسلحة وجيش المقاومة الذي لجأ إلى أسلحة جديدة، كانت تتفاعل الطرق الصوفية وتلد بدائل لمواجهة الوضع الخطير، وكم من زاوية واحدة تحوّلت إلى فروع، وكم من مرابط وزع إجازاته الصوفية على عشرات المقدمين، وكم من غطاء استعمل لستر ردود الفعل: تحفيظ القرآن الكريم، والتعليم الديني، وقصائد الشاعر الجوّال، وبركات الشيوخ، والاجتماع على الحضرة والذكر، ولغة الرموز والألغاز، وكتابة الحروز (التمائم) والطلاسم.

وكان أهل ذلك العقد يرون تحوّلات أخرى كبيرة. فالعائلات الكبيرة كانت تفقد حجمها بالتدرّج، والزعامات الأهلية كانت تتلاشى، فالأجواد كانوا يتركون أماكنهم لقادة من أصول مجهولة مهمتهم خدمة الإدارة الاستعمارية، والإقطاعات الكبيرة تقلّصت في وحدات صغيرة، والصلاحيات الواسعة التي كانت للزعيم الإقطاعي لم يبق له منها سوى الشكليات والمظاهر، أما النفوذ والمال فقد انتزعا منه. والأرض التي كانت للقبيلة أصبحت قطعاً موزّعة على بعض أفرادها، وهؤلاء بادر معظمهم إلى بيعها للدولة الفرنسية أو الكولون، لأنهم لا يستطيعون المحافظة عليها والعيش منها. وتراجعت (برجوازية) المدن وتركت مكانها للجالية الفرنسية (الأوروبية) وتحوّلت المدينة الواحدة إلى حي عربي قديم وحي أوروبي حديث.

ومع ذلك كانت هناك ثلاث مدارس لتخريج القضاة ورجال الشريعة الإسلامية. وكانت شؤون الديانة في أيدي وزارة الحرب الفرنسية، فالإمام والمفتي والمدرس يعينهم الوزير الفرنسي، وكذلك القضاة. وقد حلّ القضاة الفرنسيون بالتدرّج محل القضاة المسلمين في كل القضايا تقريباً، عدا الأحوال الشخصية. وأصبح القضاة المسلمون «مساعدين» فقط للقضاة الفرنسيين. وكما جرى الدمج في شؤون القضاء كذلك جرى الدمج في شؤون التعليم، وذلك بإحداث متوسطات مزدوجة اللغة والثقافة، ومواصلة حلقات اللغة العربية على يد المستشرقين الفرنسيين. وواصلت الصحافة الرسمية توجهها نحو الجزائريين على لسان جريدة (المبشر) وشبه الرسمية على لسان جريدة (الأخبار)، وكانت للكولون مختلف أنواع الصحف، ولكن لم تكن هناك صحيفة واحدة للجزائريين. إن الفكر الجزائري كان في نومة أهل الكهف.

ولكن هزّة الظلم والقهر، ورجّة حرب 1870 أدتا إلى ثورات وتحوّلات أخرى في الجزائر. فلنتابع إذن أحداث عقد الستينات قبل أن نتناول عقد السبعينات.

زيارة نابليون الأولى وتعيين بيليسييه

سبب زيارة نابليون الأولى للجزائر يرجع إلى نتائج سياسة وزارة الجزائر التي أنشئت سنة 1858. فقد أدّى إنشاء هذه الوزارة إلى اشتداد قبضة الكولون في الجزائر وسيطرتهم على مقاليد السلطة فيها مما أدّى إلى معارضة الجزائريين ولجوئهم إلى الثورات من جهة والهجرة إلى البلاد الإسلامية من جهة أخرى. فخلال سنتين من تجربة الوزارة (1858 ـ 1860) أنشئت سبع عشرة قرية فلاحية للكولون ومنح لهم 4600 تنازل مجاني من الأرض التي أخذت غصباً من الجزائريين. وتضاعفت خلال هذه الفترة القصيرة المساحات المدنية على حساب المناطق العسكرية مما يعني تقليص نفوذ المكاتب العربية العسكرية وإنشاء ما سمي بالمكاتب العربية المدنية. وكانت الجزائر قد قسمت خلال ذلك

إلى ثلاث ولايات، وعلى رأس كل ولاية والٍ مدني، وإلى جانبه مجلس للولاية اتخذه الكولون منبراً للدفاع عن حقوقهم السياسية والمدنية ضد العسكريين والضغط على حكومة باريس لمنحهم تنازلات جديدة في الأرض واتباع سياسة الإبعاد والتحشيد (الكانتونات) للجزائريين، كما طالبوا بحرية الاستيلاء على الأرض من الأهالي من أجل الاستعمار.

كانت السياسة التي اتبعتها الوزارة المذكورة، سواء في عهد جيروم أو عهد شاسلو ـ لوبا، هي ممارسة الحكم من باريس والتسيير في عين المكان (الجزائر). وقد أدّى ذلك إلى إلحاق كل المصالح في الجزائر بالوزارات المعنية ما عدا وزارتيْ التعليم والديانة. وأخذ الحديث يجري أيضاً حول إدماج الجزائريين في النظام الفرنسي. وقال الوزير إن الجنسية **nationalité** العربية المسلمة والحية vivace يجب القضاء عليها وإطفاؤها بالإندماج، وضرورة تذويب الشعب العربي وتحلّله، وامتصاص الأرستقراطية الأهلية وإضعاف سلطات القياد، ولا بد من تفتيت القبيلة وذلك بقطع الصلة بين المالكين والخمّاسة[1]. أما شاسلو ـ لوبا (1859 ـ 1860) فقد أضاف إلى ذلك القضاء على المحاكم الإسلامية وإلغاء دور القضاة المسلمين، والسماح للمتقاضين الجزائريين بالاستئناف أمام المحاكم الفرنسية بدل المجالس الشرعية (الفقهية).

وقد قاوم المسلمون (الجزائريون) هذه السياسة بشتى الوسائل. فقد عبروا عن احتجاجهم ضد مس المحاكم الإسلامية ودور القضاة. واحتجّ المالكون للأرض بأن تفتيت القبيلة يعني مغادرة الخمّاسة الأرض التي يعملون عليها ويعيشون منها، وأن الخمّاسة أصبحوا يهينونهم ويهربون منهم، دون دفع الديون التي عليهم، إلى المناطق المدنية للعمل عند الكولون، وكان هؤلاء يشجعونهم على الهروب إليهم بإعفائهم من دفع الضرائب المسماة «العربية». وقد أدّت هذه

(1) الخماسة هم عمال الأرض بالحصول على خمس الإنتاج، وهي فئة حاول الفرنسيون استعمالها في البداية ضد أصحاب الأرض الجزائريين (الإقطاع) ثم استغلهم الكولون، لأن الخماسة تحوّلوا إليهم.

السياسة إلى تخريب الاقتصاد المحلي حتى أن بعضهم قد أرجع بعض أسباب مجاعة 1867 إلى السياسة المتبعة خلال عهد وزارة الجزائر. ومن وسائل المقاومة الجزائرية عندئذ اللجوء إلى الثورة، كثورة الأوراس سنة 1859، وثورة الحضنة والبابور والظهرة سنة 1860، ثم ثورة أولاد سيدي الشيخ التي امتدت نحو التل ودامت فترة طويلة كما ذكرنا. كما أن بعض الجزائريين اختار الهجرة إلى المشرق العربي بعد أن عانى من الظلم وعجز عن دفعه، لا سيما وأن الحكومة الفرنسية قد تخلّت عندئذ عن مهمتها في الجزائر للكولون والإدارة المحلية.

وأمام تبادل الاتهام بين المدنيين (الكولون) والعسكريين في الجزائر عزم نابليون الثالث على أن يقف بنفسه على جلية الأمر، وجاء الجزائر زائراً في سبتمبر 1860. وقد رافقته زوجته (يوجيني). ويبدو أنه كان سيطيل الزيارة والتنقّل في الجزائر والاجتماع بأعيانها، ولكن حدث ما جعله يقطع الزيارة ويرجع إلى فرنسا. ومع ذلك استطاع أن يطلع على الخلاف بين العسكريين والمدنيين من جهة وعلى مظالم الجزائريين من جهة أخرى. وقد استمع إلى خطب عديدة من رئيس المحكمة العليا (الفرنسية) والولاة، ودعا بعضهم خلال ذلك إلى اتباع سياسة الاندماج نحو العرب أيضاً والمساواة في الضريبة. وكان نابليون يعتقد، ربما بتأثير توماس (إسماعيل) عربان وبعض العسكريين (ومنهم فلوري، ولاباسي، وفريدريك لاكروا...) في أن عهد التحول الاجتماعي في الجزائر قد حان، مما يعني تنشيط الاستعمار من جهة والاهتمام بترقية الجزائريين من جهة أخرى، مع اتباع سياسة التهدئة معهم[1]. وكان عربان بالخصوص، وهو عندئذ مستشار لدى الحكومة، يعتقد أن الفلاح الحقيقي في الجزائر هو الإنسان الأهلي، أما الكولون (الأوربيون) فدورهم في المدن وهو خدمة التجارة والصناعة. وكان عربان يؤمن، مثل كل جماعة سان سيمون،

---

(1) يوجين دي مونقلاف (مجلة الشرق)، سلسلة جديدة، 1860، ص 383 ـ 384.

بحصول تكامل بين الفلاحة والصناعة والتجارة مما سيؤدي إلى ترقية الفلاح الجزائري وتحويل المجتمع بالتالي نحو التقدم تحت حماية الدولة الفرنسية.

وسواء أكان لأفكار عربان أثر كبير على سياسة نابليون، كما أشيع عنها في حينها أو كان في الأمر مبالغة، فإن نابليون قد غيَّر من سياسته القديمة نحو الجزائر بعد رجوعه إلى باريس. فقد أصدر مرسوماً ألغى فيه الوزارة أو سياسة حكم الجزائر من باريس، وعين حاكماً عسكرياً من جديد، وهو المارشال بيليسييه الذي أصبح يلقب بدوق مالكوف، بعد مشاركته في حرب القرم. وكان بيليسييه قد اشتهر أيضاً عندما كان عقيداً يعمل تحت إمرة بوجو سنة 1845 بقتل حوالي ألف شخص صَبْراً، بمن فيهم الأطفال والنساء في غار الظهرة الشهير، وذلك بغلق باب الغار عليهم وإحراق الحطب في مدخله. وكان بيليسييه منهوك القوى عندما منحه نابليون سلطة الحاكم العام في نوفمبر (1860). وقد تقدّمت به السن وأصبح غير مهتم بالشؤون الإدارية وتنفيذ سياسة نابليون التي كان يهدف من ورائها إلى نوع من المساواة في المعاملة مع الجزائريين.

لم يتوقّع الكولون ذلك التحوّل في موقف نابليون، فقد استمع إليهم بكل اهتمام أثناء الزيارة، وكانت لهم مطالب عديدة من بينها دعم استعمار الأرض ومضاعفة سياسة الاندماج، واتباع سياسة الإبعاد والتحشيد مع الجزائريين. وظنوا أن نابليون سينفذ مطالبهم عند رجوعه، فإذا به يرجع إلى الحكم العسكري الذي يكرهونه، بل ويدعمه برسالة سنتحدث عنها. وبالإضافة إلى الرجوع إلى منصب الحاكم العام أنشأ نابليون وظيفة نائب لهذا الحاكم، وهو أيضاً وظيف عسكري. وكذلك أنشأ مجلساً للحكومة ومجلساً أعلى لها. وقد التحق بيليسييه بمنصبه الجديد في يناير 1861.

وأمام ضعف صحة الحاكم العام وشيخوخته وعدم اهتمامه بالشؤون الإدارية اغتنم مدير الشؤون المدنية (اسمه ميرسي لاكومب) الفرصة وتابع تنفيذ السياسة القديمة، وهي مواصلة عملية (الكانتونات) التي تعني إبعاد الجزائريين

عن أراضيهم، خلافاً لسياسة نابليون التي كانت تنص على «إشراك» الجزائريين مع الأروبيين بدعم من الحكومة. ولم يلبث نابليون أن أصدر في 6 فبراير 1863 رسالة إلى بيليسييه جاء فيها أن «الجزائر مملكة عربية، وأنا أمبراطور العرب مثلما أنا أمبراطور الفرنسيين» وقال أيضاً إن الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة ولكنها مملكة عربية[1]. ومنذ هذا التاريخ لصقت هذه العبارة في الأدبيات الفرنسية دون أن يعطيها الجزائريون، فيما يبدو، أي اهتمام. ويذهب الدكتور وارنييه إلى أن نابليون قد وعد بمنح الجزائر دستوراً خاصاً منذ 1852، ولكنه لم ينفّذ وعده، وأن بيليسييه قد تعامل مع الكولون وعارض سياسة نابليون نحو العرب[2].

هل كان نابليون يعني فعلاً إنشاء مملكة عربية في الجزائر؟ إن الظروف عندئذ ساعدت على هذا التصور، ولكن الوثائق والتصريحات لا تساعد على ذلك. فالأمير عبد القادر اكتسب شهرة واسعة بعد تدخله لحقن الدماء في حوادث الشام سنة 1860، وتجدّدت «صداقته» لنابليون الذي منحه وساماً وعلاوات، وجاءته الأوسمة والتنويه من ملوك أروبا وقيصر روسيا والسلطان العثماني والرئيس الأمريكي. والجزائر أصبحت «هادئة» منذ انتهى احتلال الأجزاء الشمالية من الصحراء ومنطقة زواوة. ونابليون الثالث كانت له قناعات حول القوميات، سيما في رومانيا وإيطاليا وبولندا. فلماذا لا يجرب في الجزائر تنصيب ملك عربي يعمل نائباً عنه، كما فعل أمبراطور النمسا مع المجر، والسلطان العثماني مع محمد علي؟ وبذلك تنتهي الجزائر كعِبْءٍ على فرنسا وتبقى فقط الجزائر التي تقوي فرنسا وتجعل منها أمبراطورية ضخمة ومزدهرة.

هذه الظروف هي التي أطلقت العنان للمهاترات الدعائية في الجزائر وإلى حد ما في فرنسا أيضاً حول فكرة المملكة العربية هذه، وقد اعتقد بعضهم أن

(1) شارل روبير آجرون (تاريخ الجزائر المعاصر)، سلسلة مأذا أعرف ـ ط. 3، باريس 1969، ص 32.

(2) د. وارنييه (الجزائر أمام الأمبراطور)، ص 79.

لنابليون مشروعاً جاداً لذلك، وأنه كان يحضر له في الخفاء بمساعدة عناصر مضادة للكولون ومؤيدة للعسكريين. واعتقد آخرون أن المعنى يقتضي «إعادة جنسية عربية قومية» تحت المظلة الفرنسية. ويبدو أن نابليون لم يكن يعني لا هذه الفكرة ولا تلك، وإنما كان يعني إشراك العرب في الحياة العامة مع الفرنسيين بقيادة العسكريين منهم واقتداء الأهالي بالأوروبيين في تقدمهم الحضاري، وهو المبدأ الذي كان يعمل له بعض الليبراليين وكذلك أتباع سان سيمون، مثل توماس (إسماعيل) عربان. وكانت كلمة «مملكة» الجزائر شائعة على أقلام الكتاب عندئذ، وكذلك كلمة «إيالة». وكلمة «عربية» كانت أيضاً شائعة في مختلف الكتابات مثل المكاتب العربية. ولكن الكلمتين إذا رُكبتا «مملكة عربية» فإنهما تعطيان مدلولاً سياسياً خاصاً وهو الذي بنى عليه الخصوم مهاتراتهم ضد المشروع.

يقول د. وارنييه الذي شارك في هذه المهاترات وحمل بشدّة على مشروع المملكة العربية: لقد تراجع الاهتمام الذي كان موجهاً للمدنيين الأوروبيين وللاستعمار أثناء عهد وزارة الجزائر (1858 ـ 1860) وأصبح منصباً بعد ذلك على الشؤون الأهلية وعلى تمدين العرب. كما ظهرت كتب بأسماء مستعارة تعلن أن «الجزائر للجزائريين»، وهي كتب كانت تتهم الاستعمار بأنه كان خطأ وكان غير سياسي، وتتهم الكولون بارتكاب الجرائم[1]. وفي الوقت الذي أخذ فيه الكولون يردون على هذه الاتهامات، صدرت جريدة (المونيتور يونيفيرسال) حاملة رسالة نابليون إلى بيليسييه، ومما جاء فيها: تثبيت الأعراش على ملكية الأرض القديمة، كما أعلنت الجريدة على لسان الأمبراطور: إن الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى الشائع، ولكنها مملكة عربية»[2].

(1) يشير بذلك إلى كتاب جورج فوازان (الجزائر للجزائريين)، 1862، وهو الاسم الذي استعمله توماس (إسماعيل) عربان. وكان وارنييه من نفس مدرسة عربان (السانسيمونية) ولكنهما اختلفا حول الموقف من الاستعمار والأهالي.
(2) د. وارنييه (الجزائر أمام. . .)، مرجع سابق، ص 79.

والرسالة التي يشير إليها د. وارنييه هي التي بعث بها نابليون إلى بيليسييه بتاريخ 6 فبراير 1863. وسترد الإشارة إليها في عدة مناسبات لاحقاً، وكذلك الإشارة إلى المرسوم المشيخي نفسه، أي مرسوم 1863.

وبعد أسابيع من هذه الرسالة التي عارضها بيليسييه نفسه، أصدر مجلس الشيوخ الفرنسي المرسوم الشهير المتعلق بملكية الأرض العرشية وكيفية تحويلها إلى مِلْكية فردية. وهذا المرسوم الذي سنتحدث عنه بعد قليل وصفه البعض بالليبرالية ووصفه آخرون بالإجحاف في حق الجزائريين، لأنه جعل ملكية الأرض تخرج من يد العرش بطريقة قانونية. ومهما كان الأمر فقد تحالف الحاكم العام (بيليسييه) والكولون على عرقلة مشروع نابليون نحو الأهالي، وهو المشروع الذي قيل إنه متأثّر جداً بأفكار (أونفنتان) والمدرسة السانسيمونية.

زيارة نابليون الثانية وتعيين ماكماهون

أحسّ نابليون وحاشيته بأن مشروعه كان يواجه عرقلة في الجزائر. فقد كانت التقارير تصله من بعض العسكريين الذين لا يريدون سيطرة الكولون «المدنيين» على الأوضاع. فعزم على عزل بيليسييه من الحكومة العامة، ولكن زوجته تدخلت لدى الأمبراطورة التي كانت قريبة لها، فتسامح نابليون معه[1]. ومع ذلك بقي نابليون منزعجاً من عدم تطبيق مشروعه في الجزائر، فأراد أن يزورها مرة ثانية وأن يقف على أوضاعها بنفسه من جديد. ويذهب إيميل غوتييه إلى أن الكولون كانوا يحقدون على المكاتب العربية لأنها كانت تقف ضد دعوة الترحيل للجزائريين وإحداث (الكانتونات) الاستعمارية، وأن الحرب كانت عنيفة بين الطرفين وأن نابليون كان مستبداً فمال إلى الحكم العسكري المستبد. واعترف غوتييه بأن الجنرالات استطاعوا أن يحافظوا على «هدوء» الجزائريين باعتبار أن الحاكم العام كان هو نفسه رئيس هيئة المكاتب العربية العسكرية[2].

---

(1) آجرون (الجزائر الجزائرية. . .)، ص 32. يقول آجرون إن زوجة بيليسييه كانت إسبانية الأصل وكانت ما تزال شابة رغم شيخوخة بيليسييه.

(2) يفهم من رأي غوتييه أن نابليون كان لا يؤمن بالحكم المدني وأن تجربة وزارة الجزائر=

كانت المعارضة الفرنسية تتمثّل في الاتجاهات الليبرالية والجمهورية والكنيسة. وكان المدافعون عن الكولون ينبعثون من هذه الاتجاهات كلها. وعندما وقعت الثورات، سيما ثورة أولاد سيدي الشيخ، نسبها الكولون إلى المكاتب العربية والعسكريين متهمين إياهم باستفزاز الأهالي ليثوروا ضد سياسة الإدماج والترحيل التي كانوا يتبعونها، كما أن العسكريين استعملوا نفس الحجة (الثورات) ضد الكولون ولنفس السبب. وفي هذه الأثناء توفي بيليسييه (22 مايو 1864)، وخلفه بالنيابة الجنرال مارتينبري إلى أن عين نابليون المارشال ماكماهون في أول سبتمبر من نفس السنة. وكان ماكماهون من أوائل العسكريين العاملين في الجزائر حيث تقلّد عدة مسؤوليات، وطال عهده في الحكم نسبياً إذ بقي إلى سنة 1870 حين انتقل إلى أروبا ليقود الحرب في الراين ضد بروسيا. وكان لقبه (دوق ماجنطا).

وفي شهر مايو 1865 زار نابليون الجزائر وبقي فيها هذه المرة حوالي خمسة أسابيع، وشملت زيارته مختلف المناطق. وكان يستمع إلى الكولون وإلى غيرهم، وشاهد الجزائريين في استعراضات ومآدب أقيمت له. وكان توماس إسماعيل عربان ملازماً له في كل الرحلة، وكان هو مترجمه ومستشاره. وفي نهاية الرحلة علّق له نابليون وسام صليب الشرف. وكان ماكماهون قد أفهم الكولون أن سياسة مواصلة الاستعمار لن تتغيَّر، كما كان نابليون نفسه في لقائه مع الكولون يظهر لهم، حسب د. وارنييه، الأهمية التي يعلّقها على الاستعمار والمشاريع الفلاحية، وقيل إنه وعدهم بمواصلة هذه السياسة. وقد ودعوه وهم يظنّون أنه سيحقّق لهم مآربهم وهي التنازلات عن الأرض الأهلية، وتشجيع الاستعمار الفلاحي، وترحيل الأعراش عن أراضيها وحشدها في أماكن محددة، والإسراع في تنفيذ المِلْكية الخاصة للأهالي حتى يتمكّن الكولون من شرائها

= «المدنية» كانت إفشالاً فقط لجيروم الذي كان نابليون يكرهه، رغم أنه ابن عمه. وكان نابليون يعرف أن جيروم سيفشل في الجزائر. أنظر غوتييه (كراسات الاحتفال المئوي)، 1930، ص 7 ـ 8.

منهم بطريقة قانونية (؟). ولكن ما راعهم إلا إرسال نابليون رسالة جديدة إلى ماكماهون يعلن له ما خالف توقعاتهم وكذب ظنونهم. ولذلك طالب د. وارنييه، على لسان الكولون، أن يكون لهؤلاء وللجيش وللضحايا والأمجاد. . . حق المشاركة في استفتاء عنوانه هل الجزائر مستعمرة فرنسية أو مملكة عربية[1]؟

لم يكن ما أرسله نابليون إلى ماكماهون هذه المرة مجرد رسالة عادية، بل هو كتيب في 88 صفحة. وهو صادر في 20 يونيو 1865، وعنوانه (سياسة فرنسا في الجزائر). وقيل إن نابليون قد أعطى الكتيب إلى توماس عربان ليقرأه وينقحه، وقد فعل ذلك بحضور نابليون نفسه، وبذلك كانت الرسالة الثانية في الحقيقة تحتوي على أفكار عربان وتوقيع الأمبراطور. ولكن عربان لم يكن وحده في ذلك، فهو من مدرسة قلنا إنها هي السانسيمونية، وقد طعمها بأفكاره عن الإسلام والحضارة وتاريخ العرب الذي اطلع عليه قبل اعتناقه الإسلام. كما كان زملاؤه في المكاتب العربية وفي السانسيمونية قد وضعوا لمساتهم على الرسالة أيضاً. وكان المفروض أن تظل الرسالة سراً بين نابليون وماكماهون، إذ لم يرسل نابليون إليه سوى سبع نسخ منها، ولكن الصحفيين في باريس اطلعوا على محتواها، ووصلت أخبارها إلى الجزائر وصحافة الكولون. وانطلقت الضجّة التي بقيت خلال الفترة كلها، أي إلى سقوط الأمبراطورية واعتقال نابليون. والغريب أن جريدة (المبشر) الرسمية في الجزائر لم تشر إلى هذه الرسالة[2]. فهل كان ذلك محافظة منها على السرية التي كان يؤمن بها ماكماهون أو خوفاً من أن يطلع على محتواها الجزائريون فيتشجّعون بما فيها من أفكار منصفة لهم ضد الكولون؟

وخلاصة رسالة نابليون إلى ماكماهون تمثّل فكرة جديدة في فهم دور

---

(1) د. وارنييه (الجزائر أمام. . .)، مرجع سابق، ص 82.

(2) إبراهيم الونيسي (رسالة ماجستير عن المبشر)، مخطوطة جامعة الجزائر.

الاستعمار الليبرالي. فهي رسالة لا تدعو إلى الحرية ولكن إلى التقدم في ظل الاندماج والتهدئة، بالتعاون مع الأروبيين، وفتح المجال أمام الجزائريين ليستفيدوا من الوجود الاستعماري في بلادهم بناء على أن الاختلاف في الدين والعادات لا يعدّ حاجزاً مانعاً للاندماج وتهدئة النفوس، والمقصود «بالتهدئة» هنا هو تلطيف المعاملة أو عدم التهوّر مع الجزائريين لكي يخففوا من «تعصّبهم» ومعارضتهم للاحتلال. وقد تكرّرت العبارة التي تصف الجزائر بأنها «مملكة عربية ومستعمرة أروبية ومعسكر فرنسي»، وكل كلمة من هذه العبارة لها مدلول خاص، ولكن بعض الكتّاب عندئذ انطلقوا في التأويل والتهويل. ولا سيما مع كلمتي «مملكة عربية» كما ذكرنا.

بعد ذلك نصل إلى النقاط التالية من رسالة نابليون إلى ماكماهون:

1 ـ استمالة العرب وتربيتهم على مكارم الأخلاق (؟) وسلوك مسلك الإنصاف والعدل معهم.

2 ـ الاعتراف بتجريد العائلات ذات النفوذ من نفوذها وإفلاسها وتفكيك نظام القبيلة دون تعويض.

3 ـ المساس بالنظام القضائي الإسلامي وتعريض المؤسسات الأخرى إلى هزّة عنيفة.

4 ـ الاعتراف بطرد العرب من أراضيهم استناداً إلى وثائق قسرية صادرة من مصلحة أملاك الدولة (الدومين)، حتى اضطروا إلى كراء الأراضي المصادرة التي هي في الواقع مِلْكُهم منذ عهود سالفة. وحين وقع إبعادهم من السهول التجأوا إلى الجبال فمنعتهم إدارة الغابات من استغلال هذه الأراضي رغم أنها كانت مراعي لمواشيهم في الماضي.

5 ـ كان العرب يستأجرون أراضي العزل في العهود السالفة، ولكن الدولة استولت على هذه الأرض، فأصبحوا يكترونها بالمزايدة، لكن النقص في الأرض سيجعل المزايدة تفلس العرب لعدم قدرتهم على المنافسة مع غيرهم.

6 ـ الإجحاف في الضرائب. فبدل أن تكون الضريبة عقارية فقد أصبحت بالنسبة للعرب تشمل الماشية والأشجار المثمرة والأرض. كما فرضت ضرائب بلدية ثقيلة على العرب الساكنين في الخيام. وهي ضرائب لا ينتفعون منها بأي شيء.

7 ـ أملاك العرب أصبحت مثقلة بالرهن لأنهم يستلفون بالربا الفاحش، وإذا ما تحولت ملكية الأرض إلى ملكية خاصة (فردية) فإنها سريعاً ما تؤخذ منهم لعدم قدرتهم على تسديد الديون مما سيؤدي إلى إفلاسهم.

8 ـ الخطأ في إنشاء المراكز الاستيطانية لأنها من جهة تتطلب توفير العناية بالكولون لمدة ثلاث سنوات على الأقل، بدل إنشاء دوائر معينة حول العواصم الولائية الثلاث، ومن جهة أخرى تتطلب منح الأراضي مجاناً لهم (للكولون) مما يؤدي إلى تشجيع المضاربات وإلحاق الضرر بالعرب[1].

وقد نوّه نابليون بالعرب (الجزائريين) فقال إنهم أمة ذكية وشجاعة، وإنه يرفض إبادة ثلاثة ملايين (عدد سكان الجزائر عندئذ) كما فعل الأروبيون مع الهنود في أمريكا، كما يرفض فكرة ترحيل العرب نحو الصحراء وتفريغ الأراضي الزراعية منهم. وأمر بأن تتبع حكومة ماكماهون سياسة التعايش والتشارك مع العرب والعمل على تدريبهم وتقريبهم من القوانين الفرنسية وعلى إقناعهم بالتطور والحضارة، ومعاملتهم على أنهم رعايا فرنسيون إلا إذا تخلّوا عن أحوالهم الشخصية فيسمون عندئذ مواطنين فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية والمدنية. ووعد نابليون الجزائريين في رسالته بفتح الوظائف المدنية لهم في الجزائر والوظائف العسكرية في مختلف أنحاء الأمبراطورية الفرنسية[2].

---

(1) زوزو (نصوص)، ص 255 ـ 256. خلدت زيارة نابليون الثانية على نقش معدني يظهر الوجه الأول من صورته متوسطاً بعض حاشيته، ويحيط به العرب «قاصدين المثول بين يديه مع نساء وصبيان خاضعين أمامه»، أما الوجه الثاني فيظهر صورة نصفية لنابليون. أنظر (المبشر)، 31 أكتوبر 1867.

(2) نص الرسالة في زوزو (نصوص)، ص 255، أنظر أيضاً المزاري (طلوع سعد السعود) 2/ص 261 ـ 262. نشره يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، 1991.

وختاماً لتشريعات نابليون صدر مرسوم كان حجر الزاوية في السياسة الفرنسية بالجزائر طيلة ثمانين سنة (إلى سنة 1947)، وهو ما أصبح معروفاً بقانون الجنسية. صدر ذلك في 12 يوليو 1865، وقد نص على كيفية حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية إذا رغبوا. فقد اعتبرهم القانون الفرنسي «مسلمين فرنسيين» ما داموا محافظين على أحوالهم الشخصية ويحتكمون في شؤونهم إلى الشريعة الإسلامية. وبهذه الصفة يمكنهم الدخول في الخدمة العسكرية خارج الجزائر، وتولي الوظائف المدنية داخل الجزائر فقط. ونص المرسوم أيضاً على أن المواطنة الفرنسية لا تُعْطَى لمن تمسك بالشريعة الإسلامية، وهي لا تعطى أيضاً إلا لمن بلغ واحداً وعشرين سنة. وبعد حوالي سنة صدر ما يوضح بعض الغموض في هذا المرسوم، فقد نص قانون 21 أبريل 1866 على قبول الشباب الجزائريين في الجيش الفرنسي، برياً كان أو بحرياً، كما حدّد الوظائف المدنية داخل الجزائر للحاصلين على المواطنة الفرنسية فقط. ورغم هذا «التشجيع» المغري فإن 371 فرداً فقط من الجزائريين اختاروا المواطنة الفرنسية بين 1865 ـ 1870[1].

اغتصاب الأرض

كانت الأرض هي الثروة الحقيقية للجزائريين. وسواء كانت في ملكية الفرد أو القبيلة أو الأوقاف أو الدولة، فإن الأرض هي مصدر العيش والاستقرار والرعي، وهي فوق ذلك رمز الكرامة الوطنية التي يعتز بالدفاع عنها كل مواطن، والمواطن الذي لا أرض له لا شرف له.

والاحتلال الفرنسي كان احتلالاً عسكرياً واستيطانياً وثقافياً كما عرفنا. ويهمنا هنا الاحتلال الاستيطاني. فالعلاقة بين الجزائريين والفرنسيين لم تكن

(1) وهو عدد هام إذا عرفنا أن الحاصلين على الجنسية كانوا في أغلب الأحوال من المتعلمين. وكان التعليم غير متوفر إلا لعدد قليل جداً من الجزائريين. وهم عادة أبناء المتصلين بالإدارة من جنود وقياد ومترجمين، إلخ.

مجرد سلب السيادة وإسقاط نظام الحكم وانتصاب الجيش الأجنبي في كل مكان، ولكنها علاقة طرد اقتصادي وإحلال عناصر أجنبية على الأرض محل السكان الأصليين. وقد تعاون الجيش والحكومة على ذلك، كما تعاون معهم رأس المال الأوروبي، سيما في عهد الشركات الكبرى، تعاونوا جميعاً على إخراج الجزائري من أرضه ومنحها بطرق مختلفة إلى الغرباء لاستغلالها.

وعناوين ملكية الأرض كانت متعددة. من أهمها في بداية الاحتلال، الأرض المسماة البايلك، وهي تلك التي ترجع إلى الدولة الجزائرية سواء في عمومياتها الاعتبارية أو ما كان منها ملكاً لمصالح أو لأفراد خدموا الدولة. ويدخل في ذلك الغابات والمحاجر والأراضي البور والسائبة وكل أملاك بيت المال، وكذلك الأراضي التي كانت ملكاً للدايات والوزراء والبايات وقواد الجيش. ولقد اعتبرت الدولة الفرنسية نفسها وارثة للدولة الجزائرية ولأراضيها، ونقلت حق التصرف فيها منها إليها. وبذلك حصلت الدولة الفرنسية على أراضي شاسعة بدأت فوراً توزع منها على الفرنسيين الذين حلوا بالجزائر بعد عمليات الاحتلال العسكري الأولى.

والعنوان الثاني للاستيلاء على الأرض هو أملاك الوقف (الحبس). وهذا قطاع واسع أيضاً، ذلك أن كل المؤسسات الدينية والاجتماعية والتعليمية كان لها أملاك خاصة بها لدعمها وصيانتها والدفع منها للفقراء والطلبة والعلماء والغرباء. ويهمنا من هذه الأملاك هنا أملاك الأرض. وكان هذا الإجراء شائعاً بالخصوص خارج المدن حيث الزوايا والمرابطون وأضرحة الصالحين. وحيث عيون الماء للسابلة والمحطات للمسافرين. كما كان للمساجد أراضيها من الوقف[1].

يضاف إلى ذلك الأراضي التي تعود ملكيتها إلى الأعراش (العشائر). والمقصود بالأعراش هنا ما اصطلح عليه بالمخزن وغيره. فقد كان جزء من الأرض ممنوحاً

---

(1) انظر فصل المعالم الإسلامية والأوقاف في تاريخ الجزائر الثقافي.

منذ قرون إلى القبائل والأعراش التي كانت تخدم الدولة، أي مقابل المساهمة في الحرب عند الحاجة. وكانت قبائل المخزن ترث الأرض، وهي ثابتة عليها بالتعاقب والتوارث، وحصلت عليها بالطرق الشرعية المعمول بها قبل الاحتلال. ولكن هناك قبائل وأعراش كانت لهم أراضي يعيشون عليها منذ قرون أيضاً دون أن تكون الدولة هي التي منحتها لهم، ومن ثمة فهم ليسوا من المخزن، بل كانوا رعية. وهذه القبائل والأعراش كانت أيضاً ترث الأرض وتملكها جماعياً وتديرها وتستفيد من مردودها جماعياً أيضاً.

وإلى جانب ذلك كانت الملكية الفردية للأرض، وهذا النوع كان شائعاً، ولكنه لم يكن يشكّل قطاعاً كبيراً. وكان الأفراد يرثون الأرض عن آبائهم وأجدادهم. وقد يملكون عقوداً مكتوبة تثبت وضع أيديهم على الأرض، وقد لا يملكون أية وثيقة وإنما هي لهم حسب العادة والشيوع والحيازة.

ومنذ الاحتلال أخذ مفهوم ملكية الأرض يتغيّر. وقد دام ذلك سنوات طويلة، إلى أن حان موعد مرسوم 1863. وقبل هذا المرسوم صدرت عدة قوانين وقرارات تحدد ملكية الأرض بالمفهوم الفرنسي، أو إذا شئت مفهوم الدولة المتغلبة بالقوة والقهر. وخلال السنوات الأولى للاحتلال وقعت المضاربات في بيع الأملاك، ومنها الأرض، ووقع التلاعب بمصالح المواطنين بواسطة الوسطاء المغامرين. وكان الجهل بالعادات والقوانين والأعراف واللغة سبباً في انتزاع أراضي المواطنين تعسفاً. وكذلك كانت الحاجة إلى المال بعد الافتقار والرغبة في الهجرة بعد أن ضاقت البلاد بأهلها.

وكانت الفرص المفتوحة أمام الفرنسيين للاستيلاء على الأرض الجزائرية كثيرة. فبالإضافة إلى أراضي الدولة التي اعتبرت غنيمة أو تركة للدولة المحتلة، هناك الثورات التي اعتبرت سبباً في مصادرة أراضي أصحابها، ومن الأسباب أيضاً العداء للفرنسيين، وإهمال الأرض أو التغيب عنها، والحاجة إلى استعمالها في المصالح العسكرية والطرق وإقامة المستوطنات، إلخ. وأما

مصادرة أراضي الأوقاف فقد وقعت بدعوى أن مداخيلها قد تستعمل ضد الفرنسيين، أي في حركة الجهاد والمقاومة. وها نحن نلخص الأوجه التي اغتصبت بها الأرض من أهلها قبل حلول سنة 1863:

1 ـ في سبتمبر 1830 صدر قرار ينتزع الأراضي من أصحابها رغم اتفاق 5 يوليو 1830 الذي نص على احترام الأملاك هكذا: «ممارسة الدين المحمدي ستكون حرة، وحرية السكان من كل الطبقات، وحرية دينهم، وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم لن تكون محل تدخل»[1].

2 ـ في أكتوبر 1844 صدر قانون خاص بالأوقاف والعقارات، وفيه أن الأراضي غير المزروعة أو التي لم تثبت ملكيتها بعقد صريح وتسجيل في المصالح العقارية الفرنسية، تصبح تابعة لأملاك الدولة، وهذه تكون حرة في التصرف فيها. ورفض هذا القانون الاعتراف بالأملاك المسجلة قبل الاحتلال. والغريب أنه لم يعط للأهالي سوى ثلاثة أشهر لكي يضعوا مخططات أملاكهم والأراضي التي بحوزتهم وتقديمها للمعاينة إلى المصالح الفرنسية. والأرض التي لا يتبع أصحابها هذه التعليمة تعتبر مهملة وبدون مالك ومن حق الدولة الاستيلاء عليها. وهذا القانون (أول أكتوبر 1844) يعتبر تعجيزاً للجزائريين من عدة وجوه، منها أن الحاضرين كانوا يجهلون طرق التعامل مع القوانين الفرنسية، ومنها أن المالكين أو فلنقل الحائزين، كانوا لا يملكون العقود التي يستطيعون بها تسجيل أراضيهم، لأن طرق إثبات الملكية في البلدين كانت مختلفة. ومنها أيضاً أن كثيراً من الجزائريين هاجروا من المدن ومن المناطق التي استولى عليها العدو، كما أن كثيراً منهم انضموا للمقاومة، ومن ثمة لا يستطيعون تسجيل أراضيهم التي ستكون، حسب هذا القانون، مهملة وبدون مالك.

3 ـ 31 أكتوبر 1845 استعمل المارشال بوجو وسيلة أخرى لقهر

---

(1) انظر جون رودي (سياسة الأرض في الجزائر المستعمرة)، منشورات جامعة كاليفورنيا، بيركلي، 1967، ص 67. انظر أيضاً مجموعة الوثائق الحكومية، Collection Des Actes Du Gouvernement باريس، 1834.

المقاومة، وهي إصدار قانون يجرد كل من شارك في المقاومة أو رفع السلاح وأتخذ موقفاً عدائياً من الفرنسيين من أراضيه، بل إن القانون سرى حتى على من عادى الموالين لفرنسا أو ساعد أعداءها من قريب أو من بعيد.

4 ـ وهناك قانون ثالث أصدره أيضاً بوجو في 21 يوليو 1846، وقد نصّ على مصادرة واغتصاب الأرض البور والمهملة، وكذلك الأراضي العرشية التي جلا عنها أهلها مهما كانت الأسباب، والمقصود اشتراك أهلها في المقاومة، وأعطى القانون لأصحاب الأرض العرشية حق استرجاعها إذا عادوا إليها وطلبوا العفو من الحاكم العسكري الذي تقع الأرض المعنية في مجال حكمه.

بهذه القوانين التعسفية والتي قصدت منها سلطات الاحتلال إفشال المقاومة من جهة والحصول على الأرض للفرنسيين من جهة أخرى، تمكنت هذه السلطات من وضع يدها على آلاف الهكتارات التي كانت بحوزة الجزائريين جماعات (أعراشاً) وأفراداً، وإعطائها مجاناً إلى القادمين من فرنسا ومن أجزاء أخرى من سواحل البحر الأبيض المتوسط. والقليل فقط من الجزائريين هم الذين أرجعت إليهم السلطات الفرنسية أرضهم بعد أن تابوا وأصلحوا (؟) وصدر العفو عنهم[1]. وكانت عبارة (الثقاف) هي المستعملة بدل المصادرة. والثقاف هو وضع السلطات الفرنسية يدها على أملاك المتمردين والثوار والمهاجرين ونحوهم، قبل أن يقرر القانون بشأنها قراره الأخير. وقد تكرّرت العبارة كثيراً في أدبيات القرن الماضي. ومن يقرأ جريدة (المبشر) يصدم من كثرة ورودها فيها، وكانت تستعملها للإرهاب والتخويف أيضاً.

5 ـ قوانين أخرى صدرت في يونيو 1851 وأخرى في 1858، وكلها

---

(1) من هؤلاء أحمد بومزراق، وهو ابن مصطفى بومزراق، باي التيطري عند الاحتلال. وكان أحمد بومزراق قد حارب الفرنسيين وانضم تارة للأمير عبد القادر وتارة للحاج أحمد (باي قسنطينة)، ولكنه ضعف وطلب من الفرنسيين العفو، فأعادوا إليه أراضيه وعوضوه، كما قيل، عن عدم استغلالها، كما عيّنوه آغا على أحد الأعراش، وكان ذلك سنة 1851. انظر رسالة إبراهيم الونيسي، مخطوطة.

تتعامل مع نزع ملكية الأرض من الجزائريين ووضعها تحت يد الدولة الفرنسية التي تتصرف فيها بمختلف الطرق، ومنها توزيعها على الفرنسيين (الكولون). وقد أدى قانون يوليو 1846 إلى إعطاء عناوين الملكية إلى الفرنسيين (الأروبيين) بما قدره 54,894 هكتار. بينما استولت الدولة على 114,721 هكتار. وبين 1851 ـ 1860 كان عهد ما سمي بترحيل الجزائريين وإبعادهم (الكنتمونمنت) وإنشاء المراكز الاستيطانية في أماكنهم، تحت حراسة جنود المكاتب العربية العسكرية.

ومع ذلك يذهب جان ميرانت وغيره من أنصار المدرسة الاستعمارية إلى أن فرنسا كانت حذرة في مسألة الأرض، وأنها كانت تراعي احترام اتفاق 1830، وأن النصوص التشريعية كانت تحاول التوفيق بين مصالح الأهالي ومصلحة فرنسا القومية. وجاء ميرانت على ذكر «العراقيل» التي واجهها الفرنسيون للتصرف في الأرض بحرية، فقال إنها هي الجهل بالقوانين والعادات القديمة في حيازة الأرض والتملك بها، وغياب العقود الواضحة، وطريقة الشفعة المعمول بها في النظام الإسلامي، ومسألة الوقف (الحبس) الذي لا يجوز التصرف فيه. وبناء عليه فإن هذه العراقيل هي التي جعلت الدولة الفرنسية تتدخل ـ بعد تردد كما قال ـ وتصدر سلسلة من القوانين بين 1832 و1837 لكي تحافظ على الاستعمار الحر أو توفير الأرض من الأهالي للفرنسيين، وذلك هو معنى قانوني 1844 و1846، وحاصلهما صحة البيع مستقبلاً بين الجزائريين والأروبيين ما دام الأروبي حاملاً لعقد البيع. أما قانون 1858 فقد لجأ فيه الفرنسيون إلى «العلماء» لوضع طابعهم على صحة استيلاء الدولة الفرنسية على أراضي الأوقاف[1].

وبذلك نرى أنه خلال الأربعينات والخمسينات كانت عوامل عديدة توجه سياسة الأرض ومصادرتها. فمن جهة هناك السلطة العسكرية التي كان على

(1) جان ميرانت (كراسات الاحتفال)، ص 101، 108. وكذلك بوعلام بلقاسمي (السياسة الاستعمارية)، رسالة ماجستير، ص 28 ـ 29. وعبارة «الاستعمار الحر» تشير إلى نوع من طرق الاستيلاء على الأرض وهو التعامل فيها بين البائع الأهلي (الجزائري) والمشتري الأروبي (الفرنسي) عن طريق المضاربين في العادة.

رأسها بوجو ثم راندون، وكان هدفها إخضاع الأعراش والأفراد للأمر الواقع وقمع الثورات بالاستيلاء على الأراضي وإبعاد أهلها منها. ومن جهة أخرى هناك سياسة الحكومات الفرنسية ونظمها المختلفة ـ مَلَكِيّة لويس فيليب والجمهورية الثانية والعشر سنوات الأولى من الأمبراطورية ـ والتي كانت تؤيد الاستيلاء على أرض الجزائريين لإقامة المستوطنات وجعل فرنسا تمتد إلى إفريقية. وبالإضافة إلى ذلك هناك رأي عام كان يضغط على ضرورة توفير الأرض، وهو يمثل الكولون الذين لهم نواب وصحف وأصدقاء و«لوبيات» وينادون بحتمية الاندماج وحرية التعامل مع الأهالي في الأرض عن طريق ما سمي «بالاستعمار الحر»، بينما كان دور الجيش هو الحماية وتوفير الأمن وكبح الثورات الجزائرية. ويجب ألا ننسى هنا دور المنظرين الاقتصاديين لمدرسة سان سيمون الذين كانوا في الجيش وفي المصالح المالية وفي الصحافة. وقد قال بعض الباحثين إنهم كانوا «أسياد الحياة الاقتصادية» في فرنسا[1]. وكانوا يبشرون بعالم سعيد بثرواته، ويضغطون على الحكومة لكي تتبنى «ترقية» الأهالي عن طريق زرع الأروبيين إلى جانبهم وشمولهم ببركاتها وحمايتها إلى أن يبلغوا الرشد، أما قبل هذه المرحلة فيجوز التصرف في أملاكهم وأراضيهم لمصلحتهم. نقول هذا على العموم رغم أن بعض منظري مدرسة سان سيمون مثل توماس عربان، كانوا يختلفون عنهم قليلاً حول انتزاع الأراضي من الأهالي وحول دور المستوطنين في الجزائر.

ويتصل بالأرض أيضاً امتلاك الغابات من قبل الدولة، فقد كان ذلك الامتلاك هدفاً أساسياً للاستعمار. وقد كانت الأعراش تستعمل الغابات للرعي قبل الاحتلال، وكانت تتقاسم المساحات بالطرق التقليدية، وتحافظ على الأمن فيها، سيما تفادي وقوع الحرائق، فقد كانت الأعراش هي التي تتولى حراسة الغابات لحماية نفسها ومصالحها. وقد اعتاد السكان حرق الأعشاب وجعل ذلك سماداً يقوي الأرض فتنبت زرعاً أجود دون تعريض الغابات

---

(1) جاكلين بيلي (عندما أصبحت الجزائر فرنسية Bayle Jaqueline, Quand L'Algerie Devenait Française, Paris, 1981)، ص 119.

للحرائق[1]. ولكن إعلان المصالح الفرنسية على أن الغابات ملك للدولة أجبر الأهالي على الابتعاد عن الغابات[2]، بل إن قوانين صارمة صدرت بعد ذلك جعلت حتى الاقتراب منها أو الرعي فيها جناية يستحق صاحبها العقوبة الصارمة. ومع ذلك كثرت الحرائق في العهد الاستعماري مما أدّى إلى فرض الغرامات الجماعية الثقيلة التي أرهقت كاهل الفلاحين والرعاة.

وقد بدىء في مد الطرق وتجفيف البرك وإنشاء السكة الحديدية ونحو ذلك قبل صدور مرسوم 1863 أيضاً. وكانت الطرق والجسور وإنشاء المراكز العسكرية والقرى الاستيطانية تخضع لاستراتيجية تخدم المصلحة الاستعمارية. وكل ذلك كان يحتاج إلى الأراضي الشاسعة. فكانت المراكز الآتية: باتنة وتيزي وزو وعمي موسى والشلف والسور. ووقع الربط بين بعض المدن، ومدت السكة الحديدية، وكل ذلك كان في نطاق العمل العسكري بالدرجة الأولى، لأن الهدف كان هو القضاء على الثورات والوصول بسرعة إلى مراكز الاضطرابات، أما المناطق التلية والصحراوية فقد وقع الاهتمام بها في عهد لاحق.

وكلما جرى الاستيلاء على الأرض بالطرق التعسفية المذكورة خرجت (المبشر) لتقول للناس إن الدولة ستعوضهم وإن العملية ليست انتقامية، ثم تأخذ في تهدئة الخواطر والحديث عن المستقبل السعيد، وكانت هذه الجريدة تقول إن الأرض لا تخرج عن ثلاثة أصناف: فهي إما أراضي البايلك «التركي»، وقد استولت عليها فرنسا منه، وهي في ذلك حرة تفعل فيها ما تشاء ولا أحد من الأهالي له حق فيها، وإما أراضي خاصة ولكن لها وثائق تثبتها لأصحابها،

---

(1) بلقاسمي، (رسالة ماجستير) مرجع سابق، ص 99 درس العالم الأمريكي جون رودي موضوع الأرض في الجزائر في كتابه الهام (سياسة الارض في الجزائر المستعمرة) Land Policy in colonial Algeria، منشورات جامعة كاليفورنيا، بيركلي، 1967.

(2) يقول جان ميرانت إن الدولة بعد اعترافها لبعض القبائل (16 قبيلة) بملكية الأرض الزائدة عليها (؟) ملكتها أراضي الغابات بشرط دفع الخمس من الأرض المعترف لها بها. أنظر (كراسات الاحتفال)، ص 103.

وهذه لا تستولي عليها السلطات الفرنسية إلا إذا احتاجت إليها، وهي في هذه الحالة ستعوض أصحابها، وأن الاستيلاء عليها لن يكون بالقوة. وهو حديث معسول لأننا رأينا أن الاستيلاء على الأراضي الخاصة قد وقع بدعوى الإهمال والثورة وعدم ثبوت الملكية، إلخ. أما الصنف الثالث من الأراضي، حسب جريدة (المبشر)، فهو أراضي الأعراش، وقد ادعت المبشر أن هذه الأراضي قد انجرت للأعراش عن طريق البايلك (الدولة) السابقة مقابل خدمات. وهي في هذه الحالة غير بعيدة عن يد الدولة الفرنسية الوارثة للدولة السابقة، فهي إما أن تأخذ منها وإما أن تأخذها كلها إن دعت إلى ذلك الضرورة، ولكن في هذه الحالة تعوضها بأراضي أخرى على وجه التملك. ومعنى ذلك أن فرنسا تطرد الأعراش من الأراضي الخصبة التي توارثوها أباً عن جد، وتعطيها إلى الكولون مثلاً، وتبعد منها الأعراش إلى مناطق نائية أو جرداء[1].

وكان قانون 16 جوان 1851 قد فتح المجال أمام الاستيلاء على الأراضي العرشية. فرغم حق الأعراش في الملكية الجماعية على الأراضي التي يسكنونها فإن الكولون قد ضغطوا على السلطات لكي «تحدد» للأعراش الأرض التي تكفيهم وتجبرهم على «التنازل» عن الباقي، ثم يتبع ذلك محاصرة الجزائريين وإجبارهم بالتدرّج على التخلي عن أراضيهم لأنهم لم يعودوا قادرين على المحافظة عليها وفلحها. وكان «التنازل» الاضطراري للدولة وليس للأفراد ـ كما ذكرت المبشر ـ وفي مقابل ذلك التنازل تعترف لهم الدولة بحق التملك فيما تبقى من الأرض. وشاع هذا العبث بمصالح الأهالي في عهد المارشال راندون الذي حكم فترة طويلة (من ديسمبر 1851 إلى يوليو 1858). وقد أعلن الجزائريون، رغم القمع، شكواهم ورفعوا أصواتهم منادين باحترام اتفاق 1830 حول الملكية، واحترام الأرض التي عاش عليها أجدادهم وآباؤهم، باعتبارها هي مورد رزقهم. وكانت سياسة راندون

---

(1) إبراهيم الونيسي (رسالة ماجستير)، عن المبشر 30 أكتوبر 1848. والمعروف أن الفرنسيين قد أجلوا بعض الأعراش عن مناطقهم الأصلية لا من أجل الحاجة إلى الأرض ولكن قطعاً لدابر الثورات، كما حدث للبوازيد بنواحي الزيبان.

العسكرية وضغوط الكولون قد أدّت إلى عدة ثورات أخرى في عقد الخمسينات، سواء في زواوة أو في الأوراس أو في الجنوب، كما عرفنا. وهذا الوضع المتوتر هو الذي جعل نابليون الثالث يقوم بزيارته الأولى للجزائر، وقد أشرنا إلى ذلك.

ويهمنا الآن صدور مرسوم 1863 بعد تلك الزيارة وكيف وقع تطبيقه وما الهدف منه وما انجر عنه من نتائج قريبة وبعيدة.

مرسوم الأرض 1863

تقول رسالة نابليون إلى بيليسييه إن الجزائر تضم أربعة عشر مليون هكتار من الأراضي الزراعية. وإن بأيدي الدولة منها مليونين و680 ألف هكتار بما فيها المزروعة والغابات. وبقي في أيدي الأهالي منها مليونان من الهكتارات، بينما حصل الأروبيون (الكولون) على 420 ألف هكتار لاستعمارها. وكان عدد السكان عندئذ (1863) قد قدر بثلاثة ملايين من العرب و200 ألف أروبي (منهم 120 ألف فرنسي).

كيف إذن يمكن تثبيت العرب على الأرض الباقية عندهم؟ لقد انتقدت الرسالة طريقة إبعاد العرب عن أراضيهم وانتزاعها منهم باللجوء إلى (الكانتونات)، وهي الطريقة التي اتبعت منذ قانون 1851 رغم النص على احترام حقوق الملكية حسب اتفاق 1830. ولكن تحديد ذلك بقي غامضاً.

جاء مرسوم 1863 إذن لوضع الأمور في نصابها. وذلك يعني تحديد أراضي العرش، ورسم حدودها، وتقسيم كل حد إلى دواوير، ثم توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية بين سكان كل دوار[1]. فالهدف إذن هو الوصول إلى تفتيت ملكية العرش للأرض. ورغم أن هذه السياسة تبدو منطقية فإنها كانت تحمل بعض التناقض. فإذا كان الهدف هو تثبيت الجزائريين على أرضهم فلماذا يتدخل الفرنسيون بتحويل ملكيتها إلى فردية، وهي النتيجة التي كانت ستؤدي

---

(1) انظر مقالة الشيخ محمد الزجاي حول إقناع الأهالي بأهمية وشرعية «التحديد» أي تحديد أراضي العرش في تاريخ الجزائر الثقافي جـ 6/217، هامش 2.

حتماً إلى إضعاف قدرة الأهالي على فلح الأرض والعناية بها مما يستتبع عجزهم وشراء الفرنسيين لها منهم بأبخس الأثمان أحياناً، كما أن الدولة ومؤسساتها كانت ستجد طرقاً عديدة لأخذ أجزاء من الأرض العرشية بعد تجزئتها، باسم البلدية تارة وباسم المصلحة العامة تارة أخرى.

وكان ذلك واضحاً منذ رسالة نابليون إلى بيليسييه، إذ جاء فيها أنه بعد أن تخرج الأرض من الملكية الجماعية يصبح الأهالي كأفراد قادرين على التصرّف فيها حسب رغباتهم، وبذلك تنشأ بينهم وبين الكولون المبادلات والصفقات. وقد تنبأت الرسالة التي تظهر فيها أفكار توماس عربان واضحة[1]، بأن الجزائر سيتقاسمها الأهالي والكولون متعاونين هكذا: فالعرب للفلاحة والأوروبيون للصناعة، والعرب يربون الخيول والمواشي ويقومون بالزراعة كعادتهم لمهارتهم فيها، أما الأوروبيون فمهمتهم العمل على تطوير المناجم والغابات وتجفيف المستنقعات وأعمال الري وجلب الصناعات التي هي ضرورية للتقدم الزراعي، وإدخال زراعات جديدة متقنة. ولم يبق على الحكومة المحلية إلا السهر على المصالح العامة والأشغال العمومية ونشر التعليم ونحو ذلك. وبذلك يصدق في نظر المنظرين لهذه الرسالة الشعار الذي حملوه وهو أن الجزائر ليست مستعمرة كالمستعمرات وإنما هي مملكة عربية يتقاسم فيها الأهالي والكولون حق الحماية والرعاية من جانب نابليون، أمبراطور العرب والفرنسيين معاً[2].

نصّت المادة الأولى من مرسوم الأرض على أن الأعراش معترف لها بملكية الأرض في المناطق (الأوطان) التي تقطنها. وإذا كان هذا الحق تقليدياً فقد أصبح منذ الآن قانونياً، والواقع أن ذلك يعني حسب القانون الفرنسي، أما الأعراف الجزائرية وطبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية فإن الأعراش تعتبر مالكة لأراضيها ملكية قانونية قبل صدور المرسوم المذكور. والغريب في هذا المرسوم

(1) قارن ذلك بما جاء في كتاب جورج فوزان (توماس عربان) ـ الجزائر للجزائريين ـ.
(2) عبد الحميد زوزو، أطروحة الدكتوراه، ورسالة نابليون تقع في أربع صفحات بالفرنسية. أيضاً زوزو (نصوص)، ص 153 ـ 154.

أنه أثبت أيضاً شرعية نهب واغتصاب الأراضي التي أخذت من الأعراش قبل 1863. فقد نص على أنه لا يمس شيئاً مما حصل للأرض قبل صدوره. وبالإضافة إلى العرش اعترف المرسوم أيضاً بحق الملكية الجماعية للأراضي المخزنية والأرض الرعوية، بينما اعتبرت الأرض العزل ملكاً للدولة.

وهناك مراحل لتنفيذ هذا المرسوم. بعد الاعتراف القانوني (الفرنسي) بالملكية، تعين الدولة لجنة مهمتها الإبقاء على الوضع القائم حتى لا يقع التغيير والتبديل، وقد تجاوز المرسوم الجماعة المحلية التي كانت دائماً موجودة حسب التقاليد والعرف. فهناك إذن مرحلة انتقالية أولى وهي انتظار تحديد العرش والأرض والدوار، ثم توزيع الملكيات الخاصة للأرض على الأفراد من جهة وإخراج نصيب الدولة منها من طرق ومبان ومصالح. أما المرحلة الانتقالية الثانية فتكون بين توزيع الأراضي وخدمتها، ذلك أن حق ملكية الفرد سيتوقف على عدة عناصر، منها القيام بفلاحة الأرض فعلاً ودفع الضرائب والسلوك نحو الإدارة الفرنسية. وهكذا يبدو أن الهدف الرئيسي للمشرع الفرنسي، هو إخراج الأرض من يد العرش ثم التصرف فيها بعد أن تصبح ملكاً للأفراد، حسب القوانين الفرنسية. وقد حدّدت المادة الثانية من مرسوم 1863 المراحل الثلاث التي تمرّ بها عملية انتقال ملكية الأرض.

إن نظرة دقيقة إلى العملية تبيّن أن «التحديد» نفسه يعني إبعاداً للعرش (كانتونمان) لأن العرش يوضع أولاً في منطقة معينة وتنزع منه الأراضي الموصوفة بالغابة وكذلك الأرض الرعوية لأنها تعتبر من احتكار الدولة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تقسيم الأرض الباقية إلى دواوير كان يسبقه جمع المعلومات عن موارد العرش وماضيه وكيفية السيطرة عليه وعلاقته مع الفرنسيين. وبعد ذلك، وإذا توفرت الشروط، يقسم العرش الواحد، حسب حجمه، إلى عدة دواوير، قد تكون ثلاثة أو أكثر، بغرض المراقبة والسيطرة على العرش كله بعد تفتيته. ويظهر من ذلك أن هدف المشرع الفرنسي هو، إلى جانب تفتيت المجتمع والتحكم في إحدى الخلايا الأساسية فيه (العرش)،

السيطرة السياسية على الجزائريين وقطع الجذور التي تتحكم في الانتماء الحضاري والعرقي كالأنساب والأصول والأحساب. وسيكون هذا الإجراء أيضاً ممهداً لإنشاء الحالة المدنية بعد حوالي عشرين سنة. ومن المفهوم أن المرسوم يجعل الملكية فردية وتسهيل خروجها إلى أيدي الأروبيين سيعجل بإفقار المجتمع وتخريب اقتصاده الزراعي القائم على الأرض والتضامن لخدمتها.

ويظهر من المرحلة الثالثة لتطبيق المرسوم أن إنشاء الخلية الجديدة، وهي العائلة، في الدوار سيمر بعدة خطوات قبل ذلك. فبعد تحديد الدوار ستقتطع منه أراضي معينة لتصبح أيضاً ملكاً للدولة والبلدية. فإذا وقع ذلك يشرع في تجزئة الأراضي الباقية في الدوار إلى قطع صغيرة ستكون هي النواة لإقامة العائلات بدل القبيلة والعرش، وسيكون من السهل على السلطة الفرنسية السيطرة على العائلة أو الفرد، كما سيكون من السهل انتزاع الأرض منها أو منه باللجوء إلى الصفقات التجارية، والضغط بالضرائب، ومسألة السيرة والسلوك، وكذلك العناية بالأرض أو إهمالها[1].

وبناء على المرسوم تألفت لجان تسمى (لجان التحديد) وكانت تضم ضباطاً وإداريين مدنيين من الفرنسيين يساعدهم بعض الخبراء الجزائريين. وخلال حوالي سبع سنوات، أي إلى سقوط نابليون الثالث وتغيير نظام الحكم في فرنسا (1870) توصلت اللجان إلى تحديد مساحات 6,886,811 هكتار من الأراضي العرشية، لكنها شملت 373 عرشاً فقط و667 دواراً (بمعدل دوارين للعرش تقريباً). وكانت النتيجة هي استفادة الدولة، بما في ذلك البلدية من الأرض التي تم تحديدها. ولنلاحظ ذلك في هذا الجدول[2]:

---

(1) بعض الأفكار مما سبق موجود في بحث بلقاسمي (رسالة ماجستير)، مخطوط، ص 35.

(2) نفس المصدر، ص 38. وكذلك جان ميرانت (كراسات الاحتفال)، ص 103، مع بعض الاختلاف في الأرقام. وبناء على المرجع الأخير فإن عدد الأعراش التي كان سيجري عليها التحديد بلغ 643 ولكن التي جرى عليها فعلاً قبل سنة 1870 كان عددها=

أراضي ملك	2,840,591 هكتار	(أملاك خاصة)
أراضي عرش	1,523,013 هكتار	(دواوير/ بلديات ستوزع على أصحابها)
أراضي بلدية	1,336,492 هكتار	(أراضي رعوية بقيت للبلديات)
أراضي للدولة	1,186,715 هكتار	(استولى عليها الدومين ـ الإدارة المالية ـ)
أراضي عمومية	180,643 هكتار	(للمنفعة العامة)

وأطلق على الدوار اسم (بلدية أهلية) وأصبحت تضم (جماعة) صغيرة جديدة هي التي تسير هذه البلدية، وهي ليست الجماعة التقليدية المنبثقة عن العرش ولكنها (جماعة) يعينها القادة العسكريون الفرنسيون كممثلة للأهالي، وكانت الجماعة الجديدة تعمل على إرضاء الإدارة وليس السكان. وبذلك ساهم مرسوم 1863 في فصل العلاقات بين الجزائريين عموماً وداخل العرش الواحد خصوصاً، كما ساهم في إضعاف اقتصاد الأهالي. وقد أصبحت بذلك الدواوير (البلديات الأهلية) وحدات متباعدة ومستقلة عن بعضها وضعيفة اقتصادياً بعد أن كان العرش يعيش في تضامن تام ويكمل بعضه بعضاً خصوصاً أثناء الجوائح والأزمات، وكان نموذجاً للتماسك والاشتراك في السراء والضراء.

وقد تبيّن بعد بضع سنوات أن المِلْكية الخاصة الجديدة لم تكف العائلة الواحدة فآلت مِلكية الأرض إلى الكولون، وأصبح المالكون الأصليون يعملون «خماسة» عند الكولون أو عند القلائل من أغنياء الجزائريين. فقد كان معدل الأرض التي جزئت بين 5 و6 هكتارات. وكان على العائلة أن تدفع الضرائب وأن توفر الحبوب وأن تنافس طرق الزراعة الأروبية، بل إن القانون أجبر أصحاب الأملاك الخاصة على مواصلة ما كان يدفعه العرش قبل التحديد (المادة 4). ومن ثمة لم تستطع العائلة (الفرد) أن تحافظ على أرضها وافتقرت، سيما في السنوات التي لا تجود فيها السماء بالمطر، وكان عليها أن تبيع أرضها وتعمل عليها هي نفسها أجيرة.

= 374 فقط، أي حوالي النصف. والمقصود بالعرش هنا هو المعروف في المشرق بالعشيرة، أما الدوار فيمكن اعتباره قرية، ويجمع على دواوير.

وكان قانون 1851 قد حدّد الأراضي التي يستولي عليها الكولون بالمناطق الخاضعة للسلطات العسكرية حيث يقف الجيش (المكاتب العربية) لحمايتهم ويساعدهم أيضاً على إبعاد الأعراش عن أراضيها. أما مرسوم 1863 فقد ألغى هذا القيد، وسمح بالتوسع في المناطق الداخلية. ولكنه أبقى نظم المصادرة والاستيلاء على الأراضي من أجل المصلحة العامة.

كانت الإدارة الفرنسية توظف وسائل الإعلام المختلفة لشرح السياسة الجديدة، سياسة التحديد. وكانت تُعْلِم الأعراش المعنية بالتحديد بواسطة صحيفة (المبشر) الرسمية التي كانت توزع على الأعيان كالقياد والقضاة. وكذلك بواسطة الإعلانات التي تلصق على الحيطان وقرب المساجد. واستكتبت بعض العلماء للتأثير على السكان، كما أشرنا. وكان البرّاحون ينادون في الأسواق بذلك. وكان المطلوب هو دعوة أهل العرش إلى تسجيل أراضيهم لدى اللجنة المسؤولة (لجنة التحديد) في الناحية، وقد أعطتهم الإدارة شهرين للتسجيل. وهددت من لم يفعل ذلك خلال المدة المذكورة بسقوط حقه في التسجيل بعد ذلك.

وقد تعثّرت عملية التسجيل والتحديد نتيجة عدة عوامل. من ذلك الثورات التي حدثت وردود الفعل العنيفة أحياناً على هذه السياسة التي فهم الناس أنها ستؤدي إلى إزالة أملاكهم وتحطيم المجتمع. وسنشير إلى ذلك في محله. كما أن الجوائح التي حلت بالبلاد (1866 ـ 68) قد أثرت على سير العمليات، وتبين أن من أسباب حدوثها سياسة التحديد المذكورة، والخوف من استيلاء الإدارة على الأرض. كما أن الخبراء في التحديد كانوا غير متوفرين بالدرجة الكافية. ولم يكن الفرنسيون على رأي واحد حول هذه السياسة. وقد تغيّرت الإدارة من بيليسييه إلى ماكماهون، كما عرفنا، وكان مفهوم ترقية الفرد الجزائري يختلف من سياسي إلى آخر: هل هو بإحداث الملكية الفردية، وما الضمان في أنها لن تخرج من يد الفرد؟ أو هو بإشراكه في الحياة اليومية الأروبية

وتعليمه وإدماجه؟ لقد كانت هناك نظريات مختلفة وأحياناً متضاربة حول السياسة المذكورة، ولذلك لم تسرْ العملية سيراً حسناً كما كان مخططاً لها. وكان هناك من عارضها على أساس أنها ضد عملية الاستيطان التي كان ينادي بها الكولون.

ولاحظ الدكتور وارنييه الذي كان يمثل رأي الكولون أن العملية كانت تسير ببطء شديد[1]. وعند بدء المجاعة سنة 1867 توقفت العملية تقريباً. وقد مسّت العمليّة عندئذ 1,882,119 هكتار، و132 عرشاً يمثلون 359,546 نسمة. ورغم أن المرسوم قد حدّد سنة 1873 تاريخاً لانتهاء العملية (عشر سنوات)، فإن وارنييه حكم بأن البطء الملاحظ كان سيمتد بالعملية إلى سنة 1886[2]. وهذا لا يستجيب لرغبة الكولون الذين كانوا يتحرشون بالأرض العرشية ولا يتحمسون لمرسوم 1863 ولا لسياسة نابليون نحو الأهالي لأنهم يرون فيها سياسة مضادة لاستعمار الأرض من جهة وموالية للأهالي على حسابهم من جهة أخرى. ولنتذكر أن هذه الفترة هي فترة الحملة ضد ما سمي بالمملكة العربية وضد المكاتب العربية والعسكريين. وقد تدخل الكاردينال لافيجري في الموضوع وأيّد الكولون ضد سياسة نابليون والعسكريين.

وأثناء زيارة نابليون الثانية (1865) للجزائر تفقد تطبيق مرسومه. وقد خاطب الجزائريين مُنَوِّهاً بسياسته نحوهم، وهي تملكيهم الأرض فردياً ووعدهم بزيادة «رفاهيتكم». ولا شك أن نابليون كان غير غافل عن أثر مرسومه على المجتمع الجزائري، وهو الأثر الذي أشرنا إليه (تفتيت المجتمع وتسهيل الاندماج). وهذا مستشاره ووزيره المقرب (وزير الحربية) يكتب سنة 1866 إلى الحاكم العام، ماكماهون، يأمره بضرورة تكثيف الجهود واتباع سياسة متحفظة وحكيمة، هدفها القضاء على نفوذ الأعيان الجزائريين وما سماه بالخيام الكبيرة

(1) وهو يتهم السلطات العسكرية بأنها كانت وراء البطء بل العرقلة في تنفيذ العملية.
(2) عن بحث الونيسي (رسالة ماجستير).

التي تحكّمت في البلاد منذ أجيال[1].

وفي رأي ميرانت، وقد كان مديراً للشؤون الأهلية (الجزائرية) فترة طويلة أن الهدف الأسمى من مرسوم 1863 هو إنشاء الملكية الفردية في الأراضي الجماعية للدوار. ولم يكن هذا المرسوم عنده احتجاجاً على سياسة إنشاء الوحدات الزراعية (الكانتونات) التي طبقها قانون 1851 والتي اعتبرت اعتداء على حقوق وذكريات الأعراش. بل إن مرسوم 1863 في نظر ميرانت كان على غاية قصوى من الليبرالية، لأنه كان يعمل على أن ترجع ملكية الأرض في النهاية إلى العرش (القبيلة). ولا ندري نحن كيف نوفق بين النوايا وبين ما حدث فعلاً، فإذا كان ذلك هو الغاية القصوى من مرسوم 1863 فإن ما حدث فعلاً هو نزع الملكية بالتدرج أولاً من العرش، وثانياً من أفراد العرش نفسه. بل إن ما حدث هو منح قطع الأرض لأفراد خارج العرش، فوقع الخلط في السكان، وأصبحت القدرة الشرائية والقدرة على رعاية الأرض هي الحَكَم في الموضوع، مما ترتب عنها دخول الأوروبيين أيضاً في التعامل والحصول على الأرض بالشراء حسب القوانين الفرنسية «الشرعية». وقد أصبح كبار العرش يبحثون عن أصولهم وأملاكهم فلا يجدونها وضاعت ذكرياتهم وحقوقهم خلافاً لما ادعى جان ميرانت.

وقد اعترف ميرانت بأن مرسوم 1863 قد قيد حركة الاستعمار والاستيلاء على الأرض، وأن الأوروبيين خلال تطبيقه لم يستطيعوا التوسع نحو المناطق العرشية كما كانوا يريدون. ولكن ذلك القيد زال بزوال الأمبراطورية الثانية سنة 1870 وظهور النظام الجمهوري الذي كان يمثل انتصاراً في الجزائر بالذات، للكولون، فسارعوا إلى التخلص من المرسوم المذكور. وذهب ميرانت إلى أن النظام الجديد (الجمهورية الثالثة) قد جعل استعمار الأرض في مقدمة أولوياته. وتحت تأثير (بريفوست بارادول) P. Paradol رأى الفرنسيون أن التوسع

(1) الونيسي (رسالة ماجستير).

الاستعماري (حيازة الأرض واغتصابها من أهلها) هو الضمان لمستقبل فرنسا، وأن فكرة الجزائر «مملكة عربية» يجب أن تترك المكان لاهتمام آخر أقل إيديولوجية من ذلك[1]. ومن حق الباحث أن يتساءل: أليس الانطلاق الاستعماري نفسه واعتناق الفكر الجمهوري يمثلان اهتماماً إيديولوجياً حاداً لدى الفرنسيين؟ ومهما كان الأمر فإن مرسوم 1863 قد توقّف العمل به سنة 1870 وصدرت بدله قوانين أخرى أكثر عنفاً لاغتصاب الأرض سنعالجها في فصل آخر.

توماس (إسماعيل) عربان والدكتور وارنييه

بين إسماعيل عربان والدكتور وارنييه قدر مشترك وقدر مختلف. كلاهما عاش في الجزائر طويلاً وكتب عنها كثيراً وكان له دور في توجيه السياسة الفرنسية فيها. وكلاهما كان منتمياً لمدرسة سان سيمون الاشتراكية المثالية، وكلاهما كان يعرف العربية وحياة وعادات الجزائريين جيداً. ولكن وجوه الاختلاف بينهما كثيرة أيضاً. كان الدكتور وارنييه طبيباً جراحاً وسياسياً ودبلوماسياً وموظفاً مدنياً في وهران والعاصمة وغيرهما. وكان صاحب قلم سياسي وصحفي ماهر ساند به بل تزعم به حملة الكولون ضد سياسة المملكة العربية التي تبناها نابليون الثالث وحملتهم ضد العسكريين الذين يتهمونهم بمحاباة الأهالي على حسابهم وحساب الاستعمار. وقد صعد نجم الدكتور وارنييه على إثر سقوط الأمبراطورية فتصدر حركة النظام المدني في الجزائر ودمج المصالح الفرنسية في مثيلاتها بفرنسا، وأصبح هو المشرّع البارز في الجزائر قبل أن ينتقل إلى فرنسا في آخر عمره.

أما إسماعيل عربان (توماس أوربان Th. Urbain)، فقد عاش حياة تختلف عن زميله. فقد كان من أصل زنجي مولّد، واعتنق السانسيمونية مثله

(1) ميرانت (كراسات...)، ص 104.

ولكن فهمه لها عملياً في الجزائر كان يختلف عن فهم زميله، كما اعتنق الإسلام ومن ثمة اسمه إسماعيل، وتزوّج من جزائرية عربية، وتعاطى الترجمة وترقّى فيها حتى أصبح من كبارها ومن مترجمي الأمبراطور أثناء زيارته للجزائر، ومن مستشاري الحكومة، ووزارة الحربية بالذات، ومن المقربين لنابليون حتى أنه كان يثق في أفكاره ثقة كبيرة، وهو الذي قيل إنه صاغ رسالتي الأمبراطور إلى كل من بيليسييه وماكماهون الصياغة النهائية. وقد ألف إسماعيل عربان تآليف وكتب مقالات عن الجزائر بعضها بتوقيعه هو وبعضها بتوقيع مستعار، وكان نجمه في صعود طالما كان نابليون على قيد الحياة السياسية، ولكن منذ سقوط الأمبراطور (1870) أخذ نجم عربان في الأفول إلى أن توفي سنة 1884. وكان عربان قد تلقّى اللوم والعتاب وحتى الهجوم الذي كان الآخرون يوجهونه لنابليون، فقد كان هو الهدف المباشر لهم بينما كانوا يهدفون من خلاله إلى الهجوم على سياسة نابليون. ومن الذين هاجموه بحدة زميله الدكتور وارنييه.

ويجب ألا تفهم أن رأي إسماعيل عربان كان هو الدفاع عن الجزائريين في الحرية والاستقلال. فنحن بُعَدَاء عن ذلك هنا. فهو كفرنسي كان مع الاستعمار، وكعضو في السانسيمونية كان يؤمن بالاستعمار الخيري - إذا صح التعبير - وهو الذي يجلب التقدم الحضاري إلى الأهالي المغلوبين ويخرجهم من التخلف في إطار الدولة الغالبة أو المستعمرة. ولذلك دافع عربان عن أطروحة مفادها أن الأرض يجب أن تبقى للفلاح الجزائري الذي يعيش بطبيعته على الزراعة فيربي الماشية ويزرع الحبوب ويغرس الأشجار المثمرة ويستفيد من مجاورة الأوروبيين، وعلى الدولة أن تشجّع هذا الفلاح بتوفير الوسائل والحماية والمواصلات ومساعدته على استثمار زراعات جديدة. أما دور الكولوني (الفرنسي) فهو الصناعة ولا سيما الصناعات الفلاحية والمناجم والمعادن، وتوفير وسائل الإنتاج الزراعي للفلاح الجزائري، مع العيش في المدن وعدم منافسة الفلاح في أرضه. والأرض التي يحصل عليها الكولون، في نظر عربان،

إنما هي مستوطنات للإقامة والبناء الحضري. ولم يكن عربان وحده في هذا الرأي، فقد كان يشاركه فيه عدد من الجنرالات والعقداء، كما كان يشاركه فيه عدد من الليبراليين من مختلف الأصناف. وهو رأي اقتنع به نابليون الثالث أيضاً، ومن ثمة جاءت سياسة المملكة العربية التي أشرنا إليها أو السياسة الموالية للعرب، كما فهمها الكولون وأنصارهم.

ولا نعتقد أن العاطفة الإسلامية كان لها دخل في تكوين رأي عربان حول الجزائريين. صحيح أنه قد تأثر بالإسلام بل واعتنقه وهو في مصر، وتعلم العربية هناك أيضاً، وقد رجع إلى التاريخ الإسلامي والعربي، ودرس الوثائق الخاصة بالملكية، وشؤون الأرض في الجزائر، وتقرب من الأعراش والقبائل ومن أهل المدن وأهل الريف، وخالط الأعيان في المدينة وفي الريف. ولكن ذلك لم يزده إلا قناعة فيما يبدو، بضرورة تطوير المجتمع الجزائري داخل البوتقة الفرنسية وباستعمال اللغة الفرنسية ووسائل التقدم العلمية الفرنسية. ولا نذكر أنه كتب دفاعاً عن المؤسسات الإسلامية التي هدمت أو تضررت، ولا عن الأوقاف التي اغتصبت ولا عن اللغة العربية التي أهملت. ومن جهة أخرى نعرف أن عربان قد رجع إلى المسيحية في آخر عمره، بعد وفاة زوجته العربية، وزواجه من امرأة فرنسية اشترطت عليه للزواج منها التخلي عن الإسلام. فدفاعه عن الجزائريين الذي استمر حتى بعد 1870 كان عن قناعة إيديولوجية وحضارية وليس عن عاطفة دينية أو شخصية.

كان عربان رجلاً ملوناً ومولّداً كما قلنا، من أبناء كايان الفرنسية، وقد ركّز بعضهم على هذا الماضي في تكوين شخصيته وتبنّي فلسفته. وهم يقولون إن أباه كان تاجراً فرنسياً من مرسيليا، ولكنه كان مزارعاً وتاجراً في الرقيق، وأن أمه من المولدات أيضاً مثله، فكانت هي نتيجة علاقة بين رجل أروبي وامرأة من أهل كايان. ومع ذلك وصل عربان إلى درجة علمية وعسكرية عالية. فقد درس في أحد الليسيات الباريسية وحصل على الثانوية، ورغم إحساسه بالتمييز العنصري فقد تابع اهتماماته وانجذب نحو السانسيمونية والحركة الرومانتيكية،

وكان الاهتمام بالشرق والمناطق المجهولة عنده قوياً أثناء شبابه. وكان للسانسيمونية مشاريعها في تكوين الوحدات الاقتصادية والخلايا الاجتماعية، فتوجّه مع إحدى فرقها إلى مصر رفقة زعيمهم أُونْفَنْتان. وبعد احتلال الجزائر حلّ بها، سيما وأن مشروع مصر قد فشل. ويذهب آجرون إلى أن عربان كان يعتقد في التوفيق بين الشرق والغرب والإسلام والمسيحية عن طريق السانسيمونية.

وفي الجزائر تولّى الكتابة لعدد من الجنرالات. وكان زملاؤه يترقون في سلالم المهنة ووصلوا إلى درجات عليا. ولكنه ظل مترجماً عسكرياً فقط مدة طويلة. وكان بعضهم يعِدُه بالترقية وتغيير الوظيف، ولكنه كان يستغله ولا يلبث أن يتغير، ويأتي آخر فيعده أيضاً كذلك، وهكذا. وكان لأوربان قلم سيال يحتاجه العسكريون الذين كان يكتبُ لهم وهم يوقعون فقط، كما كان يساهم في الصحافة ويكتب فيها عن المجتمع الجزائري ورؤيته هو في الاستعمار. وفي سنة 1840 تزوّج من عربية من قسنطينة اسمها (جرمونة) أمام القاضي المسلم، وعاش معها عيشة عربية حتى في لباسه وسكناه[1]. وكان لذلك محل تقدير الجزائريين. وبعد سنة عين مديراً للشؤون الجزائرية في باريس، وظل يتنقل بين الوظائف. وإلى سنة 1860 كان يحاول التعريف بالجزائر ويتولّى في الإدارات والوزارات مهمات تتصل بالشؤون الأهلية. وقد وقعت ثورة 1848 في فرنسا دون أن تحقق له طموحه، ولا التغييرات التي حدثت سنة 1858 (إنشاء وزارة الجزائر). وأثناء اقترابه من نابليون جلب عداوة زميله د. وارنييه، كما سخط عليه بيليسييه وماكماهون اللذان يحمّلانه مسؤولية سياسة المملكة العربية التي يكرهانها، وكان ماكماهون بالخصوص يحقد عليه لأنه (عربان) رجل سياسي ومفكر. أما الكولون فقد كانوا لا يطيقونه لدفاعه عن مصالح الأهالي. ومنذ 1871 غادر عربان الجزائر ولم يرجع إليها، ولكنه ظل على صلة ببعض أصدقائه الذين يحملون أفكاراً شبيهة بأفكاره مثل د. فيتال[2].

---

(1) أنجب منها بنتاً سماها (باية)، وقد مرضت جرمونة، ولم يتزوّج إلا بعد وفاتها.

(2) آجرون (الجزائر الجزائرية)، باريس 1982، ص 18 ـ 21. وبيلي (عندما أصبحت=

من أبرز مؤلفات عربان كتاب (الجزائر للجزائريين) وقد وضع اسمه فيه، جورج فوازان، ولكنه لم يخف على أحد من المعاصرين، وكتاب (الجزائر الفرنسية: الأهالي والمهاجرون) وهو كتاب مجهول المؤلف، ولكنه قد عرف أنه لعربان. وترددت في مؤلفات عربان معادلة لها دلالتها عندئذ وهي «الفلاح الحقيقي في الجزائر هو الإنسان الأهلي». ولعربان مقالات عديدة ظهرت خلال وجوده بالجزائر، وهي تشمل النواحي الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري خلال المرحلة الانتقالية، مثل كتاباته عن الواحات والمدن الصحراوية وإقليم التيطري وإنتاجه وقبائله[1]، إلخ. بالإضافة إلى بحث عن إقليم قسنطينة اشترك فيه مع زميله الدكتور وارنييه قبل خصومتهما.

منذ وصل إسماعيل عربان إلى الجزائر سنة 1837 أو 1838 كتب إلى معلمه (أُونْفنتان) قائلاً إنه يرغب أنْ يكون ممثلاً للعرب لدى الفرنسيين لأن ثقافته وإسلامه وذوقه تؤهله لهذا الدور. فهل قام بذلك فعلاً؟ لقد توفي عربان في 30 يناير 1884 دون أن يرى الجزائر من جديد منذ غادرها سنة 1871. وقد عاش مختلف الأنظمة الفرنسية في الجزائر وتأثيرات هذه الأنظمة - مَلَكِية/ جمهورية/ أمبراطورية/ جمهورية مرة أخرى - على هذا السياق في الجزائر. وعاش الأحداث فيها أيام سيطرة الجيش والنظام العسكري وحملات بوجو وفاليه وراندون وبيليسييه وماكماهون، إلخ. ثم عاش انفجار شهية الحكم المدني عندما أصبح زميله وخصيمه د. وارنييه هو المتحدث باسم الحزب الجمهوري المعادي للعسكريين، وعاش عربان أخيراً ثورة الجزائريين التي بدأت

= الجزائر)، ص 120. وانظر عنه أيضاً الفصل الذي كتبه عنه جيمس بيلنقتن Billington في كتاب (نار في عقول الرجال)، نيويورك 19، ص 221 - 224. (Fire in the Minds of Men).

(1) السجل (طابلو) سنة 1843 - 1844، وهو بحث تناول فيه عربان شخصيات إقليم التيطري منذ الاحتلال إلى 1843 مثل بومزراق، ومصطفى بن الحاج عمر، والشريف المعطي، ومحمد بن حسين، وابن عودة المختاري، إلخ.

مع تمرد الفرسان في سوق أهراس وتدخل محيي الدين بن الأمير عبد القادر في نواحي تبسة والصحراء الشرقية، وتوسعت الثورة حتى شملت الشرق الجزائري كله وجزءاً كبيراً من الوسط والجنوب. وقبل وفاة عربان وقعت أيضاً ثورة بوعمامة وأولاد سيدي الشيخ التي امتدت إلى مختلف مدن الصحراء بل إلى الهقار، فقال عنها عربان إنها كانت متوقعة وأن أمثالها ستتكرر وأن القمع لن يوقف سخط الجزائريين لأن الفرنسيين تركوهم خارج مشاريعهم المستقبلية وأن الكولون قد ظنوا أن زراعة الكروم ستضمن لهم مستقبل الجزائر.

وقبل وفاته كتب عربان إلى صديقه (ديشتال D'Eichtal) نبوءة كان يتوقعها للجزائر «الفرنسية»؛ وجاء في هذه النبوءة: إننا أبعد ما نكون عن التقدم، وأننا أضعنا مواقع كثيرة منذ إعلان الجمهورية الثالثة (1870)، وأن المسلمين ينتظرون الخلاص بفارغ الصبر، أي ساعة الثأر، وأن الفرنسيين سيدفعون الثمن غالياً عاجلاً أو آجلاً! وهكذا كان عربان إلى آخر لحظة يتابع أحداث الجزائر ويعرف نبضات أهلها ويحس بآمالهم المكبوتة التي ستنفجر ذات يوم. ويقول آجرون إن أفكاره لم تتحقق في عهده، ولكن بعض الفرنسيين الذين جاؤوا بعده، أمثال (إيميل ماسكري) كانوا يعرفون مدى صدقه فيما ذهب إليه. ويذهب آجرون أيضاً إلى أن النخبة الإندماجية الجزائرية هي التي تبنّت أفكار عربان، ابتداء من السيد ابن علي فخار[1]، وربما الدكتور ابن العربي ومحمد بن رحال والدكتور الطيب مرسلي وأضرابهم.

وأخيراً نقول إنه بالرغم من دعوة عربان إلى التقدم في الجزائر عن طريق الحضارة الفرنسية بناء على تعاليم مدرسة سان سيمون، ورغم تردده بين الإسلام

---

(1) آجرون (الجزائر الجزائرية. . .)، ص 34 ـ 36. وحريّ بالجزائريين اليوم أن ينوّهوا بإسماعيل عربان وأن يدرسوا فكره، وأن يطلقوا اسمه على بعض المدارس والشوارع تقديراً لدفاعه عنهم في وقت كان صوتهم مخنوقاً، ذلك أن صوته في القرن الماضي كان يشبه صوت الدكتور فرانز فانون في عهد ثورة نوفمبر، وهو يشبهه من عدة وجوه أخرى أيضاً. أنظر كتاب بيلنقتن عنه.

والمسيحية، فإن له مواقف شجاعة نحو الجزائريين عبر عنها في وقت مظلم كان فيه صوت الجزائريين غائباً إلا في ردود الأفعال الثورية التي يقوم بها هذا الشريف أو ذاك. ومن ذلك قول عربان إن الكولون وأنصارهم كانوا يتمنون القضاء على الأهالي بعدم إعطائهم أي دور شرعي في المجتمع (الكولونيالي) الجديد، ولكنهم مخطئون، وقوله أيضاً: علينا أن نعين الأهالي ليأخذوا بحضارتنا وأن نشركهم في أعمالنا ومشاريعنا وتمثيلنا السياسي، وأن نوفّر لهم التعليم الابتدائي والمهني الذي يجعل منهم أناساً مسلحين من أجل التنافس الاقتصادي. لقد قارن عربان بين الفتح الإسلامي والاحتلال الفرنسي ورأى أن الفتح الإسلامي في نظره قد ترك للرعايا المسيحيين «استقلالاً بلدياً يكاد يكون كاملاً، كما ترك لهم الذاتية الدينية، وعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم». بينما الاحتلال الفرنسي لم يقدم شيئاً من ذلك للمسلمين (الجزائريين) رغم إدعاء هذا الاحتلال بأنه جلب الحضارة والتقدم، فأصبح الاحتلال دون الفتح الإسلامي في هذا المجال. ولا شك أن هذا الرأي كان من أثر اطلاعه على الحضارة الإسلامية وتسامح الإسلام مع أهل الذمة، وكان عربان متأثراً بالحياة العربية، كما عرفنا[1]. ومع ذلك فيجب الحذر عند دراسة أفكار عربان نحو الجزائريين، إنها أفكار أقرب إلى الاندماجية منها إلى الذاتية أو المحافظة على هوية الجزائريين، وكان في ذلك وفياً لتعاليم السانسيمونية.

* * *

وفي الفصل الذي كتبه بيلنقتن أضواء عن فلسفة عربان نحو الجزائريين في فترة غامضة من تطور العالم العربي والإسلامي عموماً. والأفكار التي نسبها إليه بيلنقتن قد تكون خارج الإطار الزمني أو من وحي معاناة الرجل الأسود في عهد الرق والتمييز العنصري في أروبا وأمريكا وظهور النظريات العرقية وتفوق الإنسان الأبيض. ويذكر بيلنقتن تعاوناً إيديولوجياً وقع بين عربان وأحد اليهود

(1) عن إسماعيل عربان أنظر أيضاً ما كتبناه عنه في تاريخ الجزائر الثقافي، فصل مذاهب وتيارات.

المنتمين أيضاً إلى حركة سان سيمون، وهو غوستاف ديشتال D'Eichtal، وهو من اليهود الفرنسيين الذين حلّوا بالجزائر. ويبدو أن هذا قد وجد في عربان التركيبة التي سيخرج منها العرق المضطهد إلى النور، وهو العرق الأسود واليهودي، بل إن ديشتال رأى أن «الجنس الأسود» هو الذي عناه روسو بالعالم المتوحش. وتبادل الرجلان (عربان وديشتال) رسائل عن العرق الأسود والعرق الأبيض، وتعاونا على إصدار تأليف بعنوان (العالَمَيْن) بين 1836 ـ 1839، وكانا يعتقدان في ظهور عرق جديد هجين أو مولد. والغريب أن ديشتال وهو يهودي كما قلنا، رأى في اعتناق عربان للدين الإسلامي مدخلاً له إلى العائلة الإبراهيمية وبداية عهد لتحرير الشعبين المضطهدين (اليهود والسود). ولعل ديشتال أراد أن يكسب عربان المسلم والسان سيموني في نفس الوقت، إلى قضية اليهود المضطهدين في أروبا والباحثين لهم عن مكان يجدون فيه حريتهم.

وهناك أفكار أخرى أوردها بيلنقتن عن عربان منذ حلّ بالشرق. فقد ظلّ عربان غير متأكّد من هويته أثناء دراسته في فرنسا. فكان يحمل اسم والده، وهو (أوربان Urbain)، ولكن زملاءه في المدرسة كانوا يدعونه (توماس). وبحث أوربان له عن انتماء فوجده في حركة سان سيمون قبل بلوغه العشرين. وبعد حلوله بكورسيكا مع أصحاب هذه الحركة توجّه إلى اسطانبول عاصمة الشرق الإسلامي سنة 1833 ثم حلّ بمصر. وكان الرحالة الأروبيون، ومنهم الفرنسيون، ينظرون إلى المجتمع الشرقي نظرة متعالية، ولكن عربان شعر بالغريزة أنه شرقي، فاختلط بالمصريين وأصبح معلماً للغة الفرنسية في دمياط واعتنق الإسلام الذي أحسّ بما فيه من تسامح نحو الأعراق وتأثّر بالتضامن العائلي المفقود في الغرب. ويقول بيلنقتن إن عربان تحوّل، نتيجة الطاعون الذي حلّ بمصر سنة 1835 من مغامرات الجنس والحشيش إلى مسلم صالح. واختار لنفسه اسم النبي إسماعيل الذي هو نفسه مولد من هاجر وإبراهيم الخليل. ولما رجع إلى الجزائر، كما ذكرنا، اعتقد إسماعيل أنه اختير ليكون الواسطة بين الشرق والغرب، بين الإسلام والمسيحية. ولذلك حاول التوفيق بين العرب

والفرنسيين واهتم بالدراسات اللغوية والإثنية، وكان يكتب الشعر بالفرنسية والعربية، وكان «أول مسلم أسود»، وهو ادعاء غير صحيح إلا من حيث الإيديولوجية التي يتحدّث عنها بيلنقتن.

وذهب بيلنقتن إلى أن إسماعيل استوحى كتابه (الجزائر للجزائريين) من مرض زوجته، وأنه كتاب معادٍ للاستعمار ولفرض التغريب على السكان، ودافع عن الثقافة الأهلية. وكان مرض زوجته يمثّل في نظره معاناة الشعب العربي (الجزائري). وكان إسماعيل يعتقد أن نابليون سيطبّق مبدأ تقرير المصير على الجزائريين، ولكنه لم يفعل، فتحوّل أتباع سان سيمون إلى خدم طائعين للاستعمار وأصحاب البنوك وبناة السكك الحديدية وغيرها من المشاريع في عهد نابليون الثالث. ولكن إسماعيل ظل على موقفه. وربط بيلنقتن بين إسماعيل وفرانز فانون بعد قرن من الزمان. فرأى فانون خلافاً لإسماعيل، أن عالم الغرب الشيطاني يجب أن يهزم بأشقياء الأرض (المعذبين)[1].

أما وارنييه فقد جاء إلى الجزائر بعد الاحتلال بحوالي سنتين. وكان أيضاً منتمياً لمدرسة سان سيمون الاشتراكية. وكان جراحاً عسكرياً في ناحية وهران. وبعد معاهدة التافنة (1837) أصبح قنصلاً لفرنسا لدى الأمير عبد القادر في معسكر. وهناك عرف الحياة العربية عن كثب، وأتقن اللغة العربية واختلط بالناس، وكان «الطبيب» أو الحكيم وارنييه مقصوداً من الأعيان وعامة الناس لأنهم كانوا يعتقدون أن «كل فرنسي طبيب». وتولى وارنييه عدة وظائف مدنية في وهران حيث أصبح مديراً للشؤون المدنية فيها، وهذا الوظيف أعطاه فرصة لدراسة الأحوال الداخلية للمجتمع. وقيل عن وارنييه إنه كان رجلاً سميناً ومتسلطاً. وبعد إنشاء مجلس الحكومة في الجزائر لمساعدة الحاكم العام، أصبح وارنييه عضواً فيه، وكان هو صوت الكولون الملعلع. وقد أسس وارنييه

---

(1) بيلنقتن، مرجع سابق، ص 224. وجاء فيه أن عبارة «أشقياء الأرض» عبارة وردت في شعر الشاعر الفرنسي يوجين بوتيه Pötter عن قتلى ثورة بلدية (كومون) باريس 1870.

أيضاً جريدة باسم (الأطلس) دافع فيها عن المدنيين ضد العسكريين.

وبالإضافة إلى الوظائف السياسية التي تولاها، ولا سيما منذ 1870، ساهم أيضاً في التأليف والمهاترات الإعلامية ضد مشروع المملكة العربية الذي توهم إمكانية تحقيقه مع المتوهمين. ومن مؤلفاته: الجزائر أمام مجلس الشيوخ (1863)، والجزائر أمام الرأي العام (1863)، والجزائر أمام الأمبراطور (1865). وهي مؤلفات بِنْتُ الساعة وتمثّل ردود الفعل ضد سياسة نابليون الثالث في الجزائر. وسنشير إلى أفكاره في بعضها. وقد كان وارنييه عضواً في اللجنة العلمية التي تكوّنت سنة 1839، وأسهم فيها ببحث عن إقليم قسنطينة[1]. وحاز على عدة أوسمة.

وإذا كان إسماعيل عربان قد اقترب من الجنرالات ووصل إلى قلب نابليون، فإن وارنييه ظلّ في الحياة المدنية معارضاً للعسكريين والمكاتب العربية ولنابليون نفسه. فإسماعيل أوربان ووارنييه من هذه الناحية متناقضان، كما أنهما متناقضان في النظرة إلى دور فرنسا نحو الأهالي. فقد رأينا أن عربان يؤمن بأن دور فرنسا هو الأخذ بأيديهم إلى الحضارة وحمايتهم من تعسف وشَرَه الكولون، أما وارنييه فكان يرى العكس تقريباً، فهو يؤيد الاحتلال الكلي للجزائر. ويدعو إلى الاستعمار بأخذ الأراضي من الأهالي وإسكان الكولون عليها، واتباع ما سمي بسياسة الكانتونات أو التحشيد التي تعني طرد العرب من الأرض الزراعية وإجلاءهم نحو الصحراء. وكان يردد مع بوجو مقولته الشهيرة (الكل أو لا شيء). والغريب أن وارنييه كان يرى في عدم إجلاء العرب وعدم إحلال الأروبيين محلهم تكريساً للبربارية[2] (الوحشية) وطرداً للفرنسيين وتجميداً للحضارة المسيحية. ودعا وارنييه إلى ضرورة دمج الجزائر في فرنسا اندماجاً

---

(1) من أعضائها (أونْفنتان) الذي يعتبرونه أبا السانسيمونية، وهو صاحب المشاريع الاقتصادية للاستعمار في الجزائر، وله عدة كتابات. أنظر عنه فصل مذاهب وتيارات في كتابنا تاريخ الجزائر الثقافي.

(2) نستعمل البربرية للبربر والبربارية للتوحش الشائع في اللغات الأروبية (بربار).

كاملاً بدون انتظار، وضرورة القضاء على الشريعة الإسلامية، وإلغاء نظام القضاء الإسلامي، وتسهيل التجنيس بالقانون الإلزامي (d'office) لجميع العرب، وضرورة فرنسة الأراضي الأهلية، مثلما أصبحت في نظره، جزيرة كورسيكا فرنسية[1].

كما جمع وارنييه أصدقاءه وأنصاره ضد الاتجاه الذي يمثّله عربان. فكان منهم شارل دوفيرييه وهو والد الرحالة الشهير هنري دوفيرييه الذي تجول في الصحراء بين 1859 ـ 61، وعاد مريضاً وداواه وارنييه نفسه. وكان شارل من أتباع سان سيمون أيضاً. ولعله كان من أقطاب الحركة الرومانتيكية إذ كان يحمل على صدره عبارة (شاعر اللّه). وهناك المحامي لوسي (Lucet) الذي طردته حكومة الجمهورية الثانية بعد ثورة 1848 إلى الجزائر. وكان من المعارضين للعسكريين وناصراً للكولون في نواحي قسنطينة، وكان (لوسي) من كتاب جريدة (المستقل) التي كانت تصدر بهذه المدينة، واشتهر لوسي بموقفه المعارض لسياسة نابليون العربية أيضاً، حتى أنه بعد صدور مرسوم الأرض 1863 (الذي اعتقد الكولون أنه جاء لتثبيت الملكية للأعراش العربية ووقف حرية التعامل في الأرض) جمع لوسي عُمَّاله من الفلاحين الأهالي وقال لهم: اذهبوا واطلبوا الخبز من العسكريين![2] وكان وارنييه يهاجم زميله وخصمه إسماعيل عربان بالتعريض دون ذكر اسمه، وكان يسميه تارة المرتد وتارة الملون. ويتّهمه بالفكر الضيق وبأنه يريد فرض آرائه على الآخرين، وكان يعتبره من الناس الثانويين.

وقد شنّ د. وارنييه حملة واسعة ضد فكرة المملكة العربية في كتبه، ولا سيما (الجزائر أمام الأمبراطور). واستعمل لذلك أساليب المهاترة والخطاب المباشر، كما استعمل الإحصاءات ومعارفه للمجتمع الجزائري والسياسة

---

(1) آجرون (الجزائر الجزائرية. . .)، ص 27.

(2) بيلي (عندما أصبحت الجزائر)، ص 127.

الفرنسية، ولا شك أنها معارف واسعة، ولكنه حرفها ليجعلها صالحة كحجة له في ردوده على خصومه من العسكريين وعلى إسماعيل عربان وحاشية نابليون والصحافة الموالية للحكومة عندئذ، مثل جريدة (المونيتور يونيفيرسال). وهاجم رأي إيميل دي جيراردان في دعوته إلى إعطاء الجزائر للأمير عبد القادر، وقال وارنييه إن الأمبراطور استعمل تعبير «المملكة العربية» مرتين (في رسالتيه إلى كل من بيليسييه وماكماهون). دون أن يذكر من سيكون الملك عليها، وربط وارنييه بين التعبير ودعوة جيراردان حول الأمير. وقال إنه لا بد للمملكة من ملك، وتساءل هل سيكون الأمير «ملكاً» على كل الجزائر أو على جزء منها فقط. ثم سخر قائلاً، وهو يعرض بنابليون: هل سيكون الأمير مثل (جوبا) تابعاً لأغسطس جديد أو (مكسيميليان) لمكسيك جديدة[1]؟

ثم أخذ وارنييه يحلل آراء المعاصرين في الموضوع. وهم بين راديكالي ومعتدل في نظره. وقال إن الراديكاليين قد رجعوا بالموضوع إلى عشرين سنة خلت (1845) وتحدثوا عن معاهدة التافنة التي تعني بقاء الأوروبيين في الشريط الساحلي، أما بقية الجزائر فتصبح في حكم الأهالي تحت زعامة الأمير. وأما المعتدلون، حسب قوله، فقد رأوا أن الصحراء شاسعة جداً وأن سكانها قليلون، وأنها تكلف الحكومة الفرنسية ميزانية كبيرة، فلو يرضى عبد القادر بحكم الصحراء وإقرار السكان هناك لأعفى فرنسا من النفقات في تلك الناحية. والرأيان، كما يبدوان، متوقفان على رضى الأمير وليس على رضى السكان به.

واستعرض وارنييه معلوماته وادعاءاته حول هذه النقطة، مشككاً في أن الأمير سيكون قادراً على حكم الجزائر. فقد كان في رأيه مجرد مرابط قوي جرَّد سلاحه لمحاربة النصارى، وأن زاوية القيطنة هي التي لعبت الدور الرئيسي في تجنيد العلماء والقبائل الهاشمية (الحشم) له. وكان خلفاؤه في تلمسان ومليانة

(1) أثناء الحكم الروماني للجزائر كان جوبا ملكاً على نوميديا باسم الرومان، ولكن بدون سلطة، أما ماكسيميليان (1832 ـ 1867) فهو أمير نمساوي توج ملكاً على الميكسيك بدعم فرنسي، ثم تخلى عنه الفرنسيون فأعدمه خصومه. انظر دائرة المعارف البريطانية ط 15، 7/ 966.

والمدية مستقلين عنه عدا في مسائل الحرب، كما أن القبائل الصحراوية والجبلية داخل الإقليم كانت مستقلة عن خلفاء الأمير. والتمس وارنييه الطعن في كفاءة الأمير بذكر الخلافات العائلية أيضاً فقال إن عائلة الأمير نفسها كانت منقسمة عنه، وأن عائلة عمه علي بوطالب، سيما الأبناء الثلاثة لهذا العم كانوا يتآمرون ضد الأمير إلى أن لجأوا إلى المغرب، وهم خارجون عنه، ومنهم عبد القادر بوطالب الذي كان متزعماً للطريقة الدرقاوية والذي كان لا يعترف بابن عمه سلطاناً. واستنتج وارنييه من ذلك أن الأمير كان غير مطاع في قومه، وادعى أن الأمير عظيم في أعين الفرنسيين أكثر منه في أعين قومه. كما ادعى وارنييه أن الجزائريين قد نسوه، وذكر أنه ذهب سنة 1848 إلى قبيلة الحشم/ هاشم نفسها فلم يجد لديها عاطفة نحوه. وهذا الادعاء ستكذبه الأيام، إذ كان اسم الأمير إلى حرب 1870 يَقُضُّ مضاجع الفرنسيين، كما كانوا يحاولون الاستفادة منه[1].

ومن جهة أخرى فإن الأمير في نظر وارنييه شخص وليس عائلة مالكة. وقد بلغ من السن ما يجعل حكمه، لو رضي بأن يكون ملكاً، قصير الأمد، وحينئذ فستضطر فرنسا لاحتلال «مملكته» من جديد. ثم أن الأمير إما أن يقبل العرض وإما أن يرفضه. فإذا قبله فسيهاجمه المرابطون «المتعصبون» الآخرون من قومه، وفي هذه الحالة فإنه سيلجأ إلى فرنسا. ثم أخبرنا وارنييه أن الجرائد أشاعت أن الأمير قد رفض العرض وأنه (الأمير) كلّم الأمبراطور في ذلك قائلاً إنه لا يستطيع أن يلعب أي دور سياسي في الجزائر، لأنه لو فعل فسيضطر إلى حمل السلاح ضد قومه[2].

وبعد أن حطم د. وارنييه مسألة القيادة أو الملكية في شخص الأمير عبد القادر، نزل بمعوله على رأس الشعب الجزائري نفسه. وظنّ أنه سيحطم هذه

---

(1) عن ذلك انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، وقدوم محيي الدين بن الأمير إلى الجزائر لقيادة ثورة، والتجاء فرنسا إلى الأمير ليعلن تخليه عن ابنه.

(2) د. وارنييه (الجزائر أمام الأمبراطور)، ص 36 ـ 57، 64 ـ 65.

الرأس أيضاً، ولكنه وجدها صخرة عاتية وهو أمامها كالوعل الضعيف. قال وارنييه وهو يهدف إلى تحطيم فكرة المملكة العربية: إن الأهالي (وهو لا يعترف أنهم يؤلفون شعباً) يتألفون من بربر وعرب، وأن الفرنسيين كانوا مخطئين في تعاملهم معهم عندما عاملوهم جميعاً على أنهم عرب. ثم فصّل في كل قسم بما أبدى له خياله وغيظه من أوهام. فقال إن البربر هم الأصليون وهم الأغلبية الساحقة، وقد كانوا مسيحيين ففُرِض عليهم الإسلام فرضاً فاعتنقوه ظاهرياً، وحافظوا مع ذلك على عوائدهم وأعرافهم وطقوسهم التي لا تتماشى في كثير منها مع الإسلام. وكانوا رومانيين لاتينيين، وكانت لهم لغتهم ففرضت عليهم العربية مع «الغزو العربي». وهم في عهد وارنييه بين بربري قح وبين بربري معرب، ولا فرق بينهم سوى في اللغة التي هي ليست العربية الفصحى، ولكنها اللهجة الجزائرية التي هي مزيج من العربية والبربرية وغيرهما[1].

أما العرب فهم في نظره أقلية قليلة، وهم غزاة أجانب على البلاد مثلهم مثل الترك. وهم قبائل متبدية تقطن الخيام وتمارس الرعي، وهم متعصبون للإسلام، ويبغضون الفرنسيين، وهم أسباب الحروب التي عرفتها الجزائر، لأنهم يرفضون الحضارة والتقدم، ويفضلون البقاء على ما هم عليه.

وإلى جانب هذه الفروق المصطنعة التي اخترعها وارنييه لأطروحته جاء بنماذج لمعرفة البربري من العربي والعكس. فالبربري عنده نشيط وعملي والعربي كسول ونظري؛ والبربري محب للحضارة الفرنسية ويرغب في الاستفادة منها، والعربي كاره لها ومُبْتَعد عن الفرنسيين بحكم التعصب الأعمى. والبربري رقيق الدين ومتسامح لأنه أصلاً كان مسيحياً ورومانياً، والعربي رغم تخلفه عميق الدين صعب التحول عن عقائده وغير متسامح. ومن حيث النظام الاجتماعي فالبربري عنده مزارع ناجح ومستقر على أرضه وله منازل وقرى

---

(1) وهي اللغة التي يسميها جوزيف ديبارمي في شيء من السخرية بالبوربري Beurbri أو البربرية العربية (المعربة).

ثابتة ويحبّ التجارة، والعربي يعيش متنقلاً فهو رحالة جوالة، يرعى حيث يجد الكلأ ويقيم حيث انتهى به المقام في الخيام التي ينصبها اليوم ويرفعها غداً، كما يمارس الغزو والنهب والبحث عن الغنائم. والبربري ديموقراطي خاضع لنظام الجماعة الانتخابي ويحتكم إلى العرف القبلي، أما العربي فأرستقراطي والكلمة الأخيرة عنده لشيخ العرش الذي يمثل الفكرة الأبوية. وهناك فوارق أخرى ذكرها وارنييه بين «العرقين»، حسب تعبيره، كالمعاملات التجارية والفروسية والعلاقات مع الأجانب. وعند وارنييه إن من العلامات التي يعرف بها البربري (ولو كان معرباً) من العربي هي الموقف من الفرنسيين، فالبربري غير متعصب ويريد العمل مع الفرنسيين والاستفادة منهم بينما العربي متعصب وصادّ عن الفرنسيين ولا يريد التعامل معهم.

والخلاصة التي خرج بها وارنييه أنه ليس في الجزائر شعب عربي يمكن أن تنصب عليه المملكة العربية التي دعا إليها نابليون، مع التشكيك في «المَلِك» نفسه، وهو الأمير. ولذلك كان على فرنسا الاستمرار في معاملة السكان، بربراً وعرباً، كأهالي، وإبعادهم عن أراضيهم وإعطائها للأوروبيين الذين يعرفون كيف يستغلونها، ودمج كل المؤسسات في مثيلاتها بفرنسا (سياسة الاندماج)، والقضاء على نظام المكاتب العربية والإدارة العسكرية، وتوسيع الحكم المدني الذي يمنح للكولون حرية التصرف ونشر الحضارة الفرنسية في الجزائر.

والواقع أن فكرة وارنييه في إطلاق يد المدنيين في الجزائر قد تحققت يوم قامت الجمهورية الثالثة سنة 1870، وتولى المدنيون السلطة بدل العسكريين في الجزائر، وغيروا القوانين لصالحهم، وجردوا الجزائريين مما بقي لهم من الأراضي وسنوا قانون الأهالي الذي لم يفرق بين بربري وعربي، وأحدثوا تغييرات أخرى مسّت المجتمع في الصميم سنتعرض إليها في فصل آخر.

ولكن الفكرة الأخرى من أفكار وارنييه لم تتحقق، فالجزائريون ظلوا كتلة واحدة لم يهمهم تحليله وتأويله في قليل أو كثير. وكان وارنييه حاضراً في

الجزائر العاصمة يوم قامت الثورة على الفرنسيين، دون أن يميزوا فيها البربري من العربي ولا الديموقراطي من الأرستقراطي. ونعني بذلك ثورة 1871 التي شملت ثلثي الجزائر تقريباً. ولا ندري ماذا كتب د. وارنييه بعد ذلك في مذكراته التي لا شك أنه قد أعاد فيها النظر حول ما طرحه في كتابه سنة 1865 من تخمينات وأوهام، وهو يرد على خصومه أنصار المملكة العربية[1].

الإدارة العسكرية والإدارة والمدنية

اتسم الحكم الفرنسي للجزائر طيلة الأربعين سنة الأولى (1830 ـ 1870) بالطابع العسكري. كان الجيش هو السلطة القوية المسيرة للبلاد سواء تعلق الأمر بالجزائريين أو بالأروبيين. من إدارة الحاكم العام العليا إلى إدارة المكتب العربي القاعدية كان الجنرالات والعقداء هم أصحاب الكلمة الأخيرة. وقد برزت إلى جانبهم إدارة مدنية ولكنها كانت ثانوية ومحدودة المجال. كما ظهرت محاولات لدعم النظام المدني قبل 1870 وبرزت صراعات أيضاً بين الفرنسيين في تغليب المدني على العسكري أو العكس، ولكن النموذج بقي في يد السلطة العسكرية دائماً إلى سقوط الأمبراطورية وظهور الجمهورية الثالثة. فالفترة التي نغطيها في هذا الفصل تدخل إذن ضمن الفترة العسكرية.

ولم يكن النموذج العسكري دائماً على نمط واحد. فقد تطور مع الزمن واستفاد من أخطائه، وحاول أن يكون فعالاً في وجه المقاومة الجزائرية من جهة ومعارضة المدنيين الفرنسيين من جهة أخرى. لقد ظلت الإدارة الفرنسية عموماً تتخبط في محاولاتها حول النظام المناسب للجزائر بعد الاحتلال وبعد بعشرة

(1) انظر أيضاً ما كتبناه في فصل تيارات ومذاهب من تاريخ الجزائر الثقافي. وقد أخذ بأطروحة وارنييه عدد من الكتاب الفرنسيين بعد ذلك، وكذلك بعض المنظرين للاستعمار مثل لويس رين، ولويس فينيون، وكاميل صباتييه وأندري سيرفييه. وقد أخذ بعضهم، مثل صباتييه وهانوتو، يميزون قبائل زواوة عن بقية البربر والعرب، ولكن دون جدوى أيضاً.

الإدارة القديمة (العثمانية ـ الجزائرية). وفي 1844 حاول بوجو تقليد النظام الذي أقامه الأمير عبد القادر لأنه يتماشى مع النفسية العربية. فقد أعدّ العقيد دوماس، مدير الإدارة المركزية للشؤون العربية عندئذ تقريراً طويلاً من ستة فصول وقدمه إلى المارشال بوجو فوقعه. ثم وزع التقرير على مختلف المكاتب العربية والإدارات الأخرى لتطبيقه رسمياً. ولنذكر هنا عناوين الفصول الواردة في التقرير: 1 ـ السلالات التي تقطن الجزائر[1]. 2 ـ أسس تنظيم الأمير عبد القادر، 3 ـ أسس التنظيم الفرنسي، 4 ـ اختصاصات القادة الأهالي، 5 ـ نظام العدالة، 6 ـ نظام الضرائب.

وقد نصت الوثيقة (التقرير) على أن أساس النظام الإداري هو الدوار الذي أطلق عليه اسم «بلدية العصور الوسطى»، فهو أول خلية للقبيلة التي يقوم عليها المجتمع العربي، وفيها تظهر في نظر الفرنسيين، الصورة الأولى للحياة الداخلية، حياة العائلة القوية التي كونها محمد (ﷺ). كما تظهر فيها سلطة أب العائلة التي نص عليها القرآن، والتي تهدف إلى إنشاء عدة أمم (جماعات؟) شبه مستقلة داخل الدولة، ذلك أن العرب متصلون اتصالاً وثيقاً بمجتمعهم. ولا شك أن هذا اجتهاد فرنسي في فهم مقاصد الإسلام من العائلة والجماعة والدولة والأمة والحكومة. وقد أضاف التقرير أن الأمير عبد القادر قد نجح في إدارته لأنه احترم هذه التقاليد العربية والإسلامية وجعل تنظيمه يتماشى في انسجام معها، كما جعل الحكومة محترمة وعزيزة الجانب عند القبيلة أو العرش[2]. وقد رأينا أن د. وارنييه قد انتقد بعد ذلك هذا النظام وجعله علامة ضعف الأمير لأنه

---

(1) لاحظة كلمة «السلالات» أو الأجناس، لأن الفرنسيين لا يعترفون عندئذ بوجود شعب واحد يسكن الجزائر.

(2) (مجلة الشرق)، باريس 1845، ص 347 ـ 348. وقد نشرت المجلة بعض فصول التقرير. ورغم أن هذا النظام الإداري يرجع تاريخياً إلى فترة القسم الأول من الحركة الوطنية إلا أننا ذكرناه هنا لأننا لم نكن قد اطلعنا عليه عندئذ ولأنه يمثل امتداداً للممارسة الفرنسية بعد الستينات وكان القضاء عليه من أهم الدوافع لإصدار مرسوم 1863.

سمح باستقلال خلفائه واستقلال الجماعات الداخلية عنهم. واعترف التقرير أيضاً أن القرآن الكريم يحتوي على الأحكام الأخروية والدنيوية أو الروحية والزمنية (الدين والدولة) وأنه سيكون من الصعب على الإدارة الفرنسية أن تحل محل هذا النظام المرتبط بالعادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات، دون إثارة السكان.

هذا التحفظ من إغضاب السكان وإثارتهم، لو مست أنظمتهم الإدارية، هو الذي جعل الإدارة العسكرية الفرنسية تقلد النظام الذي أقامه الأمير عبد القادر فترة طويلة، ولكنها لم تطبقه بحذافيره دائماً. فكلما تقدم الزمن واشتدت قبضة السلطة لجأت إلى الحكم المركزي القوي وحتى المستبد (الدكتاتوري). وقد استمر النظام المزدوج العربي/الفرنسي إلى الستينات. أما قبل ذلك فكانت السلطة المركزية فرنسية والسلطة الوسيطة عربية، وهذه السلطة كانت تتألف من القيادات الجزائرية التي ورثت السلطة «السيفية» أباً عن جد مثل المخازنية، أو التي تولت للأمير عبد القادر وخاضت معه معارك المقاومة ثم استسلمت بعد الفشل، فاستفاد الفرنسيون من تجاربها. إن قوة القيادات الجزائرية ظهرت خلال الأربعينات والخمسينات، حين كانت سلطاتها واسعة وتقاليدها معتبرة. وجنى الفرنسيون بواسطتها فوائد جمة، ومنها القضاء على المقاومة نفسها واكتساب الخبرة في نظام الحرب عند العرب، إلى أن تمكنوا من السيطرة على البلاد بواسطة قادتها أنفسهم. وخوفاً من أن ينقلب هؤلاء عليهم بدأ الفرنسيون منذ آخر الخمسينات وأوائل الستينات في تقليص سلطاتهم ثم التخلص منهم وإحلال نموذج جديد بدلهم، سنتحدث عنه في حينه.

وفي حديثنا عن الإدارة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة المدروسة، سنذكر الإدارة المركزية والإدارة المحلية. فالإدارة المركزية كان يمثلها «الحاكم العام». وهو في العادة تختاره حكومته من بين كبار الضباط الذين سبق لهم العمل في الجزائر وحاربوا أهلها سنوات طويلة، واكتسبوا بذلك خبرة واسعة عن عادات وتقاليد ولغة البلاد. ويكفي أن نذكر أن الحاكمَيْن اللذين توليا بين

1860 ـ 1870، وهما المارشال بيليسييه والمارشال ماكماهون، كلاهما ترقى في الجندية إلى الرتبة المذكورة على إثر حروبه الطويلة في الجزائر. وقد عرفنا أن بيليسييه قد تولى سنة 1860 (نوفمبر) بعد تجربة الحكم المدني لمدة سنتين 1858 ـ 1860، وخلال هذه الفترة جرب الفرنسيون حكم الجزائر من باريس بإنشاء (وزارة الجزائر والمستعمرات). وقد أعطيت صلاحيات واسعة للحاكم العسكري الجديد (بيليسييه) لم تكن لأسلافه من قبل، كما ورث عن الوزارة المذكورة نظام المجالس الولائية وبعض التغييرات البلدية[1].

فقد دعمت سلطة الحاكم العام بمجلسين، أحدهما يسمى المجلس الاستشاري وهو يتألف منه ومن المدير العام للإدارة المدنية ومن قائد سلاح الهندسة العسكرية ومن مفتش المالية، بالإضافة إلى عدد من المستشارين. وكانت مهمة المجلس الاستشاري دراسة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وإبداء الرأي فيها. أما المجلس الثاني فسمي بالمجلس الأعلى للحكومة. وكان يضم أعضاء المجلس الاستشاري، ونائب الحاكم العام، والقادة العسكريين للولايات الثلاث والولاة (وهم ثلاثة أيضاً)، ورئيس المحكمة العليا لمدينة الجزائر، والأسقف، وستة مستشارين عامين (اثنان عن كل ولاية). وكانت مهمة المجلس الأعلى دراسة مسألة الضرائب والتداول بشأنها، وتحضير الميزانية. ومن صلاحيات الحاكم العام أنه هو القائد العام للقوات البرية والبحرية، وهو يتصل بالأمبراطور بواسطة وزير الحربية، وله السلطة الكاملة في كل الأمور بالجزائر ما عدا القضاء الإسلامي والشؤون الدينية الإسلامية والتعليم الأهلي. ولنلاحظ أنه لم يكن في المجلس الأعلى ولا في الاستشاري جزائريون في هذه الفترة.

بناء على دستور 1848 الفرنسي أصبحت الجزائر، كما عرفنا، مقسمة إلى ثلاث ولايات، على رأس كل منها وال مدني وإلى جانبه قائد عسكري. وما دام

---

(1) انظر سابقاً.

الحكم كله على النمط العسكري فإن الكفة كانت دائماً إلى جانب العسكريين. وكان إنشاء الولاية المدنية من مطالب الكولون وليس من مطالب الجزائريين، وهو يتماشى مع الفكر الجمهوري الليبرالي الذي جاءت به ثورة 1848. وتبعاً لإنشاء الولاية وإلغاء الحكم العسكري سنة 1858 أنشيء أيضاً (سنة 1859) ثلاثة مجالس تسمى ولائية عمومية Conseil général departmental. وكان كل مجلس يتألف من حوالي خمسة عشر عضواً منهم الأروبيون والجزائريون واليهود. ودور الأعضاء الجزائريين في هذه المجالس ثانوي جداً، فهم معيَّنون تعييناً من أعيان المدن عادة وكان دورهم استشارياً محضاً. ولكن بعض الأعيان، كما في قسنطينة، اتخذوا من هذه المجالس منبراً لبسط شكاوى السكان والإعلان عن مظالمهم، كما فعل المكي بن باديس. كما أن المجالس كانت مخبراً سياسياً احتك فيه الجزائريون بالأروبيين وتعلموا منهم أنماطاً جديدة في إدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاطلاع على أفكارهم ومشاريعهم المتعلقة بمصير البلاد[1]. نقول ذلك رغم أن دور المجالس لم يكن حاسماً، فقد كان ينظر فقط في شؤون الميزانية وأوجه دخلها وصرفها، والمشاريع الإنمائية كإقامة الجسور والطرقات، وحتى هدم المساجد وإقامتها وبناء الكنائس والبِيَع. والمصطلح الذي استعملته جريدة (المبشر) الرسمية لهذه المجالس هو «دواوين المشورة العمومية»[2]. وكان افتتاح العمل بالمجالس الولائية رسمياً في أكتوبر 1859.

والنظام البلدي الفرنسي في الجزائر يرجع أيضاً إلى 1848. فقد نصت

---

(1) من أعضاء المجلس الولائي لإقليم الجزائر هؤلاء الأعيان وهم من رجال الدين والدنيا: أحمد بوقندورة، أحمد بن عبد القادر، وحسن بن بريهمات، وعلي أوقاسي، وبوعلام بن شريفة، وحسن ولد قايد أحمد. أنظر المبشر، 5 نوفمبر 1869. وكان ابن علي الشريف زعيم زاوية شلاطة وباشاغا المنطقة (آقبو) عضواً أيضاً في المجلس المذكور. أما من وهران فنجد ابن القائد عمر عضواً في مجلسها الولائي. ولا شك أن هناك آخرين في وهران وقسنطينة.

(2) الونيسي (رسالة ماجستير).

قوانين هذه السنة على تقسيم كل ولاية إلى مجموعة من البلديات. وكان لكل بلدية مجلس أيضاً ورئيس بلدية. وكان الفرنسيون ينتخبون ممثليهم في المجلس، وكان المجلس يضم بعض المستشارين الجزائريين الذين تعينهم السلطات الفرنسية، ويسمون مستشارين بلديين. وهم عادة من أعيان المدن أيضاً مثل بوقندورة في العاصمة، وهو من رجال الدين، وقد ظل مدة طويلة في القضاء والفتوى أيضاً. وهناك نماذج من هؤلاء المستشارين في وهران وقسنطينة. ومن الملاحظ أن رئيس البلدية في هذه الآونة لم يكن منتخباً بل كان معيناً من الوالي والحاكم العام. ومن صلاحيات الحاكم العام حل مجلس البلدية. ومهمة المجلس البلدي متعددة الجوانب فهي تشمل دراسة الميزانية وتدبيرها والسهر على المرافق العامة وتنشيط الأسواق، والمحافظة على الطرقات، ورعاية التعليم. ولكن هذه المسائل كلها بالنسبة للجزائريين لا تعني شيئاً لأنهم بعيدون عن اهتمام البلديات بهم. وكان إهمالهم مصدر شكوى دائمة، رغم أنهم كانوا يدفعون الضرائب الثقيلة من أجل تنفيذ المشاريع المذكورة.

أما غالبية الجزائريين فقد كانوا يقعون عادة تحت طائلة ما سمي «بالمكاتب المدنية»، وهي ليست بلديات، ولكنها وحدات لإدارة القبائل والأعراش. كان المسؤولون المدنيون الفرنسيون يقومون بزيارات أسبوعية للأعراش فيديرون القضاء، مستعملين الغلظة اللفظية والعصا والتهديد، ويسلطون العقوبات ويفرضون الغرامات، ويجمعون المعلومات. وهؤلاء المسؤولون المدنيون كانوا يتعاونون في مهمتهم مع الوسطاء الجزائريين، وهم القادة (القياد) وشيوخ القبائل والأعراش. ورغم هذه الصلاحيات فإن سلطات المسؤولين المدنيين لم تكن مطلقة مثلما كان عليه حال المكاتب العربية العسكرية، لأن المسؤول المدني يبقى تابعاً للوالي وليس مستقلاً عنه[1]. وبناء

(1) بلقاسمي (رسالة ماجستير)، ص 71 ـ 72.

على القوانين الفرنسية السارية عندئذ فإن القايد أصبح يسمى «مساعداً بلدياً». وكانت مهمته تتمثل في الجوسسة على بني جنسه وتوصيل الأخبار إلى السلطات المحلية الفرنسية، كما تتمثل مهمته في مساعدة المبعوثين الفرنسيين لجمع الضرائب وإحصاء السكان وتقديم المعلومات عن الغائبين. وللقايد مساعدون جزائريون أيضاً يطلق عليهم (الحراس) أو «قارد شامبيط»، وكان هؤلاء مثار شكوى من الناس لتعسفهم. وقد أصبح القايد في هذه الفترة يعين من قبل الوالي، بعد دراسة ماضي عائلته وسلوكه ومكانته. وكان على رأس كل دوار قايدٌ، وأغلب القياد كانوا ابتداء من الستينات، من سقط المتاع ومن الذين جاؤوا متحمسين لخدمة السلطة الفرنسية وجمع المال، دون مراعاة لأصول ولا خوف من اللّه ولا رادع من ضمير. وفي المناطق الداخلية استعمل الفرنسيون الجزائريين ضد بعضهم البعض، وهم يسمون ذلك «سياسة الصفوف»، أي ضرب صف بصف وحزب بحزب، سواء في العائلات والأعراش أو الطرق الصوفية والمرابطين.

وقد أدّى إلحاح الكولون على توسيع نطاق الحكم المدني وتفتيت الأعراش الجزائرية بعد مرسوم 1863، وتقليص صلاحيات القياد إلى إنشاء نظام إداري جديد وتطوير الأنظمة القائمة. وساعدهم على ذلك الثورات المستمرة وحدوث الجوائح سنة 1867. ففي هذه السنة أنشىء نظام «البلديات الجزائرية»، وكان معظم أعضائها من الكولون. وكانت لها صلاحيات واسعة، وقد ورثت اختصاصاتها من المكاتب المدنية بعد إلغائها. وأصبح الجزائريون داخلين تحت السلطة الإدارية لهذه البلديات الجديدة بواسطة القياد ورؤساء الأعراش. وكان ذلك نتيجة التوسع في المناطق المدنية التي أصبحت تشمل أكثر من مليون هكتار من الأراضي وتضم حوالي نصف مليون من الجزائريين. ولكن رغبات الجزائريين لم تكن تؤخذ في الاعتبار في هذه البلديات أيضاً، وكان ممثلوهم فيها رموزاً فقط ولا دخل لهم في القرار، رغم أن من مهام المجالس البلدية دراسة الميزانية وجمع الضرائب المنجرة في أغلبها من الجزائريين.

وفي سنة 1868 ظهرت «البلديات المختلطة» في المناطق التي ما يزال يسيطر عليها العسكريون. وكان لهذه البلديات لجان تسيرها (وليس مجالس)، وهي تتألف من ضباط ومستشارين أوروبيين (فرنسيين) ومن مسلمين ويهود، لإحداث التوازن الذي كان الفرنسيون حريصين عليه، بقطع النظر عن الأغلبية الجزائرية. والضابط المسؤول على البلدية المختلطة هو الذي كان يقوم أيضاً بوظيفة القاضي وشيخ البلدية معاً.

وهناك تجارب إدارية أخرى لا تخرج عن محاولات البلديات العسكرية المتولدة عن إنشاء الدواوير بعد مرسوم 1863. وقد استحدث أيضاً نظام الجماعة في الدوار بطريقة تختلف عن حكم الجماعة القديم. والمقياس الذي نعرف به هذا النظام أو ذاك هو الوجود الأوروبي/الفرنسي نفسه. فحيث يكثر الكولون تكون البلدية مدنية أو قريباً من ذلك، وحيث يكثر الجزائريون تظهر البلدية العسكرية على أنقاض المكتب العربي القديم. ولكن المكتب العربي (العسكري) لم يختف تماماً، فقد ظلّ هو المفتاح لحكم الجزائريين في المناطق العسكرية الجنوبية، كما سنرى. ومعظم التجارب البلدية كانت لترضية الكولون من جهة وإدماج الجزائر في النظام الفرنسي من جهة أخرى.

غير أن هذه المحاولات التي تكاثرت خلال الستينات قد استقرت منذ 1870 على نمط واحد تقريباً، وهو تغيير الحكم كله إلى مدني مما يعني تمكين الإدارة المدنية في مختلف المستويات وجعل البلديات أداة لسيطرة الكولون على الإدارة والسياسة الفرنسية الاستعمارية على العموم. أما المكاتب العربية العسكرية فقد تراجعت إلى مناطق محدودة ونائية لا تدخل في اهتمامات الكولون إلا من حيث الاستراتيجية والمواصلات والتجارة.

وقبل أن نختم هذه الفقرة نقول إنه كان للكولون في الجزائر عدد من النواب في البرلمان الفرنسي بمجلسيه. أما الجزائريون فليس لهم نواب في ذلك البرلمان، وليس لهم برلمانهم ولا مجالس خاصة بهم في بلادهم، ولا نواب

ينتخبونهم في المجالس المحلية، كما رأينا. ولذلك غاب صوتهم وكان ذلك سبباً في المعاناة من القهر والظلم الواقع عليهم من الضباط العسكريين والكولون المدنيين على حد سواء، كما كان سبباً في إهمال شؤونهم الاقتصادية والتعليمية.

الزراعة والتجارة والضرائب

تأثّرت الزراعة بالاحتلال سلباً وإيجاباً. فمن جهة انتقلت الأرض غصباً من أيدي أصحابها إلى جالية أروبية يحميها جيش قوامه حوالي مائة ألف جندي مسلحاً بأحدث الأسلحة. وخسر الفلاح الجزائري بذلك مورد رزقه الأساسي، وتحوّل في كثير من الأحيان إلى أجير عند الكولون وأحياناً خمّاساً على الأرض التي كانت له ولأجداده من قبل. وكانت الفلاحة أغلبها في المجال الاستهلاكي، كالقمح والشعير، والنخل والزيتون والتين، ولكن هناك أيضاً الزراعة القابلة للتصنيع كالدخان (التبغ) والحنة والكتان. وهناك نواحي إيجابية نتجت عن الاحتلال في مجال الزراعة، ومن ذلك تجفيف البرك والمستنقعات وتوسيع المساحات الزراعية وإدخال تقنيات جديدة لتجويد الإنتاج وتوفيره، وتحديد المواسم الزراعية بطريقة أكثر علمية، بالإضافة إلى إدخال زراعات جديدة كالبطاطا، وحماية الدولة الفرنسية للإنتاج الزراعي، وتوفير الأدوية للقضاء على الحشرات الضارة بالنباتات والأشجار.

ولعل أبرز ما ميّز الاستعمار الفرنسي في الجزائر هو اهتمامه بشؤون الزراعة. فرغم المقاومة العنيفة ضد الاحتلال فإن الإدارة الفرنسية كانت تعمل على جبهتين محاربة المقاومين بواسطة الجيش، والاستيلاء على الأرض وتطويرها بواسطة الكولون. ويمكن أن نضيف إلى ذلك جبهة ثالثة وهي تحريض الجزائريين على الاستمرار في الإنتاج الزراعي وتطويره ومحاسبتهم على فساد الإنتاج وندرته، وتشجيعهم على المردود الجيد[1]. وقد سخرت

(1) انظر فصل العلوم في كتابنا تاريخ الجزائر الثقافي، حول إنشاء حديقة التجارب والبحوث الزراعية في مختلف المجالات. وكذلك دور المدرسة العليا (كلية) للعلوم فيما بعد.

وسائل إعلامها، ووسائل قمعها أيضاً، لتوجيه الإنتاج الزراعي وجهة تخدم المصالح الفرنسية العليا، وتجعل الأسواق عامرة والمعارض حافلة والتجارة رائجة. وذلك عن طريق الاكتفاء الذاتي من جهة وتصدير الفائض إلى الأسواق العالمية عن طريق فرنسا من جهة أخرى.

كانت النشرات الصادرة عن الحكومة العامة والصحف الرسمية مثل (المبشر) وبرّاحو المكاتب العربية يعلنون للفلاحين عن أفضل الطرق للزراعة الجيدة. كما كان الكولون أنفسهم يقومون بذلك عملياً من حولهم. إن «النصائح» الموجهة للفلاحين كثيرة خلال الخمسينات والستينات، كما تدل على ذلك الكتيبات والإعلانات والنشرات. وقد أقيمت المزارع النموذجية وجُلب إليها بعض الشبان، وجيء بالآلات ليعرفوا منها كيفية الاستعمال، كما كانوا يتعلمون الرعي الجديد للماشية والعناية بها. وهناك مكافآت معلنة عن جودة الإنتاج الزراعي والحيواني. وفي سنة 1856 أقيم معرض في البليدة خصص لإنتاج المواشي، ومنحت فيه الجوائز لأفضل ثور وأحسن فحل من الغنم لجودة صوفه. وكان الأهالي يتلقون التشجيعات بالخصوص في الزراعات ذات الطابع التجاري ـ الصناعي مثل القطن والدخان. وكان البحث جارياً لإيجاد الأسواق العالمية لهذا النوع من الزراعة. وهو نوع (التبغ والقطن) الذي يتطلب يداً عاملة كثيرة وخبرة. وكانت فرنسا تجني من ذلك أرباحاً غزيرة.

وعندما رأى الفرنسيون أن عقلية الفلاح الجزائري تميل إلى الإنتاج الزراعي الاستهلاكي، كما ذكرنا، حاولوا توجيهه إلى إنتاجات أخرى، ومن ذلك إنتاج البطاطا الذي بدأ حوالي منتصف القرن، وقد وجد فيها الفلاح رغبة في الإنتاج لأنها أيضاً تدخل في النوع الاستهلاكي. وهناك عادة أخرى كان الفلاح الجزائري يعيش عليها وهي تفضيله المحاسبة العينية على النقدية. فإذا عمل عند الكولون فإنه يفضل أن يأخذ حصته من نوع الإنتاج الذي أنتجه وليس أجراً نقدياً كشأن عمال الأرض في فرنسا. ولذلك كانت المزارع الأروبية أحياناً تعاني من نقص اليد العاملة لمقاطعة الجزائريين لها، لأسباب مختلفة، حتى اضطر الجيش الفرنسي إلى معاونة

الكولون على جني الحصاد من القطن سنة 1852، ومع ذلك تلف بعضه.

يقول الباحثون إن إدخال زراعة القطن ترجع إلى المهاجرين الأندلسيين. فهو إذن زراعة قديمة لا ندري الآن متى بدأت بالضبط، ولكنه كان موجوداً قبل الاحتلال الفرنسي، وقد تحدثت عن وجوده في الجزائر كتب الرحالة. ومهما كان الأمر فإن الاحتلال قد شجّع على إنتاج القطن، وتولّت وسائل الإعلام شرح وكيفية زراعته وجنيه، وأماكنه المفضلة ومواسم زرعه وحصاده، وكانت تعلن على الجوائز التي تنتظر من يتقن إنتاجه. واهتمّ به الحاكم العام راندون شخصياً إذ قام بتجربة فريدة من نوعها، وهي إرسال عدة قناطر من بذور القطن لتجريبه في المناطق الحارة، إذ كان القطن يتطلب ذلك، كما طلب راندون من المسؤولين تكرير محاولات زراعته عدة مرات في السنة لمعرفة أفضل الأوقات لزراعته. وكان الإقبال على إنتاج القطن في مصر وأمريكا قد جعل فرنسا تنافس غيرها على زراعته بالجزائر، ولذلك اهتمّ به أيضاً نابليون الثالث. وقد تعهّد بشراء محصوله من الأهالي بثمن خاص، وبعد ثلاث سنوات وَعَد بمكافأة من يصدّر القطن إلى فرنسا. كما أعلنوا عن مكافأة لمن يستعمل الآلة في تنقيته وأخرى لمن يزرع منه أكبر مساحة. وقد ارتفع إنتاج القطن خلال الحرب الأهلية الأمريكية على النحو التالي[1]:

السنة	الكمية بالكلغ
1863	141,257
1864	493,309
1865	615,183
1866	744,158
1867	381,603

(1) المصدر إبراهيم الونيسي، رسالة ماجستير. وفيه أن بعض الإحصاءات ذكرت أن 70 كلغ من القطن أنتجت سنة 1856 بيعت في فرنسا بـ 236,185 فرنك. تقول بعض المراجع إن زراعة القطن في بلاد المغرب ترجع إلى العصور الوسطى، وربما أقدم من ذلك. انظر عبد العزيز بن عبد الله: المعجم التاريخي، الرباط، 1968، ص 56.

والغالب أن السبب في الانخفاض الكبير في السنة الأخيرة يرجع إلى الجفاف الذي عرفته البلاد والذي أدى إلى النقص في الأنفس والثمرات، كما سنعرف[1].

وبالإضافة إلى القطن اهتم الفرنسيون بزراعة التبغ. وزراعة التبغ ليست جديدة أيضاً، فهي ترجع إلى سنين خلت قبل الاحتلال وربما يرجع إنتاجه إلى العهد العثماني فقط. وقد اشتهرت به في فترة الاحتلال مناطق معينة في الجزائر مثل متيجة وسهل عنابة ووادي سوف. وكان إنتاجه سابقاً للاستهلاك المحلي فقط. ولكن الفرنسيين استعملوه للتصدير والتجارة أيضاً. ولذلك شجعوا على إنتاجه وحاسبوا الفلاحين على الكمية المنتجة منه بعد مراقبتها في دورات معينة. وقدر إنتاج الهكتار الواحد في الأراضي المسقية الشمالية بعشرين قنطاراً، أما في غير المسقية فلا ينتج منه أكثر من عشرة قناطير. واشترك في إنتاجه الفلاحون الجزائريون والكولون، ولكن الجزائريين كانوا ينتجون منه أكثر منهم. وكان مدخول إنتاجه يصل إلى قرابة المليون من الفرنكات. وكان شهر سبتمبر هو غالباً الوقت الذي تعينه السلطات الفرنسية لشراء التبغ من الفلاحين، أو شهر أكتوبر بالنسبة لوادي سوف، حين تستقبل المصالح المختصة من الفلاحين عشرات الحمولات يومياً. ويظهر أن زراعة القطن كانت أشق على الفلاحين والإدارة معاً بخلاف زراعة التبغ. والملاحظ أن التبغ كالقطن، كان يصدر للتصنيع في فرنسا، وكان المخالفون في إنتاجه وتقديم الكميات المحددة منه يحاسبون حساباً قاسياً، وقد يسجنون ويغرمون. فإنتاجه وزراعته ليسا عملية حرة أو خالية من الأخطار.

إلى جانب القطن والتبغ كان إنتاج الأشجار المثمرة هدفاً رئيسياً من أهداف الإدارة الاستعمارية. فالجزائر من هذه الزاوية مستعمرة زراعية تنتج ما تحتاجه الدولة الفرنسية للاستهلاك والتجارة. وكانت وسائل الإعلام تلح على ضرورة الإكثار من

---

(1) عن زراعة القطن انظر أيضاً:
المارشال فايان Vaillant «تقرير موجه إلى الامبراطور (نابليون) حول زراعة القطن في أفريقيا (الجزائر)، 1854»، باريس، 1855.

غراسة الأشجار وذكر فوائدها الطبيعية والغذائية والصحية، فهي التي تجلب السحب الممطرة، وهي التي توفر الظل الظليل، وبسببها يكثر الماء وتسيل الوديان.

وكانت المحافظة على الغابات إحدى الدعوات المُلِحَّة أيضاً في وسائل الإعلام والتعليمات الرسمية الصادرة عن المكاتب العربية وغيرها. وقد صدرت قوانين تنظم علاقة الإنسان بالغابات وحدوث الحرائق. وكان من عادة الجزائريين حرق الأعشاب التي تنبت في الحقول للتخلص منها وجعلها سماداً. ولكن الفرنسيين منعوا هذه العادة لأنها في نظرهم تسبب الحرائق في الغابات وإتلاف الأشجار. ووضعوا للغابات حراساً خاصين ومراكز تنبيه، واتخذوا إجراءات للعقوبات الجماعية إذا ما حدث حريق فيها، والعقوبات تصل إلى السجن والغرامة. كما منع الرعي في الغابات إلا برخص خاصة، وصدرت قرارات أخرى للتعامل مع الأشجار. وقد حدث حريق في جهة قسنطينة سنة **1865**، كما حدثت حرائق أخرى في غيرها. وكانت «سياسة الغابات» هذه مصدر شكوى من الجزائريين، ولا سيما بعد بدء تطبيق ما عرف بقانون الأهالي أوائل السبعينات، لأنها أضرَّت بمواشيهم وحرية تنقلهم وأثّرت على موارد رزقهم.

وتشجيعاً للزراعة والعناية بالأشجار أيضاً أنشأت السلطات الفرنسية مراكز لتوزيع الأشجار والاطلاع عليها للراغبين. وكانت المراكز منتشرة في مختلف أنحاء الجزائر. وفي بسكرة افتتح مركز خاص بالأشجار الغريبة على المنطقة والشائعة في أمريكا والهند ونحوهما. ومن الأشجار التي كانت معروضة للبيع شجرة توت الحرير، والبرتقال، وأشجار الصنوبر بأنواعه والزيتون. وكانت الأشجار المعروضة منها ما هو مثمر ومنها ما هو غير مثمر. وبالنسبة للزيتون كانت الإدارة تحث على اقتناء المعصرات الحديثة لرفع المردود، والمقصود بها المعصرات الآلية «الإفرنجية» التي بدأ شيوعها بعد **1863**. ومما شجعوا به المنتجين الجزائريين على اقتناء هذه المعصرات، التخفيف من ضرائب الجمارك عليها[1].

---

(1) الونيسي (رسالة ماجستير).

وابتداء من الخمسينات أيضاً وقع الاهتمام بالواحات وإنتاجها من النخيل، وقد طوّر المهندسون الفرنسيون غراسة النخيل في واد ريغ وواد سوف والزيبان بالبحث عن المياه واستخراجها بكميات وافرة بواسطة الآبار الارتوازية. وكذلك التصدي لبعض الأمراض التي كانت تصيب النخيل. وفي وقت لاحق احتكرت بعض الشركات الفرنسية تجارة التمر، واشترك المزارعون الأروبيون مع الجزائريين في إنتاج التمور.

* * *

ليس هناك ما يدل على أن الجزائر استفادت تجارياً من الاحتلال. فقد كانت تجارتها الداخلية نشيطة قبل الاحتلال، رغم أنها كانت عشية الاحتلال محتكرة في أغلبها من جانب اليهود كالتجارة الخارجية. ولكن الأمن كان على العموم متوفراً والمنازعات الداخلية قلما تقع، فكانت الأسواق نافقة. ولهذه التجارة طرقها الخاصة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب. وفي كتب الرحالة وغيرهم أنواع السلع والبضائع التي كانت رائجة في الجزائر سواء تلك التي تنتج محلياً أو تلك التي تستورد من الخارج. فلا داعي لذكر ذلك هنا[1]. وأن ما يهمنا هنا حقاً هو توجيه التجارة نحو فرنسا والاستيراد منها هي فقط وتجريد الجزائريين مما يحتاجونه من المواد الحيوية لإشباع الدولة المستعمرة قبل كل شيء. وقد قيل إن التجارة تقدمت منذ الاحتلال فبلغ الاستيراد سنة 1857 حوالي 22,000,000 دولار، والصادرات من الجزائر 3,000,000 دولار. والبضائع المستوردة هي: المنسوجات الصوفية والقطن والحرير، إضافة إلى الحبوب والدقيق والحوامض والسكر الرطب. أما الصادرات فهي: المرجان الخام والجلود والقمح والزيت والصوف[2]، إلخ.

---

(1) ارجع إلى الكتب المؤلفة آخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، مثل كتب فانتور دي بارادي، ووليام شيلر، وكتاب التجارة الخارجية للشرق الجزائري لمحمد العربي الزبيري. وبعض مؤلفات ناصر الدين سعيدوني وبعض اطروحات طلابه.

(2) بحث منسوب إلى فريدريك إنجلز في (السيكلوبيديا الأمريكية الجديدة) N. A. Cyc =

ومن ثمة تتبين أن الفرق شاسع بين ما تستورده فرنسا من الجزائر وما تصدره إليها. فقد كانت الجزائر حقاً سوقاً للبضائع الفرنسية.

ومن شروط التجارة الداخلية توفير الأمن. ولذلك كانت السلطات تلحّ على الطاعة والهدوء، حتى تأمن الطرقات ويتردد الناس على الأسواق للبيع والشراء. وكانت الأسواق متنوعة منها اليومي ومنها الأسبوعي. ولا شك أن الثورات المستمرة قد أثّرت على سير التجارة الداخلية، ولكن السلطات الفرنسية كانت حريصة على تأمين الأسواق الموجودة وفتح أخرى جديدة، وكان التحكم في الأسواق يتم بمراقبة البضائع الداخلة والخارجة، وتنظيم المكوس وعدّ الأحمال، ومعرفة البضائع المحلية والمجلوبة من مناطق أخرى أو من بلدان أخرى، والسهر على منع الأمور الممنوعة، كالأسلحة ولوازمها، ومراقبة الغرباء، وإعلام الناس بتوجهات الإدارة ومنع الدعايات المضادة. فالسوق إذن كان للتجارة والسياسة معاً. وأبرز ما كان الناس يتاجرون فيه هو المواد الاستهلاكية، ومنها الحبوب والزيت والماشية. وكانت بعض الأسواق مقسمة إلى جهة للحيوانات وجهة للحبوب وجهة أخرى للتخزين، وإذا أرادت السلطات تشجيع بعض الأسواق فإنها كانت ترفع عنها المكس بعض الوقت. وتبعاً للأمن أو الاستراتيجية كانت السلطات تفتح أسواقاً في أماكن جديدة وتلغي القديمة.

وفي هذا الصدد غيَّر الفرنسيون المكاييل والموازين التي وجدوها في الجزائر وعوضوها بالمكاييل والأوزان الفرنسية. وكان ذلك إجبارياً على الجزائريين، وكانت الدعوى التي استند إليها الفرنسيون هي أن الأحجام والأوزان تختلف من منطقة إلى أخرى. وكان الجزائريون فيما مضى يستعملون في المكاييل الصاع والقَلْبة والرُّبْعي، إلخ. وفي المقاييس يستعملون الذراع

= 1857، ص 351. نسبه إليه ج. هـ. بوسكي «ماركس وإنجلز» في مجلة الدراسات الإسلامية (استوديا إسلاميكا) 30، 1969، ص 129. وقد اطلعنا على البحث.

والشَّبْر. وكان القياد هم المكلفين بالعمل على احترام المكاييل والمقاييس الجديدة، وذلك جزء من أنشطة الأسواق.

أما التجارة الخارجية فقد رأينا أنها انحصرت تقريباً في فرنسا. فقد توقفت التجارة مع الدول الأروبية الأخرى، وكذلك مع المغرب وتونس وسورية وإسطانبول، كما توقفت التجارة مع إفريقية بعد أن أصبحت طرقها غير آمنة نحو الشمال، أما مع الجنوب فقد استمرت التجارة وكان لها أدلاء، وكان يشترك فيها عدد كبير من التجار والمهربين. وفي السنوات الأولى للاحتلال كانت التجارة غير متوازنة، فهي مقيدة بالجمارك بالنسبة للصادرات الجزائرية نحو فرنسا وهي حرة بالنسبة للواردات الفرنسية إلى الجزائر. وبقي ذلك إلى سنة 1851، وفي هذه السنة صدر قانون يرفع الدفع الجمركي على البضائع الجزائرية الداخلة إلى فرنسا مثل الماشية والحوامض والخشب والحبوب والمرجان والقطن والمعادن. أما السلع الأخرى غير الجزائرية فإنها كانت تخضع للتعريفة الجمركية كما في فرنسا نفسها. ويعني قانون سنة 1851 تحقيق ما سمي بالوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا. وقد أكد قانون سنة 1867 على ذلك أيضاً ونص على إعفاء البضائع الجزائرية في الموانىء الفرنسية من دفع الضريبة دون استثناء، وكذلك بالنسبة للبضائع الفرنسية في الجزائر، باستثناء السكر والقهوة.

ومنذ سنة 1853 سمح الفرنسيون أيضاً بإعادة المتاجرة مع تونس والمغرب بشرط مرور البضائع بأماكن محددة لكل بلد. كما أن البضائع الجزائرية المتبادلة مع هذين البلدين كانت تخضع لنفس الشروط. وقد حدّدت تلمسان وندرومة ومغنية لمرور البضائع المغربية، وحدّدت قالمة وبسكرة وسوق أهراس وتبسة والعين البيضاء لمرور البضائع التونسية. وكان اهتمام الفرنسيين بالصحراء ابتداء من الخمسينات قد جعلهم يفتحون الطرق التجارية مع إفريقية (السودان) ودواخلها. وقد حددت البَيِّض (الأبيض سيدي الشيخ)، والأغواط وبسكرة كمراكز انطلاق واستقبال للقوافل سنة 1860. وكانت أول قافلة إفريقية/سودانية وصلت إلى العاصمة في مايو 1861، وكانت محملة ببضائع

منها ناب الفيل وأنواع البخور وجلود الفيل والفول السوداني[1].

ويؤكد رواج التجارة الخارجية ما كتبه إنجلز والذي نقلناه آنفاً. ومن جهة أخرى نشر سنة 1853 ما يدل على تصدير مواد كثيرة بعضها بكميات ضخمة نحو فرنسا، ومنها الجلود غير المدبوغة (أكثر من مليون كلغ) والصوف (أكثر من أربعة ملايين كلغ)، والشمع (أكثر من سبعين ألف كلغ)، والزيت (أكثر من مليون ونصف كلغ)، وغيرها من السلع. وفي سنة 1866 شملت الصادرات الجزائرية نحو فرنسا الآلاف من رؤوس الغنم والبقر، وأكثر من مليون كلغ من المعادن وسبعين ألف قنطار من الصوف، وأربعين ألف قنطار من الزيت، وخمسمائة ألف كلغ من القطن الصافي. أما الواردات من فرنسا فقد كانت قيمتها وكميتها أضعافاً مضاعفة، إذ بلغت 401,428,000 كلغ[2].

وفي إحدى المقالات تحدّث صحفي جزائري، وهو علي بن عمر، في المبشر عن التجارة الخارجية، ومن حديثه نعرف أن هناك بلداناً أخرى كانت تستقبل البضائع الجزائرية أيضاً مثل إسبانيا التي صدَّرت لها الجزائر السمك المملح، كما كانت إسبانيا في حاجة إلى الدقيق والبقول من الجزائر أيضاً. ولاحظ هذا الكاتب أن الجزائر، عقب المجاعة الكبرى، لم تعد تستورد الحبوب من فرنسا لاكتفائها الذاتي في ذلك (وقد كان الأمر كذلك قبل الاحتلال). وكانت إسبانيا تستورد الدخان الجزائري أيضاً، وأما الزيت فيفهم من المقال أنه كان يصدر إليها وإلى فرنسا معاً. ومن جهة أخرى تناقصت تجارة المواشي بسبب الجوائح والأمراض. واستقبلت موانىء الجزائر خلال السنة التي يتحدث عنها الكاتب (1868 ـ 1869) 540 باخرة فرنسية محملة بالبضائع و578 باخرة أجنبية، وذلك كله خلال فترة قصيرة وهي من يوليو إلى سبتمبر

(1) الونيسي (رسالة ماجستير).

(2) نفس المصدر، عن المبشر عدد 15 ديسمبر 1853، وعدد 21 مارس 1866.

1869، ولاحظ أن هناك زيادة في حركة البواخر سواء كانت فرنسية أو أجنبية[1]. ومن الواضح أن هذا الإحصاء يعني الفرنسيين فقط، أما الأهالي فلا ينالهم من هذه الحركة التجارية الواسعة إلا النزر اليسير وبصفة غير مباشرة.

ومنذ نهاية الأربعينات بدأ الفرنسيون في فتح معارض للبضائع الجزائرية والتشجيع على أن يعرض الفلاحون فيها ما يحصلون عليه من إنتاج جيد[2]. وتكرّرت المعارض خلال الخمسينات وتنوّعت، فشملت مختلف المناطق مثل متيجة وقسنطينة، وكانت تعرض فيها بالخصوص الحيوانات والزيوت والتبغ والقطن. وكانت الجوائز توزّع في نهاية المعرض على أحسن المنتجين. ورغم احتجاج الكولون فإن الإعلان على المشاركة كان يشمل الفلاحين الجزائريين أيضاً. وكانت المكاتب العربية هي التي تشرف على مشاركة الجزائريين في المعارض وتحدّد لهم كيفية ذلك. والجوائز كانت تشمل النقود والميداليات. ومن بين شروط المشاركة أن تكون المواشي المعروضة ملكاً للعارض خلال سنتين أو أكثر، وأن تكون المحاصيل الزراعية من إنتاج الفلاحين أنفسهم. وقد برهن الفرنسيون بذلك على عنايتهم واهتمامهم الخاص بتطوير الجزائر كبلد مستقبل للجالية الفرنسية/الأروبية وكمستعمرة استيطانية، تقدم لفرنسا سوقاً للإنتاج الفلاحي واستقبال الإنتاج الصناعي.

وهناك معارض دولية سنوية (منذ الخمسينات) كانت تقام في باريس وتستقبل المنتوجات الجزائرية وتعرّف بها. وكان يشترك فيها الجزائريون والكولون، ولكن مشاركة الجزائريين كانت بدون فائدة أو رمزية فقط. وكان الأعيان الجزائريون يُستَدعون لحضور المعرض الدولي بدعوة من السلطات الفرنسية[3]. وفي سنة 1867 حضر من الجزائريين 297 فرداً مقابل 599 من الفرنسيين، وقد عرضوا

---

(1) نفس المصدر، وكذلك المبشر، 23 ديسمبر 1869.

(2) المقصود بالفلاحين هنا هم المزارعون الفرنسيون، أما الفلاحون الجزائريون فدورهم ثانوي، كما لاحظنا وغير مقصودين.

(3) انظر فقرة الأعيان في معرض باريس، لاحقاً.

أنواعاً من البضائع، ونالوا جوائز فضية وبرونزية. وحضر المعرض كذلك بعض «البنات المسلمات المتعلمات فن الخياطة» في الورشة المعدّة لذلك بالجزائر[1]. ومن معروضات الجزائر عندئذ، حسب جريدة المبشر، الأحذية والمطروزات، والزيوت، والأوبار، وأنواع الأطباق والأقمشة والزرابي. ومن أخبار هذا المعرض أن الذين حضروا من الأعيان هم الأمير عبد القادر وابناه (محمد ومحيي الدين؟). وعلى هامش المعرض قابل نابليون الثالث وزوجته عدداً من الأعيان الجزائريين وأقام لهم مأدبة، كما تحادثوا مع ملك السويد وملك البرتغال اللذين حضرا المعرض أيضاً. ولا ندري إن كانت المأدبة التي أقامها نابليون لأعيان الجزائر قد حضرها الأمير عبد القادر وولداه أو كان الفرنسيون قد عزلوه عنهم[2].

والأعيان الذين حضروا عندئذ هم: محمد الصغير بن قانة، وأحمد بن القاضي (إقليم قسنطينة)، ومحمد بن العربي، والحاج إدريس (إقليم وهران). وكذلك أحمد ولد القاضي، باش آغا فرنده ومؤلف الرحلة[3]، وابنه العايد ابن الحضري، والحاج محمد المقراني باش آغا مجانة، صاحب ثورة 1871، والحاج أحمد بوعكاز بن عاشور، واثنان من أقاربه، ومفتي وهران حميدة بن القايد عمر. وكان المترجم العسكري (قابو) هو المرافق والمترجم عن هؤلاء الأعيان عند مقابلة الأمبراطور لهم. وكان المقصود من هذه الزيارات التي تكررت، خصوصاً في عهد نابليون، التأثير بها على الرؤساء الأهالي في الوقت الذي كانت فيه لجنة تنفيذ مرسوم 1863 تنتزع من الأعراش أراضيهم باسم التملك الفردي وإقامة الدواوير أو البلديات الأهلية، وقد فهم بعض المؤرخين أن ذلك المرسوم داخل في سياسة المملكة العربية التي تحدثنا عنها. ورغم عدم

(1) المقصود بهن خريجات مدرسة (ورشة) الطرز التي فتحتها السيدة أليكس (لوسي). انظر عنها الحركة الوطنية، القسم الأول، من الجزء الأول.
(2) أنظر المبشر، أول غشت سنة 1867، ص 22.
(3) هي الرحلة القاضية (أو القادية)، في مدح فرنسة وتبشير البادية، الجزائر، 1878. أنظر عنها فصل التاريخ والرحلات في تاريخ الجزائر الثقافي.

جدوى هذه السياسة فإن الكولون كانوا يعضون الأنامل من الغيظ من هذا «التدليل» للرؤساء الأهالي، في نظرهم.

وارتبطت الجزائر الشمالية منذ الخمسينات بشبكة من البرق (التلغراف)، ولا سيما أهم المدن الساحلية. وحتى لا تكون وسيلة للثوار يضربون بها المصالح الاستعمارية وضعت السلطات قوانين ضد المساس بها. وقد شملت القوانين الغرامة على من لم يقصد الضرر بها، أما الذي تعمد إفسادها فعليه الغرامة الثقيلة والسجن من ثلاثة أشهر إلى سنتين. وقد سمح للجزائريين باستعمال البرق منذ 1854، مع تحديد سعر كل برقية.

وقد أضاف الفرنسيون إلى الضرائب المعروفة في العهد العثماني أنواعاً أخرى كالسّخَرة وحرمان الأهالي من استغلال أراضيهم، بما في ذلك الغابات. وقد لاحظنا أن أصول الضرائب ترجع إلى الدين. فالفلاح كان يدفع من جهة حقوق اللّه مثل الزكاة، ولكنه كان يدفع أيضاً حقوق الدولة الأجنبية المتمثلة في ضريبة الرأس ونحوها. وهكذا كانت زكاة العشر (العشور) على المحاصيل الزراعية، وكان الهكتار الواحد يكلف حوالي عشرين فرنكاً بعد أن أصبحت العشور تدفع نقداً (كانت من قبل تدفع عيناً). أما الزكاة على الحيوانات فهناك تقدير لكل نوع، فالجَمَل مثلاً عليه حوالي أربعة فرنك، والبقرة حوالي ثلاثة فرنك، والماعز حوالي 0,15 فرنك، والخروف حوالي 0,20 فرنك. وكانت المقادير تحددها السلطات سنوياً بالرجوع إلى المكاتب العربية والرؤساء الجزائريين، لاتصالهم المباشر بعامة الناس. وكان (الحكور) شائعاً في إقليم قسنطينة بالخصوص وهو عبارة عن العشر من مدخول الكراء من أرض الدولة (البايلك) أو بالأحرى من الأراضي العرشية التي يؤول أمرها إلى الدولة. وكانت (اللزمة) شائعة في قبائل زواوة وتعني ضريبة الرأس على كل من كان قادراً على حمل السلاح تعويضاً على دفع الزكاة والعشور. أما في الجنوب فتدفع هذه الضريبة على كل نخلة بدل الشخص المالك[1].

---

(1) الونيسي، رسالة ماجستير. والسيدة ديفيرو بامبر (مظاهر الجزائر)، لندن، 1911، ص 144 ـ 146. انظر أيضاً جون موريل (الجزائر)، لندن، 1845.

ومن رأى الفرنسيين المدنيين أن الأهالي لا يصرفون كثيراً، ولذلك يجب فرض الضرائب عليهم بطريقة أثقل؛ فهم لا يسكنون البيوت المُكْلِفة ولكن يسكنون الخيام وبيوت القصدير والطوب ونحوها، ولا يشترون الكماليات ولا يستهلكون إلا ما تصنعه أيديهم أو ما يستخرجونه من الأرض أو من الحيوانات. ومن ثمة فمصاريفهم قليلة، وأموالهم باقية في أيديهم، وقد قدرها د. وارنييه (بين 1851 ـ 1866) بـ 791 مليون فرنك، وتساءل عما سيفعل الأهالي بها. ولكن د. وارنييه اعترف أن الضرائب هي التي دمرت ثروة الجزائريين، وقد قدر ما دفعوه سنوياً بـ 23,178,847 فرنك، وكان مجمل ما دفعوه بين 1851 ـ 1866 قد قدر بـ 370,861,553 فرنك؛ ولا شك أن هذا الإرهاق بالضرائب كان مقصوداً للإدارة الفرنسية لتجريد الجزائريين من ثرواتهم وحرمانهم من وسائل المقاومة وإجبارهم على الاستسلام والخضوع. وهذه الضرائب كلها لا يدفعها الكولون، وهي المسماة بالضريبة العربية[1].

كانت الجبايات في أيدي المكاتب العربية. وهي التي تستعمل القيادات الأهلية لتنفيذ إرادتها. فقد كانوا يضعون القوائم في فاتح كل سنة (يناير)، ويشرعون في تنفيذ العملية في شهر مايو من كل سنة. وهذا من الأدوار الأساسية للقيادات الجزائرية عندئذ. وكان التعسف والرشاوى وسوء استخدام السلطة هي ميزة نظام الضرائب بصفة عامة، وكان الضحية في كل ذلك هو الفلاح. وكان رؤساء الأعراش أو المشائخ هم الذين يقومون بجمع الضرائب تحت إشراف القايد. ثم يذهب بها كل شيخ إلى المكتب العربي

(1) من أنواع الضرائب أيضاً نقل البضائع الرسمية بدون مقابل، وحراسة الغابات وأحياناً حراسة المدن أيضاً. وتذهب السيدة ديفيرو إلى أن الجزائريين كانوا يدفعون حوالي 18 مليون فرنك من مجموع الضرائب المجباة، أي سبع فرنك على الرأس، بينما في فرنسا لا تشمل الضريبة على الرأس سوى مئة فرنكات، رغم أن فرنسا تعتبر من أغنى بلاد أوروبا. وهذا الظلم سيؤدي إلى الانفجار. أنظر (مظاهر الجزائر)، مرجع سابق، ص 144.

القريب منه، والذي يصبها في بيت المال أو الخزينة. وكان ذلك سارياً عندما كان القايد يحكم أكثر من عرش، ولكن السياسة الفرنسية ستغير من هذا النظام وتجعل القائد مسؤولاً فقط على عرش صغير أو فرقة، وبذلك فَقَد القايد نفوذه وثروته.

لقد كان الظلم في فرض الضرائب بطريقة عمياء هو أحد مصادر الشكوى لدى الجزائريين، لأن الضرائب، على ما فيها من إجحاف وتعسف، لا يستفيدون منها بل كانت تستعمل في مشاريع لا تخدم في الواقع إلا الكولون والإدارة الاستعمارية. فالمدارس كانت مهملة، والتعليم منقطعاً عنهم خلال هذه الفترة. والجيش كان للدفاع عن الكولون ومؤسسات الدولة، والمرافق الأخرى كانت تقام في المناطق التي استوطنها الفرنسيون، كالطرقات والسدود[1]. ومن جهة أخرى كانت الضرائب تفرض اعتباطياً مهماً كانت الظروف كالمجاعات والجوائح، ودون مراعاة حالة الفلاحين من فقر وغنى.

وفي سنة 1851 تأسس بنك الجزائر، وكان رأس ماله ثلاثة ملايين فرنك، مقسمة على عدة أسهم (مبلغ 500 فرنك للسهم الواحد). وكانت الدولة مساهمة فيه بألفي فرنك، وهي الضامنة بقرض كان يقدر بمليون فرنك. وفي السنوات التالية فتح البنك فروعاً له في عواصم الجزائر مثل وهران وقسنطينة وعنابة، وكان للبنك مجلس إدارة ومجلس المساهمين الذين يجتمعون مرة في السنة. وفي مجلسه الإداري بعض ممثلي الفلاحين والتجار. وكان المقر الرسمي للبنك في العاصمة. وقد أصدر البنك أول عملة نقدية له سنة 1852 بالجزائر. وكان يقوم بمختلف أنواع المعاملات التجارية ويسهل مهمة المسافرين الذين لم يعودوا يحملون النقود وإنما أصبحوا يحملون أوراقاً تحويلية. وقد فرضت العملة الفرنسية الجديدة مكان العملات التي بقيت رائجة

(1) تقول السيدة ديفيرو بامبر، ص 144، إن الفلاحين الجزائريين كثيراً ما ينتهي بهم الأمر إلى السقوط في أيدي المضاربين والمقرضين الذين يضعون الحواجز حول الأرض وليس للفلاح من حل سوى ترك أرضه والذهاب إلى مكان آخر.

في الجزائر كالعثمانية (الجزائرية) والإسبانية والمغربية. ومن الملاحظ أنه منذ إنشاء البنك أصبحت الضرائب تدفع نقداً، كما ذكرنا، أي بالعملة الفرنسية.

وكثيراً ما تعرض الجزائريون إلى سرقة مرهوناتهم وضياع حقوقهم، نظراً للجهل بقواعد الرهن والحماية. فقد كانوا يرهنون عند الحاجة أعز ما يملكون من ذهب وفضّة ونحوها مقابل الحصول على نقود أو حبوب من أجل العيش أو دفع ديون مستحقة. ولكن منذ 1852 أنشئت دار تسمى (دار الرهْنِيّة)، وهي مؤسسة مالية، مهمتها الاستفادة من الجواهر والحلى التي لدى الأهالي وحفظها من السرقة والتلف في مقابل خدمات. وكانت هذه الدار، وهي مؤسسة رسمية، تقبل مختلف أنواع الحلى وتقدم مقابلها ثلاثة أخماس ثمنها الحقيقي، وهناك أشياء أخرى كانت ترهن بنصف ثمنها فقط. وكان الراهن يستلم وصلاً بالتسليم. ويجوز استعادة الرهن بشروط تضمن الانتفاع منه عند الرهن، كرده المبلغ الذي أخذه مع الفائدة. ويمكن تمديد مدة الرهن إذا عجز الراهن على تسديد الفائدة، لكن عليه في هذه الحالة أن يدفع فائدة الرهنية في المدة المنتهية. وحوالي نفس السنة (1852) أنشىء أيضاً (صندوق للتوفير) كان يستقبل الأموال الزائدة بفوائد سنوية معينة.

وهكذا نرى أن الجزائر منذ الخمسينات دخلت في النظام المالي الفرنسي أيضاً. وأخذ اقتصادها يتفرنس وكان الارتباط بالمؤسسات المالية الفرنسية يقوى يوماً بعد يوم. ولا شك أن المقصود من إنشاء البنوك ودار الرهنية وصندوق التوفير وغيرها هو أيضاً الاستيلاء، بعد الأرض، على ما عند الجزائريين من ثروات مالية وذهبية وفضية ومن جواهر وحلى، والاستفادة منها واستثمارها في شتى المشاريع التي لا تعود عليهم بالفائدة. وكانت الفائدة الوحيدة التي يجنونها من ذلك ربما هي تنظيم خروجها من أيديهم، فبدل إخراجها عن طريق المضاربين والمغامرين أصبح إخراجها منهم بشروط وقواعد مالية وقانونية مضبوطة مع حصولهم على بعض الفوائد المنظمة، كالقروض.

نكبة المدن

تشير التقارير إلى انخفاض عدد سكان المدن الجزائرية منذ الاحتلال. فخلال الخمسينات لم يبق في العاصمة سوى حوالي 18,000 نسمة بعد أن كان العدد سنة 1830 حوالي مائة ألف، حسب بعض الإحصاءات. وكانت قسنطينة تأوي قبل احتلالها سنة 1837 حوالي مائة ألف نسمة أيضاً، ولكنها في الخمسينات لم تكن تأوي من أهلها سوى حوالي 22,000 نسمة. أما تلمسان فلم يبق فيها خلال الخمسينات سوى حوالي 11,300. ومع تناقص السكان تناقص أيضاً عدد الحرفيين والعمال والطلبة، كما تناقص عدد المؤسسات العلمية والصناعات التقليدية. وكانت مدينتا الجزائر وقسنطينة تمرّان خلال الخمسينات بأزمة اجتماعية وأخلاقية حادة لانتشار الدعارة والمخدرات فيهما بعد الاحتلال. وقد عجز من بقي من الأعيان في كلتيهما عن وقف هذا السرطان الذي شجعته الإدارة الاستعمارية. وكانت هذه الإدارة تنظر نظرة الكراهية إلى المجتمع الجزائري. فهي ترى أن المجتمع الإسلامي كان آخذاً في التدهور والانحطاط، وأنه سيختفي لا محالة، وبذلك تسهل عليها عملية الدمج وإنشاء المدن الأوروبية على أنقاض المدن الأهلية. وكانت النتيجة هي انحطاط المجتمع الحضري فعلاً وعجز الأعيان أمام هذا التحدي[1]. ولعل ذلك هو الذي يفسّر موقف أهل الحضر المتشكك من المدرسة الفرنسية ومخالطة أطفالهم لمعلميها، وهو ما كان يسميه الفرنسيون بالتعصب الأعمى.

وإذا حكمنا من خلال الكتابات المعاصرة بأن العدد الكلي لسكان الجزائر عشية الاحتلال كان ثلاثة ملايين فإن هذا الرقم أخذ يتناقص بعد الاحتلال بدل أن يزيد. فهو 2,800,000 سنة 1840، و2,500,000 سنة 1848، و2,350,000 سنة 1856، والسنة الأخيرة هي التي جرى فيها أول إحصاء

---

(1) آلان كريستلو (المحاكم الإسلامية. . .)، برنستون، 1985، ص 82.

رسمي فرنسي للسكان رغم أن البلاد لم تكن كلها محتلة عندئذ. ولا ندري لماذا انتظرت السلطات الفرنسية ربع قرن قبل إجراء إحصاء رسمي للسكان. وقد أجرت المكاتب العربية العسكرية إحصاء لعدد السكان من أهل الريف (القبائل والأعراش) سنة 1843، فكانت النتيجة أن حوالي مليونين من السكان كانوا يعيشون في الأكواخ (القرابي) و176,699 نسمة يعيشون في الخيام. ومال الفرنسيون إلى تصديق إحصاء العقيد كاريت سنة 1843، وهو أن العدد الكلي لسكان الجزائر هو ثلاثة ملايين.

وقد ثبت بالإحصاء أن سكان المدن في الجملة كانوا يتناقصون. ففي سنة 1849 كان عددهم 84,133 بينما كانوا سنة 1846 يقدرون بـ 87,505 نسمة. ولو رجعنا إلى سنوات أخرى قبل ذلك لوجدنا العدد يتراجع باستمرار نتيجة وقوع الاحتلال والأمراض والهجرة. فقد أودت الكوليرا التي انتقلت مع الجيش الفرنسي، بأعداد كبيرة من السكان لا سيما الفقراء والمحتاجون في المدن. وكان عدد الأموات من الأهالي سنة 1845 قد وصل إلى 4,05%. وفي سنة 1848 وصل إلى 8,55%. وقيل إن عدد الحضر قد انخفض سنة 1846 من 85,131 إلى 60,928 نسمة نتيجة الإصابات بالكوليرا[1].

وتناقص عدد السكان الإجمالي أيضاً في سنة 1851، فقد قيل إن إقليم قسنطينة وحده كان يضم (سنة 1844) 1,016,716 ساكناً، وأن إقليم الجزائر وحده كان يضم 399,588، وأن إقليم وهران كان يضم 477,034. ولكن إحصاء سنة 1851 أثبت أن عدد السكان في الأقاليم الثلاثة قد تناقص إلى 2,323,855 نسمة. مع ملاحظة أن هناك مناطق أخرى كانت ما تزال غير محتلة، لأن حوالي 671,268 من السكان ما يزالون يحملون السلاح ويشنون الحرب على الفرنسيين[2].

(1) السجل (طابلو)، سنة 1846 ـ 1849، ص 110 ـ 111.
(2) نفس المصدر، سنة 1850 ـ 1852، ص 119.

فإذا رجعنا إلى سكان كل مدينة على حدة وجدنا سكان العاصمة قد تناقص سنة 1839 إلى 12,322 (يضاف إليهم حوالي خمسة آلاف من العمال البرانية). ولم يكن في وهران عندئذ (سنة 1839) سوى ألف ساكن من المسلمين، لا شك أن بعضهم كان من الواردين الجدد عليها وليسوا من سكانها الحضر. ولم يبق في مستغانم سوى 516 من المسلمين عندئذ، و136 في بجاية، و2,073 في عنابة. ونقول في هؤلاء ما قلناه عن سكان وهران[1]. أما مدينة تلمسان ومعسكر فما تزالان سنة 1839 في يد الأمير. وكان سكانهما بين أربعة وثلاثة آلاف لكل منهما. ولم يذكر إحصاء 1839 عدد سكان قسنطينة التي احتلها الفرنسيون سنة 1837 فقط. ولكن إحصاء سنة 1840 قدر عدد سكانها بعشرين ألفاً (حوالي سبعة عشر ألف مسلم). وفي نهاية الخمسينات كانت ندرومة تضم حوالي خمسة آلاف ساكن، وبجاية ألفي ساكن، وشرشال ثلاثة آلاف، وتنس 1,200، ومستغانم 6,000، ووهران 30,000 (لاحظ سرعة نموها) وتلمسان 12,000، والغزوات 400 فقط[2].

وكانت المدية والبليدة والقليعة قد تأثرت بالحروب والأوبئة والزلزال (البليدة بالخصوص). وفي سنة 1845 كان سكان البليدة المسلمون 6,000 (والأروبيون 4,000)، وكانت المدية تكاد تكون خالية من سكانها العرب بعد أن احتلها الفرنسيون سنة 1840. فقد غادرها سكانها، رغم أن الفرنسيين توقعوا أنها ستكون همزة وصل بين الجزائر والصحراء في التجارة لا سيما مع الأغواط وميزاب. وقد أسكنوا فيها 800 أروبي وجعلوها عسكرية. وحين احتل الفرنسيون مدينة شرشال سنة 1840 جلا عنها أهلها أيضاً، وقد أسكن الفرنسيون في أماكنهم 125 أروبياً ووزعوا عليهم الأرض وجعلوهم نواة

(1) نفس المصدر، سنة 1839، ص 55.

(2) ديتسون (الهلال والفرنسيون)، نيويورك، 1859، وكذلك جوزيف بلاكسلي (أربعة أشهر)، لندن، 1859، ص 175. إذا صح الرقم المعطى إلى وهران ومستغانم فإنه يدل على رجوع السكان إلى بعض المدن التي خرجوا منها.

لمستوطنة فرنسية، كما أسكنوا حوالي 1,450 جندي وثلاثين ضابطاً في المنازل الأهلية (الحضر). وقد وجدوا في شرشال عدداً كبيراً من الدكاكين يمكنه أن يحوي 250,000 وجبة من الطعام على الأقل. وكان تجار شرشال من قبل يتعاملون في الخشب للبناء والوقود والقوارب كما كانوا يتاجرون في الفواكه والمواد الغذائية[1]. وقد احتلت القليعة منذ 1838 (بعد معاهدة التافنة)، وكان سكانها حوالي ألف نسمة، وهي مدينة كثيرة الأشجار والمياه، وفيها زاوية (سيدي علي مبارك) الشهيرة، وكان فيها أيضاً سوق زاخرة يقصدها الفلاحون لبيع فلاحتهم. أما القالة فقد احتلت سنة 1836، وكانت مركزاً دولياً لتجارة المرجان والحبوب والتبغ والجلود، وكان الخشب فيها متوفراً لكثرة الغابات من حولها. وقد وجد فيها الفرنسيون بقايا كنيسة فأخذوا يرممونها بينما كانوا يهدمون المساجد الجميلة في العاصمة وقسنطينة، ويتركون الباقي منها نهباً للتلف والتدهور[2].

وسكان المدن الأخرى قليلون أيضاً، وكثيراً ما يختلطون «بالعرب» أو بأهل الريف الواردين عليهم. فقد كان سكان المسيلة عند احتلالها (1841) حوالي 1200 فلم يبق منهم بعد الاحتلال سوى 400 شخص، وكان سكان بوسعادة حوالي ألفين. وقد تبادلت الأيدي على المسيلة بين جيش الأمير والجيش الفرنسي، وتسبب ذلك في بعثرة السكان وجلائهم أو إجلائهم وهدم بيوتهم. وقيل إن بعض مساجد المسيلة كانت مبنية بأحجار رومانية (؟)، وأن منازلها كانت عربية بطابق واحد، بينما كانت في بوسعادة البساتين الجميلة[3].

وقدَّر الفرنسيون جملة سكان سوف بـ 57,600 نسمة سنة 1841. وكانوا

---

(1) السجل، سنة 1841، ص 18 ـ 19. يذكر فورتان ديفري عضو الجمعية الشرقية في (مجلة الشرق) لسنة 1845، ص 148 ـ 150، أنه زارها (المدية) سنة 1845 وحضر مع الجنرال ماري حفلة راقصة أروبية كان فيها أحد الأسود يداعب الراقصات. وقال عن المدينة إنها غزيرة المياه، وقد ذكّرته بأروبا.

(2) نفس المصدر، سنة 1838، ص 18، 22.

(3) نفس المصدر، سنة 1841، ص 28 ـ 29.

موزعين على مختلف قرى سوف كالوادي وكوينين وقمار (20 ألف للوادي وعشرة آلاف لكوينين و9 آلاف لقمار، و9 آلاف للبهيمة، و6 آلاف لتغزوت، و3 آلاف للزقم، و600 لغمرة الكبيرة، حسب هذا الإحصاء). ونقلوا أن «سوف سبع بلدان»، وهي القرى المذكورة. وكان أهل سوف يدفعون الضرائب للعساكر في شكل نقود فضية قدرت بين 40 و50 ألف بوجو[1]. وقد احتل الفرنسيون سوف سنة 1854. ولكن قبل احتلالها بقليل وصف أدريان بيربروجر (سنة 1852) أهل سوف بأن لهم دوراً في كل من تماسين وتقرت أيضاً. وقد تحدّث عن شاب في العشرين من عمره، اسمه الشيخ علي، وهو شيخ تماسين (حاكمها)، وكانت أمه تدعى لاله الشويخة، وكانت امرأة طموحاً تدفع بابنها إلى العمل وإنجاز المشاريع. وكان السوافة، حسب بيربروجر، هم الذين يقومون بالتجارة والسياسة عند هذا الشيخ. وكانت لهم دكاكين عامرة. كما كان مع الشيخ علي رجل من البوازيد من نواحي الزيبان اسمه الحاج خليل، ورجل آخر من نفطة يدعى حميدة بن بوبكر. وهذا الدور (التجارة والسياسة) كان يقوم به أيضاً سوافة آخرون لدى حكام تقرت، مثل آل سعود القاطنين كوينين والزقم وتغزوت[2]. وتجدر الملاحظة أن ذلك هو العهد الذي كانت فيه الطريقة التيجانية أيضاً تنتشر من تماسين إلى سوف، ولعل «زوار» وخدام هذه الطريقة من أهل سوف هم الذين كانوا يؤدون ذلك الدور الذي وصفه بيربروجر، وكثيراً ما كانت التجارة والدين والسياسة متداخلة مع بعضها.

ولكن بيربروجر لم يذكر عدد سكان تماسين، واكتفى بوصف أبوابها الأربعة وسورها ومساجدها الأربعة أيضاً، أحدها هو الجامع الكبير، ويبدو أن أحد المساجد فيها كان لأهل ميزاب إذ قال إن مسجد باعيسى مخصص لمرابط ميزابي (كذا). ومن المساجد أيضاً مسجد الحاج علي، وهو وارث بركة الطريقة

---

(1) السجل، سنة 1841، ص 322.

(2) بيربروجر «تماسين» في المجلة الشرقية والجزائرية، عدد 2 (1852)، ص 242. بهذا الصدد أنظر أيضاً دراسة «التدهور القبلي في سوف» في أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، جـ4. وهي دراسة مترجمة.

التجانية في تملاحت. كما وصف بيربروجر بعض المزارات والمرابطين في تماسين. وكان اليهود فيها يقومون بالتجارة وبالصناعات التقليدية مثل الصياغة[1].

وقد تحدّث الكاتب أوزون دي شانسيل سنة 1844 عن ساحة في تقرت تسمى ساحة الصوفة (لعلها السوافة؟) الذين كانوا يتاجرون أيضاً ويتداخلون في الشؤون السياسية. وكانت أم سلطان تقرت، واسمها للا عيشوش، امرأة جميلة ومتنفذة، وذات تأثير على ابنها السلطان عبد الرحمن بوليفة. فقد كانت هي رئيسة المجلس الحاكم أو الجماعة، وكان السلطان لا يتجاوز الاثنتي عشرة سنة عندما تولّى الحكم، وكان له حرس خاص عند خروجه إلى البساتين، وكان يسكن القصبة. وحاول أن تكون له مدافع علامة على القوة العسكرية عندئذ، فجاء بأربعة أروبيين من تونس وأحضر لهم اللازم من حديد وحديد أبيض ورصاص، وما إلى ذلك؛ وكان ينتظر منهم كل يوم صنع المدافع الموعودة، ولكن خاب ظنه، فقد كانوا فقط يستغفلون عقله ويستغلون ماله. وعندما يئس منهم هجم عليهم بحرسه وقتل اثنين منهم، وبقي اثنان أصبحا مسلمين يعملان، حسب الرواية، في جيشه، وتزوجا من امرأتين تونسيتين. ويبدو أن الرجلين كانا فرنسيين، لأن الكاتب تساءل: متى ستنقذهما فرنسا؟ ولعلهما كانا جاسوسين من نوع ليون روش بالنسبة للأمير عبد القادر. ولا شك أن الأمور تغيّرت بعد 1854 أي بعد احتلال وادي ريغ ووادي سوف.

وكانت تقرت تنافس تماسين في التجارة أيضاً، حسب الكاتب دي شانسيل، وكانت بينهما منازعات صغيرة قد تكون وراءها المنافسات بين شيوخ تقرت وشيوخ تماسين، أو بين الدنيا والدين. ومن أسباب التنافس حقوق «الزيارات» للشيوخ. والتجار كانوا يأتون من كل ناحية إلى تقرت، من ميزاب والأغواط وسوف وبوسعادة، والزيبان، إلخ. وتأتي البضائع من تونس وتذهب

---

(1) بيربروجر، «تماسين»، مرجع سابق، عدد 2 (1852)، ص 86 ـ 89.

إليها أيضاً عبر طرق كان يؤمنها قبل الاحتلال جيش تونس الذي كان يتمركز في نفطة. وكانت فرنسا تعمل منذ الأربعينات (قبل الاحتلال بعشر سنوات) على تحويل تجارة تقرت نحو الجزائر عن طريق قسنطينة، والملفت للنظر هو حديث الكاتب عن شيوع الفساد إذ قال إن البنات يأتين هناك للبغاء من مناطق بعيدة، نظراً لحالة الفقر التي كنّ عليها[1].

ورغم أهمية بسكرة من حيث الموقع والتاريخ فإنها لم تكن تضم سنة 1844 (سنة احتلالها) سوى 4000 ساكن، وكان فيها سبعة أحياء، ولها مسجد متميز بصومعته التي كانت تعلو النخيل. وكان النخيل منتشراً فيها مسافة عشرين ألف هكتار. وكانت بسكرة مدينة قيل عنها عندئذ إنها غارقة في البساتين. ومن قبائل بسكرة المخازنية: أولاد صولة وأولاد ابن علي وجميعهم معفون من الضرائب. ولم يكن للقنطرة عندئذ سوى 1800 ساكن، وهي كذلك ذات نخيل[2].

وبعد أكثر من عشر سنوات تحت الاحتلال لم يتغير وضع بسكرة إلى الأفضل بل ربما انحدر إلى الأسوأ، على الأقل من حيث السكان. فقد انخفض عددهم، بدل أن يزيد، إلى ثلاثة آلاف فقط سنة 1859. وكان بها 115,000 ألف نخلة. وكان كل شيء يبدو هادئاً فيها، كما لاحظ أحد الكتاب، ولكن بعد عشر سنوات من ثورة الزعاطشة، وبعد احتلال المناطق المجاورة من الصحراء مثل سوف وتقرت، مَنْ يضمن أن يظهر فيها مرابط جديد مثل بوزيان أو عبد

---

(1) أورزون دي شانسيل Chancel «تقرت»، في (المجلة الشرقية R. de l'Orient) 1845، ص 113 ـ 154. وفي 1836 زار تقرت طبيب فرنسي اسمه (لوار مونتقزان) قادماً من تونس، لمحاربة الكوليرا، استدعاه حاكم تقرت (حامد؟)، وكان هذا الحاكم خائفاً من هجوم الأمير عبد القادر على تقرت، حسب الكاتب. ولذلك كان يسعى للحصول على المدافع أيضاً. وكان هذا الطبيب جاسوساً على تونس. أنظر رحلته في نفس المصدر (R. de l'Orient) 1844، ص 318 ـ 342.

(2) إسماعيل عربان (توماس أوربان)، في مجلة الشرق، 1844، ص 318.

القادر آخر يدعو إلى الجهاد والثورة؟ أما في تلك السنة (1859) فقد كان شيخ العرب ابن قانة، يتلقى ستين ألف فرنك سنوياً من الفرنسيين باعتباره حاكماً باسمهم. وكان في بسكرة عندئذ مقاهي ذات موسيقى ورقص وغناء. وكانت النسوة ترقص بحضور فرقة غنائية، وهن مثقلات بالجواهر الحسان والأوشام الخضراء، وكن يتزين بكل ما هو مزخرف فاقع، حسب وصف الواصفين. وبينما الفرنسيون كانوا يحتلون البلاد ويغتصبون الأرض، كانت المقاهي تعج بلاعبي الورق، وربما بمدخني الحشيش أيضاً[1]. وذلك ما يتفق مع السياسة الاستعمارية التي كانت تنظر إلى المجتمع الجزائري على أنه سيتحلل ويضمحل من تلقاء نفسه.

وكانت الأغواط مبنية على سفح الجبل من الجهة الشمالية والغربية، ويمر عندها وادي مزي من الجهة الشرقية. ولها قلعتان على قمة الجبل، وحولهما أسوار. وللمدينة حدائق غناء ونخيل كثير. وهي تسقى من ماء الوادي المذكور. وتنتج العسل من التمر، والتمر واللاقمي، ولها صناعة محلية تتمثّل في مصنوعات الجريد والسعف كالمظلات والحصير، كما أن الجذوع من النخل كانت تستعمل للبناء، بالإضافة إلى العديد من أنواع الفاكهة والخضروات. وهذه الظاهرة (الصناعات) كانت تتميز بها معظم المدن الصحراوية. وكان الماء يتقاسمه السكان بعدالة وانتظام خلال الـ 24 ساعة. وتخضع الضرائب لحصة الماء المسحوب. وللأغواط أربعة مساجد، وكان سكانها بين 5 و6 آلاف نسمة، وكانت قبل الاحتلال تتبع تارة باي التيطري وتارة باي وهران وتارة آغا الجزائر. وكانت تحكمها جماعة، شأن القرى والأرياف الجزائرية الأخرى. وكانت تحت تأثير عائلة الحاج عيسى وأولاد زعنون وأولاد زرقين. ولكن في عهد الأمير تبادلت عليها الأيدي أيضاً بين عائلة ابن عيسى وعائلة ابن سالم. وفي الأخير استولى الفرنسيون على الأغواط، وثبتوا عليها أحمد بن سالم

(1) ديتسون (الهلال والفرنسيون..)، نيويورك، 1859، ص 341.

وعائلته. وقد قتل الحاج العربي بن عيسى (خليفة الأمير) في قصر الحيران سنة 1843، تاريخ الاستيلاء على الزمالة[1]. ثم أصبحت الأغواط أيضاً هدفاً لهجوم الشريف محمد بن عبد الله من ورقلة، سنة 1852 مما أدى إلى هجوم فرنسي مضاد أدى إلى الاستيلاء على المدينة وتخريب جزء كبير منها.

وفي هذه الأثناء (1852) تفاوض الفرنسيون مع أهل وادي ميزاب على اتفاق حماية، وهو الأول والأخير من نوعه في الجزائر، وقد اعترفوا لهم بوضع خاص من تقاليد وأعراف وحكم محلي، وتجارة مع المدن الشمالية. ونحو ذلك، على أن يعترف أهل ميزاب بالسيادة الفرنسية ويدفعوا الضرائب ولا يدعموا الثوار ضد فرنسا. فكان الاتفاق قد حفظ مصالح الطرفين، ودام قرابة ثلاثين سنة.

* * *

أهل الحضر وظهور طبقة اجتماعية جديدة

في تقرير رفعه وزير الحرب الفرنسي، المارشال فيان Vaillant إلى نابليون الثالث سنة 1857 حول الأوقاف وإنشاء المكتب الخيري الإسلامي، جاء ما يثبت اعتراف السلطة الفرنسية بانهيار الصناعات التقليدية والمحلية، نتيجة عدة عوامل، وعلى رأسها منافسة الصناعات الفرنسية المستوردة وافتقار الفئة الحضرية في الجزائر وهدم الأسواق التقليدية. وقال المارشال إن أول المتضررين من الاحتلال هم مسلمو العاصمة، بل هم سكان الجزائر كلها بدون منازع.

وهناك سببان رئيسيان أديا إلى هلاك السكان في نظره، الأول ضياع ثروة الملاكين الذين قادتهم المضاربات النهمة إلى فقدان ثروتهم العقارية إذ باعوها

(1) الجنرال ماري «الجزائر وقصور الصحراء»، (مجلة الشرق)، R. de l'orient باريس 1845، ص 49 ـ 50.

بثمن بخس منذ الأيام الأولى للاحتلال. والثاني منافسة الصناعات الأروبية للصناعات التقليدية، مما أدى بهذه إلى الخراب، ذلك أن المصنوعات الأروبية كانت أقل كلفة وربما أكثر اتقاناً وملاءمة وأسرع إنجازاً من المصنوعات الجزائرية[1]. وهكذا فَقَد الملاكون والصناع ثروتهم وافتقروا نتيجة الاحتلال. وكانوا يمثلون أساس المجتمع الحضري. وقد سرى هذا القانون الاجتماعي على مختلف المدن رغم أن المدينة المتأثرة الأولى به هي العاصمة.

لقد أحرقت أو هدمت أو أخليت مدن عديدة مثل معسكر وبجاية ووهران وقسنطينة والمدية وعنابة. وكانت أول ضحية لهذه النكبات هي الصناعات المحلية والحرف، وكذلك الملاكين الصغار والعلماء والطلبة والقضاة والتجار. وهم الذين أصبح يطلق عليهم أهل الطبقة الوسطى وأحياناً البرجوازية، وكان الشائع في الجزائر عندئذ هو إطلاق اسم أهل الحضر عليهم أو (المور) في اللسان الفرنسي. وقد كان للحروب المتواصلة أثرها على بعثرة هذه الفئة التي وقفت في عديد المرات بين المتحاربين ونالت الضرب من الطرفين. وقد وصف لنا أحد الفرنسيين الذين تنقلوا من العاصمة إلى تاقدامت سنة 1841 حالة أهل المدن النازحين نحو دولة الأمير من العاصمة والمدية وشرشال وتنس وغيرها، فكانت هي حالة «اللاجئين» بلغة اليوم. فقد كان عددهم حوالي 25000 وأصبحوا يسكنون الخيام بنسائهم وأطفالهم وكانوا يبيتون على الطوى، ولا يتناولون سوى وجبهة واحدة في اليوم من الدشيشة بالزيت، التي خصصها الأمير لهم[2].

وإليك أسماء الأسواق التي هدمت في مدينة الجزائر على إثر احتلالها، وقد كانت أسواقاً (بازارات) رائجة السلع من مختلف أنحاء المعمورة، بالإضافة إلى المصنوعات المحلية: سوق القيصرية وهو سوق الوراقة وبيع الكتب

(1) أوميرا Aumerat، (المجلة الإفريقية)، .R. A 1899، ص 199 ـ 201.

(2) توستان دي منوار، نشر مارسيل إيمريت (المجلة الإفريقية)، 1955، ص 149.

وتجليدها ونسخها، إلخ. وسوق المقايسية حيث تصنع وتباع الأساور والخلاخل والأقراط، وسوق الصباغين لمختلف أنواع الخيوط المصبوغة والأقمشة الحريرية والصوفية ونحوها، وسوق الفرارية، حيث تباع المصنوعات الحديدية وما شاكلها، ثم السوق الكبير حيث القماش والخيوط والأزرار والكتان[1].

وقد وصف أحد الرحالة ما حدث لأسواق الجزائريين وكيف أصبحت دكاكين الأوروبيين تنافسها وكيف لجأ الجزائريون إلى جهات أخرى من المدينة بعد أن هدمت الأسواق المذكورة. وهذا الوصف جرى في الأربعينات، وإذا شئت قبل هزيمة الأمير عبد القادر بقليل (1847). يقول أدولف جوان Joanne إن تجارة الأهالي كانت فقيرة وطريقة بيعهم تقليدية ودكاكينهم معتمة. وهم يجلسون يدخنون الغليون ولا يسألون المشتري ماذا يريد. . كانوا قد طردوا من منازلهم القديمة (ومن الأسواق أيضاً) بدعوى فتح الطرقات وتوسيع أخرى فاستعجلوا الخروج من الأحياء السفلى التي نزلها الفرنسيون (أي أسفل القصبة قريباً من البحر)، وبحثوا عن «ملجأ» لهم في الأحياء العليا (ما نسميه اليوم أعالي القصبة). ولكي يجدوا ملاجىء أخرى بعيداً عن المضاربين بنوا بازارين جديدين أحدهما في شارع الديوان وهو الأفضل بناء والأحسن نوعاً، والآخر يسمى رواق أورليان. ويذهب هذا الكاتب إلى أن البازارين تحتلهما «الأرتقراطية» (كذا) الأهلية من التجار في المرجان والبرانس والزرابي والشالات والمطروزات على الجلد وعلى القماش وعلى بعض الأسلحة[2].

والمضاربون الذين أشار إليهم أدولف جوان هم الذين تحدّثت عنهم مختلف المراجع بعد الاحتلال. فقد زعم الفرنسيون أنهم جاؤوا لتحرير الجزائريين، ومنهم فئة الحضر التي كانت متنورة ومحرومة سياسياً. ولكن

(1) جورج إيفير في (المجلة الإفريقية)، 1913، ص 134.
(2) أدولف جوان (رحلة في إفريقية)، بروكسيل، 1850. ص 59.

الفرنسيين لم يكتفوا بالحرمان السياسي لهذه الفئة بل إنهم عملوا على تجريدها من ثروتها عن طريق المضاربين الأروبيين واليهود الذين وجدوهم في الجزائر وتعاونوا معهم. وفي كتاب (المرآة) لحمدان خوجة بعض التلميحات لما ارتكبه الفرنسيون نحو فئة الحضر منذ البداية. وقالت السيدة (بروس) المعاصرة لعمليات الاحتلال أيضاً إن المضاربين قد جاؤوا في أعقاب الجيش وأخذوا يبنون العمارات والبازارات الشبيهة ببازارات المشرق. ثم وصفت بروس البازارين اللذين تحدث عنهما جوان، فقالت عن بازار شارع الديوان إن فيه الحضر المحترفين لعدة حرف كالطرز على الجلد والحرير الذي اشتهرت به الجزائر، وأحذية (البلاغي) النساء، والحقائب النسائية، والأكياس اليدوية للنقود. وعلى بعد من هذا البازار هناك آخر (تعني به رواق أورليان) يبيع العطور ومقطرات الورد والياسمين. وفي الدكاكين معروضات من الشواشي من الجلد، كما في تونس، واللحافات scarfs.

وهناك الدلالون الذين كانوا يغدون ويروحون بين المشترين، محملين بالبرانس والجلابيب والغلائل (لباس النساء) والصدريات النسائية (الفريملات). وكانت أصابع الدلالين تلمع بالماس والجواهر، وأيديهم مثقلة بالأساور والخلاخل والصرمات وأنواع الحلي المعروضة على النساء[1].

ويتحدّث السيد بولسكي عن بازارات كانت بثلاث طوابق في الجزائر، غداة الاحتلال، وكانت تضم حوالي أربعين دكاناً، تعرض فيها مختلف المصنوعات. ثم قال إن معظم هذه البازارات قد هدمت وأقيمت على أنقاضها أسواق فرنسية. وكانت زيارته للجزائر في بداية الخمسينات. وقد قال إن البازارات الموجودة في وقته يعرض فيها الكراغلة (من أهل الحضر) المطروزات المذهبة والأحذية (البلاغي النسائية) وأكياس النقود والحقائب، ومعظمها مصنوعة من القماش المخملي الأحمر والأخضر (الملف)، وكانت تلفت النظر

(1) السيدة بروس (إقامة في الجزائر)، لندن 1852، ص 216. والرحلة كانت سنة 1849.

أكثر من غيرها لغرابتها وطرافتها وليس لذوقها الفني والجمالي، حسب قوله. وتحدث بولسكي أيضاً عن احتواء البازارات على مقطرات الورد والزهر والياسمين، وكذلك عن كميات كبيرة من المنسوجات الحريرية المصنوعة في البيوت. ولاحظ أن هذه المنسوجات لا تستطيع أن تنافس المصنوعات الحريرية الأروبية لا في طرازها ولا في أثمانها، كما ذكر أن في بازارات الجزائر على عهده المصنوعات الخيطية الدقيقة مثل الحقائب وأحذية الأطفال، وهي، حسب قوله، متوفرة وعظيمة في مادتها أكثر من فخامتها وفنيتها.

أما المستهلكون لهذه المصنوعات، سيما المطروزات الذهبية، فهم أغنياء الحضر أنفسهم الذين كانوا في الماضي من كبار الأغنياء، فقد كانوا يشترونها من المطرزين والمطرزات الحضريين والحضريات. ونفهم من هذه العبارة أن هناك محترفين لهذه الصناعة قبل أن تختفي بالتدرج، أي قبل أن تتبناها ورشات فرنسية بزعامة سيدات فرنسيات، مثل السيدة أليكس في عهد بوجو وغيرها بعد ذلك. ومن الذين كانوا يستهلكون المصنوعات الجزائرية عموماً قبل تدهورها واختفائها هم السواح عموماً، وكذلك الجنود والضباط الذين كانوا يحملون معهم منها تذكارات إلى ذويهم وأصدقائهم[1].

في هذه الأثناء (الخمسينات 1859) كان سكان العاصمة من المسلمين لا يتجاوزون ستة عشر ألف نسمة، وقد أخذ التراجع المادي والمعنوي يحل بهم. وكان أغنياؤهم قد هاجروا، كما عرفنا، وسكن فقراؤهم أعالي المدينة (القصبة)، فكانوا في هامش المدينة وليسوا منها. وقد غرقوا في 45 ألف أروبي أصبحوا في ظرف ربع قرن مستوطنين ومواطنين يعتبرون أنفسهم هم الغالبون، وهم ورثة الرومان والبيزنطيين. وقد أخذت الحياة فيها كما أخبَرَنا إنجلز (1857) تتحوّل نحو الطابع الأروبي: فالعمامة عوضتها القبعة، والغليون حلّ

---

(1) بولسكي (العلم المثلث)، ص 30. انظر فصل المؤسسات الثقافية، فقرة الموسيقى من كتابنا التاريخ الثقافي، فستجد فيه حديثاً عن قضاء الناس أوقات فراغهم في المقاهي ونحوها بعد أن خسروا كل شيء تقريباً.

محله السيجار، والبازارات تركت مكانها للدكاكين (البوتيك) الفرنسية ذات الواجهات المكشوفة[1]. وقد حدثت أزمات اقتصادية في الجزائر، ليست طبعاً خاصة بأهل الحضر والبرجوازية، ولكنها زادت الطين بلة بالنسبة إليهم. من ذلك أزمات السنوات التالية: 1846، 1854، 1863، ثم 1863 بالنسبة لعهدنا. يضاف إلى ذلك ما يسميه أوغسطين بيرك بتغيير الزبائن.

لقد تدهورت حالة عائلات كانت سنة 1830 غنية ـ برجوازية. ومن ذلك العائلات التالية: آل يحيى آغا، وآل الكبابطي، وآل الساجي، وآل الجيار، وآل ابن قشوط، وآل عمر القبي، وآل ابن سيسني، وآل العمالي، وآل ابن العنابي، ويمكن أن نضيف إليهم آل خوجة، وآل ابن مرابط، وآل مصطفى باشا، إلخ. إن هذه العائلات كانت تملأ حياة الجزائر السياسية والدينية والاجتماعية، ولكنها اختفت كما اختفى أبناؤها وأحفادها، حسب السيد بيرك. ولذلك أخبَرَنا أنه، وقد بقي ربع قرن في الإدارة الفرنسية بالجزائر، رأى أسماء كبيرة ترجع إلى القرن الثامن عشر، موقعة على عريضة تطلب فيها المساعدات العاجلة من السلطات الفرنسية. وقد حذر قومه، وهو يكتب سنة 1946، أنه متأكد أن حوالي أربعين شخصاً من نسل أناس كانوا بارزين سنة 1830، لم «يتأقلموا» مع الفرنسيين، لأنهم سيَفْتَقِرون ويرجعون ضد الفرنسيين. وقد ألمح بيرك إلى أن هناك تنافساً بين العائلات في الدنيا والآخرة، فهم يطلبون المساعدات المالية من مجلس الولاية وفي نفس الوقت يبحثون لهم عن مكان في ضريح الشيخ الثعالبي وضريح سيدي محمد (بوقبرين). فرغم نزع شواهد القبور فإن أسماء مثل ابن رضوان، وابن رمضان، وعلي خوجة، وبوضربة، ما تزال تذكر الفرنسيين بأيام احتلالهم الجزائر سنة 1830[2].

---

(1) فريدريك إنجلز «الجزائر» في (السيكلوبيديا الأمريكية الجديدة)، 1857، ص 352.

(2) أوغسطين بيرك «البرجوازية الجزائرية»، مجلة (هيسبريس)، 1948، ص 17 ـ 18. ولاحظ أن فلسفة بيرك الاجتماعية نحو المجتمع الجزائري في القرن الماضي تتماشى مع التطور الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الفرنسي (والأروبي عموماً)، وهي فلسفة بعيدة=

ويعترف بيرك أنه لم يكن للسلطة الفرنسية أي مشروع شامل للجزائر، رغم ما قيل عن مشروع الاندماج والفرنسة. واعتبر سياسة بوجو ونابليون وغيرهما مجرد «محاولات». ومنها محاولة إنشاء الوسطاء من القيادات الأهلية في عهد بوجو، وسياسة المملكة العربية في عهد نابليون، إذا كان فهمنا لمقولة بيرك صحيحاً. وفي رأيه أن أول محاولة لتكوين برجوازية أو على الأقل طبقة وسطى، أو طائفة وسيطة بين نبلاء السيف (الأجواد) ونبلاء الزاوية (المرابطون) من جهة، والجماهير من جهة أخرى قد جربت ابتداء من سنة 1860، وهو ما يسميه بيرك محاولة إنشاء (المجتمع الفرنسي/ الإسلامي). ومن هي هذه الطائفة الوسيطة التي يتحدث عنها؟ إنها تتألف من بقايا أو نوادر الحضر (لأنهم كادوا ينقرضون بعد جيل) والحرفيين والتجار الذين كانوا موجودين ساعة الاحتلال، ومن أحفادهم، أي أولئك الفرسان ورجال الدين الذين أبعدوا عن التطور النبيلي (من النبل) ودخلوا في دائرة البرجوازية، ومن المثقفين سواء كانوا في الوظيف أو غيره، ورجال الدين والقضاء، ومن أهل الريف الذين وردوا المدينة واستغنوا بها ورضوا بحياتها. وضرب أمثلة على الصنف الأخير بما حدث لمدينة الجزائر وعنابة ووهران وبجاية وقسنطينة في وقت لاحق. فقد غزاها أهل الجبال، واعتبر بعض الفرنسيين ذلك نوعاً من إعادة احتلال المدن من قبل الجبليين إذ أخذوا مكان الحضر والعناصر الأندلسية والشرقية (الكراغلة؟). ومن الأمثلة على ذلك أيضاً حلول قبائل زواوة بالعاصمة وأخذهم فيها بالحرف والصنائع والوظائف[1].

ويكاد جان ميرانت يتفق مع زميله بيرك في أصل تكوين «المجتمع الجزائري المعقد» على أنقاض المجتمع القديم. وقد حاول تصحيح ما أشاعه الفرنسيون السابقون من نسبة البربر للمدينة ونسبة العرب للبادية، معتبراً

= عن عوامل تكوين وتطور المجتمع الجزائري. ولعل ذلك هو السبب في فشل «المحاولات» التي أشار إليها بيرك.

(1) بيرك «البرجوازية. .»، مرجع سابق ص 19 ـ 20.

الموضوع راجعاً في الأساس إلى الطقس والطبوغرافية. وقال إن وجود الأوروبيين بأملاكهم إلى جانب الجزائريين قد أثّر على هؤلاء وأعطاهم شعوراً بقيمة الأرض (؟) لم يكن عندهم قبل 1830. ولا ندري لماذا حارب الجزائريون كل تلك الحروب ضد الفرنسيين إذا لم يكن لديهم الشعور بقيمة الأرض كما عند الأوروبي بل أكثر[1]. وهو يرى أن ذلك أدى إلى نشأة برجوازية صغيرة ريفية مرتكزة على وسائل متوسطة الأهمية. ذلك أن الملكيات الكبيرة قد اختفت وحلت محلها الملكيات الصغيرة (وهو ربما يشير بذلك إلى أثر مرسوم 1863). ولا نظن ميرانت صادقاً عند قوله إن الاحتلال قد أدى إلى الشعور بالأمن والثروة، فالجزائري لم يشعر أبداً بالأمن على نفسه وأهله وأرضه ولم يخلد للراحة بأن ما عنده من ثروة هو حقاً آمن عليه. ونعتبر قول ميرانت إن آلة الحراثة قد حلت محل السلاح، وأن «القُرْبى» أو الكوخ قد حلّ محل الخيمة، وأن المنزل قد حلّ محل القُرْبى هو نوع من الدعاية لتأثير الاستعمار على السكان. وإذا كان صحيحاً بالنسبة لفئة قليلة من الجزائريين فإنه لم يكن ظاهرة عامة حتى نحكم عليها بهذه الأحكام المطلقة. ويهمنا من دعوى ميرانت أنه قال إن الظاهرة لها مراحل مرت بها، منها المرحلة التي ندرسها، وهي بين 1840 ـ 1850، (وهي مرحلة استيلاء الكولون على أراضي الأعراش دون منازع). والمرحلة الثانية التي ذكرها ميرانت هي بين 1873 ـ 1900 وهي أيضاً مرحلة اغتصب فيها الكولون على يد قوانين الجمهورية الثالثة ما بقي عند الجزائريين من الأراضي الزراعية[2].

---

(1) ربما نفهم من كلام ميرانت أن اغتصاب الأرض من قبل الفرنسيين جعل قيمة الأرض تزداد عند أصحابها الأصليين، ولا سيما بعد إصدار قانون 1863 وقانون 1887 حول الأرض. وحينئذ يصبح كلام ميرانت صحيحاً.

(2) جان ميرانت (كراسات الاحتفال..)، ص 11 ـ 12. لاحظ أن ميرانت يعترف بوجود «برجوازية زائفة» قبل الاحتلال، وأن عينه كانت على البرجوازية الريفية الصغيرة التي تكوّنت زمن الاحتلال.

ورغم اختلاف الكتاب الفرنسيين في أصول البرجوازية الجزائرية ودور المدن، فإنهم يكادون يتفقون على نقاط معينة تخدم جميعها نظرتهم الاستعمارية. ونلخص هذه النقاط فيما يلي: 1) أن ظلاً من البرجوازية قد بقي في بعض المدن مثل قسنطينة وتلمسان، ولكنها لم تتطور إلى «طبقة» مؤثرة في الحياة السياسية، كما كان الحال في أوروبا. 2) أن الريف الجزائري هو الذي كان يضم القوى الحية في البلاد، بما فيه من نبلاء (أهل الدنيا وأهل الدين أو الأجواد والمرابطون) ومن جماهير فعالة وعمال فلاحين وملاكين أثرياء. 3) أن السلطة العثمانية (ويسمونها التركية) كانت مسؤولة على عدم ظهور البرجوازية في المدن لأنها كانت سلطة متسلطة همها جمع المال والسيطرة السياسية. وكانت السلطة تعتمد على المرابطين لحفظ التوازن في الأرياف أكثر مما كانت تعتمد على الصنّاع والتجار بالمدن. 4) أن سياسة الفرنسيين المتسلطة أيضاً قد أدت إلى اختفاء العناصر التي كان يمكنها أن تشكل البرجوازية في المدن فافتقر الأغنياء، وهاجر العلماء، وقضت الصناعات الفرنسية على الصناعات المحلية، وحلت الأحياء الفرنسية محل الأحياء العربية في المدينة.

وقد طبّق الفرنسيون النظريات الاجتماعية القديمة والحديثة على المجتمع الجزائري، فوجدوا أن مفهوم البرجوازية الذي بدأ بالظهور في القرن الثاني عشر في أروبا، وهو اعتبار الصناع والتجار والموظفين والمؤجرين وأصحاب الحرف هم أهل الحضر (المدينة)، هذا المفهوم كان لا ينطبق على أهل الجزائر. ذلك أن التجارة الحضرية في نظر الفرنسيين لم تكن تلعب الدور الرئيسي في الجزائر وبقي الاقتصاد إقطاعياً ـ ريفياً. وقد حكم بيرك نفس الحكم على «النظام التركي» فقال عنه إنه كان مستبداً ومستغلاً للإنسان والثروات وغير مستقر، ولذلك كانت البرجوازية الوحيدة في عهد «النظام التركي» تتكوّن من اليهود الذين كانوا يحتكرون التجارة ولهم منازل ومخازن في ليفورنيا. وكان يمكن اعتبار الرياس فئة برجوازية نظراً للثروة التي كانوا يجمعونها بين حملة وأخرى من «القرصنة»، ولكن ذلك لم يحدث، ومع ذلك اعترف بيرك بوجود بعض

البرجوازية المؤلفة من الحضر والكراغلة الذين يمثلون جماعة صغيرة من الحرفيين ويعيشون على التجارة المحدودة التي لا تضمن العيش والنفوذ. وضرب على ذلك مثلاً بعائلة بوركايب التي كانت غنية ومع ذلك فإن رصيدها من الذهب كان لا يتعدى 2,700 فرنك سنة 1836.

والواقع أن رأي بيرك متذبذب في هذه المسألة، فهو تارة يثبت وجود البرجوازية ويذكر العوامل التي حطمتها، وتارة ينفيها أو يقلل من شأنها. إن البرجوازية اليهودية لم تكن في الجزائر وإنما كانت في ليفورنيا رغم احتكارها التجارة، كما ذكر. فرأس مالها وآثار معيشتها وزبائنها لم يظهروا في الجزائر، وقد كان التعامل الحقيقي بينها وبين شركائها من أعيان السلطة وليس بينها وبين الحرفاء والتجار الجزائريين. وسنعرف أن ثروة بوركايب وبوضربة وخوجة وابن مرابط وغيرهم قد حولت إلى الفرنسيين وإلى المضاربين عموماً. وأن الأملاك العقارية التي كانت للحضر قد استولى عليها الجيش الفرنسي أو هدمت، كما ذكر كتاب العهد الأول من الاحتلال. وكانت الأوقاف مصدر ثروة كبيرة لعدد من التجار (لأن كثيراً من الأوقاف كانت في شكل دكاكين وحمامات ونحوها) والعلماء والقضاة والوكلاء. ولكن السلطة الفرنسية وضعت يدها على الأوقاف بالتأميم والاغتصاب.

ومن الملفت للنظر أن بيرك وأمثاله يثبتون وجود البرجوازية في بعض المدن ثم ينفونها حسب هواهم، فيقولون مثلاً عن قسنطينة إنه كان بها برجوازية متمثلة في عائلات ابن الفكون وابن باديس، ثم ينفون وجودها على أساس أنها معتدلة وطائعة للسلطة! ويعترف بيرك وأنصاره بأن الأتراك قد تعاونوا مع البرجوازية للمحافظة على الأمن والنظام، ثم يقولون إن الأتراك كانوا غير مخلصين سياسياً في ذلك، وأنهم اعتمدوا على المرابطين (أي في الريف) لأنهم لم يجدوا في المدن أي عامل من التأييد. وقد أكد إيميل غوتييه، حسب ما جاء في كلام بيرك، أن المدينة الحضرية الوحيدة هي تلمسان خلال العهد العثماني. وقال غوتييه أيضاً أن مدينة الجزائر التي صارت العاصمة لم تكن سوى قلعة

ومرسى تركي. وذهب ليسبيس صاحب الدراسات الاجتماعية وحياة المدن أن عاصمة الجزائر لم تكن تتوفر على شروط المدينة كما توفرت الشروط مثلاً لقرطاجنة، ووهران. وإلى 1929 كان غوتييه ينفي وجود برجوازية جزائرية ويقول إن البرجوازية الوحيدة عندئذ في نظره هي الجالية الأوروبية.

ما أسباب هذا الاضطراب؟ لقد ذهب المستشرق لويس ماسينيون إلى تعميم الظاهرة[1] على المدن الإسلامية كافة. فقال إن المدينة في الإسلام هي عبارة عن سوق ينشأ على ضفة نهر أو في مفترق طرق. وإذا انفضّ السوق انفضّ التجار وتفرقوا وانتهى دورهم. ومن ثمة فالريف هو الذي يعمر المدينة في نظره. وقد اتفق معه عدد من الباحثين الفرنسيين في دور الريف الكبير في المجتمع الجزائري. فقال العقيد تروملي إن القوة الحية في البلاد توجد في الريف. وأكد على ذلك أوغسطين بيرنار وغوتييه الذي قال إن الفرنسيين لم يفهموا شيئاً عن الجزائر إذ لم يفهموا أنها أساساً بلاد ريفية. وربط أرنست رينان بين الجزء الحضري والجزء الريفي في الأوقاف نفسها، فقال عن الأوقاف إنها هي التي جعلت الجزء الحضري ملحقاً بالجزء الريفي. واعتبر غوتييه (سنة 1929) أن خمسة ملايين ريفيين جزائريين (وهم المسلمون) كانوا يعيشون كلهم وسط ثمانمائة ألف أوروبي برجوازي. ومن الأفكار التي طرحها آخرون في هذا المجال أن المسألة كلها ترجع إلى فلسفة الحياة الاجتماعية في العالم الإسلامي والعربي، في هذا العالم كله لا توجد برجوازية بمعنى الكلمة، لأن كل الناس فيه (نبلاء)، وكل عرش (قبيلة أو عشيرة) فيه له حسبه ونسبه ومأثوره وأيامه. ومن جهة أخرى فإن كل الناس هم (شعب) في العالم الإسلامي والعربي. ومهما كان الأمر فليس في هذا العالم برجوازية[2].

وإذا كان معظم الباحثين الفرنسيين ينفون وجود البرجوازية في الجزائر

(1) أي اختفاء البرجوازية في المدن الجزائرية.
(2) أوغسطين بيرك «البرجوازية..»، مرجع سابق، ص 1 ـ 8.

سنة 1830 ويعزون ذلك لطبيعة الحكم العثماني أو لطبيعة المدينة في الإسلام، أو لفلسفة البنية الاجتماعية في العالم العربي والإسلامي، فإن بيرك رأى أن الفرنسيين هم المسؤولون على اختفاء فئة الحضر (البرجوازية) معتبراً ذلك من «الأخطاء» التي ارتكبتها بلاده والتي تستحق أن يؤلف فيها قاموساً كاملاً. فقد وجد الفرنسيون سنة 1830 مدناً وأعياناً وتجارة وموظفين وضباطاً ورجال أعمال وحرفيين، فبدأوا بطرد الطبقة الحاكمة، وتسببوا في افتقار التجار والحرفيين:

1) بهدم المنازل والاستيلاء على كثير منها. فقد هدم الفرنسيون المباني بدعوى توسيع الساحات وصنع المدينة الفرنسية. وذهب ليسبيس إلى أن عدد المنازل والفيلات التي استولت عليها الهندسة العسكرية في الضواحي (غير المباني الحكومية) بلغت 130. وأخبر بيشون (معاصر للاحتلال) أن عدد المنازل والفيلات بلغ 273. وسجل العقيد بيليسييه دي رينو ما أصاب المنازل من الخراب على يد الإدارة الفرنسية. واستنكر الضابط لوميرسييه التخريب الذي حل بالشوارع والبؤس الذي حلّ بالملاكين الحضر الذين لم يعوضوا على منازلهم التي كانت وسيلة عيشهم الوحيدة. وكذلك سجل بعض المعاصرين للحملة، مثل روزيه، كيف قطع الجنود الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون البعلية لاستعمالها في التدفئة، وأن كل المنازل التي لم يسكنها الضباط قد هدمت جميعاً تقريباً، واقتلعت شبابيكها وأبوابها للتدفئة وللحرق. وقد احتوت مذكرات الجنرال بيرتزين على نفس الملاحظات تقريباً.

2) باختفاء الصناعات التقليدية والحرف المحلية نتيجة منافسة الصناعات الأوروبية[1].

3) بارتفاع تكاليف المعيشة منذ 1830 ارتفاعاً مستمراً لمضاعفة العملات أو المؤشرات المالية (قانون مونتيسكيو). ثم بإغراق الجزائر بالعملة الأجنبية

---

(1) انظر سابقاً.

وانخفاض العملة المحلية. فقد زادت أثمان المواد الغذائية ثلاث مرات منذ 1833، وأدت زيارة نابليون سنة 1860 إلى ارتفاع أسعار المعيشة أيضاً.

4) بهجرة الأروبيين إلى الجزائر وتكاثرهم مما ضرب التجارة المحلية في الصميم. وقد أدى البيع في المزاد العلني للإيجارات إلى ضرر قوي بالتجار الأهالي.

5) بمغادرة الأغنياء للبلاد تحت تأثير الهلع. فقد حملوا ثرواتهم من الجواهر والذهب والفضة والمرجان وكذلك حملوا أبناءهم وبناتهم وخرجوا إلى المناطق الداخلية أو إلى البلدان المجاورة. وقد بلغ عدد المهاجرين من مدينة الجزائر عندئذ الثلثين عند البعض (بيشون) والثلث عند آخرين (روزيه). وقد تكررت الهجرات وشجعها ادعاء الفرنسيين حدوث مؤامرة ضدهم وهدم المنازل أو الاستيلاء عليها، كما ذكرنا، وزعم بيرك أن نداءات الداي حسين، وهو خارج الجزائر، عن سوء معاملة الفرنسيين المسيحيين للمسلمين قد ساعدت على الهجرة، وأن ارتباط أهل الحضر، مثل الأندلسيين، بالعثمانيين كان عاملاً آخر في الهجرة.

ومهما كانت الأسباب، فنحن أمام فراغ للمدن أحدثه الاحتلال، وأمام اختفاء الفئة الحضرية (البرجوازية) الوطنية وثرواتها. وأصبحنا أمام ظاهرة جديدة وهي «ترييف» المدينة الجزائرية لهروب أهل المدن إلى الريف، بدل تمدين الريف. كما أن انطلاق المقاومة من الريف جعل كل الأنظار ترتكز وطنياً على العمق الريفي ودور المرابطين والأجواد لتحرير البلاد بعد أن عجزت المدن عن أداء المهمة. ومن جهة أخرى حلت الجالية الأروبية في المدن محل الفئة الحضرية وتصرفت في أملاكها تحت حماية السلطات العسكرية والإدارية، وقد أخذت هذه الجالية تنتقد مع ذلك العسكريين لأنهم في نظرها كانوا يحولون بينها وبين اغتصاب الأرض وتطارد من بقي من أهل المدن يُشكِّلُ عقبةً في طريق الاندماج الذي كانت تدعو إليه. ومن ثمة حدث ذلك الفراغ الهائل في دور المدن خلال الفترة التي ندرسها.

ولعل هذا التطور الغريب في عودة المدينة للحياة السياسية هو الذي جعل ادعاء الفرنسيين من أن المدن الجزائرية إنما هو من إنشائهم يعتبر صحيحاً إلى حد ما. فقد كانت المدن مليئة ثم فُرِّغت ثم عادت للامتلاء بالتدرج[1]. فكلما استولى الفرنسيون على مدينة من المدن خرج أهلها منها وأفرغوها حاملين معهم، كما قلنا، ثرواتهم. والقليل منهم هم الذين رجعوا، كما أن الذين رجعوا ليسوا هم الأغنياء الذين خرجوا أول مرة، ولكن الخليط من الناس، وهم عادة من أهل الريف الذين جاؤوا مؤقتاً للعمل ثم استقروا إلى جانب الجالية الأروبية. وقد حدث ذلك في أكثر من مدينة. فكانت وهران لا تضم سوى حوالي 300 ساكن عندما احتلها الفرنسيون. وفي سنة 1838 كان بها حوالي ألف، ثم حوالي ألفين سنة 1845، ثم ثلاثة آلاف سنة 1861، وقد وصلت سنة 1876 إلى ثمانية آلاف ونصف. وفي مدار القرن كان بها حوالي أربعة عشر ألف نسمة. ولذلك اعتبر بيرك أن السكان المسلمين فيها حديثو العهد، ولكن لا ندري لماذا يسميها مدينة أروبية؟ ومن أين جاء الأروبيون أنفسهم؟ وهل كون الأملاك الحضرية فيها فرنسية يكفي لجعلها برجوازية فرنسية؟ وقد وصف بيرك أيضاً مدينة الجزائر بنفس الوصف، رغم أنه اعترف، مثل زميله جان ميرانت، أن البعض من قبائل زواوة والميزابية وغيرهم من «البرانية» قد سكنوا أطراف العاصمة وأخذوا يقلدون الأروبيون في طريقة معاشهم بدل الطريقة العتيقة التي كان يتبعها أهل الحضر[2].

---

(1) انظر فقرة مصير النقابات الحرفية، لاحقاً.

(2) بيرك «البرجوازية»، مرجع سابق، ص 8 ـ 12، 13 ـ 16. وميرانت (كراسات..)، مرجع سابق، ص 9 ـ 10. يذهب ميرانت إلى أن الجزائريين الذين حلوا بالمدن قد أخذوا يتعاملون مع الفرنسيين بالبيع السريع متأقلمين مع الوضع الجديد، باستعمال القروض من البنوك التي تفضل التعامل معهم. واعتبر هذا التطور داخلاً في تكوين طبقة متوسطة تحت القوانين الفرنسية والتأثير الثقافي الفرنسي، وليس لها علاقة مع «البرجوازية الزائفة» التي تحدث عنها فانتور دي بارادي. ولا ننسى أن ميرانت كان يكتب سنة 1930 بعد قرن من الاحتلال.

مصير النقابات الحرفية (الأمانات) والعمالية

تحدثت الكتب المؤلفة قبل الاحتلال عن ظاهرة اجتماعية ملفتة للنظر وهي وجود النقابات الحرفية أو الأمانات في المدن الجزائرية الرئيسية، ومنها مدينة الجزائر وقسنطينة. فقد كان أصحاب الحرف منخرطين في جمعيات أو نقابات تجمعهم وتوحد مصالحهم واهتماماتهم، وكانت كل جمعية تحت إشراف (أمين) منهم، ومن ثم اسم (الأمانات)، والأمين هو الواسطة بينهم وبين السلطة. وله مسؤوليات كبيرة في حفظ الأمن والتنظيم الاجتماعي وجمع الضرائب، وتلبية رغبات جماعته من السلطة أيضاً. هذا النظام كان فعالاً ودقيقاً إلى تاريخ الاحتلال. ولكن ظروفاً جديدة جعلت الأمناء وأصحاب الحرف يتراجعون، وتختفي حرفهم وصنائعهم ودورهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وقد ذكرنا ذلك في حديثنا عن البرجوازية والحضر[1].

وقد جاء الفرنسيون بفكرة حل المجتمع الجزائري وتفتيته استعداداً لدمجه، وأخذوا ينفذونها خطوة خطوة. وكان حل النقابات الحرفية سنة 1868 من بين هذه الخطوات، إذ صدر قانون في هذه السنة بحلها جميعاً، فأصبحت مثل المدرسة والمحكمة والقيادة والزاوية والأيسرة... مؤسسة مطموسة.

كانت النقابات تشمل حوالي عشرين حرفة في المدينة الواحدة. ورغم الضرر الذي أصاب الصناع والحرفيين، كما ذكرنا، نتيجة هدم الأسواق ومنافسة الصناعات الفرنسية، فإن المهن والحرف الباقية كانت تشكل قيمة اجتماعية كبيرة. فهناك نقابات الحلاقين، والخياطين، والبنائين، والصباغين، والعطارين، والطرازين، والخبازين، والنجارين، إلخ. وادعى الفرنسيون أن أصحاب الحرف والمهن لم يكونوا من أهل البلاد أصلاً (؟)، حسب تعبير أوغسطين

(1) انظر فريد ريكو كريستي F. Cresti (مدينة الجزائر في العهد التركي)، في مجلة الغرب الإسلامي، R. O.M. رقم 44، 1987، ص 19 ـ 41. انظر أيضاً أندري ريمون: (وسط مدينة الجزائر سنة 1830) نفس المصدر، رقم 31، 1981، ص 73 ـ 81.

بيرك، لذلك أنشأت الإدارة أمانة للرقابة مسؤولة لديها بهدف التحكّم في الأمانات جميعاً وتوظيفها. ولعلها كانت تخشى من وفرة الثروة عند أصحابها واستعمال ذلك في أغراض سياسية ضدها، كما أن الكولون كان لا يطيب لهم مقام إذا لم يكونوا هم المسيطرين على كل شيء. فالقضاء على النقابات في المدن كان في نظرهم مثل القضاء على ملكية الأرض في الريف، كلاهما يجب أن يختفي ليبقى المجال لهم وحدهم.

وتدعي السلطة الفرنسية أن الأمانات أخذت تتضخم شيئاً فشيئاً إلى أن أصبحت تهدد الأوضاع (؟)، وفكرت السلطة في تعويضها بأجهزة أخرى تكون أكثر مرونة في نظرها للمراقبة والتحكم. فتدخلت فيها سنة 1838 بدعوى تنظيمها، ولكن بدون نتيجة. ثم كرّرت ذلك سنة 1851. أما في سنة 1868 فقد صدر الأمر بإلغائها جميعاً دفعة واحدة. وبذلك انتهت آخر «قلعة» من قلاع العهد القديم في الجزائر في نظر المحتلين الفرنسيين. وقد استند بيرك في تبرير حل الأمانات الحرفية على مقولة لدورخايم، وهي أن على العضو وحده أن يثبت أنه جدير بالبقاء، وكذلك المؤسسة إذا كانت صالحة[1]. ولكن السلطة الفرنسية لم تذكر لماذا أصبحت مؤسسة الأمانة «غير صالحة» للبقاء.

وبالرجوع إلى الوراء كان الأمناء جميعاً في قسنطينة يعملون تحت إشراف قايد الدار، وهو مسؤول بارز في حكومة الإقليم. وكان عددهم حوالي عشرين أميناً. وتشمل أماناتهم (نقاباتهم): السراجين - صانعي السروج - والبلاغجية، والحياكين، والصوابنية - من الصابون -، والصائغين، إلخ. وكلهم يدفعون الضرائب بانتظام، وللأمناء حق المراقبة على الجماعة. والأمين هو الذي يعطي الرخصة لكل منهم، وأمين الفضة مثلاً كان يراقب الذهب والفضة، وكل أمين ينظر ما يصنعه صاحب الحرفة المسؤول عنه. وكل دكان كان يدفع شهرياً ما عليه من ضرائب

(1) بيرك «البرجوازية»، مرجع سابق، ص 12. وقد عرفنا أن بيرك كان حريصاً على البحث في مكونات الطبقة الوسطى (البرجوازية)، ولا شك أن النقابات (الأمانات) كانت إحدى هذه المكونات.

للأمين نفسه، وهو يدفع بدوره إلى قائد الدار[1]، وهكذا. وقد اهتمّ الفرنسيون منذ الاحتلال بالأمانات لما لها من أهمية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وضيقوا على أصحابها في الرقابة المالية والسياسية. وكانت قسنطينة قد احتلت سنة 1837 وعانت مؤسساتها الاجتماعية من الخراب والتدهور فترة طويلة.

وقد أثبتت التقارير المكتوبة عقب احتلال قسنطينة أن للمدينة صناعتين رئيسيتين، الأولى صناعة الجلود، والثانية صناعة النسيج الصوفي. ولكل صناعة أهمية خاصة لما لها من العمال والنشاط والفوائد الاقتصادية. فقد كانت صناعة الجلود لها ثلاث نقابات: الصباغون وتضم 150 فرداً موزعين على 33 مؤسسة، والسراجون وتضم نقابتهم 210 أفراد موزعين على 75 دكاناً، ثم البلاغجية وتضم نقابتهم 480 فرداً موزعين على 167 دكاناً.

أما الصناعة الثانية والتي هي أكثر أهمية من حيث التأثير والقيمة والتي تتماشى، كما قيل، مع الحياة الوطنية العربية وتحتل عدداً كبيراً من المشاريع، فقد كانت تتفرع إلى عدة فروع هي: الحياك، والبرانس، والقنادر، والزرابي، والتليس (الأكياس). وإلى جانب هذه الصناعات توجد صناعات أخرى أقل أهمية. وقد عدّ كاتب التقرير أصحاب الحرف في قسنطينة سنة 1840 فكانوا كما يلي: 1,260 من المسلمين، و198 من اليهود و116 من الأروبيين[2]. ونلاحظ أن عدد الأروبيين الصغير سيصبح هو القسم الأكبر بعد فترة قصيرة وسيضطر المسلمون إلى مغادرة حرفهم بعد هدم الحي الذي كانوا فيه. وهذا ما يسميه بيرك بنظرية دورخايم والبقاء للأصلح! ولا شك أن لقسنطينة نقابات أخرى للحرفيين كان لها عمال تدفع لهم الأجور حسب القطعة الواحدة من الإنتاج أو حسب أيام الأسبوع.

---

(1) الدراسة التي رجعنا إليها حول قسنطينة كتبها اثنان: إسماعيل عربان ود. وارنييه، وقد كانا صديقين فأصبحا عدوين بالنسبة للسياسة التي يجب اتباعها نحو الأهالي. وقد شملت الدراسة حياة القبائل في إقليم قسنطينة والاقتصاد والإدارة والسكان إلخ، ص 307 ـ 374. أنظر السجل (طابلو)، سنة 1840، ص 356. انظر أيضاً سابقاً.

(2) السجل (طابلو)، سنة 1840، ص 366.

ومن الحرف الرائجة أيضاً في قسنطينة حرفة الدباغة. فقد كانت مزدهرة، حتى قال بعض الدارسين إن ثلثي السكان المسلمين بقسنطينة كانوا قبل 1850 دباغين أو إسكافيين، وباقي الثلث كانوا يشتغلون في الحدادة والتجارة والنسيج والطرز على الجلود. وكانت هذه الصناعات رائجة وعالية المستوى وأصحابها من الأثرياء حتى قيل عندئذ (لا تزوج ابنتك لطالب ولكن ابحث لها عن صاحب حرفة) ولكن هذا المثل الشعبي قد انعكس مثل كل الأوضاع في الجزائر. ويقول الإسكندر جولي الذي بحث الموضوع سنة 1909 إن كل الصناعات الأهلية قد اتبعت الدباغة في الانقراض، وذكر من الطرازين الباقين على الجلد: ابن الشرقي الذي كان على عهده الطراز الوحيد على الجلد. ولم تبق سوى سبع دباغات سنة 1909 بينما كانت أربعاً وخمسين سنة 1882[1].

وأسباب تدهور الدباغة، مثل تدهور كل الصناعات والحرف، عديدة، منها هدم الأحياء الشعبية وبناء منازل أروبية على أنقاضها، مما أزعج الدباغين والإسكافيين. وقال جولي إن حوالي نصفهم قد غادر المدينة فاستقرّ بعضهم في مناطق أخرى من الإقليم، وذهب آخرون يبحثون عن مورد آخر للرزق. ومنها منافسة الصناعات الأروبية وافتقار أهل البلاد، مما جعل الدباغين والإسكافيين يختفون تماماً. ومنها التغير الذي حدث في نمط الحياة عند الجزائريين وكذلك تغير الأذواق عند الزبائن. وقد ضرب على ذلك مثلاً وهو أن جلود الماعز كانت تصبغ باللون الأحمر والأصفر على الطريقة المغربية الشائعة في تطوان وفاس والرباط، لصناعة البلغة. لكن البلغة نفسها قد نقص استعمالها، كما أن المصنوعات الأروبية قدمت بدائل أفضل من البلغة. ومنها في نظر جولي روح المحافظة على التقاليد عند السكان. وضرب مثلاً على ذلك بكون الحاكم العام (جونار) خصص في أوائل هذا القرن بعض النقود لشراء آلات للدباغة على أن

---

(1) الإسكندر جولي «الدباغة الأهلية في قسنطينة» في مجلة العالم الإسلامي، R.M.M. مارس 1909، ص 213 ـ 231.

يعمل أحد الأروبيين مع الدباغين ليعلمهم الجديد في الدباغة. ولكن لم يتقدم أحد لهذا العرض.

ولاحظ جولي أن الدباغين في وقته كانوا موجودين في حي الدباغين، وهو حي مصنف على أنه غير صحي. وأخبرنا أن أحد الأروبيين اقترح، منذ سنوات، نقل الدباغين من المدينة إلى ضاحية الحامة أو غيرها. وليس للدباغين مكان لبيع إنتاجهم، كما أنه لا يوجد لهم سوق لعرضها يوم الجمعة. ولاحظ أن الجلود المعالجة هي جلود الثيران والغنم والماعز، وأن معظم الدباغين كانوا من أهل الميلية والطاهير. وكانت للعمال عطلاتهم الخاصة أيام الأعياد والجمع وعيد الربيع والمولد النبوي. ومن أشهر الدباغين الباقين أوائل هذا القرن: الحاج بكير الذي كانت له بين 5 و6 آلاف فرنك من التسبيقات، وكذلك كان ابن الموفق.

ومنذ العهد العثماني كانت المدن، ولا سيما العواصم مركز جذب لليد العاملة من الريف القريب والبعيد وحتى من الصحراء. وقد وجد الفرنسيون نقابات مهنية أيضاً منظمة سنة 1830، واستمرت النقابات بعد الاحتلال فكان العمال يكثرون أو يقلون في السنوات الأولى حسب ظروف الأمن وشروط العمل. ولكن لم يلبث هذا الوضع أن تغير، وقدم العشرات من العمال الموسميين إلى العاصمة من بسكرة وزواوة والأغواط وغيرها. وكان لكل جماعة من هؤلاء نقابة وأمين. وقد ترك الفرنسيون نفس التنظيم واستفادوا من أصحابه في الخدمات والمعلومات. أما الخدمات أو اليد العاملة فأمرها واضح، وأما المعلومات فقد ثبت أنهم كانوا يحصلون منهم على أخبار المناطق الداخلية التي لم تحتل بعد، مثل عدد السكان والقيادات و«الصفوف» أو الخلافات الداخلية، والثورات، والطرقات، والأسواق، وما إلى ذلك.

وقد جاء في سجل سنة 1838 أن العاصمة قد خضعت لتنظيم جديد فيما يخص النقابات. وكان المجموع عندئذ 4,487 عاملاً بين زواويين وميزابيين

وأغواطيين وبساكرية، إلخ. ومن الملاحظ أن الأغلبية منهم كانوا من قبائل زواوة مضافاً إليهم قبائل مزيتة، وأن كلمة البساكرية فيما يبدو كانت تشمل القادمين من بسكرة بالذات ومن نواحيها الصحراوية مثل السوافة والرواغة. ونشير أيضاً إلى أن الأرقام غير ثابتة إما لاضطراب المعلومات وإما لكون العمال كانوا يأتون موسمياً ثم يرجعون، حسب الظروف، ومن ثمة كان عددهم غير مستقر. مثلاً كان عدد الأغواطيين 91 فقط سنة 1838 بينما ارتفع إلى 116 سنة 1839. وهناك أيضاً الزنوج الذين كانوا موجودين في العاصمة قبل الاحتلال وبعده، وكانت لهم مهنتهم الخاصة، وهي تبييض المدينة في مواسم خاصة. كما كانت لهم أفراحهم وموسيقاهم، وحتى أولياؤهم وطريقة زواجهم. ولعلهم كانوا أكثر استقراراً من غيرهم من العمال في العاصمة.

وبناء على السجل المذكور (سنة 1839) فإن توزيع العمال كان على النحو التالي: قبائل زواوة = 2,829، والميزابيون[1] = 703، والبساكرية = 814، والزنوج = 408، وقبائل المزيته = 273، والأغواط = 116. فالمجموع = 5,243[2].

وجاء في بعض المصادر المعاصرة (1843) أن أعداداً كبيرة من أهل بسكرة وميزاب والأغواط وعين ماضي، وقبائل زواوة قد جاؤوا إلى العاصمة بحثاً عن العمل. واعترف المصدر أن السلطات الفرنسية كانت تغتنم الفرصة لأخذ المعلومات عن المناطق النائية من هؤلاء الباحثين عن الشغل، وأنهم قد شكلوا نقابات منهم على رأس كل منها (أمين)، وهو أمر ليس جديداً، كما ذكرنا، ولكن الجديد هو أن الفرنسيين سبق لهم أن حلوا هذه النقابات في وقت مبكر (أي قبل 1843)[3].

---

(1) مجموع الميزابين سنة 1838 كان 702، وسنة 1839 وضع أمامهم رقم ثلاثة (3) فقط، ونحسب أن هناك خطأ ما، فوضعنا لهم رقم 703.

(2) السجل (طابلو)، 1838، ص 161، وسنة 1839، ص 50.

(3) مجة الشرق Revue de l'orient، 1843، ص 476 ـ 479.

وكان عدد النقابات ستة وهم: الزواوة، والميزابيون، والبساكرية، والمزاتية، والأغواطية، والزنوج. وقد ازداد عددهم باستمرار، فوصل سنة 1844 إلى 9,670 وهو عدد كبير نسبياً إذا عرفنا أن عدد سكان العاصمة المسلمين عندئذ كان 16,000. وقد استنتج الفرنسيون من ذلك رغبة الجزائريين في القدوم إلى العاصمة والاستفادة من نشاطها رغم الحواجز التي كانت تحول بينهم وبين الفرنسيين. وفي 1849 وصل الرقم إلى 10,742 عامل موقت من البساكرية والزواوة والميزابية، إلخ. بينما كان الرقم أعلى من ذلك سنة 1846، وهو أمر راجع - كما قيل - إلى انخفاض المشاريع البنائية وغيرها في العاصمة والبليدة. بينما نلاحظ زيادة عدد الزنوج حتى وصل إلى 4,177 سنة 1849[1]. وبينما كان لقسنطينة عمالها الموسميون «البرانية»، كانت وهران تعيش إلى ذلك الحين (1844) في عزلة عن الجزائريين، لأن الحرب كانت مستعرة في منطقتها. ولذلك كان عمالها يأتون من جبال الريف بالمغرب. ولم يكن عددهم كبيراً، إذ كان حوالي 150 شخصاً فقط في يناير 1843، وقد انخفض بعد ذلك إلى 60 فقط نتيجة الحرب بين المغرب وفرنسا سنة 1844[2].

وبالإضافة إلى اليد العاملة في المدن القادمة إليها من الأرياف والمناطق النائية، هناك اليد العاملة في الحقول الزراعية، وأصحابها كانوا إما عمالاً في المزارع التي يملكها المسلمون وإما في المزارع التي استولى عليها الأوروبيون. وخدمة الأرض متنوعة رغم أنها قد تبدو قارة وموحدة. وكان الاسم الشائع لعمال الأرض عادة هو الخماسة. والمتبادر إلى الذهن أنه هو الذي يأخذ خمس الإنتاج بعد الحصاد، ولكن أهل الباحثين سنة 1852 أخبرنا أن ذلك غير صحيح، وأن الخماس لا يأخذ في الحقيقة سوى $\frac{3}{11}$ من الإنتاج. وقد قسم عمال الأرض إلى عدة أصناف، نوجزها فيما يلي:

(1) السجل، سنة 1843 - 1844، ص 64.

(2) نفس المصدر، سنة 1846 - 1849، ص 110 - 111.

1 ـ العمال اليوميون: وهم الذين كانوا يعملون باليوم كقطع الخشب وجني التمر خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، وصيانة النخيل والشجر في شهر فبراير ومارس. والعامل في هذه الحالة كان مسؤولاً على غدائه، ولا يحصل من المالك سوى على آلة القطع كالمنجل والقادوم، وأجرته تتراوح بين 50 و75 سنتيم لليوم. ولكن أحد المصادر يخبرنا أن عمال حقول العنب والتين وغيرهما من الأشجار كانوا يتناولون غداءهم على حساب المالك مع أجرة تتراوح بين 75 سنتيم وفرنك واحد.

2 ـ العمال الأجراء: وهم أولئك الجبليون الذين ينزلون من الجبال في جماعات إلى السهول ليحصدوا بالأجر، وعددهم بين 10 و15 نفراً، وهم يحملون أدوات الحصاد وشؤون حياتهم اليومية، ويعملون حيث لا يكفي عمل الخماسة، وقد يحصلون على الحبوب بعد أداء مهمتهم، ولكن أجرهم على خدمتهم يتراوح بين 50 و75 سنتيم لليوم. وهذا ما كان يجري حسب التقاليد بين الجزائريين فيما بينهم. ويبدو أنه إلى ذلك الحين (1852) لم يكن الأروبيون يجلبون هذه اليد العاملة إلى حقولهم. ولذلك تخبرنا المصادر أنه يمكن للأروبيين استعمال نفس الطريقة معهم بدون صعوبة.

3 ـ العمال الخدم: وهؤلاء العمال في الواقع كانوا من العائلة نفسها، أنهم أبناء الخماسة أو أبناء خدم صاحب الأرض (السيد بلغة علماء الاجتماع عندئذ). وهذا النوع من العمال لا يعطون النقود، ولكنهم يأكلون كما يأكل أحد أفراد العائلة ويلبسون مثلها. وإذا تزوج أحد من هؤلاء العمال فإنهم يعطونه بين 100 و150 فرنك للمهر، ويعتبر أطفالهم مثل آبائهم في المعاملة. ولكن هذه الطريقة لا تناسب حسب المصادر، عادات الفرنسيين، ومن ثمة نفهم أن اليد العاملة من هذا الصنف لم تستخدم عند الأروبيين. على أنه كان يمكنهم استخدام العمال العرب (طريقة الخدم) بتقاليد الفرنسيين، وذلك بتوفير الغذاء والكساء ومنحهم أجرة بين 25 إلى 30 فرنك للشهر. ولا ندري متى بدأ

الفرنسيون في استعمال (الخدم) على هذا النحو ولكن الملاحظ أنه ابتداء من الخمسينات شرعت وسائل الإعلام والدعاية الفرنسية في نقد العلاقة بين مالك الأرض الجزائري وبين الخماس، مما جعل عدداً من الخماسة يهجر الحقول دون أن يدفع ما عليه من ديون، ويتوجه إلى العمل عند الأوروبيين، مما أضرّ بالاقتصاد الأهلي، وكان ذلك حسب بعض النظريات، سبباً في قسوة المجاعة التي حدثت سنة 1867.

4 ـ العمال الرعاة: وهؤلاء كانوا يقومون بعمل شاق، وكان أكلهم ولباسهم على حساب المالك، وكانوا يحصلون على عشرة خرفان أو ماعز، مع فرنكين اثنين خلال شهور الربيع والصيف، على أساس 25 سنتيم لرأس ثور أو بقرة. أما في الخريف والشتاء فيحصلون على 15 سنتيم فقط زيادة على عدد الخرفان أو الماعز. ومن الشروط أيضاً أن الراعي يدفع الثمن إذا ما ضاعت الماشية أو اعتدت على بساتين الغير. ولذلك حبذ الأوروبيون هذا النوع من العمالة.

5 ـ العمال الخماسة: وهذا النوع هو الذي كان شائعاً في الفلاحة بالجزائر عندئذ، وهو كما تقول المصادر حجر الزاوية في هذه الفلاحة. والأوروبيون رغم نقمتهم على الجزائريين وخوفهم منهم فإنهم كانوا في أشد الحاجة إلى خدماتهم في الحقول كعمال بالخماسة الشائعة. وفي نظر البعض أن الأوروبيين لا يمكنهم أن ينتجوا الحبوب ويحصلوا منها على أثمان مربحة إلا إذا استعملوا العمال الخماسة، كما يفعل الأهالي[1].

وقد استفظع بعض الفرنسيين حالة الخماسة وبؤسهم، وهذا قد يكون أمراً ممدوحاً لو أن الفرنسيين خالفوا ما كان مستفظعاً. ولكن الذي ثبت بعد قرن من الحكم «الحضاري» هو أن الممارسة ازدادت فظاعة على أيدي الكولون

---

(1) ف. لاباسيه «الفلاحة الجزائرية» في (المجلة الشرقية الجزائرية)، 1853، ص 403 ـ 417. وكذلك جان ميرانت (كراسات..)، ص 12 ـ 13.

أنفسهم[1]. ذلك أن الأرض الزراعية آلت في أغلبها إلى الكولون الذين كانوا لا يأكلون عرق الجزائري فقط ولكن يحتقرونه أيضاً ويطلقون عليه أسماء يأبى القلم ذكرها. ويخبرنا جان ميرانت الذي جلس طويلاً على كرسي إدارة الشؤون الأهلية أن الخماس كان كالعبد يعمل ولا ينال من عمله إلا الخمس وأحياناً $\frac{3}{11}$ (كما ذكر لاباسيه) بل أحياناً $\frac{1}{4}$ فقط. وبعد أن تطورت الزراعة نفسها على أيدي الكولون وأصبح هناك النبات الصناعي والتبغ تحسن دخل الخماس واقترب من جزاء عمله. وقد قام فيكتور ديمونتيه بدراسة الوضع الاقتصادي للجزائر أوائل هذا القرن، ووجد أن دخل الخماس يختلف من جهة إلى أخرى، فهو في زواوة يحصل على $\frac{2}{3}$ وفي متيجة على $\frac{3}{3}$، وفي المنطقة الجبلية بمليانة على $\frac{4}{5}$ الإنتاج.

ولعل الشيء الذي جدّد به الفرنسيون حياة عمال الأرض هو إنشاء بعض المراكز للتكوين المهني الفلاحي. فقد انصبت جهود كبيرة على تكوينهم من أجل خدمة الأرض عند الكولون وليس من أجل خدمة أرضهم أو الحصول على ترقيات نتيجة تعلمهم لإحدى المهن. وكانت الترقية الحقيقية لهم هي تحسين إنتاج الكولون وازدياد تمكنهم في الأرض واستغلال أهلها معها. ويريد الكتاب الفرنسيون أن يفهمونا أن الجزائر كلها لم تكن شيئاً مذكوراً قبل احتلالهم لها. حتى اليد العاملة الريفية المتخصصة نفوا وجودها قبل الاحتلال واعتبروها من بركاتهم. فقال ميرانت إن العمال قديماً كانوا يأتون من زواوة ومن مراكش في دورات موسمية فيحصدون أو يفلحون ثم يرجعون إلى نواحيهم[2]. ولكن إذا صحت هذه النظرية أي تكوين عمالة متخصصة في الفلاحة حتى في المناطق

---

(1) سبق أن أشرنا إلى أنه عندما صدر مرسوم الأرض سنة 1863 جمع أحد الكولون (هو لوسيه) عماله الجزائريين وقال لهم اذهبوا واطلبوا الخبز من العسكريين.

(2) ميرانت (كراسات..)، مرجع سابق، ص 13.

العربية (غير الأوروبية)، فإنها تكون صحيحة في فترة أخرى بعد التي نعالجها، فهي إذن من «تحسينات» أوائل هذا القرن.

من القبيلة إلى العائلة

رغم فعالية بعض المدن ونشاط أهلها من الحضر في التجارة والحرف سنة 1830 فإن الجزائر عندئذ كانت تعيش على تراث الريف والقبيلة، كما لاحظنا. وكانت القبيلة هي الخلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذات الفعالية القوية في مصير البلاد. وكانت القبيلة وحدة متماسكة يجمعها جد واحد وشيخ واحد وتراث مشترك ومصالح مشتركة. تعيش حياة السلم وتعلن الحرب كوحدة ذات مصلحة خاصة، ولها ذكريات مكتوبة وأخرى شفوية وأساطير، ولها أحساب وأنساب يحفظها الصغير عن الكبير، والفرد عضو ثابت فيها وغير مستقل عنها ليس له أن يفعل أو يقول شيئاً خارجاً عن سلطة القبيلة وسلطة شيخها الذي هو في مقام الأب الأكبر للجميع.

وقد كانت الجزائر كلها تضم سنة 1830، حوالي 516 من المجموعات والتحالفات الأوسع، بالطبع، من القبائل. فقد كانت هناك اتحادات من القبائل وإقطاعات كبيرة تشكل دوائر وتضم أكثر من قبيلة تحت أسماء مختلفة، تارة مخازنية وتارة رعايا، وتارة حلفاء أو توابع ونحو ذلك. فالقبيلة الواحدة لا تعيش منعزلة وحدها رغم مكانتها وقوتها، لأن قانون البقاء كان يفرض عليها التحالف والاحتماء بآخرين، كما يفرض عليها الدخول في حروب مع السلطة أحياناً أو ضدها أحياناً أخرى. وبالمقارنة لأرقام تلك المجموعات نجد، حسب استنتاج لويس رين، أن إقليم قسنطينة كان فيه أكبر عدد منها، وهو 224 مجموعة، بينما 157 مجموعة في إقليم وهران، و62 مجموعة في إقليم التيطري، و73 مجموعة في دار السلطان (منطقة العاصمة).

وتختلف ملكية الأرض حسب نوعية الجماعة أيضاً. فهناك 126 مجموعة من المخازنية يملكون 3,400,000 هكتاراً، و104 مجموعات من الرعايا

يملكون 4,415,000 هكتاراً، و86 مجموعة من الحلفاء (التابعين) يملكون 7,540,000 هكتاراً. وقد استنتج رين أن الدولة «التركية» ـ كما يسميها ـ لم تكن ذات سيادة إلاّ على 15,365,000 هكتار، وعلق على ذلك بقوله إن الدولة في الواقع لم تكن ذات سيادة سوى على 7,825,000 هكتار (وهو نصيب المخازنية والرعايا)، بينما الدولة الفرنسية سنة 1899 كانت صاحبة السيادة، حسب دعواه، على 48,000,000 هكتار من الأراضي الجزائرية[1].

وذلك هو معنى الاستعمار. والموضوع هنا ليس موضوع السيادة فقط ولكن موضوع الأرض التي انتزعت من القبيلة بأنواعها ومن الرعايا أيضاً وأصبحت ملكاً للدولة صاحبة السيادة على الجزائر (فرنسا). فكيف سارت الطريقة التي قضى بها الفرنسيون على القبيلة وأنشأوا على أنقاضها نظام العائلة؟ بعد جيل من الاحتلال قام الفرنسيون بدراسات عديدة للمجتمع الجزائري من وجوهه المختلفة: التعليم، والزوايا، والقبيلة، والقضاء، والأسرة ونحوها. وقد اختلفوا في تعريف القبيلة مع اتفاقهم على أهميتها في البنية الاجتماعية. ومن الذين سبقوا إلى دراستها رؤساء المكاتب العربية العسكرية لأنهم كانوا قريبين ميدانياً من حياة القبيلة، بل كانوا على صلة يومية بها. وبناء على دراستهم فإن القبيلة تشكل وحدة متماسكة، وهي خلية أبوية السلطة ذات أصل واحد. وقد وافقهم على ذلك المستشرق الشهير أرنست رينان[2]. كان ذلك خلال الستينات من القرن الماضي، عندما كثر الحديث عن المملكة العربية. ولكن بعد أكثر من جيل ظهرت نظريات اجتماعية جديدة، ومنها نظرية دورخايم، وتأثر بها بعض الكتاب من أمثال فيكتور ديمونتيه الذي رأى أن القبيلة خلية اصطناعية ولا تشكل وحدة متماسكة. وقد سار على نفس الفكرة زميله

---

(1) لويس رين (مملكة الجزائر في آخر عهد الدايات) كتاب نشره مجزءاً في (المجلة الإفريقية) منها عدد سنة 1899، ص 122 ـ 123.

(2) وهو الذي درس اللغات السامية وحياة العرب والمسلمين في القديم، وجرت بينه وبين السيد جمال الدين الأفغاني محاورة (مناظرة) شهيرة.

أوغست بيرنار الذي تناول مع زميله لاكروا، موضوع البداوة والتمدن[1].

أما ميرانت فقد اختار طريقاً وسطاً وهو أن القبيلة، مهما كانت متماسكة، أو مهلهلة، كانت ترمز إلى ثروة مشتركة بين أفرادها وتمثّل مجموعة من العادات والأعراف التي تساهم في تكوين الطفل وتدمجه بسرعة في بوتقتها. وليس هناك قيمة معترف بها للمبادرة الفردية، فكل شخص في القبيلة عليه أن يلتزم بطقوسها ومبادئها[2]. وكانت بداية القضاء على هذه المنظمة (القبيلة) المنغلقة على نفسها، في نظر الفرنسيين، والتي كانت تشكل حجر عثرة في طريق تغلغلهم في المجتمع الجزائري وتفتيته، هي مرسوم 1863 حول تمليك الأرض ـ وقد تحدثنا عنه. وقد اعتبر منظرو الفرنسيين أن عهد الأخذ بالثأر في القبيلة وعهد المقاومة المسلحة للاستعمار قد انتهى وحلت محله الروح الفردية والاستقلالية. وهكذا فإن الخلية التي كانت من قبل هي القبيلة قد أصبحت منذ ذلك التاريخ هي العائلة، ولكن بالتدرج. ورغم ثورة المدنيين الفرنسيين (الكولون) على سياسة المملكة العربية وعلى القيود من استغلال الأراضي الأهلية (التي نص عليها مرسوم 1863) فإنهم متفقون في نقطة واحدة على الأقل، وهي أنه كان قراراً حكيماً بالنسبة لتحويل القبيلة إلى مجموعة من العائلات المستقلة عن بعضها مما سهل للفرنسيين أولاً الاستحواذ على الأرض بطريقة قانونية في نظرهم، وثانياً التوغل في المجتمع دون عراقيل تقليدية كالقبيلة.

وكان في الجزائر كلها عدد كبير من القبائل يتجاوز الألفين. فكان عددها سنة 1851 حوالى 1216، وهي القبائل التي قال عنها الفرنسيون إنها قد خضعت لهم، في الأقاليم الثلاثة. ولكن قبائل البابور وقبائل زواوة وقبائل الجنوب وبعض القبائل في كل إقليم كانت ما تزال غير خاضعة للفرنسيين. وقد استلزم ذلك عقداً آخر على الأقل، من الحرب المتواصلة. وفي السنة المذكورة

---

(1) كتاب ظهر في الجزائر سنة 1906 وعنوانه تطور البداوة في الجزائر. كما درس بيرنار وحده مسألة السكن الريفي عند أهالي الجزائر، 1921.

(2) جان ميرانت (كراسات. .)، مرجع سابق، ص 10.

(1851) كان حكم القبائل على ثلاثة أنواع: النوع الأول الحكم المباشر، وهو الذي كانت تحكمه به المكاتب العربية العسكرية دون واسطة، وعددها 135 قبيلة، والنوع الثاني هو الحكم غير المباشر وهو الذي كان ينفذه قايد (أو غيره من الألقاب الإدارية) بعد تعيينه من المكاتب العربية، وهذا النوع هو الغالب عندئذ، وعدده 934 قبيلة. أما النوع الثالث فهو الذي يحكمه رؤساء شبه مستقلين لبعدهم عن المراكز الفرنسية، ولكنهم كانوا يعترفون بسلطة الفرنسيين عن طريق دفع الضريبة لهم، وعدد هذه القبائل 103[1].

وبعد حوالي خمسة عشر عاماً من الاحتلال استطاع الفرنسيون أن يعرفوا الأسرار النفسية والاجتماعية والتاريخية للإنسان الجزائري عموماً، وللحكام على الخصوص. كان ذلك في عهد المارشال بوجو الذي عاصر الاحتلال من أوله وخاض الحرب ضد مقاومة الأمير ووقع معه معاهدة التافنة، وعرف نفسية العرب ورؤساءهم وأصولهم. وكان بوجو في البداية من المؤمنين بالحرب المحدودة ثم تحول إلى العمل بالحرب الشاملة للقضاء على المقاومة. وذلك كله لا يعنينا هنا، وإنما الذي يعنينا هو التعامل مع القيادات العربية الحاكمة والهدف من ورائه والمراحل التي مرّ بها هذا التعامل. فقد لاحظ بوجو أنه لكي يكسب الحرب كان عليه أن يتعامل مع هذه القيادات العربية بطريقة ترضي طموحها ونخوتها وتقاليدها. وكانت القيادات العربية إما محاربة لفرنسا، وإما مبتعدة عنها، وإما خاضعة لها بالقوة وتنتظر الفرصة لتنتفض عليها من جديد. فاستعمل بوجو إذن عدة وسائل لكسب هذه القيادات مما يجعلها تظن أنها تخدم مصالحها في التعامل معه. وقد نسب إلى بوجو قوله حول هذه النقطة أن النبلاء العرب لهم اعتزاز كبير وغرور، فإذا أبعدناهم عن الوظيف فإنهم سيجعلون ذلك شرفاً لهم أمام «المتعصبين» للدين والوطنية. ولذلك كانت أفضل طريقة عنده لجعل هؤلاء النبلاء يعيشون ذلك الاعتزاز ويخفضون من سمعتهم هي جعلهم

(1) ب. دي بوليري، Boulery في (المجلة الشرقية والجزائرية)، 1853، ص 60.

يخدمون المخططات الفرنسية عن طريق منحهم وظائف إدارية[1].

ويسمي الفرنسيون ذلك «حكم العرب بالعرب»، أي ضرب العرب بالعرب بأسلحة فرنسا. وهو ما تبنّاه بوجو وإدارته منذ 1844، كما عرفنا، وأصدر بشأنه تعليمات إلى المكاتب العربية العسكرية. وكان الفرنسيون في أشد الحاجة إلى الاستفادة من سمعة وقدرة الرؤساء العرب أو من يسمونهم نبلاء السيف والبندقية. ويقول بعضهم إن جهل الفرنسيين باللغة والقوانين والعادات والدين كان يحتم عليهم الاعتماد على الرؤساء الأهالي لحكم العرب (سكان البلاد). ومن جهة أخرى تعلم الفرنسيون أيضاً أن العرب لا ينحنون إلا أمام من له سلسلة طويلة من الجدود والأنساب، وأنهم بالغريزة أرستقراطيون ويطيعون السلطة إذا كانت أرستقراطية. وفهم بوجو وإدارته التي كان على رأسها يوجين دماس، أنه لا بد من إخضاع العرب بالعرب عن طريق الترضيات المعنوية ومراعاة النخوة والنبالة، من أجل هدف بعيد، وهو القضاء على القوميـة العربية الناشئة. وعلى هذا الأساس كان يجب أن تقوم إدارة الشؤون الأهلية على أساس أن الفرنسي هو الرأس المدبر وأن الحاكم العربي هو الذراع المنفذ[2]. إن ميزة هذا الحكم إذن هي ضرب الجزائريين ببعضهم، وكان دور الفرنسيين هو تحريك اليد التي تبطش باسمهم، وعن بعد، في هذه المرحلة.

وقد عرفت الجزائر هذه «الأذرع» الطويلة منذ عدة قرون. كانوا يحكمون ويحكم بهم، مثل كل المجتمعات. وهم أعيان المجتمع ونخبته السياسية

---

(1) نقلاً عن أوغسطين بيرك «خلاصة تاريخ الإقطاعية...» في (مجلة البحر الأبيض)، 1949، ص 25. ويؤكد بيرك أن الفرنسيين قد أثبتوا ذلك في كل المغرب العربي لأن الإنسان الذي يخدم الفرنسيين يفقد سمعته وشرفه عند الأهالي ولكنه يكتسب السلطة، فالجماهير تهابه ولكنها تحتقره. والإدارة تستفيد من رموزه (البرنوس) وألوان الشرف التي يدعيها، فهي تخدم من يخدمها.

(2) فورتن ديفري D'ivry «الجزائر» في مجلة الشرق، 1845، ص 66 ـ 67.

والعسكرية والتاريخية أيضاً، لأن معظمهم كانوا ذوي حسب ونسب سواء عن حق ثابت بالرواية والتواتر أو عن ادعاء زائف فقط، ولكن الناس، كما يقول ابن خلدون، مصدقون في أنسابهم. فقد كانوا من الأشراف في أغلب الأحيان، أشراف من نسل فاطمة الزهراء والإمام علي أو من نسل قريش وكبار الصحابة والتابعين الذين قادوا حركة الفتح الإسلامي. وقد اختلطت الدماء بالزواج مع البربر وظهر جيل آخر من الأشراف المنحدرين من هذا الزواج والامتزاج. ومهما كان الأمر فإن «الأشراف» كانوا هم الحكام وأعيان قومهم، وقد لقبهم الفرنسيون تمشياً مع المصطلحات الأروبية، بالأرستقراطية العربية، والنبلاء بالوراثة، وكانوا محلياً يسمون بالأجواد أيضاً، سيما في شرق الجزائر، ويسمون بناس البارود وبأهل السيف، ويسمون أيضاً بالأذواد والذواودة، وهم علية القوم[1].

ومن الفرنسيين من أخذ يبث الفتنة بين الجزائريين ويتساءل كيف عملت فرنسا على تنصيب الأرستقراطية العربية «الأجنبية» على السكان الأصليين، متناسين أن ذلك كان ظاهرة تاريخية نشأت من الأصول المشتركة والدماء المختلطة والتراضي المتبادل. وكان هؤلاء الحكام في العهد العثماني لا يخضعون لأية رقابة مباشرة ولا يقدمون سوى الضرائب السنوية «الإقطاعية» لممثلي البايلك (الدولة). وكانت مهمتهم هي حماية النقاط الاستراتيجية والسياسية وخطوط المواصلات بين الجزائر وقسنطينة عن طريق سطيف، والجزائر/بسكرة أو بوسعادة عن طريق المسيلة، والجزائر/وهران عن طريق مليانة.

والمقياس الذي قاس به الفرنسيون منح السلطة للأجواد أو الأرستقراطية العربية هو الولاء لهم والاعتراف بسيادتهم وحضارتهم، مع التغاضي عن كون الأجواد حاربوهم قبل ذلك أو والوهم. وكان الفرنسيون في حاجة إلى تعاون هؤلاء الوسطاء في المرحلة الأولى. ولكنهم بعد أن قضوا منهم اللبانة وحققوا بهم «السلم الفرنسي» لفظوهم لفظ النواة ورموا بهم رمي الحصاة، فشتتوا الثائرين منهم وسجنوا الغاضبين ونفوا الخطرين، وقسموا تركاتهم على من

---

(1) من المصطلحات التي بقيت أيضاً العائلات الكبيرة والخيام الكبيرة، وما إلى ذلك.

دونهم في الشرف والرفعة، أولئك الذين كانوا مستعدين أن يحلوا محل الكبار (الأجواد) لأن الفرصة كانت مواتية.

بدأت عملية التحول الثاني هذه منذ نهاية الأربعينات، ويقول الفرنسيون إنها بدأت منذ 1848 (ثورة الجمهورية الثانية) حين شعروا أن التهدئة قد تحقّقت (بعد هزيمة الأمير) وأن دورة تاريخية أخرى كان عليها أن تبدأ. وبناء على ذلك فإنهم اتخذوا إجراءات جديدة لِلْحَدِّ من صلاحيات الأجواد بالتدرج، وهي تندرج في:

1) التوقف عن دفع الضرائب الدينية (العشور والزكاة) عيناً منذ 1845 واشتراط دفعها نقداً، وقد كانت المكاتب العربية هي التي تسهر على جمعها بواسطة الأجواد.

2) جعل «حق السوق» من المكس وغيره يدفع لخزينة الدولة بدل دفعه للقياد، وإلغاء «حق البرنوس» بقرار صادر سنة 1850، وبذلك حرموا القياد من أن يدفع رعاياهم مصاريف تعيينهم.

3) تجريد الأجواد من حقوقهم في استعمال السخرة لمصالحهم الخاصة ولحصادهم وحمل محصولهم، إلخ.

4) أصحاب الألقاب العالية (كالباشغوات، والأغوات) كانوا يحصلون على مرتباتهم من الإدارة الفرنسية مباشرة، وأما القياد فيحصلون على مرتباتهم من عشر الضرائب التي يجمعونها والغرامات التي يفرضونها. ولكن هذه «الحقوق» أخذت تتقلص.

5) إحلال الجماعة كوحدة ضريبية محل العائلة منذ 1859.

6) إدخال عناصر «متواضعة» الأصول في نظام الحكم ومنحها السلطة لتنافس الأجواد على أن يكون ولاؤها للسلطة التي عينتها وليس للقبيلة أو التقاليد، ويسمي الفرنسيون ذلك التحول «بدَمَقْرَطَة» الحكم بدل بقائه أرستقراطياً.

7) تجريد القاضي من السلطة الإقطاعية بناء على «إصلاح» القضاء الإسلامي سنة 1860.

8) صدور مرسوم الأرض سنة 1863، وهو المرسوم الذي كان الضربة القوية لنظام حكم الأجواد، والذي كان الهدف منه القضاء على القبيلة والعرش وإحلال الدوار والبلدية محلهما باسم إنشاء الملكية الفردية في الأرض.

وهناك إجراءات أخرى اتخذها الفرنسيون منذ الستينات والسبعينات للقضاء على نفوذ الأجواد. ومن ذلك إحلال النظام المدني وتوسيعه محل النظام العسكري بعد حرب 1870 وثورة 1871 والاستيلاء على ما بقي من الأرض عند الأهالي بحجة مشاركتهم في الثورة وإسكان مهاجري الألزاس واللورين، وفقدان الثقة في الأجواد بعد ثورة أولاد سيدي الشيخ في الستينات وثورة أولاد مقران في السبعينات، وقد انضم إلى الثورتين مجموعة من الأجواد الساخطين على الحكم الفرنسي بعد استتبابه الظاهري. ويذكر بعضهم أن من بين الأسباب التي أدت إلى تدهور نفوذ الأجواد، بالإضافة إلى ما ذكرنا، إفلاس بعضهم نتيجة التبذير غير المعقول وحبهم للفخفخة والظهور حتى فقدوا ما عندهم من احتياط المال والمتاع. وكذلك التطور الاقتصادي الذي حدث في البلاد وظهور «برجوازية» ريفية لم تعد تؤمن أو تطيع حكم الأجواد التقليدي. كما أن إدخال العملة الذهبية والفضية وأوراق البنك بأعداد كبيرة قد أدى إلى انقلاب في ميزان القيمة القديم عند الأجواد وأحدث اضطراباً في العادات والمعاملات المالية. ولا بد أن نذكر أيضاً جمود حالة الأجواد وعدم قدرتهم على التأقلم مع الأوضاع الجديدة، مما جعلهم يكتفون بالمعارضة فقط، وهي لم تعد تجدي وحدها بعد أن توغل الفرنسيون في المجتمع واستحوذوا على كل المقاليد[1].

---

(1) انظر جان ميرانت (كراسات..)، مرجع سابق، ص 6 ـ 8. وبيرك «خلاصة تاريخ الإقطاعية...» (مجلة البحر الأبيض)، 1949، ص 32 ـ 33. وجاكلين بيلي (عندما أصبحت الجزائر)، ص 55. وفي كتابات مصطفى الأشرف معالجة لظواهر هذا التطور=

ويبرر الفرنسيون انتقال السلطة من الأجواد إلى غيرهم من «المتواضعين» بعدة تبريرات غير مقنعة دائماً. ذلك أنهم لا ينسبون ذلك إلى تطور في صالح المجتمع الجزائري ولكن في صالح التجربة الاستعمارية وإنجاحها. مثلاً كان مرسوم 1863 قد حلّ نظام القبيلة، ولكن قيل عنه في وقته إنه اعتراف بالتملك التقليدي للقبيلة مما جعل الناس يصدقون أنه لفائدتهم، وسموه «بالتحديد» كما أشرنا، وأوعزوا إلى بعض علماء الجزائر لينوه بالتحديد ويمدح المرسوم ويشيد بنابليون الثالث الذي اعترف للقبيلة بالملكية الوراثية للأرض، أرض الآباء والأجداد. وما درى المغرورون الجزائريون أن ذلك كان فخاً منصوباً لانتزاع الأرض منهم في النهاية. فقد تقطعت الأرض القبلية إلى دواوير وبلديات، وأصبح لكل دوار قائد متواضع وغريب، بدل الآغاء أو شيخ القبيلة كلها. وقد شرح ميرانت ذلك فقال إن رئيس القبيلة الذي كان فيما مضى يحكم بالوراثة والذي كان لا ينازعه أحد في سلطته، رأى نفسه وقد عوضه عدة قياد لا ينتمون بالضرورة إلى نفس القبيلة ولا إلى نفس العائلة. وهكذا خرجت السلطة من يد رئيس القبيلة بالتدرج.

أما دَمَقْرَطَة وظائف القياد أنفسهم فمعناها أن قدماء العساكر الذين تطوعوا في الجيش الفرنسي والأعيان الذين ليس لهم في أغلب الأحيان أصل نبيل (الشرف)، قد وجدوا أنفسهم على رأس المسؤوليات في المرحلة الثانية. وقد أضيف إلى هؤلاء بعض القادة الذين قدموا خدمات معتبرة لفرنسا. وأصبح هذا الصنف والذي قبله (قدماء العساكر والأعيان والذين خدموا فرنسا) على رأس الدواوير الجديدة. وبذلك تراجع جيل كامل من الأرستقراطية العربية. ورأى الفرنسيون أن وظيفة القايد أصبحت بذلك مهنية وليست تقليدية، وتحولت من العائلة إلى الفرد، ومن الوراثة إلى الشخص المؤقت، ومن امتياز الدم والأصل

= مثل الاستعمار والإقطاع الأهلي، والوطنية الريفية، وكلا البحثين في مجلة (إيسبري) الأول في أبريل 1954، والثاني في مارس 1955، ونجد ذلك أيضاً في كتابه (الجزائر أمة ومجتمع)، 1965.

إلى الجدارة والاستحقاق، حسب دعواهم. وقد ثبت للفرنسيين أن بعض القيادات القديمة (الأرستقراطية) كانت تفتقر إلى التجربة، كما أنها لم تستطع مسايرة النظام الفرنسي والحياة من حولها، وعجزت مالياً عن مواجهة مطالب الحياة. ولكن الفرنسيين قلما صرحوا بأن تحطيم المجتمع الجزائري «التقليدي» كان هدفاً رئيسياً لهم، وأن ذلك كان لا يتوقف عند تحطيم الأرستقراطية والبرجوازية التي وجدوها والفلاحة، بل كان شاملاً للقيم والمقومات أيضاً.

بعض الألقاب والأسماء

وقبل أن نذكر بعض العائلات النبيلة التي عنيناها بالحديث السابق، نشير إلى أن الألقاب المستعملة عندئذ عديدة، وكان أعلاها هو لقب الخليفة. وكان الخليفة في وقت الأمير عبد القادر في مقام الوالي اليوم أو الباي في العهد العثماني، فهو حاكم الإقليم باسم الأمير. وقد أبقى الفرنسيون على بعض الخلفاء ولكن في مناطق ومحدودة، مثل منطقة أولاد سيدي الشيخ والأغواط والأرباع. وإذا كانت الألقاب الإدارية في البداية تعني السمو والرفعة في الاسم والفعل، أي السلطة على الناس والأرض والنفوذ المادي، فإنها بالتدرج فقدت معناها المادي والسلطوي وانحصرت في العنوان الفارغ من كل محتوى. فالقايد والآغا أصبحا مجرد لقبين بلا سلطنة، كما يقول القدماء. ومن الألقاب التي أبقى عليها الفرنسيون لقب (شيخ العرب) الذي ظل محصوراً في حكام الزيبان (بسكرة) وكان متنازعاً عليه بين أسرة بوعكاز وأسرة ابن قانة. واستعمل الفرنسيون أيضاً لقب (الباي) في أول الأمر لبعض بقايا العثمانيين الذين انضموا إليهم كباي مستغانم وباي عنابة وباي المدية، ولم يستعملوه في وقت متأخر إلاّ مع حاكم تقرت (علي باي بن فرحات وهو من عائلة بوعكاز) المشار إليها. واستعملوا أيضاً لقب (الحاكم) في بعض النواحي في المرحلة الأولى مثل حاكم البليدة. أما الألقاب التي شاعت على مستوى واسع في وقت الفرنسيين فهي: الباش آغا (قليلاً) والآغا، والقايد، والشيخ.

وأحصى بعض الباحثين العائلات المتنفذة من الأجواد سنة 1860، وهو عهد ازدهار هذه العائلات، فوجدها لا تخرج عن 27 عائلة في كامل القطر الجزائري. وها نحن نذكرها ونذكر بعض المعلومات المتوفرة عن كل واحدة منها[1]:

1) يحيى بن فرحات، آغا عريب، وجنوب شرق إقليم الجزائر، وهو من العائلات العسكرية الاحتياطية القديمة، وتتألف من حوالي عشرين شخصاً، وكانت تربح (غير الدخل) حوالي 1,750 فرنك. وسنذكر هذه العائلة بتفصيل بعد قليل.

2) الطاهر بن محيي الدين، وهو باشاغا بني سليمان، في غرب إقليم الجزائر، وهذه العائلة من أصل ديني، وتضم حوالي 35 شخصاً. وكانت تربح 7,710 فرنك.

3) عبد القادر بن عامر (عمر؟) وهو آغا بني مناصر، في غرب العاصمة، ومن عائلة دينية أيضاً، وكان يربح 10,220 فرنك. وكان أخوه قائداً سنة 1869.

4) عمر بن سالم، وهو باشاغا وادي الساحل، بجنوب غرب العاصمة. وعدد أفراد العائلة 26 فرداً. والربح 10,595 فرنك. وهو عم آغا البويرة. وكان عمر بن سالم في الظاهر هو أخو أحمد الطيب بن سالم (أو من عائلته) خليفة الأمير علي البويرة (برج حمزة).

5) بوزيد بن أحمد، آغا البويرة، من 21 شخصاً، يربحون 4,233 فرنك. (أنظر ما قبله).

6) محمد أوقاسي، باشاغا فليسة، بشرق إقليم العاصمة، أرباحه 2,875

---

(1) المصدر فان سيفر في مجلة (أنالز)، Annales العددان 3 ـ 4، مايو ـ غشت، 1880، ص 698 ـ 699. انظر بحثنا (آخر الأعيان أو نهاية الارستقراطية العربية في الجزائر) المنشور في مجلة (المنارة)، جامعة آل البيت، سنة 1997، العدد 2، المجلد 2.

فرنك. وعائلة أوقاسي كانت ناحية تيزي وزو، سهل عمراوة، ولعبت دوراً بارزاً في عهد الأمير، وفكر شيوخها في الهجرة إلى سورية، وانضموا لثورة 1871.

7) قدور ولد الغبريني، آغا الزتيمة، بغرب العاصمة، من عائلة دينية. أرباحها 5,515 فرنك.

8) سليمان بن الطاهر، آغا بوعيش (بويعيش)، جنوب مدينة الجزائر، عائلة سيفية ـ قيادية، أرباحها 3,907 فرنك.

9) الجديد بن يوسف، آغا أولاد شعيب، جنوب الجزائر (بوغار)، وكانت العائلة قد تولّت الوظائف أيضاً في العهد العثماني. أرباحها 7,107 فرنك.

10) أحمد ولد الباي مصطفى بومزراق، آغا الديرة العليا، جنوب/شرق الجزائر، وهو ابن آخر بايات التيطري مصطفى بومزراق، حارب مصطفى الفرنسيين ثم رضى بحكمهم، ثم ثار عليهم فقبضوا عليه ونفوه. وحاربهم ابنه (أحمد) بعد ذلك، ثم انضم إلى الحاج أحمد (قسنطينة) ثم إلى الأمير، وأخيراً رضي بحكم الفرنسيين وتولى لهم المنصب المذكور، فأرجعوا إليه أملاك العائلة بصفة استثنائية. وتتألف العائلة من 16 شخصاً، أرباحهم 454 ف[1].

11) الأطرش بن يحيى، آغا الديرة السفلى، جنوب/غرب الجزائر، من أكبر العائلات الحليفة. والأرباح 2,658 ف.

12) الأخضر بن الحاج (بلحاج)، قايد قياد (من الألقاب القليلة) على أولاد مختار بجنوب المدية، والأرباح 732 ف.

13) علي بن أحمد بن سالم، آغا الأغواط، من عائلة ابن سالم التي قيل إنها جاءت من المغرب الأقصى. إخوته قياد وأغوات في مناطق أخرى. كان أحمد بن سالم (والده) من خلفاء الأمير بعض الوقت، ثم تحالف مع محمد

---

(1) انظر سابقاً.

الصغير التجاني ضده، ثم عينه الفرنسيون وبقي في خدمتهم. وكان علي بن أحمد في العاصمة سنة 1860، الأرباح 6,932 فرنك. وكان جدهم من كبار الأغنياء.

14) بحايثية (Behaitsia) بن محمد ولد مصطفى بن إسماعيل آغا عين تموشنت سنة 1861. وهو ابن عم أحمد ولد قاضي، آغا فرندة (صدامة). وهذه العائلة من أبرز العائلات العسكرية الاحتياطية في العهد العثماني (المخزن)، وقد لعب مصطفى بن إسماعيل، دوراً بارزاً في سنوات الاحتلال الأولى، كان زعيماً للدواير والزمالة، وسالم الأمير في البداية ثم حاربه وانضم للفرنسيين، ومات قتيلاً مع جيشهم سنة 1842، وكان طاعناً في السن، ولكنه كان فارساً شهيراً. لا توجد معلومات عن أملاكهم[1].

15) الحبيب بن عبد السلام، آغا براز، غرب العاصمة، من عائلة دينية ذات نفوذ واسع. كان أخوه قايداً أيضاً. أرباح العائلة 9,590 ف.

16) الحاج قدور بن الصحراوي، قايد الحرار، جنوب شرق الإقليم الوهراني (قرب تيهرت). من عائلة دينية قديمة إدريسية (شريفة) لها أملاك كثيرة دون ذكر الأرباح (أنظر عنه فصل الطرق الصوفية).

17) الدين بن يحيى، آغا جبل عمور، وهو حليف ابن الصحراوي السابق. وأملاكه غير معروفة وتتألف من الإبل والغنم. (من عائلة سيدي الشيخ؟).

18) أولاد سيدي الشيخ الشراقة، وخليفتهم حمزة. والعائلة من أصل ديني/صوفي. وبعد ثورة أولاد حمزة سنة 1864 صادر الفرنسيون أملاكهم المؤلفة من الأراضي والحيوانات والمنازل والنخيل (أنظر حديثنا عن ثورتهم).

---

(1) انظر لاحقاً. وعن عائلة قائد فرندة انظر فصل التاريخ والرحلات في كتابنا تاريخ الجزائر الثقافي.

19) عمر بن فرحات، باشاغا أولاد عياد، جنوب شرق إقليم وهران[1]. وله ثلاثون قريباً في الجيش الفرنسي. خسر بعض أملاكه بعد محاكمة ونتيجة للديون التي ترتبت عليه.

20) بوعلام بن شريفة، وهو باشاغا جندل، من عائلة قيادية (للحكم). أخوه آغا، وابنه قايد. والأرباح 85,760 ف.

21) محمد بن أحمد المقراني، باشاغا مجانة، بشمال غرب إقليم قسنطينة. كانت العائلة قيادية في العهد العثماني. وأملاكها تقدر بـ 250,000 ف. ومحمد المقراني هذا هو صاحب ثورة 1871، والمشتهر أنه من الأشراف، وقد استشهد[2].

22) الحاج أحمد بوعكاز، قايد فرجيوة، وله نسب قديم، وقيل إن العائلة صحراوية، ربما تتصل بعائلة بوعكاز الهلالية ناحية الزيبان. وله أملاك عظيمة. وقاد ثورة ضد الفرنسيين.

23) السعيد بن الشريف، قايد بلازمة، من عائلة دينية شريفة قديمة. ولم تذكر قيمة ثروة العائلة.

24) السعيد بن عبيد، قايد الساحل القبلي، من عائلة دينية أيضاً، لها ثروة تقدر بـ 300 أو 400 ألف فرنك.

25) بوعزيز بن قانة، «شيخ العرب» وهو اللقب الذي كان مستعملاً في الزيبان. وأصل عائلة ابن قانة من شمال قسنطينة، وكانت حليفة لباياتها. وكانوا في صراع مع عائلة بوعكاز هناك، وقد ترددوا في الانضمام إلى الأمير بعد هزيمة الحاج أحمد (1837) ثم انضموا إليهم وتخلوا عن الأمير وعن صهرهم الباي منذ 1838، وبقوا على ولائهم لهم إلى الثورة (1954).

---

(1) انظر لاحقاً ـ عن أولاد عياد.

(2) انظر الفصل التالي.

26) بوعكاز وابن شنوف[1]، وهما عائلتان متحالفتان من أصول هلالية، وكانتا تنافسان عائلة ابن قانة، كما ذكرنا، منذ بداية العهد العثماني. وقد أبقى الفرنسيون على هذا التنافس واستفادوا منه. ولا وجود لمعلومات عن ثروة العائلتين.

وحين تحدث أوغسطين بيرك عن بقايا الإقطاع في الجزائر سنة 1949 لم يذكر سوى حوالي عشرة من هؤلاء. ولكنه ذكر أسماء أخرى مثل عائلة الفكون وعائلة ابن باديس في إقليم قسنطينة، وعائلة العريبي والبوعناني في إقليم وهران، وابن الأحرش وبوضياف في الجنوب، وابن علي الشريف في زواوة (حوالي 27 عائلة في الجملة)[2].

وفي مصدر متأخر نجد وصفاً مقتضباً عن بقايا العائلات من الأجواد في مختلف أنحاء البلاد بعد سنة 1890. ويسود الرأي عند الفرنسيين أن هذه السنة (بعد جيلين من الاحتلال) تمثل نهاية عهد الأجواد، وأن الذين بقوا منهم كانوا فقط هباء منثوراً. وقد ذكروا لذلك قصة سقناها في بعض تآليفنا، وخلاصتها أن جول كامبون الحاكم العام خلال التسعينات عمل على استمالة الأجواد إلى فرنسا بمنحهم ألقاباً وهدايا ورموزاً للسلطة كالسيوف والبرانس، وأراد أن يقيم حفلة لخمسة وعشرين منهم، فدعا إليها من كانت ثروته تقدر بستة آلاف فرنك، ولكنه لم يجد من يتوفر على هذا الشرط، كما بحث الفرنسيون سنة 1896 عن مجموعة من الأجواد لحضور زيارة قيصر روسيا (الإسكندر الثالث) لفرنسا فلم يجدوا منهم سوى ستة. فلم يسع كامبون سوى الإعلان عن أن تلك الفئة التي طالما خدمت المصالح الفرنسية وضحت بسمعتها وثروتها قد اختفت[3].

---

(1) زعم أوغسطين بيرك أن جد العائلة (ابن شنوف) هو جعفر البرمكي، وزير هارون الرشيد. بيرك «خلاصة تاريخ...» في (مجلة البحر الأبيض)، 1949، ص 174 - 175.

(2) بيرك «خلاصة...»، مرجع سابق، ص 174 - 175.

(3) في تلمسان مثلاً جرى إحصاء العائلات من الأعيان سنة 1898 بناء على مقياس الثروة=

وإليك ما ساقه المؤرخ آجرون عن «بقايا» الأجواد بعد سنة 1900، وهم الذين علموا أولادهم الفرنسية وحافظوا على بعض السلطة والثروة[1].

1) أولاد سيدي يدّر بمجاجة، ولاية الشلف، وهم من الأشراف، ومنهم عائلتا السائح بن هني وبوطيبة بن يمينة، وهما عائلتان ظهرتا تدريجياً، وكان نجمهما في صعود في أول القرن العشرين. ومنم القائد سيدي هني الكبير الذي قيل عنه إنه حارب بومعزة سنة 1845 وقبيلة فليتة سنة 1864. وحصل على لقب الباشاغا شرفياً سنة 1897، وهو اللقب الذي وزعه كامبون على غير سيدي هني أيضاً للترضية والاستمالة. وقد عمل ابنه محمد بن هني قاضياً في الأصنام، ثم عينه الفرنسيون نائباً في المجلس المالي وأصبح من كبار الملاك، وعمل أحد أبنائه (عبد القادر؟) عوناً لرئيس بلدية الأصنام (سنة 1914)، ثم أصبح أول رئيس من المسلمين للمجلس الجزائري الذي استحدث سنة 1947.

أما عائلة بوطيبة بن يمينة فقد خرج منها أيضاً عدد من القياد والخوجات. وكان رئيس العائلة يحمل لقب الباشاغا. ويتصل بهذه العائلة أيضاً فرع آخر يسمى ابن بوعلي. وقد تولى هذا الفرع وظائف القيادة في منطقة الونشريس خلال مدة طويلة. ثم أصبح أحدهم، وهو الآغا ابن بوعلي الحاج نائباً في المجلس المالي.

2) وفي مليانة ظهرت عدة عائلات ذات مكانة بارزة، ومنها عائلة ابن صيام. ومحمد بن صيام هو ابن عم وصهر سليمان بن صيام الغني والملاك، وكان محمد هذا أيضاً من الأغنياء والسياسيين. وقد تدرج محمد في الوظائف فعمل خوجة ومستشاراً عاماً ونائباً مالياً، ثم أصبح أول رئيس للقسم العربي في المجلس المالي. وفي مليانة أيضاً ظهرت عائلة الحاج حمو، وقدمت عدداً من

= المذكور، فوجد الفرنسيون خمسة فقط من رجال الدين والعراقة من بين ستة وأربعين عائلة جرى إحصاؤها.

(1) آجرون (تاريخ الجزائر)، 222/2.

القضاة ورجال الفتوى.

3) وعائلة سيدي مبارك بن كبلوت، وهي عائلة شريفة توارثت القضاء واشتهرت من أجل ذلك بلقب القاضي (قادي). وفي أول هذا القرن كان زعيمها هو الشريف بن العربي، واشتهر منها الضابط قاضي الذي كان من خريجي مدرسة الصنائع. والضابط قاضي هو الذي عينته فرنسا في بعثة بريمون إلى الشريف حسين بعد الثورة العربية سنة 1916 في الحجاز، وكانت مهمة الضابط قاضي هي تدريب الجيش العربي على الأسلحة الفرنسية وتوفير السلاح الفرنسي للشريف حسين[1]. وللضابط قاضي أربعة إخوة كلهم كانوا في جهاز القضاء.

4) عائلة فرحات بن عدة وكانت عائلة قديمة من الأجواد في ناحية تنس، وكان منها قائدان سنة 1900. ولكن يبدو أن ثروتها قد تضاءلت وتضاءلت معها مكانتها بالتبعية.

5) فقدت عائلة المقراني مكانتها وأصبحت تتاجر في الدكاكين، كما أصبح صالح الحداد بن عبد العزيز الحداد، صاحب ثورة 1871، خوجة في الأوراس، وهو منصب متواضع. وكان صالح الحداد قد درس في الثانوية (الليسيه) الفرنسية بالجزائر أثناء نفي والده.

6) بعد أن أخرجت عائلة المر Morr، بناحية قصر البخاري، أغوات وقياداً، آل أمر زعيمها إلى تولي وظيفة حارس، ثم انتهت. كما انتهت عائلة أولاد ملوك التي طالما خدمت العثمانيين ثم الأمير عبد القادر، كما خدمت فرنسا بخمسة قياد. وكانت بناحية بني واسين. وآل أمرها إلى بؤس شديد.

7) عائلة آيت وعمر، وهي تنتمي إلى صف المرابطين بزواوة. ولها أبناء وأحفاد تولوا وظائف قيادية وقضائية وغيرها. ومنهم المولى الذي قيل إنه كان

---

(1) انظر عن ذلك فصل في المشارق والمغارب من تاريخ الجزائر الثقافي. وكان المسؤول الديني في البعثة هو قدور بن غبريط الذي أصبح إمام مسجد باريس، وكان أصلاً من تلمسان.

متعلماً وفقيهاً وكان قائداً، مع أخيه الونيس على عدة قبائل. ومنهم الزين الذي كان مترجماً قضائياً، وتولى القيادة على بني راتن، كما أصبح نائباً في المجلس المالي. وكان للمولى والونيس أبناء آخرون تولوا أيضاً الترجمة والوظائف العسكرية والمدنية. وكان للمولى حفيد يدعى سلطان ويحمل لقب الآغا شرفياً، وقد تحالفت عائلة آيت وعمر مع عائلة أو صديق المنتمية للشرف، وكان من هذه العائلة سنة 1919 قائدان ومحاميان. وهناك عائلة الحسين التي كان منها طبيب وآخر مترجم عسكري.

8) عائلة آيت مهدي، وكانت لها سنة 1900 أملاك وثروات، وكان رئيس العائلة عندئذ خوجة فقط في دائرة تيزي وزو، ولكن آيت مهدي أصبح رئيساً للقسم القبائلي في المجلس المالي، أي جعله الفرنسيون في مستوى ابن علي الشريف الذي كان نائباً مالياً عن آقبو، وكانت أسرة ابن علي الشريف عريقة في العلم والإدارة، كما أنها كانت تنتمي إلى الدين والشرف.

ولكن ما حدث يبين كيف أصبحت العائلات في الريف معتمدة في ترقيتها الاقتصادية والاجتماعية على إرادة الفرنسيين، إن شاؤوا رفعوها وإن شاؤوا خفضوها، وكان ذلك بعد انقطاع الأجواد في آخر القرن الماضي، كما لاحظنا.

ويوجد في (الكتاب الذهبي) لسنة 1930[1] أسماء لقياد وغيرهم ممن صعدوا إلى الوظائف في القرن الماضي، دون أن يكونوا من الأجواد، وإنما ترقوا إلى الوظائف بحكم خدماتهم في فرق الجيش الفرنسي (الزواف، الصبائحية، الرماة، وغيرهم) أو في سلك القضاء. كما أن بعضهم جاء من صفوف المرابطين الذين كانوا سابقاً بعيدين عن السياسة وعن المناصب الإدارية. والملاحظ أن العناصر الجديدة كانت تقبل بالوظيف في أي مكان من البلاد، بل إن بعضهم تنقل أكثر من مرة وفي عدة أماكن، غير الدائرة التي ولد فيها عادة.

---

(1) بيروني R. Peyronnet (الكتاب الذهبي)، ج 1، الجزائر، 1930.

وإليك نماذج من هؤلاء: محمد بن أحمد الإسري ولد بالزواتنة، سنة 1817، ودخل العسكرية، وتولى القيادة بناحية سور الغزلان، وعمل في الجلفة والشلف... وعبد القادر بن عمار، ولد بوهران سنة 1836، وتولى عدة وظائف، منها آغا ورقلة. ومحمد بن بلقاسم، ولد بالمدية سنة 1850، وتولى عدة وظائف منها نائب آغا ورقلة وقائد رحمان الشراقة (ناحية الزيبان) وقائد أولاد علان، إلخ. ومحمد بن بلقاسم (وهو غير من قبله) وهو من أولاد القويني بالجلفة، ولد سنة 1858 وتولى آغا على أولاد نائل، وقائد أولاد لاوة الملحاش. والسعيد بن محمد اكلي الصدقاوي الذي عمل في مصالح الترجمة ابتداء من سنة 1886، في المناطق الصحراوية. ومحمد ولد إسماعيل ولد قاضي المولود بوهران سنة 1836، فقد دخل العسكرية وعمل قائداً على بني ورنيد ثم وادي سوف (1858) ثم العمامرة، ثم آغا الشراقة (أولاد سيدي الشيخ؟) وتقرت 1878. ومحمد نهليل الذي ولد في آزفون (بورت قيدون) سنة 1885، ودخل العسكرية، وأصبح مترجماً سنة 1905، وعمل في تونس والمغرب وله مؤلفات[1].

لقد تعامل الفرنسيون مع العائلات التقليدية (الأجواد) حسب مصالحهم، كما ذكرنا، فقربوا أو أبعدوا، ورفعوا أو خفضوا كما شاؤوا حسب مصالحهم ومزاجهم في التسلط والاستغلال. وتدخلوا في النزاعات بين الإخوة في العائلة الواحدة، وبين القبائل المتاجرة، وقسموا القبيلة الواحدة إلى قيادات، وخفضوا لقب الباشاغا إلى قايد فقط، وجمعوا عدة قيادات تارة وفرقوا ما كان قيادة واحدة تارة أخرى. كل ذلك منهم كان لإذلال الطموحين من الأجواد، وتوهين العرى والروابط بين الأفراد والقبائل، لكي يبقوا هم وحدهم أصحاب السيادة والسلطة. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، ولكننا سنكتفي بذكر عائلة ابن فرحات

(1) انظر عنه فصل الترجمة، وكذلك فصل الاستشراق من تاريخ الجزائر الثقافي. أنظر لاحقاً بعض أسماء القياد الجدد في مناطق الجنوب.

من قبيلة أولاد عياد بجنوب غرب إقليم وهران السابق، كما سنذكر حالات أخرى بصفة مختصرة.

أولاد عياد قبيلة عربية قديمة، وكانت تقطن ثنية الحد والسرسو والونشريس منذ قرون. وقد توظفوا هناك وفي نواحي الأغواط والأرباع. وكان عددهم في منتصف القرن الماضي حوالي عشرة آلاف نسمة، وكانوا من نبلاء السيف منحدرين من نسل فرسان الأمحال الذين اشتهروا بالثورات خلال العهد العثماني. وهناك من يقول إن دماءهم اختلطت بدماء البربر أيضاً، وهو أمر محتمل جداً، كما أن رواية أخرى تقول إنهم من أصول دينية شريفة وتحالفوا عن طريق النساء مع أجواد الصحراء كالأرباع، إلخ. ومهما كان الأمر فقد كانوا من كبار الخيام المشهورين. وكان أولاد فرحات منهم، وهم من الذين تولوا للأمير عبد القادر عدة مسؤوليات، منها وظيفة الآغا.

كان جلول بن فرحات هو المعاصر للأمير، وهو من مواليد 1779، أي كان يكبر الأمير بثلاثين سنة. وقد أعطاه الأمير لقب الآغا على قومه، وخدمه إلى ما بعد القبض على الزمالة، بل إنه قد جعله هو قائدها، وقد كانت تسير في منطقتهم قبيل القبض عليها. وكان لجلول خمسة إخوة وهم عمر والحجازي ودهليس وعلي وقدور. وكلهم كانوا يتطلعون إلى السلطة والنفوذ، ويتنافسون على الفروسية والسمعة. ولا ندري إن كان للنساء دور في هذا التنافس بين الإخوة، وهو تنافس قد أضرّ بالقضية العامة. فقد كان جلول يؤدي مهمته كقائد خبير وفارس ماهر، وكان مخلصاً للأمير حتى بعد هزيمته. وكان الأمير بدوره يكن له احتراماً شديداً وصداقة عميقة. لكن الفرنسيين بحثوا عن نقطة الضعف في العائلة فوجدوها في شخص أخيه، عمر بن فرحات. فقد كان عمر طموحاً إلى أقصى الحدود، وكان من أجل ذلك مستعداً لكل العروض. وكان الفرنسيون قد عينوا عمر بلقب باشاغا على أولاد عياد منافسة لأخيه. وحين علم عمر بمرور الزمالة البالغة خمسة آلاف خيمة (داراً) بناحية السرسو، أخبر بذلك الدوق دومال الذي كان يلاحقها. وكان من أمر الزمالة ما كان. وقد كافأ

الفرنسيون عمر على «خيانته» فأعطوه وساماً وزادوه في الثروة، وأصبح بعد هزيمة الزمالة هو الآغا على قومه، تحت حماية الفرنسيين. ولكن شهر العسل لم يلبث أن انتهى بينهم وبينه. وأحس الفرنسيون أن دور عمر قد انتهى فاتهموه بالتبذير، والتجاوز عندما طلب حق جمع الضرائب، وبالغرور، وقالوا إن الناس قد اشتكوا من تصرفاته (وهذا من الأسباب الشائعة في عزل الموظفين في ذلك الحين[1]، وهو ادعاء قد يكون صادقاً وقد يكون مفتعلاً) بعد أن قابله الملك الفرنسي وأنعم عليه بالوسام والشكر. وكان عمر يظن، ربما، أنه هو صاحب السلطة التي كانت لأجداده، ولكن الفرنسيين كانوا عازمين على تقليص تلك السلطة، كما ذكرنا.

بعد لجوء الأمير إلى المغرب الأقصى سنة 1844 جاء جلول بن فرحات إلى الدوق دومال وسلم نفسه. ولم يحصل من الفرنسيين على أي تعيين جديد ولا مال، ولا رد لأملاكه، وكان قد تجاوز الستين عندئذ. وصادف استسلامه استسلام قادة آخرين كانوا أيضاً من صف الأمير، ومنهم الجديد آغا أولاد شعيب (قصر البخاري)، وابن عودة المختاري قايد أولاد مختار. ولكن الأمل رجع في المقاومة حين انتفضت الجزائر على صوت زعماء الطرق الصوفية (1845) في الظهرة. فرجع الزعماء الثلاثة جلول والجديد وابن عودة، إلى الثورة. ولكنها فشلت في تحقيق نصر كبير، وتفرق الشمل من جديد، وعاد الزعماء إلى الاستسلام للعدو، وما أمرّه من استسلام! سنة 1846، ولم يحصلوا على طائل.

غير أن الفرنسيين قد انتهوا من عمر بن فرحات وقيادته، فعاقبوه على طموحه وغروره في نظرهم، رغم خدماته لهم. وكانت فرصة للفرنسيين لكي يقسموا القبيلة ويضعفوا قيادتها. فأصبح هناك أولاد عياد بالسهول، وقائدهم هو صالح بن قويدر بن فرحات، ثم أولاد عياد الجبالة وقائدهم هو الحجازي بن فرحات. وهكذا أصبح «الباشاغا» عمر ينظر وقد قسمت القبيلة (التي كان

(1) انظر لاحقاً قصة عزل حمودة بن الشيخ الفكون في قسنطينة.

يحكمها وحده) بين أخيه وابن عمه، واحتج عمر للفرنسيين بخدماته العريضة لهم، ولكن هؤلاء لفظوه، كما قلنا. ورغم أن السلطة الفرنسية تراجعت عن تقسيم القبيلة فإنها لم تتراجع عن أمرين: تجريد القيادة من لقبها الفخم (الباشاغا) والاكتفاء بلقب متواضع وهو الآغا، وتجريد عمر بن فرحات من سلطاته وإعطاء المسؤولية الجديدة لأخيه العجوز وهو جلول بن فرحات. غير أن جلول لم يبق في هذه المسؤولية سوى بضعة أشهر، ثم عافها فأعطاها الفرنسيون إلى أخيه دهليس بن فرحات سنة 1847 بلقب أكثر تواضعاً وهو (القايد). ولما أحس دهليس بأنهم سيقيلونه أيضاً قدم استقالته سنة 1849. فقد اتهموه أيضاً بالتورط في عملية تسميم، وبالاستبداد، وشكوى الناس من حكمه. وظل دهليس يدير شؤونه الخاصة إلى وفاته سنة 1866. وهكذا انتهى ثلاثة من عائلة ابن فرحات على يد الفرنسيين.

أما جلول بن فرحات فقد تخلى كما ذكرنا، عن القيادة، بعد قليل من توليه لها، فقد تغيّرت الأحوال على العهد الذي كان فيه هو الجواد ورب الدار (وذهب الذين يعاش في أكنافهم)، كما قال الشاعر. وظل متخفياً حوالي خمس سنوات، واشتكى من الفقر والفاقة، فلم يسعفه أحد، وهو الذي كان إذا أمر أطيع، وقالت المصادر الفرنسية إنه كاد يمدّ يده بالسؤال من أجل العيش، ومع ذلك لم يلتفتوا إليه ولم يسمعوا شكواه. بينما ظل يتمتع بسمعة كبيرة في أولاد عياد لماضيه وحسن قيادته وفروسيته. وأراد أن ينهي حياته كمسلم مؤمن فذهب إلى الحج فاختاره اللّه إلى جواره وهو بمكة سنة 1854، وعمره سبعون سنة. وقد ترك أولاداً، منهم الطيب الذي لم يتول القيادة، ولكنه ترك أيضاً أولاداً تولوا وظائف قايدية في عدة أماكن، ومنهم مولى الهدبة الذي كان هو القايد على أولاد عياد سنة 1915. فهو ابن الطيب بن جلول بن فرحات.

وعبثت السلطات الفرنسية بعائلة ابن فرحات وبقبيلة أولاد عياد، على غرار ما فعلت مع القبائل والقيادات الأخرى في الجزائر عندئذ، فعينت في حياة عمر بن فرحات، ابنه الطيب الذي لم يكن عمره يتجاوز الأربع والعشرين سنة،

عينوه قايداً على أولاد عياد سنة 1854، وعاش عمر نفسه إلى سنة 1870. وقيل إنه قد تزوج أربع نساء اثنتين من أجواد قبيلته، والثالثة من النائليات، والرابعة هي بنت الحاج محمدِ بن الخروبي وزير الأمير عبد القادر ورفيقه في سجن فرنسا. وقد أنجب عمر بن فرحات من نسائه الأربع أحد عشر ولداً وعشر بنات. وقدم بعضهم خدمات إلى الإدارة الاستعمارية.

قسم الفرنسيون أولاد عياد إلى فرعين، فرع بقي يحمل هذا الاسم (أولاد عياد)، وفرع أولاد حيان، في نطاق تفتيت الأعراش والقبائل بعد مرسوم 1863، كما أشرنا. وقد توفي الطيب بن جلول سنة 1860، ولكن ابنه مهرون[1] قد تولى القيادة ولبس البرنوس الأحمر رمز السلطة، على بني مايدة. وهناك فرع ثالث يرجع إلى جلول بن فرحات انحدر من نسل ابنته بدرة، وهو الفرع الذي حكم قبيلة الأرباع القريبة من الأغواط. ومنهم الأخضر بن محمد، باشاغا الأرباع سنة 1915[2]. ثم الخليفة جلول الذي عاش إلى الحرب العالمية الثانية.

* * *

وكان الآغا الحاج محمد بن أعوالي (العوالي) حاكماً للأمير عبد القادر على وطن (قبيلة) الغرابة، وبعد هزيمة الأمير تولى نفس الوظيف للفرنسيين. وقد ضاقت نفس ابن أعوالي بما حدث من تغيير وخاف على نفسه، فهاجر إلى تونس حيث توفي. وقد بعث من باع له أملاكه، لأن بعض العلماء أفتاه بأن هجرته لا تصح إلا إذا باع أملاكه بالجزائر. ورغم أن بعض الكتاب جعل هجرته ترجع إلى دعوة أحد المجاذيب، فإننا نرجح أن تكون الهجرة إما بسبب نفي الفرنسيين له وإما بمضايقتهم له. وقد قيل عن ابن أعوالي إنه كان من الفرسان

---

(1) كذا وجدناه في المصادر الفرنسية، وهو في الغالب غير مولى الهدبة.

(2) إيمانويل بوجيجا «أولاد فرحات» في (المجلة الجغرافية للجزائر وشمال إفريقية) 1915، دراسة مطولة عن أصول العائلة وفروعها ومسيرتها، ص 74 ـ 92، مع صورة للباشاغا الأخضر بن محمد، ص 112 ـ 113.

النادرين، وكان يحفظ القرآن الكريم، ويتميّز بالشجاعة والإخلاص للمقاومة والوطن. وكان يحب الأمير عبد القادر، وقد راسله من تونس إلى الشام بهدية ذات قيمة فأهداه الأمير نسخة مذهبة من صحيح البخاري فحبسها ابن أعوالي على مكتبة جامع الزيتونة[1]. وهكذا انتهى دور أحد قادة المقاومة وأحد الأجواد في عهد الإدارة الاستعمارية.

وهذا عبد القادر بن داود أحد أبناء قبائل الدوائر المخزنية الشهيرة. وقد برز منها العقيد ابن داود، وهو ابن أخ السابق. وقد كان الدواير والزمالة مع الأمير والمقاومة، رغم تردد زعيمهم مصطفى بن إسماعيل، إلى أن جاء تريزل فأغراهم باتفاق خاص وأخرجهم من معاهدة ديميشيل (1834). كانوا من الفرسان وذوي الحكم والسلطة، يتوارثون ذلك عن أجدادهم. ولكن الاحتلال وضع شرخاً قوياً بين قبائل المخزن وقبائل الرعية، وكان الأمير قد حاول توحيدهما لمواجهة العدو الواحد، ولكن الجهل والأطماع الآنية والمغريات جعلت قبائل الدوائر والزمالة ترتبط بالفرنسيين، وقد ذكرنا ابن إسماعيل من قبل، ومنهم الآغا المزاري. ثم جاء عبد القادر بن داود سفيراً عن قومه إلى مدينة الجزائر مرتين، وفي إحداها طلب منه كلوزيل وضع رأيه على الورق، ونقد السياسة الفرنسية في الجزائر، واقتراح ما يراه صالحاً لحكم البلاد، ولم يكن كلوزيل في حاجة إلى رأيه، ولكنه أراد أن يورطه وأن يقربه ويكسب ثقته. فوضع ابن داود رأيه الصريح الذي جعل بوسكي يقول إنه أكثر صراحة وأصدق قيلاً من رأي حمدان خوجة وبوضربة «المغامرين»! ولا نريد أن نعرض لرأي ابن داود السياسي هنا، وحسبنا القول إنه انتقد الفوضى التي أشاعها الفرنسيون في

---

(1) الهاشمي بن بكار (مجموع النسب)، ص 133 ـ 134. يقول ابن بكار، وهو من علماء التصوف، إن الشيخ محمد بن قادة هو الذي نفى ابن أعوالي لأن هذا وصلته وشاية عنه تقول إنه كان يجتمع بالنساء في غيبة أزواجهن فحكم عليه الآغا بالنفي من قبيلة الغرابة. ونحن لا نكاد نصدق هذه الحكاية الشعبية، ونميل إلى أن نفي ابن أعوالي يرجع إلى أسباب سياسية.

البلاد والظلم والاستبداد، ونفى التعصب عن العرب والمسلمين، ونصح الفرنسيين باستعمال بقايا العثمانيين في الإدارة لخبرتهم.

وقد أخلص عبد القادر بن داود ـ وكان عندئذ (1835) شاباً، لأنه عاش طويلاً بعد ذلك ـ إلى الفرنسيين. فكان في هيئة أركانهم سنة 1843، عند الاستيلاء على الزمالة، وقيل إنه هو الذي قبض على خليفة الأمير، سيدي الزيتوني، أثناء معركة الجعافرة. وقد سماه الفرنسيون آغا تيارت جزاء له، وحاز على وسام منهم. وفي 1857 وقف شاهداً أثناء محاكمة الضابط (دوانو) الذي كان مسؤول المكتب العربي في تلمسان والذي كان متهماً بقتل الآغا ابن عبد الله، وبالرشوة والفساد. وقد هزّت محاكمة ذلك الضابط الرأي العام الفرنسي، وأحدثت معركة بين أنصار الحكم المدني وأنصار الحكم العسكري. وكان ابن داود ما يزال نشيطاً عندما اندلعت ثورة أولاد سيدي الشيخ (1864)، فكان في صفوف الجيش الفرنسي ضد أحد زعماء الثورة وهو سي الأعلى. وكان الفرنسيون قد عينوه سنة 1863 في وظيفة المستشار العام في مجلس ولاية وهران (أنشىء سنة 1858) وجددوا له العهدة 1866 و1869، وهي سنة وفاته.

ولكن قبل وفاته بسنتين 1867 تزوّج ابن داود فتاة فرنسية اسمها تيريزة ماس، يقول عنها بوسكي إنها كانت «جميلة جداً»، وأنجب منها طفلاً أو أكثر. ولا ندري إن كان وراء هذا الزواج ثروة ابن داود وقبيله. ذلك أن تيريزة جعلت ابن داود يكتب لها ولأولادها ثروته وترك في ذلك وصية. وبعد وفاته مباشرة واطلاع نسائه الأخريات على الوصية هاجمنها في المحاكم، فألغتها محكمتا وهران والجزائر (الاستئناف) سنة 1871[1].

---

(1) ر. بوسكي «عبد القادر بن داود» في (المجلة الجغرافية للجزائر وشمال إفريقية)، S.G.A.A.N 1907، يقول بوسكي إن أحد أبناء تيريزة ماس من زواج آخر قد اعتنق الإسلام، وأن ابن داود قد عاش معها كما عاش مع نسائه المسلمات، ولم يقل إنها كانت مسلمة.

وقد رأينا أن بعض أبناء مصطفى بن إسماعيل قد تولّى للفرنسيين على عين تموشنت وغيرها، وأن الدوائر والزمالة لم تبق كذلك بعد مرسوم 1863، وقد توفي ابن داود في آخر عهد المملكة العربية. ولما جاءت الجمهورية الثالثة لم تفرق بين قبائل المخزن ولا الرعية، ولا الحزب الديني ولا الدنيوي، ولا أولئك الذين أخلصوا لفرنسا منذ 1835 أو الذين رفعوا في وجهها السلاح منذ الاحتلال، فقد كانوا كلهم «أندجين»، وكلهم «عرب» يكرهون الفرنسيين ويودون رميهم في البحر. وقد رأينا وصف علماء الاجتماع والسياسة الفرنسيين لهذه الفئة، بعد أن استنفدوا طاقتها وامتصوا قدراتها.

وتكاد تكون هناك قصة وراء كل زعيم قبيلة أثناء هذه الفترة. فهذه قبيلة فليسة التي كان قائدها هو الحاج محمد بن زعموم المعاصر للحملة الفرنسية، قد توصل الفرنسيون بعد سنوات إلى التدخل في شؤونها وتقسيمها إلى فرعين: شمالي وجنوبي، وجعلوا على كل فرع منها قايداً تابعاً لهم أحدهما من أولاد ابن زعموم، والآخر من أولاد محمد بن الزيتوني. وقد جعلوا الصفين متناحرين فتارة يسجنون الزيتوني في فرنسا ويتركون الحكم لعائلة ابن زعموم، وتارة يرجعون الزيتوني إلى السلطة ويعينون معه، رغماً عنه، أحد أبناء ابن زعموم الذي كان لا يتجاوز التاسعة عشر من عمره. بينما أخذوا الخصم العنيد للزيتوني والفرنسيين إلى عدة سجون منها القصبة في العاصمة، وأربع سنوات في جزيرة مرغريت، وخمس سنوات في معسكر، قبل أن يسمحوا له بالإقامة في الجزائر سنة 1858[1].

وكان سي الجودي قد لعب أدواراً متقلبة في منطقة زواوة منذ حلّ بها الأمير عبد القادر سنة 1839. فقد سار سي الجودي مع الأمير إلى البويرة عبر وادي عمراوة، مروراً بأعراش بجاية ووادي الساحل. ثم عينه الأمير خليفة على

(1) العقيد روبان «مذكرة تاريخية عن القبائل الكبرى» في (المجلة الإفريقية)، 1904، ص 121 وهنا وهناك.

قبائل زواوة. ولكن سلطته قد تضررت بعد هزيمة الأمير وخليفته على البويرة أحمد الطيب بن سالم ومهاجمة الفرنسيين للمنطقة منذ 1844. وفي 1849 هاجم العقيد كاروبير بني مليكش فساعدهم سي الجودي على الدفاع عن أنفسهم. وقدم أيضاً خدمات إلى كل من محمد الهاشمي وبوبغلة أوائل الخمسينات. ولكن سي الجودي كان متردداً أمام ضغط الفرنسيين وتنازع المصالح، فرضي منهم بلقب الباشاغا، ثم جرفته الثورة سنة 1857 فقام هو وابنه أحمد بالتحريض على الجهاد من جديد، ودعا سكان ايشريضن إلى قطع الطريق على القوات الفرنسية المهاجمة. فأصدر راندون، الحاكم العام، قراراً بمصادرة أملاكه[1]، ونفيه إلى المشرق، فتوجّه إلى فلسطين حيث توفي 1866، ولكن ابنه رجع بعد ذلك إلى الجزائر. وقسم الفرنسيون بعد ثورة 1857 قبائل زواوة إلى وحدات صغيرة واستعملوا معها نفس الألقاب المتواضعة.

وليس كل زعماء زواوة وقع لهم ما وقع لسي الجودي وأمثاله من الأشراف والمرابطين. فهذا ابن علي الشريف، مرابط زاوية شلاطة الشهيرة قد انضم إلى الفرنسيين، منذ 1847، أي قبل عشر سنوات من احتلال المنطقة رسمياً. وقد جاء إلى بني عباس حيث كان بوجو، وقدم اعترافه بحماس إليه، حتى ظن الفرنسيون أنه كان يخدعهم. ثم تبينوا أنه كان مخلصاً في استسلامه، فمنحوه السلطة الزمنية أيضاً، وكافأوه بالأوسمة والأرضين. وقام برحلات إلى فرنسا غيّرت من أفكاره ولطفت من مزاجه نحو الثقافة الفرنسية، بل تعلّم هو اللغة الفرنسية. وقد أدخل ابنه وابن أخيه إلى الثانوية الفرنسية خلال الستينات. واعتبره الفرنسيون من القلائل الذين فهموا حركة تقدمهم واقتنعوا بحضارتهم[2]. ودام ذلك إلى ثورة 1871، التي قلبت كل الموازين في المنطقة. وكان على ابن علي الشريف أن يثبت براءته أمام المحكمة. وبعد الحكم عليه ألغى الحكم، مما حيّر بعض الكتاب الفرنسيين أنفسهم. وبدل أن يتهموا القضاء الفرنسي بعدم النزاهة

(1) إبراهيم الونيسي، رسالة ماجستير، عن جريدة المبشر، 15 سبتمبر 1857.
(2) شارل فيرو (تاريخ مدن إقليم قسنطينة)، في مجلة روكاي، 1869، ص 367 ـ 368.

حكموا على ابن علي الشريف بأنه كان ذئباً وثعلباً وداهية، إلخ. وما يهمنا هنا هو ما حدث في زواوة من ضرب قياداتها وتفتيت قبائلها بعد أن قضى الفرنسيون حاجتهم من الأعراش والقيادات الشريفة والمستقلة.

ومن أجواد المدن عائلة ابن الفكون، التي منها حمودة الفكون. فقد كان شاباً عندما احتل الفرنسيون قسنطينة 1837. وحتى لا يقع الفرنسيون في الفراغ الإداري الذي وقعوا فيه في مدينة الجزائر، عين المارشال فاليه حمودة الفكون «شيخاً للبلاد»، أو رئيساً للبلدية. وحمودة هو ابن محمد الفكون شيخ الإسلام عندئذ والذي كان عمره حوالي ثمانين سنة حتى أنه حمل على كرسي لمقابلة القائد الفرنسي «المنتصر». وكانت حيلة من الفرنسيين، وفي نفس الوقت تجربة، وهي إعطاء مهمة التسيير الإداري للمدينة إلى الأيدي الإسلامية. ثم لم تلبث هذه التجربة أن أظهرت فشلها، فكانت الاتهامات بسوء التسيير والغش وسوء استعمال السلطة، إلخ. موجهة إليه من الجانبين الجزائري والفرنسي. وكل ذلك كان لعزل حمودة الفكون وتعيين أحد الفرنسيين مكانه. ولكن الفكون ظل يقض مضاجع الفرنسيين بطلباته واتصالاته فنفوه إلى تونس، ثم رجع، وكان يتراسل مع المارشال فاليه ومع شخصيات فرنسية أخرى. فاحتج الكولون على رجوعه إلى قسنطينة لأنه أخذ يطالب بحقوق العائلة من العقارات الحضرية والريفية التي كانت لأجداده، باعتبار أن مشيخة الإسلام كانت فيهم، بينما الفرنسيون كانوا يريدون الاستيلاء على أراضي العائلة، ولعلهم وجدوا بعض الحساد والوشاة من المسلمين أيضاً. وقال إرنست ميرسييه[1] إنه كان على حمودة أن يبيع الأراضي العائلية للأوروبيين (؟) فأخذوا له 18 هكتاراً من مجموع 24 هكتاراً. واتهمه ميرسييه بأنه كان جريئاً وعاجزاً، وأن حكماً قضائياً فرنسياً قد صدر ضد حمودة جعله يفلس تماماً حتى بيعت مكتبة العائلة الغنية التي يضرب بها المثل، في المزاد العلني، وقد مات حمودة متروكاً من الجميع،

---

(1) تولى مشيخة البلدية في قسنطينة عدة مرات في آخر القرن الماضي، وله عدة مؤلفات وكان من المترجمين العسكريين.

حسب رواية ميرسييه، سنة 1883[1]. وكانت تلك هي نهاية حمودة الفكون ونهاية أملاك عائلته التي كانت غزيرة في قسنطينة والأوراس. وقس على ذلك مصائر الكثيرين ممن وظفهم الفرنسيون ثم رموا بهم.

في الستينات كتب أحد هؤلاء إلى بيليسييه، وهو عندئذ حاكم عام، يستجديه قوت يومه بعد أن خدم فرنسا، وقال إنه يذكّر بيليسييه بتلك الخدمات في «ساعة الأهوال»، وأنه حارب ابن كليخة، خليفة الأمير عبد القادر، وهزمه. وهذا المستجدي غير معروف الاسم، ولكنه كان من هؤلاء الذين يعرفهم بيليسييه عن كثب لأنه حارب معه في عهد بوجو. ولذلك طلب منه أن يمنّ عليه بشيء من المال ليعيش منه مع عياله «لأنني لم نجد ما نصرف على نفسي، وأنا محسوب خديمك ومحسوب عند العرب من جملة الفرانصيص، أنا وأولادي». وأخبر أن عنده البطاقة التي أعطاها له بوجو بعد هزيمته لابن كليخة[2].

في المرحلة الأولى، عهد الأمير عبد القادر، حاربت الأرستقراطية سبع عشرة سنة وانتهى كفاحها بتغلب الفرنسيين عليها. فكان الرصاص أنفذ من السيوف والمدافع أقوى من السهام. وكانت نتيجة هذه المرحلة تصفية الكثير من الأجواد بالقتل والنفي والهجرة. ولكن معين الأجواد لم ينضب، فقد دخلوا في المرحلة الثانية على نوعين نوع استسلم وقبل التعامل مع العدو وأخذ الوظيف منه، ونوع استمر في عناده وحربه خلال الخمسينات، فكان جزاؤه القمع والسجن والإخضاع بالقوة، والتجريد من الأملاك. وقد انتصبت لهم المحاكم العسكرية لفرض الانضباط فأحدثت فيهم فراغات هائلة. وحين صدر مرسوم 1863 وثار بعده أولاد سيدي الشيخ وقبائل فليتة والبابور وغيرها واجه الزعماء الأجواد

(1) أرنست ميرسييه «أفكار وأعمال المارشال فاليه حسب وثائق جديدة» في مجلة روكاي، 1901، ص 19 ـ 119. من هذه الوثائق أن طابع المارشال فاليه بالعربية مكتوب فيه أنه (سلطان الجزائر).

(2) عن (كتاب الرسائل) لبلقاسم بن سديرة، ص 256، وتاريخ الرسالة 1279هـ. عن ابن كليخة أنظر (تحفة الزائر) للأمير محمد.

حساباً عسيراً على يد الضباط الفرنسيين، واستسلم آخرون منهم إلى قضاء اللّه وموجة الاستعمار العاتية، وهي التي يسميها د. وارنييه قوة «التقدم»[1].

والواقع أن القضاء على الأرستقراطية لم يكن متروكاً للصدفة ولا للتطور الطبيعي للمجتمع الجزائري، بل كان مخططاً له منذ وقت مبكر. فقد كان من مخططات السلطة الفرنسية «إقصاء الرجال ذوي النفوذ والذكاء» والتأثير على الأهالي. وكانت هذه السلطة تختار قيادات من ذلك الصنف الذي «لا قيمة شخصية له» لكي يعملوا لحساب الفرنسيين ويطيعوا الأوامر أكثر من غيرهم. وكانت فلسفة هذا التخطيط تقوم على أنه كلما انحطت سمعة القيادة الأهلية ربحت السلطة الفرنسية ما تخسره هذه القيادة[2].

وهذا الأسلوب هو الذي يسميه وارنييه وبيرك وميرانت «دمقرطة» القيادات الأهلية. وقد اعتبروا التفرنس والتأقلم والحيوية هي عناصر الاستمرار والبقاء للحكام الأهالي[3]. وقال بيرك إن الأجواد إذا تفرنسوا استطاعوا أن يبقوا. وحكم حكماً غريباً فقال «إن الذين بقوا كنبلاء في عهده إنما تقرأ في وجوههم السمات الفرنسية، وقد اختفت منهم، حسب رأيه الملامح الشرقية، «وأصبحوا منا: لهم ثقافتنا وعاداتنا وذوقنا.. وحتى سمات وجوههم فإنها قد لانت ولطفت وتغربت (تفرنست) وتأنّست»[4]. ولكن ماذا عسى أن ينفع كل ذلك الجزائر وأهلها؟ إن بيرك لا يهمه ذلك طبعاً.

وهناك وسائل أخرى وقع بها التخلص من الأجواد وتذويبهم تدريجياً حتى وصلوا إلى المرحلة التي يتحدث عنها بيرك وهي مرحلة التأنس والتفرنس. فقد

---

(1) د. وارنييه (الجزائر أمام الأمبراطور)، ص 70.
(2) نفس المصدر، ص 70، هامش 1.
(3) وقد ردّد آجرون نفس المعنى، انظر كتابه (تاريخ الجزائر)، 2/222.
(4) أوغسيطين بيرك «خلاصة تاريخ الإقطاعية» في مجلة البحر الأبيض، عدد 2، مجلد 7، 1949، ص 176 ـ 178. والواقع أن مقولته صحيحة لأننا ما زلنا نشهد أولئك الرهط يعيشون بيننا في أحفادهم إلى اليوم، ولكن الذنب ليس ذنبهم.

فتح الفرنسيون لهم بعض المناصب التشريفية كأعضاء في مجالس الولايات والاستشارة في البلديات ومجلس الحكومة، ودخل بعضهم الوظائف العسكرية، ومنح آخرون قطع الأرض ليتقاعدوا عليها ويعيشوا منها ريثما ينقرضون. هذا بالنسبة للذين تعاملوا معهم ورضوا بحكمهم، أما الآخرون فقد قلنا إنهم واجهوا القمع والسجن والنفي والهجرة، ومنهم من مات غماً، وبقي آخرون حتى افتقروا وأصبحوا يتسولون. وخلاصة هذه الوسائل هي:

1) توظيف رجال الدين ـ المرابطين ـ في نفس الوظائف التي كان يقوم بها الأجواد. وكان هذا خلال مرحلة فقط، لأن الفرنسيين اعتقدوا أن هناك تنافساً بين رجال الدين والدنيا. ومن سياستهم تغذية التنافس (سياسة الصفوف).

2) صعود فئة جديدة تسمى البرجوازية وتوليها الوظائف الإدارية والقيادية، وهي فئة يدعي الفرنسيون أنها من اختراعاتهم بعد أن قضوا على الحضر في المدن أو البرجوازية التجارية والحرفية المحلية. وهذه الفئة الجديدة قد تولّت أيضاً القيادات دون طلب امتيازات شأن الأجواد السابقين.

3) جعل المناصب الإدارية وظيفية لا تخضع للوراثة ولكن للولاء والتأقلم مع الفرنسيين وخدمة المصالح المشتركة. ويسمي الفرنسيون هذا الأسلوب «دمقرطة» القيادات الأهلية.

4) تطبيق مبدأ الانتخاب على مسؤولي الفرنسيين في البلديات والولايات والنيابات العامة، ومبدأ التعيين على الجزائريين، والتدخل حتى في نظام الجماعة الذي كان سائداً في القرى والمدن والأعراش.

قيـادات صحراويـة

وقد شملت سياسة القضاء على القبيلة والأجواد مناطق الشمال والنجود. فمنذ الخمسينات أخذ الفرنسيون يهتمون بالصحراء أيضاً. وقد احتلوا أجزاء هامة من الصحراء الشمالية بعد أن حكموها بواسطة «خلفاء» مستقلين إلى حد كبير مثل

قادة أولاد سيدي الشيخ وفي مقدمتهم الخليفة حمزة. وفي أوائل الخمسينات حدثت ثورة محمد بن عبد الله التي امتدت من ورقلة وتقرت وسوف إلى الأغواط والزيبان. وبعد احتلال عدة أجزاء من الصحراء، أرسل الفرنسيون البعثات إلى غات وغدامس، ومنها بعثة إسماعيل بوضربة سنة 1858، وبعثة دوفيرييه سنة 1860. وكانت هذه البعثات تتم بواسطة أعيان المنطقة من رجال الدين والدنيا، وخاصة مقدمي الطريقة التجانية والقادرية والطيبية، والموالين لها من الحكام. ومن الأمثلة على ذلك دور عثمان بن الحاج البكري، وكان عثمان هذا سيد قومه في قبائل الأوفوغاس[1]. ومنهم الأمير أخنوخن أبرز قادة الطوارق عندئذ. وقد استعمل الفرنسيون عثمان بن الحاج البكري للتوغل في الصحراء ولمعرفة خطوط مواصلاتهم نحو السودان، ومدّ نفوذهم وتجارتهم هناك في تنافسهم مع الإنكليز.

وعثمان هذا كان مقدماً للطريقة التجانية في تيماسانين في قبائل الأزجر. وقد سار على نهج والده في الحرص على الدين وعمارة الأرض والاهتمام بأهل الناحية وبالمسافرين. وكانت لهم زاوية وسمعة كبيرة. وقد أدى فريضة الحج، ولم ينجب أولاداً وإنما كرس جهوده للعناية بالآخرين. وقدم خدمات كبيرة للفرنسي دوفيرييه سنة 1860. وقام عثمان بزيارات للجزائر وباريس. واتصل بالفرنسيين هناك، كما اتصل بالقنصل الإنكليزي في طرابلس (الضابط الإسكندر غوردن لانق) في غدامس ورافقه إلى عين صالح، وتعلم منه كلمات إنكليزية قبل أن يقع اغتيال (لانق) في تمبوكتو. وحين كان الحاج عثمان في باريس سنة 1862، صرح لزميليه من الطوارق بكلام (أو نسب إليه) عن الإسلام والمسيحية والقرآن والإنجيل والتوراة، وما خصّ به اللّه المسلمين والمسيحيين، وأظهر إعجابه بالحضارة «المسيحية» وإنجاز الحكام الأروبيين وشعوبهم. وقال عنه دوفيرييه الذي امتدحه على فعل الخير وإنسانيته بأن عثمان

---

(1) هو عثمان بن الحاج البكري، بن الحاج الفقي، بن محمد بويه، بن سي محمد، بن سي أحمد السوقي، بن محمود، كما جاء في كتاب دوفيرييه (اكتشاف الصحراء)، 1864، ص 333 وهنا وهناك.

أخذ معه من باريس مجموعة من الكتب العربية في الدين والتاريخ والآداب، كما أخذ بعض الآلات لفلاحة الأرض وحفر الآبار، وحمل كذلك بعض الأدوية. ونعرف من حديث.دوفيرييه عنه أنه كان رجلاً فطناً ومتعلماً وصريحاً وفعالاً للخير، وجالباً للاحترام. وقد سجل له دوفيرييه اعترافه بالجميل على خدماته[1]. ولكن بعد توغل الفرنسيين في الصحراء والحصول على مطلوبهم من زعماء الأزجر عادوهم واتهموهم بالتعاون مع السنوسيين ومع حركة بوعمامة، وضربوهم ضربة قوية بعد اغتيال الجاسوس (أو القس العسكري) شارل دي فوكو سنة 1916.

وفي الثمانينات كثرت ألقاب الأغوات والقياد والشيوخ بالصحراء. وكانوا غالباً رجالاً انتهازيين، يقول عنهم الفرنسيون إنهم رجال مهنة تولوا الوظيفة عن جدارة وديموقراطية، وليس رجال تقاليد قبلية تولوا الوظيفة عن طريق الوراثة. وكان هذا النمط الجديد من الرجال راضياً بما يعطيه له الفرنسيون، فلا يسأل عن حقوق وراثية ولا عن امتيازات، فهو موظف متواضع ومطيع، ولاؤه الكامل لفرنسا وليس للقبيلة، وتعليمه أصبح بالتدرج فرنسياً ـ أهلياً، بينما كان تعليم أمثاله في السابق تعليماً عربياً إسلامياً مشبعاً بالتراث والتقاليد. وانخفضت رقعة الأرض التي يحكمها هؤلاء الجدد، ولم يبق لهم من صلاحيات إلا ما يشبه صلاحيات الحراس والمخبرين.

خذ مثلاً الآغا إسماعيل بن علي مصرلي الذي كان حاكماً لتقرت ووادي ريغ خلال الثمانينات، فقد كان عبارة عن «خوجة» لمدير مدرسة تقرت، جان لقليز، كطلب الترخيص لتلميذ بالتغيب وتمكين أحد المعلمين من مفتاح المدرسة، أو كتابة الآغا إلى الفرسان في طريق بسكرة ليوفروا الأمن والفراش والمعاش للقليز عند مروره إلى الجزائر. ويبدو أن عائلة مصرلي هذه كانت تتوزع عدة وظائف

---

(1) نفس المصدر. كان الحاج عثمان شاباً عندما تعرّف على القنصل الإنكليزي المذكور، سنة 1826 ـ 1827. وبواسطة الحاج عثمان حصل الإنكليز على أوراق لانق بعد اغتياله في تمبكتو.

لدى الفرنسيين في نفس الوقت، ومنها محمود بن علي مصرلي الذي كان قايد الحضنة. ومنهم عبد العزيز مصرلي الذي قيل عنه إنه خدم الفرنسيين خدمة كبيرة في إخضاع الطوارق والاستيلاء على تيميمون. وكان التملق هو شيمة القيادات الجديدة، ففي 1887 أرسل إسماعيل بن علي مصرلي، آغا تقرت، صندوقاً من تمر دقلة نور إلى الضابط رين بالجزائر، وكان هذا مسؤولاً عن الشؤون الأهلية[1]. وتذهب المصادر الفرنسية إلى أن عائلة مصرلي كانت متحالفة مع عائلة ابن قانة التي فيها مشيخة العرب في الزيبان والمنافسة لعائلة بوعكاز.

وخذ مثلاً آخر ما قام به السعيد بن إدريس وأخوه محمد في السبعينات. وقد كان الأول آغا ورقلة والثاني آغا تقرت. وكانت عائلة ابن إدريس هذه قد أفادت الفرنسيين فائدة كبيرة في ترويض الصحراء، ومن ذلك إلقاء القبض على بوشوشة في عين صالح سنة 1873 وتسليمه إلى الفرنسيين. وكل ما منحه الفرنسيون إلى محمد بن إدريس جزاء فعله هو وظيفة آغا تقرت. وقد قيل إنه خلصهم من عدو خطير لم يظهر مثله منذ الأمير عبد القادر، وأنه (ابن إدريس) حقق «السلام» للصحراء نتيجة ذلك الفعل. وقد لقيه بعض المؤلفين أوائل هذا القرن فوجده معزولاً في داره بالقنطرة، وهي كل ما كان يملك في الدنيا. وكان يتحدث عن ذكرياته في حرب الألمان التي حضرها سنة 1870، وفي القبض على بوشوشة. وكان ابن إدريس متجنساً بالجنسية الفرنسية، وأصبح طاعناً في السن. وكانت له عينا ذئب[2].

---

(1) بلقاسم بن سديرة (كتاب الرسائل)، ص 180 ـ 183، وهنا وهناك. وفي هذا المصدر مراسلات أخرى بين الزاوية التجانية ولقليز مدير المدرسة بتقرت، وغيرها من المراسلات. وفيها نعرف أسماء بعض المدرسين، وشيوخ تقرت (الحكام). وعن دور عبد العزيز مصرلي أنظر ديفيرو بامبر (مظاهر الجزائر)، لندن 1912، ص 235. وقد لقيته المؤلفة شخصياً.

(2) بامبر (مظاهر الجزائر)، ص 240 ـ 241. ومحمد بن إدريس كان من مواليد الوطاية (منطقة بسكرة) سنة 1835، وخدم في الخيالة (الصبائحية). للمزيد أنظر روبير بيروني (الكتاب الذهبي)، ج 1، الجزائر 1930، ص 444. والضابط رين هو الذي قال إن =

ولقد ولى الفرنسيون أناساً لا علاقة لهم بالقبيلة ولا بالعائلة ولا بالتقاليد، مهما كانت. كما فعلوا مع المغامر العربي المملوك، الذي ولوه قيادة سوف في السبعينات، حين فصلوا وادي سوف عن وادي ريغ. والعربي المملوك كان إيطالياً واعتنق الإسلام وتسمى بالعربي ودخل في خدمة الفرنسيين. ولكن أهل سوف رفضوه، وفي ظروف غامضة اغتيل على يد أحدهم كما ستعرف عند حديثنا عن الثورات.

وها هو أحد هؤلاء القياد أصبح قايداً على تماسين فقط، وهو السيد عبد القادر بن الحاج السعيد الذي قيل إنه كان من نسل سلاطين تقرت (بنو جلاب). وقد وصفه بعض المؤلفين بأنه كان عليه المظهر «الملكي» بالبرنوس الذي يرتديه والصدرية المذهبة والملونة بلون البنفسج. وكان عبد القادر هذا قبل ذلك معلماً في مدرسة تقرت الفرنسية مع مديرها الفرنسي لقليز. ولعل ذلك كان من مؤهلاته لمنصب القايد. وكان عبد القادر قد دخل مصر أيضاً مع بعثة فرنسية عبر الصحراء كان يقودها الفرنسي بوفيل دي ميزيير، وبقي هناك مدة سمحت له بالاطلاع على التجربة التعليمية في مصر والمقارنة بين نظام التعليمين الإنكليزي والفرنسي في الجزائر ومصر[1].

وكانت تقرت ونواحيها قد تداولت عليها الأيدي من حكام متحالفين تارة مع عائلة ابن قانة وتارة مع عائلة بوعكاز. والحقيقة أن الحكام الفعليين هم الفرنسيون، وأن التنافس المفتعل بين العائلتين المذكورتين كان يغذيه هؤلاء ليستفيدوا منه. وكان علي باي (بوعكاز) هو الذي ولاّه الفرنسيون على وادي ريغ منذ الخمسينات، ثم عزلوه أول السبعينات وأعطوه قيادة باتنة، بينما

= ابن إدريس كان متجنساً بالجنسية الفرنسية. انظر رين (تاريخ ثورة 1871)، ص 657.

(1) بامبر، (مظاهر الجزائر)، 1912، ص 233 ـ 234. أنظر عنه أيضاً ابن سديرة (كتاب الرسائل)، ص 219، ومقالنا عن المترجمين الجزائريين في إفريقية في مجلة الثقافة. والظاهر أن زيارة ابن سعيد إلى مصر كانت أثناء حكم اللورد كرومر، وهو الذي أهمل تعليم المصريين بدعوى عدم المال كما أهمل الفرنسيون تعليم الجزائريين.

أعطوا النفوذ في وادي ريغ إلى محمد بن إدريس وأخيه السعيد، وكانا من أحلاف أولاد ابن قانة[1]. كما فصلوا وادي سوف عن وادي ريغ، ثم فصلوا هذا عن ورقلة. وبعد أن عزلوا ابن إدريس منحوا النفوذ إلى عائلة مصرلي، كما ذكرنا، وهي أيضاً حليفة لابن قانة.

ولكي يبقى التنافس بين العائلتين: بوعكاز وابن قانة فصل الفرنسيون أيضاً شمال وادي ريغ وشكلوا فيه قيادة جديدة أعطوها لحليف من حلفاء عائلة بوعكاز وهو حمو بن حرز الله، من أولاد زكري. وكانت مهمة هذا القايد هو تحييد أولاد ابن قانة المتمركزين في الزيبان. فكانت المنطقة الجديدة بين ثلاث جواذب: حاكم بسكرة (وهو فرنسي) ورئيس المكتب العربي (العسكري) في تقرت، وقايد سوف.

وهناك قيادات أخرى في جنوب التل والصحراء: منها عائلة الصحراوي آغا الحرار. وعائلة ابن ضيف في بوسعادة، وعائلة ابن الشريف في الجلفة، وعائلة ابن شنوف في الصحراء والأوراس والحضنة، وفي سنة 1930 جدّد الفرنسيون لعائلة ابن قانة لقب (شيخ العرب)، وهو من الألقاب الباقية من العهد القديم، رغم أنه أصبح عملياً لقباً فارغاً من المحتوى. ولنذكر أيضاً عائلة ابن ناصر بخنقة سيدي ناجي، وهي من العائلات الدينية التي تحوّلت إلى الدنيا وتوّلت وظائف قيادية.

وقد تأثّرت قيادة أولاد سيدي الشيخ على مرّ السنوات أيضاً. فكانوا في الخمسينات على رأس تجمعات كبيرة من السكان والأرض. وكان أبرزهم

(1) يقول رين إن ابن إدريس كان موهوباً ولا ينتمي إلى عائلة معروفة، ولا يعتمد في الظاهر إلا على الفرنسيين، (تاريخ ثورة)، مرجع سابق، ص 657. كان محمد بن إدريس آغا ورقلة وأخوه السعيد خليفة عنه. والسعيد هو الذي قبض على بوشوشة. وفي سنة 1872 أصبحت تقرت المقر الرئيسي لملحقية، وأصبح أحد الضباط الفرنسيين هو الحاكم المباشر لها، ولكن النفوذ المحلي بقي للقياد الذين تحوّلوا من حكّام إلى شرطة.

عندئذ هو «الخليفة» حمزة، وكان له نواب يحملون ألقاب الآغا والقايد في مناطق أخرى تصل إلى ورقلة. وظن أولاد سيدي الشيخ أن الملك لا يزول وأن الفرنسيين سيبقون في الشمال، ولكن مرسوم الأرض سنة 1863 غيَّر الموازين، وجعل أولاد سيدي الشيخ يثورون، كما سنوضح. ومن أواخر ثوارهم قدور بن حمزة، ثم بوعمامة[1].

لقد ذكرنا هذه النماذج من القياد والأغوات في المناطق الصحراوية «العسكرية» لأن المناطق الشمالية قد دخلت منذ 1871 في النظام المدني، وخضعت إدارتها للبلديات الكاملة أو المختلطة. وأصبح الفرنسيون هم حكامها المباشرين سواء بطريق شيوخ البلديات أو المتصرفين الإداريين، فانحصرت بذلك وظائف «الإقطاع القديم»، كما يصفه الفرنسيون، في المناطق الجنوبية. ولكنها أيضاً فقدت امتيازاتها وقوتها، كما عرفت، وكانت فقط أسماء ومصطلحات تحت نفوذ العسكريين الفرنسيين الذين كانوا هم الحكام الحقيقيين.

مجاعات وجوائح

عرفت الجزائر مجموعة من الجوائح أخطرها وقع سنة 1867 ـ 1868. والجوائح هي الجفاف والجراد والوباء والزلزال. وخلفت جميعاً أضراراً هائلة بالسكان الجزائريين لأسباب سنذكرها، بينما لم تمس الكولون بسوء.

والواقع أن الجوائح قد ضربت الجزائر عدة مرات قبل الفترة التي نتحدث عنها مما جعل البلاد مستعدة للإصابات. كما أن الحروب، واغتصاب الأراضي، ومصادرة الأوقاف، وهجرة الأغنياء قد جعل الإصابات عميقة وآثارها سيئة للغاية. فالجراد مثلاً قد هاجم البلاد سنة 1847 ـ 1848 بكميات

(1) أنظر عن قدور بن حمزة مقالة مع صورته في مجلة (إفريقية الفرنسية)، مارس 1897. وهي غير موقعة. وقد توفي قدور في 10 يناير 1897، كما توفي عمه الشهير الذي عاصر كل ثوراتهم، وهو سي الأعلى بن بوبكر، في نفس السنة.

كبيرة وترك بيضه فتحرك بعد فترة وترك آثاراً مدمرة. وقد أدّى النقص في الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار في الحبوب والمواد الغذائية. وفي نفس الفترة 1847 ـ 1848 انتشرت المجاعة أيضاً وساد الجفاف (القحط) مختلف الولايات. وتذكر بعض المصادر أن الجفاف قد تواصل حوالي ثلاث سنوات، رغم نزول المطر في بعض النواحي، مثل ولاية قسنطينة. ومع ذلك تحدثت المصادر عن انتشار الجفاف إلى ولايتي العاصمة ووهران أيضاً خلال 1849 ـ 1850. وتلفت الماشية نتيجة ذلك وارتفعت الأسعار، وكثرت الأصواف، وانخفض سعر الحيوانات. ففي ناحية سيق مثلاً تلف حوالي 2500 رأس من الماشية من مجموع 15000، وبيعت البقرة بخمسة دورو، ولم تجد الغنم من يشتريها، وفي سوق جندل بيعت الأصواف بأثمان زهيدة (فرنك للجزة الواحدة) لتجار الصوف من الفرنسيين.

ونتيجة لهجوم الجراد تلفت الغلال والثمار والأعشاب. وقد تسبّب ذلك في نزوح بعض الأعراش طلباً للعيش والكلأ. وقع ذلك في نواحي وهران حيث نزحت بعض الأعراش إلى نواحي سعيدة، مثل عرش حميان، وجاءت أخرى إلى نواحي البليدة. ولكن السلطات الفرنسية كانت تردها خوفاً من الاضطرابات. كما ارتفع سعر القمح والشعير. وتذكر بعض المصادر أن صاع القمح قد وصل إلى 70 فرنكاً في قسنطينة، وصاع الشعير إلى ثلاثين فرنكاً. ولكن ولاية الجزائر لم يصبها الجفاف فبقي صاع القمح 20 فرنكاً وصاع الشعير 13 فرنكاً. ويبدو أن السلطات الفرنسية حاولت إنقاذ الوضع فحثّت الموسرين الجزائريين على تسليف المحتاجين منهم، وبعثت بسفينة إلى سكيكدة محملة بالحبوب لتوزع على بعض الزراع لبذرها بطريق السلفة. وكان المنتظر أن لا تضغط السلطات على مسألة الضرائب في هذه الأثناء تمشياً مع شح الإنتاج ولكن وقع العكس، واستغلت هذه الظروف (بداية الخمسينات) لتطلب دفع الضرائب في شكل نقود وليس حبوباً. كما فتحت بعض مشاريع الشغل للعمال كتجفيف المستنقعات وفتح الطرق على أن يحصلوا على بعض

المال أو الحبوب في مقابل ذلك.

وقد عرفنا أن السلطات وكذلك الكولون بدأوا منذ الخمسينات يشجعون الخماسة على ترك العمل عند مستخدميهم من الملاكين الجزائريين، معتبرين ذلك علاقة إقطاعية قد أخنى عليها الزمن. وأدى هذا التدخل إلى هروب بعض الخماسة للعمل في المزارع الأروبية وسبب اضطراباً في علاقات الإنتاج في أوساط الجزائريين شمل العامل الزراعي وصاحب الأرض معاً، وكذلك الإضرار بملكية الأرض في النهاية لأن العجز أجبر بعض ملاكها على بيعها للكولون. وقد ندم بعض العمال (الخماسة) على هروبهم ولكن بعد فوات الأوان. ثم توالت النكبات على الأرض وإنتاجها. ففي 1863 صدر المرسوم المتعلق بالاعتراف بالملكية التقليدية (العرشية) ثم تحديدها وتقسيمها على أفراد العرش وإقامة الدواوير (البلديات) عليها، كما عرفنا. وكان ذلك يعني التمهيد لفتح الطريق إلى شراء الأرض أو الاستيلاء عليها بطرق ملتوية من قبل الكولون وتشتيت العائلات التي كانت متضامنة ومتكاملة.

وفي 1864 هاجم الجراد من جديد. ومع ذلك فرضت السلطات ضرائب باهظة، ومارس المرابون الربا الفاحش في تسليف الفلاحين. ومن جهة أخرى رجع الجفاف (القحط) وشح المطر منذ 1865 حتى غاضت ينابيع كثيرة، وقل ماء الشرب سنة 1867. وأصاب ذلك المواد الغذائية فارتفع سعر صاع القمح ناحية قسنطينة إلى أكثر من مائة فرنك، والشعير إلى خمسة وأربعين فرنكاً. وفي بعض المناطق كان ارتفاع الأسعار أكثر من ذلك[1].

ولكن الجائحة الكبرى التي أصابت الجزائر وأفنت الكثير من الناس، كما يقول بعضهم، هي جائحة 1867 ـ 1868. والمصطلحات العربية مختلفة ولكنها واحدة من حيث التأثير. فبعض الكتاب يسميها مجاعة والبعض يسميها مسغبة وهناك من يسميها قحطاً إلخ. ويقول صاحب (طلوع سعد السعود) إنه ما

---

(1) إبراهيم الونيسي (رسالة ماجستير).

كاد نابليون يرجع إلى بلاده من زيارته للجزائر حتى وقعت المسغبة الكبرى[1]. وهي النكبة التي خلفت آلاف الضحايا. فما أسبابها؟

لا شك أن أسبابها بعيدة وقريبة. ومن البعيدة ما أشرنا إليه من معاناة الفلاحين والملاكين للأرض في عقد الخمسينات نتيجة الإجراءات الجديدة. وقد لاحظ الجميع أن النكبة لم تصب المناطق التي استوطنها الكولون وإنما أصابت الأراضي التي بها «العرب» أي الفلاحين ومن بقي مالكاً للأرض من الجزائريين. وبذلك اتضح للمنصفين أن المسألة ترجع إلى عمليات الإهمال والإفقار التي اتبعتها السلطات الفرنسية مع السكان. وربما يرجع إلى تخلف وسائل الفلح والإنتاج عند الفلاحين بالمقارنة إلى الوسائل التي لدى الأروبيين. وقد قام بعض الفرنسيين بدراسة دقيقة للأسباب البعيدة للنكبة أو الجائحة. فوجد منها كون العرب لا يملكون صناعة للزراعة، وليس لهم رأس مال مجمد (رصيد) سوى فلاحة الأرض وتربية الماشية، أو بعض الحلي والنقود والحبوب المخزونة. ورأس المال الأخير (النقود والحلي..) لا تملكه إلاّ بعض العائلات، ومع ذلك وقع الاستغناء عنه أو إنفاقه نتيجة تغيّر الأذواق والاتصال بالحضارة الأروبية. ومعنى ذلك أن رأس المال الوحيد عند العرب هو الحيوانات والحبوب.

كان بعض الجزائريين يملكون مخازن كثيرة للحبوب قبل 1855، وكانت الحبوب في الواقع فائضة على الاستهلاك، عند البعض، مثل والد باشاغا فرندة الذي امتنع عن الحرث سنتين لفائضه من الحبوب، ومثل قايد حجوط الذي أتلفت المياه مطاميره، ومع ذلك لم يبال بالخسارة التي بلغت 40 ألف فرنك، لأن له فائضاً من الحبوب أيضاً. ولكن عدة عوامل جعلت المطامير تفتح والأسواق تستهلك المخزون من الحبوب، ومنها حرب القرم وتصدير الحبوب إلى جهات أخرى.

---

(1) المزاري بن عودة (طلوع سعد السعود)، 2/261 ـ 263.

وبالإضافة إلى ذلك هناك الربا الذي لجأ إليه التجار بدفعهم تسبيقات على الحبوب بفوائد عالية. وكذلك الضرائب التي تحوّلت من العين إلى النقود عن قيمة الحيوان مثلاً، وهي القيمة التي تخضع للأسعار في السوق. مثلاً الكبش الذي كانت قيمته 50 سنتيم سنة 1855 أصبحت قيمته فرنكاً سنة 1860 وهكذا. وقد كان المزارع والخماس يشتركان في بعض الأمور، ومنها السهر على خدمة الأرض، ويستفيد الخماس من الكوخ والحبوب المسبقة، فإذا به يصبح بلا سند بعد مغادرته العمل عند المزارعين بتشجيع، كما قيل، من خصوم الإقطاع. ولم يبق أمام الخماس إلا العمل مع المزارع الأوروبي أو يضيع ويهلك. وقد واجه كثير من الخماسة والفلاحين المصير السيء سنة 1867 نتيجة ذلك التطور.

ومن الأسباب البعيدة أيضاً حدوث الثورة سنة 1864 (أولاد سيدي الشيخ وغيرهم). وانتشرت في المناطق التلية وأطراف الصحراء مثل قصر البخاري والسور والأغواط إلخ. وكان من نتيجة الثورة، كما يرى صاحب التقرير، أن القبائل الثائرة فقدت ما عندها من رصيد من الحبوب والماشية لمطاردة الجيش الفرنسي لها، وأخذ ذلك غنائم منها، ثم باعت ما بقي لها لكي تدفع الضرائب النقدية التي فرضتها الحرب (ضريبة الحرب) التي قدرت بمليوني فرنك. ولم تكن القبائل المشاركة في الحرب التي تضرّرت فقط، بل إن التي لم تشارك تضرّرت أيضاً لأنه كان عليها أن تعاني من أثر الحرب كإجبارها على إطعام الجيش الفرنسي، وغارات خصومها على قطعانها وحبوبها.

وقد تحدّثنا عن هجوم الجراد في سنوات سابقة للجائحة، ومنها هجوم الجراد سنة 1866 أيضاً. فقد أتى على ما عند الناس من فواكه وخضر وزراعات مختلفة. وترتّب على الجراد أيضاً إصابات بالتسمم في المياه مما ساعد على انتشار أمراض وبائية قاتلة كالتيفوس والكوليرا، وأصاب التسمم حتى الحيوانات، مما أدّى إلى إبادة كاملة لقطعان من الماشية، وزاد الجفاف فأكمل الباقي. وتبع ذلك انخفاض في الأسعار حتى أن سعر الرأس من الضأن وصل

إلى 50 سنتيم في الأغواط، بينما وصل إلى فرنك في المدية[1].

وبلغ الربا على يد اليهود ذروته إذ وصل إلى 50% حتى أن بعض الشعراء الشعبيين سجلوا ذلك أثناء المحنة. فاشتكى الشاعر إلى اللّه من الربا والظلم وانتظر النصر من السلطان العثماني (عبد العزيز) وقال إنه لم يبق إلاّ الهجرة من الجزائر في انتظار السلطان القادم من الشرق (الشام):

يا رب عجل به من يفك الرقاب	يأت من وطن (الشام) غيثنا به
يهدي (عبد العزيز) يأمره للركاب	يعطيه جنود النصر ليه تحميه
في الدين حصلنا والكريم لينا كتاب	رب نزل قضى أذل خلقيه
ما بقات إلا لهرب	هذا الوطن ينعاف
حتى يجي مولا النوب	سلطان من الأشراف[2]

وقد قيل إن الجفاف لم تعرف الجزائر مثله منذ قرون، لأن المطر أخذ يقل منذ 1865. وفي فاتح سنة 1867 ضرب البليدة ومنطقة متيجة زلزال عنيف. وتذكر الصحف عندئذ أن عدة قرى ومنازل (أحواش) قد خربت. وظل عدد من الناس في البؤس بدون مأوى ولا عائل. ولكن بعض التبرعات قد وصلت من الأمبراطور الفرنسي نفسه ومن ملك إيطاليا، كما أن الحاكم العام (ماكماهون) طلب من الولاة جمع التبرعات للضحايا.

أما أثر الكوليرا أو الطاعون، كما أطلقوا عليه، فالتقارير أشارت إلى أن ضحاياه بلغوا 86,791. ومن أثر المجاعة أن الناس أكلوا كل ما يجدونه، من الأعشاب والأوراق والأشجار والحيات والكلاب، بل إنهم نبشوا القبور وأكلوا، كما قيل، جثث الموتى. ومن لم يفعل ذلك مات جوعاً في الطرقات. وجاء في وصف محمد الصالح العنتري لأثر المجاعة على أهل قسنطينة أن

(1) عبد الحميد زوزو (نصوص)، ص 102 ـ 105، عن وثيقة فرنسية من الأرشيف رقم H 230 AMG.

(2) زوزو (نصوص)، ص 168 ـ 170، عن كتاب F. Gourgeot، الجزائر 1891.

الفقراء أكلوا ما لا يحل أكله، كالماشية وربما أكل الناس بعضهم بعضاً. كما أن الفقراء عانوا من ارتفاع الأسعار والبؤس، وكذلك الأغنياء الذين أفقرتهم «المجاعة السوداء» وخلت ديارهم من المخزون. وتلفت الحيوانات لفقدان العلف أيضاً[1]. ودامت المجاعة ثلاث سنوات (1866 ـ 1869) ولكن أفظعها هي السنة الوسطى.

ومع هذه الأسباب البعيدة والقريبة، فإن البعض قد أرجع المجاعة إلى قضاء الله وقدره، وهو أمر لا ينازعه المسلمون الصادقون، ولكن المسلم الصادق يعتقد أن لكل شيء سبباً أيضاً. ولا شك أن سياسة الإهمال والحرمان التي اتبعتها السلطات الفرنسية نحو الأهالي كانت المسؤولة على ذلك. ونعني بالإهمال عدم المبالاة بالتربية والتعليم والتوعية والإشراك في مصير البلاد، ونعني بالحرمان تجريد الأهالي من كل رأس مالهم بطرق مختلفة ومنه الأرض والأوقاف والنقود والحلي وحتى الأمل.

لقد دخلت الجوائح ميدان المهاترات أيضاً بين العسكريين والمدنيين الفرنسيين. فحاول ماكماهون وهو حاكم عام ورجل عسكري، أن يخفي آثار المجاعة على نابليون الثالث وعلى الرأي العام أكثر من نصف عام. وقيل إن نابليون كان يطلع على آثارها بواسطة مراسلات إسماعيل (توماس) عربان إلى الجنرال لاروي (La Rué). وقد تأكد أن عدد الضحايا إلى آخر سنة 1868 بلغ ثلاثمائة ألف نسمة من الجزائريين. وقال بعضهم إن المسألة ترجع إلى سياسة المملكة العربية، وحكم (لوهون)، كما سنرى، أن المسألة ترجع إلى الملكية الجماعية للأرض أو الشيوعية العربية، كما سماها بعضهم. وأوصى بضرورة الإسراع في تطبيق الملكية الفردية، وهذا طبعاً هو ما كان يريده الكولون وأنصارهم[2].

---

(1) محمد الصالح العنتري (مجاعات قسنطينة)، تحقيق وتقديم رابح بونار، الجزائر، 1974، أيضاً زوزو (نصوص)، ص 98.

(2) شارل روبير آجرون (الجزائر الجزائرية)، ص 32.

وقد أخبرنا إميل غوتييه أن المجاعة لم تقع حيث الأراضي في يد الكولون، لوجود الحياة العصرية. وقال إن عدد الأهالي قد تناقص نحو الخمس بدل أن ينمو، فبدل مليونين ونصف بقي منهم مليونان فقط[1].

وهذا الرقم ذكره صاحبه سنة 1930، أي بعد أكثر من ستين سنة على وقوع الحادثة، أما أرقام سنوات المجاعة نفسها فقد كانت مخفية، لأسباب سياسية، كما ذكرنا. وإذا ذكرت فهي بسبب الكوليرا فقط وليس بسبب المجاعة. ومنها 120 ألف (معظم الإحصاءات)، و250 ألف (القسيس بورزي). وكانت السلطات الفرنسية مهتمة بذكر ما كانت تقدمه من مساعدات وتبرعات للضحايا وبالمنّ على الجزائريين لإنقاذهم، مع ذلك، من الموت جميعاً. واعترف ماكماهون في مذكراته أنه تحت ضغط الكولون أمر الجيش بردّ أفواج من الجياع الذين كانوا يتقدمون في طوابير نحو المراكز الشمالية طلباً للقمة العيش في القمامات، وكانوا يسدون الطرقات والساحات. والدعوى التي تقدم بها المطالبون بإبعاد الجياع هي الخوف من انتشار العدوى وتهديد الأمن. وقال الحاكم العام إنه قد أقام مراكز في ناحية مليانة والأصنام وغيليزان ضمت الآلاف. والواقع أن التضامن الشعبي هو الذي أنقذ آلاف الضحايا، سواء بالقرض من القيادات والأغنياء، أو حسن الاستقبال والإشراك في المأكل والملبس من المواطنين العاديين، وقد سجل ذلك الفرنسيون أنفسهم في بعض المناطق مثل ناحية زواوة[2]. أما السلطات فقد استمرت في تضييقها على الجزائريين جميعاً. فرغم ما حدث ورغم تبرعات من وزارة الحربية وتخصيص الحكومة الفرنسية مبلغاً للمساعدة، فإن الضرائب ظلت هي هي لم تتغيّر (1866 ـ 1867). كما أن الحكومة بالجزائر أقامت «مجلساً حربياً» لمحاكمة «اللصوص وقطاع الطرق»، معتبرة المتسولين والباحثين عن الطعام في المناطق

(1) إيميل فيليكس غوتييه (كراسات الاحتفال)، ص 8.

(2) انظر هانوتو ولوتورنو (بلاد القبائل)، ط، 1893.

التي بها الكولون مجرمين. وكانت جريدة (المبشر) تكثر خلال ذلك من الحديث عن السرقات والقتل من أجل الحبوب والحيوانات. وقد أكّد القسيس بورزي أن بعضهم كان يرتكب الجريمة ليسجن ويضمن بذلك عيشه[1].

ومن الوسائل التي لجأت إليها السلطات الفرنسية السماح للأعراش المتضررة بالاقتراض من مؤسسات القرض العقاري لشراء حبوب الزراعة بشروط منها: رد المبلغ خلال سنتين بفائدة 8,5[2]%. وكذلك فتحت خدمات عمالية في الطرقات والسكة الحديدية وقنوات جلب المياه[3]. والواقع أن هذه الأعمال كانت نوعاً من السخرة والاستغلال، لأن العمال كانوا يعملون مقابل لا شيء تقريباً.

ونفهم من حكم الباحثين الأجانب على الموضوع أن سياسة الأرض والاستعمار كانت وراء ما حدث من النكبة. فقد قال بعضهم إن هدف الحكومة كان تحقيق رضى الكولون، وهو توفير الأراضي الخصبة والتخفيف من الضرائب عليهم وتحقيق الخدمات البلدية. وإن السعي للوصول إلى ذلك الهدف هو الذي أدى إلى تلك النتائج الاجتماعية والاقتصادية للمسلمين (الجزائريين)، فبسبب تلك السياسة حصدت الكوليرا ذلك العدد المخيف سنة 1867 ـ 1868، ووزعت الأراضي الخصبة والصالحة للسقي على الكولون حتى وصلت إلى قمتها، وذلك أدّى إلى محاصرة المسلمين (الجزائريين) في مناطق معزولة، بينما كان اقتصادهم يقوم على الزراعة والرعي[4].

وفي قمة الأزمة خرجت الجريدة الرسمية للحكومة بالجزائر، وهي جريدة (المبشر)، لتعترف بعجز السلطة عن دفع الخطر، ولكنها قالت إنها تعتمد على

(1) الونيسي (رسالة ماجستير).
(2) (المبشر)، 2 ديسمبر، 1869.
(3) نفس المصدر، 27 يونيو 1867. كان العمل عندئذ جارياً في مدّ السكة الحديدية بين الجزائر ووهران.
(4) فان سيفر في مجلة (مغرب ريفيو)، مارس/ أبريل 1979، ص 58.

مروءة أهل الجزائر وتفهمهم. وكانت في ذلك ترد على بعض الحملات الصحفية، في ظاهر الأمر، والمبشر كما نعرف جريدة لا يقرأها إلا الموظفون الجزائريون (الأعيان) في الإدارة والقضاء والسلك الديني. ورغم رداءة العبارات فإننا نسوق النص التالي منها لنرى دفاعها عن السلطة الحاكمة «وتصحيح» الوضع أمام الرأي العام، كما نقول اليوم. ونحن نضع بين قوسين عبارات توضيحية لفهم السياق؛ قالت (المبشر): «لما ظن العامة (الرأي العام؟) وقوع العرب (الجزائريين) في ربقة الفاقة لخيبة صابتهم (محصولهم)، اشتغلت الأفكار بهذا الشأن المهم، وكثر القيل والقال في ذلك، ولهذا استوجب الحكم (الحكومة؟) تبيين صحة الحال... حتى لا يقع الوهم في الرأي بسبب التفاتهم لمبالغة بعض الأوراق الخبرية (الصحف)... فمن أطلق لسانه باللوم على الحكم (الحكومة) وأنه لم يدفع عن الناس آفة الجراد واليبس (الجفاف) والوباء التي جلبت المضرة المتسلطة اليوم على أهالي المملكة (الجزائر)، لا جواب للحكم عن ذلك، بل إنه اعترف بالعجز عن دفع تلك الآفات، لكن فالذي يقدر عليه عند تسليطها (الآفات) على بلد في حكمه هو الاجتهاد في تخفيف ما يحلّ منها بقدر اهتمامه وحذره وتحديدها عن الامتداد، وكفّها عن الزيادة، حينئذ للحكم تبرئة ذمته من التفريط عن ما وجب عليه، إلا أنه اعتمد على مروءة أهالي المملكة...»[1].

وتصادفت المجاعة مع حلول لافيجري بالجزائر سنة 1867. وكانت الكنيسة قبله في يد لويس بافي، الذي تولاها فترة طويلة (منذ 1849). ومن ثمة نفهم أن بافي عاش أيضاً فترة طويلة من سياسة المملكة العربية. ولن نتحدث الآن عن دوره وإنما عن دور لافيجري في المجاعة، ولا سيما قضية الأيتام.

كان لافيجري متحمساً لنشر المسيحية وتنصير المسلمين. وكان أيضاً مؤيداً للاستعمار ومسانداً للكولون في مطالبتهم بالإندماج. وقد أعلن أنه أب

(1) (المبشر)، 19 سبتمبر 1867.

للجميع (فرنسيين ومسلمين)، رغم أنه اعترف أن هؤلاء لا يعترفون به. وكان يستعد لإقامة مراكز تنصيرية في منطقة زواوة، ولكن المجاعة جعلته يركز عندئذ على إقامة مراكز لتجميع الأيتام في سانت أوجين (بلكين حالياً) والأبيار، وقام أتباعه بفعل ذلك في وهران وقسنطينة. وانتظمت لجان تحت إشراف لافيجري في فرنسا أيضاً مهمتها جمع التبرعات. وأرسل رسائل إلى كنائس بعض الدول الأروبية أيضاً لنفس الغرض، وتبرع له البابا بخمسة آلاف فرنك، وجمع القساوسة في الجزائر مختلف التبرعات في جهاتهم. وقيل إن لافيجري صرف سنة 1868 مبلغ 800,000 فرنك. وكان المال لا يعوزه رغم أن الحكومة في عهد نابليون كانت شحيحة عليه.

وقد جمع لافيجري في مركز ابن عكنون وحده 1753 طفلاً بين ثماني وعشر سنوات. وكانوا من مختلف المناطق. وكان يسهر عليهم حوالي خمسين شخصاً. وقد ضربتهم الأمراض الخطيرة كالتيفوس والجدري والإسهال، فكان يموت منهم يومياً بين 10 و15 طفلاً. وقد بعث إليه الجيش عدداً من الجنود والخيام لمساعدته على النظافة وصيانة المكان. وأنشأ لهؤلاء الأطفال ورشات فكانوا يتعلمون فيها بعض الأشغال، البنون يتعلمون الأعمال اليدوية، والبنات يتعلمن الطبخ والخياطة والتدبير المنزلي. ومن المراكز (الملاجىء) التي أحدثها لافيجري أيضاً مركز الحراش ومركز زغارة ومركز القبة الذي كان خاصاً بالبنات[1].

وقد حسب الناس أن لافيجري كان يقوم بعمل إنساني وأنه سيترك الأيتام الباقين على قيد الحياة يرجعون إلى ذويهم وأقاربهم بعد الأزمة، ولكنه فاجأ الجميع بالإبقاء عليهم والإعلان عن مشروع بعيد المدى نحوهم وهو تنصيرهم وعزلهم عن المجتمع الإسلامي ودمجهم في المجتمع النصراني. فقد رفض

(1) بيلي (عندما أصبحت الجزائر)، ص 289، والمبشر، 16 ديسمبر 1869. وكانت المبشر تلحّ على أن المطران لافيجري كان يصرف من جيبه على المراكز المذكورة.

تسليم الأطفال بعد أن عمّدهم. وخاف الحاكم العام ماكماهون من العواقب، فأرسل نسخة من رسالة الرفض التي بعث بها لافجيري ليتأكّد الأعضاء أن المطران أصبح يهدّد الوضع في الجزائر. وأرسل لافيجري من جهته رسالة إلى نابليون يخفف من تخوّفات ماكماهون، ويقول إن العرب لم تعد لديهم القوة ولا الإمكانية للثورة، واتهم الإدارة بأنها تخفي الحقيقة عن نابليون. ولكن ردّ نابليون عليه أعطى الحق لماكماهون قائلاً له اشتغل بالأروبيين واترك العرب للحاكم العام ليضبطهم ويعودهم على الهيمنة الفرنسية.

وأخذ لافيجري يهاجم الإسلام معتبراً إياه المسؤول على البؤس الذي حلّ بالشعب الجزائري. ونادى بتخليص هذا الشعب من القرآن. وهاجم فكرة المملكة العربية، وطالب بترك الحرية لدعاية التنصير على الأقل لدمج الجزائريين في الحياة الفرنسية أو طردهم نحو الصحراء بعيداً عن العالم المتحضر[1]. ومن الملاحظ أن نابليون قد وافق لافيجري في قضية الأيتام، وقال له يمكنك الاحتفاظ بهم، بل طلب منه توسيع الملاجىء. واستقبل البابا بعد ذلك لافيجري استقبال المنتصرين ومنحه السلطة الدينية على الصحراء والسودان. بل أصبح هو الواسطة بين فرنسا والبابوية. وظل لافيجري متمسكاً بالأطفال. وقد أرسل منهم 300 إلى مرسيليا.

وبدأ لافيجري في إنشاء القرى العربية لجمع الفتيان العرب الذين عمّدهم. واشترى سنة 1868 أراضي تقع بين مليانة والأصنام، وسمى تلك الأرض قرية (سان سيبريان). وفي نفس السنة أسس جميعة المبشرين بإفريقية، ولها فرعان: الآباء البيض والأخوات البيض، وكانت مهمتهم في الجزائر بالخصوص هي علاج المرضى وفتح المدارس للتعليم الديني في زواوة وورقلة وميزاب والقليعة وبسكرة. وقد احتفل بأول زواج للشباب الأيتام الذين نصّرهم، بمناسبة افتتاح كنيسة السيدة الإفريقية في 2 يوليو 1872. وأسكنهم في قرى

(1) مارسيل إيمريت «تنصير مسلمي الجزائر» في (المجلة التاريخية)، 1960، ص 75.

خاصة، منها قرية سانت مونيك. وأنشأ لذلك حوالي 250 مسكناً[1]. وهذا رغم القول إن السلطات كانت تعارض التنصير وتطالب بإعادة الشباب إلى ذويهم. إن المجاعة التي ضربت الجزائريين أفادت الكنيسة المحتمية بالسلطة العسكرية والمدنية معاً. ولكن معظم الشباب الذين جرى تنصيرهم قد رجعوا إلى دينهم وذويهم بعد أن علموا الحقيقة.

* * *

لقد هزّت المجاعة التي أصابت الجزائريين حتى غير المبالين الفرنسيين، وجاء في رسالة من نابليون إلى ماكماهون أنه لا يرضى أن يقال إن فرنسا تركت العرب يموتون دون أن تفعل شيئاً. وكثر الحديث في الجزائر عن سياسة المملكة العربية التي حمّلوها نتائج ما حصل، واشتدّ الصراع بين العسكريين والمدنيين كل منهما يحمِّل الآخر المسؤولية. وكانت الكنيسة بزعامة المطران (الكاردينال) لافيجري في أقصى نشاطها. وانتشرت أخبار الكارثة إلى خارج فرنسا. ولذلك كان على البرلمان أن يتحرّك ويبحث عن الأسباب ويعرف أبعادها. فكلف لجنة برئاسة النائب (لوهون) لتحقِّق في الأمر. وكان لوهون يتمتع بثقة نابليون.

تجوّلت اللجنة في الجزائر واستمعت إلى آراء الكولون والعسكريين في الأزمة في وضع الجزائر من الوجهة الفرنسية طبعاً. وقد قيل إن الكولون جميعاً قد اتفقوا على المطالبة بالاندماج والحكم المدني، عدا واحداً كان مع الحكم العسكري وآخر كان مع الحكم الذاتي. ومعنى ذلك أن لجنة لوهون كان عليها، أمام الضغط والتأثير المحلي من الجانب الفرنسي، أن توصي بما يتفق مع رغبة الكولون. وليكن واضحاً أن لجنة لوهون لم تكن مهتمة بشؤون الجزائريين رغم النكبة التي ضربتهم في الصميم وكانوا هم فقط ضحاياها. وهذه هي أهم

(1) إيمريت «تنصير مسلمي الجزائر»، في المجلة التاريخية، 1960، ص 77، وبيلي (عندما أصبحت. .)، ص 294.

توصيات لجنة لوهون سنة 1868 (وهي في الحقيقة (مطالب) الكولون منقولة إلى البرلمان الفرنسي):

1) الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر جاءت نتيجة عدم ممارسة الاستعمار (اغتصاب واستغلال الأرض) بطريقة كافية، ولذلك فلا بد من توسيع المساحات الزراعية وزيادة القطع الأرضية ومضاعفة عدد الكولون ومنحهم الماء وتسهيل القروض لهم.

2) رفض النظام الاستثنائي والعمل بالاندماج الكامل مع الوطن الأم (فرنسا). وهذا يستلزم أن يكون للكولون نواب وممثلون في المجالس العامة عن طريق الانتخاب، مع تطبيق القوانين الفرنسية التي ولدوا معها.

3) تخليص العربي من ربقة الانتماء للقبيلة والعرش والإسراع في تكوين الملكية الفردية للأرض العرشية وإنشاء البلديات (الدواوير) على أنقاض أراضي الأعراش.

4) التخلّص من النظام العسكري لأن كل التوصيات السابقة لا يمكن تحقيقها إلاّ مع النظام المدني الليبرالي.

5) معاناة العرب من المجاعة ترجع إلى كونهم يعيشون في المناطق العسكرية، وليس لهم موارد يستفيدون منها لعدم وجود الكولون بالقرب منهم.

أما رأي الجزائريين في الأزمة أو النكبة التي كانوا يتخبطون فيها فلا أثر له. وأصبح لوهون نائباً عن الكولون بعد اقتناعه بوجهة نظرهم. وكانت توصيات لجنته ستشكل منعطفاً جديداً في سياسة المملكة العربية التي نسبت إلى نابليون الثالث. وقد حاول لوهون إقناع نابليون بوجهة نظر الكولون، فألّف نابليون لجنة أخرى برئاسة راندون[1] (مايو 1869) لدراسة وضع دستور

(1) سبق لراندون أن تولى حكم الجزائر (1851 ـ 1858). وكان مسؤولاً عن توسيع حركة الاستعمار و«التهدئة» وضرب الثورة في زواوة.

للجزائر، وهو الدستور المشار إليه في المادة 27 من دستور الأمبراطورية الفرنسية. وكان مقرر اللجنة الأخيرة هو (أرمان بيهيك) عضو مجلس الشيوخ.

عالجت اللجنة ثلاث قضايا رئيسية هي النيابة والحكم والاندماج. أما النيابة فقد وافقت على أن يكون للكولون حق انتخاب نوابهم وكذلك انتخاب أعضاء المجالس العامة (في الولايات) ومجالس البلديات. كما تقرّر أن يكون للأهالي حق التمثيل في جميع المجالس ولكن دون حق الانتخاب. أما بالنسبة للحكم فالإدارة ستظل عسكرية ولكن المناطق المدنية ستتوسع على حساب المناطق العسكرية كل خمس سنوات، ومن ثمة سيستولي الكولون على الأراضي الزراعية من الأهالي بالتدرّج. والمطلب الأساسي للكولون، وهو الاندماج، قد تغاضت عنه اللجنة هذه المرة، لأن القوانين الفرنسية لا يمكن تطبيقها تلقائياً في الجزائر. ومن جهة أخرى دعمت اللجنة الحكم اللامركزي بإعطاء صلاحيات واسعة للحاكم العام بما في ذلك صلاحية دراسة الميزانية.

ولم تكن هذه التوصيات لترضي أطماع الكولون، ولذلك شنّوا على المشروع حملة شرسة شملت أيضاً النظام العسكري، ولم يكن مشروع الدستور بالذات يستجيب لمطالبهم، وقد تساءلوا عن جدوى الدستور للجزائر بينما هم يطالبون بالاندماج الكامل في القوانين الفرنسية. وأمام الحملات والضغوط توصل البرلمان إلى صيغة تدعم النظام المدني على أساس أنه هو الذي يصلح للكولون والأهالي أيضاً. ورفض البرلمان مشروع الحكومة، وعرض ماكماهون استقالته، وهاجم الكولون نابليون هجوماً لاذعاً. ولكن الاستفتاء الذي أجراه (في فرنسا) أعطاه الأغلبية الساحقة لتنفيذ سياسته. وبدأ ذلك يظهر في إصدار مراسيم تطبيقية تتعلق بالانتخابات في الجزائر وإنشاء الملكية الفردية في الأرض بالنسبة للجزائريين، واستقلالية الولاة[1]. وبينما وسائل الإعلام بين مؤيد

---

(1) بيلي (عندما أصبحت الجزائر..)، ص 297 ـ 299. والمقصود «بالولاة» هم حكام الولايات الثلاث (البريفيات). وكانوا دائماً من المدنيين (الكولون).

ورافض، وبينما الرأي العام منقسم على جدوى السياسة الفرنسية في الجزائر، وبينما الجزائريون يعانون من آثار المجاعة التي أودت بالآلاف منهم، قامت الحرب بين فرنسا وبروسيا. وكان ما كان!

وحتى نفهم أكثر طريقة الكولون في الضغط والتحرك ضد لجنة راندون نذكر بعض الأفكار التي جاءت في عريضة قدمتها جماعة منهم كانوا في قسنطينة، من بينهم رئيس تحرير جريدة (المستقل). فقد احتجّوا على تكوين لجنة لم يكونوا هم أعضاء فيها، وقالوا إنهم معنيون بالدستور الذي تناقشه اللجنة، «وأي دستور في البلاد المتحضرة لا بد أن يقوم على التراضي بين الحاكم والمحكوم»، واحتجوا بأن في اللجنة أعضاء معروفين بتأييدهم لفكرة المملكة العربية وبقبولهم مبدأ المزج بين الرعايا (الأهالي) والمواطنين (الكولون) أصحاب الامتيازات. وقالوا إن أعضاء اللجنة قد ينازعون في «حقوقنا ويهبطون بها إلى درجة الإسلاميين (؟) وقد يأخذون منا أملاكنا وأشخاصنا ومستقبل عائلاتنا دون استشارتنا». وذكرت العريضة أن الكولون يحترمون العرب الذين يعملون ويعيشون «أخوياً» بين الكولون، وكرّروا القول بأن المجاعة إنما حدثت في المناطق العسكرية[1].

وهكذا كانت الجزائر عشية 1870 تعيش أزمة خانقة. وهي لا تتمثّل في آثار المجاعة فقط، ولا في الصراع بين المدنيين والعسكريين فقط، ولكن تتمثل في روح الاستغلال والتسلط من جهة وروح الثورة والرفض من جهة أخرى. الروح الأولى يمثلها الكولون والسلطات الاستعمارية عموماً، والروح الثانية يمثّلها الجزائريون الذين حرموا من حق التعليم والانتخاب وإبداء الرأي، ومن أراضيهم وديارهم. ولم تكن ثورة 1870 ـ 1871 إلا التعبير الصارخ عن الغضب الجزائري المكبوت الذي تجاهله الفرنسيون حين اعتبروا الجزائر قد هدأت تحت بنادقهم.

(1) العريضة محررة في 14 يونيو 1869 بقسنطينة. من أرشيف إبراهيم الونيسي.

أعيان في باريس للعرض والاستعراض

حضور أعيان الجزائريين في العاصمة الفرنسية بدأ منذ الاحتلال. وكان الأعيان الأولون يذهبون إلى هناك كمعارضين للإدارة الجديدة التي انتصبت في بلادهم أو مندوبين عن أهل العاصمة ليقدموا باسمهم العرائض والشكاوى إلى الحكومة الفرنسية مثل حمدان خوجة وأحمد بوضربة وإبراهيم بن مصطفى باشا.

وهناك من ذهب منهم إلى باريس عندئذ لأن قادة الجيش الفرنسي في الجزائر قد نفوهم من بلادهم أو «نصحوهم» بمغادرتها، مثل مصطفى بن عمر وحمدان بن أمين السكة وحمدان بوركايب. ومن الذين نزلوا فرنسا ووصلوا إلى باريس عندئذ الداي حسين باشا نفسه، وكانت معه حاشيته أيضاً. وقد حلّ بها أيضاً المولود بن عراش وزير خارجية الأمير سنة 1838.

ثم توالت الزيارات الفردية والوفود الجماعية المنظمة. ومن أشهر ذلك ما قام به كلوزيل حين نظّم وفداً إلى باريس من أعيان السيف والعلم للاطلاع والتأثّر. ثم حلّت نكبة الزمالة في عهد بوجو فأرسل الفرنسيون مجموعة من «الرهائن»، وهم أبناء قادة الأمير عبد القادر، ليتعلّموا في باريس ويكونوا تحت تصرّف المستشرقين والحكومة الفرنسية للمساومة عليهم. وتلت ذلك وفود منظمة أخرى بين 1844 و1850، كالوفد الذي شارك فيه الشاذلي القسنطيني ومحمد الخروبي وغيرهما من الأعيان.

ومن أشهر من نزل سجون فرنسا، سيما أمبواز وسانت مرغريت وكورسيكا: الأمير عبد القادر وحاشيته وبعض خلفائه، والحسين بن عزوز، خليفة الأمير على الزيبان ومحمد الخروبي أحد قادة الأمير البارزين، والشيخ بلقاسم أوعمروش، والشيخ أمزيان من نواحي بجاية، وابن الحاج الصادق زعيم ثورة الأوراس، ومحمد بن عبد الله زعيم ثورة ورقلة والجنوب. ونحن نعلم أن جزيرة سانت مرغريت وكورسيكا (الكورص)، كانتا مخصصتين للزعماء الخطرين. أما القاضي الشاذلي فقد ذهب إلى باريس عدة مرات ليؤانس الأمير في سجن أمبواز.

ومنذ وصل نابليون إلى الحكم كثر استدعاء الجزائريين للمشاركة في الحفلات الرسمية، حتى قبل أن يصبح نابليون أمبراطوراً. ومن أشهر من زارهم (الفرنسيين) وزاروه الأمير عبد القادر بعد إطلاق سراحه في نهاية 1852. وقد تجول الأمير في باريس بصفة رسمية وحضر الاحتفالات والاستعراضات. وزار متحف الجيش والمكتبة والمطبعة والمسرح والكنيسة. وبعد ارتحاله إلى المشرق رجع الأمير لزيارة باريس ونابليون في مناسبات منها سنة 1856 بعد «الانتصار» في حرب القرم ثم في سنة 1865 بعد أداء الأمير فريضة الحج. وفي أوائل مايو 1852 استضاف نابليون، وهو عندئذ رئيس جمهورية، عدداً من أعيان الجزائريين لحضور احتفالات تسليم الأعلام للجيش في باريس. ومن هؤلاء الأعيان سليمان بن صيام (مليانة)، ومحمد السعيد بن علي الشريف (آقبو)، وبلقاسم أوقاسي (باشاغا سباو)، وبوعلام بن شريفة (باشاغا جندل)، وعلي بن باحمد (خليفة قسنطينة)، ومحمد بن الأخضر المقراني (ابن خليفة مجانة).

وكان المعرض الدولي لباريس يجذب إليه الأعيان من مختلف الأقطار والأجناس، وكان الفرنسيون قد اتخذوا منه مناسبة تجارية وسياسية. ويهمنا هنا أن السلطات الفرنسية في الجزائر كانت «تختار» عينات في كل سنة لحضور المعرض المذكور وتحيط كل ذلك بأبّهة ودعاية. ومن الذين حضروا المعرض لسنة 1855 اثنان من أعيان إقليم وهران، وهما القاضي محمد بلقايد (وهران)، والطاهر بن المحفوظي. وكان بلقايد من أعيان الدوائر والزمالة الذين خدموا الفرنسيين منذ 1835 ضد الأمير عبد القادر، كما وقفوا ضد المرابطين والأشراف الذين اعتبروهم غير جديرين بالسلطة الزمنية والحربية. أما ابن المحفوظي فقد كان من رجال الدين، وقد نشأ في معسكر، وتولى الفتوى للفرنسيين في تلمسان والكتابة بالمجلس الشرعي (القضائي) في معسكر. وكان هذا المجلس تحت إدارة المكتب العربي العسكري (رئيسه فرنسي)[1].

(1) آلان كريستلو، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد 12، الجزء 2، سبتمبر 1980، ص 144. وانظر أيضاً كريستلو (المحاكم)، ص 59، وهنا وهناك.

ومنذ زار نابليون الجزائر أعجب بقادتها. وشاهد خلال زيارته الثانية نماذج من ألعاب الفروسية واستعراضات الجيش. فازداد إعجاباً بهيئتهم وهيبتهم، وقيل إن سياسةِ المملكة العربية نبعت بداية من زيارته الأولى (1860). وليس هذا هو غرضنا الآن، ولكن غرضنا هو أن نابليون أصبح يستدعي مجموعة من الأعيان في مختلف المناسبات ليكونوا، كما قيل، «نجوم الحفل»، فهم رجال يمتازون بالوسامة والنخوة والاعتزاز بالنفس والكرم والإيثار والذكاء. وقد حضروا في نوفمبر 1861 احتفال كامبينو الذي ترأسه نابليون. فكان الزعماء العرب يلبسون البرانيس الفاخرة والعمامات الفخمة، وقد لفتوا الأنظار فجلس معهم نابليون طويلاً، وجنّت بهم الأمبراطورة أوجيني، حسب تعبير الجنرال لاكروا إلى عربان. وكان نابليون نفسه قد لبس اللباس العربي، ومنع تقبيل الأيدي وأباح العناق المتبادل بالمساواة[1].

ثم توالت زيارات الأعيان الجزائريين إلى فرنسا أثناء عهد نابليون وبعده. وقد حارب عدد منهم في الحروب السبعينية وأبلوا فيها البلاء الحسن رغم أنه لم يكن لهم مصلحة فيها. ومنذ نشأة الجمهورية الثالثة ضربت الأعيان (الأرستقراطية العربية) في الصميم بإهانتهم وتخفيض أملاكهم وتمزيق أعراشهم، وقد تحدثنا عن ذلك في محله. ومع ذلك ظلت الزيارات إلى العاصمة الفرنسية تجري من وقت إلى آخر، كالزيارة التي حدثت سنة 1878. فقد تحدّثت جريدة (المبشر) عن وفد القادة والأعيان الذين زاروا باريس في غشت من العام المذكور، وحظوا بمقابلة الرئيس قامبيطا. ونوّهت الجريدة بالخبر لتقنع الذين لم يزوروا باريس بأنهم أضاعوا فرصة لا تعوّض[2].

وقد أشرنا إلى خيبة ظن الحاكم العام جول كامبون حين تأكّد أنه لم يبق من الأجواد سوى الهباء المنثور[3]، ومع ذلك استطاع هذا الحاكم العام أن يستدعي

(1) بيلي (عندما أصبحت الجزائر)، ص 120.
(2) جريدة المبشر، 31 غشت 1878.
(3) انظر سابقاً.

عدداً منهم لحضور استعراض في باريس يقام على شرف الإسكندر الثالث قيصر روسيا سنة 1896. وهكذا حضرت قوة عسكرية جزائرية على رأسها كوكبة من الأجواد، ومروا أمام القيصر، فكان الرؤساء الجزائريون «يجمّلون المحفل القيصري بألوان برانيسهم الخافقة الأجنحة وأشعة أسلحتهم المحلاة» حسب وصف جريدة المبشر. وكان على كل رئيس منهم «أن يأتي بجواده الأجود وبأحسن جهازه وأجمل خديم بلباس كله أبيض». وكان على الرؤساء (الأجواد) أن يلبسوا برانيسهم الرسمية ذات اللون الأحمر، وقد تكفلت الدولة الفرنسية بجميع المصاريف.

والذين حضروا هذه المناسبة ستة فقط، وهو فيما يبدو، العدد الباقي من هذه العائلات المنقرضة: 1 - الأخضر بن محمد بن فرحات من أولاد عياد، حاكم الأرباع (بلقب باشاغا). 2 - حمزة بن بوبكر، من أولاد سيدي الشيخ (بلقب آغا) جبل عمور[1]. 3 - محمد بن قانة، بلقب آغا الزيبان (لاحظ أن لقب شيخ العرب غير مذكور معه عندئذ). 4 - ولد قادي علي ولد سي أحمد، بلقب الآغا شرفياً فقط، ولا ندري الناحية التي جاء منها، ولعله من فرندة. 5 - علي باي بن ميهوب بن شنوف، بلقب قايد بني بوسليمان واحمر خدو، وهو من عائلة بوعكاز المنافسة لعائلة ابن قانة. لاحظ أن لقب علي باي دون لقب ابن قانة. 6 - بوزيد محمد الصالح، ولم تذكر له الجريدة لقباً أرستقراطياً سوى أنه «المسلم المعين بدوار الزرق، مسكيانة»[2]. فأنت ترى أن الوفد كله ليس فيه سوى واحد بلقب باشاغا. وأن الوفد جاء من مختلف أنحاء البلاد، وأن الهدف من الإتيان به هو العرض والاستعراض وتجميل الحفلة والتباهي الفرنسي أمام القيصر الروسي. والمعروف أن الفرنسيين قد أعادوا لقب شيخ العرب إلى عائلة ابن قانة ولقب الخليفة إلى عائلة ابن فرحات. ولكن الألقاب وحدها لا تعني شيئاً بعد أن خسر الأجواد الأملاك والسلطان.

---

(1) كان متزوجاً من فرنسية.

(2) جريدة المبشر، 3 أكتوبر 1896.



الفصـل الثانـي
تحولات وانتفاضات 1860 ـ 1880

ـ مقدمة
ـ السنوسية
ـ الشيخية (أولاد سيدي الشيخ ـ ثورة أولاد حمزة)
ـ انتفاضات معاصرة
ـ أولاد سيدي الشيخ: 1869 ـ 1876 (مرحلة قدور بن حمزة)
ـ أولاد سيدي الشيخ: 1876 ـ 1892 (مرحلة بوعمامة)
ـ محي الدين بن الأمير عبد القادر 1870 ـ 1871
ـ الهزيمة الفرنسية (1870)، المراسيم، وتجنيس اليهود
ـ التمردات المحلية والثورة المقرانية
ـ ثورة الرحمانيين ـ بعد استشهاد المقراني
ـ عواقب ونتائج ثورة 1871
ـ ثورة بوشوشة وإعدامه 1864 ـ 1875
ـ قضية العربي المملوك والادارة في سوف
ـ انتفاضات أوراسية إلى 1880 (البوازيد 1876، جار الله 1879، والهاشمي 1880)



الفصل الثاني

تحولات وانتفاضات 1860 ـ 1880

نتناول في هذا الفصل بعض التحوّلات وأهم الانتفاضات التي عرفتها الجزائر خلال عقدين من الزمن. ونقصد بالتحوّلات تلك التطورات التي حدثت ابتداء من الجيل الثاني الذي نشأ في عهد الاستعمار في مجالات الدين والتعليم والتصوف والتنصير والقضاء الإسلامي والاستيطان ونحو ذلك. وقد كنا تناولنا جوانب من ذلك أيضاً في الفصل السابق مثل إضعاف الحضر وبعثرة حياة المدينة، ومثل زعزعة الفئة المتنفذة (الأجواد) بعد الاستغناء عنهم وما حدث للمجتمع بعد مرسوم الأرض سنة 1863.

كذلك نتناول هنا أهم الانتفاضات بصفة متواصلة دون قطعها بتاريخ 1870 الذي انتهى به الحكم العسكري ونظام نابليون الثالث وجاء على أثره ما يعرف بالحكم المدني والنظام الجمهوري. ذلك أن الثورات (الانتفاضات) كانت متصلة ببعضها في الواقع، ومن الخطأ دراسة كل منها على حدة كأنها واقعة في بلاد متباعدة. فثورة أولاد سيدي الشيخ هي استمرار لثورة الجنوب (محمد بن عبد الله) واستمرار لثورة سي الأزرق الفليتي، وإذا شئت فهي استمرار لثورة زواوة التي قيل إنها انتهت سنة 1857 وهي في الحقيقة لم تنته، وثورة البابور متصلة بثورة الأوراس (الحاج الصادق) المتصلة بدورها بثورة الزعاطشة، وهكذا. وكانت ثورة أولاد سيدي الشيخ قد استمرت إلى السبعينات وأثرت على الطريقتين التجانية والرحمانية. وكانت الأخيرة هي مفجرة ثورة

1871، رغم أن الثورة تعزى اليوم إلى محمد الحاج المقراني. وكان دخول محيي الدين بن الأمير عبد القادر إلى الجزائر وإعلانه الجهاد والتحرير مع أعيان من أمثال ناصر بن شهرة، قد سبق بالطبع ثورة 1871. وكانت ثورة بوشوشة استمراراً للانتفاضات السابقة، وكذلك انتفاضة العمري بالأوراس ثم بوعمامة. ولذلك فضلنا تناول الانتفاضات متصلة لا منفصلة، لأن الهدف منها كان واحداً وهو تحرير البلاد، والعدو كان واحداً وهو السلطة الفرنسية الاستعمارية.

وإذا كان النظام الإداري المتبع خلال الستينات كان يسمى عسكرياً والنظام الذي جاء بعده يسمى مدنياً، فإن وضع الجزائريين ظل هو هو، وإنما ازداد ضيقاً وقمعاً في عقد السبعينات نتيجة عدة عوامل سندرسها. وقد استتبع ذلك إجراءات تعسفية كإحلال جاليات أجنبية جديدة في الجزائر، واغتصاب المزيد من الأراضي، ونصب المحاكم والمجالس الحربية للحكم على من شاركوا في ثورة 1871، وسن قوانين جديدة رادعة على يد حكام عامين كانوا لعبة في يد الكولون واليهود والموتورين، أمثال الأميرال ديقيدون، والجنرال شانزي، وألبير قريفي. وقد كانت الهزيمة الفرنسية سنة 1870 قد عقدت النفوس، فالفرنسيون شعروا بمركب نقص أرادوا أن يكملوه بضرب الجزائريين وإظهار القوة والطغيان أمامهم، والجزائريون من جهتهم شعروا بمركب كمال، وهو أن الهزيمة التي كانت قد لحقت بهم منذ الاحتلال يمكن أن تزول وأن عدوهم ليس معصوماً كما كان يدعي.

ومن جهة أخرى كانت الزوايا ما تزال في قوتها، وما يزال في استطاعة أشرافها ومرابطيها تكبيد العدو خسائر فادحة وجمع جموع الأتباع بالآلاف. وكان المرابطون ما يزالون على عهدهم يجمعون بين الدين والعلم والشرف ويقودون المعارك كفرسان في طليعة المحاربين. وكانت قوتهم ضرورية في مختلف الانتفاضات، فرغم سمعة المقراني ومكانته فإنه لم يستطع أن يجند الناس للثورة إلا بالاعتماد على الشيخ الحداد. فرجل الدين كان هو المحرك للانتفاضات وليس رجال الدنيا. وإذا رغب أحد هؤلاء في الثورة فإنه كان عليه

أن يبحث عمن يجند له الجمهور من رجال الدين.

وقد دلّت الأحداث على وجود علاقات بين الانتفاضات والجهات الخارجية وأن عزلة الجزائر لم تكن مطبقة. ذلك أن أولاد سيدي الشيخ كانوا يجدون الدعم من المغرب الأقصى، وأن انتفاضات الجنوب كانت تجد الدعم من السنوسية التي كانت بدورها تجد الدعم من الدولة العثمانية. وأن انتفاضة 1871 قد مهد لها محيي الدين الذي ظل على صلة بالموقف ولم يرجع إلى المشرق إلا في شهر مايو (بعد استشهاد المقراني). وكانت السنوسية والمغرب الأقصى يدعمان ثورة بوعمامة، وربما كان هذا يجد الدعم أيضاً من الطريقة المدنية وحركة الجامعة الإسلامية.

وفي تناولنا للطرق الصوفية هنا سنكتفي بتتبع أدوارها وتداخلها في الانتفاضات. أما من حيث هي جمعيات ومنظمات وطقوس وبركات ومشيخات فذلك لا يعنينا هنا، وقد تعرضنا له في التاريخ الثقافي.

السنوسية

نهتم بالسنوسية هنا لعدة أمور، منها أن صاحبها وهو محمد بن علي السنوسي الخطابي، ولد وتعلم وعاش فترة في الجزائر، وأنه علم بها وتنقّل فيها وتزوّج منها قبل مغادرتها إلى المشرق. ثم أننا نتناولها لأن الطريقة السنوسية كانت وراء عدد من الانتفاضات في جنوب الجزائر، وكان لها فرع نشيط في نواحي مستغانم (الزاوية التكوكية)، وأخيراً نتعرّض إليها لأنها نشطت في الوقت الذي بدأ العياء يصيب الطرق الأخرى كالقادرية والرحمانية والدرقاوية، ونقصد هنا العياء المادي والفكري. أما العياء المادي فكان من أثر استيلاء الفرنسيين على مقدرات البلاد بما في ذلك الأوقاف التي كانت المورد الرئيسي للدين والتعليم والأفعال الخيرية. وأما العياء الفكري فإن الطرق لجأت إلى «أسرارها» وغموضها بعد الهزائم العسكرية التي منيت بها، وقد أدخلت أدعية وطقوساً

ليست من الدين في شيء، وإنما فرضتها التحوّلات التاريخية؛ بينما كانت السنوسية طريقة حديثة العهد، متجددة التعاليم، سنّية المنطلق والهدف، وكانت تتقمص مبادىء مختلف الطرق الصوفية الأخرى تقريباً.

وحياة الشيخ السنوسي مبسوطة في مراجع كثيرة، وقد كتب هو نفسه سيرته الذاتية. وهو من مواليد قبيلة الخطاطبة في جنوب مستغانم بالجزائر، وقبيلته شريفة تنحدر، حسب السلسلة الخاصة بالعائلة، من نسل السيدة فاطمة الزهراء. وكان ميلاده بين 1791 ـ 1800، حسب اختلاف الروايات. وهو محمد بن علي السنوسي، وغير منسوب لبني سنوس الموجودين في الناحية. أخذ العلوم الأولية والقرآن الكريم في موطنه ثم قصد مدينة فاس للدراسة في القرويين، وبقي هناك فترة لا نعرفها، ثم ظهر له أن يقصد المشرق للحج وزيادة العلم شأن الكثير من الشباب الطموح عندئذ. فمر بالجنوب الجزائري قبل سنة 1829 وقيل سنة 1830 (سنة الاحتلال)، وقد توقف مدة لا نعرف كم طالت أيضاً في عدة مدن صحراوية كالأغواط وبوسعادة والجلفة وبسكرة، وانتصب للتعليم ربما ليعيش وليجد مورداً لسفره، وقد تزوّج في مسعد امرأة قيل إن له منها بنتاً لا يعرف هو نفسه عنها شيئاً. ثم واصل سيره نحو تونس وطرابلس فمصر، ولعله دخل جامع الزيتونة. وأخذ فيه بعض العلوم ولكن المؤكد أنه بقي في الأزهر فترة وتتلمذ على بعض مشائخه. ثم واصل سيره إلى مكة فأدى فريضة الحج، وأقام في جبل أبي قبيس، وتتلمذ في التصوف على الشيخ أحمد بن إدريس الفاسي ولازمه إلى وفاته.

وبعد وفاة شيخه أسس السنوسي زاوية في جبل أبي قبيس قرب الكعبة الشريفة. وتذكر بعض المصادر أنه تأثّر ببعض تعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ولكن المؤكد أن السنوسي أقام مبدأ طريقته على أمور منها: الأخذ والتأثّر بمجموعة من الطرق الصوفية السابقة له، ومنها محاربة البدع والدعوة إلى السنّة والقرآن، ومنها أخيراً الدعوة إلى خلافة إسلامية قوية بعيدة عن تأثير الغرب. ومن الملاحظ أنه أثناء وجوده بمكة ورد عليها (1842) الجاسوس

الفرنسي، ليون روش الذي سمى نفسه (عمر) رفقة بعض المغترين به من رجال التصوف الجزائريين[1]، وطلب روش من شريف مكة جمع العلماء للموافقة على نص فتوى جاء به، وقد ذكر روش نفسه في كتاب له، أن السنوسي كان الرجل الوحيد الذي عارض الفتوى لأنها تدعو الجزائريين إلى وقف الجهاد ضد الفرنسيين. واستغرقت إقامة الشيخ السنوسي حوالي عشر سنوات، إذ إنه رجع إلى برقة وأسس أول زاوية له في البيضاء سنة 1843، ثم انتقل سنة 1855 إلى جغبوب وأسّس بها زاوية بعيدة عن أعين السلطة العثمانية والدول الأجنبية. واشتهرت هذه الزاوية في عهده وأصبح لها فروع كثيرة، وتوفي وهي في أوج ازدهارها، سنة 1859.

وقد تعرّضنا في فصل سابق إلى العلاقة بين الشيخ السنوسي والشريف إبراهيم (محمد بن عبد الله) الذي قاد الثورة من ورقلة بجنوب الجزائر. ولكننا لم نتعرّض هناك إلى شخصية هامة يبدو أنها كانت هي المحرك الرئيسي للسنوسية حتى بعد وفاة شيخها وأسر محمد بن عبد الله سنة 1861. ومعلوماتنا عن هذه الشخصية مستمدة من رحلة دوفيرييه التي قام بها سنوات 1859 (سنة وفاة السنوسي) و1863، عشية ثورة أولاد سيدي الشيخ. ونعني به الحاج أحمد التواتي الذي اعتبره دوفيرييه من الرجال الخطرين وصاحب المشاريع في بناء الزوايا وجلب السلاح وتجنيد المحاربين للتخلص من الأعداء والمشبوهين إلخ. كان الحاج التواتي حسب دوفيرييه، يعيش في تيديكلت قبل انضمامه لحركة الشريف إبراهيم بورقلة. ولعل التواتي كان من أتباع الطريقة البكائية التي كانت مزدهرة أيضاً في نواحي توات وتمبوكتو وكونته. ويقول عنه دوفيرييه إنه «طالب» عالم وغاضب متعصب ضد الفرنسيين، وأصبح يعرف بين الناس «بالعالم» وأن الشريف إبراهيم هو الذي زكاه إلى الشيخ السنوسي فعينه هذا مقدماً له على المنطقة الممتدة من فزان إلى التوارق وإلى توات. وأصبح التواتي

(1) عن ذلك انظر بحثنا (رحالتان فرنسيتان في الحجاز) في أبحاث وآراء جـ4،ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

وعن ترجمة الشيخ السنوسي أنظر فصل الطرق الصوفية من التاريخ الثقافي.

هو الذي يجند الأنصار للجهاد والشريف إبراهيم (محمد بن عبد الله) هو الذي يقودهم.

ورغم موت السنوسي وأسر الشريف إبراهيم فإن الحاج التواتي قد بقي، حسب رواية دوفيرييه، شعلة متحركة في الصحراء، وتساءل دوفيرييه ما إذا كانت السنوسية ستتحول إلى حركة هجومية ضد الفرنسيين (؟) بقيادة الحاج التواتي. فقد كان يتنقل في كل مكان داعياً للجهاد وآمراً بشراء السلاح والذخيرة، وأفتى (التواتي) بجواز نهب وقتل دوفيرييه وقتل من كانوا معه من المسلمين لاتهامه بأنه جاسوس فرنسي. ولعل ذلك هو سر سخط دوفيرييه عنه أكثر من غيره، ولاحظ أن السنوسية عارضت رحلة إسماعيل بوضربة سنة 1858 إلى غات رغم أنه مسلم (كان يعمل لحساب فرنسا). وأوضح دوفيرييه أن هناك خلافاً بين مقدمي السنوسية ومقدمي البكائية (وهي قادرية) في غات حول الموقف من الأجانب «المستكشفين»[1].

وصف دوفيرييه السنوسية بأنها طريقة عدوة وخطرة ومتعصبة وأنها تقف ضد التنازلات الإسلامية للغرب، وتعارض التأثير الحضاري الغربي في المجتمعات الإسلامية، وتدعو إلى تطهير الدين وإقامة حكومة إسلامية قوية. فهي في نظره طريقة «احتجاجية» أو ثورية، كما نقول اليوم. ومنذئذ أخذ الكتاب يقلدون دوفيرييه في رأيه عن السنوسية دون مناقشة. وكان ذلك بالخصوص هو موقف لويس رين الذي ألّف كتابه[2] بعد عشرين سنة من ظهور كتاب دوفيرييه. وكذلك فعل الضابط ألفريد لوشاتلييه الذي اعتبر السنوسية خطراً، وقال إنها كانت تسيطر على شؤون الإسلام في عهده. وكان هذا الضابط

---

(1) دوفيرييه (اكتشاف الصحراء)، باريس 1864، ص 306. كان دوفيرييه قد ألقى محاضرة في الجمعية الجغرافية بباريس قال فيها إن عدد أتباع السنوسية حوالي مليون ونصف يطيعون الأوامر ويدفعون الضرائب. انظر لويس فينيون (فرنسا في شمال إفريقية)، ص 219 ولا شك أن ذلك رقم مبالغ فيه.

(2) لويس رين (مرابطون وإخوان)، الجزائر، 1884.

قد تولّى المكتب العربي العسكري في ورقلة بحيث كان قريباً من تأثيرات السنوسية في المنطقة، كما أنه ألّف كتاباً عن الطرق الصوفية الإسلامية في الحجاز خصص فيه لتأثير السنوسية هناك مكاناً مرموقاً واعتبرها قادرة على الدعوة للجهاد في العالم الإسلامي لأن الحجاز في نظره كان تحت تأثيرها[1].

استمر توسع السنوسية إلى أوائل هذا القرن. وعرفت خلال ذلك شخصية المهدي الذي ربما فاقت سمعته ونفوذه السياسي سمعة ونفوذ والده. كان عمره حوالي ثلاث عشرة سنة عند وفاة والده، ولكن كان في دائرته رجال سهروا على تربيته لخلافة والده من جهة وعلى نمو الطريقة من جهة أخرى. وفي عهد الشيخ المهدي وصلت زوايا السنوسية قمتها وانتشرت في السودان وجنوب وشرق ليبيا. وانتقلت الزاوية الأم سنة 1895 إلى واحة الكفرة مبتعدة عن مراقبة السلطة الدنيوية لها. وفي عهد الشيخ المهدي حدثت في الجزائر ثورة بوعمامة، وحاول الفرنسيون التوغل في الصحراء والوصول إلى وسط إفريقية وربطه بالجزائر. وكان من المنطقي أن تصطدم المصالح الفرنسية بمصالح الزاوية السنوسية[2]. ولقد حاول الفرنسيون أن يستعملوا فرع السنوسية في الجزائر للاتصال وخدمة أهدافهم مع الزاوية الأم، ولكنهم في نفس الوقت كانوا يضغطون على شيوخ الفرع ويضعونهم في السجن ويتهمونهم بشتى التهم. ويبدو أنه بنهاية القرن الماضي خفت حدّة الخوف لدى الفرنسيين من خطر السنوسية، وتعلموا أنهم يبالغون في ذلك الخطر. هذا التحوّل نجده في معالجة ديبون وكوبولاني للموضوع. فما جاء في كتابهما سنة 1897 أخف بكثير مما جاء في المؤلفات السابقة عن السنوسية[3].

---

(1) لوشاتلييه (الطرق الصوفية الإسلامية في الحجاز)، 1887.

(2) بالإضافة إلى رين (وهو ضابط خبير بالشؤون الإسلامية والعربية)، قام بيلار، وكولاس، وكلاهما مترجم عسكري، بترجمة أدبيات السنوسية، وكانا يعملان في مكاتب الحكومة العامة بالجزائر.

(3) ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية الإسلامية)، الجزائر 1897، ص 552 وهنا وهناك. =

وكما كان الحاج أحمد التواتي مقدماً للشيخ محمد السنوسي كان لدى الشيخ المهدي معلمون ومقدمون من تلمسان وبسكرة وتونس والمغرب الأقصى وطرابلس. وقد توسعت تأثيرات السنوسية في العالم الإسلامي أيضاً مما جعلها قريبة في ذلك من أهداف حركة الجامعة الإسلامية التي تبنّاها السلطان عبد الحميد الثاني، وكان وراءها أيضاً الشيخ أبو الهدى الصيادي الذي كان صلة الوصل بين السلطان والحركات الإسلامية. ولكن بعض المصادر تذكر أن الشيخ المهدي كان متأبياً على السلطان[1]، وأنه كان غير راضٍ بتقريب محمد ظافر المدني منه (السلطان)، وأن الطريقة المدنية كانت تنافس السنوسية في ليبيا. ومهما يكن من أمر فإن الشيخ المهدي قد توفي سنة 1902 وخلفه على رأس الزاوية ابن أخيه، أحمد الشريف.

إن وصف لويس رين للزاوية السنوسية الأم يدل، إذا صحّت الأخبار، على أننا فعلاً أمام دولة ناشئة. فقد كان لها أكثر من مائة زاوية فرعية، وكانت جغبوب تضم بين ستة وسبعة آلاف مسكن. وكانت محصّنة ولها أربعة أبواب، وكانت محطة للقوافل. ويقيم فيها حوالي 400 من العالم الإسلامي، فهي مجمع ديني - سياسي. وللإخوان هناك انضباط تام، وحياة عسكرية، ولهم أسلحة تكفي ثلاثة آلاف جندي، وغرف مليئة بالبارود والرصاص وحوالي 15 مدفعاً، وهناك عمال لصنع السلاح وغيره من الصناعات. وللزاوية نظام بريد واتصال مع فروعها، ولها شرطة خاصة، وأراضي زراعية واسعة. ونظام للتعليم. والحكومة العثمانية في طرابلس كانت تعفي الزاوية وفروعها من الضرائب. وفي الموظفين الإداريين والقضائيين إخوان تابعون للسنوسية. كما كان لها علاقات دبلوماسية ومراسيم استقبال مع الأجانب. وكان الشيخ المهدي ينيب عنه الشيخ محمد البسكري في استقبال الأجانب، وهم يحسبونه هو الشيخ

= وكذلك جياني البيرقوني «وجهة نظر إيطالية في موضوع فرنسي - السنوسية» في كتاب (معرفة المغرب)، تحرير ك. فاتان، 1985، ص 115.

(1) لوثروب ستودارد (حاضر العالم الإسلامي)، ترجمة وتعليق شكيب أرسلان، 1/296.

المهدي نفسه، كما فعل مع الألماني رولفس سنة 1872 والإيطالي كامبيريو سنة 1881. وقد أرسل إليه الفرنسيون أيضاً بعض الرسل. ويتهم لويس فينيون السنوسية بالضلوع في مقتل عدد من «المكتشفين» أمثال دوبيري (1874)، وفلاترز (1881)، وبالا (1886)[1].

الشيخية (أولاد سيدي الشيخ ـ ثورة أولاد حمزة)

لأولاد سيدي الشيخ نسب تاريخي ونسب روحي. أما النسب التاريخي فيربطهم بالخليفة أبي بكر الصديق (ض)، ولذلك يسمون أيضاً بالبكرية (البوبكرية) وبالصديقية. وفي هذا المجال لهم رابطة مع البكريين والصديقيين الموجودين في مصر والشام. وعلى هذا فإن قول دوفيريه إن لهم نسباً شريفاً يتصل بالسيدة فاطمة الزهراء غير صحيح. ولكن شرفهم جاء من انتسابهم إلى الخليفة الأول، فهم من أصل عربي/ قرشي نبيل. وقد جاءت العائلة من الحجاز في أزمنة غير معروفة بدقة، وعبروا مصر وتونس إلى الجزائر والمغرب. ويقول دوفيرييه إن جدهم قد خرج غاضباً من تونس لأسباب عائلية أو سياسية ونشد الصحراء والعزلة إلى أن استقرّ في ناحية البيض في عهد بني زيان. وكثير ما حدث ذلك في التاريخ.

ومن أجدادهم المعروفين الشيخ عبد القادر بن محمد، المعروف بوسماحة، المتوفي في ستيتن سنة 1023 (1614). وقبل وفاته أسّس الشيخ زاوية في البيض أصبحت معروفة باسمه (سيدي الشيخ). وقد ترك ثمانية عشر ولداً. وتوارث أبناؤه بركته واتسعت دائرتهم حتى شملت جنوب الإقليم الوهراني والنواحي الشرقية إلى ورقلة والمنيعة. وظلّ نفوذهم الدنيوي والروحي يتوسّع إلى آخر القرن الماضي، كما سنرى.

أما نسبهم الروحي فهم قادرية ـ شاذلية. وقد كان سيدي الشيخ تابعاً

---

(1) فينيون (فرنسا في شمال إفريقية)، ص 221.

لتلاميذ الشيخ أحمد بن يوسف الملياني، ولكن الذي أدخله إلى الطريقة هو محمد بن عبد الرحمن السهيلي القادري/ الشاذلي. ويبدو أن سيدي الشيخ قبل ذلك كان من الملاكين الكبار ومن أصحاب الدنيا. ولهم سلسلة صوفية يتوارثونها ذكرناها في غير هذا. وفيهم من دخل الطريقة الطيبية أيضاً. ولذلك قيل عنهم إنهم ليسوا طريقة صوفية مثل الطرق الأخرى، ولكنهم مزيج من أهل الدنيا والدين، وأنهم استعملوا نفوذهم الروحي وأصلهم النبيل من أجل تكثير الأتباع واكتساب حظوظ الدنيا والتنافس على السلطة. وكان ذلك ظاهراً في عهد الاحتلال بالخصوص[1].

هذه الحظوظ بدأت منذ الاحتلال تقريباً. فقد كان أولاد سيدي الشيخ عندئذ يجمعون بين الأملاك الكثيرة التي يسميها الفرنسيون إقطاعية وبين الزاوية والحياة الروحية. وكان لهم إخوان وعبيد. وقد تركوا شؤون الزاوية (وكان لهم على الأقل ثلاث زوايا) لمن أعتقوهم من عبيدهم. فكان هؤلاء يتلقون الزيارات من الأتباع والغفارات التي يفرضها أولاد سيدي الشيخ على رعاياهم. وقد قدّرت مداخيلهم السنوية في حوالي نصف القرن الماضي بثمانين ألف فرنك بحساب ذلك الوقت. ولم يقدم أولاد سيدي الشيخ للأمير عبد القادر والمقاومة في عهده خدمة كبيرة، فقد كانوا بعيدين عن مسرح الأحداث، ولم يحاول الأمير فرض الخدمة عليهم كما حاول مع زعيم الطريقة التجانية، لأن أولاد سيدي الشيخ لم يرفضوا الطاعة والخدمة ولكنهم اعتذروا له باعتذارات قبلها منهم، ثم أنهم لم يوالوا أعداءه على كل حال. ولكن معاهدة 1844 بين المغرب وفرنسا

---

(1) تناول الكتّاب الفرنسيون حياة أولاد سيدي الشيخ حسب العهود والعلاقات معهم، وهي علاقات تارة تتحسّن وتارة تسوء، مما انعكس على الكتابات نفسها، ولذلك لا نستطيع أن نرى صورة تاريخية صادقة لحياة هذه العائلة الكبيرة. فهذا تروميلي وبيزي تناولاهم سياسياً، وهذا رين وديبون وكوبولاني ودوفيرييه تناولوهم دينياً غالباً. وقد تناولنا نحن الطريقة الشيخية في التاريخ الثقافي. واهتمّ بهم بعض الكتاب الأمريكيين ولكننا لا ندري إن كانوا قد أنجزوا عملهم عنهم.

جعلت من أولاد سيدي الشيخ شراقة تحت سلطة الفرنسيين وغرابة تحت سلطة المغرب. وكان ذلك بداية لتقسيم العائلة الواحدة وتلاعب الفرنسيين بمصيرها. وفي فيفري 1849 ثار أولاد سيدي الشيخ الشراقة بقيادة الشيخ ابن الطيب. ويبدو أن اتفاق المغرب وفرنسا قد أنهى الثورة بعد عدة شهور[1].

علم الفرنسيون مدى حرص أولاد سيدي الشيخ على السلطة الدنيوية فاستغلوا ذلك فيهم. وكانت الزاوية مسألة ثانوية عندهم ولكنها وسيلة دينية ومالية أيضاً للإبقاء على ولاء الأتباع، ولذلك قال دوفيرييه عن الزاوية سنة 1859 إنها كانت «تتدهور» في الوقت الذي كانت فيه زوايا الطرق الصوفية الأخرى تزدهر. وقد عيّن الفرنسيون سيدي حمزة كبير أولاد سيدي الشيخ «خليفة» لهم على الصحراء الجنوبية الممتدة من حدود المغرب إلى ورقلة. وأعطوه صلاحيات واسعة، لأن الإدارة الفرنسية كانت عاجزة عن التحكّم في كل البلاد، وكان الرئيس الأهلي عبارة عن أمير مستقل بإمارته مع الاعتراف بالسيادة الفرنسية والحكم باسمها ودفع الضريبة لها، كما أن الفرنسيين وزعوا ألقاباً أخرى على بعض أفراد العائلة وأقطعوهم الإقطاعات. وكان ذلك من الفرنسيين سياسة مؤقتة فقط، أي ريثما يتفرغون إلى مناطق التل والصحراء بعد تحكمهم في الوضع العام.

وقد ساهم الخليفة حمزة في «تهدئة» المنطقة التابعة له وحصل على استسلام قبائل الناحية له، أي لفرنسا، ومن بين الخدمات التي قدمها هو وابنه بوبكر في بداية الستينات أنه قد احتل المنيعة باسم فرنسا سنة 1861 بأمر من الحاكم العام بيليسييه. أما ابنه بوبكر فهو الذي قبض على الشريف إبراهيم (شريف ورقلة، محمد بن عبد الله) سنة 1861 أيضاً وسلّمه للفرنسيين فسجنوه حتى مات في سجنه. وسيدي حمزة هو الذي أعطى رسائل الحماية لدوفيرييه

(1) انظر المبشر 15 غشت و15 سبتمبر 1849 عن رسالة الماجستير لإبراهيم الونيسي. لاحظ أن هذه السنة قد شهدت في نفس الوقت انتفاضة الزعاطشة أيضاً.

سنة 1859 لكي يمرّ من المنيعة إلى هدفه وهو غدامس. وكانت الأهداف الفرنسية هي استعمال الشيخية والتيجانية ضد تداخل السنوسية في الجنوب. ولذلك كان الفرنسيون حريصين على أن يمهد لهم سي حمزة الدخول إلى منطقة توات ومراقبة الطرق التجارية مع الجزائر وأن يتعاون في ذلك مع الطيبية ذات النفوذ في توات ونواحيها. لقد كانت تتبع أولاد سيدي الشيخ عندئذ مناطق وقبائل عديدة منها الشعانبة وقبائل البيّض وورقلة ومتليلي والمنيعة وأولاد مختار والمخادمة وعين صالح وجماعات أخرى في توات وغيرها[1].

ويبدو أن انتفاضة الجنوب التي قادها الشريف إبراهيم وناصر بن شهرة والتي دامت قرابة عشر سنوات قد أضعفت من سمعة سي حمزة عند الفرنسيين، وكانت المنطقة تقع تحت نفوذه، والفرنسيون لا يريدون الانتفاضة أن تستمر وتتسع أكثر مما حدث، منذ وصلت إلى الأغواط والونشريس واقتربت من الزاوية الشيخية نفسها. وانضمّ إليها عدد من أتباع أولاد سيدي الشيخ أو المحسوبين عليهم. وأدّت أحداث ورقلة سنة 1860 إلى أن يأمر الفرنسيون خليفتهم (سي حمزة) بالتوجّه إلى هناك والسيطرة على الوضع، فأقام أكثر من شهر بورقلة وحاول استعادة النظام لسلطته بفرض الغرامة والسجن على المخالفين. ومنع «الأعراب» من إدخال «البندقة الكبيرة والصغيرة والسكين»، وعدم الاعتداء على النخيل، واشترط إقامة الحدود على المخالفين، بما في ذلك استعمال الضرب والسجن والتغريم ونهب المال. وكان خطاب سي حمزة موجهاً بالخصوص إلى سكان ورقلة من مخادمة وشعانبة[2] إلخ.

ولكن بعض أهل ورقلة قد شكوا للفرنسيين من سي حمزة واتهموه بالتواطىء مع الثوار، وكان من السهل على الفرنسيين أن يلفقوا تهمة من هذا النوع ضده لينزعوا منه القيادة، فالشبهات كانت كافية واستمرار ثورة الشريف

---

(1) دوفيرييه (اكتشاف الصحراء)، 1864، ص 315.

(2) ابن سديرة (كتاب الرسائل)، ص 280، والنص بتاريخ رمضان 1860 (كذا).

إبراهيم وابن شهرة وتأثير السنوسية كلها كانت كافية لإقناع الفرنسيين بضرورة عزل أو إبعاد سي حمزة عن الميدان. وهكذا كان الحال. ولكنهم لم يعلنوا عزله أو معاقبته بل ولم يتهموه اتهاماً مباشراً، وإنما طلبوا منه عن طريق بيليسييه، حاكم وهران (سيصبح حاكماً عاماً للجزائر كلها) أن يقدم إلى وهران، وحين وصل إليها فرضوا عليه الإقامة الجبرية. إنها خدعة، فلو أعلنوا له ذلك قبل وصوله أو عزلوه لثأر لنفسه أو انضمّ علناً للثورة القائمة ويكون خطره عظيماً. ولذلك استعمل بيليسييه الحيلة معه وقبض عليه دون إعلامه بسبب استدعائه. وهذا الأسلوب قد اتبعه الفرنسيون مع غير حمزة أيضاً، وفي مناسبات أخرى، كما حدث لأحمد التجاني سنة 1869.

ولكن الشكوك التي كانت تحوم حول الخليفة حمزة وصِلَته بالثورة في الجنوب تحولت إلى شكوك أصبحت تحوم حول الفرنسيين أنفسهم وصلتهم بمقتله في إقامته الجبرية عندهم. ففي 21 غشت توفي الخليفة بطريقة غامضة في معتقله غير الرسمي بوهران. وكان بيليسييه قد أصبح حاكماً عاماً. فأمر بأن يجلب جثمانه إلى مدينة الجزائر وأن تقام له المراسيم الرسمية والدينية اللائقة بأمثاله، بل إن السلطات قد بالغت في ذلك حتى تنفي التهمة عن نفسها، وأوعزت إلى من يقول إنها بريئة من كل ظنة وإن وفاة الخليفة كانت طبيعية، وأنه استحق التأبين الرسمي لخدماته وولائه. وكتبت جريدة المبشر الرسمية التي يقرأها الأعيان والموظفون بأن الوفاة كانت نتيجة مرض وأنها وقعت بحمام بني ميزاب في وهران. وغطت الجريدة المراسيم التي كلف بتنفيذها القاضي والمدرس الشيخ حسن بن بريهمات. وهي المراسيم التي جرت طبقاً للتقاليد الدينية الإسلامية في العاصمة، من صلوات وصدقات وقراءات واجتماعات ودفن إلخ. فقد صلّى عليه المفتي حميدة العمالي بالجامع الكبير وحضر ذلك القضاة ورجال الدين، كما حضر الحاكم العام نفسه ـ بيليسييه، وقواده، وعساكره، ووقفوا عند النعش احتراماً. ثم سارت فرق الجيش والقراء إلى مقبرة سيدي محمد (محمد بن عبد الرحمن الأزهري) حيث ووري الخليفة القبر.

وناب الشيخ ابن بريهمات عن الأسرة (الغائبة) في تقبل التعازي. وكان حضور الجنازة، حسبما جاء في المبشر، قد قدر بـ 140 طالباً عدا العلماء والمتطوعة[1].

واتباعاً لسياسة الفرنسيين الجديدة، وهي تقليص صلاحيات القادة العرب الذين خدموهم من قبل، خفضوا لقب السلطة وهو «الخليفة» لأولاد سيدي الشيخ، وأعطوهم لقب الباشاغا بدله ونصبوا ابنه بوبكر ثم ابنه سليمان في اللقب الجديد، كما خفضوا من صلاحياتهم ووضعوهم تحت الرقابة المادية والمعنوية. وكان ذلك وأسباب أخرى مما دفع بزعماء العائلة إلى الثورة العلنية في 16 فبراير 1864.

يذهب البعض إلى أن مرسوم 1863 حول الأرض العرشية وتمليكها للأفراد كان السبب المباشر في الثورة. وقد يكون ذلك سبباً مهماً في هذا الصدد، ولكن المسألة ترجع، في نظرنا، إلى تحول في السياسة الفرنسية كلية بعد جيل من الاحتلال كما أشرنا. ورغم ترديد عبارة «المملكة العربية» في الكتابات الفرنسية، فإن التناقضات بين التصريحات والتطبيق كانت صارخة. فقد كان المجتمع الجزائري يخسر يومياً قواعده في مختلف الميادين، ومنها ضرب الطبقة المالكة للأرض وتقليم سلطاتها من أجل الهيمنة الفرنسية أولاً على الأرض. ولم تكن ردود فعل الجزائريين عندئذ موحدة أو منسقة، بل كانت مبعثرة ومنعزلة. ذلك أن ثورات متزامنة حدثت أيضاً في البابور وفي الظهرة والحضنة وغيرها، ونستطيع القول إن عقد الستينات كان فترة انتفاضات في الشمال والجنوب، وكلها انتفاضات ريفية كان وراءها الزعماء الذين أحسوا بالحرمان والإهانة وتقليص النفوذ، ومن آخرها وأبرزها انتفاضة الحاج محمد المقراني سنة 1871.

---

(1) وصف الجنازة نقله لي إبراهيم الونيسي مشكوراً من شريط (ميكروفيلم) جريدة المبشر، وسلمه إليّ في 8 يناير 1990، وهو في عدد 12 سبتمبر 1861.

وقد ساعد على انتشار واستمرار انتفاضة أولاد سيدي الشيخ (الشيخية) عدة عوامل؛ أنها كانت تجمع بين القيادة الروحية والقيادة الزمنية في الزعيم الثائر نفسه. ففي نظر الأتباع كان الباشاغا سليمان بن حمزة رئيس الزاوية وحامل البركة من جهة وكان أيضاً هو القائد النبيل حاملاً شرف الأصل والمعتز بسيفه وسلطانه. وكذلك كان إخوته وأعمامه. ومن العوامل أيضاً كثرة الأتباع نظراً لسمعة العائلة الروحية والدنيوية، وعلاقتها بالطرق التجارية مع المغرب وإفريقية، كما كانت العائلة، رغم وجود فرعين لها، واحدة؛ وكانت تجد المهرب نحو المغرب إذا ما ضيق عليها الفرنسيون من الشرق، كما كانت صلاتها الإفريقية قوية سواء من جهة الطرق الصوفية مثل البكائية القادرية أيضاً (في كونته وتمبوكتو..) أو من جهة العبيد التابعين للعائلة. ولذلك كانت سياسة الفرنسيين حذرة من العائلة، وقد عرفوا كيف يضربونها دون المساس بمصالحهم الحيوية، كانوا يستغلون التنافس بين فرعي العائلة، ودور الأمهات اللائي كنّ وراء الأبناء الذين لا يرجعون إلى أم واحدة، وكذلك تنصيب «الغرباء» على المنطقة كأغوات وقياد تابعين بالولاء للإدارة وليس لأولاد سيدي الشيخ.

ولكل حدث تاريخي دوافع، ويختلف المؤرخون فقط في تقديم أحدها على الآخر. ركّز الفرنسيون (رأي رين) على مسألة الإهانة التي لحقت بالعائلة من جراء تخفيض اللقب الإداري. وقد يكون ذلك من الدوافع فعلاً، ولكنه في نظرنا ليس دافعاً قوياً، وإنما كان علامة على سياسة معينة لها عواقبها. وهناك إهانة لحقت بكاتب الباشاغا سليمان من قبل ضابط المكتب العربي بالبيض خلال يناير 1864 (رأي بوعزيز). وألحّ فيرو على الفتنة التي حدثت بين صفين في القرارة وعدم تدخل الباشاغا لإطفائها رغم طلب السلطات الفرنسية منه ذلك. ومنها أن سليمان لم يكن مقتنعاً بأن وفاة أبيه كانت طبيعية متهماً الفرنسيين بقتله، وأشاع ذلك بين زعماء العائلة، كما اتهمهم بقتل أخيه بوبكر بن حمزة أيضاً، وأنهم لن يتردّدوا في قتله هو أيضاً.

ومن رأي وارنييه أن وراء الانتفاضة عدة إهانات لا تتعلق فقط بأسرة سيدي الشيخ ولكن بالأهالي جميعاً، وهي الإساءة التي كان يعاملهم بها ضباط المكاتب العربية كالإرهاق والاحتقار وثقل الضرائب، وإهانة المعتقدات. وقد تغاضى د. وارنييه عن «الإهانات» الأخرى التي ارتكبها المدنيون الفرنسيون أيضاً وركّز هو على الإهانات الصادرة من جانب العسكريين فقط لأنه كان ضدهم ويريد التخلص من حكمهم لصالح المدنيين (الكولون). وهناك من يرى أن إنشاء المراكز الاستيطانية جهة زمورة (الغرب) والونشريس أثارت مخاوف أولاد سيدي الشيخ على أرضهم[1]. ومن المحتمل أن تكون السلطات الفرنسية هي التي دفعت عن عمد بالباشاغا سليمان إلى الثورة لكي تجد الفرصة بعد ذلك في مصادرة الأراضي التي لولا الثورة لما كان هناك مبرر لمصادرتها وتفتيت سلطة العائلة وجعلها قيادات صغيرة لا تهدد بشيء.

ثارت إذن الشيخية، أو فلنقل أولاد سيدي الشيخ، في منتصف فبراير 1864، وثارت معهم قبائل وأعراش الصحراء وامتدّت الثورة إلى التل شمالاً وإلى المناطق الشرقية. وساقت إليها السلطات الفرنسية عدداً من جيوشها لتحتويها ولا تتركها تتسع إلى المدن والمناطق الآهلة بالأروبيين. ومن القادة الفرنسيين اللقيط يوسف الذي أظهر براعته في الفروسية والخطابة بالعربية. وكانت فرق من المرتزقة الجزائريين تعمل إلى جانب العدو، بالإضافة إلى فرق اللفيف الأجنبي وأنواع من الفرق الأخرى كالخيالة والرماة والقناصة، ووصلت الثورة إلى قصر البخاري والظهرة شمالاً وامتدّ صداها إلى الحضنة شرقاً. وكان العقيد الفرنسي الذي يتولّى تيهرت (تيارت) عندئذ هو بوبريطر، فصدرت له الأوامر بالتوجّه إلى جيرفيل (البيّض) حيث اندلعت الانتفاضة، وفي عوينة بوبكر التقى سليمان بن حمزة بالعقيد بوبريطر عند الفجر في الثامن من أبريل، ودارت بينهما مبارزة قوية فإذا بالزعيم سليمان يضربه فيصرعه، والشائع أن بوبريطر قد

(1) بلقاسمي (رسالة ماجستير ـ السياسة الاستعمارية حول الأرض)، مخطوط.

أصاب أيضاً سليمان إصابة قاتلة، ولكن آخرين يقولون إن الذي ضرب سليمان هو مساعد بوبريطر[1]. ويتّهم أحد الفرنسيين «خيانة» القوم والصبائحية لبوبريطر، وهي عادة الفرنسيين في مثل هذه المواقف. فالبطولات لهم والخيانات لغيرهم! ولا ندري لماذا لم يبحث الفرنسيون في دور اللقيط يوسف أيضاً في قتل بوبريطر، وهم يعترفون أن يوسف كان يكرهه. وقد ظل بوبريطر وفريقه قتلى دون أن يسمع أحد عنهم شيئاً إلى 17 مايو.

لم تكن ثورة سي سليمان بن حمزة معزولة، فقد أيّدتها كما أشرنا، أعراش الصحراء، وكذلك أعراش حميان والحرار وفليته. وكان قائد الحرار هو الحاج قدور بن الصحراوي الذي كان يحكم بلقب الآغا، وهو من زعماء أولاد سيدي خالد الغرابة الذين كانوا يتبعون الطريقة الطيبية. وكانت فليته برئاسة الشيخ سي الأزرق بلحاج. ومن رجال الثورة أيضاً الشيخ سي الأعلى (أو العلا) وهو عم سليمان، وكان الشيخ الأعلى من دهاة الحرب ومن الفرسان الذين لا يشق لهم غبار. وقد ظل على موقفه، رغم اختلاف الظروف حتى أدركه الهرم، كما سنرى.

ولم يفت موت سليمان في عضد الانتفاضة، فقد استمرت بقيادة جديدة شابة أقوى مما كانت. فالقيادة آلت إلى محمد بن حمزة الأخ الأصغر لسليمان. وكان محمد شاباً شجاعاً ومحارباً. فقاد جنوده ضد الأعداء في عدة معارك

---

(1) بوسييه «العقيد بوبريطر» في المجلة الإفريقية، 1870، ص 440 ـ 444. أورد هذا الكاتب خلاصة وافية عن حياة الضابط الذي جاء الجزائر شاباً ودخل صفوف فرقة الزواف، وكان لا يكاد يقرأ أو يكتب، وتدرج مع ذلك، في العسكرية والمسؤوليات حتى نال الأوسمة. تولى المكتب العربي في السور، وضرب ثورة أولاد نائل، وبعد ثورة القشطولة عينوه على التزليوة في ذراع الميزان (1851)، وفي 1855 عينوه على مركز تيزي وزو، وشارك من هناك في قمع الثورة سنة 1857 بزواوة. وكان اللقيط يوسف يكرهه فأمر بنقله (وهو المسؤول على قطاع الجزائر) فنقل بوبريطر إلى الغزوات بالغرب. ثم أرسل إلى تيهرت وأصبح عقيداً، إلى أن وقعت ثورة 1864.

ناجحة، وجنّدت فرنسا ضده أبرز قادة جيشها: الجنرال اللقيط يوسف، والجنرال مارتمبري، ودوليني، وليبير، ولاباسيه، وغيرهم. وقد توزّع الثوار الميدان، فاتّجه محمد بن حمزة إلى ناحية البيض ودارت بينه وبين دوليني معركة حامية في شعبة الأحمر. وكانت قوات محمد تقدّر بثلاثة آلاف. وانتشرت الثورة وأخبارها في نواحي التل بالإقليمين الغربي والوسطي، بل وصلت إلى نواحي سطيف وبجاية شرقاً. وأما الشيخ سي الأعلى فقد اتجه بقواته صوب سيدي بلعباس.

وفي أكتوبر 1864 نسق الفرنسيون هجوماتهم وقواتهم، وجاؤوا بمخزنهم أو «القوم» والمرتزقة. ووقعت بينهم وبين محمد بن حمزة معارك أخرى، وسقط تحته فرسه، وجرح بعد أن أحاط به جيش العدو. وقد حمل إلى فقيق حيث لفظ أنفاسه في 1865. وقد لحق بهم جيش العدو في نواحي فقيق أيضاً، واشتبك مع القائد الجديد للثورة، وهو أحمد بن حمزة الذي حلّ محل أخيه. ويقول رين عن محمد بن حمزة إنه كان أكثر حقداً على الفرنسيين من أخيه سليمان[1].

وقد لخص صاحب (طلوع سعد السعود) الوضع عندئذ فقال إن القائد الفرنسي لإقليم وهران قد جنّد جنده للقضاء على الانتفاضة التي أصبحت تهدّد الإقليم بل الجزائر كلها. ولاحقت الجيوش الثوار «وغنمت الغنيمة التي لم يصفها الواصفون» وألزم الفرنسيون حلفاء الشيخية في منطقة الظهرة بالرجوع إلى مكانهم المعروف باثني عشر قارة وقارة وبلاد المحروق، وغنموا 25 ألف فرنك[2]. أما ما حلّ بالقادة الجزائريين فقد قال صاحب الكتاب المذكور إن الآغا إسماعيل ولد المزاري قد نجا من الموت بأعجوبة بعد أن حل به النهب والقتل. واستشهد الشيخ سي الأزرق بلحاج. وتشتت أسر فليتة بعد أن هاجمها كل من لاباسيه ومارتمبري «وأمكرت الدولة (الفرنسية) بفليتة مكراً عتيداً»[3].

(1) لويس رين «حدودنا الصحراوية» في (المجلة الإفريقية)، 1886، ص 191.
(2) المزاري (طلوع سعد السعود) 2/262.
(3) نفس المصدر، ص 260. وهو يعني العقاب الشديد الذي سلطه الفرنسيون على قبيلة فليتة.

وكان أحمد بن حمزة لا يقل عداوة للفرنسيين عن أخويه، وكان شجاعاً أيضاً مثلهما، ولكنه كان صغير السن إذ لم يتجاوز عمره الخامسة عشر. وقيل عنه إنه لم يستمع إلى نصائح عمه المحنك سي الأعلى في البداية. ويقول عنه رين إنه كان يحمل حقداً وتعصباً ضد الفرنسيين، وهو وصف يطلقه الفرنسيون على كل الجزائريين الذين لا يساومون على مبادئهم ولا يخضعون لهم. واستمرت الثورة في عهد أحمد بن حمزة ولكنها أصبحت محاصرة من الشمال والشرق في وضع شبيه بما آلت إليه دائرة الأمير عبد القادر سنة 1847. ومع ذلك بقي أحمد يشن الغارات على المخالفين الذين أجبرهم الفرنسيون على الخضوع، مثل حميان بنواحي سبدو. فقد شنّ ضدهم غارة أو غزوة في ديسمبر 1867. وكانت العلاقة بين أحمد وعمه المذكور باردة في هذه الأثناء، ولا ندري ما دور الفرنسيين في هذه البرودة بين زعماء الشيخية. ومهما كان الأمر فإن أحمد قد توفي بالكوليرا في تافيلالت في أكتوبر 1868[1]. ويذهب رين إلى أن «الكراهية» التي كان يحملها أبناء الخليفة حمزة نحو الفرنسيين قد دفنت مع أحمد بعد أربع سنوات من الانتفاضة. ويعتبر رين أن الثورة بذلك قد انتهت. ولم يبق لفرنسا إلاّ «**ضرورة تملك الصحراء من أجل أمن التل والكولون**»[2] (أصلي).

انتفاضات معاصرة

من الزعماء المعاصرين لانتفاضة الشيخية سي الأزرق بلحاج زعيم فليتة الذي أشرنا إليه. فهل كان هو من حلفاء أولاد سيدي الشيخ؟ أو كان من طريقة صوفية أخرى ثم وجد الفرصة مواتية للثورة على الحكم الفرنسي الجائر وإرضاء لطموحه؟ ومهما كان الأمر فإن الشيخ الأزرق قد ثار في قبيلته العتيدة بالشلف

(1) من المعروف أن سنة 1867 ـ 1868 كانت فترة الجوائح المدمرة التي حلت بالجزائر ومنها داء الكوليرا.

(2) رين «حدودنا»، مرجع سابق، ص 190 ـ 191.

وانتشرت حركته إلى جبال الونشريس. ويبدو أن الانتفاضة الشيخية قد غطت على انتفاضته حتى اعتبرت كأنها جزء منها. وكان الفرنسيون متمركزين في الشلف أكثر من منطقة الجنوب عندئذ. وقد خرج له الجنرال مارتمبري (ماتينيو؟) والجنرال روز، ووقعت معه معارك منها معركة (خنقة العازر) التي قتل فيها عدد من الضباط وجرح آخرون، وخرب ثوار سي الأزرق المعسكر الفرنسي بالرحوية وكذلك معسكر عمي موسى ووادي رهيو. ولكن في معركة (ظهرة ابن عبد الله) قاتل الشيخ الأزرق ضد الجنرال روز، وهي المعركة التي قتل له فيها 200 حصان له (الأزرق)، حسب جريدة المبشر. وقد دامت ساعتين، وأخذ الفرنسيون له 25 بندقية، إضافة إلى سروج وأحصنة. وفي هذه المعركة استشهد الشيخ الأزرق يوم 8 يونيو (جوان) 1864[1].

ومن قادة هذا العهد الشيخ بوديسة المختاري، وهو من زعماء أولاد مختار، أحد أبناء الشيخ ابن عودة المختاري الذي حارب إلى جانب الأمير عبد القادر فترة، ثم تغيّرت به الأحوال دون أن ينضم للفرنسيين بقلبه. تولى بوديسة وظيفة الآغا على عدة قبائل منها قبيلته أولاد مختار. وقد اتهمه الفرنسيون بأنه قام بغزوة (غارة) غير مرخص بها، فأحضروه أمام مجلس التأديب وحكموا عليه بسنة سجناً في السور. وكان بوديسة فارساً ماهراً وصاحب شهرة في الناحية (قصر البخاري والسور إلخ..). وفي بداية الانتفاضة الشيخية كان يقف إلى جانب الفرنسيين قائداً لفرقة الأرباع. ولكن الأرباع تمرّدوا أيضاً فقاد بوديسة أولاد مختار، وانضم إلى الانتفاضة. ولكنه قتل في مارس 1865. ويقول (بورجاد) إن بوديسة كان في نظر أهل منطقة السور، هو القائد الحقيقي لثورة 1864 لشهرة اسمه وشجاعته، حتى أنهم يسمون بداية عام 1864 «عام بوديسة؟»[2] وكم في هذا العهد من أبطال أضاعهم قومهم وغيبهم الفرنسيون!

(1) المبشر، 12 يونيو 1864، عن رسالة الباحث إبراهيم الونيسي.

(2) بورجاد «وضع منطقة السور في سنوات 1845 ـ 1887» في المجلة الإفريقية، 1890، ص 10 ـ 11.

وقد شملت الانتفاضة عندئذ قبائل عديدة جنوب منطقة السور، وكان سببها، حسب السيد بورجاد، هو انتشار خبر الثورة التي قام بها أولاد ماضي بالحضنة، وأولاد عامر، وأولاد فرج في بوسعادة، وكذلك السلامات، وأولاد سيدي عيسى، وأولاد سيدي هجرس، وأولاد علي بن داود، إلخ. ولكنها جميعاً ذات صلة بانتفاضة أولاد سيدي الشيخ التي تحدّثنا عنها. فهي التي حركت الجنوب وثأرت للإهانات التي لحقت بالقادة وللأرض التي بدأ التلاعب بها منذ 1863.

قلنا إن الانتفاضة امتدت نحو الشرق حتى شملت منطقة البابور ومدن سطيف وبجاية. وهذا يجعل أولاد مقران في مجانة والبرج في موقف حرج. وكذلك زعماء فرجيوة وزواغة، وزعماء الحضنة. يقول فيرو إن الانتفاضة في جنوب وهران قد أدّت إلى ثورة البابور وتهديد الطريق الرابط بين سطيف وبجاية، وكذلك امتدت إلى بني حسن وبني مرعي في تكيتونت. وأن الثوار قد اتخذوا هناك أسلوباً جديداً، وهو تجريد المترددين من حوائجهم لإجبارهم على الانضمام إليهم. وأضاف أن الثوار كانوا حوالى خمسة آلاف، وقد هاجموا معسكر أوعكاز، وباتوا عند بني ملول، وهددوا بني سليمان المترددين[1].

ورغم سوء الاتصالات فإنه يبدو أن اتصالاً جرى بين الثورتين في البيض والبابور. ولا شك أن مرسوم1863 كان يشمل الجميع، ولكن منح امتياز الفلين لإحدى الشركات كان خاصاً بمنطقة البابور، وكذلك مسألة توزيع الأراضي على الكولون. وكانت منطقة البابور ناضجة للانتفاضة منذ ثورة 1857 بزعامة الرحمانية، وانتفاضة بوختناش سنة 1860 في نواحي الحضنة. ونحن لا نريد أن ندرس هذه الانتفاضات على أنها مسألة قبلية أو زعامة فردية أو ادعاء لشرف بل على أنها تعبير عن السخط العام والرفض المتواصل للهيمنة الاستعمارية، مهما تباعدت وتعدّدت قياداتها.

---

(1) شارل فيرو «تاريخ مدن إقليم قسنطينة» في (روكاي)، 1869، ص 396 ـ 398.

لقد وظّف الفرنسيون زعماء عائلتي ابن عاشور وابن عز الدين في المنطقة كما فعلوا مع القيادات الأخرى، واستفادوا من خبرتهم في الإدارة والحكم، ثم أخذوا يتخلصون منهم تدريجياً كما أشرنا في عدة مناسبات. وحان وقت التخلص من هذه القيادات العتيقة التي يصفها الفرنسيون بالأرستقراطية، مع بداية الستينات. عزل الفرنسيون أولاً زعيم أولاد عز الدين وهو الشيخ بوزيان ونفوه نتيجة حوادث 1858 ـ 1860. ونظراً لمواقف بوعكاز ابن عاشور من الثورة الرحمانية المذكورة وحركة بوختناش، فإنهم فعلوا معه ما فعلوه تقريباً مع الخليفة حمزة الذي اتهموه بالتأييد الضمني لثورة الشريف إبراهيم بورقلة، وذلك أنهم طلبوا من الشيخ بوعكاز الإقامة في قسنطينة إقامة جبرية مع الاحتفاظ بلقبه، وهو قائد فرجيوة، منذ 1861. وفي غيابه قاموا بتقسيم منطقته إلى قيادات ودواوير، حسب المرسوم. فثارت لذلك كل من فرجيوة وزواغة في أبريل سنة 1864 أيضاً. وقد اعتقل الفرنسيون عدداً من الزعماء الدينيين والدنيويين، وعلى رأسهم الشيخ بوعكاز ونفوه إلى فرنسا حيث أدخلوه سجن (بو)، كما نفوا عدداً آخر من زعماء الزواغة إلى جزيرة كورسيكا[1]. ولكن انتفاضة البابور لم تهدأ بهذه العمليات الوقائية ولا باستعمال القوة والعنف واغتصاب الأراضي بدعوى التمرّد على السلطة الشرعية.

وبالإضافة إلى من ذكرنا نجد ناصر بن شهرة أيضاً في وسط المعمعة، فهو الذي كان يواصل الحرب إذا ما توقف الآخرون، وكان كالبطل في الرواية هو المحرك الأساسي في مختلف الانتفاضات التي وقعت بين 1850 ـ 1874، إلى أن أدركه الكبر فهاجر إلى الشام حيث توفي سنة 1884[2]. ويهمنا في عقد

(1) يحيى بوعزيز «ثورات سكان الزواغة وفرجيوة...» في مجلة (الثقافة)، عدد 40، 1977، ص 11 ـ 12. والملاحظ أن سجن (بو) قد سجن فيه الأمير عبد القادر بعض الوقت، وكذلك بومعزة.

(2) بوزيد قصيبة «ابن ناصر بن شهرة» في (الأصالة)، عدد 6، يناير 1972، وكذلك بوعزيز (ثورات الجزائر)، ص 177 ـ 181.

الستينات أن ابن شهرة انضمّ إلى انتفاضة أولاد سيدي الشيخ بقطع النظر عمن كان يقودها، وكان على صلة دائمة ومنسقة مع الشيخ سي الأعلى طيلة الفترة التي تبدأ من 1864. فقد لجأ إلى تونس بعد إلقاء القبض على الشريف إبراهيم (ورقلة) ونفيه وسجنه. وكان مأوى ابن شهرة في تونس هو زاوية نفطة العزوزية في أغلب الأحيان، فهناك كان يخطط ويرتاح ويتداوى[1]. ورغم أن الخليفة حمزة هو الذي ساعد على احتلال الأغواط، وأن ابنه بوبكر هو الذي أسر الشريف إبراهيم، فإن ذلك لم يثن ابن شهرة عن الكفاح إلى جانب أولاد الخليفة حمزة وأخيه سي الأعلى عندما قرروا الانتفاضة ضد الفرنسيين. وكان هؤلاء، رغم عدائهم الشديد لابن شهرة، يعترفون له بالشجاعة والفروسية والإخلاص لقضيته، ومن ثمة يحترمونه. ولكنهم لم يكونوا يحترمون أولئك الانتهازيين الذين يقدمون لهم الخدمات ثم يثورون، ثم يرجعون طائعين. ولو سألنا أحد زعماء الثورة عندئذ ماذا تريد أن تحقق من ثورتك لاختلفت إجابته، ولكن إجابة ناصر بن شهرة قد تكون واحدة، وهي طرد الفرنسيين من الجزائر. ولكن كيف؟

عند اندلاع الانتفاضة الشيخية قام الفرنسيون بمعاقبة رجالها، فصادروا لهم داراً بوهران كانت قيمتها 35,000 ف. وكراؤها السنوي 760 ف. وصادروا لهم أيضاً مزرعة مساحتها 133 هكتاراً وكراؤها السنوي قدره 3500 ف. كما استولوا لهم على قرض قيمته 50 ألف فرنك، وعوائده السنوية غير معروفة. وصادروا لهم خمسة منازل أخرى وثماني قطع أرضية، مع 266 نخلة، وحقوق في المياه، وبساتين قيمتها جميعاً 6,111 فرنك. بالإضافة إلى

---

(1) من الثورات التي لها صلة بهذه الفترة وبالزاوية العزوزية (نفطة) نذكر ثورة الشيخ الطيب بن شندوقة في الأغواط والجلفة سنة 1861 حيث أرعب هو وفريقه المستوطنين الفرنسيين في الجلفة، وبعد هجوم الفرنسيين على الثوار هرب الشيخ إلى زاوية نفطة بالجريد، وطارده الفرنسيون بالجواسيس، فطلبوا إعادة الشيخ، ولكن مصطفى بن عزوز أبى ذلك واعتصم بتقاليد الزاوية الرحمانية. وبعث بالشيخ شندوقة إلى نفزاوة حيث ناصر بن شهرة وحصل هو وثواره على الحماية. أنظر كلنسي ـ سميث (ثائر وقديس)، بيركلي، 1994، ص 212.

78 جملاً و204 رؤوس من الغنم، و15 من المعز، و601 من النخيل بورقلة، ومجموعة من الماشية صغيرة وكبيرة قدرت سنة 1848 (قبل الثورة بربع قرن) بـ 800 جمل و80 ألف رأس من الغنم، وهذه قد نجت من المصادرة[1]. ولا شك أن ما حدث من العقوبات كانت أكثر من ذلك، لأن الانتفاضة قد استمرت مع انقطاعات عبر العشرية كلها، ثم استؤنفت خلال السبعينات والثمانينات، كما سنرى.

ومع ذلك كانت فرنسا تجد من يستنكر الثورة ويعتبر أهلها خارجين عن القانون. ففي سنة 1865 والثورة على أشدها، وبعد زيارة نابليون الثانية للجزائر قام ثلاثة وعشرون من الأعيان بإعلان ولائهم في رسالة استنكروا فيها قيام «المتمردين» وأصحاب الفتنة في نظرهم، ضد الدولة الفرنسية. ومن هؤلاء سليمان بن صيام وأحمد بن مصطفى بومزراق[2]. ولسنا متأكدين الآن ما إذا كان الحاج المقراني من بينهم أيضاً.

وفي أولاد رحاب، ناحية بريكة ظهر محمد بوختناش سنة 1860. واعتقد فيه الناس أنه الرجل المنتظر منذ فشل الشيخ أحمد بن يحيى سنة 1844 في انتفاضته بأولاد سلطان. وقد وصفت المصادر الفرنسية محمد بوختناش بأنه رجل غير عادي، قليل الكلام، عليل الجسم والعقل، وكان يرفع بصره إلى السماء ويقول لمن جاءه مستفسراً: من كان معي فليتبعني ومن كان ليس معي فليبق في داره. وقد اعتقد فيه الناس البركة والنفع والضر. وهذه المصادر لا تتحدّث عن طريقته الصوفية ولا عن تعلمه وماضيه. وهي تكتفي بالقول إنه كان

---

(1) فان سيفر «المالية والتسلط في الجزائر» في مجلة (أنالز) Annales، رقم 3 ـ 4، مايو ـ غشت 1982، ص 699. عدد النخيل مكتوب هكذا 6,01 ونظن أن ذلك خطأ مطبعي فكتبناه بدون فاصلة.

(2) الرسالة بتاريخ 2 أكتوبر 1865 وهي منشورة في المبشر 2 نوفمبر 1865. انظر رسالة إبراهيم الونيسي. وأحمد بن مصطفى هو ابن باي التيطري السابق، وقد تحدثنا عنه في مناسبة أخرى.

يدعي الشرف، وإنه مبعوث أشراف السوس الأقصى[1]. وكان الناس يعتقدون فيه ذلك أيضاً. والدلائل على ذلك كثيرة.

فقد كثر زواره وأتباعه ودارت من حوله الشائعات وتوترت المنطقة سياسياً في خريف سنة 1860. وانتشرت الأخبار بأنه يدعو إلى الجهاد ضد الفرنسيين، ووصلت تلك الأخبار إلى آذان العقيد (بان) الذي كان متولياً على باتنة، فاستعدّ له. والأخبار إنما تنتشر في الأسواق وعلى ألسنة القوافل وفي الاجتماعات والجمعات. وكان المخبرون الفرنسيون أو المتفرنسون منتشرين في كل مكان. وقد انضمّت إلى بوخنتاش قبائل بأكملها وزعماء معروفون. ومن هؤلاء بعض الموظفين في السلك القضائي لدى الفرنسيين مثل الشيخ العربي، الباش عدل (من أولاد سحنون)، والشيخ أحمد باي (من أولاد منصور). وكان هذان الشيخان من الرجال النشطين في المنطقة فأصبحا من المستشارين المقربين لديه. وهذا ما أزعج وحيّر الفرنسيين، فالرجل يقولون عنه إنه درويش ومعتل، ومع ذلك جلب إليه أخطر المتعلمين بل الموظفين الرسميين. كما انضمّ إلى بوخنتاش قواد قبائل مثل قائد أولاد النجا، وأرسل قاضي هذه القبيلة ولديه إلى زمالة بوخنتاش. ومن الشخصيات أيضاً القاضي سي الشريف الذي يعتبره الفرنسيون من الرجال الخطرين في الحضنة، وكان علمه وسنه وملامحه كلها توحي بالثقة فيه، حتى كان الفرنسيون يستشيرونه في كل الأمور الصعبة. وكان انضمام أمثال هذا القاضي إلى الانتفاضة قد شجّع أيضاً الجماهير التي انطلقت أفواجاً نحو دعوة بوخنتاش، لأنها كانت جماهير تبحث عمن يقودها ضد الظلم والتعسف وضد الاحتلال من حيث هو.

أما القبائل التي انضمت للانتفاضة فقد ذكرنا منها أولاد منصور وأولاد سحنون وأولاد النجا، وكذلك قبيلة أولاد زميرة بقيادة شيخها. بل إن الجبال

---

(1) في بعض المراجع أنه ظهر في جبال بوطالب بين شبكة مقرة وشبكة الملح وأنه كان يقول إن الأنبياء أرسلوه لتخليص البلاد من الأعداء. أنظر مقالة لهنريا فيلير H. Villers في (مجلة الشرق) R. de l'Orient. سلسلة جديدة، باريس 1860، ص 353 ـ 354.

الفاصلة بين سهول سطيف والحضنة كلها قد تأثّرت بحركة بوخنتاش كما يقول فيرو. وقد انضمّت إليه أيضاً قبيلة أولاد عمر. وكان لبوخنتاش مساعدان رئيسيان أحدهما يدعى المنصوري، أما الثاني فلا نعرف اسمه. وكانت قوات بوخنتاش غير معروفة بالضبط، ولكن المصادر الفرنسية تذكر أن زمالته كانت تضم حوالي ألفين، إذ قال فيرو إن الزمالة الثانية لبوخنتاش كانت تضم 800 محارب، وأن الزمالة الأولى التي كان فيها هو كانت أكثر عدداً. وهذه القوة غير كبيرة ولا تهدّد الفرنسيين إلا من حيث الأمن العام والخوف من انتشار العدوى الثورية.

ومنذ تأكد العقيد (بان) من الاستعداد للثورة ضد فرنسا خرج بجيشه من باتنة إلى جهة بريكة. كما أن الجنرال (ديماريست) جاء من ناحية سطيف على رأس جيش كبير. وكان الجنرال (ديفو) هو قائد القطاع القسنطيني كله عندئذ. وكانت قوات بوخنتاش تعسكر عند وادي الذراع الأبيض، وكانت الزمالة التي فيها بوخنتاش في الضفة اليسرى من الوادي والزمالة الأخرى على الضفة اليمنى منه. ولا ندري كم كانت قوة الفرنسيين ولكن مصادرهم تقول إن العقيد (بان) خرج بجيش هام مع قطعتين من المدفعية دون أن نعرف عدد قوات الجنرال ديماريست. وهذا الجنرال هو الذي بدأ المعركة. ولا شك أن وجود المدفعية عند العدو هو الذي قلب ميزان المعركة.

بشهادة العدو، حارب الثوار بشجاعة فائقة وصمدوا أمام ضرب المدافع التي لا يملكونها. وتصفهم المصادر الفرنسية كعادتها بالتعصب الذي هو في نظرنا الحماس والإخلاص للقضية التي يحاربون من أجلها. ولكنه تعصب قالوا إنه لا نظير له. ودارت الحرب عنيفة وقاسية حتى أن معظم المجاريح الفرنسيين كانوا مضروبين بمؤخرة البنادق لأن المعركة وصلت إلى التلاحم البدني، كما كان بعضهم قد ضربوا باليطقان وحتى برأس السنكى. وخاف الفرنسيون أن يقع الالتحام وسط الخيام المنصوبة حيث كانت قوات بوخنتاش كامنة في شعاب صعبة، وهي تضرب العدو، فأمر الجنرال ديماريست قواته بالتراجع، بينما كانت

المدافع الفرنسية تضرب خيام الزمالة وتمنع الثوار من إعادة احتلال المكان. وقيل إن المعركة استمرّت قرابة الساعة والنصف. لكن مدة الثورة كانت خمسة أيام.

وكانت خسائر الفرنسيين هي مقتل خمسة ضباط، وأيضاً مقتل حوالي 36 ضابطاً صغيراً وجندياً، وجرح 5 ضباط، و58 جندياً، وموت 19 حصاناً. أما خسائر الجزائريين فكانت معتبرة، حسب الإحصاء الفرنسي، ولكنه لا يقدم أرقاماً دقيقة. ويقول فيرو إن ميدان المعركة كان مغطى بالأموات، وأن الفرنسيين أخذوا خمسة أعلام (رايات)، وأنه وقع النهب للخيام والماشية على أثر المعركة، وأنهم قبضوا على بوخنتاش والمنصوري، أما المساعد الثاني لبوخنتاش فقد قتل[1].

أولاد سيدي الشيخ من 1869 ـ 1876
(مرحلة قدور بن حمزة)

في خطاب إلى مجلس الحكومة عن الوضع العام بالجزائر في خريف 1869 أوضح الحاكم العام، ماكماهون، أنه وضع سيّء سواء من الناحية الأمنية أو من الناحية الاقتصادية. ففي جنوب إقليم قسنطينة كان ناصر بن شهرة يثور أهل وادي سوف ووادي ريغ. وقد انضمّ إليه كثيرون من أهل الجريد بتونس لأن الباي (تونس) لا تأثير له في الجريد، حسبما جاء في خطاب ماكماهون. ولذلك أمر الحاكم العام قايد تقرت بمطاردة ناصر بن شهرة إلى الجريد، فغنم القائد المواشي ورجع بها إلى سوف.

أما في جنوب إقليم وهران فإن الحالة كانت كذلك غير مستقرة، وكان الثوار يجدون في المغرب مهرباً لهم. ولكن ماكماهون قال إن سلطان المغرب

(1) شارل فيرو «بنو جلاب» في (المجلة الإفريقية)، R.A.، 1886، 108 ـ 110، 112 ـ 114. ويقول هنري فيلير (مرجع سابق)، إن الثوار كانوا يملكون حوالي 1,800 بندقية.

لا قدرة له على «المنافقين» (أي الثوار) رغم أن المعاهدات تلزمه برد أولاد سيدي الشيخ الشراقة. وذلك راجع في نظر الحاكم العام إلى صعوبة السيطرة على المسالك التي يسلكها العرب الرحالة. ونفهم من خطاب ماكماهون أن انتفاضة أولاد سيدي الشيخ كانت مستمرة بزعامة قدور بن حمزة. فقد استطاع هذا الزعيم أن يجمع كثيراً من القبائل والأنصار وأن يهجم على التل والصحراء، وأن يدخل عين ماضي التي فتحت له الأبواب، بتواطىء من الطريقة التجانية، كما فهم الفرنسيون. وكان العقيد دي سونيس خرج من الأغواط حيث كان مسؤولاً، وأبعد جيش قدور بن حمزة نحو الجنوب. وقد تعاون زعيم أولاد سيدي الشيخ الغرابة عندئذ، وهو الشيخ ابن الطيب مع السلطات الفرنسية على إخراج الثوار من الأماكن التي غزوها واستقروا بها. ويقول ماكماهون إن بين الفرنسيين وابن الطيب «محبة والتزاماً».

ولم تكن الناحية الاقتصادية على ما يرام أيضاً. فقد غزا الجراد من جديد وسقط البرد بكثرة، ونزلت أمطار غزيرة بعد الجفاف الخطير الذي عرفته البلاد. وهبّت ريح السموم في وقت التلقيح والتزهير. وكل ذلك قد أضرّ بالفلاحة ضرراً بالغاً. ومع ذلك قال الحاكم العام إن العرب قد دفعوا ما عليهم من العشور والزكاة والجباية، كما دفعوا السلفة التي كانوا قد أخذوها زمن الاقتراض والمجاعة (1867 ـ 1868)[1].

فهل ذلك يعني أن ثورة أولاد سيدي الشيخ قد انتهت؟ إن المتعارف عليه أنها بدأت سنة 1864 للأسباب التي ذكرناها، وقادها أولاد الخليفة حمزة الأربعة على التوالي (بوبكر وسليمان ومحمد وأحمد)، وكلهم كانوا من زوجته رقية بنت الحرمة التي قيل عنها إنها كانت وراء جميع الانتفاضات، وإنها كانت تهيج أبناءها لأخذ الثأر لأبيهم الذي قتله الفرنسيون في نظرها سنة 1861[2].

(1) المبشر، 28 أكتوبر 1869.

(2) ينعت رين رقية بنت الحرمة في مقاله «حدودنا الصحراوية» في (R.A.)، 1886، ص 210 «بالروح الشريرة» في الحزب المعادي لفرنسا.

ومنذ وفاة أحمد في خريف 1868، تولى قيادة العائلة الفرع الثاني من أولاد الخليفة حمزة، وهم أبناؤه من نسائه الوصيفات، وكانت إحداهن سودانية (وهي أم قدور) وأخرى أثيوبية (وهي أم الدين). وقد حاول الفرنسيون أن يستعملوا هذا الفرع لصالحهم، وأن يستغلوا دور الأم في الموضوع، وأن يفرقوا بين الأخوة ولو كانوا من أب واحد. كما حاولوا استغلال الخلاف بين فرعين آخرين للعائلة وهما الغرابة بقيادة ابن الطيب. وكان الغرابة يحتمون بالمغرب الأقصى، والشراقة بقيادة أبناء الخليفة حمزة. ويعتبر الفرنسيون أمهر الناس في استغلال «الصفوف» لصالحهم.

ومن جهة أخرى نود أن نذكر قبل الدخول في تفاصيل الانتفاضة في المرحلة الثانية، أن حركة أولاد سيدي الشيخ كانت متواصلة ولكن على درجات من القوة والضعف والسعة والضيق في الميدان. وكانت تبدو حركة بلا هدف محدد لأول وهلة. فلا ندري هل كانت الحرب ضد الفرنسيين لمنعهم من التوغل في الصحراء والجنوب، أو من أجل المحافظة على امتيازاتهم في الأرض، أو امتيازاتهم في الألقاب الدنيوية، أو من أجل الاحتفاظ بحقوق الزيارات والغفارات التي كان الأتباع يأتون بها إلى مقر الزاوية، أو لأخذ الثأر لوالدهم حمزة. ومهما كان الأمر فإن بعض الكتاب الفرنسيين، سيما لويس رين، يلقي باللوم الكبير في استمرار الانتفاضة على أم الأولاد، رقية بنت الحرمة. ولكن ذلك يبدو غير صحيح على طول المدى، ذلك أن أبناء النساء الأخريات انتفضوا أيضاً وواصلوا نفس المسيرة، مثل قدور بن حمزة والدين، ثم الحفيد سليمان بن قدور. مع العلم أن رين يقول إن الفرنسيين كان لهم دائماً «حزب» داخل صفوف أولاد سيدي الشيخ. وهو يشير بذلك إلى صف بوبكر بن الخليفة حمزة وابنه حمزة الذي تركه والده ابن خمس سنوات فقط تحت وصاية عميه: قدور والدين.

ويذهب رين أيضاً إلى أن اتجاه قدور بن حمزة عندما تولى القيادة سنة 1868 كان بين الحرب والخضوع لفرنسا، ثم تقدّم قدور بعرضه للمفاوضات

مع الفرنسيين بعد عام (أكتوبر 1869) للاستسلام، ودار حديث في ذلك مع الجنرال (ويمفن) حاكم قطاع وهران. ولكن ذلك لم يكن بهذه السهولة. فقدور كان يراوغ فقط، وقد أثبتت الأيام أنه استأنف الجهاد بعد عرض الاستسلام. ففي آخر يناير 1869 هاجم قدور بن حمزة القوات الفرنسية والخاضعين لها بقوات تفوق 3000 فارس و800 من المشاة. بينما قوات العقيد دي سونيس 1,200 رجل تعزّزهم المدافع والأسلحة المتطورة. وعندما سمع المارشال ماكماهون باستئناف الحرب رجع من باريس[1]. فكيف يصح هذا مع قول رين إن أبناء الخليفة حمزة الآخرين كانوا يختلفون عن إخوتهم لأنهم من أم أخرى؟

لقد كان الفرنسيون معتمدين على انقسام الأسرة إلى شراقة وغرابة أكثر من اعتمادهم على ولاء الزعماء. فقد جعلوا الرئيس الفعلي للغرابة هو سليمان بن قدور، وضغطوا على زوة الشراقة. وفي يوليو سنة 1870 عينوا سليمان بن قدور آغا على حميان مع الإقامة في العريشة، بدلاً من آغا البيّض[2]. وكان الجنرال (ويمفن) قد قام بجولة في سهل وادي قير خلال ربيع 1870، وعرف مدى أثر الهجوم الذي قام به قدور بن حمزة على حميان. وحاول إبعاد المغاربة الذين يمنحون حق اللجوء إلى الثوار. وفي هذه الأثناء استغل الفرنسيون بعض الفراغات في عائلة أولاد سيدي الشيخ. فبينما كان قدور بن حمزة على رأس الشراقة ومعادياً للفرنسيين، كان فرع الغرابة بقيادة ابن الطيب يتقرّب من الفرنسيين في الظاهر، ولكن ابن الطيب توفي في 15 يوليو 1870 وترك ابنه معمر ليرث تركته. وفي الشهر المذكور عين الفرنسيون ابن عمّ معمر، وهو سليمان بن قدور، آغا على حميان، كما ذكرنا.

واستمرّ قدور بن حمزة في حرب الكر والفر طيلة 1869 ـ 1870 رغم أن الفرنسيين قالوا إن هدوءاً تاماً قد ساد المنطقة خلال ربيع 1870. وفي الصيف

(1) جريدة (التايمس) البريطانية، 4 فبراير 1869، ص 12.
(2) لويس رين «حدودنا الصحراوية» (المجلة الإفريقية)، 1886، ص 201.

وقع التغيير الإداري الذي أشرنا إليه، وكذلك الوفيات. ومثل كل الجزائريين أحسّ أولاد سيدي الشيخ بالهزيمة الفرنسية في الراين، وتتبعوا أخبار أسر نابليون وسقوط نظامه. وربما أحسّوا أيضاً بنوع من الفراغ الفرنسي العسكري. فتطلعوا في كل مكان إلى ريح الخلاص والتحرّر، وحدثتهم أنفسهم باستئناف الجهاد. ولكن ليس هناك قيادة موحدة حسب علمنا ولا اتصالات لإنشاء هذه القيادة. وقد توقّع الفرنسيون أن ثورة شاملة ستحدث عندئذ، سيما في آخر سنة 1870. إن هذا الجو العام قد تعرّض له الدارسون بالنسبة لثورة المقراني 1871، ولكنهم لم يدرسوه على مستوى القطر كله. إن الجزائريين في الأقاليم كلها قد لاحظوا الضعف الفرنسي ولاح لهم الأمل في الحرية. وذكرت بعض المصادر الفرنسية أن دعاية بروسيا قد وصلت إلى الجزائريين داعية إياهم إلى الثورة. وسنعرف أن محيي الدين بن الأمير عبد القادر قد وصل الجزائر في خريف 1870 وحرّر الرسائل إلى الأعيان، ومنهم قدور بن حمزة، داعياً للثورة ضد الفرنسيين باسم والده واسم السلطان العثماني، وقد جاء هو ليقود هذه الثورة بالتنسيق مع ناصر بن شهرة وغيره.

ومنذ سبتمبر 1870 أخذ قدور بن حمزة يتحرّك من جديد. فقد كتب إلى قائد بني سناسن، وهو الحاج محمد ولد البشير يطلب رأيه في الموافقة على الثورة ضد الفرنسيين. وكان جواب الحاج محمد أن ذلك يتوقّف على إذن السلطان المغربي. ولكن عندما تأكد الحاج محمد من هزيمة فرنسا خلال يناير 1871 غيّر رأيه وأيّد الثورة، ووافقت شخصيات أخرى دينية أيضاً في ناحية الغزوات (النمور)، كما وافق عليها الشيخ بوعزة ولد العربي الذي كان قد أعلن الجهاد سنة 1867. وهكذا اهتزّت المنطقة بالثورة، ولكن إلى حين توقيع المعاهدة بين ألمانيا وفرنسا (معاهدة فرنكفورت) في مايو 1871. والمعروف أن الثورة في الإقليم الشرقي كانت أيضاً حية. ولعل ذلك هو ما شجّع قدور بن حمزة على رفض وضع سلاحه رغم محاولات الفرنسيين التفاوض معه ليتفرّغوا لثورة المقراني، على غرار ما فعلوا مع الأمير عبد القادر سنة 1837 ليتفرّغوا لأحمد باي.

يقول فوانو إن التل قد أحسّ بتهديدات انتفاضة أولاد سيدي الشيخ عندئذ. وكان قدور بن حمزة قد تواعد مع الفرنسيين على اللقاء في 2 مارس 1871، ولكنه بقي بعيداً عن ذلك مسافة 150 كلم. وكانت الحكومة الفرنسية تؤيد التفاوض معه. وتوقف في مكان يعرف بخنقة الهدى، وتحالف مع الغرابة أيضاً. وهي خطوة هامة لا شك أن الذي شجع عليها هو حالة الثورة العامة في الجزائر. فقد أصبح أولاد سيدي الشيخ جميعاً كتلة واحدة رغم أن الفرنسيين كانوا يحسبون أنهم حزبان مختلفان. ودخل معمر بن الطيب الحرب أيضاً، وهو شيخ الغرابة. كما أطلق السلطان المغربي سراح سليمان بن الطيب، أخ معمر، من احتجازه في فاس. لقد تجمّعت قوات الغرابة عند مغنية ابتداء من فبراير 1871. وفي مارس أخذت تتقدّم ضد الفرنسيين[1].

جرت الحرب إذن بين أولاد سيدي الشيخ متوحدين والفرنسيين في نفس الوقت الذي كانت تجري فيه الحرب نواحي مجانة والحضنة أيضاً. فمعركة الجهاد كانت واحدة هنا وهناك. وبعد أسبوع من إعلان الشيخ الحداد (الرحمانية) الجهاد في 8 أبريل 1871 جرت معركة دامية (17 أبريل) تسمى معركة المقورة في سبدو، عند أولاد نهار الذين انضموا للثورة بكل حماس.

ويقول فوانو أيضاً عن معركة المقورة إنه ابتداء من 26 مارس 1871 ورد الخبر بأن معمر بن الشيخ والحاج العربي (الغرابة) سينضمان بقواتهما إلى قوات قدور بن حمزة (الشراقة) بعد أن وصل قدور إلى خنق الهدى. وأصبح مركز مغنية وسبدو مهددين بالهجوم. وانتشر التوتر والخوف في كل مكان، واشتدّ الشعور بالخطر لدى الضباط والجنود لأن وسائل الدفاع كانت ناقصة. وكانت

---

(1) فوانو، ل. «تهديد أولاد سيدي الشيخ 1870 ـ 1873» في المجلة الإفريقية، 1920، ص 62 وما بعدها. وأيضاً لويس رين «حدودنا الصحراوية»، مرجع سابق، ص 203. ورين يقول إن حكومة بوردو قد وافقت على المفاوضات، ولكن المفاوضات لم تسفر عن نتيجة بعد أربعة أشهر.

القيادات الفرنسية في كل مكان تطالب بالمعدات وبالرجال. وانضم أولاد نهار إلى الثوار وأصبحت سبدو محطّ أنظارهم للهجوم. واشتدّ الخوف أيضاً بالسلطات في تلمسان بعد هجوم قدور بن حمزة على رأس الماء وتقدم نحو سيدي الجيلاني. وبالإضافة إلى ذلك كان جناح الغرابة يسانده بقيادة الشيخين المذكورين (الحاج العربي وأخوه سليمان). وكاد قدور ينجح في احتلال المواقع الفرنسية لولا مقاومة هؤلاء بيأس. وقد مات من الفرنسيين ضابطان وثلاثة وعشرون جندياً، وتركوا حوالى 200 قتيل، حسب إحصاء فوانو[1].

واتّهم الفرنسيون سليمان آغا حميان بسوء السياسة مما جعل رعاياه ينضمون إلى قدور بن حمزة، فعزلوه من وظيفه، وفعلوا معه ما فعلوه تقريباً بالخليفة حمزة منذ عشر سنوات. فقد فرضوا عليه الإقامة الجبرية في عين تموشنت[2] (ويقول رين في فليته). ومهما كان الأمر فقد جرت معركة أخرى قوية في آخر العام (1871/12/23). وهي تعرف بمعركة المنقوب على بعد 40 كلم من المكان المسمى ابن عود Benoued. ويعدها الفرنسيون معركة خاسرة لقدور بن حمزة، ويقولون إنه جرح فيها جرحاً خفيفاً، كما جرح عمه سي الأعلى.

وبعد معركة المنقوب التجأ قدور بن حمزة إلى عقلة سدرة، وتمون بالحبوب من الضفة اليمنى لوادي ملوية، لكن السلطان محمد منعه من دخول

---

(1) فوانو، مرجع سابق؛ ويقول المزاري في (طلوع سعد السعود) 264/2 أن أولاد سيدي الشيخ الغرابة والشراقة قد اتفقوا منذ يناير 1871 على القيام بهجوم موحد ضد الفرنسيين في سبدو والدخول إلى التلول، وقد أظهروا «قوتهم وصولتهم». وخرج إليهم العقيد (ميلواز) من تلمسان وقاتلهم في المقورة وأصبحت الواقعة تسمى واقعة مقورة.

(2) كان ذلك في 23 ديسمبر 1871، بقرار من ديقيدون الحاكم العام الجديد. وكان سليمان قد اشترك في معركة المنقوب ضد قوات قدور بن حمزة. والظاهر أن تهمة التعسف ضد الرعايا ليست هي سبب عزله وإنما عزلوه لأنه متهم بالتواطؤ مع الثوار، تماماً كالتهمة التي وجهت إلى الخليفة حمزة وأحمد التجاني، ولكن تصريح الفرنسيين عندئذ بذلك يضرهم. انظر رين، مرجع سابق، ص 204.

الحدود المغربية فابتعد نحو بني قيل. وكان الفرنسيون قد أعادوا تنظيم المنطقة الغربية إدارياً فجعلوا سبدو والعريشة وحدة مع المقر في سبدو، بقيادة الضابط محمد بن داود[1]. وضمت الغزوات (النمور) إلى مركز مغنية وجعلوا عليه ضابطاً فرنسياً. ولكن ذلك لم يفت في عضد قدور بن حمزة، رغم اعتماد الفرنسيين على تقلب موقف قايد بني سناسن الحاج محمد ولد البشير الذي قالوا إنه كان على اتصال بالضابط الفرنسي في مغنية خلافاً لعامل وجدة عندئذ (بوشطة) الذي كان يتغاضى عن الثوار ويساعدهم. وبينما كان الفرنسيون ينتظرون النجدة من باريس في ربيع 1871، وقع هجوم أولاد سيدي الشيخ في 3 يوليو بقيادة سي الأعلى وابن أخيه، الدين بن حمزة، على المركز الفرنسي في بني واسين. كما حلّ قدور بن حمزة بالمريجة قرب الحدود.

وفي صيف هذه السنة وقع سوء تفاهم بين زعماء أولاد سيدي الشيخ، أدّى إلى مقتل أخوين لزعيم الغرابة (وهما الحاج العربي وسليمان بن الشيخ). واتّجه قدور بن حمزة (الشراقة) نحو الجنوب، بينما بقي معمر بن الطيب (الغرابة) في حيرة من أمره، ويقول فوانو إن معمر لجأ إلى الفرنسيين منتظراً أخذ ثأره من الشراقة، دون شرح الأسباب التي أدّت إلى النفرة بين الفريقين. ولكن الغرابة سيعلنون الثورة على الفرنسيين من جديد، كما سنرى. ففي ديسمبر 1871 التجأ زعماء الشراقة، قدور بن حمزة وسي الأعلى، إلى القورارة جنوباً. ووقعت عائلتاهما في الأسر وقيدتا إلى معسكر. ولم يبق مع قدور بن حمزة من الأتباع إلاّ عدد قليل، ولكنه لم يستسلم. وفي ذلك الوقت (ديسمبر 1871) كان أحمد بومزراق المقراني ورفاقه ملتجئين جنوباً أيضاً نحو سوف وورقلة. ويبدو أن المغرب كان يريد السلام مع الفرنسيين عندئذ، ولذلك عين السلطان عاملاً جديداً على وجدة، وهو الجيلاني بن غوثي عوضاً عن بوشطة البغدادي المؤيد

(1) ملخص حياته في بحثنا (آخر الأعيان)، وكذلك فصل المملكة العربية. أنظر مقالة إسماعيل حامد عنه في مجلة العالم الإسلامي.

لأولاد سيدي الشيخ. كما أن السلطان قد منع قدور بن حمزة من دخول المغرب[1].

وفي سنة 1872 جرت مفاوضات بين الشراقة من أولاد سيدي الشيخ والفرنسيين. وتكثفت في آخر هذه السنة، فقد جاء وفد منهم بقيادة الدين بن حمزة إلى العاصمة في 4 يناير 1873، وأعطاه الفرنسيون الأمان. وبعد رجوعه إلى الشراقة طلبوا مهلة ثلاثة أشهر للتفكير. وعند انقضائها لم يتوصلوا إلى قرار حاسم، فكتب الدين بن حمزة بذلك إلى الفرنسيين وأعلن لهم خضوعه الشخصي. فولوه آغا على جبل عمور. أما قدور بن حمزة فقد بقي في حالة ثورة إلى سنة 1892، كما سنذكر.

ولكن الغرابة انتفضوا من جديد على الفرنسيين. فقد اقترب معمر بن الطيب من وجدة وعسكر عند وادي إيسلي، مع عدد كبير من الخيام. كان ذلك في يوليو 1872. والتقى هناك بعامل وجدة وبقايد بني سناسن، وأصبح له مع بداية 1873 حوالى مائتي خيمة. وكان الفرنسيون يتوقعون هذه الثورة من الغرابة. ثم أرسل معمر بن الشيخ طليعة من الفرسان للتعرّف على المواقع، تحت ستار جمع الزيارات الصوفية، وأخذوا يجندون الناس للجهاد. وخلال فبراير 1873 ضاعف من نشاطه وانضم إليه عدد من الأحلاف والأنصار. ولا ننسى أن السلطات الفرنسية خلال هذه السنة (1873) قد اتخذت إجراءات جديدة حول أراضي الأعراش، بالإضافة إلى التوسيع من رقعة المناطق المدنية التي يقطنها الأروبيون. واتصل معمر بابن أخيه سليمان بن قدور، آغا حميان السابق والذي كان في إقامة جبرية، واتفق معه على الثورة التي أعلنها في مارس، وفي ليلة 11 ـ 12 أبريل 1873 هرب سليمان من معتقله ومع زوجه وأولاده وأعضاء عائلة ابن أخيه. وأحدث هروبه خوفاً في الأوساط الفرنسية،

(1) فوانو، مرجع سابق، المجلة الإفريقية، 1920، ص 73 وما بعدها. عن أحمد بومزراق المقراني انظر لاحقاً.

فقامت تطارده، ولكنها علمت أنه دخل الحدود المغربية، وأصبح في يوم 15 أبريل على مسافة مائة كلم داخل الحدود. كما اهتزّت الناحية للخبر، سيما سوق مغنية. ثم رجع سليمان بن قدور لأخذ الثأر من الفرنسيين منضماً إلى قوات الغرابة بقيادة معمر وأبنائه. ويبدو أن نشاط هؤلاء كان محدوداً طالما كان السلطان على قيد الحياة[1].

ولكن الأمور تغيّرت من جديد سنة 1874. فقد غزا سليمان بن قدور القبائل الخاضعة للفرنسيين في البيّض، وذلك في 11 مارس 1874، وتكرّر الهجوم في 11 جوان (يونيو). وابتعد الغرابة عن التل من جهة والمغرب من جهة أخرى، بل اتجهوا نحو الجنوب. وأثناء معركة 11 جوان جرح سليمان. كما أن الغرابة فقدوا زعيمهم معمر. فتولّى مكانه أخوه علال بن الشيخ الذي لم يكن عمره سوى اثنتي عشر سنة. فكان سليمان بن قدور هو الوصي عليه. وكان سليمان هذا تابعاً للطريقة الطيبية، ولذلك لا نستغرب أن تستعمل فرنسا نفوذها لدى شيخ زاوية وزان ليطلب من مريده أن يكفّ عن مشاغبة الفرنسيين. ويبدو أنه استجاب ووضع معسكره حول فاس[2]. ويقول فوانو إن الجزائر بذلك قد تخلصت من شخص خطير، وإن فرنسا منذئذ (1876) أصبحت تستعمل الدبلوماسية محل العمل العسكري بخصوص أولاد سيدي الشيخ، وهو يعني بذلك أن الفرنسيين أصبحوا يتدخلون لدى كل من السلطان وشيخ الطيبية للضغط على هذه العائلة التي تقاسمتها دوافع وأهداف دينية ودنيوية. وسنرى ذلك بصفة أوضح عند الحديث عن دور الطرق الصوفية.

---

(1) توفي السلطان محمد في 11 سبتمبر 1873، وخلفه السلطان الحسن الأول.

(2) فوانو، مرجع سابق، R.A.، 1920، ص 83 ـ 89، 93 ـ 95. ويقول فوانو إن علال بن الشيخ كان حياً سنة 1920.

أولاد سيدي الشيخ 1876 ـ 1892

(مرحلة بوعمامة)

لم تبدأ انتفاضة بوعمامة سنة 1876 ولكن التحضير لظهوره بدأ حوالي هذا التاريخ. وكانت الجزائر خلال السبعينات قد عرفت تطورات هامة في الإدارة وفي التوسع الاستعماري نحو الصحراء وفي حركة المقاومة وسياسة القمع. ولكن الانتفاضات لم تتوقف رغم الإرهاب الذي سلط على ثوار 1871. فقد حدثت انتفاضة العمرى سنة 1876 وانتفاضة أخرى في الأوراس سنة 1879. كما أن أولاد سيدي الشيخ لم تنته ثورتهم رغم أن الفرنسيين قاموا «بمفاوضات» لإنهائها سنة 1883[1].

أما على المستوى الإقليمي والإسلامي، فقد احتلت فرنسا تونس سنة 1881 وحدثت «مؤامرة» سيدي بلعباس، ووقعت ثورة المهدي السوداني سنة 1881 وثورة عرابي باشا في مصر سنة 1882 على أثر التدخل الإنكليزي ونصب الحماية على مصر. إن احتلال تونس قد أدّى إلى انخفاض عدد الجيش الفرنسي في الجزائر، ووقع تحرّك في إقليم قسنطينة وفي الصحراء الشرقية المجاورة لتونس والمناطق الحدودية الأخرى مثل وادي سوف وتبسة[2]. وكانت الطريقة السنوسية تغذي روح المقاومة ضد التوسع الفرنسي في الجنوب أيضاً. وقد استنتج بعض الكتاب الفرنسيين أن هناك ترابطاً وأصداء بين ما جرى في الجزائر وما جرى في تونس والسودان ومصر، وكانت الدولة العثمانية التي بقي لها نفوذ

---

(1) فرق الفرنسيون بين الشراقة والغرابة باتفاق 1883 لعزل ثورة بوعمامة ـ وهو من الغرابة ـ والاستفادة من الشراقة في احتلال الصحراء. ولكنهم لم ينجحوا في ذلك كل النجاح، لأن قدور بن حمزة وسي الأعلى لم يخضعا إلا سنة 1892. أنظر لويس فينيون (فرنسا في شمال إفريقية)، باريس 1887، ص 214.

(2) عن أحداث الجزائر التي جرت كرد فعل لاحتلال تونس، انظر كريستلو، (المحاكم الإسلامية) مرجع سابق.

في ليبيا مهتمة بإحداث المنطقة أيضاً. ومن جهة أخرى توفي الأمير عبد القادر سنة 1883 في دمشق وكانت لوفاته أصداء في الجزائر، وقد توزع أبناؤه بعده الولاء فبعضهم أخذ الجنسية العثمانية وبعضهم أخذ الجنسية الفرنسية. ومن أقاربه الشيخ محمد المرتضى (ابن أخيه) الذي انتصب في بيروت كزعيم للطريقة القادرية، وكانت له اتصالات مع الجزائر كما أن «الزيارات» كانت تأتيه منها.

وفي الوقت الذي همدت فيه ظاهرياً حركة قدور بن حمزة، وتدخلت فرنسا لتفريق أولاد سيدي الشيخ وعزلهم عن طريق الدبلوماسية مع سلطان المغرب وشريف وزان (الطيبية)، كان أحد المرابطين الشباب من عائلة أولاد سيدي الشيخ الغرابة، فرع أولاد سيدي التاج، يعد نفسه للقيام بانتفاضة جديدة. ونحن لا ندري الآن مدى التعامل بين المرابط القديم (قدور بن حمزة) والمرابط الجديد (بوعمامة). ولا شك أن بوعمامة (واسمه محمد بن العربي حفيد سيدي التاج) كان قد لاحظ الوحدة التي تحقّقت في فاتح السبعينات بين الفرعين للعائلة، ولاحظ أيضاً كيف كانت أصابع الفرنسيين تعمل على تقسيم العائلة.

وأثناء المرحلة الأولى من حركة بوعمامة كان الفرنسيون مجروحين في كرامتهم ومهزومين عسكرياً في أروبا وضعفاء في الجزائر إلا على الفلاحين والفقراء. كانوا يعملون على توطين الكولون الجدد وحمايتهم في التل، تاركين الصحراء دون مشاريع تقريباً. وكان بنو ميزاب يقومون بالتجارة مع المدن شمالاً ومع المنتفضين في المناطق الأخرى. وقد حاول قادة الجيش الفرنسي السيطرة على الوضع في الصحراء بدعم قياد عينوهم مثل ابنيْ إدريس وعلي باي والعربي المملوك نواحي وادي سوف ووادي ريغ وورقلة. وقد خدمهم بعض هؤلاء خدمة كبيرة عندما قبض على الثائر بوشوشة سنة 1874. ولكن الوضع لم يهدأ ولا سيما بعد اغتيال العربي المملوك قايد سوف سنة 1873. وكانت عائلتا بوعكاز وابن قانة تتنافسان كالعادة على المنطقة. كما أن الطريقة التجانية

والطريقة الرحمانية كانتا تنشطان في كل من تماسين وقمار ونفطة[1].

وفي هذه السنة (1875) ظهر المرابط المجهول بوعمامة. فقد بنى له سمعة ولكنها محدودة. ورجع إلى المقار بعد اختفاء دام سنوات. وقد شيّد له الناس زاوية هناك. ولعله كان يبدي لهم بعض الدروشة والكرامات لأن الفرنسيين يزعمون أنه كان «أحمق» في بداية أمره. وسواء كان ذلك حقيقة أو أسطورة فإن معظم المرابطين كانوا يظهرون للناس رجالاً غير عاديين، وكان الفرنسيون مع ذلك يراقبونه عن بعد، وقالت مصادرهم إنهم عزموا ذات يوم من عام 1878على اعتقاله لأنهم توجسوا منه خيفة وشمّوا منه رائحة الخطر، ولكن محاولتهم باءت بالفشل، فقد انفلت من بين أصابعهم، وكان يظهر ثم يختفي، وكان له مخبرون أيضاً يعطونه كل تفاصيل التحركات الفرنسية. ويقول رين إنهم لو قبضوا عليه لنفوه إلى جزيرة كورسيكا لأسباب سياسية وأمنية[2]. وكان الفرنسيون قد تخلصوا من عشرات الأعيان بهذه الطريقة.

ولد بوعمامة حوالي 1840 في الفقيق. وهو من أحفاد سيدي الشيخ (بو سماحة) صاحب السمعة الدينية والدنيوية في القرن 16 المؤثرة في وقته، ولكنه كان من ذلك الفرع الذي حكمت معاهدة 1845 بين المغرب وفرنسا على بقائه تحت الرقابة المغربية، رغم أن العائلة واحدة والزاوية الأم واحدة والجد واحد، فكيف تفرّقها المعاهدات والحدود المصطنعة؟ إن صحراء الساورة والفقيق وتافيلالت وتوات إلخ. كلها منطقة واحدة، فيها برزت سمعة أولاد سيدي الشيخ وجالت خيولهم وحطت قوافلهم وانتشر أتباعهم. وسواء كان الزعيم الجد أو الأب أو الحفيد فهو يحمل وساماً اسمه سيدي الشيخ. والكتاب

---

(1) توفي مصطفى بن عزوز، شيخ الرحمانية، في نفطة سنة 1865، وتوفي محمد العيد، شيخ التجانية، في تماسين سنة 1875. وكان كلاهما من ذوي الصيت والنفوذ، ولكن مواقفهما من الفرنسيين كانت مختلفة. انظر فصل الطرق الصوفية في التاريخ الثقافي.

(2) رين «حدودنا الصحراوية» المجلة الإفريقية، 1886، ص 207. وكان رين عندئذ مديراً للشؤون الأهلية، وكان الحاكم هو الجنرال شانزي.

الفرنسيون يجعلون الانتفاضات عادة بدون أهداف، ولا يذكرون معها سوى النهب والقتل والغزو من أجل الغنائم. وانتفاضة بوعمامة ليست استثناء لهذا الحكم عندهم. فهم لا يكتبون على أنه من حق بوعمامة وأمثاله الثورة على مشاريعهم الاستعمارية في المنطقة، وعلى سياسة انتزاع الأراضي من أهلها الشرعيين، وحماية مقدساتهم. بل إن ثورة بوعمامة عندهم بدأت باغتيال رئيس المكتب العربي في البيّض، الضابط وينبرينر، ثم تلا ذلك مذابح ونهب في الجنوب الوهراني. ويقول أوغستين بيرنار إن سمعة بوعمامة كانت معروفة لدى الجزائريين وحتى لدى الفرنسيين، ولكنه لم يكن «عبد القادر ثانياً». غير أن الجريدة البريطانية (التايمس) تعتبره عبد القادر ثانياً، وتذكر صولاته وغنائمه في المنطقة التي ثار فيها، على الأقل في أول العهد. فقد ذكر آجرون أن خسائر الهجومات الأولى كانت 53 قتيلاً (وقيل 134) من الأروبيين، وبلغت الخسائر المادية 1,950,000 فرنك[1].

لقد جنّد بوعمامة معه الأعراش والقبائل الواقعة جنوب إقليم وهران، وحاول دخول التل بجيشه ولكن الفرنسيين حاصروه ومنعوه من ذلك. ولكنه احتلّ سعيدة وفرندة وتيهرت ومنطقة جبل عمور. وانضمّ إليه قادة بارزون كانوا من أنصار أولاد سيدي الشيخ منذ ثورتهم 1864، ومنهم الآغا قدور بن الصحراوي زعيم الحرار[2]. وأخذ يتفاوض مع الزعماء الآخرين، وقد وافقه بعضهم، وكون بذلك جيشاً عظيماً أصبح يهدّد الوجود الفرنسي في الناحية. وترى الجريدة البريطانية (التايمس) أن الانتفاضة كان مخططاً لها منذ أمد بعيد وأنها انفجرت قبل الأوان، لاغتيال الضابط المذكور (وهو وينبرينر Weinbrenner)

(1) آجرون (الجزائريون المسلمون) 1/62.

(2) في 1883 قامت السلطات الفرنسية باعتقال الآغا ابن الصحراوي «لعدم ولائه الكامل» لها وسجنته في العلمة (سانطارنو) مع عائلته، وذلك في 8 نوفمبر. أنظر هنري بارليت (مونوغرافيا منطقة تيهرت) في مجلة الجمعية الجغرافية للجزائر وشمال إفريقية، 1912، ص 329. كان الحاج قدور بن الصحراوي زعيماً لأولاد سيدي خالد الغرابة.

في 19 (أو 22) أبريل 1881. وفي إحدى الغارت الأولى أسرت قوات بوعمامة 300 أروبي وغنمت ألف شكارة (كيس) من القمح والشعير، وغنائم أخرى من كل نوع[1].

وأثناء انتفاضة بوعمامة اغتيل أيضاً العقيد (فلاترز) والفرقة التي كانت معه، واتّهم الفرنسيون به التوارق الضالعين مع حركة بوعمامة ومع الطريقة السنوسية. وكان فلاترز يتجسّس على المنطقة وأهلها باسم البحث والاستكشاف. وقد قام الفرنسيون بعمليات قمع واسعة شبيهة بما فعلوا مع ثوار زواوة والبابور سنة 1871. وهم في كل مرة كانوا يقولون إنهم بذلك يعطون الجزائريين «درساً» لن ينسوه، لأنهم، في دعوى الفرنسيين، لا يخضعون إلا بالقوة وللقوة.

* * *

ويرى آجرون أن انتفاضة بوعمامة، رغم قوتها في البداية، قد انتهت في آخر 1882 حين فشل في السيطرة على عائلة أولاد سيدي الشيخ وتوحيدها تحت لوائه. فتوجّه إلى دلدول بالقورارة. وبناء عليه انضمّ أتباعه إلى الزعماء التقليديين للأسرة سواء كانوا من الشراقة أو من الغرابة، فانضمّ البعض إلى سليمان بن قدور، والبعض الآخر إلى قدور بن حمزة. وقد حاول الفرنسيون الحصول على خضوع هذين الزعيمين بوسائل الإغراء والتأثير وليس بالحرب. فتفاوضوا مع سليمان الذي وافق مبدئياً على إنهاء حالة الحرب، ورجع إلى الجزائر من المغرب ووعده الفرنسيون بقيادة كبيرة، لكن عداوة بعض الضباط

---

(1) جريدة (التايمس) 11 يوليو 1881، ص 5. وأوغستين بيرنار «بوعمامة» في مجلة (المسائل الدبلوماسية والكولونيالية)، المجلد 11، 1901، ص 622 ـ 623. كانت بعثة فلاترز تتنقل في الصحراء لمسح الطريق لمدّ السكة الحديدية، وقد نجحت في ورقلة ثم انطلقت نحو نقاط عديدة في الصحراء، وهي بعثة ضخمة كانت تضم ما يلي: فلاترز ومعه تسعة من العلماء الفرنسيين، 12 جندي فرنسي، 16 جندي أهلي، 68 من الجمالة معظمهم من الشعابنة و250 جملاً و15 حصاناً. أنظر (التايمس)، 24 مارس 1880.

مثل نيقربيه، جعلت سليمان يعتقد أن في الأمر مكيدة، فرجع إلى المغرب.

ثم بدأ الفرنسيون المفاوضات مع قدور بن حمزة الذي كان أيضاً في المغرب، ووافق على بعض النقاط وسمى ذلك اتفاق ماي 1883، ومحتواه أن على فرنسا أن تعيد بناء زاوية البيض أو قبة سيدي الشيخ التي هدمها الضابط نيقربيه سنة 1881، وأن تمنح لقدور بن حمزة وعائلته راتباً سنوياً قدره 60,000 فرنك. وبناء على ذلك رجع قدور إلى أملاكه في دائرة البيّض، ولكنه لم يقترب من المراكز الفرنسية لأنه لم يكن واثقاً من تنفيذ الاتفاق. وكان يخشى المكيدة أيضاً. وبذلك ظل الاتفاق حبراً على ورق، ولم يخضع قدور للسلطات الفرنسية إلا سنة 1892، حين التقى بالحاكم العام جول كامبون في المنيعة، كما سنذكر. وظل رافضاً لقبض المبلغ السنوي إلى أن حصل اللقاء المذكور[1].

وبعد الفورة الأولى لانتفاضة بوعمامة تحولت إلى هجومات مباغتة على القبائل التي خضعت للفرنسيين وعلى القوافل والمناطق الفرنسية النائية والمشاريع التوسعية. وأصبحت هذه الحركة تعرف «بالمدقانات». وهي عبارة عن فرق متنقلة من المقاومين للاحتلال بأسلوب حرب العصابات، وهي فرق تشبه فرق صعاليك العرب في القديم، يدافع أصحابها عن الشرف ويغزون من أجل العيش والحرية، وكانوا ينشدون الأغاني والأشعار التي تسجل وقائعهم مع الأعداء.

وقد ارتبط ظهورهم مع ثورة أولاد سيدي الشيخ منذ 1864، ولكنهم توسعوا وتطوّروا خلال 1875 ـ 1885، أي مع ظهور بوعمامة. وأبرز الفرق ظهرت من الشعانبة والسوافة والورقلية وسكان تقرت والمنيعة. وذكر العقيد لوشاتلييه، الذي درس المدقانات بتوسع، أن من زعمائهم سالم بن شعرير، والأخضر بن حروبة ومحمد بن عبد الحكم وأخاه، وبعض أولاد سيدي العربي،

---

(1) آجرون (الجزائريون المسلمون) 1/65.

ومجموعة من أولاد سيدي فرج (فرجان؟) بسوف، ومنهم محمد بن يونس وأحمد بن يونس وإبراهيم بن يونس (لعلهم إخوة)، ثم السائح بن معطى الله من أولاد زيد بورقلة. ومنهم حمادي الذي قتل سنة 1885، وكان من أواخر من عاش منهم.

كانت فرق المدقانات تستعمل المهاري الخاصة بالسير السريع من الصحراء والتي لا يسمع لها المرء صوتاً ولا رغياً. وكانت المدقانات تتنقل من منطقة واسعة جداً تمتد من البيض إلى سوف، وتشمل الأغواط والهقار ووادي درعة. وكانت القبائل تحفظ غزواتهم وأشعارهم، ويذهب الفرنسيون إلى أن دماً غزيراً قد سال على الأرض التي احتلوها لتواطؤ شعانبة سوف وورقلة والمنيعة مع المدقانات. إنهم أرهبوا الصحراء، في نظر الفرنسيين، مدة عشر سنوات. ولذلك استحقوا العقاب الصارم. وقد أوصى لوشاتلييه الذي كان مسؤولاً على المكتب العربي العسكري في ورقلة، بأن تقوم سلطات بلاده بضربة قوية في الصحراء لإشعار السكان بالوجود الفرنسي، كما نصح باستعمال فرق المهاري أيضاً بدل فرق المشاة والفرسان التي كان الفرنسيون يستعملونها إلى ذلك الحين (1887). وكرّر لوشاتلييه الأسطوانة الفرنسية وهي ضرورة إظهار القوة لقبائل الصحراء، واعتبار التوارق هم مسؤولون على «مذبحة» العقيد فلاترز ومن كان معه، واستعمال طريقة ضرب القبائل بعضها ببعض[1]. وبناء على رأي لوشاتلييه فإن نهاية المدقانات كانت مأساوية.

وبدأت المفاوضات بين بوعمامة وبين السلطات الفرنسية في عهد لويس تيرمان وتواصلت في عهد جول كامبون، ولكنها كانت تنتهي بالفشل لعدم ثقة بوعمامة في كلمة الفرنسيين. وكان الفرنسيون ينفذون مشاريعهم التوسعية كمدّ الخطوط الحديدية، وإقامة المراكز الأمامية، ومراقبة التجارة الصحراوية وعمليات

---

(1) لوشاتلييه «المدقانات» في المجلة الإفريقية، سلسلة من المقالات، بدأت بعدد 175 وانتهت بعدد 182. أنظر عدد سنة 1887، ص 130 ـ 131.

التهريب. ولكنهم أصبحوا يستعملون الدبلوماسية كما ذكرنا، ويلجأون بالخصوص إلى الطرق الصوفية، وقد لعبت الطريقتان التجانية والطيبية في هذه الأثناء دوراً مهماً في التقريب بين أولاد سيدي الشيخ عموماً والفرنسيين.

وحصل الفرنسيون سنة 1892 على انتصار هام اعتبره ماسكري فتحاً لفرنسا في الصحراء، وذلك بحصولهم على طاعة الثائر القديم قدور بن حمزة الذي ظلّ رمزاً للتمرّد منذ 1868. وقد جرت مفاوضات بينه وبين الحاكم العام كامبون الذي سلك سياسة جديدة نحو الزعماء الإسلاميين، وبالذات في الصحراء. وقام كامبون بنفسه بزيارة للمنيعة حيث تلقّى طاعة وخضوع ذلك الرجل العجوز (قدور)، وأعيد «السيناريو» لسنة 1847 حين جاء الأمير عبد القادر إلى الدوق دومال. فقد قدّم الشيخ قدور بن حمزة حصانه إلى كامبون علامة على الطاعة وحيا العلم الفرنسي تمشياً، كما قال الفرنسيون، مع التقليد الذي بدأه جده (أبوه؟) في ورقلة. وفي نفس الوقت اعترفت فرنسا بالشيخ قدور بن حمزة شخصية إقطاعية كبيرة في المنطقة.

وقد امتدح إيميل ماسكري هذه الخطوة واعتبرها انتصاراً عظيماً لدبلوماسية كامبون الذي تابع ما بدأ به سلفه تيرمان. وقال إن كامبون قد خرج عن تقاليد الحكام الذين كانوا يصدرون الأوامر من القصور ولا يذهبون بأنفسهم إلى الميدان. وأضاف أن ذلك صادف أيضاً نفوذاً واسعاً للطيبية في المنطقة يمكن لفرنسا أن تستغله لصالحها[1].

كان استسلام قدور بن حمزة من العلامات الأخيرة على سقوط العائلات الإقطاعية (الأرستقراطية العربية) على يد الفرنسيين، وهو السقوط الذي بدأ منذ الستينات، كما ذكرنا في فصل آخر. ولم يلبث قدور أن توفي في فبراير

---

(1) إيميل ماسكري (إفريقية الفرنسية)، أبريل 1892، ص 8 ـ 10. رافق ماسكري الحاكم العام في جولته إلى المنيعة. وكن ماسكري مديراً لمدرسة الآداب التي أصبحت سنة 1909 هي كلية الآداب في الجزائر. وكان من المستشرقين البارزين.

1897[1] حاملاً معه ذكريات ثلاثة عقود من انتفاضة كانت لا تكاد تنتهي حتى تبدأ وأمجاد أسرة عاشت عمراً أطول من عمر دولة فرنسا نفسها. ولم يلبث بوعمامة نفسه أن أفل نجمه ثم توفي في السابع من أكتوبر 1908 في زاويته برأس بوردين صدى كبير. إن ذلك كان في عهد جونار، وفترة استعداد فرنسا لاحتلال المغرب، والتحضير للحرب العالمية الأولى. لقد عاصرت انتفاضة أولاد سيدي الشيخ الأخيرة قوة الهيمنة الاستعمارية. وكانت النهاية لكلتيهما متقاربة. فقد كانت الحرب الأولى بداية التراجع الفرنسي أيضاً.

ورغم قصر مدتها نسبياً (إذا اعتبرنا أنها انتهت عملياً في آخر سنة 1882)، فإن ثورة بوعمامة بالمقارنة كانت في نظر الفرنسيين أقل خطراً من ثورة 1864 مثلاً[2]. فهي لم تتسرّب إلى التل ولم تنعش آمالاً واسعة في التحرّر من الاستعمار. فقد ظلت انتفاضة صحراوية. وقد استغلتها عدة جهات: استغلها زعماء أولاد سيدي الشيخ الآخرون وتفاوضوا مع الفرنسيين على رجوعهم إلى الجزائر. واستغلها الفرنسيون لإلغاء اتفاق الحماية التي نصبوها على بني ميزاب سنة 1853. كما أن الكولون استغلوها لأخذ ثأرهم من العسكريين والحصول على المزيد من الأراضي والتوسع الاستعماري ورفض التفاهم مع «الثوار».

وهناك أبعاد أخرى لثورة بوعمامة بعضها تجاوز حدود الجزائر، على الأقل لدى الرأي العام. فقد تصادفت مع احتلال تونس ومع حريق مهول في الغابات في صيف 1881، وتحدّثت وسائل الإعلام الفرنسية عن وجود مؤامرة تقودها جمعية سرية إسلامية جزائرية، بالإضافة إلى ما نسب إلى السنوسية من

---

(1) انظر مقالة تأبينية غير موقعة، مع صورته، نشرتها مجلة (إفريقية الفرنسية)، عدد مارس 1897، ص 70 ـ 71، فيها تفاصيل عن حياته ومراحل كفاحه ومفاوضات الفرنسيين معه وكيف غلب على أمره. وعنوان المقالة هو (سي قدور بن حمزة).

(2) اعتبرها لوروا بوليو الذي كتب عنها سنة 1881 (سنة اندلاعها) أخطر ثورات أولاد سيدي الشيخ، وكذلك كان موقف جريدة (الأخبار). انظر أيضاً آجرون (الجزائريون المسلمون) 1/65، هامش 6.

تأثيرات مبالغ فيها. كما كثر الحديث عندئذ عن تأثير الجامعة الإسلامية، ووجود عملاء السلطان عبد الحميد الثاني، وصلة ثورة عرابي باشا في مصر بثورة بوعمامة، ولقد ذهب أحدهم، وهو غبريال شارم إلى أنه لولا بوعمامة لما ظهر عرابي[1]. وربط بعض الباحثين بينها وبين ثورة المهدي السوداني أيضاً. وهكذا فإن هذه الثورة رغم محدودية قيادتها ومجالها ومدتها، اعتبرها البعض، نظراً للظروف التي ولدت فيها، ثورة متميزة عن غيرها، ولعل ذلك راجع أيضاً إلى أنها ثورة وقعت عندما بدأت الجزائر كلها تخرج من الخناق الفرنسي.

محي الدين بن الأمير عبد القادر

نسبت ثورة 1871 إلى الحاج محمد المقراني، باشاغا مجانة، وقلما ينسبها الناس إلى الشيخ محمد أمزيان الحداد، شيخ زاوية صدوق الرحمانية. وكاد الناس لا يعرفون شيئاً عن أحمد بومزراق المقراني، أخ الباشاغا والذي خلفه بعد استشهاده، ولا عن عبد العزيز (سي عزيز) الحداد ابن شيخ الزاوية المذكورة الذي كان المحرك الرئيسي للرحمانيين باسم والده. وكادت تختفي أسماء مناضلين من أصحاب البيوتات الكبيرة ومن المقاديم البارزين، أمثال عائلة أوقاسي، وعائلة الجعدي، وابن فيالة وعشرات آخرين، كانوا قواداً ومدافعين ودعاة ومحرضين. وقد استشهد منهم من استشهد، وأسر من أسر، ونفي بعضهم إلى الجزر النائية في المحيط وواجه آخرون الأعداء. ولكن من يذكرهم اليوم؟ أما اسم محمد المقراني فقد بقي في الذاكرة وتداولته المؤلفات والبحوث.

ولكن هذه الثورة (1871) لم تكن ثورة زعيم واحد فقط ولا طريقة صوفية واحدة، ولا جهة معينة، بل كانت في الواقع ثورة شعبية وطنية تجاوبت فيها الجزائر كلها. كانت تلقائية لم تخطط لها قيادة باسمها أو مؤامرة من

(1) آجرون، مرجع سابق، 1/66. ومقالة غبريال شارم نشرت في صحيفة (الدبيا)، 5 أبريل 1882.

جماعة، وإنما كانت فرصة لحمل كل الجزائريين السلاح دفاعاً عن أنفسهم وتحريراً لبلادهم بعد أربعين سنة من الاحتلال البغيض.

وقد تستغرب هذا القول مني، ولكن الذي يدرس تاريخ الجزائر من صيف 1870 إلى آخر يناير 1871 يعرف الحقيقة. ودعك من التفسير الذي يعطيه بعض الفرنسيين لهذه الثورة من أنها كانت رد فعل على تجنيس اليهود، أو تنصيب الحكم المدني محل الحكم العسكري، أو كون الدعاية الألمانية (البروسية) هي التي حرّكت النفوس، وغير ذلك. فذلك كله لا يمكنه أن يهزّ الجزائر في ثورة متجاوبة، رغم ضعف المواصلات والاتصالات.

إن الذي بقي خارج نطاق الثورة 1870 ـ 1871 هو المدن الرئيسية والمراكز الفرنسية الاستيطانية المحمية أكثر من غيرها بالجيش المحتل. أما المناطق الريفية وحتى المراكز الاستيطانية المعزولة فقد عاشت الثورة بحدتها. ولم يكن المقراني هو البادىء بالثورة، ولا الطريقة الرحمانية هي الوحيدة الداعية إليها. فلماذا يلتصق اسم الثورة بالباشاغا المقراني؟ إن التفسير الفرنسي لتاريخ الجزائر في عهدهم على أنه تاريخ مرابطين وأشراف وأعيان هو الذي أدّى في الغالب إلى ذلك. فنسبت الانتفاضات السابقة أيضاً إلى أعلام معينة، مثل ثورة الأمير عبد القادر (رغم أن هذا كان قد تولى الثورة عن جدارة وقادها من البداية إلى هزيمته آخر سنة 1847). ثم ثورة بويغلة، وثورة بومعزة، وثورة الشريف بوزيان، ثم ثورة بوشوشة وثورة بوعمامة. لقد كان الأولى بثورة 1871 أن تكون مثل ثورة نوفمبر 1954 ـ 1962 بدون اسم قائد ولا جهة معينة.

والواقع أننا بإطلاقنا اسم قائد واحد على الثورة (1871) قد حرمنا الآخرين من حقهم التاريخي. ففي الوقت الذي كانت فيه ثورات أخرى تجري في الوطن كان الحاج محمد المقراني لم يقم بعد في الثورة. وكانت جهات أخرى وقادة آخرون في حالة ثورة منذ خريف 1870 بينما لم يعلن المقراني عن ثورته إلا في مارس 1871. وقد عرفنا أن أولاد سيدي الشيخ بقيادة قدور بن

حمزة، كانوا في حالة ثورة، ومحي الدين بن الأمير عبد القادر أخذ يحضر للثورة منذ نهاية نوفمبر 1870، فأرسل الرسائل إلى الأعيان، ومنهم عائلة المقراني، منذ ديسمبر. وكان بوشوشة في ورقلة والمنيعة وتقرت في حالة ثورة. وكانت تبسة وما حولها، مثل واحات فركان وسوف، ثم سوق أهراس وباتنة وبسكرة، كلها في حالة ثورة. ووراء هذه الثورات كانت طرق صوفية مثل الشيخية والسنوسية والقادرية والرحمانية في نفطة وغيرها قد لعبت دوراً رئيسياً عندئذ. إننا نعتقد أن دراسة وضع الجزائر كلها دراسة شاملة سنة 1870 - 1871 سيساعد على تحديد أمرين في حجم الثورة: وطنية أو جهوية، وقيادة الثورة: مقرانية أو عامة. ومع ذلك تظل كثافة السكان وشهرة بعض الرؤساء وفعالية بعض الطرق الصوفية والنتائج والعواقب المنجرة كلها عوامل مساعدة على تحديد التسميات أحياناً.

و«ثورة المقراني» أصبحت إلى حد ما الآن مدروسة لاهتمام الفرنسيين ثم الجزائريين بها. ولعل اهتمام الفرنسيين بها يرجع إلى أهمية عائلة المقراني أو أولاد مقران في تاريخ الجزائر منذ العهد العثماني من جهة، وإلى كون الباشاغا محمد المقراني بالذات كان موظفاً بارزاً في الإدارة الفرنسية وكانوا لا يشكون في ولائه لهم، وكانوا يعتبرونه من «الأجواد» القلائل الذين لم تمسسهم سياسة المملكة العربية إلا قليلاً، ونعني بذلك التجريد من الصلاحيات والتحديد من الأراضي. وتكاد المؤلفات التي تناولته وثورته تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لما ألفوه عن الأمير عبد القادر. ولذلك فإن المعلومات عنها متوفرة نسبياً، ولم يبق إلا التحليل للأحداث وربطها ببعضها وإعطاؤها تفسيراً منطقياً. وذلك ما سنحاول فعله هنا. فنحن لن نستعرض الأحداث من جديد إلا عند الضرورة. ولنبدأ بتدخل محي الدين.

* * *

الأمير محي الدين بن الأمير عبد القادر ولد في الجزائر أيام كفاح والده ضد العدو، وبالضبط في سنة نكبة الزمالة 1843. فيكون قد عاش في وطنه

حوالي أربع سنوات[1]. ثم سجن مع والده في سجون فرنسا قبل إطلاق سراحهم سنة 1852 فيكون عمره حوالي تسع سنوات عندما غادروا فرنسا إلى المشرق، وحوالي ثلاثة عشرة سنة عندما استقروا نهائياً في الشام (دمشق). ورغم أنه لم يعش في الجزائر زمناً يجعله يتذكرها ويعرف أهلها فإنه ظل متعلقاً بها طول حياته. وقد تعلّم في سجن أمبواز وفي بروسة ودمشق ما جعله شاعراً بليغاً وأديباً بالإضافة إلى تكوينه السياسي والعسكري. فهو من هذه الناحية كان يشبه والده كثيراً. وكان منذ شبابه قد أخذ يتنقل في البلدان إذ وجدناه يزور اسطانبول سنة 1865 ويحظى من السلطان عبد العزيز بالوسام والإكرام. وقد درس الشؤون العسكرية وترقى فيها، وتجوّل في البلدان الأروبية والشرقية، ومنها فرنسا وإيطاليا وسويسرا ومصر وتونس. ولعله حذق بعض اللغات الأروبية بالإضافة إلى التركية. وحصل من السلطان عبد الحميد على أوسمة ورتب عسكرية واجتماعية، وكذلك من نابليون الثالث، وربما أثناء مرافقة والده سنة 1865 أو بعدها، إلى معرض باريس الدولي.

أما تعليمه فكان التعليم المتوفر عندئذ لأمثاله من أبناء الأعيان. ففي سجن أمبواز حفظ القرآن على والده وصهرهم الخليفة مصطفى بن التهامي، وتلقى مبادىء العلوم العربية والدينية. وواصل ذلك في مدينة بروسة، أما في دمشق فقد اتسعت معارفه وتعدد أساتذته فدرس على الشيوخ: محمد عبد الله الخالدي المغربي، ومحمد الجوخدار، ومحمد الطنطاوي صديق والده. كما واصل الحضور على والده في الحديث والتوحيد.

وبعد وفاة والده واصل ولاءه وعلاقته بالدولة العثمانية، وكذلك فعل إخوته محمد وعلي وعبد الله. بينما مال إخوته الآخرون، سيما الهاشمي وعبد المالك وعمر إلى فرنسا وبقوا تابعين لها سياسياً. وهكذا انقسمت عائلة الأمير

(1) ترجمنا للأمير محي الدين أيضاً في التاريخ الثقافي، فصل الجزائر في المشارق والمغارب فانظره. انظر عنه أيضاً الفصل الرابع من هذا الكتاب وكان محي الدين من الشعراء أيضاً، وله علاقات بالعائلات الشامية بالمصاهرة مثل عائلة العابد.

على نفسها بعد وفاة عمود الأسرة، ولكن ولاءها للجزائر بقي لم يتحول. وكانت الضغوطات السياسية الدولية قوية على أبناء الأمير. ومنذ الثمانينات كان السلطان عبد الحميد يتابع سياسته الجديدة التي تهدف إلى تقوية الخلافة. وكان من الطبيعي أن يبحث آل عثمان على العناصر التي تفيدهم في هذا المجال، وتكون مقتنعة بسياستهم. ويبدو أن الأمير محي الدين وأخاه محمداً، قد اقتنعا بسياسة الجامعة الإسلامية، رغم ضغط السلطات الفرنسية من خلال قناصلها في المشرق وسفيرها في إسطانبول. وفي هذا النطاق حظي محي الدين بترقية السلطان عبد الحميد له إلى رتبة جنرال شرفياً كما عيّنه مساعداً له، سنة 1888، ثم كلّفه بمقاومة الدعاية الفرنسية في الشام بين أبناء الجالية الجزائرية. فقام بذلك انطلاقاً من بيروت ثم دمشق، واصطدم مع أخويه الهاشمي وعمر. واستطاعت التأثيرات الفرنسية أن تجذب إليها الهاشمي (وقد كان أعمى ومن أم أخرى) فقبلت فرنسا إدخال ابني الهاشمي إلى ثانوية لويس لوقران ووفرت لهما (خالد ومصطفى) المنحة[1]. وكان ذلك سنة 1888. ولم يلبث الهاشمي أن طلب العودة إلى الجزائر بأسرته فرخصت له فرنسا لأسباب، منها خلق الفتنة بين أفراد العائلة، ومنها أن الهاشمي لا يمكنه القيام بحركة معادية في الجزائر لأنه ذو عاهة. ومع ذلك فقد فرض عليه الفرنسيون الإقامة الجبرية والرقابة المستمرة في مكان بعيد عن التجمعات السكنية وهو مدينة بوسعادة. وكان حلول الهاشمي بالجزائر سنة 1892[2].

ومن المهمات التي كلف بها الأمير محي الدين أيضاً تحسين العلاقات بين الدولتين العثمانية والمغربية في عهد السلطان الحسن الأول. ذلك أن الضغوط على المغرب من قبل الدول الأوروبية جعلته يتجه إلى التحالف والتقارب مع الدولة العثمانية، كما أن هذه كانت تعمل على تجديد نفسها وتبني سياسة

---

(1) خالد هو الأمير خالد بن الهاشمي الذي سيلعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية الجزائرية ابتداء من سنة 1919.

(2) بيير باردان (الجزائريون والتونسيون في الدولة العثمانية)، د.م، 1979، ص 60 ـ 63.

الجامعة الإسلامية، كما ذكرنا. والتقت المصلحتان على تبادل السفراء والزيارات والخبرات. وبعد أن زار وفد مغربي إسطانبول أرسلت الدولة العثمانية الأمير محي الدين أول سفير لها إلى مراكش، رغم أن فرنسا كانت تقاوم هذا التقارب بين الدولتين المسلمتين وتحاول منعه بشتى الوسائل، ومنها المؤتمرات الدولية واستعمال بعض الطرق الصوفية المحلية، وضرب العائلات ببعضها، وشراء الذمم. كما كانت تقاوم سياسة الجامعة الإسلامية[1].

وكان الأمير محي الدين قد تولّى وظائف أخرى قبل ذلك في الدولة العثمانية، ومنها وظيفة القضاء في مدينة إزمير، على أثر تعيينه الرسمي بفرمان منذ سنة 1865[2]. ولا ندري كم بقي في هذا الوظيف، ولا ما إذا تولّى وظائف أخرى غير ما ذكرنا. وكان ذلك أثناء حياة والده طبعاً. وكان محي الدين قد استوطن بيروت، بعد تدخله في الجزائر. ولكنه كان يتردّد على دمشق. وقد توفي فيها عن سن متقدمة سنة 1917، ودفن في مقبرة الشيخ محي الدين بن العربي. وهكذا عاش حتى رأى سقوط نظام السلطان عبد الحميد ودسائس الصهيونية، وظهور الحركة الطورانية، ودخول تركيا الحرب، وحدوث ثورة الشريف حسين.

كانت عائلة الصلح صديقة لعائلة الأمير عبد القادر، وبينهما مراسلات وروابط، وشهادتها مهمة في هذا المجال. يروي منح الصلح لابنه عادل أن محي الدين كان يتبرّم منذ حل الأمير عبد القادر بدمشق، وكانت نفسه تتوق إلى العودة إلى الجزائر والنضال والجهاد لتحريرها من الفرنسيين. ولما حدثت

---

(1) علال الفاسي (الحركات الاستقلالية)، طنجة، 1948، ص 88، هامش 1. عن زيارة الوفد المغربي إلى إسطانبول برئاسة السفير بريشة، أنظر نفس المصدر، ص 87. وكذلك عبد الجليل التميمي (بحوث ووثائق في التاريخ المغربي)، تونس، ١٩٨٥، ص 115 ـ 116.

(2) التميمي، مرجع سابق، ص 115. وقد وجد التميمي نسخة من فرمان التعيين في منصب القضاء بأرشيف تونس تاريخه غرة صفر سنة 1282 (27 يونيو، 1865)، وهو مكتوب بالتركية.

الحرب بين بروسيا وفرنسا واضطربت الجزائر رأى محيي الدين أن الفرصة مناسبة للجهاد وتحقيق حلمه. فغادر دمشق وخاض على أرض الجزائر ميادين القتال. ولما بلغ ذلك والده غضب على ما كان منه، لأنه كان يعتقد أن في ذلك مجازفة ومضرّة بالجزائر وأهلها، فأمر ابنه بالرجوع إلى دمشق. ونزولاً عند رغبة الوالد رجع واستقرّ في بيروت تحسّباً لغضب والده، وقد دعاه منح الصلح للإقامة في صيدا عند بعض الأقارب[1]. وبعد حوالي عام فقط زار دمشق.

إن الذكريات التي يحملها محي الدين عن الفرنسيين هي أنهم أخرجوه طفلاً من أرض أجداده وسجنوه مع أسرته حوالي خمس سنوات. ولعل ذلك يفسر توقه إلى تحرير بلاده والرجوع إلى أرضه، وطالما وجد الأبناء في آبائهم الأسوة الحسنة. والذين ذكروا شخصية محي الدين نجدهم ينوّهون به على أن فيه من والده شبهاً كبيراً، ربما دون إخوته الآخرين. وممن ذكره ونوّه به رجال من أمثال الشيخ محمد عبده والشيخ محمد السنوسي التونسي والشيخ عبد الرزاق البيطار ومنح الصلح. وقد عرفوه جميعاً عن كثب. وخصّه البيطار برسالة مطوّلة.

هل اتخذ محي الدين حقاً قراره بدخول الجزائر وحرب فرنسا دون استشارة والده؟ إن الروايات المتواترة هي أنه أخفى الأمر عن والده، فهو قد ادعى أنه مريض ويحتاج إلى تغيير الهواء، فجاء الإسكندرية ومنها إلى الجبل الأخضر بليبيا للعلاج. هذا هو حد علم والده، كما تقول الروايات. ولكن البعض شكك في هذه الرواية وذهب إلى أن الأمير عبد القادر كان على علم بمخططات ابنه، وكان راضياً عنها ومباركاً لها باتفاق بينهما، ولكنه كان محتفظاً بالتنصّل شخصياً من الحركة في الوقت المناسب. وهذا هو ما فعله بعد ضغوط الدولة الفرنسية لإعلان موقفه من حركة ابنه[2]. ومن المستغرب أن لا ينسق

(1) سهيل الخالدي (المهجرون الجزائريون...)، مخطوط، ص 234. وقد طبع سنة 1997 في الجزائر بعنوان (الإشعاع المغربي في المشرق).

(2) هذا الرأي تبناه ألان كريستلو (المحاكم الإسلامية)، وسنشير إلى الروايات الأخرى في حينها.

محي الدين في موضوع على هذا الجانب من الخطورة مع والده وحتى بعض إخوته، مثل محمد الذي كان يكبره.

وتبقى نقطة أخرى، وهي هل القرار الذي اتخذه محي الدين بالرجوع إلى الجزائر وإعلان الحرب والجهاد كان قراراً فردياً أو عثمانياً؟ إن المصادر الفرنسية تجعله جاء منفذاً لمشروع عثماني يهدف إلى استعادة الجزائر إلى حضن دولة الخلافة. ودليلهم هو ذلك التقارب المبكر بين محي الدين والعثمانيين. ولكن محي الدين كان شاباً لم يتجاوز السابعة والعشرين من عمره، وكان يعيش تحت رعاية والده، ولم تظهر استقلاليته إلا بعد وفاة الوالد، فكيف يختاره العثمانيون لهذه المهمة دون غيره من أعيان الجالية الجزائرية؟ وهل يمكن ألا يصل ذلك إلى أذن والده لو وقع بدون علمه؟ إن هناك غموضاً في الروايات الفرنسية يحتاج إلى تحقيق آخر. إنه يبدو أن قرار محي الدين كان بالتشاور مع الوالد ومع العائلة وليس قراراً فردياً، كما أنه ليس قراراً عثمانياً ولا بروسياً.

أما توقيت ذلك القرار فهو بداية الحرب بين بروسيا وفرنسا. وتعمية على المخابرات الفرنسية ادعى محي الدين أنه خارج من دمشق لتغيير الهواء، وأن وجهته هي الجبل الأخضر وهي منطقة عثمانية، ثم واصل سيره براً فيما يبدو إلى تونس حيث التبعية العثمانية أيضاً ولكن الجوسسة الفرنسية والتأثير الفرنسي كان قوياً. وفي تونس حظي محي الدين بوسام عال من الباي محمد الصادق، فالأمر إذن ليس فيه سر، وليس فيه تغيير الهواء فقط، وكان المفروض أن والده قد عرف ما كان يجري. ولكنه كان مدعاة للتحري من جانب السلطات الفرنسية، وكذلك التونسية المتوجّسة. ولكي يبث الرماد في العيون الفرنسية ركّز محي الدين اهتمامه على المخطوطات والكتب والابتعاد عن الأنظار. ولكنه كان يتصل ببعض الشخصيات، ويستقبل من يخبره عن الطرق الصوفية والحالة السياسية في الجزائر ونفوذ فرنسا في تونس والمناطق الحدودية التي يمكن أن يدخل منها. وزيادة في التعمية ادعى محي الدين أن بينه وبين والده خلافات مالية، وأنه كتب إلى الوزير التونسي مصطفى خزندار للتدخل بينه وبين والده في

ذلك. وقد كان يجسّ النبض لمعرفة موقف تونس الرسمية في حالة قيامه بحركة ثورية في الجزائر. ويبدو أنه وجد استحالة في التعاون خوفاً من الانتقام الفرنسي من جهة وخوفاً من أن الأحداث في الجزائر قد تسري إلى تونس من جهة أخرى. ولا ندري المدة التي بقيها محي الدين في تونس وهو يدرس الوضع ولا متى جاءها أو غادرها بالضبط.

وكان مع محي الدين مجموعة من الرجال الذين سبق لهم النضال والعيش في الجزائر، فيهم من كان قد خدم المقاومة في عهد الأمير عبد القادر، ومن شارك في ثورات لاحقة مثل الزعاطشة، وخبراء في مسالك الصحراء وأنساب القبائل. وتجمعهم جميعاً الحمية والغيرة على الإسلام والوطن والولاء لشخص محي الدين. ومن سوء حظ الجزائر وهذه المجموعة أن باي تونس عندئذ كان ينفذ تقريباً كل ما تمليه عليه السلطات الفرنسية رغم أن تونس غير محتلة، وكان ذلك سبباً في ضعف الإمدادات والنشاط، تماماً كما كان الحال في تونس زمن الأمير عبد القادر أيضاً[1]. وكان للفرنسيين عملاء يخبرونهم عن كل كبيرة وصغيرة. وليس هؤلاء العملاء من درجة المخبرين العاديين بل من رجال الطرق الصوفية أيضاً، مثل الحسين بن علي بن عثمان الذي قيل إنه كان يخبرهم عن نشاط محي الدين ورفاقه في زاوية نفطة. وقد عزا الفرنسيون موقف الحسين هذا إلى تنازعه على السلطة الروحية (البركة) مع الشيخ التارزي بن مصطفى بن عزوز، الذي حرمه والده من الإرث الروحي وأوصى به إلى الحسين المذكور.

ونعلم من لويس رين أسماء بعض من كانوا مع محي الدين عندئذ. وأولهم ابن خليل (؟) الذي قال عنه إنه كان أحد كتاب الأمير عبد القادر في عهد المقاومة. ومحمد زروق بن سيدي صالح، ويصفه رين بأنه أحد المرابطين، أصله من نواحي بسكرة. وكان محمد زروق قد لعب دوراً في ثورة

(1) جاء في رين (تاريخ ثورة 1871)، ص 106، هامش 1، أنه بضغط من قنصل فرنسا في تونس قدم الباي مساعدات كبيرة لفرنسا، ومن ذلك إلقاء القبض على حوالي عشرين شخصاً في قابس، معظمهم من الجزائريين، يوم 22 يوليو 1871.

الزعاطشة (1849) ثم لجأ إلى طرابلس، ودخل منها مع محي الدين إلى الجزائر. ومنهم إبراهيم بن عبد الله زعيم ثورة 1864 (أين؟) حسب وصف رين. وكان إبراهيم هذا مقدماً للقادرية، وله علاقات بأهل ورقلة، وقد أرسله محي الدين في مهمة إلى ورقلة عقب وصوله إلى نفطة، ولم يعرف الفرنسيون في البداية أمر إبراهيم، ثم علموا أنه هو الذي كان سجيناً عندهم في سان مرغريت، وأنه تطوّع للدفاع عن فرنسا، في زعمه، وحين أطلقوا سراحه من أجل ذلك، انضمّ إلى البروسيين فهربوه إلى الجريد[1]. ثم محمد البوعشاشي، وكان أصله أيضاً من نواحي بسكرة، من قبيلة البوازيد، وكان لاجئاً قبل اتصاله بمحي الدين، في نفزاوة. والملاحظ أن هذه الشخصيات لا نعرف عنها من مصادر أخرى، وأن رين باعتباره مكلفاً بالشؤون الأهلية له خبرة واسعة بهم.

ومن أبرز الوجوه التي انضمّت إلى محي الدين هو ناصر بن شهرة، آغا الأرباع السابق والثائر دائماً منذ 1851. وقد قال عنه رين إنه منذ ذلك التاريخ لا تمرّ سنة دون محاربته ضد فرنسا وغزوات ضد المنضمين إليها، حتى في نواحي الجريد ونفزاوة، وابن شهرة من عائلة شريفة آتية من الساقية الحمراء، منذ القرن الخامس عشر. ورؤساؤها يعرفون بالمعمرة، وهي إحدى أربع قبائل (والأخرى هي الحجاج وأولاد صالح وأولاد زيد) يمثلون اتحادية كبيرة حول واحدة أولاد جلال في أحواز بسكرة. وكان بعضهم قطن الأرباع قرب الأغواط. ثم أصبح الأرباع وابن شهرة يمثلون الصف الغربي، والتجانية وابن سالم يمثلون الصف الشرقي في زمن «الصفوف» التي استفاد منها الفرنسيون وعاشوا بها طويلاً.

وبالإضافة إلى أولئك هناك بوالطيب (بوطيبة؟) بن عمران السوفي. وهو من الشعانبة وصاحب حركة 1863 في سوف. وقد انضمّ بوالطيب إلى ابن شهرة في نفطة وأصبح من دعائم محي الدين. ومنهم محمد بن علاق زعيم قبيلة أولاد

---

(1) لا ندري ما العلاقة بين إبراهيم هذا وإبراهيم والد الهاشمي زعيم القادرية في عميش نهاية القرن. ونلاحظ أن أوصاف رين تكاد تنطبق عليه.

يعقوب، المنتشرة على الحدود بين الجزائر وتونس. كما كان لقبيلة الهمّامة دور بارز في المعارك التي خاضها محي الدين. وكان زعماؤها معه. وذكر رين أن مقدم القادرية في الكاف (تونس) وهو الشيخ المازوني صاحب الأدوار المتقلبة قد قدّم إلى محي الدين شخصاً اسمه أحمد (؟) ليكون له خوجة. فهل كان هذا الخوجة جاسوساً على محي الدين، كما كان ليون روش (عمر) جاسوساً على أبيه؟ وكان مع محي الدين أيضاً «قهواجي»، ورجل أروبي ببشرة شقراء وعينين زرقاوين ولحية زعراء، ويتحدث العربية جيداً. وفهم الفرنسيون أن هذا «الأروبي» لا يكون إلا بروسياً. ولم يخطر ببالهم أن في العرب رجالاً شقراً وذوي عيون زرقاء ولحى زعراء، وأن هذا الرجل قد يكون أيضاً عثمانياً.

وممن انضموا إلى محي الدين أيضاً سلمان الجلابي، حفيد وبقية سلاطين تقرت السابقين، وهو الذي أبعده الفرنسيون سنة 1854 عن سلطنة أجداده فظل يطلب ثأره من علي باي وغيره ممن عينتهم فرنسا على تقرت، وظل سلمان في ظل أي ثائر ضد الفرنسيين لعله يسترجع سلطنته، فهو صاحب «شرعية» كما نقول اليوم، وقد وجد ضالته في محي الدين. وبإيعاز من فرنسا اعتقلت السلطات التونسية سلمان ووضعت الحراسة من حوله[1] ومنعوه من أداء دوره مع مجموعة محي الدين. ولكن سلمان سيرجع إلى الميدان، وسينضم إلى بوشوشة الذي سيعينه آغا (وليس سلطاناً) على تقرت في صيف 1871، أي بعد عودة محي الدين إلى المشرق.

ويذكر رين أيضاً شخصية أخرى يبدو أنها أكثر أهمية من سلمان، وهي مصطفى بن أحمد الصغير، وكان يعرف في تونس باسم مصطفى ولد سيدي عقبة. وكان مصطفى هذا هو ابن الخليفة السابق للزيبان الحاج أحمد الصغير في عهد الأمير عبد القادر. وحتى لا ينضم مصطفى هذا إلى محي الدين زجّت

(1) يقول رين إن سلمان كان مدمناً على الخمر، وأن السلطات التونسية وضعت لحراسته ثلاثة جنود. وربما كان إدمانه نتيجة ضياع ملكه وأملاكه.

السلطات التونسية به في قصر باردو (السجن؟). وهناك أيضاً قريب للأمير عبد القادر كان متوجّهاً للانضمام إلى محي الدين، لكن حكومة تونس ألقت القبض عليه في قابس[1].

والمعروف أن محي الدين قد غيّر خطته التي لم يبح بها إلى الآن لأي أحد. والخطة الجديدة هي أن يظهر الرجوع من حيث أتى ثم يحول خط سيره فيدخل طرابلس فجنوب تونس ثم الجزائر. وتثبت التقارير التونسية أن محي الدين كان متنكراً في لباس الغرابة من أهل نفزاوة، وأن أربعة أشخاص كانوا معه، وأنه حل بنفزاوة من طرابلس، ثم قصد ناحية وادي سوف، ومعه جمع من الغرابة، وأن هناك حركة غير عادية بين طرابلس والجزائر عبر تونس. ومن هذه التقارير ما يفيد أن ناصر بن شهرة كان مقيماً عندئذ في نفزاوة أيضاً، وأنه اتجه مع جماعة نحو الجزائر، وأن قافلة من سوف كانت تحمل باروداً (وزنه 63 رطلًا) قد احتجزته السلطات التونسية، وكانت القافلة في طريقها إلى الحدود الجزائرية.

والتاريخ المعروف لمغادرة محي الدين تونس إلى نفطة عن طريق مالطة وطرابلس هو 21 نوفمبر 1870، لكن تاريخ وصوله إلى نفطة غير معروف بالضبط. ويبدو من الأكيد أنه كان بنفطة في ديسمبر، إذ شاعت الإشاعات بانتفاضات في النواحي الحدودية. وكانت زاوية نفطة عندئذ مركزاً دينياً وسياسياً هاماً، بل منذ أسسها الشيخ مصطفى بن عزّوز في الأربعينات. والطريقة هناك كانت رحمانية. وهي التي ساعدت ثورة شريف ورقلة وابن شهرة وبوشوشة خلال الخمسينات والستينات. وقد يكون ابن شهرة اللاجىء إلى نفزاوة ونفطة هو الذي نسق مع محي الدين طريقة الدخول إلى الجزائر وتجنيد الرجال وتوفير السلاح. كما نسقا طريقة الاتصال بالأعيان ودعوتهم للجهاد. وخلال شهر

(1) لويس رين (تاريخ انتفاضة 1871)، ص 88 ـ 89، 106. بالنسبة لقريب الأمير الذي لا نعرف اسمه الآن، يجب التذكير بأن محي الدين كان قد رجع عندئذ إلى المشرق واستقر في بيروت. فهل تلك محاولة أخرى من عائلة الأمير؟ أو اختلط الأمر على كل من السلطات الفرنسية والتونسية؟

ديسمبر صيغت مجموعة من الرسائل بعضها باسم محي الدين وبعضها باسم ابن شهرة، الأولى تدعو إلى الجهاد ضد العدو والثانية تدعو إلى مساندة محي الدين كقائد لحركة الجهاد.

أرسلت الرسائل إلى أعيان الجزائر، بقايا رجال السيف (الأجواد) ورجال الدين، ورؤساء الأعراش والقبائل، ووصلت إلى غرب البلاد ووسطها، وقد بلغت حوالي 200 رسالة، وكلها تدعو إلى التجنّد والاستعداد. وحمل الرسائل رجال ثقات خفية عن أعين الفرنسيين. وممن أرسلت إليهم الرسائل ووصلتهم هو الباشاغا المقراني، وشيخ العرب ابن قانة وقادة فرجيوة وزواغة، وزعماء أولاد سيدي الشيخ، والشيخ الحداد في صدوق، وابن علي الشريف في شلاطة.

ولا ندري إن كانت الرسائل قد أرسلت أيضاً إلى أعيان المدن ورجال القضاء والإفتاء والنيابات المحلية. وبينما تباشر الناس بالحركة وقائدها باعتباره ابن الأمير عبد القادر، وشع الأمل في العيون والقلوب بتحرير البلاد، كان بعض من وصلتهم الرسائل يسلمونها إلى الفرنسيين ويتبرأون منها، كما فعل ابن قانة ومحمد بن هني بن بوضياف. ولم يكن المقراني من الذين سلموا رسالتهم إلى الفرنسيين، حسب علمنا، ولكنه لم يستجب للدعوة التي تحملها، وفسر بعض الفرنسيين المولعين بالفتنة بين الجزائريين، أمثال لويس رين، بأن المقراني استنكف، وهو الباشاغا الإقطاعي، أن ينضم إلى ابن خصم والده منذ عقود، ولكن رين لم يذكر مصدره. وهم يعنون أن الأمير عبد القادر قد نصب محمد بن عبد السلام المقراني خليفة عنه في مجانة ضد أحمد المقراني (والد الباشاغا) الذي انضم للفرنسيين. ومما جاء في الرسائل عامة هو الحثّ على الجهاد وتحرير البلاد، والإبلاغ بأن الله سيفني الفرنسيين الأعداء، لأنه لم يبق لهم سلاح ولا بلاد، وأن ساعة الخلاص قد حانت، ووعدتهم الرسائل بالمساعدة من السلطان العثماني.

ويبدو أن الدعوة للجهاد قد ساعدتها عدة عوامل على الانتشار: سمعة الأمير عبد القادر الذي قيل إن خاتمه الشخصي قد استعمله ابنه على الرسائل المرسلة، وسمعة السلطان العثماني خليفة المسلمين، وهزيمة فرنسا العسكرية أمام بروسيا، وانخفاض قواتها في الجزائر، والتذمر الخطير الذي كان عليه الناس بعد المجاعة الفظيعة في آخر الستينات، وآثار مرسوم الأرض (1863) الذي انتزع الأراضي العرشية وسهل بيعها وانتقالها إلى المستوطنين (الكولون). فكل هذه العوامل جعلت الموقف في صالح انتفاضة شاملة تحت قيادة واحدة.

منذ فاتح يناير 1871 بدأت حركة العصيان داخل الجزائر في عدة أماكن، منها سوق أهراس وتبسة وبسكرة وباتنة والعين البيضاء. وأثرت رسائل محي الدين في منطقة زواوة وقرئت على الناس هناك فاندهشوا منها واهتزّوا لها[1]. وتحرّكت الصحراء الوسطى بقيادة بوشوشة، والغربية بقيادة أولاد سيدي الشيخ. ولكن المدن ظلت صامتة. وكانت الجهات الفرنسية والتونسية تنسق حركاتها لمنع حدوث الثورة وتعمل على القبض على محي الدين وابن شهرة. كان ذلك في رسالة رسمية بعثت بها حكومة تونس إلى قادة الجنوب والغرب بتونس، تاريخها يرجع إلى 4 يناير 1871[2].

وقبل أن يدخل محي الدين الجزائر ويتلقى البيعة من أهلها اتصلت السلطات الفرنسية بالأمير عبد القادر عن طريق قنصلها (روستان) بدمشق وأعلمته بما كان يحدث، مع تشويه الخبر. والإعلام مفاده أن ختمه قد استعمله بعض المزورين الداعين للحرب باسمه. وطلبت منه أيضاً أن يتبرأ من أعمال ابنه محي الدين. ولم تكن أخبار الحرب وتطورات الأحداث معلومة وواضحة بالتفصيل عند الأمير، فاكتفى بإرسال رسالتين إحداهما إلى القنصل الفرنسي

---

(1) آجرون (الجزائريون المسلمون)، 1/11. وقد أكد هذا شهادات رؤساء قبائل زواوة كما نشرتها مجلة باريس (R. De Paris)، 1917، عدد يوليو.

(2) التميمي، مرجع سابق.

والأخرى إلى حكومة بوردو (حكومة فرنسا بعد هروبها من باريس على أثر احتلالها). وقد سارعت حكومة فرنسا إلى طبع نسخ كثيرة من رسالتي الأمير (الأولى التبرؤ من فعل ابنه، والثانية الالتزام بموقفه السابق نحو فرنسا) ونشرتهما على نطاق واسع، ولا سيما في جريدة المبشر التي تصدر بالجزائر حيث أعادت نشرهما. وتاريخ رسالة الأمير إلى القنصل حول ابنه تاريخها 13 يناير. وأرسل الأمير أيضاً رسائل أخرى إلى قنصلي فرنسا في تونس وطرابلس طالباً منهما العمل على إرجاع ابنه إلى دمشق، وقد يكون راسل في ذلك السلطات التونسية أيضاً.

ولكن محي الدين واصل مهمته رغم هذه الاتصالات المثبطة، وربما يفسر ذلك الاتفاق الذي كان بينه وبين والده. ورغم نشر الرسائل التي هدف منها الفرنسيون إلى إضعاف الروح المعنوية لمن كانوا ينضمون إلى حركة محي الدين، فإن الاستعداد للثورة قد استمر وشمل العصيان مناطق عديدة. ولكن بداية عودة الجيش الفرنسي إلى الجزائر ومحاولات استعادة زمام المبادرة في المناطق العسكرية، وتغلب الفرنسيين على خلافاتهم سواء في الجزائر أو في فرنسا، كل ذلك كان عاملاً ليس في صالح ثورة كبيرة وشاملة كما كان متوقعاً. ويقول عبد الرزاق البيطار إن الذي جعل محي الدين يتخلى عن مشروعه ليس رسالة والده، ولكن تيقنه من عدم القدرة على التغلب على العدو، ولا سيما بعد عودة الجيش إلى الجزائر[1]. وفي كلام البيطار (وكان صديقاً لمحي الدين) بعض الغموض في ترتيب الأحداث، إذ يجعل الموقف الأخير قد اتخذه محي الدين قبل تلقيه رسالة والده، بينما الأمر عكس ذلك بالنسبة للتواريخ. فالرسالة

(1) التميمي، مرجع سابق، ص 119. عن رسالة الأمير إلى قنصل فرنسا بتونس وإلى الوزير مصطفى خزندار حول السعي لرد محي الدين إلى دمشق، أنظر نفس المصدر، ص 130. وتاريخ الرسالة 18 ذو القعدة 1287 (9 فبراير 1871)، أي بعد شهر من الرسالة إلى حكومة فرنسا، وهذا يدل على تباطؤ الأمير قصداً في دعوة ابنه إلى الكف عن المشروع.

كانت في أوائل يناير والتخلي كان في آخر مارس.

تلقى محي الدين طاعة أهل نقرين وفركان، وسكان الصحراء الشرقية، وهم رؤساء الأعراش والأعيان الذين جاؤوا لبيعته على الجهاد. وكان ذلك بعد وصول رسالة والده إلى الوزير التونسي والقنصل الفرنسي في تونس. وأخذ يخطط للاستيلاء على بلدة الشريعة. ويوم 8 مارس حاصر مدينة تبسة، ويوم 9 منه دخل نقرين، ويوم 26 وقعت معركة حامية للتغلب على يوكس، وكان الهدف هو افتكاك تبسة من العدو، وجعلها عاصمة للثورة والتحصن فيها. ولكن قوات العدو تغلبت واستعادتها فرقة بوجي Pouget. ولكي نربط الأحداث يجب أن نتذكر أن رسالة المقراني التي يعلن فيها الجهاد مؤرخة في 14 مارس 1871، وأن إعلان الشيخ الحداد للجهاد وقع يوم 8 أبريل[1]. ومن الذين انضموا لحركة محي الدين عندئذ أولاد رشاش بكل فرسانهم، والعلاونة، والبرارشة وأولاد سيدي عبيد وأولاد خليفات. وبهم هاجم محي الدين العدو في تبسة[2].

لقد كان محي الدين ما يزال في ناحية تبسة عندما اندلعت الثورة في ناحية مجانة بقيادة المقراني. ثم تدعمت الثورة بانضمام الرحمانيين إليها. والواقع أن الرحمانية كانت تدعم حركة محي الدين أيضاً سواء من زاوية نفطة أو من زاوية سيدي سالم بسوف، ولعل القادرية التي كانت بنفطة أيضاً بقيادة إبراهيم بن عبد الله (زعيم ثورة 1864)، قد ساندت محي الدين أيضاً. فهو من عائلة قادرية كان جده زعيماً لها في معسكر. فهل كانت الاتصالات مستحيلة بين الزعيمين محي الدين والمقراني؟ وهل وقعت الاتصالات بين محي الدين وعائلة الرزقي والكبلوتي بنواحي سوق أهراس؟ إننا نجهل ذلك الآن. ولكن الأكيد أن السلطات الفرنسية كانت تحاصر كل منطقة وتمنع الربط بين أجزاء الثورة والتنسيق بين الزعماء. وهكذا أضعفت (السلطات) ثورة محي الدين بنشر رسالة

---

(1) لويس رين (تاريخ انتفاضة 1871)، الجزائر، 1891، ص 57 وما بعدها.

(2) فيسيير «أولاد رشاش» في المجلة الإفريقية، 1893، ص 13 ـ 14.

والده ضده، وقتلت الباشاغا المقراني بعد شهر وعشرين يوماً من بدء الثورة، وقبضت على الشيخ الحداد وزجت به في السجن، وهدمت زاوية صدوق، وحيّدت فروع الرحمانية الأخرى في الجنوب مثل زاوية طولقة وزاوية الهامل.

ونفهم من العقيد رين أن محي الدين قد رجع إلى تونس منذ أوائل أبريل 1871. ففي معركة يوكس وجد محي الدين ورفاقه تسهيلات من الشيخ علي بن عبد القادر، ودخلوا مع الجنرال بوجي في معركة يوم 26 مارس. وكانوا يحتلون مسافة كلم طولاً ويرفعون أربعة أعلام. وكانوا يتقدمون بشجاعة رغم نيران المدفعية التي لا يملكونها. ولكن الضرب المتواصل من قناصة إفريقية والصبايحية والقوم من مختلف الاتجاهات، قد أجبرهم على التوقف. ويقول رين إنه قد قتل من الفرنسيين اثنان وجرح ستة، بينما قتل من الثوار حوالي مائة وافتكت أعلامهم، ووقع أسر حوالي عشرين. وبينما دخل الجنرال مدينة تبسة، تراجع الثوار ومعهم محي الدين إلى بحيرة الأرنب ورأس الذيب.

ثم قام الفرنسيون بغارات على هذين المكانين أيضاً واشتبكوا مع الثوار، وأجبروا العلاونة على الخضوع المؤقت. أما أولاد سيدي عبيد وأولاد خليفات، وعلى رأسهم محي الدين، فقد لجأوا إلى تونس. ولكن كيف يلجأ محي الدين إلى تونس وهو يعرف أن سلطات الباي هناك ستقبض عليه وتسلمه إلى الفرنسيين كما وقع مع غيره. فهل هناك اتفاق بين فرنسا والباي على تركه، أو أن محي الدين قد سارع بالخروج من تونس متوجهاً إلى طرابلس ومنها إلى الإسكندرية؟. ويقول رين إن محي الدين وصل الإسكندرية يوم 8 أبريل، وهو تاريخ إعلان الجهاد من زاوية صدوق. لقد قيل إن محي الدين قد استجاب لطلب والده بالكف عن المحاربة، ولكن هزيمة يوكس قد تكون هي السبب في تركه الميدان. فلعله رأى أن ما عنده من قوات وعتاد لا يمكنه من القيام بالثورة المنتظرة وإيقاع الهزيمة بالفرنسيين[1].

---

(1) رين (تاريخ انتفاضة 1871)، مرجع سابق، ص 192 ـ 193، هامش 1. أيضاً آجرون =

ونحن نجهل متى قرر محي الدين وقف عمله في الجزائر وكيف رجع إلى المشرق. وكل ما نعرفه الآن أنه وصل بيروت في شهر يوليو **1871**. فأين بقي كل هذه الفترة الطويلة ـ أبريل، مايو، يونيو ـ؟ ويبدو أنه بعد الهزيمة التي تلقاها في تبسة انسحب إلى داخل الحدود التونسية، وربما إلى زاوية نفطة، بعيداً عن أنظار الحكومة التونسية والمخابرات الفرنسية. ثم دخل طرابلس التي كانت عثمانية، وبعد مكثه فترة رجع إلى بيروت عن طريق الإسكندرية. وقد قيل إن والده رفض استقباله في دمشق، وإن محي الدين كتب بعد ذلك، وقد فشل مشروعه، إلى القنصل الفرنسي (روستان) موضحاً أنه دخل الجزائر فعلاً، وأن هناك أسباباً مالية وراء مغادرته دمشق[1]. ومهما كان الأمر فإن قصته بعد ذلك لا تعنينا هنا، وإنما تعني الذين يريدون دراسة حياته جملة. وقد تكرّر هذا النموذج مع الأمير خالد بعد فشله أيضاً سنة **1925**. غير أن انسحاب محي الدين يبقى محيراً للباحثين: هل كان نتيجة أمر والده أو نتيجة فشله في مشروعة؟

ورغم اختفاء محي الدين منذ أبريل **1871**، فإن الثورة بمنطقة تبسة والنواحي الصحراوية الشرقية قد تواصلت. وزادتها الثورة في نواحي قسنطينة تشجيعاً وانتشاراً. وقد واصل ابن شهرة مساعيه لدى العثمانيين في طرابلس، للحصول على المساعدات. ولعله اتصل أيضاً بالألمان لنفس الغرض. وتذكر المصادر الفرنسية، سيما أرشيف قنصلية فرنسا بطرابلس أن رولفس الذي سبق له العمل في الجزائر بالجيش الفرنسي (اللفيف؟)، كان يقيم في صيف **1870** بتونس، وكان قبل ذلك (**1869**) بطرابلس وأنه كان يعمل على تهييج الجزائريين ضد الفرنسيين. وقد بذل الفرنسيون جهدهم لدى تونس فطردته[2]، كما تصادف

= (الجزائريون المسلمون) 1/108، وفيسيير «أولاد رشاش» في (المجلة الإفريقية) 1893، ص 13 ـ 14.

(1) باردان، مرجع سابق، ص 28 ـ 29.

(2) فيرو (الحوليات الطرابلسية) تونس، 1929، ص 424 عن التميمي، مرجع سابق، =

انسحاب محي الدين من الميدان تصاعد حركة بوشوشة في ورقلة والصحراء الشرقية، وانضمام ابن شهرة إليه، ثم ظهور «شريف نفطة» الذي تبنى قضية محي الدين في نقرين وفركان ونواحي تبسة، في سبتمبر 1871[1].

الهزيمة الفرنسية، 1870، والمراسيم، والفوضى

الهزيمة التي تلقتها فرنسا سنة 1870 على يد بروسيا لم تبرأ منها حتى بعد قيام النظام الجمهوري وانطلاق الاستعمار بخطى عملاقة والانتصار في الحرب العالمية الأولى. فقد بقيت تلك الهزيمة جرحاً غائراً في ضمير جيشها وعقدة مستعصية في سياستها. وقد ظهر أثر ذلك في الخبط العشوائي أثناء معاملاتها مع المستعمرات. وما ترحيل الألزاسيين وإحلالهم محل الجزائريين، واللجوء إلى إصدار قانون استثنائي لمعاملة الجزائريين، وظهور روح التعالي الكاذبة عند الكولون، إلا ظواهر ونتائج للهزيمة المذكورة.

وبالنسبة للجزائر كان الملاحظون الفرنسيون يعرفون أن أهلها مغلوبون على أمرهم فقط وأنهم كانوا ينتظرون الساعة المواتية للثورة ضدهم. ولذلك كانوا يستعملون وسيلة خاصة وهي الكبت المستمر والقمع القاسي تحت شعار أن الجزائري لا يحترم إلا القوة. ومنذ 1865 صارح الجنرال لاباسيه زميله إسماعيل (توماس) عربان بأننا نجد أنفسنا مع شعب لا يقبل بوجودنا إلا على مضض. وأنه شعب يبحث دائماً وبجميع الوسائل وفي جميع المناسبات عن

= ص 119. أكد التميمي أنه لم يجد أي دليل على تعامل محي الدين مع الألمان رغم زعم فيرو وغيره بذلك.

(1) شريف نفطة يدعى أيضاً محمد (إبراهيم؟) بن عبد الله، وقد تبنّى مشروع محي الدين. وانضم إليه أهالي ناحية تبسة وسوف وغيرهم، ومنهم أولاد رشاش الذين كانوا قد انضموا إلى محي الدين، والهمامة، وقد قام الجنرال فلوني بهدم نقرين وزاوية سيدي عبيد، وأجبر الشريف على اللجوء إلى نفطة وتمفزة في الجنوب التونسي. أنظر فيسيير A. Vaissiere «أولاد رشاش»، في (المجلة الإفريقية)، 1893، ص 13 ـ 14. أنظر أيضاً سابقاً عن الأشخاص الذين ساندوا محي الدين وموقف باي تونس.

طريق التخلص من الحكم الفرنسي. ولا بد إذن من الاعتماد على الجيش لإبقاء الاحتلال. وأضاف ذلك الجنرال أن أي عاصفة ستهب على أروبا ستجبر فرنسا على التخفيض من الجيش في إفريقية (الجزائر)، وسيغتنم العرب هذه الفرصة ليعلنوا «استقلالهم وتعصبهم الديني». وهناك آراء مشابهة عبّر عنها جنرالات وإداريون آخرون. ويقول آجرون إن رأي الجنرال لاباسيه كان شائعاً لدى جميع ضباط المكاتب العربية أثناء عهد الأمبراطورية الثانية.

وهذا ماكماهون الذي عاش في الجزائر طويلاً وتولى حكمها، يعلن في يناير 1870 أن سخط الجزائريين يرجع إلى: 1) ضعف تأثير القادة من الأهالي وتقلص مواردهم. 2) وتوتر العلاقات بين الجزائريين والأروبيين لأن هؤلاء يحملون مشاعر معادية، كما أن الصحافة تهاجم الأهالي وتنشر العداوة ضدهم.

ومن جهة أخرى كان الجزائريون مرتبطين بتقاليدهم رغم التغييرات التي أحدثها الفرنسيون للتخلص من التقاليد والقضاء على المجتمع القديم الذي كان في نظرهم حجر عثرة في طريق التقدم. ومن هذه التقاليد احترام العائلات الكبيرة التي يسميها الفرنسيون الإقطاعية أو الأرستقراطية العربية. ورغم الضرر الذي ألحق بهذه العائلات منذ 1860 كما لاحظنا، فإن الفرد الجزائري بقي متمسكاً بالأجواد والأشراف وكبائر الجماعة، لأنهم جزء من ماضيه، ولأنه كان يؤمن بزوال النظام الاستعماري لا محالة؛ والمعروف أن عدداً من الرؤساء الأهالي قد استقالوا من وظائفهم سنة 1868 على أثر إجراءات إدارية لم يرضوا بها، وطلب بعضهم الهجرة إلى دار الإسلام، ومع ذلك فإن المواطن بقي متشبثاً بتقاليده، مما قد يفسّر ما حدث سنة 1870 ـ 1871 حين استجاب الناس لنداء التمرد والثورة الذي أعلنه رؤساؤهم.

ثم إن السلطة الفرنسية في الجزائر قد ضعفت نتيجة الحرب، وأصدرت حكومة فرنسا الجديدة مجموعة من المراسيم والقرارات التي تزيد من سوء التفاهم والتوتر. ومنذ مارس 1870 انتصر الكولون في البرلمان على خصومهم

حين حصلوا على ما كانوا يسمونه توحيد الأرض والبلاد، وهم يعنون بذلك جعل الحكم في الجزائر بالنسبة إليهم مدنياً واندماجياً. وقد تسبّب ذلك الانتصار في استقالة بعض ضباط المكاتب العربية احتجاجاً، وتبعهم في ذلك بعض الرؤساء الجزائريين، أمثال الحاج المقراني، فقد قيل عندئذ إنه كان يستنكف من حكم المدنيين الفرنسيين، وهو ادعاء لا نظنه صحيحاً. وحين وقعت الحرب مع بروسيا غادر المارشال ماكماهون الجزائر ليقود الجيش الفرنسي في الجبهة وترك في الجزائر نائبه الجنرال دوريو. وعاد العسكريون المستقيلون إلى أماكنهم، وأعلن الرؤساء الأهالي أيضاً ولاءهم لنابليون، لأنه ظهر لهم بمظهر التسامح خلال زيارتيه المعروفتين، وهو ولاء إذا صحّ كان لشخص نابليون أكثر منه ولاء للنظام الفرنسي أو الدولة[1]. والجزائري عاطفي بطبعه وكلمته تعتبر عهد شرف لازم له مدى الحياة، وذلك من نقاط القوة والضعف أيضاً فيهم، لأن إعطاء العهد إلى من لا يستحقه ولا يحترمه من علامات الضعف، على حد قول المتنبي في هذا المعنى:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا　　　مضرّ كوضع السيف في موضع الندى

وقد ازداد تخوّف الفرنسيين من حدوث ثورة عارمة في الجزائر، وشاركهم في ذلك الخوف الجنرال دوريو نفسه، وأن الثورة قد تحدث خلال الصيف، ولذلك أعلن الجنرال المذكور حالة الطوارىء منذ 10 غشت 1870، وفي اليوم التالي ألقى بيانه على السكان. وبقدر ما نوّه الفرنسيون بالرؤساء الأهالي الذين أعلنوا لهم الولاء بقدر ما كتموا الأصوات التي عبر أصحابها عن الغضب والولاء للجزائر فقط. ولذلك فنحن لا نكاد نعلم إلا وجهة نظر واحدة. ولكن تخوّفات الفرنسيين من حدوث ثورة كانت في محلها.

(1) أرسل عدد من الرؤساء الأهالي رسالة ولاء إلى نابليون بتاريخ 14 يوليو 1870. وفي نفس الوقت غادرت قوى الجيش الفرنسي الجزائر متوجهة إلى أوروبا من أجل الحرب. وسيفعل بعض الرؤساء الأهالي ورجال الطرق الصوفية أيضاً نفس الشيء سنة 1914 ـ 1915.

وابتداء من سبتمبر تأكدت الأخبار التي شاعت من أن حركة تمردية كانت تجري في جنوب إقليم وهران بقيادة أولاد سيدي الشيخ، وكان بوشوشة أيضاً في تمرد مستمر في الجنوب. وراجت تجارة السلاح وتهريبه من تونس والمغرب. وقد ذكرنا أن قافلة من سوف كانت تحمل البارود قد احتجزتها سلطات تونس. وأخذ الناس يجمعون قطعان الماشية ويخزنون الحبوب وغيرها من مواد المؤونة، ومنذ منتصف الشهر المذكور أبرق الجنرال دوريو إلى حكومته معلناً أن الثورة وشيكة الحدوث، وأنها قد تكون عامة وسريعة، وأنه لا يملك إلا قوة صغيرة من الجيش لا تتجاوز 43,000 رجل[1]. ومن علامات التمرد ورفض التعامل مع الفرنسيين مقاطعة التلاميذ المدارس في أوائل أكتوبر، لأن الأهالي منعوا أولادهم من الرجوع إلى المدارس. وهذا الموقف فهمه الفرنسيون على أنه رسالة موجهة ضدهم. فحاولوا منع انتشار أخبار الهزيمة بين الجزائريين، ولكن الأخبار مع ذلك تسربت، وكانت تنتقل من فم إلى آخر بطريقة عجيبة، كما أن الصحف كانت مقروءة من البعض على الأقل، وكانت أخبارها أيضاً تنتقل بين الناس[2]. وطالما زرعت المكاتب العربية في نفوس الجزائريين الرعب والرهب من أن الجيش الفرنسي لا ينهزم، ولكن ها هي الآن الهزيمة الساحقة قد حلّت به وأصبح شرف ذلك الجيش في الوحل وأمبراطوره في أسر الأعداء.

ومنذ 4 سبتمبر تألفت الحكومة الجديدة في فرنسا، وانشغلت بأمور السياسة والشؤون العسكرية على مستوى فرنسا، وكان من وزرائها أدولف كريميو، وهو من زعماء اليهود، وقد أصبح وزيراً للداخلية ومسؤولاً بذلك على شؤون الجزائر بعد انتزاعها من وزارة الحربية. وقد اشتغل كريميو فعلاً بالجزائر وكأنه كان متفرغاً لها هي فقط، وكأنه ليس لوزارته قضايا أخرى تهتمّ بها. وبدأ

(1) ذلك هو الإحصاء الذي ذكره آجرون (الجزائريون المسلمون) 1/6. أما الدكتور ورانييه فيذكر 32,000، والعقيد روبان يذكر 45,000. أنظر أيضاً شارل أندري جوليان (تاريخ الجزائر المعاصرة)، باريس، 1964، ص 454.

(2) جوليان، مرجع سابق، ص 473.

كريميو يحضر المراسيم التي سنذكرها والتي ستزيد الطين بلة. ذلك أن كل المؤشرات تدل على أن النقمة الآن قد اشتدت ضد الجيش وضد كل ما هو عسكري، وأن العهد سيكون عهد الكولون الذين حانت ساعة انتصارهم، فإذا كانت بلادهم منهزمة على الجبهة مع الألمان وعاصمتهم محتلة من عدوهم، فإنهم في الجزائر قد حققوا النصر المبين على العسكريين (المكاتب العربية) وعلى الجزائريين ولا سيما الرؤساء الأهالي (وهم في نظرهم إقطاع وعسكريون أكل عليهم الدهر). وعينت الحكومة الجديدة أو وزارة كريميو ثلاثة ولاة (بريفيات) من رجال عاشوا طويلاً في الجزائر، وكانوا معروفين بعداوتهم لنابليون ونظامه، وهم د. وارنييه في العاصمة، وشارل دي بوزيه في وهران، ولوسيه في قسنطينة[1].

وتأسست (لجنة الجمهورية) من زعماء الكولون، وكان من بينهم جوردان، وهو صحفي، ولامبير الذي أسّس صحيفة (المستقل) بقسنطينة، وفيورموز، الذي كان من المغضوب عليهم سنة 1848 وحكم عليه بعشر سنوات في كايان ثم عفى عنه، وأرسل إلى الجزائر، فرجع إلى السياسة سنة 1870. وكان فيورموز من المحامين، وسنجده في صدارة الأحداث بالجزائر في فترة الفوضى هذه. وقد أنشأت اللجنة فروعاً لها في مختلف أنحاء الجزائر وحتى في البلديات الداخلية، وكانت تنسق مع قامبيطا. وحاول العسكريون مقاطعة اللجنة ولكن الحكومة أمرت بالتنسيق معها حتى لا يقع التصادم بين الطرفين. كانت اللجنة تتدخل في كل شيء تقريباً حتى في شؤون الدفاع والولاة. وطالبت بأن يكون الحاكم مدنياً. وأرسلت وفداً إلى فرنسا للتنسيق مع مندوبية تور وإعلام الحكومة. ويبدو أنها كانت خالية من السيطرة تماماً، لولا محاولة د. وارنييه الاستيلاء عليها ورئاستها. ومع ذلك لم يستطع أن يضبطها. لقد أصبح اسمها الآن (لجنة الدفاع) وهي السلطة الفعلية في البلاد. وكانت

(1) كان بوزيه مدرساً في ليسي الجزائر، وأجبر على الاستقالة بعد هجومه على سياسة راندون. واشتغل صحفياً في جريدة (الطان) وأصبح صديقاً للوسيه، وقد حرّر له جريدة (مستقل قسنطينة). أنظر جاكلين بيلي (عندما أصبحت الجزائر)، ص 306، وهنا وهناك.

الحكومة رغم مشاكلها في فرنسا وأروبا، توصي بالبقاء في الشرعية فقط، ولكنها كانت عاجزة عن التدخل وضبط الأمور وفرض رجالها على الكولون ولجنتهم. وكان الجزائريون يعيشون ويشاهدون هذه التطورات. ومع ذلك فإن الصدمة كانت كبيرة، وكان الفراغ في القيادات الأهلية الذي حدث أثناء تصفيات الخمسينات والستينات قد جعل ظهور قيادة وطنية في المدن غير ممكن، وأما قيادات الأرياف فقد كانت مجردة من كل اعتبار معنوي أو سلاح مادي، ثم إنها قيادات محلية. فلم يبق حينئذ إلا الخبر الذي راح في شكل إشاعة، وهو حلول محي الدين بن الأمير عبد القادر بنواحي الشرق الجزائري.

وحل 24 أكتوبر فصدرت فيه مراسيم كريميو بتجنيس اليهود في الجزائر، وتغيير الوضع السياسي، وإدخال نظام المحلفين في القضاء. كان تجنيس اليهود جماعياً ودون استشارتهم عملاً استغربه الفرنسيون قبل الجزائريين. ولعل اليهود أنفسهم قد استغربوه ما داموا لم يطلبوا التجنيس الجماعي. وقد كان مرسوم 1865 حول الجنسية يسري عليهم كما يسري على الجزائريين. أما قرار كريميو فلم يترك لهم الخيار. وقيل عن كريميو نفسه إنه كان ديموقراطياً وجمهورياً ومحامياً يهودياً ورعاً، وإنه كان مرتبطاً بمبادىء ثورة 1848 الليبرالية. وكان يطمح إلى تحرير الجماعات اليهودية في المشرق. وكان نشطاً في الحركة الإسرائيلية العالمية (الصهيونية؟)، ذلك أنه نشط الجمعية الإسرائيلية المركزية في فرنسا، وأنشأ (الاتحاد الإسرائيلي العالمي) ليعمل على تحقيق طموحه المذكور. ومن الجماعات اليهودية الشرقية البائسة في نظره، يهود الجزائر. وكان هدف الجمعية الإسرائيلية المركزية في فرنسا هو إدخال اليهود في الحضارة الأروبية الحديثة، وكان ذلك يسري على يهود الجزائر بالطبع. وقيل إنه زار الجزائر ما لا يقل عن اثنتي عشر مرة قبل ذلك لإقناع يهودها بقبول فكرة التجنس.

كان مرسوم 1865 قد فرّق بين الجنسية والمواطنة. فالجزائريون واليهود أصبحوا بمقتضاه فرنسيين بالجنسية، ولكنهم ليسوا مواطنين فرنسيين، بل رعايا. وكانت المواطنة لا تمنح إلا لمن طلبها فردياً بعد التخلي عن الأحوال

الشخصية، وكان عدد اليهود سنة 1865 لا يزيد عن 37000 في كل الجزائر، ولم يطلب منهم التجنس (المواطنة) خلال أربع سنوات (1865 ـ 1869) سوى 144 شخصاً. كان اليهود محافظين على تقاليدهم ودينهم، وخائفين على شريعتهم من الاضمحلال إذا تجنسوا، تماماً كما كان الشأن مع المسلمين. وحتى بعد قرار كريميو كان اليهود مترددين، وظهرت بينهم حركة تطالب بإلغائه، وقد تزعمها (لامبريخت)، وكاد ينجح لولا استخدام كريميو سلاحاً آخر ما يزال اليهود يستخدمونه إلى اليوم، وهو سلاح المال والإعلام. فقد كانت حكومة فرنسا في حاجة إلى القروض لتسديد ديونها لألمانيا وتحرير نفسها من الإهانة والهزيمة، وكان كريميو بيده مفتاح البنوك، ولا سيما بنك روتشيلد. فقدم هذا القروض في مقابل الإبقاء على قرار التجنس. كما أن كريميو قد استغلّ الصحافة الليبرالية وثبط النواب عن طريق الرأي العام بحملة للإبقاء على القرار أيضاً[1]. وبذلك انهزم مشروع إلغاء القرار. وكانت معارضة هذا القرار قد شملت أيضاً قطاعاً كبيراً من الكاثوليك الفرنسيين في الجزائر وفرنسا، وكان الكولون يعتبرون يهود الجزائر «أندجين»، فإذا بهم يصبحون متساوين معهم في الحقوق والواجبات، ولذلك قاوموا قرار كريميو مقاومة عنيفة بقيت إلى حوادث معاداة السامية في آخر القرن، ولكن القرار لم يلغ رسمياً إلا لفترة قصيرة خلال الحرب العالمية الثانية.

قلنا إن كريميو قد أصدر مراسيم عديدة باسم وزارته وكلها كانت تتعلق بإدماج الجزائر في فرنسا، ذلك المطلب العزيز على الكولون، والذي يعني تمكين المدنيين من السلطة، وفيهم الآن اليهود بعد التجنس الجماعي. وقد استغل كريميو منصبه ليدمج اليهود في الفرنسيين (الكولون) ويدمج هؤلاء في سكان فرنسا سياسياً وتشريعياً وإدارياً. وقد بلغت القرارات 58 قراراً، منها 30 تتعلق بالجزائر وحدها، ولكن معظم القرارات التي تبجح بها كريميو ولدت ميتة

---

(1) بيلي (عندما أصبحت الجزائر..)، مرجع سابق، ص 306 وهنا وهناك. وأيضاً زوزو (نصوص)، ص 165.

ولم تنفذ لأنها غير صالحة للتنفيذ، عدا ذلك المتعلق باليهود. أما قرار الحكم المدني فقد نفذ بالتدرج، فلم يتغيّر شخص الحاكم العام إلا بعد تسع سنوات عندما تولى ألبير قريفي كأول حاكم مدني، بينما سبقه ديقيدون وشانزي وهما من العسكريين. كما تدرجت سياسة التوسع في البلديات والانتخابات ونحو ذلك من مظاهر الحكم المدني.

وكانت ردود الفعل على قرار كريميو حول تجنيس اليهود متباينة. فالمسلمون ظلوا غير مبالين به كما أخبر بذلك الولاة. وقيل إن الباشاغا المقراني أكثر من التصريحات المضادة للقرار. ويبدو أن المسلمين عارضوا القرار في أنفسهم لسببين الأول ديني، وهو أن اليهود من أهل الكتاب الذين عليهم أن يكونوا في المرتبة الثانية بالنسبة للمسلمين، والثاني سياسي/اجتماعي وهو الخوف من انتقام اليهود من المسلمين في مجالات القضاء والإدارة والتفوّق الاقتصادي. ولكن المسلمين أظهروا في نفس الوقت الامتعاض من قبول اليهود للتجنس واعتبروهم انتهازيين ومتخلين عن دينهم وتقاليدهم، بينما ظل المسلمون على دينهم وهويتهم. وذكرت المصادر الفرنسية أن بعض العسكريين (زعماء المكاتب العربية) استغلوا قرار كريميو ليؤثروا به على القادة المسلمين ويجندوهم إلى جانبهم في معارضة الحكم المدني الذي يعني تجريد العسكريين من صلاحياتهم ونفوذهم. وقيل إن استغلال القادة المسلمين شمل المرابطين وزعماء الطرق الصوفية أيضاً. فقد كان العسكريون يريدون الحصول منهم على تصريحات مضادة له، وربما الثورة عليه. ولكن القادة الجزائريين، رغم الأسباب التي ذكرناها، لم يتورطوا في هذا النزاع الذي هو نزاع فرنسي محض ولم يقعوا في الفخ[1].

وقد أسفرت أول انتخابات بلدية في ظل الحكم المدني على مشاركة

(1) انظر مثلاً موقف الشيخ محمد الموسوم، زعيم زاوية قصر البخاري الشاذلية في فصل الطرق الصوفية من التاريخ الثقافي.

اليهود فيها وعلى ظهور معاداة اليهود بين الفرنسيين، ولا سيما في الصحافة. جرت الانتخابات في فبراير 1871، عشية إعلان المقراني الثورة على النظام الفرنسي. وأعطى اليهود أصواتهم إلى المرشح الراديكالي (المتطرف) في بلدية الجزائر، وهو فيورموز المنافس للدكتور وارنييه. وقد فاز فيورموز بفضل أصوات اليهود، وأصبح وارنييه من المعادين لهم، وكان يحاول إقناع النواب في فرنسا بأن أصل الثورة المقرانية يرجع إلى دور اليهود. كما أن الصحافة المحلية أصبحت معادية لليهود منذ سبتمبر 1871[1]. ولكن الذين فازوا دافعوا عنهم. وتوازنت الآراء لدى الوزارة، وغطت أحداث الثورة الجزائرية على المنازعات «الثانوية» لأن الجميع كانوا يرون الخطر محدقاً بهم منها، وعليهم أن يتجاهلوا خلافاتهم مؤقتاً ويواجهوا العدو المشترك متحدين. وهكذا توقفت الحملة ضد قرار كريميو وتوجهت ضد الخطر العربي والإسلامي.

كان إجراء الانتخابات البلدية، وتعيين الأميرال ديقيدون حاكماً عاماً، والإبقاء على قرار كريميو، يدل على أن السلطة الفرنسية تتدعم من جديد لمواجهة الوضع الخطير في الجزائر. ولم يستطع الجزائريون خلال خريف 1870 أن يفاجئوا الفرنسيين بحركة منسقة تنسف مخططاتهم. فقد كانت المبادرة ما تزال في يد الفرنسيين في المدن والمراكز العسكرية الداخلية. وكانت حركة محي الدين بطيئة وواقعة في الأطراف البعيدة، وحوادث «التمردات» الأخرى كانت غير منسقة، وكانت القيادات مجهولة ولا تكاد تخاطب الناس وطنياً. وما قلناه عن حركة محي الدين في الشرق نقوله عن حركة أولاد سيدي الشيخ في الغرب، رغم أن قدور بن حمزة كانت له إمكانات كبيرة في وهران وجنوبها. وكانت حركة بوشوشة في الجنوب الشرقي والوسط ما تزال ناشئة وبعيدة أيضاً، وكان قادة الطرق الصوفية تحت مراقبة شديدة، ولهم إمكانات كبيرة في تجنيد العامة، ولكنهم لم يكونوا على قلب واحد. ولو توفر الوعي مع

(1) آجرون (الجزائريون المسلمون)، مرجع سابق، 1/16 ـ 17.

الاستعداد، والتنسيق مع الاتحاد لانقلب الوضع لصالح الجزائريين في الخريف المذكور، لأن الفرنسيين كانوا في حالة فوضى بائسة، وكان الجيش قليلاً والوضع غامضاً.

فقد خرج الجنرال دوريو مغضوباً عليه في 26 أكتوبر 1870، وحدثت اضطرابات بين الفرنسيين في مدينة الجزائر وقسنطينة وغيرهما خلال اكتوبر ونوفمبر. وعندما جاء الجنرال والسن ايسترهازي ليتولى منصب الحاكم لعام ثارت الغوغاء في وجهه وطردوه وأهانوه. وكان ذلك تعبيراً عن ثورة المدنيين ضد العسكريين. كما أن المدنيين أنفسهم كانوا منقسمين بين متطرفين (راديكاليين) وجمهوريين معتدلين. ولكن الجميع كانوا متفقين على إبقاء الجزائر فرنسية، إلاّ فئة قليلة كانت تفكر في الانفصال عن فرنسا مع بقاء الحكم في يد الكولون، سيما ذوو الأصول غير الفرنسية كالإسبان والطليان والجرمان. وهناك أمر آخر كانوا متفقين عليه أيضاً وهو إبقاء الأغلبية المسلمة في حالة استغلال وحرمان.

وبينما عزز الفرنسيون من مواقعهم كان الجزائريون ما يزالون يبحثون عن الطريق إلى الثورة العامة. حقيقة أن «الشرطية» قد أخذت في الظهور في عدة أماكن لتتولى زمام الأمور بنفسها، منذ نوفمبر 1870[1]، وقاطع التلاميذ المدارس الفرنسية، ورفض الناس دفع الضرائب، وتولى القضاء قضاة مستقلون عن الإدارة، ووصلت رسائل محي الدين وعليها ختم الأمير عبد القادر تحث الناس على الجهاد، وخزن الأهالي المؤونة وأبعدوا حيواناتهم عن أنظار الفرنسيين وموظفيهم. فالجو كان منذراً بالثورة، والفرنسيون قد أحسوا بذلك، كما ذكرنا، ولكن التحرك نحو الثورة كان بطيئاً على جميع الجبهات. وهكذا

---

(1) الشرطية = لجان تتألف من عشرة إلى إثني عشر شخصاً لإدارة الأملاك في الناحية التي تتكوّن منها. والإشراف على القضاء والقياد، وفرض الغرامات وشراء الأسلحة والخيول، وتجنيد الفلاحين للثورة. . . انظر نيفيل باربور (مدخل إلى شمال غرب إفريقية)، لندن 1961، ص 220.

حلت سنة 1871 دون أن يحدث حدث كبير بالنسبة للجزائريين، رغم أن الفرصة كانت مواتية.

التمردات المحلية والثورة المقرانية

منذ فاتح يناير 1871 كانت الأحداث تتسارع كما رأينا، ولكن الثورة المقرانية لم تعلن إلا بعد شهرين ونصف من ذلك التاريخ. لماذا التردد؟ يبدو أن فكرة الثورة التي كانت في رؤوس كثيرة لم تدخل بعد رأس الحاج محمد المقراني. ولعله كان يحملها أو يفكر فيها، ولكنه كان يريد تفاديها، أو إيجاد المبرر المقنع لها. وقد تكرّر ذلك الموقف لدى الزعماء الجزائريين في سنة 1945 وسنة 1954. فبينما كانت التمردات والتحركات على المستوى المحلي متعددة، كانت أسرة المقراني في حيص بيص من أمرها.

بالإضافة إلى الأحداث الحدودية شرقاً وغرباً، رفض الفرسان المجندون (الصبائحية) طاعة ضباطهم الفرنسيين وتمرّدوا عليهم في عدة أماكن، مثل بوحجر والطارف وعين قطار، في العشرين من يناير. وفي 23 منه تمرد أيضاً الفرسان في مجبر، وتلا ذلك عدة حوادث. وتكرّر تمرّد الفرسان في عين قطار في يومي 23 و24 من نفس الشهر. وهؤلاء الفرسان هم فرق من الأهالي كانت تعمل ضمن الجيش الفرنسي في وضع شبيه بوضع المخزن في العهد العثماني. وفي هنشير موسى قام الزعيمان أحمد صالح الرزقي والكبلوتي يدعوان إلى الجهاد يوم 24 أيضاً. وكانت منطقة سوق أهراس مستعدة بل كانت في حالة ثورة إذ وقع فيها أيضاً اغتيالات لبعض الكولون ونهب لأملاكهم، في 26 من الشهر، ثم وقع في نفس اليوم الهجوم على مدينة سوق أهراس، وقد كرر الثوار الهجوم على المدينة عدة مرات إلى يوم 28. وفي 30 من الشهر وقعت معركة بعين صنور. وهكذا كانت سوق أهراس ونواحيها مسرحاً لأحداث هامة في شهر يناير.

وفي الشهر التالي (فبراير) كانت الأحداث تجري على مسرح آخر، وهو

الميلية ونواحيها. ففي 13 منه وقعت معركة أولاد عيدون، ثم في 14 منه وقع الهجوم على الميلية نفسها واستمر ذلك إلى 17 منه. ونظراً للخطر الذي أصبحت تمثله منطقة الميلية فقد هاجم الفرنسيون قرى أولاد عيدون وأولاد عميور، وخربوها وشرّدوا أهلها، في 27 من الشهر[1].

وعلى مستوى العائلة المقرانية كانت الأمور تسير في اتجاهين: أحدهما هو الاتصال بالأعيان والتشاور معهم، مع منازعات أحياناً في المصالح وسوء تفاهم حول طرق العمل، وثانيهما هو الاتصال المستمر مع الضباط الفرنسيين واطلاعهم على كل النوايا وتدخل هؤلاء في الموضوع. فهل الخلافات العائلية أو الخلافات القيادية هي التي كانت السبب في تأخير القرار بالثورة؟ أو هل التردد يرجع إلى شخصية الحاج المقراني نفسها؟ لقد أعطى المقراني للضباط الفرنسيين الفرصة لكي يفهموه ويفهموا مخططاته ونواياه وأصدقاءه وخصومه. ولم يترك لنفسه أي عنصر تقريباً من عناصر المفاجأة. ويظهر أيضاً أن من كانوا يتصلون بالعائلة كانوا يخبرون الفرنسيين أولاً بأول.

بدأت تحركات الحاج المقراني غير العادية منذ الخامس من يناير 1871، فقد زار في هذا اليوم، ابن علي الشريف، باشا آغا آقبو ورئيس زاوية شلاطة. وكان ابن علي الشريف قادري الطريقة. وفي الثامن من الشهر أدى المقراني زيارة أيضاً إلى زعيم الرحمانيين في صدوق وهو الشيخ محمد أمزيان الحداد. ماذا دار في هاتين الزيارتين؟ إننا لا ندري بالضبط، ولكن موضوع الأحداث في الجزائر والفوضى التي كانت عليها البلاد الفرنسية بعد الهزيمة، والتحضير للانتخابات البلدية التي سيشترك فيها اليهود لأول مرة، كانت بدون شك موضع الحديث بين هذه القيادات. كما أن رسائل محي الدين إليهم والدعوة إلى الجهاد منه ومن جهات أخرى قد تناولوها أيضاً. فهم مسؤولون أمام الله وأمام الشعب أن يتحركوا في الاتجاه الذي يحفظ مصالحهم ومصالح شعبهم في تلك

---

(1) لويس رين (تاريخ انتفاضة 1871)، مرجع سابق، ص 58 ـ 59.

الساعة الحرجة. وكان ابن علي الشريف كثير الحركة هذه الأيام أيضاً. فقد زار الشيخ الحداد في صدوق في الثالث من فبراير؛ و25 منه اجتمع ابن علي الشريف والمقراني أيضاً في بوجليل.

وفي الوقت الذي كان فيه محي الدين يتلقى البيعة من أهالي فركان ونقرين ويستعد للهجوم على تبسة، كان الحاج المقراني يكتب استقالته من الوظيفة (27 فبراير) ويقدمها إلى الفرنسيين. فهل توصل إلى هذا القرار نتيجة ضغوط عائلية أو قناعة شخصية؟ ولماذا يقدم إليهم استقالته إذا كان ينوي حمل السلاح ضدهم؟ ألا يذكرنا هذا بموقف الأمير عبد القادر حين قدم، كما قيل، تعهده مجاناً بعدم رفع السلاح في وجه فرنسا؟ ولكن الفرنسيين لم يقبلوا بالاستقالة وزادوا من الضغط على الباشاغا، فقد ردها عليه الجنرال (لالمان) في الثالث من مارس. وكان للمقراني «أصدقاء» من بين الضباط الفرنسيين وبالخصوص أوليفييه ودوفال، وقد دار بينهما وبينه حديث يوم الرابع من الشهر كان مداره حول الاستقالة وأسبابها وأبعادها، وقراءة أفكار المقراني. ولعل ذلك هو ما يفسّر ما قيل على لسان المدنيين من أن المقراني كان مدفوعاً في موقفه بالعسكريين الذين لهم مصلحة في ثورته ضد النظام المدني. غير أن المقراني أصرّ على الاستقالة يوم 9 مارس، وجاءه الرد الفرنسي على لسان جنرال آخر هذه المرة، وهو روستان، في 14 منه.

ولم ينتظر المقراني هذه المرة جواب الفرنسيين بل جمع مجلسه العائلي في مجانة يوم 14 أيضاً، وتقرّر في هذا المجلس إعلان الحرب. وبعد يومين (16 مارس) وقع الهجوم القوي على البرج (بوعريريج) والاستيلاء عليه. وكان ذلك بداية الثورة التي أصبحت تعرف باسم المقراني والتي عمّت تدريجياً كامل الشرق الجزائري وجزءاً كبيراً من الوسط والجنوب وتصادفت بدايتها مع حركة محي الدين بنواحي تبسة، وحركة بوشوشة في الجنوب. ومنذ الثامن من أبريل تجند في الثورة الإخوان الرحمانيون، وتحوّلت من ثورة أجواد إلى ثورة شعب، ومن قيادة زمنية إلى قيادة روحية أو هي زمنية/روحية. دعنا الآن نتحدث عن

المرحلة الزمنية ومكانة المقراني وعائلته في الثورة.

ترجع عائلة المقراني إلى أصول عربية قديمة، بعضهم يرجعها إلى سلالة الرسول (ﷺ) عن طريق فاطمة الزهراء، ومن ثمة فهم أشراف، وبعضهم يرجعها إلى بني هلال وبالذات قبائل عياد والأثبج. وهناك التقاليد الشعبية التي تقول إنهم من قلعة بني حماد. ولكن الناس مصدقون في أنسابهم، كما يقول ابن خلدون. وقد استقرّ جد أولاد مقران بقلعة بني عباس بعد تطوافه بالبيبان وغيرها فترة. وكان من الأمراء في القرن السادس عشر الميلادي، وأقدمهم الأمير عبد الرحمن ثم ابنه أحمد، وهذا هو الذي بنى القلعة وحصنها وأعلن نفسه سلطاناً، وأصبحت «سلطنته» تمتد من وادي الساحل إلى الحضنة. وقد تحالف أولاد مقران مع العثمانيين في البداية واستدعوا خير الدين بربروس وتعاونوا معه على الإسبان.

وفي نفس الوقت الذي ظهرت فيه إمارة (سلطنة) المقرانيين ظهرت في كوكو إمارة أولاد ابن القاضي على الضفة اليسرى من وادي الساحل. وتنافست الإمارتان وتحاربتا أيضاً. وكان مؤسس إمارة كوكو هو أحمد بن القاضي الذي تولّى القضاء في بجاية. وكان أولاد ابن القاضي أعداء للعثمانيين في البداية. وانتصر المقرانيون في معركة أولاد خيار سنة 1515 ضد إمارة أولاد ابن القاضي، وقد استخدمت فيها الأسلحة النارية التي أدخلها العثمانيون معهم. وفي 1542 تعاون أولاد مقران أيضاً مع حسن آغا خليفة خير الدين وهازم الأرمادا الإسبانية ـ الصليبية ضد مدينة الجزائر سنة 1541. وفي 1550 اشترك الأمير عبد العزيز المقراني بفرقة تضم حوالي خمسة عشر ألف رجل في معركة (ريو سلادو) ضد سلطان المغرب، كما اشترك في الاستيلاء على تلمسان، مع حسن باشا بن خير الدين. ومنذ هذه الفترة تعرف عبد العزيز المقراني على أهل الحشم القاطنين قلعة بني راشد (معسكر) وجلب منهم الفرق للحراسة وأسكنهم مجانة. ويقول لويس رين إن الحشم ظلوا يعملون أعواناً (مخزناً) عسكريين لآل مقران إلى سنة 1871، وكان الحشم يمثلون قبيلة نبيلة (أرستقراطية). ولعل

الفرنسيين هم الذين رحلوهم بعد ذلك ليعطوا أراضيهم للكولون.

واستمرت العلاقات المقرانية ـ العثمانية جيدة إلى أن ساءت في آخر عهد الأمير عبد العزيز. فقد اشترك مع صالح رايس في عدة حملات ومنها الحملة على تقرت وورقلة سنة 1552، بجند قوامه ثمانية آلاف. ولكن العلاقات ساءت بينهم. وجرت محاولة اغتيال عبد العزيز وقتل ابنه في معركة بوغني ضدهم. واستعمل العثمانيون إمارة ابن القاضي ضد إمارة آل مقران، وكانوا تارة يعطون المقرانيين صلاحيات تمتد إلى المسيلة وأخرى ينتزعونها منهم. ولما رفض عبد العزيز تزويج ابنته من الحاكم العثماني تزوج من ابنة آل القاضي. وهو زواج سياسي، كما هو واضح لربط العلاقات وخلق التنافس، وإنشاء التحالف. ومهما كان الأمر فإن العلاقات انتهت بالتدهور بين آل مقران والحاكم العثماني (سيما حسن بن خير الدين) وقد قتل عبد العزيز في إحدى المعارك ضدهم وقطعت رأسه وحملت إلى باب عزون. ومن أبرز أعضاء العائلة أحمد المقراني أخو عبد العزيز، الذي توسعت إمارته حتى وصلت إلى أطراف الصحراء مثل الزيبان والجلفة وجبال أولاد نائل وبوسعادة. وقد اشترك آل مقران في معركة كجال ضد العثمانيين أيضاً، وهي المعركة التي كانت جزءاً من حرب طويلة شنها ضدهم الجواد (الذوادي) أحمد بن الصخري بن بوعكاز الذي كانت له مشيخة العرب في الزيبان. وإلى آخر العهد العثماني كانت مكانة الأجواد (الذواودة) فوق مكانة المرابطين، رغم استعانة السلطة العثمانية بالطرفين عند الحاجة. ولكن الأمير عبد القادر هو الذي غيَّر الموازين، فعيّن المرابطين على رأس الولايات في معظم الأحيان، وأصبح أمر السياسة بيد الأشراف والمرابطين وتخلّفت مكانة الأجواد، إلى أن أعادها الفرنسيون بعض الوقت، ومنها مكانة أولاد مقران.

وتتفرّع عائلة أولاد مقران إلى ثلاثة فروع. أحدها فرع أولاد الحاج المتوفي سنة 1783، ومنه الخليفة أحمد المقراني المتوفي سنة 1853 والذي عاصر الاحتلال ورفض التعاون مع الأمير عبد القادر وكان صهراً للحاج أحمد

باي قسنطينة. والفرع الثاني هو فرع عبد السلام المتوفي سنة 1784، ومنه الحاج محمد بن عبد السلام العابد المتوفي سنة 1847 وهذا هو الذي تعاون مع الأمير عبد القادر فعينه خليفة على مجانة، وكانت وفاته مع نهاية المقاومة، كما هو واضح. ثم أنه غلب على أمره قبل وفاته. أما الفرع الثالث فهو أولاد قندوز المقراني، وهو فرع معروف بالاسم إذ يوجد في العائلة اسم القندوز، ولكنه غير معروف في المجال السياسي[1].

بعد احتلال قسنطينة سنة 1837 حصل الفرنسيون على طاعة أولاد ابن قانة في الزيبان وطاعة أولاد المقراني في مجانة والقلعة. وكان ذلك انتصاراً كبيراً لهم. وقد أبقوا ابن قانة شيخاً للعرب في مكانه، وأعطوا لقب (الخليفة) لأحمد المقراني وثبتوه أيضاً في مكانه. وحاول الأمير بعد معاهدة التافنة استمالة أحمد المقراني فأبى وبقي على ولائه للفرنسيين. وكان الأمير يريد الاستفادة من مكانة آل المقراني في المنطقة الواقعة بين قسنطينة والعاصمة والتي كان يعتبرها داخلة في مملكته بناء على معاهدة التافنة، ولكن الفرنسيين، بقيادة فاليه، كانوا ينازعونه هذا الادعاء. ومشوا براً في الطريق الرابط بين المدينتين، وقد تعرّض لهم خليفته أحمد الطيب بن سالم بالمقاومة. ولكن المقراني لم يحرك ساكناً. وبعد وفاة الخليفة أحمد المقراني عيّن الفرنسيون مكانه ابنه الحاج محمد (1859) ولكن بلقب أقل من لقب والده، وهو لقب الباشاغا، إيذاناً بتقليص الصلاحيات والاستغناء عن بعض الخدمات، وقد أحسّها المقراني الجديد، ولكنه كتمها في نفسه لأن الهيمنة الفرنسية كانت في أوجها ولأن سياسة نابليون كانت هي التقرب، في الظاهر على الأقل، من القادة العرب. ألم يصرح نابليون بأنه سلطان العرب وسلطان الفرنسيين؟ ولكن ماذا بعد اختفاء نابليون وانتصاب الحكم المدني وإهانة ضباط المكاتب العربية وتجنيس اليهود الذي يعطيهم الحق في تولي المحاكم على المسلمين؟ وماذا بعد أن هزمت فرنسا وجيشها أمام

(1) لويس رين (تاريخ انتفاضة 1871)، ص 54 ـ 55.

العالم، وانفجرت التمردات في عدة نقاط من الجزائر؟ هل يظل الحاج المقراني صامتاً ساكناً؟ وما دوافعه إذا تحرك؟ وفي أي اتجاه؟ ومع من سيتعاون؟

لقد رأينا أنه أبطأ في التحرك وكأنه كان يقرأ ما سيحدث أو كان ينتظر الأوامر من جهة ما. وقد وصلت رسائل محي الدين إلى أعيان المنطقة وتأثروا بها، وأصبح الضغط شديداً على المقراني. كانت عائلته غير موحدة في اتخاذ القرار. ولعل هذا من أسباب تأخير الثورة[1]. وكانت صلته بالضباط الفرنسيين ظاهرياً قوية وقد يكون هذا أيضاً من أسباب عدم العزم السريع. كما أن الشعب كان ينتظر من يجنّده للحرب، فهل كانت مكانة المقراني من القيمة بحيث يكفي نداء منه لتجنيد العامة؟ ألم تحطم السلطات الفرنسية منذ 1860 سلطات القادة العرب حتى لا يستطيعون تهديدها في مثل هذه الظروف؟ وأين السلاح والمدد العسكري إذا أعلن الجهاد ضد الفرنسيين؟ إن كل ذلك بدون شك قد أخذه المقراني في الاعتبار حين أخذ يكاتب أصدقاءه القادة، ومنهم باشاغا التيطري، وقايد أولاد مختار وبوعكاز بن عاشور وغيرهم طالباً منهم النجدة والانضمام إلى حركته. وكان الفرنسيون عندئذ في حرب أهلية في باريس والجزائر. وهل السياسة تقتضي استغلال ذلك أو التفرّج عليهم؟ لقد ظهر فيما بعد أن ثورة المقراني قد أدّت إلى توحيد الفرنسيين الذين نسوا خلافاتهم واستعدوا لمواجهة «الخطر الأهلي»، فهل كان على المقراني ألاّ يثور إلا بعد نهاية الحرب الأهلية الفرنسية؟ أسئلة عديدة يطرحها الباحث، ولا شك أنها كانت تدور في ذهن المقراني نفسه.

إلى جانب العسكريين كان المقراني معروفاً أيضاً للمدنيين الفرنسيين، فقد كان عضواً في المجلس العام لولاية قسنطينة. وكان صاحب سمعة كبيرة بين الأهالي ورؤسائهم في سطيف والحضنة والبرج، ولكن الدكتور (فيتال) لم

(1) يقول رين إن نزاعاً مسلحاً كاد ينشب بين أولاد مقران في 15 نوفمبر 1870، ولكنه لم يذكر ما سببه، وقد تدخلت السلطة الفرنسية على لسان الجنرال أوجرو لتسوية النزاع بينهم يوم 17 من الشهر. أنظر رين (تاريخ...)، مرجع سابق، ص 58.

يعجبه المقراني ووصفه بأوصاف لا تزيد في قيمته. وكان المقراني من الأغنياء يملك هو وعائلته أراضي شاسعة ما تزال تحت يده سنة 1871 رغم مرسوم 1863 ولكن الخوف من خروجها من يده كان كبيراً. كما أنه هو والرؤساء الآخرون قد اقترضوا من البنوك وسلفوا المواطنين المتضررين من المجاعة (1866 ـ 1868) بضمانات حكومية، وعندما حلّ خريف 1870 جاءت إلى المقراني أوراق تسديد الديون من البنك فلم يجد ما يرد به، وكانت الديون حوالي مليونين، والحكومة لم تدفع ضماناتها، بل غرقت في ديون الحرب مع بروسيا. وكانت البنوك والمقرضون الخواص يلحّون عليه في الدفع. وهكذا كان على المقراني أن يبيع أرضه (وهي إحدى الطرق التي لجأ إليها مرسوم 1863 لانتزاع الأراضي من أصحابها) أو يرهن مثمناتها أو يثور. إن المقراني الذي خضع والده سنة 1838 إلى الفرنسيين، والذي جرح هو في ثورة بوعكاز سنة 1864، والذي تطوّع للدفاع عن فرنسا ضد بروسيا سنة 1870، قد دفع الآن دفعاً إلى الثورة ضد الدولة التي خدمها. وبعد أن قدم استقالته ورفضت، طلب الإذن بالذهاب إلى المسيلة ثم تونس، ورأى أن التقاليد والشهامة العربية تجبره على أن يقول للعدو إنني سأحاربك فاستعد! وأن لا يخدع عدوه، وأن لا يقبل منه راتباً ولا سلطة. ولذلك أرجع المقراني راتبه لشهر فبراير، وكرّر استقالته قبل إعلان الحرب.

ليس لقرار الثورة عند المقراني إذن سبب واحد. الوضع العائلي، الوضع المالي الشخصي، هزيمة فرنسا وحربها الأهلية، إهانات المدنيين واليهود، الخوف من المستقبل الغامض، الضغط الشعبي، النخوة الوطنية ويقظة الضمير... إنه من العسير أن تقول إنها أسباب مجتمعة للثورة أيضاً. ومن الأكيد أن بعضها كان أقوى من بعض. ونعتقد أن الضغط الشعبي ويقظة الضمير الوطني من أبرز الدوافع إلى الثورة[1]. فقد كانت ثورة المقراني «متأخرة»

---

(1) يقدم بعض الكتّاب الأسباب ويؤخرون، ومن هؤلاء آجرون (الجزائريون المسلمون)، مرجع سابق، 1/10 ـ 11، وبيلي، مرجع سابق، ص 323.

بالنسبة لثورات أخرى حدثت في جهات الميلية وتبسة وسوق أهراس وقصر البخاري وغيرها. وهكذا توصّل المقراني في 14 مارس إلى أن يكون أو لا يكون طبقاً لحكمة شكسبير.

بعد انطلاق الجهاد في 14 مارس والهجوم ثم الاستيلاء على البرج في 16 منه، كان الفرنسيون ما يزالون يطمعون في تراجع المقراني، ودخل معه الضابط أوليفييه في حديث (المفاوضات؟). ولكن تدهور الوضع بين الكولون والعسكريين والتقاتل بين المتطرفين والمعتدلين (الفرنسيين) في الجزائر، وأخبار حرائق باريس وثورة أهلها، كل ذلك شجع المقراني على الاستمرار في الثورة. وبقدر ما ثبطه موقف الباشاغا ابن علي الشريف مرابط آقبو وقائدها، وتخاذل ابن قانة شيخ العرب الذي بادر إلى إعلان الولاء لفرنسا[1]، وغيره من القيادات الانهزامية، فإن هناك حركات أخرى كانت تبعث الأمل، من ذلك الصلاة الجامعة التي أدّاها عبد العزيز (عزيز) الحداد في صدوق ضد الفرنسيين في 27 مارس ومعركة الزويتاية بين علي باي قائد تقرت والثائر بوشوشة، في 28 منه، ومعارك جنوب تبسة يوم 31 منه، ثم أحداث الزيبان في نفس الوقت. كما أن العلاقات بين زاوية صدوق والعائلة المقرانية أخذت تتدعم. فقد جرت مفاوضات بين الحاج المقراني وعزيز يوم 31 مارس. وفي السادس من أبريل وصل مبعوثون من المقراني وبعض أقاربه إلى صدوق. وكان ذلك كله تمهيداً لإعلان الشيخ الحداد الجهاد.

وبينما كانت المفاوضات جارية على النحو المذكور بين القادة الزمنيين والمرابطين، كان ابن علي الشريف في حرج من أمره، فقد ضغط عليه الثوار وحاصروا آقبو لكي ينضمّ إليهم، ولكنه كان ما يزال على ولائه للفرنسيين، وذهب إلى العاصمة وقابل الجنرال (لالمان) وقدم إليه الاستقالة أيضاً، ورغم قبولها فإنه طلب منه مواصلة مساعيه لتهدئة الأحوال واستخدام نفوذه الروحي.

(1) كان ابن قانة وأولاد مقران متصاهرين. وأصل عائلة ابن قانة من نواحي القل.

ولكنه تمسّك بأن دوره قد انتهى مع اللقب والوظيف فكيف يبقى له نفوذ بدونهما. وصادف وجوده في العاصمة تعيين الأميرال ديقيدون حاكماً للجزائر، وأغراه الجنرال لالمان بالأخبار «المطمئنة» وعودة الأمور إلى مجراها، ولكن ابن علي الشريف أصرّ على موقفه ورجع إلى آقبو يوم 6 أبريل، بدون لقب، فوجد الحصار ما يزال مستمراً والغضب عليه بالغاً أقصاه، ومع ذلك ظل المقرانيون يهددون فقط بسجنه إذا لم ينضم إلى الثورة. ترى لو أن ابن علي الشريف بادر إلى الثورة أيضاً وفعل غيره مثله وتناسقت الجهود في البلاد، هل كان سيبقى للفرنسيين وجود؟ إن خداع لالمان وغيره، والصداقات الزائفة والخوف من الفشل والعواقب ومن الشعب، كل ذلك جعل ابن علي الشريف وأمثاله يترددون، كما جعل أمثال بن قانة يعلنون صراحة أنهم ضد الثورة.

وبعد يومين من رجوع ابن علي الشريف إلى آقبو أعلن الشيخ الحداد الجهاد في صدوق - 8 أبريل. والتف الشعب حول الثورة. وخرجت كلمة المقدمين الرحمانيين إلى آذان وقلوب الإخوان، واتحد صف الأجواد والمرابطين. واتسع ميدان الثورة فشمل دلس وتيزي وزو وبجاية، وامتدّ إلى نواحي قسنطينة، والعاصمة حتى اشتعلت الحرائق قرب متيجة. وتسامع الشعب في كل مكان بالثورة. وانضمّ ابن عبد السلام المقراني وابن القندوز المقراني إليها يوم 17 أبريل. وحدثت معركة المقورة في نفس اليوم في جنوب وهران (سبدو) بين أولاد سيدي الشيخ والفرنسيين. وخرب الثوار مدرسة الصنائع الفرنسية في فورناسيونال (عين الحمام)، في نفس اليوم أيضاً، ثم هاجموا تيزي وزو فيه واحتلوها يوم 18 أبريل. وقد وقعت انضمامات أخرى وهجومات يطول عرضها هنا. من ذلك انضمام علي أوقاسي في 14 أبريل، والاستعراض الكبير الذي حصل في اليوم نفسه في ذراع بلوزير، والهجوم يوم 15 منه على برج الشريف أمزيان بايمولا.

ورغم الضغط الجديد على ابن علي الشريف فإنه ظلّ متمنّعاً. فقد أرسل إليه الشيخ الحداد يوم 10 أبريل رسالة يدعوه لحركة الجهاد، مخبراً إياه بأن

الفرنسيين قد أشاعوا أنهم مع الثورة على كل حال حتى قبل إعلان الجهاد، وأن الظلم والفساد قد تجاوزوا حدهما، وأن الأوان قد آن للعمل بالقرآن والحديث وتحرير البلاد. وبعد ثلاثة أيام وصل إنذار من عزيز إلى ابن علي الشريف، ثم إنذار آخر يوم 16. ولكنه لم يعلن موقفه صراحة.

قيادة الثورة الآن في يد المقراني، ولكن ليس هناك مجلس ولا هيئة لإدارتها ولا وثيقة تحدّد هدفها. لقد ارتمى الشعب في أحضان الثورة وامتدت به إلى الأوراس والصحراء وإلى الجنوب الغربي، وإلى نواحي شرشال ومليانة وجبال المدية. والاتصالات كانت عن طريق الوسائل والمبعوثين وكلمة الإخوان الرحمانيين. أما توزيع المهام وتوفير المؤونة والسلاح، وتحديد المفاوضات مع العدو، ومصير الحرب، فهذه أمور مسكوت عنها، أو على الأقل لا أثر لها في الوثائق. كان الشعب مندفعاً للحرب، معتمداً على إمكاناته وتعاونه الداخلي، ومعارفه في فن الحرب، وكان القادة المحليون مستقلين تقريباً عن بعضهم البعض. لقد كان هناك اتصال بين عزيز والمقراني وبين الشيخ الحداد والمقدمين، وبين المقراني وأخيه أحمد بومزراق. وكان المقراني يحارب بلقب (أمير المجاهدين). ولا نعرف أن القيادة قد اتخذت عَلَماً ولا عاصمة ولا خططت لمشروع دولة، كما لا نعرف أنها كانت تحارب باسم الخلافة العثمانية. إن موضوع الشرعية السياسية هنا كان غائباً فيما يبدو. وربما لو تقدمت الحياة شهوراً أخرى بالمقراني لفكر هو أو غيره في اتخاذ الوسائل الشرعية وإقامة نظام سياسي معين.

ولكن استشهاد المقراني يوم 5 مايو 1871 عند معركة وادي سوفلات قد أفقد الثورة أميرها. حقيقة أن موته قد أخفاه أخوه أحمد المقراني - بومزراق الذي تولّى القيادة بعده، ولكن القادة الآخرين قد علموا به بعد قليل. والظاهر أن الثورة لم تتأثّر بموت المقراني لأنها كانت شعبية تلقائية من جهة، ولأن قوتها الشعبية كانت مستمدة من زاوية صدوق أكثر مما هي مستمدة من سيف المقراني وسمعته. ولكن الثورة تأثرت حقاً بأمرين متصلين ببعضهما، أولهما نسيان

الفرنسيين خلافاتهم وتقاتلهم والالتفاف حول بعضهم لمواجهة خطر «الثورة الأهلية». والثاني عودة الفرق العسكرية الفرنسية من الجبهة الأروبية ووفرة الجنود، وكذلك نوعية السلاح كالمدفعية المتطورة. كما تأثرت الثورة بتخاذل عناصر قيادية كانت ستلعب دوراً هاماً في جمع الكلمة ودعم الصف لو غيّرت موقفها. وهذه العناصر المتخاذلة تشمل رجال الدنيا والدين.

ولقد انتهى شهر أبريل بانتصارات كبيرة حققها الثوار في الميدان. فقد وقع الهجوم والاستيلاء على الأخضرية وذراع الميزان والبويرة. واقتربت طلائعها من بودواو، وشرشال (بني مناصر)، والأربعاء، وعين بسام، ووقعت معارك عديدة منها معركة وادي سوفلات المذكورة. وتوسع نطاق الثورة حتى شمل سطيف والحضنة والزيبان والأوراس، وغرباً شهد وادي قير عدة معارك، وفي باتنة وقعت معركة المعذر ثم عدة معارك في جبل مستاوة، وكان سهل بلازمة مسرحاً لأحداث تاريخية ومعركة جبل بوعريف، وعين ياقوت، ومعركة سعيدات بالحضنة، وفي الجنوب الشرقي هجم بوشوشة على قمار وتقرت وتماسين وبلدة عمر. وفي كل هذه الأحداث كان الفرنسيون يخسرون: قَتْل الكولون، وهدم الأبراج والمباني الرسمية، وقطع خطوط البرق، وإعدام المتعاونين، وإشعال الحرائق، والامتناع عن دفع الضرائب، وهدم قنوات المياه، والحصار الطويل للمراكز والمدن. ولكن الفرنسيين من جهتهم كانوا يحققون انتصاراتهم ضد الثوار بالحصول على خضوع بعض القادة الذين ثاروا، والتعاون مع آخرين، كما حصل مع ابن حبيلس في البابور، والقبض على المشكوك فيهم كما حصل مع القائد محمد بن القاضي في باتنة، والتأثير على المترددين مثل ابن علي الشريف. وإتلاف مطامير الحبوب، والماشية، وتخريب الديار، والزوايا كما حصل مع زاوية صدوق وزاوية القريشي في فرجيوة. وكان التنسيق واضحاً بين القادة الفرنسيين أكثر مما هو واضح بين القادة الجزائريين.

قيل إن المقراني لم يكن يتوقع ثورة بهذا الحجم. فهل عجز عن توجيهها

والتحكم فيها؟ إن حديثنا السابق يدل على ذلك. والقيادة نفسها لم تضع قواعد للسيطرة والتحكم. وقيل أيضاً إنه منذ 11 أبريل حاول التفاوض مع الفرنسيين لمنحه الأمان، ولكن الحاكم العام الجديد رفض ذلك. ووسط المقراني صديقه بوعكاز بن عاشور الذي كان سجيناً في قسنطينة بينه وبين الفرنسيين، فأخبروه أنه سيخضع للمحاكمة (العسكرية) ويعامل كمتمرد على السلطة. لذلك واصل الثورة إذ لم يعد له خيار آخر. ولا ندري كيف قتل المقراني؟ أثناء الصلاة، كما تقول رواية، أو أثناء النزال كما تقول أخرى. إن وجود عدد آخر من الشهداء إلى جانبه دليل على أنه كان يخوض المعركة، ولكن الصفة التي كان عليها عند عثور الفرنسيين عليه تدل على أنه كان في حالة صلاة. فقد كان مضروباً بين عينيه برصاصة ومنطوياً على نفسه في لباسه الأبيض والدماء من حوله وكأنه كان في حالة سجود. وهناك قواعد خاصة بالصلاة في حالة الحرب لا تخفى على المقراني. وقد كان العدو يحيط بالمكان والضرب شديداً. ولم يجد الفرنسيون عنده رايات خاصة ولا رموزاً متميزة[1].

ثورة الرحمانيين ـ بعد استشهاد المقراني

بين إعلان الثورة المقرانية وإعلان الجهاد من زاوية صدوق حوالي شهر، وبين إعلان الجهاد واستشهاد المقراني حوالي شهر أيضاً. ولكن الثورة مع ذلك استمرت بكل حدة، واتسع نطاقها الشعبي، كما ذكرنا، ودامت حوالي ثلاثة أشهر ونصف تحت تأثير الطريقة الرحمانية، أي إلى منتصف يوليو 1871 حين جاء الشيخ الحداد وولداه عزيز ومحمد وطلبا الأمان من القائد الفرنسي. ولكن انسحاب الشيخ الحداد لم ينه الثورة، فقد استمرت بعد ذلك شهوراً أخرى.

إن بعض الباحثين يسمي المرحلة الأولى (14 مارس إلى 5 مايو 1871) المرحلة المقرانية، والمرحلة الثانية (من ذلك التاريخ إلى منتصف يوليو)

(1) بيلي (عندما أصبحت الجزائر..)، مرجع سابق، ص 327. وآجرون (الجزائريون المسلمون)، 1/11، ورين (تاريخ انتفاضة..)، المقدمة.

المرحلة الرحمانية. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التلاشي الذاتي والانسحاب من الميدان بحثاً عن مكان بعيد عن العدو. والمرحلة المقرانية تقاسمها كل من الحاج محمد وأخيه أحمد بومزراق، وكان الشيخ عزيز عضواً بارزاً في التحالف مع المقراني قبل الإعلان الرسمي عن موقف الطريقة الرحمانية. وقد ذكرنا أخبار الحاج محمد المقراني إلى استشهاده، فلنذكر الآن بعض أخبار أخيه بومزراق.

إذا قسنا الثورة بالمدة التي استغرقتها فإن دور بومزراق فيها أطول وأعظم. فهو من البداية كان أحد قوادها البارزين، ثم تولى القيادة مكان أخيه، وظل يواصلها إلى منتصف شهر يناير 1872. وكان بومزراق موظفاً أيضاً لدى الفرنسيين قبل الثورة، إذ كان قايداً على ونوغة. وانه أصغر من أخيه الباشاغا سناً، ولكنه كان مغموراً نسبياً أثناء حياة أخيه الذي يعتبر كبير العائلة المقرانية، وللباشاغا كذلك وظائف أخرى سياسية ذكرناها، بينما لم يكن الحال كذلك مع بومزراق. وكان بومزراق أكثر حماساً للثورة من أخيه، حسب بعض الروايات الفرنسية. وقد وجدناه أثناءها متحركاً نشطاً وصاحب معارك عديدة حتى أثناء حياة أخيه. وحين استشهد الباشاغا تولى بومزراق القيادة بطريقة لا نعرف تفصيلها. فهل مجلس العائلة الذي انعقد يوم 14 مارس هو الذي عيّنه نائباً لأخيه، ومن ثمة خلافته تلقائياً عند وفاته؟ أو هل انعقد مجلس جديد لكبار العائلة وقواد الثورة وانتخبوا بومزراق قائداً لهم؟ ويبقى أيضاً احتمال ثالث وهو أن المسألة سارت مساراً تقليدياً فقط، وهو أن حالة الحرب وحالة العائلة فرضت نفسها وتولى بومزراق القيادة ودون إشهار ولا إعلام. ذلك أن خبر وفاة الباشاغا ظل مخفياً بعض الوقت على العامة، أما الخاصة فقد علموا به بعد يومين أو ثلاثة[1].

(1) رفع الفرنسيون جثمان الباشاغا المقراني إلى قلعة بني عباس ودفنوه هناك في مدفن الأسرة. ولا شك أنهم جعلوا من ذلك ضجة لتثبيط عزائم الثوار.

ومن سوء حظ بومزراق والثوار عموماً، أن الفرنسيين وقعوا مع الألمان معاهدة فرنكفورت يوم 10 مايو، أي خمسة أيام فقط بعد استشهاد المقراني[1]. وفي 21 من الشهر تغلب الجمهوريون وأنصارهم على ثوار كومون باريس، ووضعوا حداً للحرائق، وأخذت الأمور ترجع بالتدرج إلى طبيعتها، وذلك ما سهل على الفرنسيين إرسال المدد إلى الجزائر حتى وصل جيشهم فيها إلى 86,000، وهو نفس الرقم الذي كان عليه في عهد الأمير عبد القادر، أي بزيادة النصف عما كان عليه في خريف 1870.

وهذا الجيش الكثيف تجنّد لفك الحصار على المدن والأبراج والقرى المحاصرة أو التي احتلها الثوار مدة شهرين على الأقل. كما جاء لنشر الرعب وإجبار الثائرين على الاستسلام. وأشهر القادة العسكريين العاملين عندئذ هم: سوسييه، وسيريز، ولالمان، ثم لاكروا الذي أصبح هو القائد العام لقطاع قسنطينة والذي طارد في النهاية أولاد مقران إلى الصحراء. وقد شهدت فترة بومزراق والحداد تطورات كبيرة في العنف والتنظيم وانضمام الأعيان وشيوخ الزوايا. كما انتشرت الثورة في نواحي شرشال ومليانة ووصلت إلى حجوط وأصبحت قرى استعمارية عديدة حول العاصمة مهددة، ولكنها في نفس الوقت كانت مرحلة لبداية التلاشي إذ بدأت حركة استسلام بطيئة نتيجة الضغط العسكري ونشر الحرائق والتخريب والاغتيالات.

أما المعارك فقد كانت كثيرة في هذه الفترة. من ذلك معركة تامدة ومكلا والمرقب وبوجليل وجماعة الصهريج، ومعارك أخرى في جيجل وما حولها، وسيدي مبارك، وقصر الطير ورجاس. وهناك معارك أخرى في جهات بعيدة نوعاً ما عن زواوة والبابور، ومنها معركة بوحجر قرب عنابة، ومعركة بادس

(1) اقتضت المعاهدة أن تدفع فرنسا إلى ألمانيا خمسة ملايين ذهباً، و14 ألف متر مربع من أراضيها، ومليون ونصف من سكان الألزاس واللورين. انظر بيلي (عندما أصبحت. . .)، مرجع سابق.

وليانة، ومقاوس، وتقرت، ثم هجومات عديدة ناحية بوسعادة وأولاد جلال ونقرين والأوراس سيما في ناحية أولاد شليح. ولكن أبرز المعارك التي جعلها الفرنسيون رمزاً لكسر شوكة الثورة كانت ايشريضن التي صادف أن وقعت يوم 24 جوان 1871، وهو تاريخ كسر المقاومة أيضاً سنة 1857. ولذلك أقام لها كامبون سنة 1897 نصباً تذكارياً قال إنه سيظل شوكة في عين كل من تحدثه نفسه بالثورة.

وقد انضم للثورة أعيان من المرابطين ضربوا المثل في القيادة والتضحية. ودعوا إلى الجهاد في الأسواق وقادوا الهجومات بأنفسهم. وبالإضافة إلى عزيز الحداد وأخيه محمد، هناك محمد الجعدي، والحسين بن مولاي الشقفة، ومحمد بن فيالة، والقريشي بن سعدون[1]. وقد انتقم الفرنسيون من هؤلاء فخربوا زواياهم التي كانت معاقل للثوار ومقرات لاجتماعاتهم ومجالسهم الحربية. فقد هدموا زاوية مولاي الشقفة وزاوية ابن فيالة، وزاوية سيدي عبيد (نواحي تبسة) وكذلك زاوية القريشي بن سعدون. بالإضافة إلى زاوية صدوق. كما هدم الفرنسيون عشرات القرى بأكملها سواء في ناحية زواوة والبابور أو غيرها مثل نقرين.

وبرزت كذلك شخصيات كانت مثلاً في المقاومة وما يزال تاريخها غير مدروس لتغطية القادة الآخرين عليها. من ذلك مالك البركاني بناحية شرشال، والكبلوتي ناحية عنابة، وبوشوشة الذي استضاف أولاد مقران أثناء لجوئهم إلى الصحراء، وأحمد باي، والياس بن إبراهيم، وعلي أوقاسي، ومحمد بن عبد الله

---

(1) الواقع أن الحسين مولاي الشقفة ومحمد بن فيالة قد استمر كفاحهما من فبراير 1871 إلى سبتمبر. وقد قادا المعارك الحامية سيما معركة برج الميلية في فبراير. وفي النهاية أمر الجنرال لاكروا بهدم زاويتيهما. أنظر يحيى بوعزيز «ثورات سكان الزواغة وفرجيوة» في (الثقافة)، عدد 40، ص 11 ـ 21، وكذلك عدد 42، ص 9 ـ 20، وفي العدد الأخير نماذج من رسائل الزعماء. أنظر أيضاً فيرو (تاريخ مدن إقليم قسنطينة: سكيكدة)، الجزائر، 1875، ص 185 ـ 186، 189 ـ 190.

(شريف نفطة). ولكن هناك شخصيات ظلت إلى جانب الفرنسيين مثل علي باي بوعكاز، وبولخراس بن قانة، وابن حبيلس. وقد ظل ابن علي الشريف في موقف مضطرب، وكذلك محمد بن القاضي في نواحي باتنة.

وكانت «الغزوات» التي قادها عبد العزيز الحداد تكاد تفوق الغزوات التي قادها بومزراق، رغم أن هذا هو القائد الفعلي للثورة. ومن ذلك غزوات عبد العزيز في شرقي جيجل أواخر شهر مايو، وقد ظل هناك عدة أيام ثم ترك القيادة إلى المقدمين. وكان عبد العزيز يتصرف وكأنه هو القائد الروحي حتى أثناء حياة الباشاغا. كان يرسل الرسائل أيضاً ويعقد الاجتماعات بالمقدمين، ولذلك حمله الفرنسيون مسؤولية كبيرة بعد نهاية الثورة، وقالوا إنه هو الذي أثر على والده (الذي كان شيخاً طاعناً في السن)، وكان عبد العزيز هو المرشح لخلافة والده على زاوية صدوق. كان عبد العزيز يراسل الأعيان والفرنسيين، بالإضافة إلى قيادة المعارك. ولكنه لم يلبث أن طلب الأمان مبكراً دون تنسيق، فيما يبدو، مع والده ومع بومزراق. ففي نهاية يونيو (يوم 30) استسلم برفقة زميله علي أوقاسي، إلى الجنرال لالمان في آيت هاشم. أما أخوه محمد فقد استسلم يوم 2 يوليو 1871، وأما والدهما، الشيخ محمد أمزيان الحداد فقد استسلم يوم 13 من هذا الشهر إلى الجنرال سوسييه بمرج أومينه. وقبل ذلك بأربعة أيام (يوم 9 يوليو) استسلم أيضاً الشيخ محمد الجعدي.

ورغم أن الثورة فقدت بذلك الاستسلام قوة روحية كبيرة، فإن المرابطين استمروا في مساندتها، فقد أعلنوا الجهاد في سوق بني منصور في نفس اليوم (13 يوليو)، ودخل مولاي الشقفة في بني خطاب ودخل ابن فيالة في العنصر. وصدق قول من قال: إذا غاب سيد قام سيد. وكان بومزراق يواصل نضاله. ففي 15 يونيو أغار على كسنّة، وفي 25 منه وقع اجتماع كبير للثوار في زاوية مولاي الشقفة ووضعوا خطة هاجموا على أثرها برج القائد لبني يدر يوم 27. وتعززت الثورة بأحداث بني مناصر في نواحي شرشال وظهور مالك البركاني، وتمرّد بنو خطاب في الميلية يوم 5 يوليو، وفشل علي باي في الاستيلاء على

تقرت يوم 10 منه. وغزا بومزراق بني جليل يوم 9 يوليو، ووقع هجوم مولاي الشقفة على ميلة، يوم 10 منه. ومن أبرز الأحداث عقد أولاد مقران اجتماعاً لهم مع المرابطين والمقدمين الموالين لهم في جنان البايلك ابتداء من يوم 9 من الشهر (يوليو). ولعله هو الاجتماع الأخير على هذا النحو، لأن التلاشي قد أخذ يحلّ بالثورة نتيجة عدة عوامل منها الاستسلام الفردي والجماعي، والإتلاف للمحاصيل وحرق القرى والمنازل، وسجن القادة إلخ.

ذلك أن بومزراق قد حلّ بجبال المعاضيد، وكان معه أحمد باي والسعيد بن بوداود المقراني. واستولى على برج مقرة وحاول الدخول إلى القلعة. ولكن الفرص أمامه أصبحت ضيقة. وكان قد طلب الأمان فلم يمنحه الفرنسيون له. لذلك قرّر مواصلة الثورة. وكان شهر غشت من أصعب الشهور على من كان متجهاً نحو الجنوب، كما هو حال بومزراق. وقد دخل المسيلة في 24 من الشهر، وفي 26 منه دخل ونوغة. ولعل الاتصالات قد جرت من المسيلة مع بوشوشة، فقد جاء مبعوث من الجنوب إلى بومزراق، وكان بوشوشة والزبير بن حمزة (أولاد سيدي الشيخ) في نوميرا، وأصبح الزبير آغا لورقلة. ودخل شريف نفطة إلى تقرت. كما أن السلطات الفرنسية زادت من مكاسبها ومن تضييق الخناق على من بقي من الثوار. فخربت زاويتي ابن فيالة ومولاي الشقفة، وتغلبت على القريشي بن سعدون، كل ذلك في النصف الأول من شهر سبتمبر. وفي أوائل أكتوبر دخل بومزراق من جديد جبال المعاضيد، وفي الثامن منه استولى الجنرال سوسييه على زمالته فأصبح بومزراق لاجئاً أكثر منه ثائراً[1]. ثم توجّه هو وجماعته إلى سد الجير والعقلة البيضاء وعقدوا مجلساً هناك يوم 9 أكتوبر.

وزاد من عزلة بومزراق أن رفيقه أحمد باي قد طلب الأمان أيضاً، وكذلك الياس بن إبراهيم، وقد سجنهما الفرنسيون يوم 21 من الشهر. ومنذ 20 منه

---

(1) قيل إنه لم يبق معه سوى حوالي 150 رجلاً.

أصبح أولاد مقران في ضيافة بوشوشة. ولم يبق من الثورة إلا جيوب هنا وهناك. ولكن القيادات الفرنسية اتجهت الآن نحو الصحراء أيضاً. فقد توجّه الجنرال فلوني إلى نواحي تبسة فهدم زاوية سيدي عبيد في أول نوفمبر، وخرج الثوار من واحة نقرين بعد أن مكثوا فيها أياماً، ولما جاءها فلوني خربها أيام 16 إلى 27 منه. وخرج الجنرال لاكروا بنفسه إلى بسكرة وتقرت، ولما أحس به بوشوشة خرج من ورقلة في 17 من ديسمبر. وفي 27 منه وصل لاكروا إلى تقرت، واحتل الضابط روز ورقلة يوم الثامن من يناير 1872. واتجه بوشوشة نحو الغرب. وكان أولاد مقران مع المخادمة فانفصلوا عنهم يوم 12 من الشهر، ثم بدأت مطاردة أولاد مقران في المثلث بين سوف وتقرت. ويبدو أنهم كانوا متجهين إلى زاوية نفطة الرحمانية التي طالما آوت الثوار على الفرنسيين، ولكنهم ضلوا الطريق. وآخر معركة شاركوا فيها كانت في المكان المعروف بالعين الطيبة يوم 17 من الشهر، ولكن بعد ثلاثة أيام (20 من الشهر) أصاب العياء من بقي من المقرانيين، ومن بينهم بومزراق الذي وجده الفرنسيون أو أدلاؤهم منهوك القوى لا يقوى على الحركة، في الرويسات بين تقرت وورقلة[1].

ويمكن القول إن الثورة بعد استشهاد الحاج المقراني كانت في يد الرحمانيين، رغم قيادة بومزراق لها، وإلى استسلام الشيخ الحداد وابنيه كانت الثورة في قوتها ولم تتأثّر باختفاء المقراني. وكانت أقرب إلى العفوية منها إلى ثورة منظمة بقيادة متحكمة فيها. ورغم خروج عائلة الشيخ الحداد ومحمد الجعدي فقد بقي مرابطون من زوايا أخرى. أما بومزراق فقد ظل

---

(1) يبدو أن الهدف الأول كان توحيد المقاومة مع بوشوشة، ولكن بعد خروج جيش لاكروا إلى الناحية كان عليهم الانفصال، فاتجه بوشوشة نحو الغرب، واتجه بومزراق نحو الشرق، إلى نفطة. ولا ندري ما دور ناصر بن شهرة في هذه الظروف، وهو الرجل الذي كان محارباً دائماً في تلك النواحي، وقد كان من دعاة الثورة مع محي الدين منذ نوفمبر 1870.

اسماً فقط منذ صيف 1871، وبدأ تقهقره نحو الجنوب بدخوله المسيلة وجبال المعاضيد، ثم في بداية الخريف اتجه نحو الصحراء تاركاً فلول الثورة تحت رحمة العدو.

هناك شخصيات عديدة عرفتها الثورة، وكثير منها يستحق دراسة منفصلة لتحديد مساهمتها وقيمة الدور الحقيقي في مسيرتها. وليس من مهمة هذه الدراسة الآن القيام بذلك. ولكن من الواضح أن شخصية بومزراق كانت هي الطاغية من الناحية العسكرية منذ وفاة أخيه. كان بومزراق محارباً شجاعاً وعدواً فارساً للقوات الاستعمارية، وقد ظلّ أميناً على المبدأ حتى بعد أن ضاق به الحال وأجبره العدو على التقهقر. وحافظ بومزراق على وحدة العائلة والأتباع رغم تراجع البعض من حوله وفرض العدو الأمر الواقع على الأعراش، والقيادات الأخرى. وكان تحالفه مع مختلف القوات المتوفرة مساعداً له على الاستمرار إلى فاتح سنة 1872، وقد كاد ينجو من قبضة العدو لولا ضلال الطريق والعياء والإرهاق، ولو نجح في الدخول إلى تونس لاستعاد ربما نشاطه بعد حين ولكان مصدراً للخطر الدائم لفرنسا.

ضغط الجنرال سوسييه على بومزراق وأخرجه من ميدان نشاطه في التل فاتجه بومزراق نحو المسيلة وجبال المعاضيد. وفي مكان يعرف بقبر السلوقي اشتبك مع الجنرال سوسييه في الثامن من أكتوبر 1871. ويقول الضابط لويس رين: إن بومزراق قد عرف كيف يستفيد من المكان وبقي يحارب من مشرق الشمس إلى مغربها. وفي هذه الأثناء قبض العدو على زمالة بومزراق التي ضحى بها من أجل إعطاء الفرصة للنساء والأطفال للهروب من الفرنسيين والابتعاد عنهم نحو الصحراء. وفي سبيل ذلك ضحى بومزراق بثلاثة آلاف جمل وقطعان كثيرة من الماشية وخيام وحبوب وزرابي إلخ. ثم تمكّن هو من اللحاق بالعائلات خلال الليل مع المخلصين القلائل الذين بقوا إلى جانبه. واستنتج رين من ذلك حنكة بومزراق الحربية وهو ما جعله محل تقدير أعدائه. والغريب أن رين يقول إن بومزراق وقع في قبضة الفرنسيين لأنه لم يرد أن يشاطر بوشوشة

مصيره، لأون بوشوشة يعتبر في نظر رين، مغامراً من الدرجة السفلى[1]. ويطرح هذا الرأي إشكالية وهي أن الرجلين قد تعاونا منذ أكتوبر، وأن مداهمة القوات الفرنسية وخروج الجنرال لاكروا إلى الصحراء هو الذي جعلهما ينفصلان عن اتفاق[2]، فتوجّه بوشوشة نحو بني ميزاب والمنيعة والبيض حيث أصهاره وأنصاره، وتوجّه بومزراق نحو نفطة حيث الفرع الرحماني المناضل وحيث يبتعد عن أعين العدو. ولكن بومزراق وقع في الأسر بعد أن ضلّ الطريق. ونحن نعرف أن رين الذي يكن كرهاً شديداً لبوشوشة، كان يريد الضرب على وتر المكاتب العربية وهو تشتيت القادة والأعيان تنفيذاً لسياسة «الصفوف» المعهودة.

ومن سخرية القدر أن أساطين الاستعمار (وهم جول فافر، وقمبيطا، وألبير قريفي) هم الذين عينتهم المحكمة للدفاع عن عائلة المقراني، وكان ألبير قريفي من حظ بومزراق، وألبير قريفي هو الذي سيتولى بعد سنوات منصب الحاكم العام في الجزائر[3]. وكانت المحاكمة في قسنطينة وأمام المجلس الحربي. وقد صدر الحكم على بومزراق بالإعدام فاستقبله بابتسام، ولكن رئيس الجمهورية الفرنسية خفّف الحكم إلى النفي. فحمل بومزراق إلى كالدونيا الجديدة سنة 1873. وقضى هناك ثلاثين سنة دون أن يسمح له بالرجوع إلى الجزائر إلا وهو على أبواب القبر. ودفن في الأرض التي أحبها ودافع عنها. وقد ترك ولداً اسمه الونوغي بومزراق، أصبح من علماء الوقت في نواحي الشلف (أم السنام)[4].

---

(1) لويس رين «أغنيتان قبانليتان» في المجلة الإفريقية، 1887، هامش 1، ص 60.

(2) أنظر تفاصيل التعاون في رين (تاريخ انتفاضة 1871)، ص 631.

(3) انظر سابقاً.

(4) في جريدة (الأخبار) أن أحمد بومزراق توفي سنة 1905، وفي بيلي 1906، وقد سمح له بالرجوع إلى الجزائر سنة 1904. وعن حياة الونوغي أنظر فصل السلك الديني في التاريخ الثقافي. والمعروف أن عبد العزيز الحداد فرّ من منفاه إلى الحجاز، ولكن الونوغي لم يفر أو لم ينجح في الفرار.

وقد أبّنته جريدة (الأخبار) فقالت إنه توفي يوم الخميس 3 غشت 1905 (2 جمادي الثانية 1323) بالأصنام (الشلف) عند ولده «الفقيه الأديب» الشيخ الونوغي مفتي الأصنام. وكان عمره قد ناهز السبعين. وأنه كان يعاني مرضاً عضالاً. ووصفته هذه الجريدة الاستعمارية جداً بأنه «الشهم الوطني الغيور» وأنه «صادق النزعة متوفر الوطنية... ومن أعوان أخيه في إثارة الفتنة بالجزائر اجتهاداً منه في خدمة بلاده، فما كان من القدر إلاّ أن قبض عليه وأرسل لنوميه حيث قضى نحو الثلاثين سنة محترم الجانب ملازم الطاعة محافظاً على كرامة بيته وملته». ونفت الجريدة أن يكون بومزراق قد تزوّج من فرنسية، وأخبرت أنه إنما اتخذ أرملة صديق له من الفرنسيات تحت كنفه «غيرة وقياماً منه بحسن العهد»[1]. لقد كان بومزراق في حدود الأربعين سنة من عمره عندما خاض غمرات الكفاح. ولا ندري بعد ذلك حياته العائلية والشخصية، ولا ما قام به في كاليدونيا، وهي حياة على كل حال لا تفيدنا كثيراً هنا.

ومن شخصيات الثورة عبد العزيز (عزيز) الحداد. فقد كان أيضاً في سن الكهولة الأولى، ومن رجال الدين والدنيا. كان خليفة والده في الطريقة الرحمانية ومحل تقدير الإخوان الرحمانيين، وكان من علماء الوقت أيضاً. ويبدو أنه كان على صلة قريبة بالفرنسيين قبل الثورة. فقد كان له أصدقاء منهم، وكان يحسن لغتهم، ويقول لويس رين عنه إنه كان كثير التردد على المدن التي فيها الفرنسيون، بل إن رين يصفه «بالتفرنس» الواضح. ومع ذلك كان عبد العزيز من دعاة الجهاد الأوائل، وكان يجند الأتباع إلى جانب المقراني قبل أن يعلن والده الجهاد رسمياً. وقد ظل يراسل القادة ويتصل بهم شخصياً، أمثال ابن علي

(1) جريدة الأخبار عدد الأحد 6 غشت 1905. والظاهر أن الكلمات من كتابة عمر بن قدور الذي تولى القسم العربي فيها. و(نوميه) هي عاصمة كاليدونيا الجديدة انظر أيضاً بيلي (عندما أصبحت الجزائر..)، مرجع سابق، ص 333. وبناء على (الأخبار) فإن الدفن وقع في ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي. عن حياة بومزراق وابنه الونوغي أنظر أيضاً يحيى بوعزيز في رده على الشيخ سليمان بن داود في (الأصالة) عدد .

الشريف، وعائلة أوقاسي. وكان عبد العزيز من الذين تلقوا رسائل محي الدين بن الأمير عبد القادر. ورغم أنه كان من رجال الدين فقد كان فارساً مغواراً وخاض أيضاً معارك عديدة. وشهد على ذلك خصومه.

يقول رين إن المعارك التي شارك فيها عبد العزيز كانت ضارية، ولا سيما خلال شهري مايو ويونيو، أي بعد وفرة الجيش الفرنسي الذي عاد من أوروبا. فقد كانت في الواقع معارك يومية يشيب لها الولدان وتنضب فيها المؤونة، ويفل منها السلاح. بل كانت المعارك تجري حتى في الليل، ثم صارت تجري كتفاً لكتف. وقد حاصره أيضاً الجنرال سوسييه بعد المعارك التالية: عين الحنش في 8 يونيو، وعين زواوة في 13 منه، وعين بوشاوة في 15 و16 منه، وذراع القايد في 19 منه، والوادي البارد (بعموشة) في 20 و21 منه، وتالا ـ أنفاسن في 23 منه. وبعد المعركة الأخيرة فقد عبد العزيز الأمل في النصر حين تخلّى عنه أتباعه. فتوجّه إلى جرجرة وطلب الأمان من الجنرال لالمان بآيت هاشم يوم 30 يونيو. وكان ذلك قبل استسلام أخيه ووالدهما بأيام.

وأثناء المحاكمة العسكرية في قسنطينة سنة 1873 حكم على عبد العزيز بالنفي إلى كاليدونيا الجديدة أيضاً، وروعيت له ظروف مخففة ربما لطلبه الأمان قبل بومزراق. وبعد حوالي عشر سنوات في المنفى هرب عبد العزيز إلى الحجاز سنة 1881، وأصبح على صلة بالجزائر عن طريق الحجاج الرحمانيين وبعض المهاجرين. واتصل بالقنصل الفرنسي في جدة الذي كان يعرفه من الجزائر، وأخذ يطالب بالعفو عنه والذهاب إلى فرنسا للعلاج. وكانت تلك الفترة تشهد ثورة أولاد سيدي الشيخ (مرحلة بوعمامة)، ونشاط الطريقة السنوسية، والجامعة الإسلامية. وقد ادعى عبد العزيز للفرنسيين أن الشيخ السنوسي قد اتصل به وطلب منه أن يكون مقدماً له فرفض الطلب ترفعاً منه. ومهما كان الأمر فقد نجح عبد العزيز في الذهاب إلى فرنسا للعلاج سنة 1895، وتوفي بها بعد ذلك بقليل، ثم دفن في قسنطينة. وكان له ابن اسمه صالح، تخرج من الثانوية (الليسيه) الفرنسية بالجزائر، ثم أصبح موظفاً في

الإدارة. أما والده (الشيخ الحداد) فقد حكم عليه بالسجن خمس سنوات، ولكن لم يعشها إذ توفي سنة 1872 عن حوالي 84 سنة(1).

وبرز أيضاً الشيخ محمد الجعدي في الثورة. وكان هو خليفة الحاج البشير في الطريقة الرحمانية بعد 1857، وهو من بني جعد ناحية السور. ولكن زاوية صدوق بقيادة الشيخ الحداد كانت هي الأكثر جاذبية خلال الستينات. وقد يكون هناك تنافس بين الفرعين. وقيل إن الجعدي لم تكن له الكفاءة اللازمة لتوحيد الطريقة التي عرفت تشتتاً كبيراً بعد 1857. وكانت تحتاج إلى قيادة قوية لمواجهة التحدي الفرنسي. ولكن ولاء الأتباع بقي مزدوجاً. فاحتفظ كل مقدم بإخوانه، وتكون فرع كبير آخر في جامع سيدي نعمان، أصبح أيضاً مقصداً للرحمانيين. وانضم ابنا الحاج البشير، شيخ الطريقة السابق، إلى هذا الفرع الذي يسمى فرع المعاتقة. وقد انضم فرع المعاتقة بقيادة الشيخ الجعدي إلى الثورة سنة 1871، ولاحظ الفرنسيون قوة عداء قادته لهم. وهم الذين حكموا على الشيخ الجعدي بالنفي أيضاً(2).

عواقب ونتائج ثورة 1871

رأينا أن سنة 1871 لم تشهد الثورة في منطقة معينة أو تحت قيادة واحدة رغم اشتهار زعامة المقراني والحداد. فقد كانت معظم الجزائر في حالة انتفاضة. ولكن ضخامة عدد المشاركين وحجم التضحيات كان في المناطق التي قادها المقرانيون والرحمانيون. ومن ثمة كانت الخسائر فادحة والعقوبات

(1) من الشخصيات التي جلبها عبد العزيز إلى الثورة علي أوقاسي التي كانت تحكم منطقة عمراوة ـ سباو، أما عائلة أورابح التي كانت أيضاً من الأرستقراطية ـ أولاد عبد الجبار نواحي صدوق، فقد بقيت على ولائها للفرنسيين. عن عبد العزيز انظر شارل أندري جوليان (تاريخ الجزائر المعاصر)، ص 485. ومجلة (المعرفة) ـ الجزائرية ـ مقالة عن ثورة 1871، عدد 16، 1964. للمزيد عن حياة عبد العزيز الحداد أيضاً أنظر الطرق الصوفية في التاريخ الثقافي.

(2) رين (مرابطون وإخوان)، ص 460.

صارمة والنتائج بعيدة المدى. وكل الكتّاب، حتى الأكثر منهم تشدداً، اعترفوا بقسوة الأحكام ووخامة العواقب.

منذ أبريل 1871 أخذ الكولون يؤلفون المليشيات ويعدمون من يقع في قبضتهم، من الثوار أو المشبوهين، وقد نصبوا محاكم خاصة بهم لا تخضع للقانون العام ولا للمحاكم الرسمية. ومنذ هذا التاريخ أيضاً أخذ بعض المواطنين يلقون سلاحهم كلما اشتد عليهم الضغط من الجيش الفرنسي. فكانت تفرض عليهم الغرامات الحربية ويطردون من ديارهم وأراضيهم. وتألفت لجان، سنذكر بعضها، على المستوى الرسمي لإحصاء الأراضي المصادرة وتقييمها، وإحصاء أملاك المشاركين في الثورة. وأين من ذلك معاملة القادة الجزائريين للكولون الذين وقعوا في أيديهم؟ ولولا قتل بعض المسلحين منهم في تيزي وزو وباتنة، لكانت معاملتهم مثالية إذ كان تسليمهم إلى السلطات الفرنسية يتم عن طريق القياد. كما أن الثائر الجزائري كان يطلب من البرج المحاصر مثلاً الاستسلام والأمان.

كان وضع الفرنسيين مع الجزائريين في ربيع 1871 يشبه وضعهم في ربيع 1945. ففي كلتا الحالتين كان الفرنسيون يتفرغون لهم بعد انشغالهم بعدوهم (ألمانيا). وهناك انتقام من الجزائريين بعد هزيمة الفرنسيين على يد أعدائهم (الألمان). وهناك عقوبات ضد الجزائريين تجاوزت الحدود. وقد احتجت بعض الصحف على هذا التجاوز (بعد ثورة 1871) قائلة: بماذا نجيب البروسيين لو أنهم صادروا أراضي الألزاس وأعطوها للألمان بحجة الاستعمار؟ وكان في ذلك إشارة إلى إخراج الجزائريين من أراضيهم عقوبة لهم على الثورة وإعطائها إلى الكولون لاستعمارها. وكان ذلك في الواقع استجابة «السادية» الغلاة الذين كانوا يطالبون منذ الخمسينات بسحق الجزائريين واتخاذ كل الوسائل لافتكاك الأرض منهم[1]. وقد أخذ الفرنسيون الذين انتصر فيهم الآن

(1) في مقال كتبه الدكتور بوديشون في (مجلة الشرق) الفرنسية الصادرة 1851 في باريس، =

المدنيون يطبقون السياسة التي أشار إليها الطبيب بوديشون. فكل أراضي الثوار قد صودرت نهائياً، وهي تبلغ 446,000 هكتار، قيمتها 19 مليون فرنك. كما فرض عليهم 36,582,000 فرنك كضريبة حرب، أي من أجل حمل السلاح.

وتحدّث رين عن جيش الجنرال سوسييه وحده، بافتخار وتبجح فقال: إنه تكوّن في أبريل 1871 وانتهى في المسيلة في 29 أكتوبر من نفس العام بعد مطاردة بومزراق إلى الصحراء. وقد ذرع هذا الجيش 1450 كلم، واشتبك في 46 معركة، دون الأخذ في الاعتبار للهجومات الليلية والغزوات المفاجئة، وقبض على 600 أسير، وتسلم 5000 بندقية. وصب في خزانة الدولة 950,000 فرنك ضريبة حرب[1].

وفي عمل آخر أشار رين نفسه (وقد كان رئيساً للمركزية الأهلية في الحكومة العامة)، إلى الإحصاء الرسمي الآتي: عدد المجموعات المشاركة في الثورة (دواوير، أعراش إلخ..) بلغ 761,030 نسمة، وبلغت الغرامة المفروضة عليهم 36,582,298 فرنك. وصادرت الدولة لهم 446,406 هكتار، قيمتها 18,693,093 فرنك. كما دفعوا إلى الخزينة 7,933,860 فرنك. والخلاصة أن ثورة 1871 قد كلفت الجزائريين 63,212,252 فرنك، ذهب منها إلى «ضحايا الثورة»، وهم الفرنسيون، 19,000,000 فرنك[2].

وفي نواحي سوق أهراس حيث تمرد الصبايحية وثار الحنانشة وغيرهم،

= أن البعض قد اقترح القضاء على «أعدائنا» في الجزائر بالبارود والحديد والتجميع وقطع ماءة الحيا عنهم، واستعمال التفريق الداخلي بضرب الصفوف بعضها ببعض - فرق تسد - وإشعال الحرب بين قبائل التل وقبائل الصحراء، وبين قبائل زواوة والعرب، وإشاعة الفساد بالرشوة ونشر الفوضى. وعنوان المقال «اختفاء المسلمين بالاتصال مع المسيحيين». أنظر لويس فينيون (فرنسا في شمال إفريقية)، مرجع سابق، ص 231، هامش 1.

(1) رين «أغنيتان..» في المجلة الإفريقية، مرجع سابق، ص 71، هامش 1.

(2) زوزو (نصوص..)، ص 189، عن رين: النظام الجنائي للأندجينا، الجزائر 1890.

بين 22 يناير و8 فبراير 1871، جرت أيضاً اعتقالات وتغريمات ومصادرة للأراضي وأحكام بالإعدام. أما الصبايحية فقد هربوا إلى داخل الحدود التونسية، وأما الأهالي فقد فرضت عليهم غرامة حرب قدرها 370,000 فرنك، منها 273,475 فرنك سلمت إلى الكولون خلال شهر أبريل. وصودرت أراضي سبعة دواوير أو أعراش. بينما المدنيون الفرنسيون الذين اعتقلوا لارتكابهم جرائم القتل الجماعي ضد الأهالي أطلق المحلفون سراحهم بعد المحاكمة. ومن جهة أخرى حكم الفرنسيون بالإعدام على خمسة من قادة الثورة، وعلى عشرين منهم بالأشغال الشاقة، وعلى أربعين بالنفي إلى الخارج. وفي عين ياقوت قتل المجندون من الكولون 32 جزائرياً من الزمول[1]. ولا تسأل عن حوادث القتل والمصادرات، والغرامات في المناطق الأخرى، مثل بني مناصر والأوراس وورقلة وتقرت وتبسة.

ومنذ 3 أبريل أنشأ الفرنسيون لجنتين لدراسة موضوع المصادرة. وكان من حق اللجنة أن ترفض أو تقبل من الجزائريين حق إعادة شراء الأرض التي انتزعت منهم. وحدّدت اللجنة مبلغ خمسين فرنكاً للهكتار بالنسبة للأرض الزراعية وعشرة فرنكات للهكتار للأرض غير الزراعية. وقد ذكرنا أن عدد المجموعات (الأعراش. . .) المتأثرة بالمصادرة بلغ 313 مجموعة، أما الأراضي المصادرة فقد وصلت إلى مليونين ونصف من الهكتارات. وهناك سبعة أعراش صودرت أراضيها كلها بينما أعراش أخرى صودرت أملاكها جزئياً[2].

لقد كانت الثورة فرصة للسلطات الفرنسية الجديدة (وليدة الجمهورية الثالثة) أن تنزع من أيدي الجزائريين مصدرَ قوتهم وهو الأرض والمال، وهو ما عنيناه بمصادرة الأراضي وفرض الغرامات على حمل السلاح. وكان توزيع

---

(1) آجرون (الجزائريون المسلمون)، مرجع سابق، 19/1، هامش 1، 2. وبيلي (عندما أصبحت. .)، مرجع سابق، ص 523.

(2) بلقاسمي (رسالة ماجستير عن سياسة الأرض في الجزائر)، مخطوط، ص 44 ـ 45.

الغرامات بالذات على النحو التالي: 70 فرنك عن كل بندقية، و140 ف عن كل من شارك مشاركة فعالة في الثورة، و210 ف للعرش الذي شارك فيها. وكانت أملاك الذين لم يدفعوا الغرامة في الحال تحتجز وتباع إما للكولون وإما للعائلات الحليفة. وقد أجبر البعض على التخلي عن أرضه الخصبة وقبول أرض غير زراعية، أو على بيع ماشيته بأثمان بخسة إلى المضاربين اليهود والفرنسيين. ونتيجة ذلك وقع تصدير آلاف الأبقار إلى فرنسا سنة 1872 ـ 1873 فبلغت 1,210,907 رأس، وخلال السنوات الأربع اللاحقة (أي سنة 1876) جرى تصدير نحو 1,458,121 رأس. بل إن بعض الفلاحين أجبروا على بيع أثاثهم المنزلي لدفع الغرامات الحربية. وزاد الطين بلة صدور المرسوم الجديد للأرض سنة 1873 الذي سنتحدث عنه والذي يمثل انتصاراً جديداً لزعماء الكولون في البرلمان الجديد. وفي 21 يونيو (جوان) 1871 أصدر البرلمان قراراً ينص على تخصيص مائة ألف هكتار من الأرض الخصبة المصادرة لـ «ضحايا» الألزاس واللورين في الحرب البروسية ـ الفرنسية. وتبعاً لذلك أنشئت خلال 1872 ـ 1875 مراكز استيطانية جديدة بلغت 144 مركزاً، منها 70 مركزاً في إقليم قسنطينة وحده[1].

أما المحاكمات فكانت مسرحية أكثر منها تطبيقاً للقانون. وقد تخصصت قسنطينة في محاكم «الرؤساء الأهالي» الذين شاركوا في الثورة. وبلغ عددهم 520، وقد قسمهم الفرنسيون إلى أربع مجموعات. وكانت المحاكمة عسكرية. ولكن الصراع الذي سكن مؤقتاً بين المدنيين والعسكريين لمواجهة «الخطر الأهلي» في فبراير 1871، سرعان ما اندلع من جديد أثناء المحاكمات، أي بعد تغلب المدنيين على العسكريين في التشريعات والقوانين. وقد أصبح الرؤساء الأهالي في الواقع يحاكمون لارتباطهم بالعسكريين أو إذا شئت كان غضب المدنيين من العسكريين قد انصبّ على الرؤساء الأهالي الخاضعين لهم. ومن

(1) بلقاسمي، رسالة ماجستير، ص 46. ونعني بالإقليم هنا ما يطلق عليه اليوم اسم الولاية.

بين الاتهامات التي وجهت إلى العسكريين (وهم عادة مسؤولو المكاتب العربية). أنهم كانوا «متواطئين» مع بعض الرؤساء الأهالي، فهم الذين دفعوهم إلى الثورة ضد المدنيين والنظام المدني، وزينوا لهم العاقبة وأغروهم بأنهم إنْ لم يثوروا فإنهم سيصبحون تحت حكم (السفيل) أو المدنيين. ومنهم اليهود المتجنسون الجدد. ومهما كانت الدعوى التي رددتها الصحف عندئذ وتبناها بعض المؤرخين اليوم، فإن المحاكمات تمثل انتصاراً للمدنيين على العسكريين من جهة وانتصاراً للفرنسيين جميعاً على الجزائريين جميعاً من جهة أخرى. وهي صورة مشابهة لما حدث في الجزائر بعد انتفاضة 1945.

ومن أغرب ما حوكم عليه الجزائريون هو اتفاق كلمتهم مع العسكريين على الثورة. فالمأخذ الرئيسي الذي أخذه المدنيون على العسكريين هو عدم استعمالهم القاعدة الذهبية التي طالما طبقوها ونجحوا فيها مع الجزائريين، وهي سياسة التفريق بين الصفوف واللجوء إلى التحريش وبث النعرات والفتن. إن بعض الضباط، مثل أوجرو وأوليفييه، قد اتهمهم الكولون بإجراء المصالحة بين أفراد عائلة المقراني، وبين ابن علي الشريف وعبد العزيز الحداد. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الجزائريين كانوا دائماً على قلب واحد، وإنما العدو هو الذي كان يلبس لباس الشيطان ويزين الفتنة بينهم[1].

وكانت هناك شخصيات عديدة في المحاكمة، ولكن أكثرها جدلاً هو ابن علي الشريف. فالمصادر الفرنسية متناقضة حول موقفه، وقد لعب دوراً يشبه دور أحمد بوضربة سنة 1830، ولكنه عرف مع ذلك كيف يخرج منه بغير ما خرج بوضربة. فهم يقولون عنه إنه أخبر الفرنسيين منذ البداية بكل الاستعدادات للثورة والعلاقات بين المقراني وعبد العزيز، وما كان يجري في آقبو تحت نظره وقيادته. وقد تردّد ابن علي الشريف على الجزائر وكتب الرسائل، واستقال من وظيفه عجزاً عن القيام بما عهد له به، ومع ذلك ظل يقوم بدوره المجرد عن

---

(1) انظر مرافعة عبد العزيز الحداد ودفاعه عن نفسه في قنان (نصوص)، ص 157 ـ 159.

المسؤولية من أجل «المصلحة العامة». وقد علمنا أن المقرانيين هددوه بالسجن وحاصروا أرضه وأساؤوا إلى اسمه، وراسله الشيخ الحداد برسالة وافية مقنعة فلم يقتنع بالانضمام إلى الثورة، وهكذا فإنه لم ينضم إلا بعد أن لم يعد هناك بد من الانضمام، الظاهري على الأقل، فراراً بالحياة. وهذا الموقف المضطرب والمتردد قد حكم عليه البعض بالانتهازية، وحكم عليه آخرون بالحكمة والرزانة، حسب الشخص والزمن[1]. ولكن الفرنسيين انقسموا حوله، فبالنسبة للمدنيين وبعض الساسة الكبار (تيير، رئيس الجمهورية، وديقيدون الحاكم العام) كان ابن يعلي الشريف مخلصاً في ولائه والظروف الاضطرارية فقط هي التي أجبرته على تغيير موقفه، ولذلك تعهدوا إليه بحكم البراءة من المحكمة مسبقاً؛ ولكن ابن علي الشريف بالنسبة لبعض العسكريين كان منافقاً، وقد استحق لذلك خمس سنوات سجناً. وكان محاميه هو (لورييه) الذي كان كاتباً عند كريميو (وزير الداخلية اليهودي الذي لم يطل عهده)[2]. وهكذا وقع التلاعب بالقضاء ومصالح الناس ومصائرهم في أوائل عهد الجمهورية الثالثة الليبرالية.

وكانت ديون المقراني وأملاكه بالذات محل نزاع خاص، فقد كانت أسرة لافي ـ مرين وحدها دائنة له بمبلغ 800,000 ف. وجرى حول الديون جدل قانوني. هل تباع أملاكه وتستخلص الجهات الدائنة منها حقوقها والباقي يرجع إلى العائلة، أو تستولي عليها الحكومة وهي التي توفي الدائنين حقوقهم. كان هناك تخوف من أن الحل الأخير سيؤدي إلى عدم تحقيق شيء لأن الحكومة سوف لا تدفع الدين. وكان محامي القضية هو (لوسيه) الذي كان والياً على

(1) وقعت مواقف مشابهة لموقف ابن علي الشريف من بعض قادة الرأي الجزائريين في عهد ثورة نوفمبر 1954 أيضاً. ولا ننسى أن ابن علي الشريف كان رئيساً روحياً (زاوية شلاّطة) وقايداً زمنياً مسؤولاً أمام السلطة الفرنسية.

(2) بيلي (عندما أصبحت...)، مرجع سابق، ص 333 وهنا وهناك. وكريميو هو الذي اتخذ القرار بتجنيس اليهود جماعياً انظر سابقاً.

قسنطينة، وأصبح بعد ذلك نائباً ومستشاراً عاماً، وهو متزوج من نفس العائلة المذكورة (لافي ـ مرين)، وتنازع لوسيه مع الحاكم العام ديقيدون حول قروض المقراني للسبب الذي ذكرناه، وكسب لوسيه القضية بعدم تطبيق المصادرة على أراضي المقراني بل تباع ثم يستعمل ثمنها لتسديد الديون[1].

إن هناك نتائج كثيرة لثورة 1871 تبدو لنا اليوم واضحة وربما لم تكن تبدو كذلك في وقتها. ومن أهمها، تكذيب الأسطورة التي أشاعها الفرنسيون منذ 1850 أن الجزائر قد دخلت في عهد التهدئة وأنها قبلت بالحكم الفرنسي، وبالخصوص منطقة زواوة والبابور. ومنها أن أحداث تلك السنة بقيت مرجعاً بارزاً في تاريخ الحركة الوطنية، فالجيل الذي عاشها بقي إلى عشية الحرب العالمية الأولى وهو الذي ربط الصلة بينه وبين جيل الأمير خالد ومصالي الحاج وابن باديس. . . فكل هؤلاء ولدوا في العقد الأخير من القرن الماضي وسمعوا من آبائهم عن الثورة الكبيرة التي فشلت من جهة ونجحت من جهة أخرى. وقد ظلت الدعاية الفرنسية تبث في الجيل الجديد فكرة التخطئة لتلك الثورة ومن قاموا بها، وأنها كانت وبالاً عليهم وعلى البلاد. وقد ردّد أصداء ذلك أبو يعلى الزواوي ومحمد السعيد بن زكري في بعض كتاباتهما، وكان وراءهما معاً دومينيك لوسياني مدير الشؤون الأهلية منذ التسعينات من القرن الماضي[2]. إننا رأينا أن الثورة، رغم أضرارها القاسية، كانت بركة على الشعب، فقد بقي يتطهر ويحمي مآثره ولا ينسى هويته. ورغم مغريات لافيجري وقسوة الحكم العسكري والمدني معاً، فإن الشعب كان متمرداً ورافضاً للهيمنة الاستعمارية بالثورة والاحتقار.

---

(1) بيلي (عندما أصبحت. .)، 330.

(2) نشر لوسياني ورين وغيرهما بعض القصائد الشعبية التي تعبر عن «خيبة الأمل» عند الناس في المرابطين بعد الفشل. وكان ذلك خدمة للدعاية التي ذكرناها. وهما لم ينشرا القصائد التي تمجد الثورة والثوار، ولكن تلك التي تلعنها وتلعنهم. أنظر ذلك في فصل الشعر في التاريخ الثقافي. وعن رأي الزواوي وابن زكري انظر التاريخ الثقافي أيضاً، سيما ترجمة الشيخ الزواوي. وقد عبر ابن زكري عن رأيه في كتابه (أوضح الدلائل).

ومما يذكر في هذا المجال أن الثورة كشفت عن ترابط داخلي وخارجي. فقد كان التجاوب عظيماً في أجزاء الوطن. سبقتها أحداث في عدة أماكن بغرب البلاد وشرقها ووسطها، ثم تلاقت وتعاطفت وتواصلت حتى بلغت مداها في ربيع 1871، ومنذ الصيف أخذت تنحسر من الناحية العسكرية ولكنها من الناحية السياسية والمعنوية ظلت على ترابطها وتواصلها. فقد كان المقرانيون والرحمانيون يجدون ترحيباً في كل مكان إلى أن بلغوا واحات سوف ووادي ريغ، وكان في انتظارهم زعماء أولاد سيدي الشيخ وبوشوشة وناصر بن شهرة، كما رحبت بهم زاوية نفطة الرحمانية، التي كان مؤسسوها من الزيبان. أما على المستوى الخارجي فقد لعب المهاجرون دورهم البارز، وجاء محي الدين من سورية بنية تحرير الجزائر عسكرياً عندما أحس بأن العدو كان في حالة ضعف وهزيمة على يد البروسيين. وقد كان مع محي الدين زعماء آخرون كانوا قد اشتركوا مع والده في المقاومة وفي ثورة الزعاطشة، مثل محمد زورق، ومحمد البوعشاني، وابن خليل، وإبراهيم بن عبد الله. بالإضافة إلى أعيان من سوف مثل بوطيبة بن عمران، الذي تزعم سنة 1868 أحداثاً مثيرة، ومحمد بن علاق زعيم أولاد يعقوب، وسلمان الجلابي، ومصطفى بن أحمد الصغير (ابن خليفة الأمير عبد القادر على الزيبان)، وكان من أبرزهم ناصر بن شهرة، ذلك الفارس المغوار.

وفي المنظور التاريخي كانت ثورة 1871، إذا جردناها من الأشخاص والجهات، العجنة الثانية للشعب الجزائري بعد العجنة الأولى التي كانت في عهد الأمير عبد القادر. وكانت العجنة الثالثة على يد الحركة السياسية والإصلاحية خلال العشرينات، أما العجنة الرابعة والأخيرة فهي ثورة 1954. ومن خلال هذه العجنات انصهر الشعب الجزائري بالمفهوم الحديث للانصهار السياسي ـ الوطني. ولا تلد الشعوب الصلبة إلا من خلال الآمال والآلام المشتركة[1].

---

(1) تميل الروايات الفرنسية المتأخرة إلى أن الرؤساء الأهالي قد صرحوا أثناء محاكماتهم=

ثورة بوشوشة وإعدامه 1864 ـ 1875

امتدت حياة بوشوشة العسكرية من وسط الستينات إلى وسط السبعينات. وأبرزها كان بين 1871 ـ 1874. كان ظهوره نتيجة ثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864، وسخط الأعراش والأعيان من مرسوم سنة 1863، والمجاعة الكبيرة بين 1867 ـ 1868. كما أن هزيمة فرنسا سنة 1870، وظهور محي الدين بنواحي نفطة وتبسة في خريف هذه السنة، وأحداث الأوراس وسوق أهراس المعاصرة، ثم انتفاضة المقرانيين والرحمانيين أوائل سنة 1871، كلها قد ساهمت في دعم حركته. وكان لجوء بومزراق المقراني ومن معه إلى المنطقة التي يعمل فيها بوشوشة (المنيعة سوف، تقرت، ورقلة) قد مكن بوشوشة من سمعة كبيرة. وقد خرج إليه الجنرال لاكروا، قائد القطاع العسكري لإقليم قسنطينة بنفسه، ولم يستطع القبض عليه، ثم الجنرال ليبير الذي خلف لاكروا وفشل أيضاً في القبض عليه. ولكن الذي قبض عليه باسم الفرنسيين هو أحد المتجنسين بالجنسية الفرنسية من الجزائريين واسمه سعيد بن إدريس، أخ آغا تقرت وورقلة في وقته، محمد بن إدريس[1].

= بأنهم لم يثوروا ضد فرنسا ولكن ضد حكم المدنيين، وقد نسب هذا القول إلى أحمد باي أحد قواد ناحية سطيف، وإلى محمد الطاهر أكتوف قايد بني ورتلان، وإلى ابن علي الشريف باشاغا آقبو، وإلى بومزراق، بل إلى المقراني نفسه الذي نسبوا إليه قوله إنه لا يعترف بالجمهورية ولا بالنظام المدني ولا يخضع إلا للسيف أي الحكم العسكري. وقد علق آجرون على ذلك بأنه يلخص آراء الرؤساء الأهالي (الجزائريون المسلمون..) 9/1. وقد نسب أيضاً إلى محي الدين أنه بعد رجوعه إلى سورية كتب إلى القنصل الفرنسي يقول إنه لم يثر ضد فرنسا. ونحن نظن أن ذلك ـ إذا صحّ ـ إنما قيل لتبرير مؤقت وتخفيف حكم. وأن الثورة في أساسها كانت ضد الاستعمار الفرنسي بكل أشكاله، مدنياً أو عسكرياً. وآجرون بالذات من الذين يلمعون صورة فرنسا دائماً ويسودون صورة الكولون أحياناً.

(1) عن محمد بن إدريس وأخيه السعيد انظر سابقاً.

تصف المصادر الفرنسية بوشوشة بأوصاف غير حميدة، مركزة على أن أصله «راع»، وأنه ليس من النبلاء (الأجواد) ولا من المرابطين، وأن الشرف الذي نسبه إلى نفسه شرف مزيف. ويقول آخرون إنه رجل مغامر وخشن، وإنه لذلك قد تقرّب بالزواج من عائلة أولاد سيدي الشيخ الأرستقراطية. ويفهم من ذلك أن هؤلاء الكتاب كانوا من أنصار النبلاء وأعداء الرعاة ومجهولي الأحساب. وكأن قيمة المرء عندهم إنما هي بالحسب والنسب والأملاك الكثيرة والانتماء الأرستقراطي. ولكن هذا الزعم أيضاً غير صحيح عندهم. فقد انتقد نفس الكتاب انتقاداً مراً الطبقة الجزائرية الأرستقراطية النبيلة مثل أولاد سيدي الشيخ والمقرانيين وأعيان المرابطين، وفضلوا عليهم «الديموقراطيين» والموظفين البسطاء. وإذن من نصدق؟ ولقد كالوا الأوصاف المنحطة لبوعمامة رغم أنه من عائلة نبيلة، ولم يسلم منهم عبد العزيز الحداد رغم أنه من المرابطين. وهكذا، ونحن نخرج من ذلك إلى أن أحكم الكتاب الفرنسيين، ولا سيما المعاصرون للثوار، يجب ألا تؤخذ دائماً.

لا نعرف لبوشوشة انتماء صوفياً. لقد قيل عنه إنه من الناحية السياسية ضد التجانية لأنها كانت تؤيد السلطة الفرنسية وممثليها في الصحراء. ولا نظن أنه كان ضد التجانية صوفياً. وقد تزوّج من عائلة سيدي الشيخ وهي تنتمي إلى القادرية ـ الشاذلية، ومفتوحة على الطرق الأخرى مثل الطيبية. كما أن ظهور بوشوشة يصادف نشاط السنوسية في الصحراء. وقد ساعدت السنوسية حركة شريف وورقلة (محمد بن عبد الله) خلال الخمسينات. ولا نستبعد أن يكون نشاط بوشوشة قد بدأ في أول الستينات عند إلقاء القبض على هذا الشريف (أي شريف ورقلة) سنة 1861، وقد يكون من الذين جندهم الحاج أحمد التواتي[1]، مقدم السنوسية، عندئذ.

واسم بوشوشة الذي وصل إلينا هو محمد بن التومي بن إبراهيم. ولُقِّب

(1) انظر عنه سابقاً.

بوشوشة لكثافة شعر رأسه أو لخصلة بارزة منه. ولد في بلدة الغيشة في جبال عمور، فاكتسب الحيوية وصفاء الذهن والصحة والشجاعة. وقد يكون من مواليد آخر الثلاثينات (1839؟). ولعل أهله ممن حاربوا في جيش الأمير، وأن بوشوشة سمع عن الأمير من روايات الجدات والأمهات. وكانت جبال عمور مقراً للطريقة الدرقاوية، وكانت سمعة الشيخ العربي بن عطية فيها عظيمة. ولكن هذا الشيخ رغم حياده في الثورات قد أجبره الفرنسيون على الهجرة إلى تونس حيث توفي سنة 184 . إن بوشوشة لم يكن غريباً عن تاريخ الحركة الوطنية وتاريخ المقاومة بل إنه رضعه مع الحليب وتنشقه مع النسيم، وسمعه في ثغاء الماشية التي كان يرعاها صغيراً. وكانت مهنة الرعي من أهم المهن في تربية القيادة والمسؤولية واليقظة الدائمة. كما أنها مدعاة للصحة والنشاط والرياضة البدنية.

وقد أبى الفرنسيون إلا أن يجعلوه من الجناة الفارين من السجن في أول حياته. فهو في نظرهم «هارب» من العدالة وليس وطنياً يحارب من أجل قضية. ودون تحديد التهمة يقولون إنه فر من سجن بوخنيفس سنة 1863 (سنة المرسوم المشهور) واتجه إلى فقيق مبتعداً عن عيون الفرنسيين. وكم هرب جزائريون من سجون فرنسا! ومن أواخرهم مصطفى بن بولعيد أثناء ثورة نوفمبر. ولم يلبث بوشوشة في فقيق طويلاً بل دخل إلى نواحي توات وأخذ يكون الأتباع من الشعانبة وغيرهم، وكان أولاد سيدي الشيخ عندئذ في حالة ثورة بقيادة قدور بن حمزة. ولعل نشاط بوشوشة كان ضمن نشاطهم. ففي هذه الأثناء (1869) وقعت أحداث عين ماضي التي اتهم فيها الفرنسيون أيضاً شيخ التجانية هناك بالتواطؤ مع الثوار[1]. وكان نشاط بوشوشة عندئذ يتمثّل في مهاجمة (غزو) القوافل والقبائل التي تتعامل مع الفرنسيين. ولكن هؤلاء يسمون ذلك قطعاً للطريق ولصوصية وصعلكة. وكان سي الأعلى، شيخ أولاد سيدي الشيخ

(1) عن هذه المسألة أنظر سابقاً، وكذلك فصل الطرق الصوفية في التاريخ الثقافي.

وحكيمهم هو الذي يشجّع بوشوشة على الغارات ضد العدو. ثم أعطاه إلى الزبير، أحد قادتهم، ليعينه. وكان أولاد سيدي الشيخ من العارفين بالمنطقة ولهم أتباع وأشياع فيها، وكانوا متولين على ورقلة للفرنسيين قبل ذلك[1]. وكان ناصر بن شهرة أيضاً من أبرز معاوني بوشوشة سيما بعد انسحاب محي الدين إلى المشرق.

يقول الضابط فيرناند فيليب إن بوشوشة قد أقسم ألا يدخل السجن من جديد وألا يقبض عليه الفرنسيون بعد هروبه منه. وهذا قول يجعلنا نفهم أن فيليب يسفه أحلام بوشوشة ونبؤته، لأن الفرنسيين هم الذين صدقوا فأدخلوه إلى السجن وأعدموه بعد ذلك طبقاً لعدالتهم. ولكن الواقع أن بوشوشة حارب إلى جانب أولاد سيدي الشيخ بين 1864 ـ 1870، وكان مسرح عملياتهم، كما عرفنا، في الجنوب الغربي والتل، ثم انتفضت معهم فليتة وزعيمها الحاج الأزرق، والحرار وزعيمهم قدور بن الصحراوي. كما انتفض معهم الشلف وجنوب المدية.

ولكن حين تراجع قدور بن حمزة إلى الحدود المغربية، ظل بوشوشة في تقدمه نحو الصحراء الشرقية، فكون الفرق العسكرية واستقلّ بغزواته، وكثرت غنائمه وأتباعه. وأعلن أنه شريف، وسمى نفسه أيضاً محمد بن عبد الله، واستولى على ورقلة وأعلن الجهاد. وكانت ورقلة وتقرت وسوف تابعة لحكم علي باي بن فرحات وهو من عائلة بوعكاز، منذ 1854. وكان صراع هذه العائلة مع عائلة ابن قانة التي كانت تتولى مشيخة العرب. وزعم الفرنسيون أنهم بتعيينهم علي باي قسموا المنطقة وأرضوا الطرفين، ولكنهم في الواقع كانوا يغذون الانقسامات (الصفوف) ويعيشون من ورائها. وقد تواجه بوشوشة وعلي

---

(1) آخرهم هو الخليفة حمزة الذي قبض ابنه على شريف ورقلة، ولكن الفرنسيين اتهموه بالتواطؤ مع الثوار واستدعوه إلى وهران وأجبروه على الإقامة فيها إلى وفاته، وأشيع أنهم ربما قتلوه. وكان ذلك من دوافع ثورة أبناء حمزة على الفرنسيين، بتحريض من أمهم رقية بنت الحرمة. أنظر سابقاً.

باي، وانهزم الأخير في النهاية. وكان ظهور بوشوشة في الناحية قد غيّر من الخريطة السياسية أيضاً، كما سنرى.

فقد استفاد بوشوشة من ضعف السلطات الفرنسية في الصحراء الشرقية، وقام بهجمات على خصومه، إذ ساعدت الأحداث التي ذكرناها، سيما هزيمة فرنسا في أروبا ودخول الأمير محي الدين إلى ناحية نفطة وتبسة، على القيام بهذه الهجمات. وبعد احتلاله ورقلة في 6 مارس 1871 تقدم بوشوشة نحو تقرت، وكانت المعركة بينه وبين حاكمها علي باي، يوم 28 مارس، وتسمى معركة الزيتاية. وبين 4 ـ 6 مايو هاجم بوشوشة بلدة قمار في سوف، لأن الزاوية التجانية فيها قد آوت عائلة علي باي، وأبت تسليمها إلى بوشوشة، ووقفت البلدة مع حرمة العائلة الضيفة، وجرى اقتتال، مات على أثره ستون وجرح مائة، وانتهى التصادم بالتفاوض والتفاهم على أن يرفع بوشوشة الحصار وتدفع إليه تعويضات عن الخيول التي قتلت وقدرها 25,000 ف.، وتسمى معركة قمار، ولم يكن كل أهل قمار مع الزاوية في موقفها السياسي ولكن مع حق الضيف اللاجىء في الاحترام والأمن[1]. وقد تفهم بوشوشة ذلك وتوجّه إلى تقرت.

وعندما وصل أمام تقرت، 13 مايو، ثار أهلها ضد الحامية الفرنسية ومن معها من العساكر الأهالي. وجرى اقتتال دام يومين (14 ـ 15 مايو). وحدثت معركة كبيرة في اليوم الأخير، انتهت بمقتل الحامية ورئيسها الضابط موصلي.

---

(1) كوفيه، Couvet (عن سوف) في المجلة الجغرافية للجزائر وشمال إفريقية، S.G.A.A.N 1934. ويقول كوفيه إن يوم الهجوم على قمار هو 8 مايو. أما نيكو كيليسترا فقد ذكرت أن اليوم الأول كان لحصار البلدة، والثاني لمهاجمة الزاوية، ولكن بوشوشة قد فشل فيه، والثالث وهو يوم 6 مايو، وهو الذي قبل فيه بالتعويضات ورفع الحصار عن قمار، وخلال اليوم الخامس من مايو جاءت نجدة معتبرة لقمار من الزقم وكوينين وغيرهما. أنظر «تدهور التنظيم القبلي في أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، جـ 4 ط 2. أنظر إبراهيم العوامر (الصروف)، ط. تونس 1977، ص 252.

فقد جرى الاتفاق على استسلام الحامية وخروجها وذهابها حرة إلى بسكرة، ولكن حين أصبح أفرادها على مسافة سبع كلم من تقرت هاجمهم جنود بوشوشة وقتلوهم عن آخرهم، وكان عددهم ثلاثين. واحتل بوشوشة تقرت، ونصب عليها أحد أنصاره قايداً وهو سلمان الذي كان أجداده سلاطين تقرت. أما علي باي فقد لجأ إلى بسكرة التي وصلها يوم 27 مايو.

وكانت الثورة عندئذ في زواوة والبابور ونواحي الأوراس وسوق أهراس في عنفوانها. ولذلك تعتبر حركة بوشوشة الآن جزءاً من هذا المد الثوري العام. وكانت السلطات الفرنسية عاجزة عن مدّ ممثليها في الصحراء بالمدد الكافي. ولم تقع تسمية الجنرال لاكروا قائداً لقطاع قسنطينة العسكري إلا في 13 يوليو 1871، ولم يصل إلى ناحية تقرت وورقلة إلا خلال يناير 1872. ولذلك نشط بوشوشة في هذه الأثناء، وكان فعلاً سيد الموقف لبضعة أشهر، وكان يسانده كما ذكرنا كل من الزبير (من سيدي الشيخ) وناصر بن شهرة (من الأرباع). وفي 20 يونيو جرت حوادث في المغير، عندما كان الجيش الفرنسي يستعدّ لمعركة إيشريضن (24 منه)، ومعركة بوحجر بقيادة الكبلوتي (أيضاً 24 منه).

ولكن في هذا التاريخ (24 يونيو) وصل علي باي أمام تقرت محاولاً افتكاكها من أنصار بوشوشة، ونصب الحصار عليها. ودام الحصار حوالي خمسة عشر يوماً ولكنه انتهى بالفشل، كان ذلك يوم 10 يوليو، وهو اليوم الذي وصل فيه بوشوشة نفسه. ولم يسع علي باي إلا أن عاد إلى بسكرة يجر أذيال الخيبة، فدخلها يوم 13 من الشهر. وقد نفدت مؤونته. وكان ذلك إيذاناً بعزل الفرنسيين له وتسميته في قيادة باتنة. ولكن خصومه كانوا فرحين. وخصومه هنا اثنان: بوشوشة الذي انتصر عليه في الميدان، وأولاد ابن قانة الذين انتصروا عليه سياسياً. وقد وصلت هجمات بوشوشة إلى جنوب أولاد جلال حيث جرى هجوم كبير على وادي الزربة، يوم 20 يوليو. ولا نعرف أن بوشوشة قد تقدّم نحو مدينة بسكرة ذاتها. ولعل ذلك هو ما شجّع هجمات أخرى على الفرنسيين في نواحي بوسعادة من 21 إلى 23 من نفس الشهر. ومنذ هذه الأيام، ولا سيما

منذ شهر غشت دخلت فلول بومزراق المقراني إلى جبال المعاضيد بالحضنة وجرت الاتصالات بين الطرفين. وظهر زعيم جديد يدعى محمد بن عبد الله قادماً من نفطة، ووصل إلى تقرت في 31 غشت، وكان يتردّد بينها وبين نقرين وزاوية سيدي عبيد وجبل بودخان. وفي أول سبتمبر شعر بوشوشة بالانتصار والسيطرة على أجزاء كثيرة من الصحراء فذهب للزواج من إحدى بنات أولاد سيدي الشيخ، وهي فاطمة بنت جلول بن حمزة (والبعض يسميها زينب)[1]. وفي هذه الأثناء قام أتباع بوشوشة بهجوم قوي على نواحي تجرونة.

وشهد شهر أكتوبر 1871 عدة تطورات جديدة. من ذلك الاتصال بين بوشوشة وأولاد مقران، وربما دعوتهم إلى المنطقة وتسهيل لجوئهم إلى نفطة إذا لزم الأمر، بعد أن استولى الفرنسيون على زمالة بومزراق في الحضنة. وهكذا أصبح أولاد مقران منذ العشرين من أكتوبر ضيوفاً على بوشوشة الذي أصبح هو الزعيم غير المنازع في تقرت وورقلة وسوف. ولكن هناك جديد آخر وهو أولاً وصول فرقة عسكرية فرنسية إلى تقرت بقيادة بولخراص بن قانة يوم 16 أكتوبر، أما التطور الآخر فهو خروج الجنرال لاكروا من بسكرة إلى وادي ريغ من جهة ثم ضرب الجنرال فلوني قواعد الثوار في نقرين وهدم زاوية سيدي عبيد والضغط على باي تونس لأسر الثوار وتسليمهم إلى السلطات الفرنسية من جهة أخرى. وعندما أحس بوشوشة بهذه الكماشة خرج من ورقلة يوم 17 ديسمبر واتجه نحو ميزاب والغرب، بينما دخل جيش لاكروا مدينة تقرت يوم 27 من نفس الشهر[2].

ومنذ فاتح سنة 1872 دخلت حركة بوشوشة مرحلة ثالثة (الأولى من

---

(1) اسم زينب أورده يحيى بوعزيز (ثورات الجزائر..)، ص ، واسم فاطمة أورده ف. فيليب (مراحل صحراوية)، ص 68.

(2) حين دخل الجنرال لاكروا ورقلة عاقب أهلها على مساندتهم لبوشوشة، وهدم منازلهم، وفرض عليهم الضرائب ولا سيما على بني سيسين، أنظر فيليب، مرجع سابق، ص 76.

البدايات إلى نهاية 1870، والثانية هي سنة 1871)، فقد أصبح زمام المبادرة في يد الفرنسيين الآن بعد أن استعادوا قوتهم التي وصلت في الجزائر إلى أكثر من ثمانين ألف جندي مسلحين بأسلحة متطورة. ولكن بوشوشة كان ما يزال يخوض ضد ممثليهم معارك جسورة. رغم أن عائلة ابن قانة كانت تطمح إلى الرجوع إلى سالف العهد في سوف وتقرت وورقلة ولكن الفرنسيين كانوا لا يريدون دعم العائلات الكبيرة بل تفتيتها وتقليص صلاحياتها كما ذكرنا. ولذلك لم يسلم الجنرال لاكروا مقاليد السلطة إلى بولخراص بن قانة بل سلمها إلى وجوه جديدة غير معروفة، مهمتها ليس التغني بالنبل والأرستقراطية ولكن بالولاء لفرنسا وخدمة «التقدم» الذي كان يدعيه الفرنسيون. والوجهان الجديدان هما محمد بن إدريس الذي عينوه آغا على ورقلة وتقرت، والعربي المملوك الذي عينوه قايداً على سوف تابعاً لابن إدريس. أما المملوك فسنتناوله بعد قليل، وأما ابن إدريس فقد كان من الوطاية القريبة من بسكرة. ولعله كان من خريجي مدرسة قسنطينة خلال الستينات، فقد كان «متفرنساً» جداً في حياته الإدارية والاجتماعية، وحكى عنه فيليب أن الجنرال ليبير وفرقته وجدوا عنده سنة 1874 الصحف الفرنسية الباريسية، وأنه قدم إليهم أطباقاً من الطعام والخضروات التي لا توجد إلا في فرنسا. أما أخوه سعيد بن إدريس فقد تحدثت عنه الوثائق بأنه كان متجنساً بالجنسية الفرنسية (مطورني)[1].

وكان على الآغا محمد بن إدريس أن يعتمد على عدة قوى لكي ينجح في مهمته، ومنها الزاوية التجانية التي كان لها نفوذ كبير في المنطقة، وكان مقرها الرئيسي في تماسين، وكان شيخها عندئذ هو محمد العيد بن الحاج علي. ولكن الزاوية لم تساند ابن إدريس، لأنها كانت موالية لأولاد ابن قانة من جهة، ولأن ابن إدريس لم يكن يميل إليها. ولذلك كان عليه أن يعاني صعوبات في فرض سلطته. ومن جهة أخرى جرى اغتيال العربي المملوك قايد سوف في نوفمبر

(1) انظر عن الأخوين محمد وسعيد ابني إدريس سابقاً.

1873، مما أساء إلى سمعة ابن إدريس، وجعل الفرنسيين يرجعون إلى المنطقة بقيادة الجنرال ليبير الذي خلف لاكروا على رأس قطاع قسنطينة. وكانت حركة بوشوشة تسبب إزعاجاً آخر قوياً لسلطة ابن إدريس، رغم أن بوشوشة كان ينشط في الصحراء الوسطى والغربية أكثر من الصحراء الشرقية، ورغم أن اغتيال العربي المملوك غير محسوب على بوشوشة فإن الحوادث كانت متصلة، وكان على الفرنسيين أن ينزعوا الفتيل قبل أن يمتد لهيبه إلى مناطق التل.

خلال 1872 ـ 1873 قام بوشوشة بعدة عمليات في الصحراء الوسطى، وكان اغتيال العربي المملوك أحد الحوادث التي أعادت اهتمام الفرنسيين بالصحراء. فقام الجنرال ليبير يشدّ الرحال إلى ورقلة وتقرت وسوف. وفي ذلك اتهام خفي للآغا ابن إدريس بأنه عاجز على السيطرة. وفي أوائل 1874 أغار بوشوشة على بعض القبائل المنضوية تحت لواء الزاوية التجانية والتابعين لحكم الآغا ابن إدريس. وقد حمل بوشوشة الماشية معه وغنم أشياء أخرى أيضاً. وكان بوشوشة يتفادى المواجهة مع الفرنسيين وأتباعهم. فهو يتبع معهم طريقة الكر والفر والغارات الخاطفة. وكان يستعمل الفرسان والمهارى، ويتحرك سريعاً بحيث لا يدركه اللاحقون. وفي ذات مرة قطع مسافة 120 فرسخاً في خمسة أيام.

وأخبار بوشوشة كانت على كل لسان. فعندما كان الجنرال ليبير وفرقته في طريقهم إلى ورقلة قادمين من بسكرة، كان عددهم حوالي 50 رجلاً. ولكن كان معه فرقة كبيرة من المرتزقة الجزائريين والأجانب. وقد أخبرهم معمر بن الحاج علي (أخو الشيخ محمد العيد) القائم بالشؤون الدبلوماسية للزاوية التجانية، بأن بوشوشة كان غير بعيد من الركب. وكان لبوشوشة عيون كثيرة تأتيه بأخبار العدو عن بعد فيتفاداه في الوقت المناسب. ولما علم بوشوشة بقدوم الجنرال الفرنسي اعتقد، حسب رواية فيليب، أن مع الجنرال على الأقل فيلقين من الفرسان والمشاة، ولو تأكّد بوشوشة من قلة العدد لهاجمهم وقضى على الجنرال ليبير وجنوده. والغريب أن ليبير لم يكلّف نفسه مطاردة بوشوشة

رغم أنه علم بوجوده بالقرب منه، كما أخبره الشيخ معمر. فهل كان ذلك راجعاً إلى خوف الجنرال على حياته، وهو غير متعود على الحرب في الصحراء؟

ومهما كان الأمر فبدل أن يطارد الجنرال بنفسه بوشوشة أمر الآغا ابن إدريس بمطاردته، وأعطاه الإمكانات من المال والسلاح. ولكن الآغا لم يقم بذلك شخصياً وإنما كلف به أخاه السعيد، فجعله على رأس 200 رجل، ووزع عليهم المؤونة التي تكفيهم لمدة خمسة عشر يوماً. وقد تكرّر ذلك عدة مرات، وفي كل مرة كانوا يرجعون بخفي حنين. وفي إحدى المرات اكتشفوا بوشوشة واتبعوه وتضاربوا معه. وكانوا يعرفون شجاعته وخفة حركته ومهارته في الضرب. فلم يتشجّع جنود ابن إدريس من الاقتراب منه. واكتفى ابن إدريس بالتراجع كما أن بوشوشة لم يلاحقه. ويبدو أن الفرنسيين كانوا يلحون على الآغا للقبض عليه، وكانت هناك عناصر متهمة بالتغطية على بوشوشة. ورغم ابتعاد بوشوشة عن مركز ورقلة فإن السعيد بن إدريس قد طارده هذه المرة مسافة خمسة أيام جنوب عين صالح[1]، وكان ذلك بعد شهور من التوقف عن مطاردته. وفجأة أحاطوا به وهو وحيد تقريباً. وكان قد أحس بالمنعة والأمن فسرح أصحابه. ولكن ها هو العدو يحيط به من كل جهة. حاربهم بشجاعة ودافع عن نفسه. ومات إلى جانبه كل من كان معه. وكانت بنادق ابن إدريس الفرنسية المتطورة قد تفوّقت على بنادق بوشوشة التقليدية. وعلم بوشوشة أن ساعة الانتصار أو الفرار قد انتهت، وقد جرح جرحاً بليغاً وسقط في دمائه فنادى بأنه على استعداد ليسلم نفسه إلى سعيد بن إدريس. فقبض عليه هذا وأخذه إلى أخيه الآغا في ورقلة، مارس 1874. وتنازعت الروايات في «شرف» القبض على بوشوشة: هل هو لابن إدريس الآغا، أو لابن إدريس المحارب، أو

(1) يقول رين «أغنيتان..» (المجلة الإفريقية)، 1887، ص ، هامش 1، إن القبض على بوشوشة قد وقع في شهر مارس 1874، ويقول آجرون (الجزائريون المسلمون) 57/1، هامش 4 إن أسره كان في 31 مارس.

للقناص الماهر المسمى البعاج الذي أصاب بوشوشة. ويبدو أن كل ذلك كان أسطورة روّجها الفرنسيون المستفيدون الأولون من العملية. ذلك أن البعاج لم يحصل على شيء وأن الآغا ابن إدريس قد فقد منصبه بعد ذلك متهماً بترويج الأكاذيب. أما الأوسمة فقد علقت على صدور جميع المشاركين.

أما بوشوشة فقد حمل مباشرة إلى قسنطينة. ونصب له مجلس حربي حاكمه سنة 1875. وكان ذلك في عهد الحاكم العام الجنرال شانزي. وقد أحضر له الفرنسيون الشهود، ودامت المحاكمة خمسة عشر يوماً. واعتبر الفرنسيون تلك المحاكمة من ذيول ثورة 1871، فكان البغض بادياً على الوجوه، وكانت الصحافة تنادي بالويل والثبور للأهالي. وعندما طلبوا من بوشوشة أن يتكلم قال: «إني أعلم أنكم ستحكمون عليّ بالقتل، ولكني أتوسل إليكم أن تقتلوني حالاً! وماذا تفيد أسئلتكم؟ وماذا ستجنون من شهادات هذا الجيش من الشهود في المجلس؟ إنني لا أفهم هذا التباطؤ، فلننته من ذلك بسرعة. وآخر طلب قدمه بوشوشة إليهم هو أن يعدموه بالرصاص بدل الشنق حتى ينتهي أمره ولا يتعذب. وأمام استغراب «القضاة» كشف بوشوشة عن رقبته فإذا فيها آثار جروح غائرة لا يمكن لمن أصيب بها أن يعيش أبداً. وقال لهم: انظروا إنني لا أخشى الموت. إن ما ترونه هو أثر جرات سكين قطعت الثلثين من أوداجي (المذبح)، وكان ذلك عندما طاردني الجنرال لاكروا (سنة 1872) جنوب ورقلة. وقد خانني بعض أتباعي فجاءني أثناء النوم وأراد أخذ كيس النقود مني، وجرى مني دم غزير، ومع ذلك أمسكت رأسي بيدي حتى لا تسقط عن كتفي. فكيف عشت بعد جرح كهذا؟»[1].

---

(1) فيليب (مراحل صحراوية)، مرجع سابق، ص 53. وصفه فيليب أيضاً بأنه قد واجه الموت بشجاعة فائقة حين نفذ فيه حكم الإعدام في معسكر الزيتون بقسنطينة. وكان بوشوشة شاحب اللون ولكنه كان صلب العود قوي العزيمة. وكان هادئاً ومستسلماً للقضاء والقدر، وكان قصير القامة نحيل الجسم جدي الهيئة عصبي المزاج. وكان يخبىء قلباً من البرونز وطاقة من الحديد. ووصفه أيضاً بالشجاعة والذكاء. وأخبرنا =

تلك هي نهاية بوشوشة[1] الذي ارتبط اسمه بأحداث الصحراء حوالي عشر سنوات. ودشن عهد المدقانات أو الفرسان الصعاليك الذي تصادف مع الاهتمامات الجديدة للفرنسيين بالصحراء. ولكن هل كانت نهاية فعلاً؟ إن السنة التي قتل فيها الفرنسيون بوشوشة في قسنطينة (1875) هي السنة التي أرخنا بها بداية ظهور بوعمامة في أولاد سيدي الشيخ الغرابة. وقال الفرنسيون كلاماً في وصف بوعمامة في أول حياته، شبيهاً بوصفهم لبوشوشة في أول حياته. وقد مثلت الفترة أيضاً بداية هزة في الزاوية التجانية إثر زواج أحمد التجاني من أوريلي، ووفاة الشيخ محمد العيد، ونهاية تأثير عائلة بوعكاز في المنطقة، وتقليص طموحات عائلة ابن قانة. ولكن تحقيق أحلام الفرنسيين في التوغل في الصحراء لم يبق عليه إلا بضع سنوات. وقد كان على الطرق الصوفية (الطيبية، التجانية، القادرية) أن تتجند أيضاً لتحقيق تلك الأحلام لفرنسا. وكان القضاء على بوشوشة يخدم معظم هذه الأطراف.

بقي علينا أن نذكر هامشاً لقصة بوشوشة هذه، وهو هامش يتعلق بزوجته فاطمة بنت جلول بن حمزة[2]. ذكرنا أنه تزوجها في أول سبتمبر 1871، عندما كان «سلطاناً» على ورقلة، وكان أحد أصهاره آغا عليها، وسلمان الجلابي آغا على تقرت. وقد واتت بوشوشة الأيام بعض الوقت. وعند احتلال بوشوشة لتقرت وقعت إحدى قريبات علي باي (ابنة عمه) في الأسر، فحملت إلى أولاد سيدي الشيخ (البيض؟) رهينة. وقد علمنا أن عائلة علي باي نفسه قد هُرِّبت إلى الزاوية التجانية في قمار. ولا ندري كيف وقعت زوجة بوشوشة نفسها في الأسر

= فيليب أن بوشوشة لو تبنّى القضية الفرنسية لقدم لها خدمات كبيرة، وقال إن جسمه كان مليئاً بآثار الجروح، ص 50 ـ 54. أنظر أيضاً رين (تاريخ انتفاضة 1871)، بالنسبة للحوادث إلى 1872 (يناير).

(1) لاحظ أن بوشوشة يكاد يكون هو الزعيم الوحيد المعروف الذي حاكمه الفرنسيون في المجلس الحربي وأعدموه.

(2) القصة رواها فيليب في (مراحل صحراوية)، ص 68.

أيضاً عند خصومه. ولعل ذلك كان أثناء أحد الاشتباكات معه في عهد الآغا ابن إدريس. ويقول فيليب: إن أنصار الفرنسيين هم الذين اختطفوها. أما رين فروى أن سعيد بن إدريس هو الذي أسرها في حاسي الناقة، وأن بوشوشة قد علم بالقبض على زوجه وزمالته. فقرّر الغارة على ورقلة، وأن الفرنسيين نقلوا زوجته إلى قسنطينة، ثم نقلوها إلى تماسين (عند الزاوية التجانية؟) لتبادلها مع قريبة علي باي في قمار[1]. وقد حملت الزوجة الأسيرة ووصيفتها مسعودة إلى قسنطينة عند السلطات الفرنسية. وأمام إلحاح علي باي على رؤية ابنة عمه وقع اتفاق على تبادل الأسيرتين، وذلك برجوع كل منهما إلى أهلها. وفي شتاء 1872 (فبراير) عندما كانت الفرقة الفرنسية بقيادة الجنرال ليبير في طريقها إلى ورقلة، كانت تمشي بموازاتها وبعيداً عنها، قافلة صغيرة تحمل امرأتين: زوجة بوشوشة ووصيفتها. وكانت زوجة بوشوشة حاملاً، وقيل إنه كان يحبها حباً جمّاً، ولكنها لا تبادله نفس الحب، حسب الرواية الفرنسية، لأنها كانت نبيلة وهو وضيع، وقيل إنها طلبت أن تذهب إلى أهلها في القوررارة حيث أمها وأختاها وأخواها الفارسان. أما أبوها (جلول بن حمزة) فقد مات في المعركة، كما قالت، ضد العقيد بوبريطر في عوينة بوبكر في 8 أبريل سنة 1864[2]. ولكن الرواية الفرنسية غير مسلمة على علاتها، وهي في حاجة إلى بحث وتدليل.

قضية العربي المملوك والإدارة في سوف

كان يمكن أن نكتب سطراً واحداً عن العربي المملوك فنقول إنه أحد القياد الذين خدموا الإدارة الفرنسية واغتيل سنة 1873. ونطوي صفحته.

(1) رين (تاريخ انتفاضة 1871)، ص 660.

(2) ذلك هو تاريخ ثورة أولاد سيدي الشيخ بقيادة بوبكر بن حمزة. والمعلومات التي سقناها من ف. فيليب (مراحل صحراوية) تقع على صفحات: 50 ـ 54، 5 ـ 68، 76 ـ 87. ومعاملة المرأة في الظروف الحربية التي ذكرناها جديرة ببحث خاص.

ولكن قضيته لها أبعاد أخرى تجاوزت شخصه إلى السياسة الفرنسية نحو «الصفوف» الأهلية ونحو الزاوية التجانية، ونحو القيادات الكبيرة التي تريد وضع حدّ لها. كما أن قضية العربي المملوك لها علاقة بحركة بوشوشة والمقاومة في الصحراء الشرقية على العموم، وحتى العلاقات مع تونس. ولذلك سنتوسع فيها قليلاً.

رأينا أن هجمات بوشوشة على تقرت وافتكاكها قد قضت على آمال علي باي بن فرحات (بوعكاز) في البقاء في منصبه الذي عينه فيه الفرنسيون منذ سنة 1854. ورغم أن بوشوشة قد نصب «خلفاءه» على ورقلة وتقرت وغيرهما، فإن الاستقرار كان بعيداً عن المنطقة في خريف وشتاء 1871 ـ 1872. وكانت أسرة ابن قانة تطمح في أنها هي التي ستعود إليها تركة خصمها بوعكاز. ولكن الجنرال لاكروا الذي حلّ بورقلة وتقرت في الشتاء المذكور لمطاردة المقرانيين وبوشوشة، عين وجوهاً جديدة ليضرب الصفين معاً، فقد خفض لقب علي باي إلى لقب قايد فقط على باتنة، ورجع بولخراص بن قانة إلى الزيبان بخفي حنين. ويزعم الفرنسيون أنهم بإبعاد العائلتين عن المنطقة قد تفادوا حرب الصفوف، التي طالما دمرت اقتصاد الأهالي.

وهكذا عين الجنرال لاكروا محمد بن إدريس آغا على تقرت، وعين العربي المملوك قائداً على سوف. وكان اختيار الأخير قائماً على أن المملوك من جنود الصبائحية، وأن أصله إيطالي، وأنه اعتنق الإسلام وأتقن اللغة العربية، وأنه رجل نشيط ويمثّل وجهاً جديداً في المنطقة بعيداً عن النزاعات القبلية والصفوف العائلية. وكان المملوك متميزاً أيضاً بالشجاعة واللين، وله سمعة بين الناس. وكانت تسميته في القيادة يوم 22 مايو 1872، وهو من الناحية الإدارية كان تابعاً لآغا تقرت. وكان من المتوقع أن يعمل الآغا والقايد معاً على خدمة مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى والقضاء على نشاط بوشوشة في المنطقة وجمع الضرائب ومنع تهريب البارود والأسلحة من ليبيا وتونس، والتنسيق مع الزاوية التجانية في كل من تماسين وقمار لتحقيق هذا الغرض،

والتعاون مع الشيوخ المحليين لاستتباب الهدوء[1].

وقد اتفق الآغا ابن إدريس والقايد المملوك على أمر وهو معارضة نفوذ الزاوية التجانية وتأثيرها السياسي في الناحية سواء أصل تماسين أو فرع قمار. وكان الشيخ الرئيسي عندئذ هو محمد العيد وأخوه معمر اللذان توزعا الأدوار: أحدهما للدين والآخر للدنيا. وكانت الزاوية مدعومة في موقفها من عائلة ابن قانة. كما أن الفرنسيين كانوا في حاجة إلى نفوذ الزاوية فيما هو أبعد من منطقة الآغا والقايد. ولكن السلطات المحلية الزمنية (الأهلية) كانت لا تريد منافساً لها باسم الدين والتصوف. ومن ثمة ظهرت الخلافات بين عدة أطراف، وكل طرف كان يريد توظيف جهات ضاغطة. ويهمنا هنا أمر العربي المملوك وليس الآغا ابن إدريس. فخلال أقل من سنة من تعيينه وجد المملوك نفسه معزولاً من كل الناس وليس له سند محلي. فالزاوية والشيوخ والأعيان أخذوا يشتكون منه عن حق أو عن باطل. وربما كان ذلك بتأثير من الزاوية التجانية. أما العامة فكانت تتبع كبارها. وقد اعترف تقرير رسمي فرنسي أن المملوك قد تعسف في إدارته وأساء التصرف.

كان المملوك متزوجاً من امرأتين إحداهما من نواحي عنابة والأخرى من نواحي بسكرة. وله أبناء منهما، وكان أحد أبنائه قد بلغ العاشرة من عمره. وكان بعض أصهاره يعيشون معه في الوادي. وقد جمع ثروة كبيرة في ظرف قصير. وأشيع عنه الفساد الأخلاقي. وكثر الناقمون عليه. وذات يوم من آخر

---

(1) كلمة (الشيوخ) هنا مستعملة بالمعنى الإداري، أي شيوخ الجماعات. وقد كانت لهم سلطة إدارية تحت القياد، وكان على كل قبيل (جماعة) شيخ. كما أن كلمة (خليفة) سترد أيضاً بمعنى قريب من ذلك، ولا تحمل المعنى الذي عرفناه في عهد الأمير وهو (الوالي) على إقليم كامل، ولا المعنى الذي استعمله الفرنسيون عندما سموا بعض الأجواد «خلفاء» كالخليفة المقراني والخليفة حمزة، إلخ. أما أوائل حياة العربي المملوك فهي مجهولة عندنا الآن. فهل ولد في إيطاليا أو في تونس أو في الجزائر؟ وأين تعلم وعمل؟

نوفمبر سنة 1873 حزم المملوك حقائبه وحمل مالاً وهدايا ثمينة وتوجّه مع ابنه إلى قسنطينة لتسجيله في مدرسة داخلية. ورافقته مجموعة من الحراس. وفي الطريق إلى بسكرة وبالضبط شرقي رسم المغير بات المملوك وابنه وحراسه في الهواء الطلق ولم ينصبوا الخيام، ولم يأخذوا احتياطات الحذر، بل ارتموا في النوم من العياء. وكان أربعة من فرسان سوف يتبعون القافلة الصغيرة منذ خرجت من الوادي، وفيهم رجل اسمه حميّد (تصغير أحمد) اشتهر أنه هو الذي اغتال أحد قياد تقرت سابقاً. وفي جوف الليل عثر الفرسان على المملوك نائماً فارتموا عليه وقطعوا أوداجه ثم ضربوه باليطقان نصفين. أما حراسه فقد جرح بعضهم وهرب الباقون ظناً منهم أنهم وقعوا في قبضة جماعة من اللصوص. وأما ابن المملوك فلم يصب بأذى وترك لحاله[1]. وقد أخذ قتلة المملوك كيس المال الذي قدر بعشرة آلاف فرنك وهربوا إلى تونس. وأصبح حميّد وزملاؤه أسطورة عند نساء سوف والجريد يتغنين ببطولاتهم وشجاعتهم النادرة ودفاعهم عن الشرف. ذلك أن من بين ما أشيع عن المملوك أنه كان يزني بإحدى قريبات القاتل حميّد، مستعملاً نفوذه كقايد تحت حماية الفرنسيين.

ولكن المسألة لم تكن مسألة شرف وثأر فقط، لقد كانت سياسية أيضاً. إن سمعة فرنسا قد انحطت للحضيض من جديد، من جراء تصرفات موظفيها ومن عدم قدرة جيشها على الإمساك بقتلة القايد المملوك. ومن جهة أخرى فإن هؤلاء كانوا يجدون في الشعب التونسي في الجريد المأوى والأمن والسمعة الهائلة. وكان أنصار بوشوشة وحتى الذين انهزموا سنة 1871 ـ 1872 ودخلوا في جماعة زاوية نفطة أيضاً يشيعون أن الحادثة داخلة في الحركة المضادة للفرنسيين في الصحراء، وكانوا ينوهون بجرأة حميّد وفرقته. ويقول الضابط فيليب إن الحادثة قد هزّت كل الصحراء. وأخذ البعض ينادون: أين العدالة

---

(1) اسمه قدور بن العربي. وقد أصبح مترجماً في الجيش والإدارة الفرنسية في تونس وليبيا، واستعمله الفرنسيون لمرافقة بعثاتهم إلى أواسط إفريقية. أنظر دراستنا «مترجمون جزائريون في إفريقية»، في أبحاث وآراء، جـ 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

الفرنسية؟ ويطالب آخرون برأس المتورطين مع القتلة والكشف عن هويتهم[1].

وما موقف السلطات الفرنسية أمام ذلك؟ يبدو أنها كانت محرجة وعاجزة. كانت تعرف عموماً من نفذ ولكنها لا تريد توريط الجميع للحاجة إليهم مؤقتاً على الأقل. وكان بإمكانها أن تطلب من باي تونس إلقاء القبض على الفاعلين وتسليمهما. ولكنها سلكت مسلك الضعيف أو المتغاضي. وذراً للرماد في العيون اعتقلت السلطات أحمد بن التواتي أحد أعيان سوف لأنه كان يعارض سياسة العربي المملوك واتهمته بالتورط في الاغتيال، ثم أطلقت سراحه لعدم ثبوت التهمة. وقيل إن السلطات كانت تعرف أن الساخطين على المملوك هم الجماعات المهمشة والتي كانت تمثل الأعراش، لأن السلطات الفرنسية لم تعترف بوضع تلك الجماعات وقيمتها. وتجاهل الفرنسيون متابعة المسألة لأنهم لا يريدون التعمّق فيها، كما ذكرنا. وعيّنوا صهر المملوك مؤقتاً في المنصب الشاغر، واسمه العقبي وأعطوه لقب الخليفة، ولكن تأثيره كان ضعيفاً. فاعتمد على الشيوخ المحليين وخاصة حمو موسى الذي كان خليفة على طرود. ولم يكن حمو موسى من المتورطين في الاغتيال كما أنه كان على علاقة طيبة مع الزاوية التجانية رغم أنه لم يكن عضواً في الطريقة[2].

أما الآغا ابن إدريس الذي قلنا إنه كان ضد تأثير التجانية في المنطقة ولا سيما في تماسين، فقد قام بتعيينات أخرى تستجيب لسياسته. وتثبت سلطته

---

(1) ف. فيليب (مراحل صحراوية)، الجزائر 1880، ص 3. ويقول هذا المؤلف إنه رأى ابن المملوك في بسكرة. وقد ألّف كتابه سنة 1874. وقارن بين سكان سوف وسكان جرجرة في الصبر على العمل وتحمل المشاق والدأب، ولكنه أخطأ عندما قال إن أهل سوف يتكلمون البربرية واتبعه في ذلك لويس رين. وقد ردّ كوفيه الذي عاش طويلاً في سوف، وألّف كتاباً عن المنطقة هو حصيلة إقامته كرئيس للمكتب العربي في سوف. ويدلّ ذلك على تخبط المعلومات عند الفرنسيين في معظم ما كتبوا.

(2) كيليسترا «تدهور التنظيم..»، مرجع سابق، ويقول كوفيه إنه يبدو أن لقتل المملوك دوافع سياسية، ولكنه بقي حادثاً منعزلاً.

على سوف. فعزل حمو موسى وعين أحمد بن التواتي بدله، رغم أن الفرنسيين كانوا لا يثقون في التواتي. وكان التواتي قد عانى من اتهام الزاوية التجانية له بالتورّط في الاغتيال. فكان تعيينه إذن لمقاومة نفوذ التجانية على الآغا. ويذهب الباحثون في تلك الفترة أن الطرفين (الزاوية وابن التواتي) قد رأيا أن لا فائدة من استمرار النزاع بينهما وتوصلا إلى اتفاق صامت يحدّد مجالات النشاط لكل طرف. فإذا كانت الضرائب والخدمات العسكرية من شأن الشيوخ (الحكام) فإن رجال الدين، مثل أهل الزاوية التجانية، يهمهم بالدرجة الأولى شؤون القضاء والتوثيق والكتابة الإدارية. وهذه الوظائف الأخيرة لا تجذب أنظار السياسة الفرنسية ولا الأطماع القبلية كثيراً مثل جمع الضرائب وخوض الحروب. وقيل إن هذا التفاهم الصامت دام حوالي نصف قرن.

ولكن قضية العربي المملوك لم تنته بعد. ففي 30 يناير 1874 خرج الجيش الفرنسي من جديد إلى الصحراء الشرقية ومنها توجه إلى سوف وتقرت. وكان على رأس هذا الجيش (فرقة) الجنرال ليبير الذي خلف الجنرال لاكروا على القطاع القسنطيني. ومن ضمن الركب جاء بولخراص بن قانة وخمسون فرساً ومائة فارس مع أسلحتهم ومؤونتهم التي كانت تحملها الجمال. وتابعت الفرقة سيرها إلى ورقلة وتقرت وأقام لها ابن إدريس وأخوه المآدب على الطريقة الأروبية، والحفلات على الطريقة العربية. ثم جاء الجنرال إلى سوف يوم 27 فبراير، وكان في رفقته الشيخ معمر التجاني وهو أخو الشيخ محمد العيد زعيم الطريقة التجانية في تماسين[1]. وكان معمر هو المتكلف كما سبق بالعلاقات العامة في الزاوية. ودخل الجنرال سوف من جهة ورماس، وتناول الغداء في كوينين، ثم واصل هو وجنوده الطريق إلى الوادي حيث وضعوا

---

(1) كان بولخراص بن قانة يرغب في مرافقة الجنرال إلى سوف أيضاً، ولكنه لم يأذن له، وطلب منه العودة إلى بسكرة بعد وصولهم إلى تقرت قادمين من ورقلة. ولعل ذلك كان تفادياً لإثارة مسألة الصفوف في سوف التي سنشير إليها وترجيح أحدها عن الآخر في ذلك الوقت الحساس.

خيامهم حول القصبة. وفي القصبة وجدوا أيضاً عائلة العربي المملوك: امرأتان وطفل والعقبي الذي هو أخ لإحدى المرأتين. وعلم الجنرال من المرأتين أن المملوك قد أخذ معه 3,500 ف. نقداً، وهي نقوده الشخصية، وحوالي ألف فرنك غرامة حرب، وكذلك برانيس جريدية وحياك سوفية، وأسلحة ثمينة، وكلها هدايا لأصدقائه في قسنطينة. كما علم أن الذين اغتالوه قد أخذوا منه عشرة آلاف فرنك.

وطلب الجنرال حضور شيوخ سوف وأعيانها، فحضر حوالي 200 منهم. ثم خاطبهم معاتباً قائلاً إنه يلومهم على تهاونهم في ترك قتلة العربي المملوك يفرون إلى تونس. وأنهم لذلك يستحقون العقاب، ولكنه فضل استعمال اللين معهم هذه المرة. ويخبرنا فيليب أن معمر التجاني كان غير راض بهذا القرار، وأنه حاول إقناع الجنرال بفرض غرامة ثقيلة على السكان جماعياً، قدرها أربعون ألف فرنك، على أن تفرض على المدن السوفية العشرة، لإعطائهم درساً عاجلاً، وكرّر معمر قوله إن السوافة لا يعترفون إلا للسيف والسلطة. كما أخبر فيليب أن السوافة كانوا يتوقعون من الفرنسيين أخذ الرهائن منهم وفرض الغرامة الجماعية عليهم. ولا ندري صدق رواية فيليب.

ولكن الجنرال أصرّ على موقفه. ولقد لمّح فيليب إلى أن أوامر عليا (من الحاكم العام شانزي بالجزائر؟) قد تكون صدرت للجنرال بذلك الموقف. وهو التلميح الذي يفسّر قولنا سابقاً إن الفرنسيين قرّروا تجاهل قضية العربي المملوك والتغاضي عنها مؤقتاً على الأقل. وكان الجنرال يعرف أن الرأي العام قد وجّه إصبع الاتهام إلى الزاوية التجانية في التورط في قضية الاغتيال، ولذلك أبى الجنرال أن يقبل دعوة الغداء التي وجّهها إليه الشيخ محمد العيد في الزاوية بتماسين مكتفياً بزيارة بلدة تماسين ولقاء الشيخ فيها، إشعاراً لشيوخها بالاتهام المقنّع. وشعر الجنرال وهو في سوف أن معمر التجاني قد يكون باقتراح الغرامة السابق إنما يحاول بدبلوماسيته الماهرة، إبعاد التهمة عن الزاوية وإبعاد الشكوك الباقية لدى السلطة الفرنسية حولها. ولكن الحقيقة ما تزال مجهولة.

ثم جاءت مسألة الصفوف وتعيين الخلفاء ووضع سوف الإداري. قسم الفرنسيون سوف إدارياً إلى قسمين أو صفين، أحدهما صف طرود، والآخر صف أولاد سعود والأعشاش. وقد عيّن الجنرال خليفة على كل صف، وجعل كلاً منهما تابعاً لآغا تقرت. ونلاحظ أن الجنرال ألغى منصب القايد الواحد على كل سوف. وهو الإجراء الذي سيبقى جارياً إلى حوالي 1887 عندما سيعاد التنظيم الإداري بإنشاء ملحقة سوف ونصب حامية عسكرية بها وتعيين الضابط جانين عليها[1]. وأصبحت الملحقة تابعة أيضاً إلى تقرت التي تحوّلت سنة 1893 إلى دائرة (أو مركز) تابعة بدورها إلى حكم بسكرة. وبذلك أصبحت سوف (منذ1887) تحت الحكم الفرنسي المباشر، وكانت إدارتها في يد بلدية أهلية تضم المكتب العربي (العسكري) والمترجم والمصلحة الصحية والبرق والتعليم.

كانت سوف متأثرة بنفوذ العائلتين الكبيرتين المتنافستين: بوعكاز وابن قانة، الأولى يمثلها عندئذ علي باي بن فرحات وابن عمه الموهوب بن شنوف، والثانية يمثلها محمد الصغير بن قانة وأخو بولخراص. فكانت قمار والزقم والدبيلة ونصف الوادي تتبع صف (حزب) علي باي. أما تاغزوت وكوينين وورماس والبهيمة وسيدي عون وعميش والنصف الآخر للوادي فتتبع صف ابن قانة. وكان الجنرال ليبير ومرافقوه سيزورون واحات سوف و«يتنزهون» فيها، ولكن عاصفة رملية هوجاء هبّت في 28 فبراير اقتلعت حتى خيامهم، واختلط طعامهم بالرمل، وعجلت برحيلهم. وقد دامت العاصفة ثلاثة أيام، وكانوا يتلمسون طريقهم أثناء الرحيل رغم وضعهم للنظارات الزرقاء على أعينهم. وأخذوا يتعجبون من طبيعة المنطقة ويستغربون كيف حل أهلها بها ورضوا بالعيش فيها، وقد سماها فيليب «البلاد المخيفة»[2].

(1) فيليب (مراحل صحراوية)، مرجع سابق، ص 107 ـ 110. قال هذا المؤلف إن أهل سوف يشبهون الهولنديين. فمقاومة أهل سوف هي غزو الرمال، ومقاومة أهل هولندا هي غزو المحيط، وكلاهما يحب وطنه.

(2) قال ذلك على أثر أول زيارة قام بها حاكم عام فرنسي لسوف وهو لويس تيرمان، سنة=

ولم يكادوا يصلون إلى قسنطينة حتى جاءهم الخبر «السار» وهو إلقاء القبض على بوشوشة[1]. وكان ذلك حادثاً آخر هزّ الصحراء، كما هزّها منذ شهور فقط اغتيال العربي المملوك. ويعتبر إلقاء القبض على بوشوشة قد عوض سمعة الفرنسيين ما فقدته باغتيال المملوك. ومن جهة أخرى فإن الحادث (وهو أسر بوشوشة) قد رفع من حظوظ الآغا ابن إدريس الذي كان يعارض النفوذ السياسي للتجانية. وقد كافأ الفرنسيون أخاه (السعيد) بمنحه أغوية تقرت جزاء له على القبض على بوشوشة، كما أضافوا سوف إلى حكمه، كما عرفنا؛ وقد تطور التنازع على السلطة السياسية في المنطقة بين التجانية والآغا ابن إدريس، فكان ذلك إحياء لسياسة الصفوف القديمة في شكل جديد. فرغم إبعاد ممثلي الأسرتين: بوعكاز/ابن قانة، فإن الانقسام الآن أصبح بين ابن إدريس/الزاوية. ولكن الأصابع القديمة لم تختف مرة واحدة. ومن مظاهر التنازع الجديد أن ابن إدريس اكتشف، كما قيل، البارود في الزاوية التجانية بقمار سنة 1875 واتهم حمو موسى بالتورط في التهريب. ولكن روح التضامن الداخلي تغلبت على روح التدخل «الخارجي» إذ كان أهل الزاوية وأنصارهم ينظرون إلى ابن إدريس على أنه ليس من المنطقة، ثم أننا قلنا إن أحمد بن التواتي الذي عينه ابن إدريس لمقاومة النفوذ السياسي للزاوية قد فضّل سياسة التفاهم مع حمو موسى وعدم الدخول في صراع مع الزاوية.

وفي سبتمبر 1875 قام أخ آخر لابن إدريس بخطف اثنين من قتلة العربي المملوك في الجنوب التونسي (ناحية نفطة) وسلمهما إلى السلطات الفرنسية في بسكرة. ورغم أن هذه السلطات كانت تفضل تجاهل القضية، كما ذكرنا، فإنها الآن قد وجدت نفسها مضطرة إلى فتح الملف من جديد. وقامت باستدعاء أحمد بن التواتي إلى بسكرة للتحقيق. ولكن ابن التواتي وجد مبرراً لعدم تلبية

= 1884. وكان من المستبدين الذين لهم بغض خاص في الجزائريين.

(1) انظر سابقاً.

الاستدعاء. وفي شهر ديسمبر من نفس العام وقعت رشوة ضابط فرنسي صغير (سرجان) فترك الشخصين المعتقلين يفران من السجن. وازدادت شكوك السلطات الفرنسية في ابن التواتي، وحكمت بعزله من وظيفته متهمة إياه بالتعسف، وعينت بدله حمو موسى من جديد خليفة على طرود. ولكن حين زار الجنرال الفرنسي منطقة سوف مرة أخرى استقبلته عائلة ابن التواتي بحفاوة مما جعل الجنرال يوصي الآغا ابن إدريس بأن لا يقضي أمراً في المسائل الإدارية إلا بنصيحة ابن التواتي.

إن سياسة ابن إدريس في الناحية ظلت تجربة مؤقتة. ويبدو أن النفوذ السياسي للزاوية التجانية وحاجة الفرنسيين إليها في سوف وغيرها أكثر من حاجتها إلى ابن إدريس الذي اعتبره بعضهم «أجنبياً» عن المنطقة. وكانت رغبة الفرنسيين هي الحكم المباشر على طريق المكاتب العربية العسكرية التي جربوها في الشمال، وهي الآن تغلق أبوابها لتترك المجال للبلديات المدنية حيث الكولون يعيشون شهر العسل في النظام الجديد، ثم إن اختفاء «خطر» الثورات في الجنوب بعد القبض على بوشوشة، وهجرة ابن شهرة إلى الشام (1878) وغير ذلك من التطورات جعلت الفرنسيين يعزلون ابن إدريس عن تقرت وينصبون حكمهم «المباشر» على سوف وغيرها في الناحية. وقد انتشرت الأخبار أيضاً أن طرود كانوا ينوون الهجرة إلى تونس نقمة على سياسة ابن إدريس، وإن باي تونس كان يحضر لتعيين نائب عنه في سوف، وكانت تجارة التهريب، ولا سيما في البارود، من المسائل المهمة التي تؤدي إلى السخط أو الرضى بين الناس، وكان بإمكان الفرنسيين وأنصارهم في نواحي بسكرة أن يغلقوا الأسواق في وجه السوافة فيخنقوهم، وقد فعلوا ذلك عدة مرات. وعلى مسافة غير بعيدة وقعت حادثة العمري 1876 التي نظر إليها الفرنسيون على أنها من صنع العائلتين بوعكاز/ابن قانة[1]. وهكذا حان وقت التغيير في سوف

(1) انظر لاحقاً.

ووادي ريغ سنة 1877. فاختفى ابن إدريس، ووضعت سوف تحت السلطة الفرنسية العسكرية المباشرة، يساعدها ثلاثة من «الخلفاء» المحليين، اثنان منهم: حمو موسى وابن التواتي[1].

انتفاضات أوراسية، إلى 1880

بعد ثورة الصادق بلحاج سنة 1859 لم يشهد الأوراس ثورة أخرى هامة إلا سنة 1879. ولكن بين هذه وتلك عرفت المنطقة انتفاضات عديدة. وكان الفرنسيون قد أعادوا تنظيم المنطقة إدارياً وأبقوا على التنازع بين عائلتي ابن قانة وبوعكاز، كما ذكرنا. وهو التنازع الذي جعل الفرنسيين يدخلون بالتدرج عناصر جديدة ويعطونها الوظائف الصغيرة فتصبح «تابعة» لهم حساً ومعنى، ليس لها ولاء قبلي ولا وطني ولا جهوي ولا عائلي إلا للفرنسيين ولمصالحهم الصغيرة.

وإذا كان الفرنسيون قد عزوا ثورة الزعاطشة إلى تعاون عائلة ابن قنة مع بوزيان، وعزوا ثورة الصادق بلحاج إلى تهاون ابن شنوف (بوعكاز)، وأحداث تقرت وسوف إلى تنازع العائلتين، فإنهم (الفرنسيين) وجدوا في أحداث واحة العمري في الزيبان وانتفاضة محمد بن عبد الرحمن (بوبورمة) فرصة لضرب العائلتين أيضاً (ابن قانة وبوعكاز) وتمكين أنفسهم من حكم الناحية والقضاء على نفوذ الطريقة الرحمانية. ولنتذكر أن الأحداث الأخيرة وقعت في زمن النظام المدني في الشمال والنظام العسكري في الجنوب. وكانت منطقة الأوراس ما تزال تحت الحكم العسكري، وفي كل انتفاضة كانت تثور ثائرة الصحافة «المدنية» والرأي العام الكولونيالي في الجزائر تنادي بإنهاء الحكم العسكري والقضاء على العائلات العربية الكبيرة (الخيام الكبيرة)، التي تعتبرها

---

(1) كيليسترا «تدهور التنظيم القبلي في سوف» في (مجلة الغرب الإسلامي والبحر الأبيض)، مرجع سابق، وكذلك الجزء الرابع من أبحاث وآراء أنظر أيضاً لويس رين «حدودنا الصحراوية» في (المجلة الإفريقية)، 1886، ص 172 ـ 173، 233.

مسؤولة عن الأحداث[1].

وخلال الستينات كان الأوراس يعاني من حكم بيليسييه وماكماهون، وتكبد آثار مرسوم 1863 ومجاعة 1867. وكانت وفاة الشيخ الصادق بلحاج في سجن الحراش سنة 1862 قد ضربت الأوراس في الصميم. وظل ولداه (إبراهيم والطاهر) يطالبان بيليسييه بإطلاق سراحهما محتجين بالمرض وطول المدة وفقر العائلات. ولا ندري متى أطلق سراحهما، ولكنهما عندما رجعا وجدا الحياة غير الحياة القديمة، فالعائلات كانت تزداد فقراً، والزاوية (الرحمانية) قد هدمها جيش الاحتلال بقيادة الجنرال ديفو، وكان القياد يتبدلون ليأتي في أماكنهم أناس انتهازيون همهم هو جمع الضرائب للفرنسيين وجمع المال والرشاوى لأنفسهم. والقليل منهم من كان يحس بحاجات الناس أو يكشف عنها إلى السلطة المحتلة. وفي سنة 1864 اندلعت ثورة أولاد سيدي الشيخ، ووصلت آثارها إلى الأوراس أيضاً.

والانتفاضتان اللتان سنتحدث عنهما الآن وقعتا في عهد الحاكم العام الجنرال شانزي. وكان شانزي عارفاً بأحوال الجزائر وقد حارب طويلاً في جيش الاحتلال، وشارك في قمع ثورة أولاد سيدي الشيخ. وأولى الانتفاضتين تنسب إلى واحة العمري في منطقة البوازيد الواقعة إدارياً في حكم أولاد ابن قانة. وهذا يعني دخول التنابذ القديم بينهم وبين أولاد بوعكاز. وانتفاضة العمري تذكر بانتفاضة الزعاطشة من عدة وجوه، سيما في المصير المدمر لكل منهما، وقد كلفت العمري العدو تجنيد حوالي أربعة آلاف جندي. ووقع حوالي ألف كانوا يشكلون الحامية في حصار شديد، ولم يستطع الفرنسيون فك الحصار ولا هزيمة الثوار الذين أحاطوا بهم من كل جانب. وأطال قائد الحامية المدة حتى

(1) عن ردود فعل الأوراس عن أحداث 1870 ـ 1871 أنظر سابقاً. وبالإضافة إلى عائلتي ابن قانة وبوعكاز تجب الإشارة إلى وجود زاوية طولقة وتأثيرها على يد شيخها الحسين بن عثمان الذي كان ينافس شيخ زاوية نفطة الذي هو أصلاً من برج طولقة (من أولاد ابن عزوز). أنظر فصل الطرق الصوفية في التاريخ الثقافي.

تصل له النجدة من قسنطينة وبوسعادة.

بدأت الحركة مع فصل الربيع، فمنذ 26 مارس علم الجنرال شانزي أن الشغب أخذ ينتشر في دائرة بسكرة، وأن عرش البوازيد قد ثار على صوت داعية (مرابط) يدعى محمد بن يحيى. وأفادت المعلومات أن القايد وهو من أتباع شيخ العرب ابن قانة، قد عجز عن وضع حد للتمرد. وكان الجنرال كارتري Carteret قد عجز بدوره عن رد الثوار الذين بدأوا حركتهم يوم 11 أبريل، وخاضوا أول معركة، ثم نصبوا الحصار حول المعسكر الفرنسي. كان الجنرال كارتيري مع ذلك يملك حوالي ألف بندقية، و200 سيف. وتذهب أخبار هذه الانتفاضة أن قائدها وهو محمد بن يحيى قد قتل في أولها، وأنه كان قديماً شيخاً (حاكماً) في المنطقة، تابعاً أيضاً لابن قانة. وسنعرف لماذا ثار ابن يحيى، حسب التقارير الفرنسية[1].

وصلت النجدة للطرفين. لم تعد الانتفاضة مقصورة على البوازيد فقط، بل جاءت النجدات من أنحاء الزيبان. وقد قدرها البعض بخمسة آلاف. وخشي الجنرال كارتيري ثورة عامة تشمل كل المنطقة إذا نجح الثوار في القضاء على المحاصرين. فظلّ يقاوم في انتظار النجدة التي وصلت، كما قلنا، من قسنطينة وبوسعادة. وفي إحدى المرات هاجم الثوار (14 أبريل) المعسكر الفرنسي ودامت المعركة بينهم خمس ساعات. وبين 22 و24 من الشهر حاصر الفرنسيون العمري ثم ضربوها خلال يومي 27 و28 بالمدافع، وهو السلاح الذي يفتقده الثوار والذي نجح به الفرنسيون في معظم معاركهم ضد القوات الوطنية خلال القرن الماضي. وفي 29 انتهت معركة العمري بدك الواحة وانهزام الثوار المهاجمين أمام قوة المدافع والبنادق المتطورة.

وتلا تلك المعركة العقاب الذي يواجهه المغلوب من الغالب المنتقم. فقد

(1) الأرشيف المتعلق بهذه الانتفاضة يحمل الأرقام من 40 H 2 إلى 89 H 2، (إيكس - فرنسا). وتسمى أيضاً انتفاضة البوازيد.

فرض الفرنسيون على البوازيد وحدهم غرامة مالية حربية قدرها ثمانية مرات الضريبة السنوية التي يدفعونها في العادة. وكان المفروض أن يسلموا للفرنسيين 1122 بندقية ولكنهم سلموا منها 452 فقط ففرض عليهم العدو غرامة أخرى قدرها 45,000 ف. ثم جرت المصادرة الجماعية لكل أملاكهم العقارية. وكان عرش البوازيد يتألف من أربع فرق، بعثرت جميعاً وأجبرت على النزوح من المنطقة التي استوطنتها من عهود قديمة. وقد نزحت إحداها إلى التل الوهراني، وحلت إحداها بمنطقة زواوة، وبالضبط ناحية آقبو ـ أغزر أمقران، تحت حراسة قايد عرش أوزلاقن والباشاغا ابن علي الشريف. ولا يزال الناس في زواوة هناك يطلقون عليهم اسم البوازيد (إيبوزيدن)[1]. ولكن عقاب البوازيد لم يتوقف عند ذلك. فقد حمل منهم 91 سجيناً إلى كورسيكا، وتم إعدام أحد رؤوس الانتفاضة، واسمه ابن عايش. واعتبروه زعيماً عسكرياً. كما أعدموا معه سبعة آخرين. وقد شملت الضرائب الحربية أيضاً أولئك الذين أنجدوا الثوار من أهل الزيبان، إذ فرضت عليهم غرامة قدرها 44,200 فرنك. وبذلك افتقرت العائلات فقراً شنيعاً، ولم يصدر العفو عنهم إلا بعد خمس عشرة سنة (1890)، حين أذنت السلطات الفرنسية لبعض العائلات وأقاربها بالاستقرار في الزاب الشرقي[2].

ومثل معظم الثورات تبدأ التحقيقات والتحاليل ووجهات النظر. وتنطلق الصحافة الاستعمارية تخبط هنا وهناك، وتتصدر المصالح الكولونيالية فوق كل اعتبار، ويغيب الصوت الجزائري فلا أحد يذكر مظالم الثوار ولا القادة ولا

---

(1) أخبرني بذلك الشيخ علي أمقران السحنوني في رسالة بتاريخ 17 فبراير 1986. وكان الشيخ عاشور الخنقي من البوازيد وقد افتخر بشرفهم وعروبتهم وكرمهم. أنظر حياته في التاريخ الثقافي، فصل الشعر.

(2) آجرون (الجزائريون المسلمون)، 1/57، هامش 1. أنظر أيضاً (حكومة شانزي)، 1875 ـ 1876، ص 190. وقد جاء في هذا المصدر أن 2292 من الأهالي كانوا متهمين، وبلغ عدد الإدانات 905، وعدد المحكوم عليهم بالإعدام خمسين، ونفذ في ثمانية منهم. وبلغت الخطية 28,137، قيمتها: 397,984 ف.

الرجل العادي. إنما هي انطباعات الإدارة والصالونات ولجان التحقيق المغرضة. وكان من الطبيعي أن يذكر دور عائلتي ابن قانة وبوعكاز في الموضوع، وأن يمر اسم بوشوشة الذي نُفِّذ فيه حكم الإعدام سنة واحدة قبل ذلك، وآثار ثورة 1871 على الخريطة كلها وما تركته من جراح وغرائم ومصادرات. وكان من الطبيعي أيضاً أن يتبجح المسؤولون الفرنسيون ويفتخروا بنجاحهم «العسكري» على ثوار العمري، لأنهم استعملوا الإرهاب المثالي والسرعة، وأن يقولوا إنه لولا ذلك لوقعت ثورة عظيمة أخرى كتلك التي حدثت سنة 1871.

وقد روّج الفرنسيون أن عائلة ابن قانة اتهمت علي باي بن فرحات (بوعكاز) بتدبير الانتفاضة ليسيء إلى سمعتهم (أولاد ابن قانة) ويظهر عجزهم في الحكم. وقالوا إن الشيخ محمد بن يحيى كان مجرد أداة في يد علي باي، واستشهدوا ببعض الأمور التي تؤكد ذلك في نظرهم. فالشيخ ابن يحيى كان كاتباً عند بولخراص بن قانة، وبفضل دعمه أصبح ابن يحيى شيخاً على أولاد إدريس، وهم فرقة من البوازيد. ثم سقط الشيخ في عين صاحب فضله (بولخراص)، فاتهمه بكتابة رسالة إلى علي باي والتعاون معه. ورغم رفض الشيخ ابن يحيى لهذه التهمة فإن بولخراص ظل متمسكاً بموقفه وعزله من الحكم. ثم وقع اللغط وتبادل الآراء. فهذا رين قد اتهم محمد بن يحيى وحده بالانتفاضة، دون تنسيق مع أية جهة. وكان رين عارفاً بالشؤون الأهلية، كما ذكرنا. أما الحاكم العام، شانزي، فقد اتهم أولاد ابن قانة محاولة منهم القضاء على خصمهم، ولكن شانزي مع ذلك لم يواجه المتهم بالحقيقة التي يعتقدها. وعندما طالبت الصحافة بالتحقيق، لأنها تريد توريط العسكريين، عارض شانزي ذلك. ودخل إسماعيل أوربان في الموضوع واتهم التنافس العائلي، ونفى أن يكون التعصب الديني وراء الانتفاضة، وقال أوربان مؤكداً أن البوازيد كانوا ضد الأمير عبد القادر وفي صف أولاد ابن قانة، ثم ثاروا سنة 1871. وفي النهاية خرجت عائلة ابن قانة هي الرابحة. ذلك أن التحقيق العسكري الذي جرى نسب

الثورة إلى التعصب الديني والدعاية ولم يورط العائلة المذكورة[1].

ومن عواقب انتفاضة العمري عزل رجلين طالما خدما «القضية الفرنسية» بكل إخلاص. أحدهما علي باي، وهو ذوادي بن ذوادي ولكنه عجز عن الدفاع عن تقرت ضد بوشوشة سنة 1872 ثم تورّط، كما يقول آجرون في عدة أمور عندما أصبح قايداً لباتنة، فقد جرّده الفرنسيون من كل وظائفه حوالي سنة 1877، وتركوه يقرأ ماضيه معهم ويعتبر. وأما الشخص الثاني فهو محمد بن إدريس آغا تقرت وورقلة الذي لا يرجع إلى العائلات الكبيرة. وقد ذكرنا في مكان آخر أن ابن إدريس هذا كان ملازماً في الصبايحية، وأنه تجنّس بالجنسية الفرنسية، وبرهن على ولائه بالقبض على بوشوشة، وعلى قاتلي القايد العربي المملوك، ودخل في نزاع مع الزاوية التجانية في تماسين وقمار حول النفوذ السياسي، ذلك أن العقيد نولا Noéllat قام بتجريد الضابط ـ الآغا ابن إدريس من وظائفه متهماً إياه بالطعن الكاذب أو القذف[2]. وفي النهاية غلبت الزاوية التجانية ابن إدريس، كما غلبت عائلة ابن قانة عائلة علي باي. واعترف الفرنسيون في كلتا الحالتين بالأقوى لأنهم في حاجة إليه.

وفي شهر مايو سنة 1879 حدثت انتفاضة أخرى في الأوراس، لكن آثارها امتدت جغرافياً وروحياً. ونعني بها انتفاضة الشيخ محمد الصالح بن عبد الرحمن المعروف (بوبورمة). وكان هذا الشيخ في الثلاثين من عمره، شاباً

(1) يجد الباحث بعض وجوه التشابه في معاملة الفرنسيين لعائلة ابن قانة من الأجواد والزاوية التجانية من المرابطين. عن نتائج وعواقب ثورة العمري، أنظر آجرون، مرجع سابق، 1/58. انظر أيضاً أطروحة عبد الحميد زوزو (مخطوطة)، الملاحق، رسالة من محمد بن عبد الرحمن الداودي سنة 1880.

(2) آجرون (الجزائروين المسلمون)، مرجع سابق، 1/58 هامش 2. ويقول آجرون إن أولاد ابن قانة قد كتبوا رداً ونشروه في فرنسا (باريس 1879) دافعوا فيه عن أنفسهم وظلوا يتهمون خصمهم علي باي بأنه كان وراء ثورة البوازيد وأنه صرف الأموال من أجل ذلك. أنظر نفسه، ص 57، هامش 6.

مستوى حماسة ضد النفوذ الاستعماري والظلم الذي يمثله القياد رموز الإدارة الأجنبية. وكان من أتباع الطريقة الرحمانية، وقد تخرج من زاوية تيبير ماسين التي أسسها أحد أبناء الصادق بلحاج صاحب ثورة 1859. وقد عرفنا أن الزاوية الأصلية كانت في بني بوسليمان لكن الجنرال ديفو قد هدمها وسجن أصحابها. وبعد وفاة بلحاج في سجنه وإطلاق سراح ابنيه، أسس أحدهما، وهو إبراهيم بلحاج إبراهيم زاوية تيبير ماسين حيث درس الشيخ محمد الصالح بن عبد الرحمن، وقيل إن هذا كان مؤذناً بالمسجد ويقوم بشؤون الإمامة ووعظ الناس. ونضيف أن محمد الصالح كان من عرش بني بوسليمان، فريق أولاد جار الله. وكان يسكن قرية الحمام، وهي إحدى قرى أولاد داود.

وحين حانت ساعة الغضب والانتفاضة أعلن محمد الصالح أنه شريف النسب، وأن له تصرفات خارقة للعادة مثل حديث البورمة له أثناء غليانها، ومن ثمة إطلاق اسم المهدي على نفسه أيضاً. وكل هذه الأساطير نسجتها روايات الفرنسيين التي لا شك أنها مبالغات مروية عن العامة لتضيف إلى ملف محمد الصالح في الشعوذة والخرافات. ولكننا نعرف أن الرحمانيين بصفة عامة بعيدون عن هذه المبالغات، وأنهم إنما يثورون ضد الظلم والتعسف باسم الجهاد وتحرير الدين، كما فعل زعماؤهم في قبائل زواوة وفي الجنوب، وفي الأوراس، (الصادق بلحاج نفسه). ومهما كان الأمر فإن الفرنسيين اتخذوا من اسم البورمة مجالاً لرمي الشيخ محمد الصالح بالزيف والتسلط الخرافي على عقول الناس.

كان الشيخ محمد قد نجح في إثارة فرقة اللحالح في قرية الحمام، وهم كما ذكرنا من أهل الشرف والدين[1]. فحثّهم على الجهاد ضد الفرنسيين وأعوانهم، وحمّسهم وأثار حميتهم الدينية والوطنية. وكانت الانطلاقة يوم 30

---

(1) عبد القادر زبادية «زاوية تيبير ماسين... منذ 1850»، دراسة مرقونة في بضع صفحات، عن وثيقة من سبع صفحات كتبها أحد الأعوان الجزائريين عن ثورة 1879.

مايو عندما اغتيل معاون (دايرة) قايد أولاد داود الذي جاء للقبض على محمد الصالح. ثم انتشرت الانتفاضة بعد اغتيال قايد بني بوسليمان، ويسمى باش تارزي وقايد أولاد داود، ويسمى محمد بوضياف. وفي 6 من شهر يونيو (جوان) هاجم الثوار برج وادي التاقة وأحرقوه. ثم قتلوا حسن بن عباس الابن الأكبر لقائد أولاد عيسى، وهو محمد بن عباس زعيم القادرية في منعة.

كان الثوار مسلحين بأسلحة بسيطة، ومع ذلك رموا بأنفسهم في الانتفاضة دون قراءة للعواقب. وكل ما عندهم من سلاح للمواجهة هو بعض البنادق القديمة، وبعض السيوف والعصي. وقد شهد على ذلك عالمان من علماء الاستعمار والاستشراق، وهما إيميل ماسكري الذي كتب عن الأوراس عندئذ وكان مديراً لمدرسة الآداب بالجزائر، ودومينيك لوسياني الذي تولى وظائف إدارية ومنها إدارة الشؤون الأهلية العامة. ومع ذلك كان الثوار من الجرأة والشجاعة بحيث قاموا بقتل القيادات المذكورة التي اعتبروها مسؤولة على ما أصاب السكان من نقص في الأموال والزرع إذ لم يجنوا أي محصول سنة 1878. واستولى المرابون الدائنون على أملاك الناس، فكان رد الفعل عنيفاً.

في 9 يونيو هاجم الثوار مركزاً محصناً جداً يدعى الأرباع، وكانت تحميه عدة فرق: من القناصة والخيالة والرماة. ومع ذلك تغلبوا عليه ومن هناك توجهوا إلى مضائق الأوراس وتركوا قرية الحمام التي كانت مركزاً لانطلاق الانتفاضة. واتجه محمد الصالح مع بعض أتباعه نحو الصحراء إلى أن وصلوا إلى الجريد بتونس، وهناك اعتقلهم أعوان باي تونس وسلموهم إلى الفرنسيين. وإلى جانب اللحالح وأولاد داود، تمرّدت أيضاً القبائل المجاورة من بني بوسليمان وبني أوجانة، وغيرها.

وجاء بعد ذلك دور القمع الشديد. فقد أغار الفرنسيون وأتباعهم من القيادات الموالية على ماشية الثوار، وفرضوا ضريبة حرب تتراوح بين 10 و20 مرة قيمة الضريبة العادية السنوية، ثم لجأوا إلى المصادرة الجماعية لأملاك

القبائل المتمردة كاللحالح وعشر فرق من أولاد داود وبني بوسليمان. وقد بلغت الأراضي المصادرة لأولاد داود 2,777 هكتاراً. ولم يجد الفرنسيون ما يصادرون لغير أولاد داود سوى قطع صغيرة من الأرض. وانتصب المجلس الحربي لمحاكمة الثوار، وصدر حكم الإعدام في حق 14 فرداً، وأحكام مختلفة في حق 26 آخرين، والبراءة في حق 16[1]. ومن بين ذلك أحكام بالنفي إلى أماكن بعيدة مثل سجون كورسيكا.

إن ثورة بوبورمة كما يحلو للبعض أن يسميها أو ثورة أهل الأوراس ضد التعسف ومن أجل الحرية ونصرة الدين كما يجب أن تسمى، كانت قصيرة الأمد، إذ استغرقت حوالي أسبوعين فقط، ولم تشمل جغرافياً سوى منطقة محدودة وقبائل معدودة، ولكنها كانت عميقة بفعل رصيدها الديني والسياسي. ذلك أن الرحمانيين قد أحسّوا بها في مختلف أنحاء الجنوب بل وصلت أصداؤها إلى زاوية نفطة التي توجّه إليها الشيخ محمد الصالح بن عبد الرحمن. وظلت الانتفاضة من الناحية السياسية منبعاً للعبرة والاهتمام بالمنطقة، إذ كان وراءها مسألة التنازع بين صفي ابن قانة وبوعكاز، ومحاولة الفرنسيين تفريغ حكم القيادات الأهلية من محتواه، وفرض الحكم المدني الجديد على كل الجزائر.

وعندما تعيّنت لجنة للتحقيق كانت مؤلفة من فرنسيين مدنيين فقط لم يسبق لهم العمل في الجزائر. وكان مقرر اللجنة هو والي قسنطينة، وفيها أيضاً مدير الشؤون المدنية. وكلاهما جاء مع ألبير قريفي «الحاكم العام المدني» للجزائر، وكان قريفي في نفس الوقت أخاً لرئيس الجمهورية الفرنسية. ومن الطبيعي في تلك الظروف أن تثار مسألة المدنيين والعسكريين وهي التي كانت منذ الستينات تثير الصحافة والرأي العام الفرنسي. وقد أمسى الجزائريون ضحية

---

(1) آجرون (الجزائريون المسلمون)، مرجع سابق، 59/1، هامش 4. ويقول آجرون إن رئيس الجمهورية الفرنسية قد غيّر أحكام الإعدام إلى أشغال شاقة مؤبّدة.

لذلك التنازع بين الفريقين. وكان المدنيون (الكولون) يعتقدون أن انتفاضة الأوراس إنما هي موجهة ضد الحكم المدني كما فهموا ذلك من ثورة المقراني أيضاً. وكان اغتيال القياد الثلاثة علامة على رفض الرؤساء الكبار مثل ابن قانة، للحكم المدني. ولذلك خرجت الصحف المحلية تهاجم المكاتب العربية والقيادات العربية الكبيرة، وأخذت تطالب بضم الأوراس إلى الإدارة المدنية.

وكانت نتيجة التحقيق تتماشى مع هذا التيار. فقد شهد الشهود الجزائريون الموعز لهم ضد المكاتب العربية العسكرية، وتوجّهت الاتهامات إلى الحكام المسلمين في الناحية ومن لهم أصابع تأثير مثل علي باي وابن قانة وابن إدريس. وهكذا عزلوا علي باي من وظيفته، واتهموا ابن قانة ولكنه حافظ على منصبه مع تقليص صلاحياته، كما تكلم ابن إدريس ضد العقيد نويلا الذي كان قد عزله من وظيفه. وظهرت في التقرير نغمة جديدة أخذ المدنيون الفرنسيون يروجون لها، وهي أن الثوار البربر الديموقراطيين إنما ثاروا ضد حكم العرب الأرستقراطيين المتعسفين. ومن جهتهم شهد العسكريون أن الانتفاضة إنما هي امتداد لما وقع من انتفاضات سابقة في المنطقة مثل الزعاطشة 1849، والصادق بلحاج 1859. وأن «الدرويش» محمد الصالح بن عبد الرحمن كان «أداة» فقط حركها أصحاب المصالح. فمن حركه إذن؟

لقد كان الجو مُهَيّئاً للقيام بهذه الانتفاضة. فالزاوية الرحمانية قد أعيد بناؤها، وتوفي بانيها الجديد، إبراهيم بن الصادق بلحاج سنة 1878، وبقي محمد الصالح بن عبد الرحمن هو الواعظ الديني في اللحالح المرابطين. وقد نجح في تهييجهم وإثارتهم. وإلى سنة 1874 كانت عائلة ابن قانة وعائلة بوعكاز تتقاسمان النفوذ في المنطقة. ولكن ثلاثة من عائلة بوعكاز (وهم الموهوب والهاشمي ومصطفى) فقدوا قياداتهم في دائرة بسكرة. والذين خلفوهم في وظائفهم هم القياد المغتالون الثلاثة. وتساءل الفرنسيون عن المستفيد من الاغتيالات: هل هو ابن شنوف (بوعكاز) لكي يسيء إلى سمعة أولاد ابن قانة، أو هل هم هؤلاء للإساءة إلى ابن شنوف؟ وقد استبعد آجرون

هذا وذاك، إذ كان بوضياف قايد أولاد داود عادلاً بشهادة رعاياه وكان على رأس عائلة حكمت هناك تسعين سنة. فلم يكن تعسفه هو سبب اغتياله. وأما قايد بني بوسليمان (باش تارزي) فهو الوحيد الذي كان قد أوقفه الفرنسيون عن عمله بعض الوقت لسوء تصرفه، ولكنه كان من الرحمانيين التابعين لعائلة باش تارزي القسنطينية، كما كان من الكراغلة أصلاً. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان في قائمة الثوار ثلاثة قياد آخرين مستهدفين بالقتل. فالهدف إذن سياسي/ ديني، حسبما يرى آجرون، لأن الثوار كانوا يريدون إحداث ثورة شاملة في المنطقة، وليس قصدهم تعسف هذا القايد أو ذاك.

ومع ذلك ظلت ثورة 1879 بدون تفسير حقيقي، فكل كاتب أو شاهد ينظر إليها من الزاوية التي تخصه. فهل كانت ضد الظلم الاقتصادي؟ إن سنة 1878 ـ 1879 قد شهدت أزمة اقتصادية، كما ذكرنا. وقد لاحظ أحدهم أن المرابطين كانوا يحملون الماشية والمحاصيل كتعويضات فاضحة عن الديون عندما عجز الناس عن الدفع. وكانت الضرائب باهظة، يضاف إلى ذلك تعسف بعض القياد الذين تستعملهم السلطة الفرنسية كأداة لتنفيذ سياستها البغيضة المعروفة التي أصبحت تعرف بالأندجينا.

ومن الاتهامات غير المحددة أن العقيد (نويلا) تردّد بين زعيم ديني يقيم في الخارج وآخر يقيم في تيبير ماسين، بل ذهب إلى أن الزعيم قد يكون من رؤساء الأوراس السياسيين المطرودين. ثم ظهر كأنه يحاول توريط ابن الصادق بلحاج الآخر الذي قال إنه توجه إلى بسكرة ذريعة فقط Alibi. وقد طالب (نويلا) بغلق زاوية تيبير ماسين. وكانت بعض الطرق الصوفية متداخلة في الموضوع. فبالإضافة إلى محمد الصالح بن عبد الرحمن الذي ينتمي إلى الرحمانية بحكم علاقته بعائلة الصادق بلحاج، هناك القايد باش تارزي الذي كان في نفس الوقت مقدماً للرحمانية ومن عائلة كانت، منذ تأسيس الطريقة الرحمانية، هي ممثلتها في قسنطينة. وللطريقة القادرية دور في الموضوع أيضاً. فقد كان محمد بن عباس مقدماً للقادرية في منعة. وكان ابنه حسن هو الذي قتله

الثوار عندما كان عوناً لأحد القياد. ولذلك نجد اتهامات من نوع آخر قدمها كتاب عارفون بالمنطقة، ولكن لهم وجهات نظر مختلفة. من ذلك ما كتبه إسماعيل أوربان (توماس أوربان) من أن تعسفات القياد لا تساوي شيئاً إزاء محمد الصالح بن عبد الرحمن وحب النهب عند الأوراسيين. وقال ماسكري أيضاً كلاماً شبيهاً بذلك، وأرجع الموضوع إلى بعض المنازعات القبلية القديمة، واتهم أولاد داود بالعداء المسبق للصبايحية حين رفضوا البيع لهم والتعامل معهم.

ورغم أن التحقيق قد اتهم أولاد ابن قانة، فإن هؤلاء قاموا بالدفاع عن أنفسهم بكتابة كتيب نشروه في باريس خلال نفس العام. ولم تتابع السلطات اتهامها لهم بالتنفيذ. وظل هؤلاء يوجهون الاتهام إلى خصومهم أولاد بوعكاز. ومما يدل على أن نية الثوار كانت توسيع حركة الجهاد، أن لوسياني قد ذكر أنه وجد نسخة من النداء الذي وجهه محمد الصالح بن عبد الرحمن إلى الحراكتة في عين مليلة، ويبدو أن النداء لم يكن له الأثر المطلوب. وبعد أكثر من ثلاثين سنة رجع كاتب فرنسي (وهو ديبون) إلى الفكرة التي طرحت عند التحقيق وتبنّاها أعضاء اللجنة وهي تحميل المسؤولية للقياد «العرب»[1].

وبعد عام من الانتفاضة، وجّه ابن جار الله رسالة من سجنه إلى المجلس الحربي في قسنطينة (28 مايو 1880) يكرِّر فيها الدعوى القديمة، وهي أن المجرم الحقيقي هم القياد الذين تثق فيهم السلطات الفرنسية، وهم الذين استغلوا السلطة وأساؤوا إلى الناس، ومنهم باش تارزي قايد بني بوسليمان الذي وقع اغتياله. وفرق ابن جار الله بين شريفين شريف سماه صغيراً (؟)، وهو ذلك الذي لجأ إلى الصحراء، وبين محمد الصالح بن عبد الرحمن الذي شهد الشهود

(1) آجرون (الجزائريون المسلمون)، مرجع سابق، 61/1، هامش 2، 3، 4، 5، وكذلك ص 63. وقد جاء عبد الحميد زوزو في ملاحق أطروحة الدكتوراه وثيقة من اثنتي عشرة صفحة تاريخها 5 غشت (أوت) 1879، تتضمن محضر التحقيق حول تصرفات القياد الذين ذكرناهم وكذلك شيخ العرب ابن قانة، وقاضي تكوت، والعسكريين الفرنسيين مثل كولمب، وفورو، ونويلا. وفيها إشارات إلى تجارة البارود وقوافل الشعانبة وغيرهم.

ضده. وقد أظهر صاحب الرسالة استعداده لقبول الحكم العادل، لأن المتمردين الحقيقيين، في نظره، هم القياد الذين منهم باش تارزي، واعتبر الشهود الذين شهدوا ضده من الأعداء له. ويبدو أن هذه الرسالة كانت تبريرية فقط وذلك بالفصل بين فرنسا وممثليها الأهالي، قصد التخفيف من الحكم الصادر ضده. وعلى كل حال فالرسالة تبلغ حوالي خمس صفحات، وهي مترجمة عن العربية رغم عدم وجود النص العربي[1].

وقد بينت رسالة أخرى نفس الاتجاه. وهي صادرة من جهة مجهولة. وتتعلق بسجن محمد الصالح بن عبد الرحن الداودي سنة 1880. وترجع إلى نفس التفاصيل عن استغلال السلطة من قبل القياد والصراع بينهم وبين رجال الدين، وإساءة القياد إلى الناس وإلى السلطة الفرنسية، ولكون القضاة والقياد يأتون فقراء وسرعان ما يتحولون إلى أغنياء على حساب الأهالي. والرسالة تشير إلى ظروف أخرى غير متعلقة بأحداث الأوراس سنة 1879، مثل دور ابن علي الشريف، وبوشوشة، والمقراني، وبولخراص بن قانة، وبوشمال، وأحداث تقرت. ونحن نفهم من ذلك أن صاحبها قد استغل الأحداث كلها وكتب ضد القيادات العربية الباقية، لإدانة المكاتب العربية العسكرية[2]. وهذا في نظرنا يدخل في الحملة التي كان يشنّها الكولون والصحافة ضد الحكم العسكري سواء كان في أشخاص القياد الأهالي أو الضباط الفرنسيين. وقد انخدع بعض الجزائريين بذلك، وربما وقع الإيعاز لهم، كما لاحظ ذلك آجرون. وهذا من ألاعيب السياسة عندئذ، ومثلها في ذلك مثل تغذية التنافس بين العائلات الكبيرة والقبائل والطرق الصوفية، لكي يتربع الفرنسيون في النهاية على كرسي السلطة بدون منازع.

ولم يرتح للفرنسيين بال حتى افتقر الجزائريون جميعاً تقريباً. وقد بلغت

(1) ملاحق أطروحة زوزو.

(2) ملاحق أطروحة زوزو. والرسالة أيضاً من خمس صفحات. وتقول إن رئيس شؤون الجزائر السيد دولبار قد اطلع عليها، وكذلك المترجم قابو.

الغرامة الحربية التي فرضها الفرنسيون (المجلس الحربي) سنة 1879 آلاف الفرنكات. فدائرة باتنة العسكرية دفعت 207,565,70 ف. ودائرة بسكرة العسكرية دفعت 135,495 ف. ودائرة خنشلة العسكرية دفعت 112,100 ف[1]. وقد فرضت على عدة أعراش وفرق، كما ذكرنا. وشمل الفقر حتى العائلات التي كانت غنية والتي خدمت فرنسا في الماضي. ذلك أن السياسة الجديدة كانت تهدف إلى إفقار كل الجزائريين وليس عامة الناس فقط. فهذا أحد أبناء محمد بن عباس (زعيم القادرية في منعة) يكتب رسالة إلى الحاكم العام في أكتوبر 1899 ينوّه فيها بالخدمات التي أدّاها والده إلى الدولة الفرنسية حين ساهم في صدّ الثورة عام 1871، وعام 1879، وأنجدها في حربها ضد بروسيا سنة 1870، ومع ذلك أصبح هو بدون أرض إذ استولى أصحاب الديون على أرضهم العرشية (في نطاق مرسوم 1863)، بينما العائلة كبيرة والأولاد صغار. وفي الرسالة خضوع واستجداء يفل الحجر[2].

ويتّهم الفرنسيون الشيخ الهاشمي بن علي دردور، وهو مقدم إحدى الطرق، بأنه كان مسؤولاً على تمرد آخر. فقد ولد في مدرونة بالأوراس. وفي سنة 1876 (عند وقعة العمري) أسس دردور طريقة خاصة به، وكان قبل ذلك تلميذاً في زاوية خنقة سيدي ناجي. وقال عنه ديبون وكوبولاني إنه كان مقدماً متمرداً عن الزوايا الأخرى، ولم يكن يتبع في نظرهما تعاليم الرحمانية ولكن تعاليم السنوسية. وإن أحداث الأوراس سنة 1879 جعلته يتحمّل هو وعائلته وإخوانه (أتباعه) مسؤولية المشاركة وعواقب «التعصب». فقد كان الشيخ الهاشمي دردور يحرض إخوانه على العصيان ضد السلطة الفرنسية، وكون أتباعاً ومريدين كثيرين. ومن أتباعه: عمر بن يوسف، وهو من حيدوسة وكان له نفوذ واسع في هذه القبيلة. ومحمد أمزيان بن نادرة من قبيلة حالوحة (؟)، وأبو بكر

(1) زوزو (نصوص)، مرجع سابق، ص 191. وأسماء الأعراش المفروضة عليها الغرامة مذكورة. ومجموع الغرامة يبدو غير مضبوط في هذا المرجع.

(2) زوزو، أطروحة الدكتوراه، الملاحق.

خالد، من قبيلة تلات. والثلاثة كانوا مقدمين للشيخ دردور. وقد حكم عليهم جميعاً بالنفي إلى كورسيكا لأنهم خطرون.

وحمل الشيخ الهاشمي كذلك إلى كورسيكا. وبعد أربع سنوات سجناً وإبعاداً، افتقرت العائلات وتيتم الصغار، وجاء عرش أولاد عبدي، وهم قبيل الشيخ دردور، يضمنون فيه ويطلبون العفو عنه. وقالت التقارير إن زوجاته وأولاده جاؤوا إلى القايد (إسماعيل بن عباس قايد أولاد عبدي) يطلبون منه التدخل. ولم يسع القايد إلا أن يزكي الطلب ويؤكد ضمانته، وكتب رسالة إلى قايد المكتب العربي العسكري في باتنة يطلب إطلاق سراح الهاشمي رأفة بأولاده وزوجاته لفقرهم ويتعهد له بعدم حدوث أي شيء منه مستقبلاً[1]. ولا ندري متى أطلق سراح الهاشمي فعلاً، ولكن الشيخ الهاشمي كان موجوداً في الناحية سنة 1897، وكان أتباعه قليلين، فقد كان هو المقدم الوحيد، وكان أتباعه حوالي ألف شخص فقط، ومنهم 250 امرأة. وكانت زاوية الهاشمي بمدرونة[2].

* * *

بنهاية القرن نجح الفرنسيون في إضعاف قوى الجزائر المتمثلة في القيادات المحلية والطرق الصوفية والمرابطين. والوسائل التي استعملوها لذلك أصبحت معروفة: نزع الصلاحيات والامتيازات التي كانت للقيادات المحلية التي يسمونها الأجواد أحياناً والأرستقراطية العربية أحياناً أخرى. وعندما كانت هذه تنقرض بالتدرّج كان الفرنسيون يغرسون إلى جانبها قيادات جديدة ليس لها أصول ولا نخوة تاريخية وإنما هي قيادات وظيفية ـ إدارية. وإذا شئت نوعاً من البيروقراطية. وهكذا اختفت بالتدرّج القيادات العربية التي كانت رغم الولاء الظاهري، تهدّد الفرنسيين بوجودها المستمر وارتباطاتها العائلية والتاريخية.

---

(1) زوزو، الأطروحة، وكذلك (نصوص)، ص 186، 188. أما رسالة طلب العفو فهي بتاريخ 24 سبتمبر 1883.

(2) ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية الإسلامية)، الجزائر، 1897، ص 412.

ومن الوسائل التي لجأ إليها الفرنسيون أيضاً إصدار المراسيم التي تجرّد كبار ملاك الأرض والأعراش من أراضيهم عن طريق القوانين في ظاهر الأمر وباسم الملكية الفردية، كما عرفنا. ثم التفتوا إلى المرابطين فوظفوا بعضهم في القيادات الجديدة ـ الإدارية ـ وبعضهم في مجالات القضاء والتعليم. وبالتدرج أيضاً انتزعوا من المرابطين استقلالهم وتعففهم وأدمجوهم في البوتقة الإدارية والاجتماعية. وتأتي بعد ذلك الطرق الصوفية، وهي تيار عظيم في حياة الشعب، فأضعفها الفرنسيون بعدة وسائل منها إغراقها في بحر الدروشة، وتمكين بعضها (المرضي عنها) من جمع الزيارات، وشراء ذممها بالسكوت عنها، ومحاربة الأخريات بتفكيك أوصالها وجعلها فروعاً وطرائق قدداً ليس لها رأس ولا مرجع. وسلطوا عليها أجهزة المخابرات من بعضها، وزوجوا بعض شيوخها من فرنسيات. فلم يحن مدار القرن حتى فقد الشعب قوتين كبيرتين من قواته الحية: القيادات الدنيوية والقيادات الروحية.

وقد استمرّت عملية التدجين هذه وشملت نواحي أخرى في المجتمع: رجال الدين، ورجال القضاء، والمدرسة، والأسرة. وقد اتخذت لكل قطاع وسائل تصلح لهدمه في نظر المسؤولين الفرنسيين. فكيف وقع ذلك؟ وهل استسلم الجزائريون إلى هذا المخطط الخطير؟

الفصل الثالث
حكم الغرباء 1870 ـ 1891

ـ مقدمة
ـ المرابطون والمتصوفة
ـ رجال الدين: الرسميون ـ الموظفون
ـ القضاء الإسلامي والسيادة الفرنسية
ـ رسالة التجهيل
ـ الكنيسة: من بافيه إلى لافيجري
ـ دولة الغرباء (الكولون)
ـ ثورتان: ثورة الكولون وثورة الأهالي 1871
ـ الحكام العامون: (ديقيدون، شانزي، قريفي، تيرمان)
ـ قانون الأهالي (الأندجينا)
ـ إنشاء الحالة المدنية
ـ احتلال ميزاب ومسألة التجنيد

الفصل الثالث

حكم الغرباء، 1870 ـ 1891

في هذا الفصل سندرس تطور الحركة الوطنية في عدة مظاهر: المظهر الديني وسندرس فيه تفاعل رجال الدين مع الجماهير كما فعل المرابطون والمتصوفة ومع الإدارة كما فعل رجال الديانة الرسميون الذين كانوا يتولون ما بقي من المساجد والصدقات والجمعيات الخيرية. وهناك قطاع آخر منهم له علاقة بالإدارة والجماهير معاً وهم القضاة، لنرى كيف تفاعلوا مع الأوضاع المستجدة وكيف وقفوا أمام تحديات القضاء الفرنسي للشريعة الإسلامية. ويدخل في تناولنا للمسائل الدينية أيضاً موقف الكنيسة الكاثوليكية ورجالها من الحركة الوطنية والاستعمار.

أما من الناحية الإدارية والتشريعية فإننا سندرس في هذا الفصل الفترة التي حكم فيها أربعة من أقطاب السياسة الفرنسية في الجزائر في مرحلتها الجديدة، وهم الأميرال ديقيدون والجنرال شانزي وألبير قريفي ولويس تيرمان. وكل منهما قد تميّز بفلسفة جعلته فرداً بين زملائه، ولكن الظاهرة التي اشتركوا فيها جميعاً هي خضوعهم الكامل ـ عدا شانزي ربما ـ إلى إرادة الكولون الذين عنيناهم هنا بكلمة «الغرباء». ففي هذا العهد الذي دام عشرين سنة حكم الفرنسيون الجزائر بقبضة من حديد، وأخضعوا مؤسساتها وتراثها ومجتمعها كله إلى عملية تمزيق وتفتيت مدروس. ومن ذلك التوسع فيما سمي بالمناطق المدنية في الأراضي المغتصبة، وإحداث الحالة المدنية التي تعني تغيير الألقاب

والكنى العائلية ومحو ذاكرة الأنساب والأحساب والانتماء إلى العائلة الكبيرة أو العرش والقبيلة. وفي هذا العهد تم إنشاء «الأندجينا» وهي مجموعة من القوانين الاستثنائية القمعية التي سلطت على الجزائريين وحدهم. وصدر كذلك مرسوم 1873 الذي جعل أراضي الجزائريين الباقية تؤول بسرعة إلى أيدي الكولون.

ورغم أن التعليم كان مهملاً منذ الاحتلال فإنه قد ازداد إهمالاً خلال العشرين سنة التي ستمر بها. فالمدارس الابتدائية القليلة (حوالي 36 في القطر كله) والتي أنشئت منذ 1850، قد أخذت تختفي بالتدرج، وألغي معهد (كوليج) الجزائر ومعهد قسنطينة المخصصين لأبناء الموظفين والعسكريين الجزائريين، وهددت المدارس الشرعية الرسمية الثلاث بالإلغاء، لكن الحاجة إلى بعض الخريجين منها أجبرت الفرنسيين على إبقائها ولكن بعد فرنستها شيئاً فشيئاً أيضاً طبقاً لقرار 1876. وفي أثناء ذلك أطلقت يد رجال الكنيسة لفتح بعض المدارس الجهوية لخدمة أهداف سياسية ضيقة.

وقد رأينا أن هذا الحكم كان يسلط أدواته القمعية، ومنها المجلس الحربي، لمحاكمة «المتمردين» والعصاة في نظر القانون الفرنسي. وهم أولئك الذين قادوا أو اشتركوا في الثورات، أو اتهموا بحرائق الغابات، أو مقاومة القوانين الاستثنائية التي تجردهم من أراضيهم. كما انطلق المرابون في توريط العامة للاستيلاء على ما بقي عندها من أملاك، مستغلين جهلها وغياب القوانين التي تحميها.

ومن جهة أخرى تدهورت في هذه الفترة قيمة الأجواد أو الأرستقراطية الإقطاعية، كما سماها أوغسطين بيرك وغيره. وكان ينظر إلى العائلات الكبيرة الباقية على أنها عراقيل في وجه «الحضارة» والتقدم الفرنسي وأنها تمثل عهداً مضى وانقضى مع العسكريين ومع سياسة «المملكة العربية». أليس الفترة التي ندرسها تسمى فترة الجمهورية الثالثة التي تمثل قمة الليبرالية والحرية المادية والانطلاقة الكبرى للاستعمار؟ ومن أجل ذلك يجب أن تزول كل القوانين

والأشخاص الذين يشككون في قيمة النظام الجديد، ويجب أن تقمع كل الانتفاضات بكل الوسائل. أما المدن الجزائرية فقد اختنق صوتها وغيّب قادتها وهدمت أحياؤها ومؤسساتها. إن المدينة «الفرنسية» قد أكلت المدينة «العربية». ولولا بقية من همهمة ترسلها قسنطينة أو تلمسان أحياناً لقلنا إن المجتمع كله قد أصبح ريفياً - بدوياً. إن الحكم قد أصبح في أيدي الغرباء (الكولون) يدعمهم جيش قوامه حوالي مائة ألف، وأسلحة فتاكة، وإدارة مجربة، وأفواج من التراجمة والقضاة والصحفيين والجواسيس. وقد أصبح للغرباء ستة نواب في البرلمان، ومنهم الوزير ورؤساء اللجان، وفيهم الأغنياء البطرين، وأصحاب المشاريع الكبرى في الجزائر وفرنسا. فكيف تفاعل الجزائريون مع هذا كله؟

المرابطون والمتصوفة

يعتقد البعض أن الوطنية ظهرت مع الزعماء السياسيين المحترفين والأحزاب. وهذا مفهوم نشره كتاب فرنسا خلال القرن العشرين، فحرموا القادة الجزائريين خلال القرن الماضي من التفكير الوطني وجعلوهم لا يفكرون إلا في المصالح الشخصية والدين والقبيلة. والواقع أن بعض الضباط وحتى بعض المؤرخين قد تحدّثوا عن المشروع الوطني للأمير عبد القادر فقاوموه على هذا الأساس، ورأوا في أنشطة حمدان خوجة وأعيان المدن والعرائض الجماعية تحركات وطنية، بل إن قادة الانتفاضات كانوا يشعرون في أكثر من مرة بأنهم إنما يحررون وطنهم وأن هذا «الوطن» هو الجزائر رغم أنهم استعملوا الجهاد كقوة معنوية فاعلة.

ونحن هنا نعتبر نضال المرابطين والمتصوفة والأشراف استمراراً لعملية تحرير الوطن من الأجنبي الذي غزا وسيطر. وكان هؤلاء هم الذين تولوا قيادة الشعب في الوقت الذي غابت فيه القيادات المركزية والسياسية. فالزعماء السياسيون نفاهم الفرنسيون من البلاد، وهاجر بعضهم اختياراً بعد أن لم يعد لهم مكان تحت حكم الاستعمار. وقد فشلت انتفاضات المرحلة الثانية (1849

ـ 1860) وقتل أو سجن أو نفي زعماؤها. ووقع التخلص التدريجي من الأجواد، وسكتت أصوات المدن بعد احتلالها وبعثرة أعيانها وثروتها. فكان زعماء المرحلة الثالثة من المقاومة (1860 ـ 1891) هم الذين حملوا المشعل بأساليب شتى. ومنها أسلوب الانتفاضات. لقد كان الشعب يبحث عن قادة يقودونه للتحرير فوجدهم في المرابطين وبعض الطرق الصوفية، كما رأينا في ثورة أولاد سيدي الشيخ وثورة المقراني ـ الحداد، ولكن بعض الانتفاضات كانت «شعبية» والاستجابة لها كات تلقائية، وليس أدل على ذلك من أحداث سوق أهراس وبسكرة وباتنة وتبسة وورقلة سنوات 1870 ـ 1874. كما كانت ثورة بني مناصر سنة 1871، وثورة فليتة والشلف خلال الستينات.

وقد همش الكتاب الفرنسيون المتأخرون بعض الانتفاضات فلا يذكرونها أبداً في أحداث الجزائر، أو يذكرونها ولكن في بضعة أسطر فقط. ومن ذلك أحداث المدقانات في الصحراء التي امتدت، كما قال بعضهم، من وادي درعة إلى فزان. وكذلك ثورة بوشوشة التي دوخت الفرنسيين زمناً في الصحراء من توات إلى سوف، وأهملوا أيضاً ثورة واحة العمري وما جرى لسكانها البوازيد من تشريد، وما انجر عنها من تخريب وتمزيق للمنطقة. ونفس الشيء يقال عن ثورة محمد الصالح بن عبد الرحمن في الأوراس التي لا تكاد تذكر، رغم عواقبها على الحركة الدينية في المنطقة وعلى إدارة الأهالي وعلاقتها بالتغييرات التي كانت تحدث في الجزائر كلها.

والربط بين القادة والانتفاضات أيضاً لا يهتم به الفرنسيون عن قصد. إنهم يهتمون بالعلاقات الخارجية فيقولون مثلاً إن هذا الزعيم أو هذه الطريقة قد تحرّكت لوجود علاقات خارجية أو شخصية أجنبية. ولكن تجارب القادة الدينيين والدنيويين، والتعامل السري والعلني بين الريف والمدينة، وما كان يقوم به بعض القضاة من أدوار سياسية، كل ذلك لا يذكره الكتاب المذكورون، لأن الحركات الجزائرية في نظرهم حركات عشوائية غير منظمة، ومصلحية غير عامة، ودينية غير وطنية. وإذا رأوا شيئاً من ذلك التفاعل قللوا من قيمته وأعطوه

تفسيراً ضيقاً وربطوه بالتنافس العائلي، وهكذا إلى أن يزول في نظرهم عامل الوحدة والوطنية.

فقد ذهب رين إلى أن ابن قانة لم يستجب لدعوة محي الدين وكذلك المقراني للخلاف الذي كان قائماً في القديم بين الأمير عبد القادر وآباء الزعيمين المذكورين. ورغم دخول بعض التجانيين في ثورة أولاد سيدي الشيخ وفتح الزاوية أبوابها لهؤلاء فإن الفرنسيين أجبروا أحمد التجاني على الإقامة في الجزائر ثم «نفوه» إلى فرنسا حيث تزوج من فرنسية، وتركوا الزاوية لمصير مجهول، عقاباً لقادتها على موقفهم. وكان التنسيق والتوحيد رائعاً بين المخادمة والشعانبة وبوشوشة وناصر بن شهرة من جهة وأولاد مقران من جهة أخرى (أكتوبر 71 ـ يناير 72). ولكن الذين كتبوا عن ذلك اكتفوا بالجانب الشخصي، وركزوا على الخلافات والطموحات التي تنتهي عادة بتحقيق الانتصار للفرنسيين على حساب القوات الوطنية.

ونحن لا نستطيع أن ننظر إلى القادة في عزلة عن بعضهم البعض، ولا الحركات الدينية مقطوعة عن امتدادها الطبيعي، ذلك أن الشعب واحد وإن تباعدت أماكنه، وهمومه وآلامه متحدة أيضاً. حقيقة أن الطرق الصوفية كانت متعددة ولكن أصولها الدينية واحدة. ومعظم الفروع كانت تعترف سراً أو جهراً بزعيم واحد، رغم جهود الفرنسيين لتشتيتها في الفترة التي ندرسها.

إن الأشراف عند بعض الدارسين أناس مغامرون، لا يعرفون أصولهم ولا أسماءهم أحياناً. يقولون عادة إنهم من نسل الرسول (ﷺ) وأن اللّه بعثهم لطرد الكفار من البلاد والدعوة إلى الجهاد في سبيل اللّه ورفع راية الدين. وبهذا الشعار كانوا ينجحون في جلب الجماهير حولهم ثم يقودونها ضد العدو في انتفاضات مخربة في نظر الفرنسيين، فيقتلون ويحرقون ثم تنتهي فورتهم بقتلهم أو بالقبض عليهم. إن هذا التعريف يجعل «الأشراف» أناساً دجالين يحملهم التعصب الديني إلى ارتكاب الحماقات والجرائم، وتخريب «الحضارة»

ومشاريع التقدم. وهو تعريف لا نقرّه. ذلك أن الأشراف ظهروا منقذين لأن مجالات النشاط الأخرى كانت ممنوعة عليهم. فلا تعليم ولا احترام للدين ولا للمواثيق ولا للأملاك. أما حرية التعبير والتنقل والعيش على أرض الأجداد فقد أصبحت غريبة عليهم. فلم يبق أمام زعماء هذا الصنف إلا الثورة على المغتصبين. ولكل ثورة وسائل وأساليب. والأسلوب الذي لجأ إليه الأشراف كان الأسلوب الممكن عندئذ لجمع كلمة الناس. فلو قال الشريف إنه فلان ابن فلان، وإنه من قبيلة كيت وكيت، لعرفه العدو أولاً وعرفه الناس ثانياً. إن التنكر سمة من سمات الحرب ومواجهة العدو. وبهذه الصفة ظهر أشراف في زواوة وورقلة وغيرهما.

أما في الفترة المعنية في هذا الفصل فقد ظهر أشراف منهم المعروف ومنهم النكرة. ومن أبرزهم بوكتاش وبوشوشة وبوبورمة. وكان هؤلاء يخيفون الفرنسيين لأنهم يظهرون في وقت غير متوقع، إنهم يفاجئون العدو، ويقضون مضاجعه، وقد يصادفون ضعفاً فيه فينالون منه كما حدث مع بوشوشة. وكانت خشية الفرنسيين أن يظهر هؤلاء في التل حيث استقر الكولون وأنشأوا القرى والعمران الخاص بهم، وحيث المشاريع الزراعية والصناعية. إن ثورة أي شريف في هذه الأماكن أو الامتداد إليها من أماكن أخرى يصيب الفرنسيين بالرعب الشديد، سيما أثناء ضعفهم، كما حدث بعد هزيمتهم على يد بروسيا أو عندما احتلوا تونس. ولذلك كان الفرنسيون ينعتون الأشراف بأوصاف الحطة والحقد، ويرمونهم بالشعوذة والتدجيل في ادعائهم المهدوية وقولهم إنهم يضرون وينفعون، وإعلانهم أن رصاص الفرنسيين لا يصيبهم، ونحو ذلك من أنواع الترهات المنسوبة إليهم عن حق أو عن باطل. ولكن ما يهمنا هنا هو أن بعض الأشراف كانوا حقاً مناضلين، سواء اتخذوا أسلوب التخفي أو لم يتخذوه. ورغم أنهم لم يحققوا أهدافهم فإنهم كانوا الشعلة التي ترتفع من وقت لآخر لتعلن للعدو أن الشعب لم يمت، وأنه لم يخضع، وأنه فقط ينتظر اللحظة المواتية.

* * *

وقد رأينا أنه خلال الستينات لعبت الطرق الصوفية والمرابطون دوراً بارزاً. ولن نعيد الحديث هنا عن السنوسية وأولاد سيدي الشيخ. وحسبنا التذكير بأن عائلة أولاد سيدي الشيخ كانت بكرية وشيخية. فهي بكرية لأنها تنسب إلى أبي بكر الصديق، وهي شيخية لأنها تمثل فرعاً من الطريقة الشاذلية، وكان سيدي الشيخ نفسه قادرياً ـ شاذلياً. وهي بذلك منسوبة إلى مؤسس هذا الفرع، وهو سيدي الشيخ دفين البيض. وعرفنا أيضاً أن الخليفة حمزة كان موظفاً عند الفرنسيين على مساحات شاسعة وقبائل كثيرة، وكان يجمع بين الدين والدنيا. فهو مرابط لأنه حامل بركة جده والشيوخ المتسلسلين منه، وهو «خليفة» لأنه معين من قبل الفرنسيين بهذا اللقب الإداري الزمني. ولكن «تورطه» مع شريف ورقلة، جعل الفرنسيين يحددون إقامته في وهران، دون إعلامه بذلك، ثم مات بين أيديهم في إقامته الجبرية، مما جعل زوجته (رقية بنت الحرمة) وأولاده منها، يتهمون الفرنسيين بقتله غدراً. ومن ثمة بدأت ثورة أولاد سيدي الشيخ التي أتينا عليها[1]. وكان من أسبابها أيضاً، كما ذكرنا، نزع معظم صلاحيات خلفائه وتخفيض ألقابهم، بالإضافة إلى مرسوم سنة 1863 الذي حدّد الأراضي ومهّد الطريق لانتزاعها من مالكيها وتقديمها إلى الكولون.

ومنذ 1870 امتزج نضال أولاد حمزة (سيدي الشيخ) بنضال محي الدين والكبلوتي والمقرانيين والرحمانيين والأوراسيين. وكان بوشوشة قد ظهر نجمه أيضاً أواخر الستينات. وقد أفل نشاطهم مع المدقانات الذين كان فيهم السوافة والمخادمة والشعانبة والطوارق. وتصادف ذلك مع اهتمام الفرنسيين بالصحراء وربط مستعمراتهم في السودان والسينيغال بالجزائر. وكانت ثورة بوعمامة قد تصادفت مع احتلال تونس ونشاط السنوسية في الجنوب، كما عرفنا. فكان دور عائلة أولاد سيدي الشيخ إلى ذلك الحين (1882) كبير الأهمية. ولكن اتفاق 1883 قد حيّد الشراقة منهم في الظاهر على الأقل. ثم كان لقاء قدور بن حمزة

(1) انظر سابقاً، وكذلك فصل الطرق الصوفية في التاريخ الثقافي.

مع كامبون في المنيعة سنة 1892 علامة على استسلام أولاد سيدي الشيخ وانتصار الفرنسيين معنوياً. وكان موت الشيخ الأعلى (1895) علامة على طي الصفحة التي بدأ تسجيلها منذ أوائل الستينات. ففي 1900 كان أولاد سيدي الشيخ قد تدجّنوا وفقدوا زعاماتهم القديمة كما فقدوا مكانتهم الدينية بين الأتباع، لتوليهم الوظائف وزواجهم بالفرنسيات وإحاطة الفرنسيين بهم بعد أن وضعوا مخططاتهم لاحتلال المغرب الأقصى، ومدوا السكة الحديدية وثبتوا وجودهم الفعال في الصحراء. ومن الممكن القول إن الشيخية كانت من أوائل الطرق الصوفية التي خسرت موقعها الديني من أجل موقعها الدنيوي. ذلك أن الطرق الأخرى المناضلة كانت ما تزال نشيطة إلى مدار القرن.

أما السنوسية[1] فقد تعرضنا إلى ظهورها وإلى مؤسسها وألمحنا إلى دورها في الجنوب وعلاقاتها بثورة شريف ورقلة، وبوعمامة. وكان للشيخ السنوسي أتباع في المناطق الصحراوية كالأغواط وبوسعادة وبسكرة حيث كان قد توقف أثناء مروره من المغرب إلى المشرق أوائل الثلاثينات. ومن أبرز أتباعه محمد بن شبيرة أحد أعيان بوسعادة. وابن شبيرة هو الذي نفاه الفرنسيون، مع أخيه، إلى تونس وصادروا أملاكه لنشاطه السياسي. وقد أسَّس أتباع السنوسية في الجزائر زاوية لهم في نواحي مستغانم حيث مسقط رأس السنوسي نفسه. وكان هذا على صلة مستمرة بالجزائريين من خلال الحجاج. وعندما حلّ السنوسي بليبيا سنة 1843 التفّ حوله عدد من الجزائريين وأصبحوا من أعوانه البارزين، ومنهم أعيان من بسكرة ومن توات. وقد تدعمت بهم زاوية جغبوب. ولذلك كان الفرنسيون يعتبرون السنوسية خطراً عليهم، سيما منذ 1860.

وتكونت الزاوية السنوسية الوحيدة في الجزائر حوالي 1859، وتولّتها عائلة طكوك. ولا نعرف أنها قد قادت ثورة مباشرة ضد الفرنسيين، ولكن مقدمها كان دائماً تحت الرقابة الشديدة، وقد تعرض للسجن والاضطهاد

(1) انظر فصل الطرق الصوفية في التاريخ الثقافي.

والبحث. ولا شك أن أتباعه قد شاركوا في مختلف الثورات التي كانت تقع في الناحية، مثل ثورة فليتة وأولاد سيدي الشيخ. وكان الفرنسيون يضطهدون الزاوية من جهة، ويحاولون الاستفادة منها من جهة أخرى. ذلك أن موقفهم من السنوسية في الجزائر لم يكن هو نفسه موقف وزارة الخارجية. وقد عرفنا أن السنوسية لا تمنع أصحابها من الدخول في طرق صوفية أخرى. ولذلك كان ابن طكوك رحمانياً وقادرياً وشاذلياً أيضاً.

مؤسس زاوية طكوك (وهو الشارف ولد الجيلاني عبد الله بن طكوك) من مواليد مجاهر حوالي 1794. فهو إذن معاصر للشيخ السنوسي نفسه ومن بلدته، وقد درسا على نفس الشيوخ، وذهب مثله إلى المغرب للدراسة، لنفس الأسباب تقريباً[1]. ثم رجع الشارف بن طكوك إلى الجزائر بعد حوالي عقدين من الاحتلال، وراقبه الفرنسيون فوجدوه يؤثر على العامة بكلامه الغريب (؟)، فاستدعاه المكتب العربي في عمي موسى، فلم يأت فذهبوا إليه بعساكرهم واعتقلوه ودام سجنه عدة سنوات. وبعد إطلاق سراحه رجع إلى ناحيته وكون زاوية في أولاد شفاعة. وأثناء ثورة الشيخ الأزرق زعيم فليتة وأولاد سيدي الشيخ بالجنوب اعتقل الفرنسيون الشيخ الشارف من جديد في مستغانم خوفاً من انضمامه إلى أعدائهم، وفعلوا نفس الشيء معه أثناء ثورتي 1871 و1881. وكانت دعواهم أنه قد يكون مطية للأجواد كما كان الشيخ الحداد مطية للحاج المقراني؛ وفي 1876 اعتقلوا الشيخ الشارف من جديد واستولوا على ما في الزاوية، وادعوا أنهم وجدوا أسلحة فيها، واتهموا الشيخ بارتكاب الاغتيال. وساقوه سجيناً إلى مستغانم مرة أخرى. والغريب في الأمر أنهم بعد هذه الضجة قالوا إن الشيخ بريء - دون محاكمة - وأنه كان بإمكانه دعوة إخوانه إلى الثورة

(1) من الأسباب الخوف من المصير الذي تعرض له الشيخ بلقندوز الدرقاوي الطريقة، الذي قتله الباي حسن سنة 1829، لأن الطريقة الدرقاوية قد تمردت على حكم البايات، وكانت متأثرة بالسياسة المغربية. على أن البعض يعزو سفر السنوسي إلى المغرب إلى إهانة لحقت به من بعض أقاربه.

فلم يفعل بل طلب منهم الهدوء والسكينة. وتذهب المصادر الفرنسية إلى أن الشيخ الشارف قد تزوّج على كبر طمعاً في الموارد المالية للزاوية، ولكن الوفاة أدركته سنة 1890 فلم يمتع بزواجه ولا بماله. وكان عمره عندئذ 96 سنة. وقد خلفه على الزاوية أخوه أحمد طكوك.

وظل الفرنسيون يضطهدون هذه الزاوية السنوسية بعد ذلك لأن عقد التسعينات كان مرحلة هامة في السياسة الفرنسية الخارجية، وكانت الزاوية السنوسية الأم لها دور في حركة الجامعة الإسلامية، وحثّ الجزائريين على الهجرة إلى المشرق، ومواجهة التوغل الاستعماري في إفريقيا. لذلك كان الفرنسيون غير مرتاحين لنشاط زاوية طكوك لأنهم يخشون من علاقتها بالزاوية الأم. فاعتقلوا شيخها الجديد وقادوه إلى سجن (اينكرمان)، ثم اعتقلوا ابن الشيخ الشارف ـ واسمه أيضاً أحمد طكوك ـ على أثر عودته إلى الجزائر من زاوية جغبوب، سنة 1893، «لأسباب سياسية» وكان هذا الشيخ قد تزوّج في جغبوب إحدى حفيدات الشيخ السنوسي. وقد تولّى شؤون الزاوية في مستغانم بعد وفاة عمه. وقد طال أمر اعتقاله في كل من كاسينيو وكالفي (كورسيكا). وعاش أحمد بن طكوك إلى سنة 1350 هـ حين توفي عن ثمانين سنة. وكانت زاوية ابن طكوك تبث العلم أيضاً. وقد ذكرنا أنها كانت تدعي أنها قادرية ـ شاذلية رغم أنها في الواقع سنوسية.

وهكذا كانت السنوسية الخارجية أكثر تداخلاً في السياسة وكان نشاطها أكثر عداء لفرنسا من السنوسية الداخلية. وكان اضطهاد الفرنسيين للفرع دليلاً على خوفهم من الأصل. وكانوا يدركون أن السنوسية تستعمل عدة طرق لبث دعوتها المعادية، ومنها انضمام أتباعها إلى طرق أخرى معروفة ومعترف بها مثل القادرية والشاذلية. ولكن السنوسية المحلية كانت تناور أيضاً فتعرّض نفسها للاضطهاد والغلق والنفي لأصحابها الذين كانوا يظهرون مسالمين، رغم ذلك. وهكذا يمكن القول إن السنوسية كانت من الطرق المتحررة عندئذ، وأنها ساهمت بفاعلية في الكشف عن مخططات الاستعمار والدعوة إلى الجامعة

الإسلامية وبعث الشعور التحرري لدى الجزائريين في آخر القرن الماضي.

* * *

وكنا قد ذكرنا دور الرحمانية في 1871 ولا نريد الرجوع إلى ذلك هنا. وكل ما نذكره عن الرحمانية في هذا الفصل هو أنها كانت قد تدعمت في زواوة وفي الجنوب خلال الستينات. ففي زواوة دخلها الناس أفواجاً بعد فشل ثورة 1857 واحتلال الفرنسيين للمنطقة وبداية الحكم المباشر هناك. فكثرت الفروع الرحمانية والمقدمون ونشطت حركة التعليم، وكانت الرحمانية هي الملجأ للأهالي الذين فقدوا استقلالهم وتعرّضوا بعد معركة إيشريضن للحرق وغرامة الحرب والمصادرة. وكان الشيخ الحداد في صدوق هو المقدم البارز لها، رغم أن الشيخ محمد الجعدي كان له أتباعه أيضاً. وكان تقدّم السن بالشيخ الحداد وتعلمه وشخصيته قد سمحت له بالقيادة الروحية للإخوان سنة 1871 دون منازع. وحتى الذين كانوا ينافسونه في القيادة الروحية قد انضموا لندائه للجهاد. وكان للحداد ولدان، محمد وعبد العزيز (عزيز). وكان الثاني هو المرشح لخلافة والده على زاوية صدوق. ولكننا نعرف أن عبد العزيز كان قد تولى وظيفة قايد للفرنسيين، وكان يتحدث الفرنسية ويتصل بالمدن الآهلة بالفرنسيين[1]. ومع ذلك فإن عبد العزيز كان هو المحرِّض لأبيه على إعلان الجهاد سنة 1871، وكان أول من انضم إلى المقراني وقاد حركة الجهاد قبل أن يعلنها أبوه. والغريب أن رين يقلِّل من طموح عبد العزيز السياسي ودوره الوطني فيقول إنه كان يهدف إلى الحصول على لقب باشاغا. وهذا في نظرنا استخفاف سخيف بأحد قادة الثورة.

وخلال الستينات أيضاً نشطت الرحمانية من وجهين، الأول إنشاء الفروع، والثاني نشر التعليم. فقد تكوّنت فروع في زواوة نفسها بعد خيبة الأمل

---

(1) ذكر سابقاً أن أحد أولاد عبد العزيز، واسمه صالح، درس في الثانوية (الليسيه) الفرنسية بالعاصمة وأصبح خوجة في الإدارة.

التي أصابت الناس على أثر واقعة 1857. وتكونت فروع أخرى في الجنوب على يد جيل من «الطلبة» كانوا قد درسوا أحياناً في زوايا زواوة نفسها، كما توسعت فروع زاوية قسنطينة الرحمانية (باش تارزي) وزاوية نفطة (العزوزية). ومن أقدم الفروع النشيطة والمستقلة زاوية الهامل وزاوية طولقة، وزاوية أولاد جلال، وزاوية خنقة سيدي ناجي، وزاوية سيدي سالم بالوادي، وزاوية المصمودي ثم زاوية تيبير ماسين بالأوراس. وكان الشيخ محمد بن بلقاسم، مؤسس زاوية الهامل قد درس في الزوايا الرحمانية ـ السحنونية في زواوة. وإذا كانت زوايا الجنوب لم تنشط سياسياً فإنها قد نشطت علمياً واجتماعياً. ولكن يجب استثناء زاوية نفطة (تونس)، فقد كانت تجمع بين النشاط السياسي والعلمي. وكانت مدرسة لتحضير العلماء والثوار، وملجأ للهاربين من ظلم الاستعمار. ونود أن نذكر أن فرعاً للرحمانية قد تكوّن في الكاف (تونس) عقب خروج الحاج عمر سنة 1857 من الجزائر[1]. وكان هذا الفرع نشيطاً أيضاً أثناء إرهاصات الثورة في خريف 1870 سواء مع جماعة محي الدين أو جماعة الكبلوتي.

وبعد ثورة 1871 وموت الشيخ الحداد ونفي ابنه عبد العزيز تعرّضت الرحمانية إلى امتحان عسير. فقد كان اسمها عند الفرنسيين يعني الثورة والتعصب والعداء. ولذلك سعوا بكل ما لديهم لتمزيقها إلى فروع مستقلة ليس لها رأس، ومراقبتها بكل وسائلهم، بما في ذلك استعمال بعض الطرق الموالية لهم ضدها، والتجسّس عليها. ومن جهة أخرى ازداد دخول الناس لها رغم خيبة الأمل الجديدة في الانتصار والتعرّض للاضطهاد الفظيع بعد فشل الثورة. وقد حمل الفرنسيون المسؤولية كلها تقريباً إلى الطريقة الرحمانية فيما حدث. فالمقرانيون قد تشرّدوا ومات منهم من مات، ولكن الرحمانيين بقوا صامدين وصامتين، وهو ما كان يخيف الفرنسيين دائماً، رغم الهزيمة.

---

(1) عن الحاج عمر أنظر الفصل الرابع من القسم الأول للحركة الوطنية، ج 1. وكان الحاج عمر هو شيخ الرحمانيين في آيت إسماعيل.

والواقع أن استقلال الفروع الرحمانية ليس وليد ثورة 1871، فقد ظهر منذ ضعف زعماء زاوية آيت إسماعيل، في الأربعينات. وكلما وقع الضغط على هؤلاء استقل عنهم مقدموهم في المناطق البعيدة. وقد عرفنا أن فرعاً رئيسياً ظهر في مدينة قسنطينة، وهو فرع باش تارزي الذي أصبح له مقدموه حتى في عهد محمد بن عيسى والحاج البشير وخلفائهما. فالشيوخ عبد الحفيظ الخنقي والصادق بالحاج وعلي بن عمر والمختار بن خليفة كانوا تابعين عن طريق محمد بن عزوز، لباش تارزي وليس للحاج البشير. ونحن نقول ذلك حتى لا يفهم أن استقلال الفروع الرحمانية ظهر فقط بعد ثورة 1871. ولكن ما حدث بعد هذه الثورة هو قمع الرحمانية في زواوة ومراقبتها بشدة وهدم زواياها ومصادرة أملاكها (أوقافها). كما دعمت السلطة الفرنسية استقلال الفروع الرحمانية في الجنوب. وقد ركّز بعضهم (مثل شيوخ طولقة والهامل) على التعليم بدل السياسة، وجلبوا الأتباع عن طريق نشر العلم وليس عن طريق الجهاد. ولأسباب سياسية أيضاً كانت زاوية سيدي سالم بالوادي تابعة لزاوية طولقة وليس لزاوية نفطة رغم قرب هذه منها. ورغم المضايقات، كمنع الزيارات لشيوخ الرحمانية والتجسس، وهيمنة الإدارة الفرنسية المدنية في العهد الجمهوري، فإن الرحمانية لم تتوقف عن محاولات الثورة. ومن أواخر تحركاتها ثورة 1879 بالأوراس، وهي المعروفة بثورة محمد بن عبد الرحمن (بوبرمة) فقد كان هذا من تلاميذ أبناء الصادق بالحاج صاحب ثورة 1859 بالصمودي (الأوراس)، وكذلك ثورة الهاشمي دردور (من مدرونة) بالأوراس سنة 1880. وقد قبض على الشيخين (ابن عبد الرحمن ودردور) ونفيا إلى كورسيكا[1].

ولكن خلال الثمانينات والتسعينات أصبحت الرحمانية ضعيفة سياسياً. وتعدّدت فروعها في الجنوب والشمال. فظهر فرع خيران ناحية خنشلة، وفروع

---

(1) انظر سابقاً.

أخرى في تونس الغربية. وكان الشيخ الحداد قد أوصى بالخلافة إلى مقدمه عمر بن الحملاوي، بوادي العثمانية. وكان هذا الشيخ عارفاً بالأحوال وما يجب للطريقة في تلك الظروف، فتعايش مع الفرنسيين، ولكنه استمر في أداء رسالة الزاوية الأصلية. أما أتباعه فلم يكونوا كثيرين لوجود منافسين له، وعلى رأسهم أسرة باش تارزي في قسنطينة والشيخ أبو القاسم البوجليلي في بني عباس. وكان الشيخ البوجليلي من العلماء العاملين ومن المقدمين البارزين. ويبدو أنه لو تعيّن هو على رأس الطريقة لحدث أحد أمرين إما أن يحولها إلى مدرسة علمية وإما أن يَنْوِّر بها الأتباع من جديد. وقد أنشأ البوجليلي فرعاً خاصاً به، وكان يمنح الإجازات لمقدميه، وقد غطّت سمعته العلمية على سمعة زميله (ابن الحملاوي) الروحية. ولعل ابن الحملاوي كان الرجل المناسب في ذلك الوقت العصيب على الرحمانيين. وقد تعاصر مع هذين الشيخين (البوجليلي والحملاوي) شيخ آخر اكتسب صيتاً ذائعاً في الحزب الرحماني، وهو محمد بن بلقاسم صاحب زاوية الهامل. وكان أحدث سناً من زميليه عند وفاة الشيخ الحداد. ولعله كان أيضاً من بين المترشحين لخلافة الحداد[1]. ونحن نعلم أن شيخ الهامل وقف على الحياد عندما دعا الشيخ الحداد إلى الثورة، ولكن زاوية الهامل آوت الثوار وعلى رأسهم المقرانيون في خريف 1871.

وقد عرفنا أن الشيخ عبد العزيز بن الحداد كان من منفاه ينافس المقدمين الرحمانيين في الجزائر، وبعد فراره إلى الحجاز ازدادت منافسته وأتباعه حيث كان يسرب رسائله وتعليماته إليهم من مكة. وكان الفرنسيون يقاومون ذلك طبعاً

---

(1) كثر الحديث عن وصية الشيخ الحداد بالبركة: هل هي لابنه عبد العزيز، أو لابن الحملاوي، أو للبوجليلي أو لمحمد بن بلقاسم. انظر ذلك في فصل التصوف من التاريخ الثقافي. وقد سمعنا الشيخ محمد البشير الإبراهيمي يثني كثيراً على علم وجهد البوجليلي. وزعم عاشور الخنقي الذي زار الحداد في سجنه أنه أوصى بالخلافة للشيخ الهاملي (محمد بن بلقاسم).

إلى وفاة عبد العزيز سنة 1895. وتذهب بعض المصادر الفرنسية إلى أن الرحمانيين في الجزائر بقوا في الواقع على ولائهم للشيخ عبد العزيز وليس لابن الحملاوي. ومن جهة أخرى كان لعبد العزيز ابنه صالح الذي درس في الليسيه الفرنسي وتولى وظيفة إدارية. وكانت السلطات الفرنسية تضع عينها عليه كشيخ محتمل لوراثة أبيه وجده في الطريقة. كما أن الإخوان كانوا يوازنون ويقارنون بين الشيخين ابن الحملاوي وصالح الحداد[1].

وكان للرحمانية علاقاتها الخارجية أيضاً. فقد كان من أتباعها الشيخ المكي بن عزوز، وهو أصلاً من مواليد نفطة، ومن علماء الزيتونة وأعيان الإصلاح في المشرق. ولكن الشيخ المكي حافظ على أصوله الجزائرية (طولقة)، وقد تزوّج من بوسعادة، وكان يكثر من التردّد على زاوية الهامل وغيرها. فكان يمثّل صلة وصل بين الرحمانية في الجزائر والخارج، ولعله لقي الشيخ عبد العزيز الحداد في الحجاز. وكان ابنه محمد الكامل قد بقي في الجزائر حيث أخواله وساهم في نشر الرحمانية في نواحي العين البيضاء وسوق أهراس. وكان محمد الكامل من العلماء (خريج الزيتونة) الذين دخلوا ميدان التصوف والعلم دون السياسة المباشرة منذ أوائل هذا القرن. وكان نشاطه في الشرق الجزائري تعبيراً عن الوجه الجديد لنشاط الطريقة الرحمانية. ولكن تلك المرحلة لا تهمنا هنا. ذلك أن الرحمانية، مثل بقية الطرق، أخذت تعاني من الحصار والضعف.

* * *

والطريقة التجانية من أبرز الطرق المعاصرة للفترة التي ندرسها، وقد لعبت دوراً مهماً في الحياة السياسية التي نحن بصددها. ولنبدأ من سنة 1853، سنة وفاة الشيخ محمد الصغير التجاني في عين ماضي[2]. فقد ورثه على رأس

(1) لم يظهر اسم صالح بن عبد العزيز الحداد بين شيوخ الرحمانية فيما بعد، ويبدو أن تعليمه قد أبعده عن الطريقة في نظر الإخوان الرحمانيين.

(2) عن موضوع الخلافة وقصة الأخوين أحمد والبشير المنسوبين للشيخ محمد الصغير التجاني أنظر فصل التصوف من التاريخ الثقافي.

الزاوية محمد العيد بن الحاج علي مقدم زاوية تماسين. وهكذا بقيت زاوية عين ماضي بدون قيادة روحية فترة طويلة. واستتبع ذلك خلو البلدة من القيادة الزمنية أيضاً رغم وجود الريان بن المشري «قايداً» عليها، ثم تولى بعده أحمد التجاني وظيف القايد. وكان يعرف بأحمد عمار. وقد أشرنا إلى أن ثورة أولاد سيدي الشيخ قد جرفت معها زاوية عين ماضي حيث دخل زعماء الثورة، ومنهم الشيخ الأعلى، البلدة واستقبلهم فيها القايد أحمد التجاني (سنة 1869)، فغضب الفرنسيون منه واعتبروا ذلك تواطؤاً مع الثوار، فاستدعى الفرنسيون أحمد التجاني إلى العاصمة ثم «نفوه» إلى فرنسا بعد حوالي عام، مع أخيه البشير، وفي فرنسا تزوّج أحمد من أوريلي بيكار، كما هو معروف. ورغم عودته بها إلى الجزائر واستقراره في قصر كردان وجعل الزاوية مزارة حتى للفرنسيين، فإن أحمد التجاني لم يستطع أن يستعيد مكانته كشيخ حامل للبركة وزعيم لطريقة لها أتباع في الجزائر وإفريقية، ولها ثروة طائلة وعلاقات دقيقة مع السلطة الفرنسية. وقد توفي الشيخ أحمد هذا في زاوية قمار التجانية سنة 1897 وحمل جثمانه إلى العاصمة حيث أقيم له حفل تأبين رسمي جداً، حضره الحاكم العام كامبون بنفسه، كما حضرته السلطات العسكرية والمدنية، وعلماء الوقت وأعيان المتصوفة والقادة[1]. وخلال هذا الحفل نوّه الحاكم العام بالعلاقات «الوطيدة» بين الطريقة التجانية والحكومة الفرنسية، ولكنه ذكر الحاضرين «بالهفوة» التي ارتكبها أحمد التجاني سنة 1869، وفرض على أخيه البشير أن يتزوج أرملته أوريلي بيكار.

هذا عن فرع عين ماضي، أما عن فرع تماسين فقد كانت الأمور تسير في اتجاه مختلف. بقي محمد العيد شيخاً للطريقة إلى وفاته سنة 1875، ومن ثمة نجده قد عاصر أحداث الجزائر الواقعة منذ 1853. وخلال ذلك جرى احتلال الصحراء، ونصب الحماية على ميزاب، وثورة ورقلة ونواحيها، وثورة أولاد

---

(1) انظر ذلك في زوزو (نصوص ووثائق)، الجزائر 1984. وفصل التصوف من التاريخ الثقافي.

سيدي الشيخ، والبعثات «العلمية» الفرنسية مثل بعثة إسماعيل بوضربة، وبعثة دوفيرييه، وثورة 1871، وقدوم الأمير محي الدين، وثورة بوشوشة، وخلافات بوعكاز/ابن قانة في الزيبان والصحراء الشرقية، ونصب الحكم الفرنسي المباشر في بداية السبعينات. وهذه الأحداث كلها لا تكاد تخلو من تدخل من الطريقة التجانية مباشرة أو غير مباشرة. فكان للشيخ محمد العيد يد طولى فيها إذ كان هو الذي يتولى الجانب الروحي في الزاوية بينما كان أخوه معمر يتولى الجانب الزمني مع الفرنسيين.

ونحن لا نريد أن نتعرّض إلى تلك الأحداث بالتفصيل هنا[1]، وإنما نشير إلى أن محمد العيد استطاع، كشيخ للطريقة، أن لا يتورط في الثورات التي هزّت الجزائر خلال عهده. بل إنه كان عاملاً «مهدئاً» فيها ولم يكن دور الزاوية واضحاً عند ثورة محمد بن عبد الله في ورقلة، ولكن هذا حاول عدة مرات تحييد الزاوية في نزاعه مع الفرنسيين، ولم يهاجم الزاوية في تماسين ولا في قمار، كما لم يهاجم زاوية عين ماضي عندما هجم على الأغواط. ولعله كان يأمل في تأييد التجانيين له. وكانت الزاوية خلال هذه الأثناء تؤيد علي باي (بوعكاز) الذي كان يحكم تقرت وسوف باسم الفرنسيين، ومن ثمة كانت تقف ضد عائلة ابن قانة. وأثناء ثورة بوشوشة استمرت الزاوية على موقفها فآوت عائلة علي باي في فرع قمار، وتعرّضت إلى حصار شديد لكي تسلم العائلة ولكنها أبت ذلك. واضطر بوشوشة إلى الانسحاب وقبول حل وسط. ولا ندري ما كان موقف الزاوية من قدوم أولاد مقران سنة 1871، والغالب أنها كانت متحفظة منهم، لأنهم تحالفوا كما عرفنا مع بوشوشة. ولكن هناك قضية وتّرت العلاقات بين الزاوية والسلطات الفرنسية بعض الوقت، ونعني بها مقتل العربي المملوك قايد سوف سنة 1873. فقد أشارت أصبع الاتهام إلى الزاوية التجانية، ولذلك رفض الجنرال ليبير دعوة الشيخ محمد العيد لزيارة الزاوية، واكتفى

(1) انظر سابقاً، وكذلك الفصول الأخرى من الكتاب.

الجنرال بلقاء الشيخ محمد العيد وأخيه معمر في بلدة تماسين وليس في الزاوية[1].

وبعد وفاة الشيخ محمد العيد استمرت الزاوية التجانية على موقفها. كانت تحتاج إلى دعم السلطات الفرنسية لها في الصحراء وفي المدن الشمالية وفي غرب إفريقية. ولكنها كانت مستعدة لتقديم المساعدة المماثلة للسلطات الفرنسية أيضاً في مشاريعها الإفريقية. وقد استمرت الخلافة الروحية في فرع تماسين بانتخاب محمد الصغير بن الحاج علي، يوم 9 نوفمبر 1875 خلفاً لأخيه. وكان بعضهم يتوقّع أن الخلافة الروحية (البركة) ستؤول إلى أحمد (عمار) التجاني زعيم فرع عين ماضي، ولكن إرادة المقدمين كانت مع الشيخ محمد الصغير المذكور، ولعل المقدمين قد استنكفوا من إعطاء البركة للشيخ أحمد لزواجه من المرأة الفرنسية[2]. ولا نظن أن الفرنسيين كانوا غائبين أثناء عملية الانتخاب. ولعلهم فضلوا ذلك الحل لعدة أمور منها أنهم لم يغفروا بعد لأحمد التجاني دوره سنة 1869، ولعل مسألة النسب ما تزال حية عند الكثيرين من المعاصرين. كما أن الفرع التماسيني قد راهن على ولائه وقدرته على تسيير الزاوية في الأوقات الصعبة. ومهما كان الأمر فإن الانتخاب لم يرض فرع عين ماضي وأتباعه. وكان أولاد الحاج علي هم المستفيدين مادياً من الزيارات والعوائد التي حرم منها فرع عين ماضي وأولاد محمد الصغير. ولذلك دخل الفرعان في التوتر الخفي الذي لم يكن يعرفه إلا الفرنسيون وبعض المقربين من المسؤولين في الفرعين.

وطالما كان فرع تماسين قوياً ومتماسكاً وقائماً بالمهمة المنتظرة منه، فإن السلطات الفرنسية لم تتدخل في الأمر مباشرة. ولكن الفرصة لتدخلها حانت،

---

(1) عن اغتيال العربي المملوك، أنظر سابقاً.

(2) للكتاب الفرنسيين وجهان: وجه يتحدثون به لجمهورهم ومسؤوليهم، وآخر يتحدثون به إلى الجزائريين وأمثالهم. وفي حديثهم بالوجه الأول أن أوريلي جعلت قصر كردان فرعاً من «فرساي» فيه الجنات المعروشات والخمور الأندرينية وكل ما يخطر بالبال...

حين حدث أمران: نهاية الجيل الأول من أبناء الحاج علي بوفاة الشيخ محمد الصغير، وتولى أخيه معمر (الدبلوماسي) فترة قصيرة، وظهور الجيل الثاني من الأحفاد. وهؤلاء لم يكونوا على نفس التربية والقوة التي كان عليها سلفهم. فكان بينهم الضعفاء مثل أبناء أحمد والبشير، ومنهم الأقوياء مثل الشيخ محمد العروسي الذي تولى زاوية قمار فترة طويلة وكاد يجعلها هي الفرع الرئيسي بعد تماسين. أما الأمر الثاني فهو وفاة أحمد (عمار) التجاني. وقد ترتب على هذا تدخل الفرنسيين أولاً لاستعادة «مجد» عين ماضي وذلك بإعادة البركة إلى الشيخ البشير التجاني، أخ أحمد المتوفى. وثانياً لاستمرار دور أوريلي بيكار في قيادة الزاوية على الطريقة الفرنسية أو على الأقل لحفظ المصالح الفرنسية. وهكذا حكم جول كامبون بضرورة زواج البشير من أرملة أخيه.

ورغم انتقال مركز الثقل (البركة) إلى قصر كردان وعين ماضي عند نهاية القرن، فإن زاوية تماسين وزاوية قمار التجانيتين قد استمرتا في دورهما النشيط، ولا سيما الثانية. وكانت فرنسا تحاول الاستفادة من الزوايا الثلاث في مشاريعها. وقد استعملت نفوذ عين ماضي في غرب إفريقية وفي المغرب، واستعملت نفوذ زاوية تماسين في نواحي الطوارق وتونس وتشاد وغيرها.

إن السحب التي تجمّعت سنة 1878 بين الفرنسيين والتجانيين سرعان ما تقشعت[1]. واقترح رين توظيف الطريقة التجانية في مهمة التجسس على الطرق

(1) انظر ذلك في فصل الطرق الصوفية في التاريخ الثقافي. والقصة تخص «تمرد» بعض أقارب أهل الزاوية وهروبهم إلى تونس، ثم رجوعهم بعد تصفية الجو والتحكم في الأمور. وتجدر الملاحظة إلى أن وصف الفرنسيين للحياة الداخلية لبعض أهل الزاوية تشوه الصورة المعروفة عنهم. ولكن أهل الزاوية كانوا لا يردون على ذلك كتابة، فيما نعلم، خلافاً لبعض العائلات مثل ابن قانة الذي لجأ إلى وسائل الإعلام.

ومن الظلال أيضاً ما نسب إليهم من تورط في اغتيال الماركيز دي موريس سنة 1898، ومحاولة اغتيال إيبرهارد سنة 1901 إلخ. ولكن التهمة لم تثبت أو لم تعلن أبداً. أنظر التاريخ الثقافي.

الأخرى لصالح فرنسا، كما اقترح إسناد منصب (شيخ الإسلام) لشيخ الطريقة. وهو المنصب الذي أزاله الفرنسيون بعد الاحتلال. وقال إن على فرنسا أن تستعمل هذا المنصب في الجزائر كما يستعمله حكام مصر والدولة العثمانية. وهذا الاقتراح لم ينفّذ بحذافيره، ولكن مكانة الطريقة التجانية ظلت دون غيرها، بارزة عند الفرنسيين. وقد احتاجوا إلى تدخلها في آخر القرن في عدة مجالات. من ذلك توظيفها للوقوف ضد دعوة الجامعة الإسلامية، وضد الطريقة السنوسية «الأجنبية»، وكذلك ضد القادرية التي لها زاوية في بغداد وفرع في بيروت بزعامة محمد المرتضى (وهو ابن أخ الأمير). وكان الفرنسيون في حاجة إلى خدمات التجانية في الصحراء وغدامس والسودان. وكانت البعثات الفرنسية منذ 1859 تتوالى على تلك الجهات، ثم تكاثرت منذ 1880، وقد قتل أحد الأدلاء التجانيين مع بعثة فرنسية[1]. ثم أخذت الوفود تتردد على وادي سوف من الطوارق في استفاضة الزاوية التجانية، ومنها إلى الجزائر العاصمة. وقام الشيخ العروسي بدور بارز خلال هذه التحركات، وقد ذهب بنفسه ذات مرة مع وفد طارقي (تارقي) إلى العاصمة لإبرام صفقة مع الفرنسيين، فاستحق بذلك الثناء الجزيل. وكانت وفود الطوارق تفتح الطريق أمام التجارة الفرنسية والتعرف على السبل والمسالك، واللهجات والعادات، كما كانت تشكو للفرنسيين من «اعتداءات» السنوسيين ومن تداخل أنصار بوعمامة.

وكان الفرنسيون قد استغلوا الخلاف الذي وقع بين الأمير وبين محمد الصغير التجاني منذ 1838 إلى أقصى الحدود. ففي سنة 1897 كان كامبون ينوّه بموقف الزاوية التجانية التي وقفت ضد عدوها وعدو فرنسا حسب تعبيره. وضرب الفرنسيون على هذا الوتر ظانين أن التجانيين مغفلون إلى هذا الحد، وهو أن الخلاف الذي وقع بين قائدين في فترة ما سيظل قائماً في كل العصور. والغريب أن ذلك حدث في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون ينوّهون بالأمير الذي

(1) وهو المقدم عبد القادر بن حميدة الذي رافق بعثة الضابط فلاترز سنة 1881. وقد قتل معه. وسنلاحظ أن بعض أدلاء القادرية أيضاً قتل إلى جانب الفرنسيين.

أصبح منذ 1860 صديقاً في نظرهم للمسيحيين. إنها إذن سياسة «الصفوف» التي برع الفرنسيون في توظيفها.

إن إخوان التجانية لم يكونوا كلهم «على دين ملوكهم». فقد كانوا كالمواطنين الآخرين يشاركون في الثورات، وكانوا يعيشون بالعلم، ويتقاسمون مع غيرهم المصائر البائسة والسارة. وفيهم من التحق بتونس وبالمشرق. ولم يكن زعماء التجانية بالمغرب على هوى بعض زعمائها في الجزائر. ولكن للجهل دولة وسلطان، وللاستعمار جولة وصولجان.

* * *

تلك هي الطرق الصوفية الفاعلة والمتنفذة. منها الثائر ومنها الساكن، ومنها المتحد مع بعضه والمنقسم على نفسه. ولم يأت آخر القرن حتى كانت كلها ضعيفة متهالكة. أراد الفرنسيون تجاوزها فوجدوها متجذرة ولها أتباع خطرون، فتركوها إلى وقت آخر، إلى زمن الشيخوخة والموت التلقائي، كما تنبأ لها الإسكندر جولي. أليست هي مثل كل الكائنات الحية، لها مراحل وأدوار؟ ولقد أخذ الفرنسيون في التسعينات يحضرون لظهور جيل جديد، سموه النخبة المتطورة، وهم أنصار الاندماج، خريجو المدرسة الفرنسية، أولئك الذين لا يرون الجزائر إلا من خلال فرنسا. ولا يعرفون هذه إلا أنها الأم الرؤوم.

ولكن هناك طرق صوفية أخرى أعرق قدماً وقد تكون أكثر اتباعاً. وهي طرق جربت الثورات أيضاً ولكنها فشلت. ونعني بها القادرية والشاذلية والدرقاوية والطيبية. ولا نريد أن نفصل القول في كل منها، وإنما نقول إن القادرية قد سكنت بعد الأمير وانهيار زاوية القيطنة بمعسكر. وانتسبت إليها طرق أخرى كان أصلها قادرياً مثل فروع الشاذلية في الجنوب الغربي ـ كالقنادسة وكرزاز ـ، وفروع الأوراس مثل زاوية منعة، وزاويتي الكاف وتوزر في

تونس[1]. كما ظهرت في مستغانم وتلمسان زوايا قادرية. وكانت زاوية شلاطة محسوبة على القادرية أيضاً، وقربها زاوية بني عباس. وكذلك الزوايا القادرية في كنته وتوات. وهكذا فإن الطريقة القادرية رغم كثرة مراكزها لم يكن لها «شيخ» واحد أو خليفة حاملاً لبركة الشيخ عبد القادر الجيلاني دفين بغداد. وهذا التشرذم قد أضعف من مكانتها في الجزائر بعد 1847، كما ذكرنا.

ولكن هناك تطورات وقعت في الفترة التي ندرسها جعلت القادرية تنتعش. من ذلك دخول محي الدين بن الأمير عبد القادر إلى الجزائر سنة 1870 ودعوته لأعيان الطرق والعائلات لمحاربة فرنسا. ورغم أنه لم يدع إلى ذلك باسم أية طريقة فإن وجوده قد أنعش الآمال في التحرّر على يد الطريقة القادرية. وكان ناصر بن شهرة الذي انضم إلى محي الدين من أتباع القادرية أيضاً، وهو الفارس الذي حارب مع كل ثورة منذ الأربعينات إلى وفاته في المهجر سنة 1878. ومن ذلك دور الشيخ إبراهيم صاحب زاوية توزر، إذ كان يقوم باسم القادرية بما كان يقوم به مصطفى بن عزوز في نفطة بالنسبة للرحمانية. ثم وزع إبراهيم هذا أبناءه على تونس والجزائر فجاء ثلاثة منهم (الهاشمي والطيب والحسين) إلى عميش وورقلة وقمار على التوالي، لفتح فروع للقادرية. وكان أنشطهم وأبرزهم هو الهاشمي. ولقد ظهر هؤلاء الأخوة في وقت سيطر فيه الفرنسيون على الصحراء الشرقية وتوقفت الثورات العامة. وقد قام الشيخ محمد الطيب بدور لصالح فرنسا فذهب مع أحد ضباطها في مهمة، وقتل أثناء أدائه هذه الخدمة، وهي غاية في التضحية بالسمعة والحياة، ولذلك كان مثاله يذكر في مختلف المناسبات.

---

(1) كان لفرع القادرية في توزر دور في الجزائر، كما سنرى. وكان على رأسه الشيخ إبراهيم بن عبد الله، وهو والد الشيخ الهاشمي، مؤسس فرع عميش بسوف. انظر لاحقاً. ومن الملاحظ أن القادرية في معسكر كان يتولاها محي الدين والد الأمير، ثم أورثها ابنه محمد السعيد. وهذا أورثها ابنه محمد المرتضى، إلخ. أنظر فصل التصوف من التاريخ الثقافي.

قلنا إن أبرز الإخوة هو الهاشمي. فهو الذي جعل من زاوية عميش محطة رئيسية للزوار والأتباع. وكانت له شخصية قوية وجذابة. وكان طموحاً إلى أبعد الحدود. وتداخل في المسائل المحلية. وكانت علاقاته مع الفرنسيين باردة. ولم يكونوا يثقون فيه أبداً، ولكنهم كانوا يحتاجون إلى نفوذه من جهة وإلى موازنة التجانية (سيما الشيخ العروسي) به من جهة أخرى. فقد قلنا إن الفرنسيين لا يعيشون إلا على سياسة «الصفوف» والخلافات المحلية ولو كانت تافهة. إذا تحرك الهاشمي تحركت معه المواكب والأتباع والرايات والطبول. زار فرنسا ولما رجع نزل على تقرت فإذا الساحات مكتظة، والبارود يدمدم، والأعلام تخفق، والزغاريد تشق عنان السماء، واللون الأخضر على كل مرتفع. وقالوا إن الهاشمي يحب الظهور على خلاف مشائخ التجانية الذين يفضلون الخفاء. وكان شيخ التجانية في وقته هو محمد العروسي الذي امتاز كما قلنا بالذكاء والعلم والحنكة. وكان التنافس بين الشيخين لكسب الفرنسيين وليس لعدائهم، ولذلك ترك هؤلاء لهما الحبل على الغارب، مع المراقبة عن كثب.

ومن الشخصيات الفرنسية التي لعبت دوراً في توسيع الهوة بين الطريقتين وجعلتهما تخدمان المصالح الفرنسية قبل كل شيء، هو الضابط (العقيد) بوجا Pujat الذي قضى معظم حياته في خدمة المكاتب العربية العسكرية بالجنوب. وهو من مواليد تولوز سنة 1848. وبعد رحلة في التكوين العسكري دخل بوجا المكاتب العربية سنة 1882 في عهد تيرمان. واشتغل في تبسة وعنابة وغيرهما قبل العمل في بسكرة، ثم منها إلى الوادي وتقرت. وعاش إلى 1917. ولبوجا آثار عرف بها، منها تشجيع الصحراويين على استعمال الدواميس بدل القباب والأقواس لتوفير الظل وإبعاد الرمال. وشاع هذا الاستعمال في المباني الإدارية (ومنه مبنى المكتب العربي في تقرت)، والمساجد والزوايا، ومن آثاره أيضاً إقامة الأبراج الهرمية على طول الطريق بين بسكرة والوادي، مثل برج الحمراية وسيف المنادي والمقيبرة، ثم سلسلة أخرى منها بين الوادي وتقترت. وقيل إن هذه الأبراج التي تبعد عن بعضها مسافة 25 كلم، قد سهلت تسرب الفرنسيين

إلى الصحراء، وقللت من التيه. وكان بوجا قد حثّ على حفر الآبار والبحث عن المياه في الصحراء، وهو أمر ضروري للقوافل والتجارة والزراعة.

ولكن بوجا عمل سياسياً على توطيد الوجود الفرنسي في المنطقة بنشر الخلافات بين الناس، ومنهم أهل الطرق الصوفية. وبينما كان بعض الفرنسيين (لاروك؟) يشجعون زاوية توزر القادرية وأبناء شيخها، ومنهم الهاشمي، على حساب الزاوية التجانية، كان بوجا يشجع التجانيين، ولا سيما الشيخ العروسي، على حساب القادريين. وكان ذلك بالطبع لخدمة المصالح الفرنسية. فعن طريق الشيخ العروسي (زاوية قمار) جاء عبد النبي بن علي ـ وهو ابن أخ للشيخ عثمان الذي ساعد الرحالة هنري دوفيرييه سنة 1860 ـ إلى الوادي وطلب المساعدات الفرنسية ضد السنوسيين والطرابلسيين[1].

وتوتّرت العلاقات بين الزاويتين، وانتقلت إلى الأتباع الذين كانوا ضحية سوء التفاهم. فكان التنابذ والتناطح لا من أجل مبدأ أو قضية ولكن من أجل أغراض عارضة. من ذلك ما حدث للفرنسي دي موريس واتهام أتباع التجانية باغتياله في الصحراء، وهم من الطوارق، ثم ظهور المغامرة إيبرهارد، تلك الشابة الخليعة التي لبست لباس الرجال وتناولت «الكيف» وكأس الغرام على رمال سوف، فقد جاءت على أنها روسية مسلمة تحسن العربية وتريد حفظ أوراد الطريقة القادرية. ونزلت في الوادي ووقعت في عشق أحد ضباط الصبائحية الجزائريين، وتلقت ورد الطريقة من الشيخ الحسين (أخو الهاشمي وصاحب زاوية قمار)، وتردّدت على الهاشمي عدة مرات أمام سمع وبصر المكتب العربي العسكري حتى أشيع أنها كانت كاتبة الشيخ وخليلته. وكانت تركب الحصان وتتنقل في الليل وتسمر على أضواء القمر تحت النخيل مع

---

(1) انظر جول كامبون (حكومة الجزائر)، 1918، ص 445. وكان عبد النبي بن علي قد قدم خدمات هامة إلى الضابط فورو. عن فورو أنظر الوثيقة التي نشرناها في (أبحاث وآراء)، ج 2، أما عن حياة بوجا مختصرة فانظر روبير بيروني Peyronnet (الكتاب الذهبي)، ج 2، الجزائر 1930، ص 470 ـ 474.

صاحبها سليمان. وفي أحد الأيام كان الهاشمي، الذي تسميه هي (المرابط)، ذاهباً في موكب إلى زاوية العائلة في توزر فرافقته إلى بلدة البهيمة (حساني عبد الكريم الآن)، وبينما هي جالسة تقرأ برقية لأحد المرافقين إذا بسيف (أو هراوة) ينزل على رأسها وذراعها فجرحت ولكنها لم تمت.

وبعد أن قبض على الفاعل تبين من أقواله المتضاربة أنه تجاني الطريقة، كما ادعى أنه قادري أيضاً. أما القادريون، ومنهم إيبرهارد نفسها، فقالوا إن التجانية أرادت الإساءة إلى القادرية، وإخفاء دور التجانيين في اغتيال دي موريس. وذهب التجانيون إلى أن الهاشمي أراد التخلص من هذه الفتاة التي أصبحت محرجة له. وقد اكتفى الفرنسيون الذين كانوا يعرفون الحقيقة بمحاكمة الفاعل في المجلس الحربي بقسنطينة بحضور الشهود، ومنهم الهاشمي وإيبرهارد. وقد أصدر الحاكم العام أمراً بطرد إيبرهارد من الجزائر، وكانت المصالح الفرنسية قد اتهمت الفتاة بالتجسس لصالح دولة أجنبية وبالتداخل في قضية دي موريس ومعاداة السامية. أما مشائخ الزاويتين وأتباعهما فقد كانوا فقط ضحية المناورات الاستعمارية المستفيدة أولاً وأخيراً من هذه الخلافات الهامشية[1]. ومن حسن الحظ أن الزاويتين قد تجاوزتا خلافاتهما بعد ذلك، سيما بعد وفاة الهاشمي والعروسي في العشرينات من هذا القرن.

ومن طرق الجنوب الشرقي نذكر شيئاً عن طرق الجنوب الغربي، ونعني بذلك الطريقة الكرزازية والقندوسية والطيبية. والكرزازية هي طريقة قادرية ـ

---

(1) انظر التفصيل في التاريخ الثقافي. وعن حياة إيبرهارد عموماً وفي سوف خصوصاً، أنظر أنيت كوباك A. Kobak (إيزابيل: حياة إيزابيل إيبرهارد)، نيويورك 1989، وكتاب (البدوية العاشقة: يوميات إيزابيل إيبرهارد)، لندن 1987. وقد رجعت إلى الجزائر بعد أن تزوجت عشيقها سليمان في مرسيليا (1902)، وقامت بجولة أخرى ناحية الغرب وتعرفت على المارشال ليوتي الذي احتل المغرب، وقتلت في العين الصفراء إثر فيضان أحد الوديان سنة 1904. انظر بحثنا (ثلاث نساء) في أبحاث وآراء جـ 4. وكان بوجا Pujat وغيره من حكام فرنسا في تقرت يتلاعبون بشيوخ الزاويتين التجانية والقادرية في المنطقة.

شاذلية في الأصل. وكانت تلعب دور الوسيط في الخصومات. وكانت زاويتهما مهرباً لثوار أولاد سيدي الشيخ (من أولاد حمزة، إلى بوعمامة). وكانت تلتزم الحياد الظاهري بين المغرب وفرنسا، وتقدم المساعدات والأمن لقوافل الصحراء، ولها أتباع في الناحية بين الطوارق وبني سناسن وعين تموشنت وتلمسان وحميان. أثناء ثورة بوعمامة كان شيخ الزاوية هو أحمد بن الكبير. وعندما توفي سنة 1896 خلفه عبد الرحمن بن محمد الذي واصل سيرة سلفه وتوسع في المناطق الحدودية. ورغم أنها كانت تساعد الثوار فإنها لم تقم أو تنضم إلى ثورة، بل كانت داعية هدوء في المنطقة حسب مصادر الفرنسيين.

وربما يقال مثل ذلك عن الطريقة الزيانية (القندوسية) التي هي والكرزازية متصلتان طريقة ومشيخة وميولاً سياسية أيضاً. وقد توالى مشائخ الزاوية الزيانية منذ وفاة محمد بن أبي مدين سنة 1826. ففي الخمسينات تولى محمد بن عبد الله وبقي على رأس الزاوية إلى سنة 1895، ويدعى أيضاً محمد بن بوزيان، على اسم جده مؤسس الزاوية. وبعده تولى ابنه إبراهيم (بن محمد بن عبد الله) الذي كان حياً سنة 1910. وتتحدث المصادر الفرنسية عن كون الزاوية الزيانية قد لعبت دوراً هاماً في إصلاح ذات البين، وكان مشائخها يذهبون لجمع الزيارات من السكان المجاورين، ويعتبرها الفرنسيون طريقة متسامحة مع توغلهم، فلم تعترض في الظاهر على خططهم في الجنوب ولا في نزاعهم مع المغرب. وكانت الزيانية تسهل، مثل الكرزازية، حركة القوافل التجارية وذلك بتوفير الأمن والضيافة لعابري السبيل. وكانت بدون شك تأوي أيضاً الهاربين والمهزومين. وكان الناس يقدّمون إليها الصدقات. ولكن الحوادث السياسية لا تدل على أن الزيانية كانت تحرض على القتال، وإذا وقعت الثورة قربها، مثل حوادث 1881 فسرعان ما ينسحب أتباعها وأتباع التجانية منها، كما أخبرت المصادر الفرنسية. ويشيد الفرنسيون بدور الزيانية سنة 1870 حين قدمت العلف والحيوانات للجنرال (ويمفن) عند حلوله بوادي قير، وكان في حاجة ماسة إلى ذلك.

أما الطيبية فزاويتها الأصلية في وزان بالمغرب. وكان لها أتباعها في الجزائر، وهي عريقة في التأثير السياسي والحربي في البلدين. ومنها بومعزة (محمد بن عبد الله) الذي لعب دوراً بارزاً في حوادث 1845 بالظهرة. وقد تداخلت الطيبية في الثورات الجزائرية بالجنوب الغربي، مع الدرقاوية والشيخية. ومنذ نهاية الأربعينات لم تدخل الطيبية في مواجهة مع الفرنسيين. وكانت عيون هؤلاء على المغرب، وكانت تعليمات القناصل الفرنسيين في طنجة هي التودّد لهذه الطريقة، وقد وصل الأمر أن أصبح شيخ الزاوية الأصلية في وزان داخلاً تحت الحماية الفرنسية. وكان أنصاره في الجزائر يعاملون معاملة «ديموقراطية» ولا تتدخل فرنسا في انتخابات المقدمين إرضاء للشيخ الرئيس[1]. وأصبح شريف وزان متزوجاً من إنكليزية واعتنق مبدأ «التقدم». وباستدعاء من فرنسا زار شريف وزان الجزائر، واتصل بالمسؤولين، وقدم بركته لأتباعه فيها، وجمع «الزيارات» وعين المقدمين، وسهل مهمة فرنسا في الجنوب الغربي، ووافق أهل القورارة، كما قيل، على الدخول تحت حماية الفرنسيين، بل قبل الشيخ (شريف وزان) أن تكون لفرنسا كلمة في (بيت وزان) وغير ذلك من «الأسرار» التي لم تعرف في وقتها. وكان ذلك سنة 1892 حين توصل كامبون أيضاً إلى اتفاق مع قدور بن حمزة في المنيعة[2]. واستقبل أولاد سيدي الشيخ في البيض شريف وزان ضيفاً عليهم تحت الراية الفرنسية. وكان لشريف وزان ابن يدرس في الجزائر على نفقة الحكومة الفرنسية. ولا شك أن للطيبية دوراً تمهيدياً لاحتلال فرنسا للمغرب. وهكذا فإن الطيبية (أو التهامية، كما كانت تسمى في المغرب) كانت سلبية في آخر القرن الماضي بل كانت مساعدة على تثبيت الاحتلال الفرنسي. ولكن أتباعها وبعض مقدميها كانوا في صفوف الثورات التي عرفها الجنوب الغربي منذ الستينات[3].

---

(1) وقع ذلك في قسنطينة بين المتنافسين ابن عيسى والشريف شريط.

(2) انظر سابقاً.

(3) أما في المدن فقد كان بعض رجال الدين ـ أنظر لاحقاً ـ منتمين إلى بعض هذه الطرق =

وتتفق الدرقاوية مع الطيبية في بعض الأمور. من ذلك أن الدرقاوية شاذلية الأصول أيضاً وأنها مثل الطيبية مغربية. ولكنهما لا تتفقان في الدور السياسي. وقد شملت الدرقاوية في وقت لاحق المدنية والهبرية أيضاً. وتعرضنا في عدة مناسبات إلى دور أبي موسى الدرقاوي فلا نرجع إليه[1]. ومن رجالها البارزين في الجزائر العربي بن عطية الدرقاوي الذي أجبره الفرنسيون على الهجرة إلى تونس. ومن تلاميذه النشطين عدة بن غلام الله الذي كان قد تولى القضاء للأمير، ثم أسس زاوية الأكراد ناحية تيهرت. ومن تلاميذ هذا (عدة بن غلام الله) مجموعة أصبحوا من أعيان الشاذلية ـ الدرقاوية، وهم محمد الموسوم بقصر البخاري، وابن عبد الله بن عبد القادر بمعسكر، ومحمد الشرقي بالعطاف، وقد تزوّج هذا بفرنسية. وفي آخر القرن ظهرت الطريقة الهبرية، منسوبة إلى الشيخ محمد الهبري الذي أظهرها في بني سناسن والذي حاول أن يحيي بها الدرقاوية، وانتشرت الهبرية بسرعة بعد وفاة شيخها. وكان الفرنسيون يصفون شيخها بالتعصب، علامة على أنه لم يكن طيعاً لهم كطاعة شريف وزان مثلاً. وكان ذلك في الوقت الذي كانت فيه الأطماع الفرنسية في المغرب في عنفوانها.

إلى آخر القرن كانت زاوية الأكراد تقوم بنشاط غير سياسي كالتعليم وإقامة الحفلات (الزردات) السنوية أو نصف السنوية. وفي هذه الحفلات كانت تجمع الزيارات ويطعم الطعام ويجتمع المقدمون. أما الدور السياسي فقد كان غائباً تقريباً. وهناك فرع درقاوي آخر ظهر ناحية فرندة باسم طريقة الشيخ البودالي، ثم زاوية زقزل التي أسسها أحمد الينبوعي. وقد رأينا أن الدرقاوية قد تداخلت

= ويتباهون بالبركات التي حصلوا عليها من شيوخ هم في الواقع كانوا أدوات للإدارة الاستعمارية. ومن هؤلاء الرجال: علي بن عبد الرحمن (التجانية) وشعيب بن علي (مختلف الطرق) ثم الهاشمي بن بكار (الطيبية) إلخ. والهاشمي هذا من أهل القرن العشرين.

(1) انظر عنه القسم الأول من الجزء الأول.

مع الشاذلية والمدنية. وكانت هذه معادية للفرنسيين وكان مقرها في طرابلس (ليبيا) وليس في الجزائر. وكانت المدنية بصفة عامة موالية للدولة العثمانية ومنافسة للسنوسية.

إن الفرنسيين يعرفون أن الدرقاوية هي طريقة الفقراء والجبليين - الريفيين. عرف أتباعها بالتقشف والمجاهدة البدنية. وكانوا متحفظين من الفرنسيين ويتخذون معهم التقية والاستسلام الظاهري. وقد تقبلوا منهم الوظائف الدينية وليس الإدارية. فتولى لهم الدرقاويون الإمامة في المساجد ووظائف الفتوى والقضاء، اقتداء ربما بما فعل عدة بن غلام الله مع الأمير عبد القادر. ولكن ثقة الفرنسيين كانت متزعزعة فيهم، حتى صرّح رين بأنه لا يمكن اتخاذ «احتياطيين» منهم لكي يتقدموا للدفاع عن فرنسا، ولكن يكفي تعاونهم لتمرير روح «الحضارة» التي يريد الفرنسيون بثها في الجزائر، حسب تعبيره. وفي وقت لاحق تولى الدرقاويون الوظائف السياسية أيضاً.

* * *

وشاركت الشاذلية في الثورات عن طريق إخوانها (أتباعها) لا عن طريق زعمائها. فهي كطريقة كانت موجودة في الطرق الأخرى لأن تفريعات صوفية عديدة إنما أصلها من الشاذلية، كما عرفنا. واهتم دارسو الطريقة الشاذلية بالنواحي المبدئية فيها، فوجدوا أنها لا تهمل شؤون الدنيا ولكنها لا تتداخل في السياسة. وهكذا كان حال زعمائها في الجزائر.

وأشهر من مثل الشاذلية خلال القرن الماضي هو الشيخ محمد الموسوم صاحب زاوية قصر البخاري. وقد ولد في غريب نواحي جندل حوالي 1820، فعاصر منذ فتوته الاحتلال والمقاومة في عهد الأمير، وشهدت منطقته، وقد تجاوز العشرين، تحول السلطة من يد الأمير في مليانة والمدية إلى يد الفرنسيين. ولا شك أن ذلك كله قد تقمصه عندما سار نحو الكهولة. فقد أخذ العلم في مسقط رأسه، ثم أخذ يتجول بحثاً عن بقايا العلماء الذين تفرقوا في

البلاد، فكر في الرحيل كغيره إلى فاس وغيرها، ولكنه في النهاية لم يخرج من وطنه، واكتفى بأخذ العلم والطريقة عمن اشتهروا فيها عندئذ مثل الشيخ عدة بن غلام الله الذي كان بدوره قاضياً عند الأمير[1]. وأصبح الشيخ الموسوم بدوره من العلماء ورجال التصوف.

وخلال الستينات عرفت الجزائر سياسة المملكة العربية التي كان من آثارها صدور مرسوم سنة 1863 وزيارة نابليون الثانية 1865. وكانت منطقة الشيخ الموسوم قد تأثرت بالأحداث المذكورة، سيما المرسوم، وبثورتي أولاد سيدي الشيخ وفليتة. فماذا يفعل؟ لقد ذهب إلى قصر البخاري وأسس زاوية فيه حوالي سنة 1866. وفتحها للتعليم القرآني وإعطاء الأوراد الشاذلية. وكانت بلدة القصر محطة رئيسية بين الجنوب والشمال والشرق والغرب، فاستفادت الزاوية من تردد الأتباع ومن شهرة الشيخ العلمية. وصادف ظهور هذه الزاوية ظهور زاوية الهامل أيضاً، وطالما كان شيخاهما يتزاوران. وألف الموسوم بعض الكتب، وشاع أمره، وكانت عيون الفرنسيين تراوده فحاولوا احتواءه بعد أن ثبت لهم دور الطرق الصوفية في الثورات. ورغم أنه حاول أن يبقى على الحياد، فإنه لم يسلم من الاضطهاد، وحدث له ما حدث لمعاصره الشيخ الشارف طكوك زعيم الزاوية السنوسية في نواحي مستغانم. فقد هاجم الفرنسيون الزاوية في قصر البخاري تارة وفي غريب تارة أخرى، على أثر وشاية أنه كان يخبيء السلاح. ولكن ثبت لهم غير ذلك. وحاولوا استدراجه إلى الوظيف فأبى، فقد عرضوا عليه إدارة مدرسة الجزائر الشرعية، ولكنه فضل الخلوة الصوفية ونشر التعليم الحر. وجذب إليه عدداً من علماء الجزائر حتى طلبوه في الإجازة، ومنهم المفتي علي بن الحفاف.

ويبدو أن الشيخ الموسوم قد لعب دوراً مزدوجاً. فلم يجد، كالشيخ الحداد، زعيماً دنيوياً يسانده بالدعوة للجهاد، فاكتفى بترك أتباعه ينضمون

---

(1) عن حياة الشيخ الموسوم بالتفصيل أنظر فصل الطرق الصوفية من التاريخ الثقافي.

للثورات كما شاؤوا. أما هو فكان يدعو إلى الهدوء حتى عندما تندلع هذه الثورات. وذكر لويس رين الذي عاصره أن الشيخ قد تطوع لدعوة أولاد سيدي الشيخ إلى الهدوء خلال الستينات، وكذلك فعل مع ثوار سنة 1871، ومع ذلك اتهم الفرنسيون الشيخ الموسوم بأنه كان لا يؤيد الحكم المدني الذي أعلنوه منذ 1870 وحاولوا توريطه بالكتابة إليه وطلب الجواب منه على ذلك. ووجدوا خط يده على إحدى الرسائل الواصلة إليه، ومن حسن حظه أن جوابه كان التزام الحياد في ذلك وقوله إنه لا يتدخل في مثل هذه الأمور «السياسية». وقد توفي الشيخ الموسوم سنة 1883، وهي سنة وفاة الأمير بالمشرق. وترك الموسوم ابنه أحمد المختار خليفة له. ولكن الابن لم يكن في مقام أبيه نفوذاً وعلماً، فتدهورت سمعة الزاوية في عهده، وقد بقي أحمد المختار على رأسها إلى أوائل هذا القرن وربما إلى الحرب العالمية الأولى.

وصادف موت الشيخ الموسوم إحاطة الفرنسيين بالطرق الصوفية وتمزيقها بدعوى أنها كانت تمثّل الخطر الداهم على الاستعمار. وقد علمنا أن الناس دخلوا أفواجاً في هذه الطرق بعد فشل الثورات، اعتقاداً منهم أنها الملجأ الوحيد إلى الخلاص مما حلّ بهم من كوارث. واتهم الفرنسيون الطرق الصوفية بأنها كانت تستغل حيرة الناس ولجوءهم إليها روحياً وسياسياً ومادياً. فضيقوا الخناق على المشبوهين من الشيوخ ومنعوا عنهم الزيارات وهدموا بعض الزوايا، ومنعوا «السيادة» لزاوية على أخرى، بل جعلوا كل زاوية وكل شيخ مستقلاً بنفسه، وشجعوا الانقسامات في الطريقة الواحدة. وقد حدث مثل ذلك للشاذلية وطريقة الشيخ الموسوم بالذات. ذلك أن تلاميذه قد أسسوا لهم زوايا مستقلة عن زاويته في عهد ابنه أحمد المختار. ومنهم محمد الشرقي الذي أسس زاوية في العطاف، وقدور بن سليمان الذي أسس زاوية في مستغانم، ومحمد بن أحمد الذي أسس زاوية في ثنية الحد. وظهر فرع آخر للشاذلية مستقلاً عن قصر البخاري بزعامة الشيخ بلقاسم بن الحاج في اليدوغ (قرب عنابة) واشتهر صاحب هذا الفرع باسم (بوقشبية)، وكان الفرنسيون قد ألصقوا به لقباً آخر وهو «حامي

الغابات» من الحرائق. وقد غلبت على هذا الشيخ الدروشة أو نسبت إليه في وقت اشتدّ فيه ساعد الاستعمار وأصبحت الدروشة نوعاً من التمويه والتهرّب.

إن الشاذلية لم تكن في العهد الذي ندرسه طريقة محاربة، ولكنها كانت زاوية لاستقبال التلاميذ لتعليم القرآن وتلقين الأذكار وإصلاح الأحوال وحفظ التراث. أما المواقف السياسية التي لها فقد كانت غامضة وممزوجة بالدروشة والتقية. وإذا كان بعض شيوخها قد أظهروا التحفظ والحياد إزاء الثورات فإن ذلك يعني قلة الأتباع والشعور بالضعف. وفي آخر إحصاء (1897) ثبت أن كل أتباع الشاذلية بمختلف الفروع عبر القطر كله لا يكاد يتجاوز الأربعة عشر ألفاً. وكان للشاذلية فروع أخرى كالزروقية، ولكن لا تأثير لها في الحياة السياسية في الفترة التي ندرسها.

* * *

وقبل أن نختم هذه الفقرة نود أن نلاحظ ملاحظات عامة. وأولها أن كثيراً من الناس، سيما الأعيان كالقضاة والقياد ورجال الدين، كانوا يدخلون الطرق الصوفية، ونعني بها الطرق المتنفذة أو التي لها علاقات مع الإدارة الفرنسية، من أجل حماية أنفسهم عند الحاجة أو طلب الوظيفة، وليس قناعة بمبدئها أو عقيدة في شيخها. وكانت التجانية من أقوى هذه الطرق في العهد الذي ندرسه، فكان طلاب الوظائف وطلاب الحماية يلجأون إليها ويدخلون تحت لوائها. وكانت هي تتدخل فعلاً لصالحهم عند الحاجة، وكانت مسموعة الكلمة. وقد وجدنا قضاة ومفتيين وخوجات قد دخلوا في التجانية لنفس الغرض. ومن جهة أخرى كانت الإدارة الفرنسية تطلب أحياناً تزكية الزاوية التجانية لطلاب الوظائف(1). وهذا الامتياز قد زاد في مكانتها في أعين الناس لأنهم لا ينظرون إلى المبادىء ولكن إلى المصالح. وكانت القادرية أيضاً تقوم بذلك أحياناً، ولكن في درجة ضعيفة لأنها لم تكن تتمتع بنفس النفوذ لدى الفرنسيين ولم يكن لها زاوية

---

(1) نيكوكيلسترا Nico Kielstra، «تدهور التنظيم القبلي في سوف»، في مجلة الغرب الإسلامي، R.O.M عدد 45، 1987. انظره في أبحاث وآراء، جـ4.

مركزية في الجزائر. ووجدنا موظفين رسميين ومتنورين قد طلبوا الدخول في الطرق الصوفية لنفس الغرض مثل الشيخ شعيب بن علي قاضي تلمسان، والشيخ علي بن عبد الرحمن مفتي وهران، وعلي بن الحفاف مفتي العاصمة، وعبد الحليم بن سماية أحد علماء المدرسة الثعالبية، وغيرهم كثير.

والملاحظة الثانية هي أن معظم الطرق الصوفية قد قبلت بالوظائف الإدارية، وبعضها اقتصر على الوظائف الدينية. ومن خلال هذه الوظائف توغل رجالها داخل النظام الاستعماري. وكانت هذه مرحلة من مراحل التعامل مع العدو. فبعد المقاطعة المطلقة جاء دور العمل معه من الداخل والاستفادة منه، شعوراً بالعجز عن المقاومة والمواجهة. ولكن ذلك لا يعني قبول النظام الاستعماري والاندماج فيه والتعاون معه على إنجاز مخططه. وربما يكون من القليل جداً أن نجد أناساً استسلموا نهائياً للنظام الاستعماري عن قناعة، وإنما هي مرحلة من مراحل التطور في العلاقات. ولكن الفرنسيين لم يكونوا مطمئنين كل الاطمئنان لهذا العنصر الدخيل، واعتبروه جسراً مؤقتاً للمرور إلى الاندماج عن طريق المدرسة. وكانت الصحافة الفرنسية تصف الموظفين الجدد «بالمتعصبين» المقنّعين.

والملاحظة الثالثة أن الفرنسيين كانوا يفضلون التعامل مع المرابطين المستقلين على التعامل مع شيوخ الطرق الصوفية في المرحلة التي نعالجها. وقد اعتبروا المرابطين أناساً متعلمين ومتحفظين، وهم ليسوا مغامرين كالأشراف، ولا متعصبين كالشيوخ (المقدمين). ثم أن لهم سمعة بين الناس من أجل علمهم ومكانتهم العائلية سواء كانوا أصلاً أو فرعاً من أصل معروف. ولذلك استدرجوا عائلات «مرابطة» بأكملها وولوها الإدارة والقيادة، بصفة مؤقتة طبعاً (كما حدث لزعماء الأجواد). وأنت تجد في قائمة الأعيان الذين ذكرناهم في فصل سابق أسماء للمرابطين البارزين، وهم الذين يسميهم الفرنسيون أحياناً نبلاء الدين في مقابل نبلاء السيف. وكان هدف الفرنسيين من توظيف المرابطين المستقلين هو ضرب عدة عصافير: كسبهم وتحييدهم وجعلهم أصدقاء بدل أعداء، وعدم ترك

الساحة لنبلاء السيف فقط، أولئك الذين لهم ماض عسكري مجيد قد يحملهم ذات يوم على الثورة، واستعمال نفوذ المرابطين لدى أتباعهم وأنصارهم لكي يكفوا عن معارضة الفرنسيين، وأخيراً فإن توظيف المرابطين كان ينزع الفتيل من يد شيوخ الطرق من جهة ويساعد على تدجين رجال الدين الرسميين كالأيمة.

والملاحظة الرابعة هي أن أكبر الطرق أتباعاً في آخر القرن هي الرحمانية، ولكنها لم تكن كذلك خلال الستينات. ورغم فشلها في تحقيق الأهداف السياسية فإنها كانت تزداد في الانتشار والتعبئة. وقد نسب الفرنسيون أشعاراً شعبية إلى بعض الشعراء الذين عبروا عن خيبة الأمل بعد الثورات الفاشلة، واعتقد الفرنسيون أن ذلك يعني الخروج عن الطريقة نفسها، ولكنهم اكتشفوا أن الجماهير قد احتضنت الطريقة أكثر فأكثر، رغم تعدد فروعها وفقدها للرأس الواحد (المركزية). وأصبح الفرنسيون يتخيلون أن كل طرقي هو رحماني بالضرورة، وشكوا في أن الرحمانيين استعملوا الطرق الأخرى التي لا خوف منها للتخفي والتعمية. فكانت الرحمانية والسنوسية من أبرز الطرق التي يخشاها الفرنسيون بنهاية القرن الماضي.

والملاحظة الخامسة هي أننا لم نذكر طرقاً مثل الحنصالية والعيساوية، لأنها في الواقع كانت غائبة عن الساحة السياسية. فالأولى تعايشت مع الواقع، وكانت مساحتها الجغرافية محصورة في قسنطينة وما حولها. وكان شيخها أحمد بن المبارك من العلماء الأوائل الذين توظفوا في الإدارة الفرنسية وعلموا في المدرسة الرسمية وصادقوا المستشرقين من أمثال شيربونو. ولعل بعض رجالها اعتقدوا من البداية في المثل القائل: اليد التي لا تستطيع قطعها قبّلها! أما العيساوية فقد تحولت إلى طريقة شعبية غوغائية، ورغم أن البعض كانوا ينظرون فقط إلى جانبها الظاهري كالحركات البهلوانية والحيل الشيطانية والتضارب والصياح، فإننا نرى أنها كانت طريقة ذات وجهين، فإلى جانب ما ذكرنا كان لها ممارسات جدية كالتطبيب، والكشف عن رغبات الناس، واستعمال الأساليب النفسية تهرباً من الممارسات المباشرة التي يعاقب عليها

الاستعمار. ولكن المبالغات أدّت إلى التعميم واتهام أصحابها بإفساد الأخلاق والمجتمع. وقد تدخلت معها في ذلك الطريقة العمارية التي أحياها رجل مراكشي مشبوه عاصر الاحتلال منذ بدايته واستعمله الفرنسيون في أغراض عديدة، فحجّ عدة مرات وتردّد على المغرب وتونس، ثم استقر في نواحي قالمة. ولكن أتباعه كانوا أيضاً في العاصمة وغيرها، وكان اسمه الحاج مبارك[1].

والملاحظة الأخيرة هي أنه يجب النظر إلى الطرق الصوفية في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن الماضي على أنها ضحية ومسؤولة في نفس الوقت. فهي مسؤولة لأنها بقيت هي الوحيدة التي لها سيطرة كبيرة على قيادة الجماهير بعد اختفاء رجال العلم ورجال السيف وقوة الأعيان في المدن، وتدجين المرابطين، وسحق القضاة، وهي أيضاً ضحية لأن كل مطارق الإدارة الاستعمارية قد سلطت عليها، من الصحافة والنواب والكولون والعسكريين وعلماء الاستشراق ورجال الكنيسة، كلهم تسلطوا على هذه الظاهرة التي سموها «الجمعيات السرية» والتي كانت تعمل في الخفاء، حسب معتقدهم، على طرد الفرنسيين ورميهم في البحر. ومن يقرأ الكتب المؤلفة بين 1871 ـ 1900 حول الطرق الصوفية يدرك أن الفرنسيين قد أصيبوا بالهوس منها، وأن اقتراحاتهم حولها كانت متناقضة، بعضهم كان يدعو إلى سحقها بالقوة، وبعضهم كان يدعو إلى التعايش معها والتوغل فيها داخلياً وبهدوء، وبعضهم كان يدعو إلى ضرب بعضها ببعض لتتحلل تلقائياً. وهناك اقتراحات أخرى حولها لا تكاد تخرج عن هذه المعاني.

إن حتمية التطور جعلت دور الطرق الصوفية ينتهي مع الحرب العالمية الأولى. ولم تكن قوة التشبث بالتصوف هي الوحيدة التي تشكل عبئاً على المجتمع، بل كانت ثقلاً موازياً لثقل أجهزة المسخ الأخرى التي كانت تجهز عليه. وعندما توقفت المعارضة العسكرية لم تبق أمام الشعب إلا المعارضة

(1) قصته في الفصل الأول من جـ 4 من التاريخ الثقافي.

الروحية التي حملت الأمانة إلى المعارضة السياسية عندما توفرت شروطها.

رجال الدين الرسميين

ونقصد بهم أولئك الذين تولوا الشؤون الدينية (الديانة) في العهد الاستعماري، وهم الذين يطلق عليهم أحياناً «العلماء»، وهو لفظ جامع لهم ولغيرهم كالقضاة والمثقفين والمتعلمين الأحرار أو غير الرسميين. وقد أصبح الاستعمال الشائع منذ فصل الدين عن القضاء والتعليم هو رجال الديانة، مضافاً إلى ذلك عبارة «الإسلامية» تمييزاً لهم عن رجال الديانتين اليهودية والمسيحية. ورجال الديانة الإسلامية أصبحوا فئة قائمة بذاتها، مهمتها الأساسية إمامة الصلوات الخمس وصلاة الجمعة في مساجد معينة تشرف عليها إدارة الشؤون الأهلية الفرنسية.

ومنذ ضمّت الأوقاف إلى الإدارة الفرنسية أصبح رجال الديانة يتقاضون أجورهم الشهرية من هذه الإدارة بعد أن كانوا يأخذون أجورهم من ميزانية الأوقاف. وبذلك دخل رجال الديانة في خضوع تام تحت السلطة الاستعمارية. واختفت كما قال حمدان خوجة منذ 1833، «جرأة العلماء»، لأنهم إن قالوا أو سكتوا عن خوف حكم عليهم بالنفي أو الحبس[1]. وكان على رجال الدين الرسميين أن يلتزموا بالصيغة التي عدلت سنة 1830 في الدعاء عند الصلاة الجامعة. فبعد أن كان الدعاء لخليفة المسلمين أصبح الدعاء منذ الاحتلال لا يتوجّه إلى الخليفة وإنما في صيغة عامة تدعو اللّٰه أن يحمي الإسلام وأن يسند من يحييه ويحيي السنة النبوية، وينجي من الفتن في الدنيا والآخرة. وبقيت هذه الصيغة طيلة العهد الاستعماري هي التي يرددها أيمة المساجد، بل إنهم يقرأون الفاتحة بعد الدعاء بالتأييد والتمكين لحكومة فرنسا عند الاحتفالات والأعياد الرسمية. ويروي رين، بكل اعتزاز، أن المخالفين للصيغة المذكورة في الدعاء

(1) قنان (نصوص)، ص 59. وحمدان خوجة (المرآة)، ترجم محمد العربي الزبيري، 1975، ص 251، 255.

يعاقبون، لأنهم في هذه الحالة يعتبرون معادين لفرنسا. والمخالفة هنا هي ذكر السلطان العثماني مثلاً في دعاء الجمعة[1].

هذا الوضع، وهو تقاضي الراتب والالتزام بصيغة الدعاء، قد جعل رجال الديانة أقل شأناً من رجال الدين الآخرين. ذلك أن المرابطين وشيوخ التصوف كانوا يتمتعون إلى حد ما بحريتهم، إذا كانوا غير موظفين. كما أن المتوظفين، كالقضاة، كانوا أكثر حرمة عند الناس من رجال المساجد الذين كانوا يعيشون في استسلام متناهٍ. وقد ازدادوا فقراً على توالي الأيام واضطر بعضهم إلى التسوّل أو الهجرة. إن تعيين رجال الديانة من قبل الفرنسيين «الكفار» قد حطّ من قيمتهم الدينية في نظر الجماهير التي تعوّدت على حرية رجل الدين وعدم خضوعه إلا إلى النصوص الإسلامية. ومن جهة أخرى كان التدهور العلمي قد ساعد على تصديق ذلك فيهم، ذلك أن المدارس قد اختفت وكذلك دروس المساجد والزوايا، فلم يعد هناك علماء بمعنى الكلمة.

والمسائل الدينية التي يعالجها رجال الديانة لا تزيد من قيمتهم أيضاً. ذلك أنه لا استقلالية لهم في تعيين ولا عزل الموظفين الذين يعملون معهم. وإنما كانوا في مرحلة الاحتلال الأولى يقترحون على مدير الشؤون الأهلية أسماء من يرونه أهلاً وهو يختار واحداً من ثلاثة، وقد يكون له رأي آخر. وقد يختلفون في مسائل تافهة فيردونها إلى المدير المذكور للفصل فيها. ولم يعد لهم دخل في شؤون الحج ولا في توريث الوظائف، ولا في إدارة الأوقاف، ولا حتى في إلقاء درس بالجامع دون رخصة. وكانوا يستقبلون الزوار الفرنسيين في المساجد، أو يقضون أوقاتهم في انتظار الأذان لهذه الصلاة أو تلك. لقد أدخلتهم الإدارة الفرنسية نوعاً من الكهنوت الذي لم يكن يعرفه الإسلام.

هذا في المدن، أما في الأرياف فالأيمة كانوا معينين من المكاتب العربية العسكرية، وكانوا يعملون تحت إشرافها. ولكن الرقابة هنا أقل، ومجالات

---

(1) رين (مرابطون وإخوان)، ص 12.

العمل الأخرى مفتوحة للإمام. وهو في الريف غير مأجور وإنما هو متطوع. وقد تولى ذلك بعض المرابطين أيضاً، وفي وقت لاحق تولاه بعض القضاة بعد أن ألغى الفرنسيون وظائف القضاء الإسلامي لصالح القضاء الفرنسي.

وقد صنّف الفرنسيون المساجد إلى أصناف، حسب أهميتها في نظرهم، وأعطوا الأهمية لمساجد العواصم، وهي: 6 مساجد من الدرجة الأولى، و9 من الدرجة الثانية، و12 من الثالثة، و14 من الرابعة، و37 من الخامسة؛ وهذه تشمل المساجد الصغيرة والزوايا. أما المساجد خارج المدن المعروفة فهي كثيرة وغير داخلة في هذا التصنيف. وكانت المساجد سنة 1860 تبلغ حوالي 1494 مسجداً[1].

ورغم أن الحكومة الفرنسية كانت تعلن أنها تلتزم الحياد في الشؤون الدينية وحرية العقيدة فإنها كانت تفعل غير ما تعلن، ذلك أن المخصصات المالية للديانة الكاثوليكية كانت تفوق أضعافاً مضاعفة المخصصات للديانة الإسلامية التي هي ديانة الغالبية الساحقة من السكان. والغريب في الأمر أن اتفاق 1830 ينص على احترام الفرنسيين للدين الإسلامي وحرية ممارسته، فإذا بهم يبدأون بمجرد التغلب بهدم مؤسساته والاستيلاء على أوقافه وإهانة علمائه. وإليك توزيع الميزانية سنة 1887 على الأديان الثلاثة في الجزائر، ولا تنس أن بعض الأموال المعطاة لغير الإسلام إنما هي من أوقاف المسلمين[2]:

الإسلام: 216,340 فرنك.

المسيحية: 986,400 فرنك (بما في ذلك البروتستانتيون).

اليهودية: 26,600 فرنك.

ويمكن مقارنة ذلك بعدد السكان عندئذ. فالمسلمون كانوا ثلاثة ملايين،

---

(1) زوزو (نصوص)، ص 243 ـ 244 عن أرشيف فانسان، H 229.

(2) المصدر: فينيون (فرنسا في شمال إفريقية)، ص 244. وعن إحصاء سنة 1882 انظر رين (مرابطون)، ص 13.

والمسيحيون 3500 ألف، واليهود أقل من 36 ألف. ونحن نعرف أن من أسباب الاستيلاء على الأوقاف هو خوف الفرنسيين من أن يستعمل المسلمون الأموال في الثورات ضدهم. ولكن الأموال أصبحت الآن تستعمل في قمع المسلمين والضغط عليهم. وكل ما كان يتقاضاه رجال الديانة سنة 1882 لا يتجاوز 166,490 فرنك[1]. وهو مبلغ ضئيل جداً بالنسبة لما دخل في الميزانية الفرنسية من مال الوقف وما يدفعه الجزائريون من ضرائب إليها.

أما الوظائف الدينية فكثيرة، ولكن أبرزها هي: المفتي، وكان عدد المفتين ستة عشر. وقد ألغى الفرنسيون لقب شيخ الإسلام، كما عرفنا، وكان عند الاحتلال في عائلة الفكون بقسنطينة. والمفتي ليس بالضرورة أفضل العلماء ولا ينتخبه زملاؤه، وإنما هو موظف عادي من رجال الدين، وتتوفر فيه بعض المؤهلات، ومن بينها معرفته لمبادىء الشريعة الإسلامية والولاء لفرنسا. ويمكن لأي قاض أو إمام أن يسميه الفرنسيون مفتياً. وقد اعترف أوغسطين بيرك بأن بعض المفتين كانوا جواسيس لفرنسا[2]. ويقوم المفتي بالإشراف على مجموعة من الأيمة والشؤون الدينية في مقاطعته، وهو الذي يلقي خطبة الجمعة والعيدين، ويتولى التدريس في المسجد الرئيسي وذلك بإلقاء درس في الفقه على مستوى العامة.

وبالإضافة إلى المفتي هناك الأيمة، وعددهم في الفترة التي ندرسها حوالي 81 إماماً. وهم أيضاً كانوا جهلة في أغلب الأحيان، لأن المدارس التي كانوا يتخرجون منها قد انتهى أمرها، وقلما كان المرابطون يتولون الإمامة في المدن، خصوصاً في مرحلتنا هذه، ويوجد أيضاً موظفون آخرون يكملون المجموعة وهم غالباً في المساجد الكبيرة فقط. ومنهم المدرسون الذين يعلمون مبادىء الدين والقرآن للأطفال والكبار، وكانوا تحت رقابة شديدة بحيث لا

(1) يضاف إلى ذلك 49,850 فرنك مخصصة لصيانة المساجد.
(2) أوغسطين بيرك «أسرى الألوهية» في (مجلة البحر الأبيض)، م 10، 1951، ص 425.

يخرجون عما خصّص لهم من كتب وتوجيهات. وهناك الحزابون الذين يقرأون القرآن والكتب الدينية في المناسبات، وفيهم درجات أو طبقات. ثم المؤذنون والقيمون على المساجد والأضرحة والزوايا.

إن رجال الديانة كانوا من أوائل الفئات الاجتماعية التي دجنت وانتزع منها فتيل المقاومة، ولذلك نجدهم في مختلف المناسبات حريصين على إظهار الولاء لفرنسا. فكانوا يرسلون الرسائل الجماعية للتأييد والدعاء الصالح والمساندة. فعلوا ذلك مع الملوك والرؤساء والأمبراطور الفرنسي. أرسلوا سنة 1846 رسالة جماعية في تهنئة الملك بنجاته من حادث الاغتيال، وحرّروا رسالتهم بالطريقة التي يخاطبون بها سلطاناً أو خليفة من المسلمين. فكتبوا بالسجع والعبارات الملوكية المنمقة ثم لفوا ذلك في كيس من الملف المذهب، وطرزوه برسومات فاخرة[1]. وفعلوا ذلك يوم أرسل نابليون فرقة جزائرية إلى حرب القرم، ويوم جاء نابليون بنفسه زائراً إلى الجزائر، ويوم دخلت فرنسا الحرب ضد بروسيا. وغير ذلك من المواقف التي تعبر عن أن هذه الفئة كانت خانعة خاضعة، لا حول لها ولا قوة.

ويجب ألا نظلم جميع هذه الفئة من رجال الدين. فقد كان فيهم بعض «العلماء» المتشبثين بالمقاييس العلمية رغم غياب كل المشجعات على ذلك. ونذكر منهم المفتيين حميدة العمالي، وعلي بن الحفاف. وكان الأخير قد انضمّ للمقاومة في عهد الأمير، وظل طيلة توظفه غير مرتاح لوضعه وكان يفكر في الهجرة. وكان بعضهم ملتزماً الصمت والعيش على مضض مع الفرنسيين، مثل علي بن الحاج موسى في العاصمة، وقد اشتغل بالتصوف أيضاً، وهو نوع من الهروب من الواقع، كما عرفنا. وعلى ذكر الهجرة نقول إن الذين لم يطيقوا وضع رجال الديانة في العهد الفرنسي لم يبق لهم سوى الهجرة إلى المشرق أو المغرب أو تونس. وهم بالطبع ليسوا ثواراً أو مجاهدين محاربين، وليسوا

(1) أوردت ترجمة الرسالة (المجلة الشرقية)، باريس 1846، ص 457 ـ 458.

زعماء من أي نوع، وإنما هم رجال علم ودين، فكانت الهجرة خلاصاً لهم من ربقة الاحتلال.

ويجب أن يكون واضحاً أننا هنا لا نتحدث عن العلماء عموماً وإنما عن رجال الدين الموظفين. أما المدرسون والقضاة ورجال العلم عموماً فهم فئة أخرى ليس هنا موضع الحديث عنها.

في آخر القرن الماضي قارن ديبون وكوبولاني بين دور رجال الدين في الجزائر وفي المشرق. فوجدا أن المفتين في المشرق يصدرون الفتاوى تأييداً للخليفة والحاكم. ويقوم القاضي والإمام بدعم السلطة. فهناك تكامل بين الجهتين. أما في الجزائر فإن رجال الديانة الإسلامية ليس لهم قيمة لدى المواطنين، لأنهم يكتفون بإقامة الصلوات وتحفيظ القرآن ومواصلة التقاليد. ولاحظا أن الهبوط السياسي لرجال الدين راجع إلى الهبوط الديني عندهم. فقد جرّد الأيمة من صلاحياتهم الشرعية. وقالا إن فرنسا «بالغت» في إبعادهم عن الشؤون الإسلامية. وكانت النتيجة في نظرهما، هي توجه الناس للبحث عن الدين في جهات أخرى غير فرنسا[1]. ومهما كان هذا القول يشكّل نوعاً من الاعتذار عما جنته الإدارة الفرنسية من عواقب جراء تهميشها لرجال الدين، فإنه يعبر عن حقيقة، وهي أن هؤلاء لم يعد لهم نفوذ اجتماعي أو سياسي. ذلك أن المسجد في هذا العهد أصبح مجرد مكان للصلاة والإمام مجرد موظف إداري ينتظر راتبه آخر الشهر، ولا يهمه بعد ذلك لا الدين ولا السياسة.

ويؤكد ماسينيون أن الحكومة الفرنسية قد «استعمرت» العقيدة الإسلامية في الجزائر منذ 1830. وهي بذلك منعت تطورها الطبيعي كوسيلة رقي ونظام حياة للمجتمع. ولم تتحرّر هذه العقيدة، في نظره، إلا سنة 1947 حين نص (قانون الجزائر) على استقلالية العقيدة الإسلامية عن الدولة[2]. ولنتصور أنه

---

(1) ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية الإسلامية)، المقدمة.

(2) لويس ماسينيون، الحولية Annuriere، باريس 1955، ص 234. ويشير ماسينيون إلى=

طيلة العهد الاستعماري كان ضابط فرنسي من ضباط الشؤون الأهلية هو المتصرف المطلق في الشؤون الإسلامية، بما في ذلك تعيين وعزل المفتين والمدرسين والأيمة والحزابين والمؤذنين. وسواء كان الأمر يتعلق بالحكم العسكري أو المدني فإن الديانة الإسلامية كانت دائماً في قبضة استعمارية صارمة، وقد تولاّها في العهد الذي ندرسه لويس رين ثم دومينيك لوسياني.

ورغم أنه لا مناص لهم من استجابة الدعوات والظهور في الحفلات الرسمية والشعبية، فقد كان رجال الديانة يظهرون للفرنسيين والأروبيين عموماً مدى استعدادهم للتطور وقبول الأمر الواقع. واعتقد الفرنسيون أنهم بذلك يخدمون دولتهم. ولكنهم في الحقيقة عزلوا رجال الدين عن قاعدتهم الشعبية، وجعلوا حاجزاً بين الدين الرسمي والدين الشعبي (المرابطية والتصوف) وجعلوا الناس يهربون من الإمام إلى المقدم، ومن المفتي إلى المرابط. وتمتلىء الكتب المعاصرة بأخبار حضور رجال الدين في الحفلات الرسمية والدينية الرسمية وإلقاء الكلمات «المناسبة». وكان بعضهم يتبجح أكثر من اللازم، حتى أن أحمد بوقندورة، وقد ترقّى في السلك الديني حتى وصل إلى رتبة الفتوى، ذكر للسيدة روجرز سنة 1864 أنه كان سيأخذ زوجته معه إلى المحكمة الفرنسية التي كان معاوناً بها لولا أنه تحرج من كونها تلبس البرقع والحايك. وزاد في التبجح أنه عندما زار فرنسا والتقى في مناسبة رسمية بالملكة فيكتوريا دعته هذه لزيارة قصرها وأنه متطلع لهذه الزيارة[1]. وقد وصف لنا محمد بيرم سنة 1878 قصر أحمد بوقندورة هذا ومكانته في العاصمة بين أهل الحل والعقد، ولكنه لم يقل شيئاً عن مكانته بين الناس

= ما يسمى أحياناً (دستور الجزائر) سنة 1947، إذ لأول مرة وبضغط من علماء الإصلاح في الجزائر، فصل الفرنسيون الديانة الإسلامية عن الدولة الفرنسية كما سبق لهم فصل المسيحية واليهودية عن الدولة منذ 1907. أما عملياً فإن الفصل بالنسبة للإسلام لم يتم إلى اندلاع الثورة.

(1) روى ذلك كريستلو (المحاكم)، ص 103. وبوقندورة هو الذي حضر سنة 1897 تأبين أحمد التجاني في الجامع الجديد بحضور الحاكم العام والشخصيات الرسمية.

وتفكيره من أجلهم، بينما روى لنا أن علي بن الحفاف كان ضاجاً بالواقع وكان يفكر في الهجرة من الجزائر. إننا لا نكاد نجد في هذا العهد رجل دين يقف في وجه دي قيدون أو شانزي أو تيرمان أو كامبون وقفة المفتي مصطفى الكبابطي في وجه بوجو سنة 1843، أو وقفة القاضي عبد العزيز في وجه فوارول سنة 1834.

وكان الحكام العامون أنفسهم يتقربون من رجال الدين ظاهرياً، فكانوا ينعتونهم بأوصاف التطرية، ويمنحونهم الجوائز والأوسمة ويدعونهم للزيارات الرسمية، وكان رجال الدين يحسبون أنهم بذلك محظوظين. وإنما ذلك في الواقع كان يزيد من بعدهم عن جمهورهم. ومن علامات التقرّب هذه أن الحكام العامين اتخذوا لأنفسهم أختاماً رسمية تحتوي على عبارات دينية، اعتقاداً منهم أنهم بذلك يغرون قلوب المسلمين باعتبارهم حكاماً عليهم. وقد جاء في ختم الطاغية المعروف الأميرال ديقيدون العبارة العربية التالية: (المتوكل على مولاه في السر والجهر، والى الولاية الكونت دقيدون أمير البحر). ولا شك أن أحد رجال الدين هو الذي صاغ له هذه العبارة المضللة. ثم استعمل خلفه لويس تيرمان عبارة مشابهة وهي (الواثق بالرحمان، عبده لويس تيرمان، سنة 1882، الوالي العام بالعمالات الجزائرية، حفظه اللّٰه لحفظه المكنون). وكان بعض الحكام العامين يستعملون في ختمهم الزخرفة العربية والشعارات الإسلامية كالهلال، وحتى العبارات القدرية، كالتي استعملها جول كامبون في العبارة التالية (الواثق بمن أمره بين الكاف والنون، عبده جول كامبون، سنة 1891، الوالي العام بالولاية الجزائرية، حفظه اللّٰه في السر والعلانية). أما الحاكم الذي جاء بعده وختم به القرن فهو (الواثق بالقدير، عبده لافيريير، والى عموم الجزائرية، حفظه اللّٰه في السر والعلانية، سنة 1898)[1]. إن هذه العلاقة بين

(1) ن. لاكروا «مذكرة عن الأختام والطوابع عند المسلمين» في (المجلة الإفريقية)، 1910، ص 201 ـ 224، وتوجد صور للأختام المذكورة خارج النص. ونلاحظ أن السنوات المذكورة في الأختام هي سنوات التولية. وكان ليبين قد تولى بين كامبون=

السلطة والديانة هي التي جعلت بعض الكتّاب الفرنسيين يتحدثون عن «الإسلام الجزائري» الذي تطوّر في نظرهم إلى أن تمثّل في استسلام رجال الدين وشعوذة رجال التصوف وخرافات العامة.

القضاء الإسلامي والسيادة الفرنسية

من القضايا الحساسة التي شغلت حيّزاً كبيراً في العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية قضية الشريعة الإسلامية ودورها أثناء الاحتلال. وقد ننظر إلى الموضوع اليوم على أنه مسألة دين ودولة، أو مسألة قضائية فقط، ولكن الحقيقة أن الموضوع خرج عن ذلك في القرن الماضي، فقد تعلّق بالهوية الجزائرية نفسها ممثلة في المحاكم الإسلامية واللغة العربية والأحكام الصادرة عن القضاة الذين كانوا يمثلون الاستمرارية والتراث. ومن الجانب الفرنسي كان الموضوع يتعلق بالسيادة، فالاحتلال يعني في نظر الفرنسيين احتلال الشريعة الإسلامية أيضاً، وإدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي وجعل القاضي الفرنسي هو السيد والقاضي المسلم هو التابع.

ولذلك شكل موضوع القضاء الإسلامي نقطة هامة في الحركة الوطنية، وما تزال دراسته لم تحظ بالاهتمام اللازم من الجزائريين المعاصرين، أما الأجانب فقد أخذوا يولونها بعض الاهتمام مثل دراسة ألان كريستلو. إن الصراع بين المسلمين والفرنسيين حول القضاء لم يكن صراعاً من أجل الوظيفة

= ولافيريير، وكان ختمه كما يلي: (الواثق بالمعين، عبده ليبين، والي عموم قطر الجزائر، وقاه الله سوء الدوائر سنة 1897). كما نلاحظ أن الأرقام في الأختام مكتوبة بالأرقام الهندية ـ العربية. ويذهب لاكروا إلى أن بوجو قلّد حكام المسلمين فاتخذ رموزاً دينية مثل الأمير عبد القادر، ثم جاء الحكام الفرنسيون بعده واستمروا في نفس التقليد. ولعل ادعاء نابليون بأنه سلطان العرب وأمبراطور الفرنسيين داخل في هذا التقليد. ويبدو أن هذه الألقاب الدينية الفخمة قد اختفت عند الحكام الفرنسيين بعد قرار فصل الدين عن الدولة سنة 1907 في الجزائر، رغم أنه لم يسر إلا على المسيحية واليهودية.

فقط ولا من بين إن هذه العلاقة أجل السمعة، ولكنه صراع من أجل الهوية الوطنية، لأن المسألة تتعلق بالدين وما يستتبعه من قيم وأخلاق وأحكام وأسرة وتعليم. ولا نستغرب بعد ذلك أن تكون أولى العرائض التي قدمها أعيان المسلمين في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن الماضي عرائض تتعلق بالقضاء الإسلامي.

كان القضاء قبل الاحتلال مستقلاً إلى حد كبير، فكان الداي والباي يعين قضاة المدن، وكانت القبائل تعين قضاتها في الأرياف. وكان هناك مجلس شرعي أعلى ينظر في أحكام القضاة في المسائل الصعبة التي تستوجب الاستئناف والمنازعات. ويحضر المجلس، الذي يعقد دورة كل أسبوع، كبار العلماء والداي أو من يمثله، وأحكام هذا المجلس نافذة ولا رجوع فيها. كما أن تكاليف التقاضي كانت زهيدة، والأحكام سريعة. والحكم قد يكون بالتعويض أو الضرب أو حتى بالقتل، ولكن لا يكون بالسجن إلاّ نادراً.

والأمير عبد القادر كان يتولى إجراء القضاء بنفسه، وكذلك خلفاؤه في أقاليمهم بتكليف منه، وتصدر الأحكام باسمه. وقد أنشأ الأمير المحاكم في مختلف المناطق وأعطى أهمية قصوى للقاضي وخصص له راتباً شهرياً بحيث لا يحتاج إلى الناس في شؤون معاشه قطعاً لدابر الرشوة. وكذلك كان لكل قبيلة قاضيها الخاص. وهو يحكم بينها في المسائل التي تنشأ بين أفرادها أو بينهم وبين جيرانهم، إذا لم يكن القايد أو الآغا أو الخوجة أو الخليفة قد انتهى إلى حكم فيها. وقد ألحق الأمير قاضياً بكل خوجة، وكان يجلس مع القاضي أربعة عدول (علماء) يعاونونه، فكان يستمع إلى الخصوم بحضور الشهود والتأكد من القرائن، ثم يصدر الحكم في الجرائم أو الجنايات وغيرها من المخالفات. ولكن القاضي لا يصدر الحكم بالموت إلا بحضور الخليفة نفسه.

كما أنشأ الأمير مجلساً تحول إليه المسائل الخلافية التي لم يتوصّل فيها القضاة إلى فصل. والمجلس هو الذي يراجع أحكام القضاة. وكان لكل إقليم مجلس. وكان للقضاة شواش أو أعوان يشرفون على تنفيذ الأحكام التي

يصدرونها. والأحكام العادية في الجنايات هي: قطع اليد اليمنى، والجلد، والغرامة، والموت، والسجن أحياناً[1]. ونكرّر أن التقاضي كان لا يكلف المتخاصمين مصاريف ولا وقتاً، لأن من خصائص القضاء الإسلامي قلة التكاليف والسرعة في تنفيذ الأحكام.

وما دام القضاء مرتبطاً بالسيادة فإن الفرنسيين قد بدأوا في التدخل في شؤونه منذ أول الاحتلال، ولم ينتظروا سنة 1834 التي قالوا عنها إنها سنة القرار النهائي في الاحتفاظ بالجزائر. فقد تصرّفوا في طرد القضاة وتعيين آخرين منذ 1830، وتدخلوا في المحكمة وهي تقاضي سيدة ناشزة من زوجها ولها منه أولاد. وكانت أول مظاهرة «شعبية» في العاصمة قد جرت بسبب تدخل الفرنسيين في شؤون القاضي[2]. ونحن نعرف أن عدداً من الثورات قادها قضاة سابقون أو اشتركوا فيها. ويقول الباحثون إن فرنسا حاولت منذ الاحتلال فرض قوانينها المدنية والجنائية، وكان اعتراض القضاة المسلمين ووجود المحاكم الإسلامية والمجالس جعلها تسلك طريق التدرج في ذلك. فكانت البداية سنة 1834 بالمراسيم الملكية.

وتمثّل سنة 1841 وضع الحجر الأساسي للقضاء الفرنسي، وهو المحاولة التي تهدف إلى إدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي. كان هذا عهد الحاكم العام بوجو الذي كان يحارب المقاومة من جهة ويرسي قواعد «الجزائر الفرنسية» من جهة أخرى. فنشأت مؤسسات القضاء الفرنسي بكل تفاصيلها، من قاضي الصلح، ومحاكم ابتدائية، وأخرى استئنائية. وكذلك المحاكم العسكرية. وهي لا تطبق إلا القانون الجنائي الفرنسي، ولا تخص أحداً من سكان الجزائر، فهي موجهة للمسلمين والأوروبيين على السواء، في كل الجرائم

---

(1) توستان دي مينوار «مذكرة عن زيارة الأمير» في (المجلة الإفريقية) نشرها إيمريت، 1955، عدد 442، ص 147. وكان وصفه يتعلق بسنة 1841.

(2) انظر قضية عائشة بنت محمد التي تنصرت، وسببت محاكمتها تلك المظاهرة، في كتابنا الحركة الوطنية ـ القسم الأول من الجزء الأول.

والمخالفات. وشهدت هذه السنة أيضاً انتزاع حق الحكم في الجنايات من يد القضاة المسلمين، وبذلك فقد القضاة المسلمون حق إصدار الأحكام الردعية، وكانت محكمة الاستئناف مؤهلة للنظر أيضاً في الشؤون المدنية، كالأحوال الشخصية.

وهذه الخطوة كانت تعني في نظر القضاة المسلمين تغييراً كبيراً يمسّ قلب الشريعة. فقد انتزع منهم النظر في الدية وفرض الحكم بالسجن، وهو غير معروف في الأرياف، لأن السجن يحرم رب العائلة من حقه في المعاش والرعاية لأسرته، كما دخل تغيير جديد يمسّ الشهود. وفرض القضاء الفرنسي نفسه على السكان، بما استلزمه من حضور وتكاليف ووكلاء واستئناف وطول المدة، ولغة جديدة، ومصطلحات وإجراءات. بالإضافة إلى أن الفرنسيين لم يطبقوا قوانينهم حرفياً، وإنما حكموا الجزائريين منذ البداية بقوانين «استثنائية» حتى أن بوجو أخبر الوزير بأن حرب الجزائر تستلزم نوعاً آخر من القضاء ومن الشرعية يختلف عن المعمول به في أروبا (؟). ومع ذلك ينعي الفرنسيون على الأتراك استبدادهم ولجؤهم إلى التعسف في القوانين. فمن كان أكثر تعسفاً يا ترى؟ ورغم ادعاء ماسينيون بأن القضاء الفرنسي أصبح هو وحده المؤهل في الحكم بالجزائر في القضايا الجنائية، فإن الواقع هو أن ما كان يطبّق في الجزائر هو أولاً اعتداء على الشريعة الإسلامية وثانياً إجراءات تعسفية غير خاضعة حتى للقانون الفرنسي[1].

لم يلغ الفرنسيون المجالس القضائية القديمة إلا بعد 1848، ولكنهم أزالوا منها اختصاص النظر في المسائل الشائكة التي عجز عن حلها القضاة، كما انتزعت منها الجنايات، كما ذكرنا. ولذلك ضعفت المجالس، ولم يعد يحترمها الناس، وتدجّن أهلها ولانت عريكتهم. وأنشأ الفرنسيون مجالس جديدة في

---

(1) انظر لويس ماسينيون (الحولية)، باريس 1955، ص 237. وآجرون (الجزائريون المسلمون)، 1/201 وهنا وهناك.

المراكز الحضرية، ووضعوا فيها رجالاً جدداً لا ينتمون إلى العائلات الكبيرة أو التقليدية. فقد أصبح معظم رجال المجالس من أهل المناطق المجاورة للمدينة. وفي كل مجلس كان يجلس المفتي والقاضي وأربعة عدول، وبعض مشاهير العلماء. وكان الفرنسيون لا يعطون حرية للمجلس، بل كانوا يتدخلون في شؤونه مباشرة بالحضور الشخصي. وكثيراً ما كانت السلطات الفرنسية تتهم الأعضاء بأنهم يتجاوزون صلاحياتهم بالتدخل في شؤون المحاكم الفرنسية فيتراجعون، ولا تطاع الأحكام التي يصدرها المجلس.

وقد أسّس الفرنسيون محاكم في المكاتب العربية العسكرية، فكان في كل مكتب قاض، ومعه الشهود والكتبة (الخوجات). وفي بعض المدن أسسوا أيضاً مجلس المكتب العربي، مثل ما حدث في معسكر وقسنطينة. وكان رئيس المكتب العربي (وهو فرنسي) يحضر جلسات المجلس الشرعي الإسلامي. وكان القاضي يعينه الحاكم العام وله راتب شهري منه. وكثيراً ما وقع التلاعب في القضايا بين القضاء الإسلامي والقضاء الفرنسي، مثل ما حدث في شأن خدوجة بنت عثمان خوجة، زوجة أحمد باي، التي ادعت دعوى ضد أحمد بوقندورة، وكيل طفلها. فقد حكم لها المجلس، ولكن محكمة الاستئناف الفرنسية حكمت ضدها لأن بوقندورة كان له ضلع في المحكمة الأخيرة[1]. ومهما كان الأمر فإن أعضاء المجلس الإقليمي أو الحضري كانوا يتألفون، كما قلنا، من وجوه عادة جديدة، وإذا كانت بعض المجالس قد ملئت بأعضاء من المخزن ومن الأشراف، فإن بعض المجالس قد ملئت بأهل الريف أو المدن الصغيرة، من علماء ينتمون إلى التعليم أو التصوف. وقد وجد بعض الباحثين أن هناك خلافاً في القضايا المعروضة على المجالس ومحاكم القضاة، فبينما كانت المجالس تعالج قضايا العائلات الحضرية من أرض وعقار، إلخ. نجد المحاكم تستقبل القضايا الصغيرة بين

---

(1) كريستلو (المحاكم)، ص 102 ـ 103. والقضية جرت سنة 1852. أنظر أيضاً، ص 98.

أهل الريف[1]. ومهما كان الأمر فإن المجالس قد ضعفت منذ 1860 وأصبحت تحت رحمة المحاكم الفرنسية.

في 1854 صدر مرسوم حول القضاء الإسلامي يعبر من جهة عن استقلالية القضاء في الشؤون المدنية ومن جهة أخرى عن تدخل السلطات في قضايا الإجراءات والتنظيمات طبقاً للرؤية الفرنسية. كان الوزير عندئذ هو المارشال فايان Vaillant، والحاكم الحاكم هو راندون. وكان المنطلق هو: هل تبقى الجزائر على تنظيمها القبلي ومن ثمة يتبع القضاء الحياة القبلية فيعين القاضي حيث يوجد قايد، ويكون القاضي تابعاً له، أو يجب تغيير هذا النظام وإحداث مقاطعات قضائية جديدة لا تخضع للتقسيم القبلي ولا يكون القاضي تابعاً فيها للقايد، ومن ثمة إحداث تغييرات في البنية الاجتماعية تؤدي في الظاهر إلى عدم تبعية القاضي للقايد، ولكن في المدى البعيد ستؤدي إلى إعداد المجتمع للذوبان في المنظومة الفرنسية. وكان هناك أنصار فرنسيون لكل وجهة. وكان الجنرال دوماس مستشار الوزير في المسائل الأهلية، يرى الإبقاء على البنية الاجتماعية الجزائرية، بينما كان الكولون وبعض الساسة، ومنهم راندون نفسه، يرون خلاف ذلك، ويخشون من بقايا السيادة العربية ورواسب الوطنية التي ستضر بالسيادة الفرنسية. فكان مرسوم 1854 انتصاراً للقضاء الإسلامي، ولكن مؤقتاً، وهو انتصار أيضاً لأنصار مذهب المحافظة على المجتمع في تنظيمه القديم[2].

لقد صدر مرسوم سنة 1854 في أول أكتوبر. ويقول عنه آجرون إنه مرسوم فتح عهداً جديداً جديراً بالتنويه كان يمكن على أساسه أن تؤلف حكومة

---

(1) كريستلو (المحاكم)، ص 104. من القضايا الكبيرة التي عرضت في قسنطينة قضية أرض عائلة الفكون في كدية عاتي والمقابر التابعة لها. انظرها.

(2) كريستلو (المحاكم)، ص 140. يوجين دوماس عمل في الجزائر في مكتب بوجو، ورافق الأمير عبد القادر في فرنسا، وألّف عدة كتب منها (المرأة العربية) و(الخيول العربية).

إسلامية عصرية. وهذا بالطبع من المبالغات التي لا طائل تحتها. ذلك أن المرسوم خفف فقط من الصدمة التي أحدثها التدخل السافر والساحق في قضايا الشريعة الإسلامية. وبعد أن أزال عن القضاة المسلمين مختلف الاختصاصات في الجنايات والتجاري وغيرها جاء ليمنحهم الآن سلطات استقلالية (من حيث المبدأ فقط) عن القيادات المحلية الأهلية. فلم يعد القاضي تابعاً للقايد أو القبيلة، ولكن تابعاً لوحدة إدارية جديدة هي المنطقة القضائية. وكان هدف ذلك، كما ألمحنا، هو إعداد المجتمع الجزائري للذوبان وهدم البنية الاجتماعية القائمة وكسر شوكة «الأرستقراطية العربية».

ومهما كان الأمر فقد نصّ مرسوم سنة 1854 على إنشاء مناطق قضائية في البلاد، وداخل كل منطقة محكمة مؤلفة من قاضي وعدلين، كما أن بعض المناطق القضائية كان يمكنها أن تؤلف مجلساً أو محكمة استئنافية إسلامية تضم أربعة من العلماء أو الفقهاء ومعهم غيرهم من العدول والشهود. ونص المرسوم أيضاً على إنشاء المجمع الفقهي الذي كان يتألف من فقهاء (مفتين) وقضاة للتداول في الأمور القانونية الواردة في الشريعة المقدمة إليه. والجديد في الموضوع أيضاً أنه يمكن للوكلاء أو المحامين (طريقة فرنسية) أن يمثلوا الأطراف المتخاصمة ولكن بدون أجر، وهذا مراعاة للجمع بين الإجراءات الفرنسية والإسلامية، واختصاصات المجمع الفقهي المذكور لا تخرج عن القضايا المدنية والتجارية والمخالفات التي لا تتداخل في القانون الجنائي الفرنسي المعمول به في الجزائر.

وقد عارض الكولون إنشاء المجلس الفقهي، كما ذكرنا، كما عارضه القضاة الفرنسيون. ورأوا فيه ترضية للمسلمين. وأعلنوا أن القضاة المسلمين منحرفون وأنهم متعفنون. وبدأت بذلك الحملة أو الحرب ضد القضاة المسلمين التي سوف لا تنتهي إلا في التسعينات حين جرّد القضاء الإسلامي من محتواه. ونظراً لقصر المدة بين إعلان المرسوم وإلغائه، فإن المجالس القضائية (المناطق) لم تقم فعلاً سوى في ثلاثة أماكن وهي

العاصمة وسطيف وقسنطينة[1].

ولكن المتربصين بالمرسوم ألغوه سنة 1859 بمرسوم جديد (1859/12/31)، وكان ذلك في عهد التجربة الوزارية (1858 ـ 1860). وبمقتضى المرسوم الأخير منح للمحاكم الفرنسية حق الاستئناف في الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون، وبذلك ألغيت عملياً المجالس الإسلامية التي كانت تنظر في القضايا الاستئنافية، ولم يبق لها سوى دور استشاري، كما أصبح من حق القضاة الفرنسيين (قضاة الصلح) مراقبة القضاة المسلمين. وأخيراً أصبح من حق المتخاصمين المسلمين رفع نزاعهم إلى المحاكم الفرنسية. وكان ذلك ضربة قوية توجّه إلى القضاء الإسلامي بالتدخّل في استقلاليته خوفاً من استمرار المقاومة من خلاله والتنازع حول السيادة الفرنسية. وقد هدف مرسوم سنة 1859 إلى دمج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي، حسب رغبة الكولون.

ثم كثرت شكاوى المسلمين من مرسوم 1859. ذلك أن التقاضي أصبح مكلفاً لهم إذا رفعوا أمرهم أو استأنفوا أمام المحاكم الفرنسية. وكان الوكلاء (المحامون) يستغلون جهل العامة بالقوانين الفرنسية والإجراءات. وقد أضاعوا بذلك أموال الناس وأراضيهم. وكانت زيارتا نابليون للجزائر سنة 1860، و1865 جزءاً من أهدافه في الاطلاع على مصدر الشكاوى. ومن نتائج الزيارة الأخيرة تكوين لجنة مختلطة جزائرية ـ فرنسية، أطلق عليها اسم قاستنبيد، بعد اسم رئيسها الفرنسي، سنة 1865. ومن دوافع تأليف اللجنة أن نابليون استمع إلى شكاوى مثل تكاليف التقاضي واستغلال جهل العامة، والبطء في تنفيذ الأحكام، ومنها أن المرأة أصبحت تجبر على الظهور سافرة أمام المحاكم، وأن القضاة الفرنسيين لا يعرفون اللغة العربية. وقد ضمت اللجنة من الأعضاء الفرنسيين رئيسها يوجين قاستنبيد عضو مجلس الدولة ومستشار محكمة الاستئناف بباريس، وبيري الذي كان قد صاغ مرسوم سنة 1859 وهو مصدر

---

(1) آجرون (الجزائريون)، 1/201 وهنا وهناك. وكريستلو (المحاكم)، ص 140 ـ 145.

القلق، وكان بيري رئيساً لمحكمة الاستئناف بالجزائر، ودي كليري وهو المدعي العام بالجزائر، وإسماعيل أوربان (توماس أوربان) وهو عندئذ المستشار للحاكم العام في الشؤون الأهلية، والعقيد تريزلي الذي كان رئيساً للمكتب السياسي في الحكومة العامة والذي سبق له العمل في المكتب العربي العسكري.

أما من الجزائريين فكانت اللجنة تضم مجموعة من العلماء والقضاة من مختلف أنحاء القطر، منهم: حسن بن بريهمات (الجزائر)، والمكي بن باديس (قسنطينة)، وحمزة بن رحال (وهران)، والطيب بن المختار، ومحمد السعيد بن علي الشريف، والعياشي بن بارنو، وسليمان بن صيام. ومن حيث الوظائف كان هؤلاء يضمون قضاة (بريهمات، وابن باديس، وابن رحال، وابن المختار)، ومفتين (ابن بارنو ـ مستغانم)، وموظفين سامين في القيادة (ابن علي الشريف، وهو أيضاً شيخ زاوية آقبو، وابن صيام). وكان ابن المختار من أقرباء الأمير عبد القادر، وابن رحال قايد قياد ندرومة والترارة، كما كان ابن صيام آغا شرفياً على مليانة. وكلهم كانوا من المتعلمين. وقد لاحظ أحد الباحثين أن من الرجال المفقودين في هذه اللجنة الباشاغا محمد المقراني الذي مثله فقط بعض زبائنه: مثل الحاج محمد بن زغودة الذي كان قاضياً في سكيكدة ومحمد بن الحاج محمد قاضي متيجة[1].

والغريب أن محضر اللجنة لم يعثر عليه الباحثون. وتوقع بعضهم أن النقاش كان ساخناً في اللجنة. وكان من المؤكد أن النقاش دار حول دور المجالس الشرعية. وكان ابن باديس والأعضاء المسلمون عامة من دعاتها واستقلاليتها، بينما الفرنسيون وعلى رأسهم بيري، رأوا عدم التراجع على مرسوم 1859 وإلغاء دور المجالس. وكان المسلمون يرون أن المجالس

(1) كريستلو، ص 185 ـ 186. ومنذ 1867 سيطرت شخصية المكي بن باديس في قسنطينة على شؤون القضاء والسياسة المحلية، إلى أوائل الثمانينات.

الشرعية هي القاعدة في الشريعة وهي الوسيلة لحفظها. ولكن الغلبة كانت للأقوياء، وكان حضور المسلمين في اللجنة مجرد امتصاص للغضب. وصدر مرسوم جديد في 1866/12/13 ألغى سيادة المجالس، ولكنه نص على بعض التعويضات المؤقتة. لقد بقي اللجوء الاختياري للمسلمين إلى القضاء الفرنسي، كما نص على إعادة تنظيم القضاء الإسلامي. ومن أبرز ما جاء في المرسوم الجديد النص على إنشاء (مجلس أعلى للفقه الإسلامي)، مهمته تفسير المسائل الصعبة طبقاً للقرآن، وهو يتألف من خمسة أعضاء مسلمين، على أن يكون رأي المجلس نهائياً إذا وقع استئناف القضايا أمامه. وقد اعتبر بعضهم إنشاء المجلس الأعلى خطوة لصالح العرب وصالح القضاء الإسلامي. ولكنها في الحقيقة خطوة لمحاولة تهدئة الرأي العام الإسلامي وكسب الوقت فقط. لأن الأساس غير سليم، ذلك أن القضاة المسلمين قد انتزع منهم حق النظر في كل القضايا ما عدا الأحوال الشخصية وبعض القضايا المدنية الطفيفة والتافهة، ومن جهة أخرى بقيت سلطتهم مقيدة لرقابة القضاة الفرنسيين لهم. كما أن المرسوم لم يطبّق على منطقة زواوة ولا خارج نطاق التل[1]. وأخيراً فإن المرسوم برمته لم يعش سوى فترة قصيرة، لأن الكولون سيعملون على إلغائه بعد انتصارهم المطلق سنة 1870.

وقرارات لجنة قاستنبيد لا تخرج عما أسميناه بالتهدئة وتحويل للرأي العام الإسلامي وشغله بأمور الامتحانات والأجور والتصنيفات الإدارية. بينما المطلب الأساسي للمسلمين وهو احترام سيادة القضاء الإسلامي، قد ديس عليه. وهذه هي أهم النقاط في القرارات: 1 ـ تعيين مجالس استشارية (بدل المجالس الكاملة الصلاحية التي طالب بها المسلمون). 2 ـ إنشاء غرف خاصة بالمسلمين في كل محكمة فرنسية، وسيكون لكل عون جزائري صوت استشاري فقط في المحكمة الفرنسية. 3 ـ إنشاء مجلس أعلى للفقه الإسلامي ـ

---

(1) آجرون (الجزائريون)، 1/204 ـ 205.

للاستئناف -، وقد سبق وصفه ووصف اختصاصه. 4 - تخفيض عدد الدوائر القضائية (المناطق) تخفيضاً كبيراً لكي يتخلّص الفرنسيون من القضاة القدماء الذين يشكلون مصدر القلق لهم وتعويضهم بقضاة جدد، تحت شعار اختيار أفضل القضاة والتخلص من «الأخشاب البالية». 5 - تصنيف القضاة إلى ثلاثة أصناف، ولكل صنف أجر خاص به، واختيار القضاة عن طريق الامتحانات بدل التعيين المباشر. وقد رأى كريستلو أن الجدة في الموضوع تتمثّل في المركزية التي تعني جمع القاضي الواحد لقضايا دائرة معينة في يده، وتحديد الأجور لكل صنف، وإجراء الامتحان لاختيار أفضل العناصر. وهذا كله، في نظره، يعني الدخول في (بقرطة) القضاة وهو ما أهمله مرسوم سنة 1854. ولعل كريستلو قد غفل عن أن البقرطة هنا تعني الاندماج في النظام الفرنسي.

وقد جرى أول امتحان من نوعه لاختيار القضاة حسب توصيات لجنة قاستنبيد، في نوفمبر 1869. وكانت المناسبة جديدة من بعض الوجوه على المترشحين وذويهم. وترجع الجدة إلى كون «العلماء» جاؤوا من المدارس الرسمية الثلاث ومن الزوايا أيضاً. كما أن اختلاط مجموعة من المتعلمين في مراكز محددة، وقد جاؤوا من أماكن متباعدة، كان في حد ذاته تجربة جديدة، وكانت اللجنة تتألف من ممتحنين جزائريين وفرنسيين، وضم الامتحان أسئلة كتابية وأخرى شفوية، وهذه تجربة جديدة أخرى. وكان عدد المترشحين 252 لوظائف القاضي والباش عدل والعدل. وتنافس الحاضرون وأظهروا مهارتهم العلمية ومعارفهم اللغوية. وحضر «المتفرجون» والفضوليون أيضاً. وكان بعضهم يرشح الأغلبية من رجال الزوايا، وبعضهم يرشح رجال المدارس الثلاث الرسمية. ويعتقد كريستلو أن فكرة هذا الامتحان العام (نوع من امتحان البكالوريا) ترجع إلى تدخلات المكي بن باديس الذي كان غير راض عن خريجي المدارس الرسمية، وكان يرى أن في البلاد علماء مجهولين لم تتح لهم الفرصة في الظهور من قبل.

وكانت نتيجة الامتحان (إذا صحتْ) هي فوز رجال الزوايا بوظائف القضاء

وفوز رجال المدارس الرسمية بوظائف الباش عدل والعدل. ويبدو أن الزوايا فازت بحصة الأسد، إذ أن 4/3 الوظائف القضائية قد امتلأت بهم. ونشرت جريدة (المبشر) الرسمية النتائج فكانت كما يلي[1]:

1 ـ الناجحون في القضاء:	الجزائر	7 كلهم من الزوايا، المدرسة 0
	وهران	18، 14 من الزوايا، المدرسة 4
	قسنطينة	17، 11 من الزوايا، المدرسة 6
2 ـ الناجحون في وظيفة		
باش عدل وعدل:	الجزائر	11، 5 من الزوايا، المدرسة 6
	وهران	16، 8 من الزوايا، المدرسة 8
	قسنطينة	31، 15 من الزوايا، المدرسة 16

ولا شك أن التسابق على الوظائف لاختيار الأفضل عمل جيد في حد ذاته. ولعله قد أغلق الباب أمام المغامرين والضعفاء الذين كانوا يعتمدون في دخول الوظائف على توصيات وتزكيات وتدخلات الفرنسيين والجزائريين على السواء. ولكن التجربة لم تدم سوى حوالي عشر سنوات. فقد تغيّر النظام الإداري سنة 1870، كما هو معروف، وفي عهد شانزي (1877) جرى تغيير في نظام الدخول للسلك القضائي وبدأ تطبيق «الإصلاحات» منذ فاتح 1880[2]. وقد ترتّب على التنظيم الجديد إعادة النظر في برنامج المدارس الثلاث وفرنسة مواده، وأصبح الإشراف عليها من مهمة المستشرقين الفرنسيين بدل العلماء الجزائريين الذين تولوها منذ إنشائها سنة 1850. ومن نتائج تعديل سنة 1877 غلق الباب في وجه رجال الزوايا في الترشح لامتحان الوظائف القضائية.

والحملة ضد القضاة المسلمين قد استئنفت سنة 1854. ولكن الحاكم

---

(1) المبشر، 17 مارس 1870.

(2) كريستلو (المحاكم)، ص 186 ـ 187، 188 ـ 189.

العام ديقيدون هو الذي أعطى لها سنة 1871 الإشارة الخضراء، فهو صاحب المقولة الشهيرة: إن القضاء هو أحد اختصاصات السيادة، وعلى القاضي المسلم أن يختفي أمام القاضي الفرنسي، فنحن المنتصرون. وليكن ذلك معلوماً للجميع[1]!

* * *

في 28 أكتوبر 1870 صدر مرسوم باستعمال المحلفين (الجوري) في الجزائر في المحاكم الفرنسية. وذلك يعني أن الكولون (الفرنسيون وكذلك اليهود المتجنسون) هم الذين سيتولون إصدار الأحكام ضد الجزائريين، ذلك أن هؤلاء لا يدخلون في نظام المحلفين. وقد أصبح الجانب العنصري واضحاً في المحاكم. فنظام المحلفين جعل الكولون واليهود هم القضاة في الواقع ضد الأهالي، حتى أن الحاكم العام (شانزي) أصابه الهلع من كثرة الأحكام الصادرة ضد الأهالي «مهما كانت براءتهم» كما قال. ففي 1872 صدر الحكم ضد 620 من الجزائريين، منها 71 حكماً بالموت من أجل حرائق الغابات. وقد طالب شانزي بإلغاء نظام المحلفين، ولكنه لم ينجح لأن نواب الكولون في البرلمان وفي اللجان المختلفة غلبوه على أمره. ولعل تدخله كان من أجل زملائه العسكريين لا من أجل الجزائريين، لأن المحلفين أخذوا يحاكمون أيضاً ضباط المكاتب العربية (وهو منهم) ويبرئون من يوجهون إليهم التهمة. وقد كان القادة الجزائريون يعاملون كالعسكريين الفرنسيين أيضاً[2].

ومع إدخال نظام المحلفين وتغيير النظام الإداري الذي شكّل انتصاراً للكولون واليهود المتجنسين، بدأت الحرب على القضاة المسلمين كما ذكرنا. ففي 1876 انخفض عددهم من 180 إلى 145، وبعد عقد انخفض العدد إلى 80 فقط. وبينما كان عدد القضاة المسلمين في انخفاض كان عدد قضاة الصلح

(1) آجرون (الجزائريون المسلمون)، 1/201.
(2) آجرون (تاريخ الجزائر المعاصر)، /34.

الفرنسيين في ازدياد مطرد. ولم تكن الحرب ضد القضاة المسلمين ومحاكم الشريعة موجهة ضد نزاهة القضاة وفعالية المحاكم، ولكن كانت موجهة إلى القضاء على الشريعة الإسلامية في حد ذاتها، وإعطاء وظائفها إلى قضاة الصلح الفرنسيين. وكان هؤلاء عادة من الشباب الفرنسيين القادمين من باريس بحثاً عن العمل، وهم غير مجربين في ميدان القضاء عموماً، ولا يعرفون العربية ولا البربرية ولا التقاليد والأعراف الجزائرية. وكانوا يتخذون الجزائر مطية لهم فقط في الترقيات، فبعد سنتين أو ثلاث فيها يرجعون إلى فرنسا وهم في درجة أرقى، كما أنهم لم يكونوا يبقون في المكان الواحد في الجزائر أكثر من سنة، حتى لا يرتبطون أو يصبحون معروفين للناس. والغريب أن قضاة الصلح لا يمكن تعيينهم من الكولون. وكان على هؤلاء أن يكملوا دراستهم القانونية في فرنسا إذا أرادوا الدخول في عالم القضاء. وكان ممنوعاً على المدرسة العليا للحقوق[1] أن تمنح الشهادة النهائية في الجزائر، وإنما كان الطالب الفرنسي في الجزائر يحصل على شهادته من فرنسا. تفادياً، كما قيل، للتأثير المحلي على القضاء. وكان قضاة الصلح يشعرون بأنهم يقضون في الجزائر فترة عقوبة، ولذلك التجأ بعضهم إلى الانتحار، كما حدث سنة 1889. ولكنهم نجوا من الاغتيالات لأنهم كانوا لا يقضون في المكان الواحد أكثر من سنة.

وهناك إجراءات أخرى استتبعت الحملة ضد القضاء الإسلامي. من ذلك منح القضاء الفرنسي حق النظر في كثير من الأحوال الشرعية الإسلامية. وكان هذا مما يقوي حجة الكولون في المطالبة بتعيين القضاة منهم. ومن جهة أخرى خفضت السلطة ميزانية الشريعة الإسلامية سنوات 1875 ـ 1885 من 205,700 ف. إلى 95,000 ف. فقط. والهدف من ذلك كان تسهيل إحداث وظائف جديدة لقضاة الصلح الفرنسيين. وتجدر الملاحظة إلى أن المنازعات

(1) أنشئت سنة 1879، وهي التي أصبحت تسمى كلية الحقوق فيما بعد (1909).

اختصاص قضاة الصلح، أما الميراث المنقول فقد بقي في أيدي القضاة المسلمين. وأما أعوان المحاكم فقد أبقى عليهم المشروع مؤقتاً، أي في انتظار انقراضهم ودون تعيينات جديدة. كما أن العون إذا غاب عن المحكمة لا يمكن انتظاره. وهذا المرسوم الذي سبب كل هذا التوتر هو الذي أصبح، بعد فرضه فرضاً، يسمى مرسوم 10 سبتمبر 1886 الذي ثار حوله جدل عنيف وحركة احتجاج أخرى[1]. وقد ذهب كريستلو إلى أن القضاء الإسلامي قد أصبح ينظر إليه بعد هذا المرسوم على أنه «داخل في النظام» الاستعماري. وأن المسألة لم تعد ما إذا كان يجب أن يبقى مستقلاً أو خارج النظام، بل ما إذا كان عليه أن يختفي تماماً أو يبقى رمزياً فقط[2].

وقد جنّد الكولون كل وسائلهم لمهاجمة القاضي المسلم على أنه متعصب وشرير وأنه يمثل المقاومة والعهد القديم. وقد يكون ذلك صحيحاً بالنسبة للبعض، إذ كانت الرشوة والجهل والطمع تؤدي إلى حالات فاضحة أحياناً يتحدث بها المجتمع. وكان منصب القضاء من أعظم المناصب خطراً في التقاليد الإسلامية، ولا يقبل به كل عالم، وقد تحدثوا عن شروطه كثيراً مما هو خارج عن نطاقنا هنا. وإنما السلطات الفرنسية هي التي كانت تعين القضاة في هذا المنصب الخطير بطرق غير واضحة وغير موضوعية. وتجربة الامتحان (1869) أثبتت أن خريجي المدارس الثلاث لم يكونوا دائماً أحسن المتعلمين والقضاة. ثم أن التنوع والتنافس الذي أحدثه الامتحان سرعان ما ألغته الإدارة واقتصرت فيه على خريجي المدارس المذكورة بعد أن تفرنست موادها وتولى أمرها المستشرقون. فالهجوم على القضاة في الحقيقة كان أيضاً هجوماً على

(1) آجرون (تاريخ الجزائر المعاصر)، 2/36.

(2) كريستلو (المحاكم)، ص 223. ركز هذا المؤلف على ما سمي عندئذ بقضية قاضي مليانة (عبد المؤمن) الذي هاجم أحد رؤساء البلديات لتدخله في الانتخابات ونصحه لأحد الربيين في ذلك. وقد وصلت القضية إلى البرلمان الفرنسي، وانتهت بإخلاء ذمة القاضي المذكور رغم ما سال من حبر حول قضيته.

حول الأرض قد انتزعت أيضاً من القضاة المسلمين منذ 1874[1].

وكان رد فعل المسلمين هو رفض التعامل مع قضاة الصلح. وكان ذلك من أبرز أساليب المقاومة للسياسة القضائية الجديدة. ففي 1878 لم ينظر القضاة الفرنسيون إلا في 420 حالة، و120 حالة سنة 1879، و146 حالة سنة 1880. وكانت شكوى المسلمين الظاهرة هي أن رفع منازعاتهم إلى المحاكم الفرنسية يكلفهم الكثير من المال والوقت. وأما في أنفسهم فالمسلمون قد استنكفوا من قضاة الصلح لأنهم أدركوا أن التشريع الفرنسي كان يهدف إلى تذويب هويتهم وإدماجها في الآخر، وأن التمسك بالشريعة يعني المحافظة على الذاتية الوطنية. وقد اتهمت الإدارة القضاء المسلمين بأنهم يتماطلون في إصدار الأحكام، فبينما كانوا يحررون 137,000 عقداً مدنياً (الأحوال الشخصية) كانوا لا يصدرون منها سوى 22,000 حكم. وابتداء من الثمانينات ستشهد الساحة احتجاجات جماعية ضد مخطط القضاء على الشريعة في المحاكم. وسنذكر ذلك في حينه.

لقد استمرت موجة الحرب ضد القضاء الإسلامي إلى التسعينات. ويذهب آجرون إلى أن الذي منع من إلغاء هذا القضاء نهائياً هو فقط قلة عدد قضاة الصلح الفرنسيين. ولذلك كان هؤلاء يأخذون مكان المسلمين كلما توفر عددهم. وكان المشرعون ينزعون من القضاة المسلمين باستمرار صلاحياتهم. ففي 1883 صدر مشروع قانون يجعل هؤلاء القضاة مجرد أعوان للقضاة الفرنسيين. وحين حدثت حركة احتجاج قوية في 5 مارس 1885 أعيد النظر في المشروع، ومع ذلك انتزعت من القضاة حقوق النظر في المسائل التجارية والمدنية بين المسلمين أيضاً. ولم يبق للقضاة المسلمين سوى النظر في الأحوال الشخصية والميراث. وحتى الميراث الإسلامي غير المنقول أصبح من

(1) كريستلو (المحاكم)، 229. من أبرز المنادين بإلغاء وظيفة القاضي المسلم هو المستعرب سوتيرا Sautayra.

المدارس التي تخرجوا منها والتعليم الذي تلقوه فيها، وطريقة اختيارهم نفسها. وعلينا أن نتذكر الربط بين برامج التعليم ووظيفة القاضي. وقد دخل الحلبة أيضاً بعض الجزائريين وهاجموا القضاة، ولكنهم كانوا يستعملون الأسماء المستعارة مما يجعلنا نجهل قيمة الشخص وثقافته وحتى هويته. ولكن ذلك يدل على مدى نجاح الكولون في تجنيد جزء من الرأي العام معهم[1].

* * *

عرفت الجزائر أسماء لامعة في ميدان القضاء والسياسة منذ 1860. من ذلك الأسماء التي دخل أصحابها في المجالس الفقهية والرسمية. وهي طبعاً أسماء لامعة بمقياس الوقت، لأننا لا نجد أصحابها قد ألفوا تآليف تؤكد لمعانهم وموهبتهم الفقهية والقانونية. ومنهم الحاج حمو، وبريهمات، وابن باديس، والبزاغتي. وقد درسنا بعض هؤلاء في التاريخ الثقافي. وهناك عائلات توارثت القضاء مثل عائلة أبي طالب المعسكرية التي تولت القضاء في عدة مدن بالشرق الجزائري، ومنها مدينة قسنطينة. وعائلة ابن باديس ولا سيما المكي وابنه حميدة. وأسماء من مليانة، مثل بلعنتري، وبوزار، وبلعربي، وابن عربية. وقال أحد الباحثين إن ست عائلات بمليانة أنجبت 25 قاضياً بين 1856 ـ 1892، وأن هؤلاء قدموا خدمات مجملها 330 سنة في القضاء. وقد اشتهر في تلمسان القاضي شعيب بن عبد الله، وهو الذي أعدّ ابنه ليكون مثله. ولكنه بعد أن تولى القضاء فضل التعليم. ومثل ذلك يقال أيضاً عن عائلة ابن الموهوب لأن القاضي السعيد بن الموهوب أعد ابنه ليخلفه فخلفه ولكن في التعليم والفتوى.

والعائلات التي نجحت في القضاء هي التي كانت تجمع بين أمرين: الدين

---

(1) نشير هنا إلى اسم (عبد الله) الذي كتب عدة مقالات حماسية، منها واحدة في الهجوم على القضاة المسلمين متهماً إياهم بالرشوة والفساد. هذا إذا صح أنه شخصية حقيقية جزائرية ـ قيل إنه من ضباط الصبائحية، ولعله من المتجنسين ـ ولعله كان يجهل نوايا الكولون في هجومهم. أنظر مقالته في قنان (نصوص)، ص 178 ـ 181.

والمدينة. فقد ظهر أن أهل الحضر ذوي الأصول الدينية (المرابطين) هم الذين شقوا طريقهم في هذا الباب. وقد ذكرنا البعض منهم، ونضيف أسماء ابن رحال وأولاد دحو وابن السائح في النواحي الغربية، وابن القاضي في باتنة، ولكن بعض العائلات افتقرت مثل عائلة ابن حواء نواحي مستغانم، فقد تولت القضاء بين 1860 ـ 1880 ثم اختفت منه دون معرفة الأسباب.

وارتبطت عائلات بالقضاء لأنها قدمت خدمات إلى السلطات الفرنسية. وقد قيل إن القاضي شعيب قدم المعلومات عن زملائه أثناء ثورة بوعمامة واحتلال تونس. وقدم سعيد بن الموهوب خدمات أثناء ثورة 1871 إلى السلطات الفرنسية. وأثناء ثورة 1864 عمل مصطفى البزاغتي على استتباب الأمن بين السكان منعاً للثورة من الانتشار فكافأته الإدارة بوظيفة القضاء مكان أبيه (أبي القاسم البزاغتي) الذي تحول إلى مشيخة الزاوية[1]. ومثل هذه الحالات كثيرة لأن الوظيفة لا تمنح إلا لمن برهن على ولائه. غير أن بعض القضاة تمردوا على هذا الوضع وكشفوا عن حقيقتهم الوطنية، كما حدث أثناء الثورات أيضاً في الحضنة وقالمة وزواوة. وقد تمرّد الحاج البشير بن خليل في معسكر الذي كان رئيساً لمجلسها، واعتقله الفرنسيون وزجّوا به في سجن كورسيكا واختفى خبره، وكذلك تمرد أخوه عمار بعد أن كان قاضياً. والظاهر أن التمرد قد انتشر خلال الستينات، كما حدث في عمي موسى وغليزان وجيجل. ففي الأخيرة تمرّد القاضي الحاج الطاهر بن البشير. وكان على صلة بثورة 1864 بالبابور، وساند الناس في الدعوة لعدم دفع الضرائب. وعندما جاء الحاج الطاهر إلى جيجل لشراء بعض البضائع للثوار اعتقلته السلطات، ولكنه عرف كيف يهرب من سجنه بعد أن حفر حفرة. وكان الحاج الطاهر على صلة ببوعكاز زعيم فرجيوة[2].

---

(1) توفي سنة 1884، ترجمته في (تعريف الخلف)، 2/33.
(2) كريستلو (المحاكم)، ص 180.

ومن الواضح أن جزءاً من التمرد كان ضد القياد والسلطات المحلية، ومن أجل استقلال القاضي عن ضغط القايد وتبعيته له. ويدخل في ذلك تمرد الحاج البشير في معسكر الذي هو جزء من صراعه مع باشاغا فرندة، وكذلك تمرد الحاج الطاهر في جيجل الذي هو جزء من صراعه مع القايد محمد بوعرور. ونتيجة لرغبة القضاة في التحرر وتطبيق مرسوم 1863 حول الأرض الذي كان يشرف عليه القياد والمكاتب العربية العسكرية، حدثت أيضاً موجة الاغتيالات للقضاة خلال الستينات[1].

والواقع أن القضاة كانوا في موقف حرج بالنسبة للثورات. وقد ذكرنا أن بعضهم كان قد تزعمها، وبعضهم كان ضدها وكان عليه أن يواجه الاغتيال أحياناً مما جعله ضحية لها. ولكن بعض القضاة تمادوا في خدمتهم للعدو. وكان القاضي بين نارين في أغلب الأحيان لأن وظيفه يحتم عليه ذلك. وتولى بعض المرابطين وظائف القضاء ورفضوا غيرها، كما عرفنا. وكانوا على صلة وطيدة بالطرق الصوفية رغم ما قيل إن هناك تباعداً بين الطرفين. وقد فهم بعض القادة، مثل المرابطين أن الثورات والحروب قد فشلت وإن المواجهة مع العدو قد انتهت، وحلّ بدلاً من ذلك العمل داخل النظام الاستعماري نفسه، فقبلوا الوظائف التي ظنّوا أن التمسك بها يحمي الدين والوطن من الذوبان، مثل القضاء. وكان الأمير عبد القادر يتدخل عن بُعْدٍ في تعيينات القضاة، كما تدخلت بعض الطرق الصوفية المتنفذة مثل التجانية. ومع ذلك استمر الهجوم على القضاة من عدة جوانب: الكولون، والإدارة والقادة المحليون وزعماء الثورات.

* * *

ومن القضاة الذين ناوروا كثيراً خلال الفترة التي ندرسها المكي بن باديس في قسنطينة. فهو باعتباره من العائلات الدينية القوية، ومن أهل الحضر، لم

---

(1) كريستلو (المحاكم)، ص 178. ذكر هذا المصدر العديد من حالات الاغتيال في باتنة، وشرشال، والبويرة، والقالة، والسور. أنظر سابقاً عن انتحار القضاة الفرنسيين.

يتول القضاء خارج المدينة، رغم أن سياسة الفرنسيين كانت إبعاد القضاة عن مراكزهم العائلية. ولكن بعض العائلات في المدينة كانت غير متعجلة في الوظيف وظلت تنتظر الفرصة لتتولى في المكان الذي هي فيه. وقد وجدنا ابن باديس قاضياً في المدينة نفسها وكذلك قاضي «الأحواز»، ولكنه كان دائماً ملازماً لقسنطينة وكذلك فعل ابناه حميدة والشريف. وبين الخمسينات والثمانينات وجدناه قد شارك في أبرز اللجان الرسمية والمجالس العليا. وقد تطور في موقفه مع الإدارة، فبينما وجدناه يكثر من المطالبة باستقلالية القضاء خلال الستينات، وجدناه في السبعينات يحاول التوفيق بين القانون الفرنسي والشريعة الإسلامية، ثم اكتشف فشله فتحوّل إلى العرائض والكتابات المنتقدة لسياسة الإدارة من القضاء الإسلامي. والمكي بن باديس، مثل غيره من أهل الحضر، لم يكن له تأثير على جمهور الريف، وليس له دور في الثورات التي حدثت في النصف الثاني من القرن الماضي، لا في إشعالها ولا في تهدئتها. ومع ذلك كان ابن باديس رجلاً قادراً على المناورة السياسية مع السلطات الفرنسية. وكان قد تولى بالإضافة إلى القضاء وظائف أخرى مثل الاستشارة في المجالس البلدية والولائية.

ولد المكي بن باديس حوالي 1820 من عائلة عريقة في الدين والسياسة. واستطاع أن يتعلم الفرنسية لأن احتلال قسنطينة (1837) وجده في حوالي الثالثة عشر من عمره. ومنذ 1850 تولى القضاء. وكانت له مزارع وأملاك، وكان مستعداً لتوظيف الأساليب الحديثة في الزراعة فتحصل على طاحونة. ولكن الحياة السياسية جعلته يترك شؤون المزارع إلى أخيه (العربي)، ولاحظ عليه الفرنسيون أنه كان شديد المراس معتداً بنفسه وبدينه، ومستقل الرأي، وكان يرى أن المدرسة الرسمية ليست هي الوسيلة المثلى لتخريج القضاة الأكفاء، وهاجم الاعتماد عليها وحدها منذ 1865، كما هاجم طريقة توظيف القضاة التي تجعل التقدم في التعليم مستحيلاً وإدراك معاني الشريعة مستبعداً. وقال المكي بن باديس إن على القاضي أن يكون مطلعاً وعارفاً معرفة واسعة تتناسب

مع وظيفه، ويجب أن تكون له إجازة (شهادة) يوقعها العلماء المشهورون ولجنة علمية تحكم بكفاءته. وأعلن بصراحة أن القضاة عندئذ في ناحيته لا يستطيعون كتابة رسالة، وأنهم كانوا غير قادرين على فهم النصوص الفقهية. ولذلك طالب بإيجاد طريقة جديدة لتجنيد القضاة احتراماً للوظيفة وحفظاً لحقوق الناس. وكان ابن باديس يريد أن يقول للإدارة الفرنسية إنه يوجد خارج المدرسة فقهاء قادرين على تولي الوظيفة وهم أكثر كفاءة من خريجي المدارس الرسمية.

وربما كانت جرأة ابن باديس هي التي جعلت الفرنسيين يعينونه في لجنة قاستنبيد (1866) المختلطة من المسلمين والفرنسيين[1]، وكانت مهمتها تتمثل في دراسة العلاقة بين القضاء الإسلامي والفرنسي من جهة وإيجاد طريقة بديلة لتوظيف القضاة. وقد أقرّت اللجنة عدة توصيات، كما عرفنا، منها إجراء الامتحان بدل التعيين، وفتح المجال لأهل المدارس وأهل الزوايا[2].

وبعد أن فشل ابن باديس في الحصول على استقلالية المجالس القضائية خلال الستينات، وبعد انتصار الكولون آخر سنة 1870، شرع منذ 1871 في مشروع يقوم على إيجاد بديل إسلامي لقانون الأهالي (الأندجينا). فقد كان ابن باديس عضواً مع آخرين في لجنة تكونت في سبتمبر 1871 لدراسة القانون الجنائي. ونشر المكي عندئذ كتيباً عنوانه (عرض للقوانين الردعية التي يجب تطبيقها على اللصوص في بادية الجزائر). وكان مستعداً لقبول القوانين الردعية من أجل الاعتراف بالهوية الدينية للجزائر، حسبما يرى السيد كريستلو. ولكن اقتراحه رفضه الكولون وفرضوا بدله قانون الأهالي (الأندجينا) الذي جرد الجزائريين من حماية شريعتهم ومن حماية القانون الفرنسي أيضاً. وقد صدم ابن باديس كما صدم أهل الحضر الآخرون من السياسة الترهيبية الجديدة ضد الجزائريين. وبدأوا يتململون ويرصّون الصفوف لمواجهة الوضع والتحدث

(1) كريستلو (المحاكم)، ص 184.
(2) انظر سابقاً.

بصوت واحد. وكان رئيس بلدية قسنطينة (إرنست ميرسييه) من ألد أعداء أهل الحضر والنخبة الدينية، وكان يريد وضع القضاء الإسلامي تحت نفوذ القضاء الفرنسي، بل كان هو و(سوتيارا) وغيرهما من دعاة إلغاء المحاكم الإسلامية تماماً. وتحول ابن باديس منذ حوالي 1875 إلى مجال السياسة والإعلام وبث الأفكار عن طريق الكتابات الصحفية، وهو سلاح طالما غاب عن الجزائريين استعماله منذ نشر حمدان خوجة كتابه المرآة. فبالإضافة إلى نشره بعض الكتيبات، قام ابن باديس بنشر مقالات في الصحافة المحلية. وأخذ يجند الرأي العام لمرحلة العرائض والتحرك الجماعي. كما أنه عين ابنه، حميدة، ليواصل الحياة السياسية بعده[1].

وفي الوقت الذي كان فيه ابن باديس يعد ابنه حميدة لمواصلة عمله في قسنطينة، كان سعيد بن الموهوب أيضاً يحضر ابنه المولود، ليواصل مهمته من بعده. ولكن ابن الموهوب كان من النواحي المجاورة وليس من المدينة نفسها (قسنطينة). وكان عليه أن يمر بعدة عقبات قبل نجاحه في مهمته. فهو (سعيد بن الموهوب) من العائلات الدينية العريقة في البابور. وكان جده سيدي محمد بن الموهوب، وللعائلة علاقات مع بوعكاز الشهير في فرجيوة. وكان سعيد من القضاة المثيرين للمشاكل. وقد سبق أن قلنا إنه استحق القضاء لدوره ضد ثورة البابور سنة 1864. ورغم أن الفرنسيين اعترفوا له بمؤهلات كثيرة وخدماته لهم في الظرف الحرج، إلا أنهم كانوا يرون فيه عدم النزاهة، ومع ذلك عيّنوه حول قسنطينة وليس فيها. فتولى القضاء في أولاد عبد النور ثم في وادي العثمانية. وكان يطمح إلى تولي القاء في قسنطينة نفسها، ولكن الفرنسيين وقفوا ضد طموحه في ذلك، فاكتفى بإعداد ابنه ليحقق به ما عجز هو عنه. ولكنه اغتيل وترك ابنه (المولود) تسع سنوات فقط. ثم تحقّق حلم الوالد عندما أصبح المولود مدرساً ومفتياً في قسنطينة وأصبح من الزعماء المحليين في هذه المدينة.

---

(1) كريستلو (المحاكم)، ص 220 ـ 221.

والشخص الذي واصل تربية وإعداد المولود بن الموهوب لهذه المهمة هو محمد المكي بن الصحراوي، وهو قريب له. وللمكي ولد يسمى الطيب، ولد حوالي 1262 (1845 ـ 1846) بالبابور، وتلقى العلم على أولاد سيدي الموهوب، ودرس منذ الستينات (1868) في المدرسة الكتانية (الرسمية) في قسنطينة. ومن مشائخها عندئذ: محمد الشاذلي، وأحمد المبارك ثم المجاوي[1]. وفي الامتحان الأول من نوعه الذي جرى لاختيار القضاة فاز الطيب بالوظيف سنة 1869، وتعيّن في قصر الطير، وفي 1872 أصبح قاضياً في برج الغدير، وفي 1884 انتقل إلى القضاء في العين البيضاء حيث تبادل المكان مع أحمد المجاهد الغريسي. وفي 1896 انتقل إلى وادي العثمانية، حيث كان سعيد بن الموهوب، ثم سطيف حيث كان ما يزال سنة 1913[2]. وقد عاش الشيخ الصحراوي حتى رأى المولود بن الموهوب في قمة شهرته في النشاط الديني والإصلاحي، وهو الذي احتضنه كما قلنا وكونه ليبلغ ما بلغ.

* * *

لقد تواصلت السياسة الفرنسية الرامية إلى تذويب القضاء الإسلامي بل إلغائه فلم يأت آخر القرن الماضي حتى لم يبق للقاضي المسلم غير تسجيل عقود الزواج والطلاق، وانحطت سمعة القاضي إلى الحضيض، وأجبر الفرنسيون أهل زواوة على التقاضي أمام المحاكم الفرنسية فقط، رغم رفض الزواويون ذلك. فقانون سنة 1873 منع على القاضي المسلم حق النظر في

---

(1) كذا ذكر صاحب (التقويم الجزائري) الشيخ محمود كحول في ترجمة الشيخ الطيب الصحراوي، 1913، ص 177، وتوجد صورة الطيب هذا مع العائلة، ص 165 في نفس المصدر. ومحمد المكي بن الصحراوي كان أيضاً قاضياً ومرابطاً. أنظر كريستلو (المحاكم)، ص 200.

(2) انظر عنه فصل السلك الديني والقضائي في التاريخ الثقافي. وقد نشرنا خطبة الشيخ المولود بن الموهوب عند توليه الفتوى سنة 1908. أنظر ذلك في كتابنا (أبحاث وآراء)، ج 2.

قضايا الاستحقاق والملكية، وقانون سنة 1875 ألغى المجلس الأعلى للفقه الإسلامي تماماً، وهو آخر رمز لهيئة قضائية إسلامية في البلاد. وقانون سنة 1889 جعل قاضي الصلح الفرنسي (الجوج) هو الذي يحكم في القضايا حتى بين المسلمين. وأكمل قانون سنة 1892 إلغاء ما كان قد بقي للقاضي المسلم من سمعة وصلاحيات. فأصبح القضاء نفسه غير موحد في الجزائر رغم وحدة الشعب ووحدة الشريعة التي تحكمه. فالقضاء في المناطق المدنية غير القضاء في مناطق الجنوب العسكرية، وقضاء بني ميزاب في الجنوب يختلف عن قضاء أهل زواوة في الشمال، وهكذا. فقد توصل الفرنسيون في آخر القرن إلى ضعضعة سيادة القضاء الإسلامي، وهي السيادة التي ظل أعيان الجزائر طيلة ستين سنة يكافحون من أجل الإبقاء عليها، ثم انتهت «الحرب» ضد القضاة بانتصار القضاء الفرنسي، حسب رغبة الكولون ورغبة القضاة الفرنسيين والنواب الاستعماريين.

ولكن الجزائريين لم يستسلموا مع ذلك، وقد وجهوا نشاطهم نحو مجالات أخرى تحقق لهم الذاتية والشرعية. وبدأوا في التحرك الجماعي. وتركز نشاطهم على معارضة التجنس بالجنسية الفرنسية، والزواج المختلط، والمطالبة بالتعليم باللغة العربية، وإلغاء الأندجينا، وظهر تيار جديد يدعو إلى الإصلاح والمطالبة بالحقوق والمساواة، على رأسه محمد بن رحال وحميدة بن باديس. وكان المجاوي قد كون مدرسة خلال ثلاثين سنة متشبعة بالانفتاح الثقافي والتنافس الحضاري مع المحافظة على الهوية الوطنية والتراث. وهكذا كان الفشل في ميدان القضاء الإسلامي قد أدى إلى رد فعل إيجابي في مجالات أخرى تصب كلها في خدمة الهوية الوطنية.

رسالة التجهيل

إذا حكم المرء من المستوى الذي وصل إليه المجتمع الجزائري في التعليم في آخر القرن الماضي، فإنه بالإمكان القول إن رسالة فرنسا في الجزائر

كانت هي التجهيل وليس التعليم، رغم الإعلان على خلاف ذلك. وكان ذلك يحدث في الوقت الذي يتمتع فيه أبناء فرنسا بكل فرص التعليم من الابتدائي إلى العالي بطريقة منتظمة ومنظمة. وكان الفرنسيون عبر القرن الماضي يرددون العبارة الممضوغة بأن بلادهم لها «رسالة حضارية» في الجزائر، وأن شعبها أو بالأحرى سكانها قوم متوحشون، وإذا تنازلوا في وصفهم قليلاً قالوا إنهم نصف متمدنين أو أن لهم حضارة متخلفة. وقد نشروا نظريات باطلة صبغوها بأصباغ العلم حول وزن المخ ولون البشرة والذكاء والقابلية للتغيير، تبعاً للنظريات الشائعة في عهد المدارس الإيجابية والطبيعية وتفاضل السلالات ونحو ذلك(1).

وهناك منطلق آخر للتعامل الفرنسي مع الجزائريين خلال القرن الماضي، وهو الموقف من التراث العربي والإسلامي. فقد نظر الفرنسيون بحسد وغيرة إلى نجاح العرب والمسلمين في نشر رسالتهم الحضارية الحقيقية في الجزائر منذ قرون ورسوخ تلك الرسالة في أهل البلاد، واعتناق السكان لها والعيش بتعاليمها وفي ظلها، بينما بقي الفرنسيون عشرات السنين وهم يحاربون ويعلنون عن رسالتهم دون نجاح. وبدل أن يراجع الفرنسيون أسلوبهم ويتعظوا من رفض الجزائريين لهم، راحوا يتخبطون ويصبون غضبهم تارة على العرب والمسلمين لأنهم نجحوا، وتارة على الإسلام متهمين إياه بأنه الدين الذي يعلم التعصب وضيق الأفق، وتارة على العرب متهمين إياهم بالبداوة وإن ما ينسب إليهم من حضارة إنما هو من صنع شعوب أخرى غير عربية اعتنقت الإسلام، وتارة على اللغة العربية فينعتونها بالتخلف والجمود وبأنها لغة أدبية فقط لا تصلح للعلم والتقنيات، وتارة على الجزائريين فيقولون عنهم إنهم ليس لهم قابلية التعلم، وأنهم غلاظ وأجلاف لهم آراء مسبقة عن «الرومي» وأفعاله. وكانت النتيجة هي بقاء الجزائريين في حالة جهل وظلام خلال سبعين سنة من الاحتلال.

---

(1) أنظر كتاب (بلاد البربر في عصر التنوير) لآن توموسون، A. Thomson 1987، ففي هذا الكتاب مجموعة من آراء الفرنسيين قبل وبعد الاحتلال حول السكان والمجتمع والسلالات في الجزائر.

حقيقة أن الحرب الضروس التي خاضها الجزائريون ضد الفرنسيين عشرات السنين قد أثرت على نتائج التعليم، ولا سيما في الأرياف حيث جرت معظم الحروب. ولكن المدن التي استولى عليها الفرنسيون قد ظلت أيضاً في حالة ظلام دامس. وقد ادعى الفرنسيون دعوة أخرى بالنسبة للمدن فقالوا إن أهلها هم الذين رفضوا إرسال أبنائهم للتعلم تعصباً منهم وابتعاداً عن الاختلاط بالعدو. وقد ظلت هذه الأطروحة شائعة إلى حوالي التسعينات. وكان الواقع يكذبها. ذلك أن أهل المدن تحفظوا من إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية لأن المسؤولين كانوا يعلنون أن هدفهم هو الاندماج، وأن لغتهم هي اللغة الأعلى، وأن برامج تعليمها هي التي ستعلم في الجزائر. وكان الجزائريون يشاهدون ما يحدث لمساجدهم وأوقافهم وأضرحتهم على يد الفرنسيين رغم تعهدهم في اتفاق يوليو 1830 باحترام الدين والتقاليد، ومن الدين احترام المساجد وأوقافها.

فهل التزم الفرنسيون بذلك؟ لقد ادعى المارشال كلوزيل بأن الاتفاق كان حيلة حربية فقط. وأخذ الفرنسيون حتى قبل أن يقرروا الاحتفاظ بالجزائر أو الجلاء عنها (سنة 1834)، في هدم المساجد وتغييرها بمبررات شتى، وجرف جبانة باب الوادي، ووضع أيديهم على أوقاف المؤسسات الدينية، بما فيها أوقاف مكة والمدينة. وإلى جانب الرصيد الديني لهذه الأوقاف فإن لها أغراضاً أخرى اجتماعية وتعليمية هامة. والاستيلاء على مداخيل الأوقاف أدى إلى نضوب ميزانية التعليم، وذلك أدى بدوره إلى غلق المدارس وانقطاع التلاميذ وهجرة العلماء. فكيف يدعو الفرنسيون بعد ذلك الناس لتعليم أبنائهم في المدارس الفرنسية؟ وكيف لا يخاف المسلمون من هذه السياسة التي تهدف إلى تغيير أوضاعهم الدينية والعقلية؟[1].

---

(1) أعلن الدوق دوروفيقو، وكان حاكماً على الجزائر (1832)، أن على الجزائريين أن يتعلموا اللغة الفرنسية لأنها هي لغة السيادة ولغة المنتصرين.

وبينما أهمل الفرنسيون الأطفال الجزائريين بعد أن استولوا على ميزانية تعليمهم واستعملوها في أغراض أخرى، أسسوا لأبناء الفرنسيين مدارس ابتدائية ومتوسطة على النمط الفرنسي. وكلما توفر عدد الأطفال في المدن والضواحي التي استولوا عليها نشأت هذه المدارس لاستقبال تلاميذ الغرباء على حساب تلاميذ أهل البلاد. وكانت بعض المدارس منشآت إسلامية سابقة تابعة للأوقاف أو كانت ثكنات عسكرية، كما أن المصاريف كانت من مداخيل الوقف الإسلامي. ففرنسا كانت تقرىء أبناءها في الجزائر من ميزانية الشؤون الدينية الجزائرية، وأهملت أبناء البلاد الذين هم أحق بهذه الميزانية. وبينما كانت السلطات المتسلطة تفعل ذلك في المدن مع الحضريين، كانت تقوم بالحروب الشرسة في الأرياف لقمع المقاومة وتوفير الأرض للغرباء الذين يسمونهم بالمستوطنين (الكولون). فالجيش الفرنسي الذي كان يسمى الجيش الإفريقي قد بلغ في الأربعينات (عند انتهاء مقاومة الأمير) حوالي مائة ألف جندي، وكان هو رأس الحربة لتمهيد البلاد وتدويخ من أسموهم بالأشراف المتعصبين والإخوان المجاهدين. وإذا دققنا النظر وجدنا مداخيل الأوقاف الإسلامية قد استعملت أيضاً في قمع المقاومة الوطنية لأنها (أي المداخيل) دخلت في خزينة الدولة الفرنسية، ومنها مداخيل التعليم.

إن التقارير المنصفة التي كتبت بين 1830 ـ 1850 كانت تصف حالة التعليم الأهلي عشية الاحتلال بأنها جيدة. فهناك ميزانية قارة، ومدارس كثيرة، ورغبة عميقة في حب العلم، إلى إطارات كافية من المعلمين، وبرنامج ثابت يخضع له التلاميذ في دورة مستمرة. وهناك تقاليد في التلقي والشهادات والمراحل والوظائف والتنافس. ونظراً إلى فقدان مؤسسة تقليدية عليا فإن الطلبة الراغبين في المزيد والوصول إلى أعلى مراحل التعليم كانوا يتوجهون إلى المعاهد الإسلامية في الأقطار الأخرى. نقول هذا مع إقرارنا الآن بأن تعليمنا عندئذ لم يكن متقدماً بالمفهوم الحديث، وإنما كان قابلاً للتقدم لو وجد حكومة حكيمة ورجالاً واعين وصادقين. ولكن وضعه ذلك كان كافياً في نظر الجزائريين

الذين رفضوا التعامل مع الفرنسيين، ومنه التعامل في التعليم. ويجب أن ننظر اليوم إلى ذلك الموقف على أنه مقاطعة منهم للفرنسيين المحتلين وليس رفضاً للتعليم من حيث هو[1].

من تلك التقارير نذكر تقرير الجنرال بيدو سنة 1847، وتقرير بارو 1849، وتقرير 1851 الذي نص على التغيير في سياسة التعليم الفرنسية. ومما نص عليه التقرير الأخير ضرورة الشروع في تكوين جيل جديد من الجزائريين في مدارس فرنسية، بعد عشرين سنة من الاحتلال، جيل لم يحضر الغزو وعمليات المقاومة، وإنما نشأ في عهد الاحتلال نفسه وفتح عينيه على الجزائر «الفرنسية»، فيكون نعم الأداة للإندماج المنشود. وبناء على ذلك شرع الفرنسيون في إحداث مدارس ابتدائية ومتوسطة تستوعب أبناء الجزائريين الذين انحازوا إلى الفرنسيين، مثل أبناء رجال الدين الذين قبلوا الوظائف، وأبناء القياد والأغوات الذين تولوا للفرنسيين، وأبناء الجنود المرتزقة الذين تطوعوا في الجيش الفرنسي. وسنتحدث عن نمط التعليم المقترح بناء على تقرير 1851.

وبعد هذه النظرة العامة نقول إن هذا التعليم الموجه سار مسارات مختلفة، منه ما هو خاص بالفرنسيين، وما هو خاص بالجزائريين، وما هو مزدوج، ولنقل كلمة عن كل نوع.

سار التعليم بالنسبة للفرنسيين من الابتدائي إلى العالي بطريقة منظمة منذ السنة الثالثة للاحتلال. وتوسع التعليم الابتدائي كلما زاد عدد المهاجرين (الكولون). ونشأت أيضاً مدارس متوسطة في مؤسسات جزائرية كانت في الأصل للدين الإسلامي أو للجيش، وكانت تسمى (كوليجات). وكان برنامجها هو البرنامج المطبق في فرنسا. وفيه تركيز على اللغات القديمة - اليونانية واللاتينية. ورغم بدايات التعليم الثانوي في سنوات سابقة والتحاق طلاب

(1) يمكن لنا أن نقارن بين تلك المقاطعة وبين مقاطعة الطلبة الجزائريين للمدارس الفرنسية سنة 1956 والالتحاق بالثورة.

البكالوريا بفرنسا للحصول على شهاداتهم، فإن أول ثانوية فرنسية في الجزائر (ليسيه)[1] تكونت سنة 1862، وكانت قد بنيت على أنقاض المقابر الإسلامية حيث جبانة باب الوادي الشهيرة التي جرفتها الجرافات في أول الثلاثينات، كما أن الثانوية قد أكلت معها عدداً من قباب الأولياء والصالحين والمساجد والزوايا. ثم تكوّنت ثانويات أخرى في العاصمة ووهران وقسنطينة وغيرها، سيما بعد 1871. وقد شهد التعليم الفرنسي تغييرات جذرية منذ 1882، ومنها المجانية والإجبارية.

أما بالنسبة للتعليم العالي فإن مؤسساته نشأت رسمياً سنة 1879. ولكن مدرسة الطب والصيدلة كانت أقدم من ذلك فقد نشأت سنة 1857، وكانت مهمتها دراسة الأعشاب والأمراض المختلفة في الجزائر، إلى جانب تكوين ممرضين عاملين فيها، وقد دخلها أيضاً عدد نادر من الجزائريين. وكانت قد تكوّنت في إحدى الثكنات الخاصة بالجيش الجزائري. ومرت بمراحل النمو والتعثر قبل إنشاء المدارس العليا المشار إليه. ففي السنة المذكورة (1879) ـ ونحن في قمة عهد الاستعمار، عهد حكم الغرباء الذي سيطر فيه الكولون على مقاليد السلطة وسموه بالحكم ـ تكوّنت المدارس العليا الثلاث وهي: الآداب والحقوق والعلوم، بالإضافة إلى المدرسة الرابعة وهي الطب. وبين 1880 ـ 1900 نشطت هذه المدارس الأربع (نواة الجامعة الجزائرية) لخدمة الإدارة الاستعمارية، كل في مجاله. فمدرسة الآداب أصبحت خلية نحل للاستشراق الفرنسي حيث اللغة والأدب العربي واللهجات والشريعة الإسلامية. وكانت مدرسة الحقـوق مركزاً لتسخير الشريعة الإسلامية للقانون الفرنسي ودمج القوانين وتخريج القضاة. وكانت مدرسة العلوم تخدم أيضاً المصالح الاستعمارية. ولكن هذه المدارس العليا لم تكن مستقلة في برامجها وشهاداتها. فمهما درس الطالب الفرنسي في الجزائر فإن عليه أن يجري الامتحان النهائي

(1) ثانوية الأمير عبد القادر اليوم، وكانت تُدْعَى (ليسيه بوجو) في عهد الاحتلال.

ويحصل على شهادته من فرنسا، ضماناً للمحافظة على المستوى من جهة والتبعية من جهة أخرى[1].

وتلحق حلقات اللغة العربية (وتسمى أيضاً كراسي العربية) بالتعليم الفرنسي أيضاً. ذلك أنها نشأت لنشر العربية بين الفرنسيين تلبية للحاجة الإدارية من حكم وفهم السكان من جهة وتمهيداً لعملية الاندماج من جهة أخرى. وقد عهد بهذه الحلقات إلى المستشرقين الفرنسيين منذ أوائل الثلاثينات. وكانت البداية في العاصمة على يد برينييه سنة 1836[2]. ثم أنشئت حلقات أخرى في قسنطينة ووهران. ومن أبرز من تولاها شيربونو، وهوداس، وماشويل. ولم تكن الحلقات لتعليم الفصحى ولكن الدارجة. والقليل فقط من الأساتذة الذين طوروا علاقتهم بالفصحى مثل برينييه. وكانت الحلقات مدرسة لتعليم الدارجة للفرنسيين الذين سيتولون المكاتب العربية العسكرية والمسؤوليات الإدارية والتجارة والاتصال بالأهالي في الحياة اليومية. وفي الأربعينات ثم في عهد (المملكة العربية) أصبحت معرفة العربية الدارجة شرطاً في التوظيف للفرنسيين. ومن هذه الحلقات تخرج أيضاً عدد من المترجمين العسكريين والقضائيين. ولم تكن الحلقات موجهة إلى الجزائريين، ولكن المدرسين فيها طلب منهم أن ينشروا الفرنسية بين أعيان الموظفين الجزائريين، فنجح بعضهم، مثل شيربونو في قسنطينة، في كسب أصدقاء من الجزائريين، والتأثير عليهم بتعليمهم بعض الفرنسية. والخلاصة أن الحلقات واصلت مهمتها إلى حوالي 1877 حين أدمجها الإصلاح في المدارس العربية ـ الفرنسية الرسمية الثلاث، وأصبح أساتذتها في الواقع هم مدراء المدارس المذكورة وواصلوا دروسهم أو حلقاتهم فيها.

أما التعليم الابتدائي الجزائري فهو على نوعين: تعليم عربي، وتعليم

(1) أصبحت المدارس العليا هي جامعة الجزائر، سنة 1909.

(2) الواقع أن البداية كانت لأحد الأساتذة الشرقيين (أصله سوري وولد في مصر) واسمه جوني فرعون. انظر عنه التاريخ الثقافي.

فرنسي أو مزدوج. ونقصد بالتعليم العربي ذلك الذي كان يجري في الكتاب القرآني (جمع كتاتيب). فبعد أن كان الكتاب قبل الاحتلال مدرسة ابتدائية إسلامية لتعليم القرآن والدين واللغة والحساب والأدب، أصبح في العهد الذي ندرسه عبارة عن مسيد قرآني (وهكذا أصبح يسمى على لسان الفرنسيين)، فقد منع الشيوخ من تعليم الأطفال أي شيء غير حفظ القرآن عن ظهر قلب، وعندما ينتهي التلميذ من جزء منه أو حفظه كله يغادر الكتاب وعمره حوالي 13 سنة، دون أن يفيده ذلك سوى البركة عند العامة. وقد حول الفرنسيون بعض الزوايا أيضاً إلى مدارس قرآنية فقط.

ومن جهة أخرى فإن الكتّاب قد تأثر من حيث العدد والفعالية باختفاء مصادر المال. ذلك أن الاستيلاء على الأوقاف قد أدى إلى اختفاء الشيوخ والتلاميذ، كما أن السلطات الفرنسية قد هدمت العديد من المساجد والزوايا التي كانت الكتاتيب ملحقة بها. وافتقر الباقي منها إلى الصيانة فاندثر. وذلك من جنايات الفرنسيين على التعليم الأهلي، فالأهلي غير حر في ماله ليتعلم منه، وليس أمامه سوى الجهل والأمية.

أما التعليم الفرنسي الخاص بالجزائريين فقد مرّ بمراحل وعرف عدة أصناف أيضاً. أما مراحله فالأولى كانت بين 1830 ـ 1850 وتميّزت بالإهمال المطلق من قبل السلطات الفرنسية بدعوى الانشغال بالحروب ومقاطعة الحضر للمدرسة الفرنسية. ولذلك وقع جمود وانكماش للتعليم العربي لفقدان مصادر الدخل وهجرة العلماء وانقطاع الطلبة وهدم المدارس نفسها. وخلال هذه المرحلة فتح الفرنسيون مدرسة في كل من العاصمة وعناية ووهران، وسميت مدرسة مشتركة (عربية/ فرنسية) لم يكن يتردد عليها إلا النوادر ودون مواظبة[1].

---

(1) فتحت مدارس مشتركة أيضاً لليهود ونجحت، وتعدّدت المدارس الابتدائية اليهودية/ الفرنسية إلى تاريخ تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية (1870). ومنذئذ اندمج تعليم اليهود في التعليم الفرنسي العام، رغم محافظتهم على مدارسهم الدينية.

ولكن منذ 1851 حدث تغيير بناء على توصية التقرير الذي ذكرناه. وندخل بذلك المرحلة الثانية التي بدأ فيها الاهتمام بتعليم الأهالي تعليماً فرنسياً في غطاء مزدوج. وكانت التوصية تتمثل في ضرورة تكوين جيل جديد من الجزائريين يقوم تعليمه على الجمع بين التراث والمعاصرة، أي بين التعليم العربي والتعليم الفرنسي. وفي مستويين: الأول ابتدائي ويكون في مدارس مزدوجة تسمى العربية/الفرنسية، والثاني متوسط ويعطى في مدارس عربية فقط تتبع النظام القديم. وكانت المدارس الابتدائية موجهة إلى الأطفال العرب في الأرياف بالخصوص حيث يتعلم أبناء الموظفين. ورغم الضجة التي عرفها إنشاء هذه المدارس الابتدائية فإنها لم تكن كثيرة ولا كافية. فخلال عشرين سنة (1851 ـ 1871) لم ينشأ منها سوى حوالي أربعين مدرسة في كامل القطر، وبالطبع لم تكن مفتوحة للجميع. وكان تلاميذها أيضاً غير مواظبين، ولكنها كانت بداية لرؤية جديدة في التعليم المزدوج الفرنسي/الجزائري.

ومنذ أوائل الثمانينات طور الفرنسيون نظامهم التعليمي، فجعلوا التعليم إجبارياً في فرنسا. أما في الجزائر فقد حاولوا توظيف التعليم في السياسة الداخلية لطعن الجزائريين بالتقسيم والتفريق ولعب ورقة «الصفوف». فقد جعلوا التعليم إجبارياً على جزء من منطقة زواوة فقط، مستعينين في ذلك بأنشطة الآباء البيض هناك، بل إن الإدارة التي كانت تزعم مقاومة تيار التنصير، غضت الآن النظر عن ذلك وسمحت لرجال الكنيسة ونسائها بإنشاء المدارس والملاجىء في زواوة. أما بقية الجزائر فقد أخذ الحديث يدور على إنشاء المدارس الابتدائية فيها. ولكن لم يتحقق من ذلك إلا عدد بسيط. وكان على الجزائريين أن ينتظروا عقد التسعينات لإنشاء بعض المدارس «الأهلية». وهذا التمييز يدل على أنها ليست كالمدارس الفرنسية الأخرى. ولذلك وجب التنبيه إلى أن التعليم الابتدائي الفرنسي في الجزائر لم يكن موحداً، بل كان على قسمين: أهلي وفرنسي (أروبي). وكان مدراء المدارس الأهلية فرنسيين، وبرنامجها خاصاً موجهاً نحو التكوين المهني، أي تعليم يعدّ الجزائري ليكون

عاملاً في المزارع الفرنسية ومساعداً للكولون باعتباره عمالة رخيصة. فلا تظن أن الأطفال الجزائريين قد أخذوا يتعلمون مبادىء العلوم واللغات أو أنهم كانوا يجلسون إلى جانب الأطفال الفرنسيين في نفس المدرسة. إن ذلك لم يحدث إلا بين الحربين وفي مستوى ضيق.

أما التعليم المتوسط فقد خصصت له ثلاث مدارس في عواصم الأقاليم الثلاثة؟ العاصمة (بدأت في المدية والبليدة قبل انتقالها إلى العاصمة)، وقسنطينة وتلمسان. ورغم أن الفرنسيين أطلقوا على التعليم في هذه المدارس اسم (العالي) فإنه كان دون المستوى الثانوي في الحقيقة. وكان التلاميذ الذين يدخلونها لا يشترط فيهم أي شرط في السن أو المستوى، ولكن العدد أصبح محدوداً بالتدرج. ذلك أن هذه المدارس كانت معدّة لملء الفراغ في وظائف القضاء الإسلامي بالدرجة الأولى، وهذه الوظائف كانت محدودة. لقد كان مدراء المدارس من المتعلمين الجزائريين الذين قبلوا بالتعامل مع الفرنسيين، ومنهم في البداية حسن بن بريهمات في العاصمة، والطاهر غراس ومحمد الزقاي في تلمسان، ومحمد الشاذلي في قسنطينة. وكان بعض المعلمين فيها من رجال الدين المرتبطين بالزوايا أو من قضاة المكاتب العربية أو من العصاميين. فبريهمات والشاذلي كانا من الصنف الأخير، بينما ابن المبارك في قسنطينة كان من رجال الزوايا. وكان الزقاي من خريجي الأزهر. وقد انتعشت المدارس تبعاً لانتعاش القضاء. فخلال عهد المملكة العربية كثر الحديث عن تنظيم القضاء وسيادة المجالس الشرعية، ولكن بعد 1871 بدأ الهجوم على كل ما هو عربي وإسلامي، وشنت حملة ضد القضاة دامت إلى التسعينات، وكل ذلك كان له أثره على المدارس المذكورة. وقد عرفت سنة 1877 إجراءات أدت إلى دمجها في النظام التعليمي الفرنسي، وخرجت من كونها مدارس «عربية» أهلية إلى مدارس فرنكو - إسلامية من حيث البرنامج والإدارة والتوجه. وبعد عشر سنوات أخرى (1892) جرى عليها تغيير آخر أدى إلى فرنستها أكثر فأكثر مع بقائها في يد المستشرقين، كما أشرنا.

والجديد الذي حدث للمدارس الثلاث سنة 1895 هو إنشاء قسم عال في مدرسة العاصمة فقط لكي يواصل فيه التلاميذ الطامحون في وظائف عليا. وهو في مستواه العلمي كالبكالوريا. وقد حدّدت شروط للدخول إليه والامتحانات والتدرج والتخرج منه. وكلها شروط حسنت من مستوى المدارس، ولكن المدارس ظلت متصلة اتصالاً مباشراً بإدارة الشؤون الأهلية من جهة والمصالح الاستعمارية من جهة أخرى. ومن الجديد أيضاً اختيار عناصر جيدة للتعليم في هذه المدارس، وإحداث التفتيش الذي كان بيد الفرنسيين. ورغم نباهة بعض العلماء فإن المحيط العام والبرنامج والتوجه العملي كان يقيد هذه المدارس ويجعلها غير مشعة بالصفة التي كان يجب أن تكون عليها. وكان طغيان بعض المستشرقين المتعصبين أمثال ألفريد بيل، مدير مدرسة تلمسان مدة طويلة، وسيطرة تلاميذ رينيه باسيه على مدرسة الجزائر، قد منع من ظهور مثقفين بارزين في هذه المدارس. وفي مدرسة الجزائر برز ابن سماية، وفي مدرسة قسنطينة برز ابن الموهوب، وأما المجاوي فقد درّس في المدرستين (قسنطينة والجزائر).

وهناك صنف ثالث من التعليم جربه الفرنسيون مع الجزائريين، وهو التعليم المزدوج خلال عقد الخمسينات والستينات. وتمثّل ذلك في إنشاء المعهد (الكوليج) العربي/الفرنسي سنة 1857 في العاصمة. وهو الذي أطلق عليه أحياناً اسم المعهد السلطاني أو الإمبريالي، نسبة إلى نابليون الثالث. وكان مديره هو الدكتور نيقولا بيرون، وهو من المستشرقين ومن أتباع سان سيمون، وقد سبق له العمل في مصر في مجال تدريس الطب، وكتب عن تاريخ العرب والإسلام، وأتقن العربية، ودامت إدارته للمعهد المذكور عدة سنوات. وكان الهدف من إنشاء المعهد هو تكوين «نخبة» جزائرية تجمع بين الثقافتين العربية والفرنسية من أبناء العائلات الموظفة لتكون جسراً للإندماج الثقافي وتغليب الفرنسية على العربية في النهاية. ولذلك جعل للمعهد برنامج دقيق يحقق به هذا الهدف. فقد كان يجمع بين التلاميذ الجزائريين والفرنسيين على صعيد واحد،

ومعظم الجزائريين كانوا داخليين ويتقاضون منحة كاملة أو جزئية تشجيعاً لهم، وهم كما قلنا من أبناء العائلات التي خدمت فرنسا. وعندما نجحت التجربة في العاصمة استحدث معهد جديد على غرارها في قسنطينة، سنة 1867، ونجحت التجربة هنا أيضاً في مدة قصيرة، ووقع التفكير في إحداث معهد ثالث في وهران أو تلمسان. ولكن تغيير النظام السياسي الفرنسي سنة 1870، قد قضى على التجربة كلها. فقد ألغي المعهدان واعتبرا من آثار سياسة نابليون «العربية» التي يجب القضاء عليها.

ولم يقع التراجع عن المعاهد فقط بعد 1871 بل وقع التراجع أيضاً عن المدارس الابتدائية القليلة التي أنشئت سنة 1851. فقد حكم الحاكم العام ديقيدون المدفوع بتعصبه الأعمى وبغلاة الكولون بأن تغلق المدارس في المدن وما حولها. ولم يبق منها إلا عدد ضئيل في المناطق العسكرية الريفية. ثم أخذت هذه المدارس أيضاً تتلاشى لعدم المال اللازم لها. فكانت المرحلة الثالثة (1871 ـ 1892) مرحلة أخرى مظلمة في مجال التعليم. فليس للجزائريين المصادر المالية لمواصلة تعليمهم، وليس لهم الحقوق الشرعية لإنشاء المدارس، كما أن الإدارة الفرنسية سلكت سياسة تجهيل منظم بقطع كل المخصصات عن التعليم الابتدائي، سيما وقد أصبحت البلديات التي يسيطر عليها الكولون هي المسؤولة على التعليم. أما المرحلة الرابعة في عهدنا فتبدأ منذ 1892 أي بعد تقرير لجنة التحقيق البرلمانية (لجنة فيري) وتوصياتها. وقد سار التعليم الابتدائي سيراً بطيئاً في البداية ولكنه انطلق مع مطلع القرن انطلاقة جيدة. ثم استمر كذلك ولكن في حدود مالية وعنصرية وجغرافية ضيقة.

وهناك نوع آخر من التعليم الوطني ونعني به التعليم الذي كانت تبثه الزوايا. لقد كانت هذه المؤسسات منذ القديم مراكز علمية وتعليمية واجتماعية ودينية وأحياناً سياسية. وقد تأثرت كذلك بالحروب الطويلة التي شنتها المقاومة منذ 1830. والحق أن العديد من زعماء الثورات قد تخرجوا من هذه الزوايا. وكانت منتشرة في كامل القطر، ولكن على درجات متفاوتة في نشر التعليم.

وكان برنامجها يقوم على حفظ القرآن الكريم ومعرفة علوم الدين والعربية والتاريخ الإسلامي والسيرة النبوية والتوحيد والمنطق والتصوف. وأدت الحروب إلى هجر الكثير من الزوايا، وانخفاض طلابها ومعلميها، وبعضها قد هدمه جنرالات فرنسا تماماً كما وقع لبعض زوايا أولاد سيدي الشيخ، وزواوة، والأوراس، أيام الثورات[1]. وتأثر التعليم كذلك بمحاصرة السلطات الفرنسية للزوايا حساً ومعنى. فقد وظفوا بعض رجالها وأنشأوا المراكز القريبة منها لمراقبتها، ودسوا من يتجسّس على ما يجري فيها. وقطعوا عنها الزيارات إلا برضاهم، بالإضافة إلى أن التعليم في الزوايا قد تحول بالتدريج إلى تعليم تعبدي أو سري.

ومع ذلك فإن الزوايا التي أظهرت نوعاً من الحياد أو شاركت في تهدئة الثورات قد سمح لها بمواصلة التعليم العربي/الإسلامي، مع المراقبة طبعاً. وقد رأينا أن امتحان الدخول للقضاء سنة 1869 قد أظهر تفوق أبناء الزوايا على أبناء المدارس الثلاث الحكومية. وكان خريجو الزوايا يتولون القضاء إلى حوالي 1880، ثم اقتصر الأمر على خريجي المدارس الثلاث. واشترط على الزوايا عدم التدريس إلا برخصة رسمية، وهي في أغلب الأحيان لا تعطى لها. وحافظت الزوايا أيضاً على تراث عظيم من المخطوطات والآثار والتحف[2].

وفي بعض النواحي تسمى الزاوية المعمرة، وقد تخصصت بعض الزوايا (المعمرات) في الفقه وأخرى في القرآن، وكان بعضها مؤسسة عامة يدرس فيها الطلبة مختلف العلوم الدينية والعربية. وحياة المعلم في الزاوية قائمة على أوقافها ومداخيل زيارات الإخوان والأنصار من الزكوات. أما الأوقاف فقد استولى عليها الفرنسيون كما سبق. وأما الزيارات الموسمية للزوايا فقد تحكمت فيها السلطات الفرنسية تعطيها لمن تشاء وتمنعها عمن تشاء حسب مقاييس

(1) انظر سابقاً.

(2) كرّس بعض المرابطين حياتهم للتعليم، سيما في مراحل التجهيل الرسمي، أي بين 1830 ـ 1892.

دقيقة، ومعظم الزوايا في الأرياف كانت نشيطة، خلال العهد الذي ندرسه. أما في المدن فقد انتهت بالاستيلاء على الأوقاف وهدم العديد منها[1]. وفي منطقة زواوة كانت الزوايا تنشر التعليم في مختلف مستوياته إلى احتلالها سنة 1857. ثم اشتهرت زاوية طولقة منذ الأربعينات وزاوية الهامل منذ الستينات، وزاوية قصر البخاري في السبعينات، وزاوية أولاد الأكراد. ومن أشهر علماء الزوايا الريفية الشيخ محمد بن بلقاسم وتلميذه وتابعه محمد بن عبد الرحمن الديسي، وبلقاسم البوجليلي، وابن أبي داود، وعدة غلام الله، وعلي بن عثمان.

ومنذ آخر القرن الماضي رجع الفرنسيون إلى الترخيص لبعض المدرسين بإعطاء دروس في التوحيد والفقه والنحو في بعض المساجد. وكان هذا النوع من الدروس شائعاً بالجزائر عبر القرون. ثم توقف تماماً في عهد الاحتلال. واقتصر فقط على بعض الموظفين من رجال الدين، كالمفتين والأيمة، إذ رخص لهم الفرنسيون بإعطاء دروس للعامة في مبادىء الفقه وأحياناً مبادىء التوحيد، تحت رقابة الإدارة، بحيث هناك أبواب في الفقه لا يتعرّض لها المدرس أبداً. كما أنه لا يجوز الاستشهاد ببعض الآيات والأحاديث التي تتحدث عن الجهاد وقتال الكفار وبعض المعاملات معهم. ولكن في آخر القرن الماضي رجع الفرنسيون إلى «توظيف» المسجد للتعليم الابتدائي وتسكين العامة[2]. فمنحوا رخصاً لبعض المدرسين الذين كانوا يرضون عنهم في العواصم، ثم عمموا التجربة بعد ذلك في القرى أيضاً. وكانت الدروس في البداية موجهة إلى من يريد أن يلتحق بإحدى المدارس الثلاث الرسمية لكي يتكون في النحو واللغة والأدب والفقه قبل المشاركة في الامتحان، والمعروف

(1) سمح الفرنسيون للطرق الصديقة بفتح زوايا في المدن مثل تلمسان وقسنطينة لإقامة الحضرة والذكر واجتماع الإخوان، مثل الحنصالية والطيبية والتجانية، وفي وقت لاحق العليوية.

(2) حدث هذا الترخيص مع توصيات لجنة فيري، ومع الشروع في نشر التعليم بين الأهالي، و«إشراك» رجال الدين في هذه الحملة.

أنه ليس للمدارس الثلاث مدارس ابتدائية تتغذى منها سوى دروس المساجد. ولذلك حاول المستشرقون الذين كانوا يشرفون على هذه الدروس «الحرة» أن يخرجوها من المساجد إلى أماكن عمومية أو إلى ملحقات المساجد. ولا شك أن بعض المدرسين قد استغلوا الفرصة وأظهروا براعتهم الأدبية والتربوية وبثوا في تلاميذهم أفكاراً وطنية قد لا تتفطن إليها السلطات الفرنسية. وقد كان حمدان الونيسي أحد هؤلاء قبل هجرته إلى المشرق.

وقبل أن نختم هذه الفقرة نذكر أن الفرنسيين قد أنشأوا مدرسة لترشيح المعلمين (النورمال) سنة 1865. وكان الحديث عنها قد بدأ منذ 1849 حين نص تقرير (بارو) على ذلك، مع الالتزام باستعمال العربية والفرنسية فيها تمكيناً للاندماج. وكان الفرنسيون قد أنشأوا منذ ثورة 1848 إدارة للتعليم الموجه إلى الكولون في الجزائر تابعة لوزير التعليم، أما مصالح التعليم الموجه إلى الجزائريين فقد كانت تابعة لوزير الدفاع أو الحربية. وكانت إدارة التعليم تجد صعوبة كبيرة في تجنيد المعلمين الفرنسيين في الجزائر. ولذلك فإنها كانت تجلب المعلمين لمدرسة ترشيح المعلمين من فرنسا. ومنذ إنشائها أعلنت مدرسة (النورمال) أنها ستقبل بعض الجزائريين بنسبة حوالي الخمس. وكان عليهم أن يدخلوا امتحان القبول، وهناك عدة شروط لدخولها، منها السن (بين 16 و22 سنة) والتعهد بالعمل في مهنة التعليم عشر سنوات على الأقل بعد التخرج، وشهادة ميلاد وشهادة حسن السيرة. وقد دخلها أول مرة ثلاثون تلميذاً منهم عشرة جزائريون. وفي 1868 دخلها ثلاثة فقط منهم، بينما كان العدد 33 من الفرنسيين. ولعل عدم الإقبال عليها هو خوف الجزائريين على أطفالهم من برنامجها الذي كان يهدف إلى الاندماج، كما ذكرنا. ومن جهة أخرى ألغت السلطات سنة 1871 المدارس الابتدائية العربية ـ الفرنسية، وتوقفت الحاجة إلى معلمين جزائريين في مثل تلك المدارس، كما أنشىء فرع لمدرسة (النورمال) في قسنطينة.

وفي سنة 1882 أنشىء قسم خاص في مدرسة ترشيح المعلمين

الجزائريين. فالتلاميذ ـ المعلمون لا يدرسون نفس البرنامج ولا يدرسهم نفس الأساتذة، ولا يبقون نفس المدة. وهذا القسم الخاص (الأهلي) كان يستقبل التلاميذ الجزائريين لمدة سنتين. ومنذ 1892 أصبحوا يقضون فيها ثلاث سنوات. أما السنة الرابعة فيقضونها في التدريب. وانتقلت المدرسة سنة 1886 إلى بوزريعة وانتقل معها «القسم الأهلي». أما فرع قسنطينة فقد أغلق سنة 1897 وبقيت فقط مدرسة الجزائر. وكان مدير إدارة التعليم مدة ربع قرن أو تزيد هو السيد (جانمير) الذي تولى 1881 والذي يعتبره المؤرخون الفرنسيون هو مهندس حركة التعليم التي نحن بصددها ومن بينها إنشاء القسم الخاص «الأهلي» في مدرسة ترشيح المعلمين. ويجب أن ننبّه إلى أن اللغة العربية التي يتعلمها المعلمون الفرنسيون والجزائريون أيضاً هي الدارجة، والغريب أن الجزائري الذي يحسن الدارجة ويتحدث بها منذ طفولته يأتي إلى المدرسة الفرنسية ليتعلم لهجته ودارجته على يد المستشرقين. وبالإضافة إلى مدير إدارة التعليم كان هناك المفتش العام الابتدائي (وهو فرنسي) وتدخل في عهدته رقابة المدارس الابتدائية الأهلية، بما فيها الكتاتيب أو المدارس القرآنية.

ومن غرائب التمييز العنصري الاستعماري أن خريج المدرسة النورمالية يسمى، إذا كان فرنسياً، معلماً ويترقى في السلم إلى أن يترسم وهكذا. أما الخريج الجزائري منها فيسمى مساعداً أهلياً. ولا حق له في الترقية والترسيم إلا إذا تجنس بالجنسية الفرنسية، وتبقى وظيفته مؤقتة فقط، فهو واسطة، مثل الباشاغا في عهد المكاتب العربية، لجلب التلاميذ الأهالي إلى المدرسة الفرنسية وتأثيراتها، ثم يقع الاستغناء عنه بعد أداء دوره (رغم أن التطور فرض وجود هذا المعلم بعد ذلك). أما في الفترة التي ندرسها فالمساعد الأهلي كان يعد إعداداً خاصاً لمهمة خاصة.

وإذا تذكرنا دائماً عدد السكان ونسبة كل منهم في الجزائر، فإن الإحصاء لسنة 1905 قد أثبت وجود 369 معلماً فرنسياً، بينما لا يوجد من الجزائريين سوى 183 معلماً، من بينهم الممرنون.

وهناك عوامل عديدة أشرنا إلى بعضها جعلت الجزائريين يقبلون على التعلم منذ التسعينات ولو كان بالفرنسية. فقد كانوا متعطشين إلى المعرفة، ولاحظوا النهضة التي حدثت في المشرق العربي والإسلامي. وشعت فيهم أفكار المجاوي في قسنطينة والجزائر، وزار الشيخ محمد عبده تونس وحثّ فيها على التعليم ووصلت أفكاره التي نشرتها مجلة المنار حتى قبل زيارته للجزائر سنة 1903. وكتب محمد بن رحال وغيره منذ التسعينات مطالبين بالتعليم، وظهرت عرائض أهل قسنطينة، وكلهم طالبوا بالتعليم عموماً وباللغة العربية خصوصاً، وتلاقت هذه الرغبة مع السياسية الفرنسية الجديدة في التوجه نحو العالم الإسلامي. فكان كل ذلك بداية لما أسميناه في الجزء الثاني من هذا الكتاب بعهد النهضة.

وإليك بعض الإحصاءات: من بين المدراس الابتدائية العربية ـ الفرنسية الـ 46 التي تأسست بين 1851 ـ 1870، لم يبق سنة 1883 سوى 24 مدرسة منها في المناطق العسكرية، وتحتوي على حوالي 700 تلميذ، لكن بعض الأطفال في المدن دخلوا المدارس الابتدائية الفرنسية، ووصل عددهم إلى حوالي ثلاثة آلاف تلميذ سنة 1887. ومهما كان الأمر فإن مجموع التلاميذ الجزائريين في الابتدائي عندئذ (1887) بلغ حوالي سبعة آلاف، حسب إحصاء لويس فينيون. بينما بلغت المدارس الابتدائية لأبناء الفرنسيين حوالي 700 مدرسة بين عامة وحرة، وبلغ تلاميذها حوالي 57000 تلميذ. خلال نفس السنة (أي 1883). ويزعم الغلاة أن للجزائريين مدارسهم القرآنية (الابتدائية) وهي في نظرهم كثيرة ولا يحتاجون إلى المزيد من فرنسا، رغم أن ضرائبهم يدفعونها مضاعفة ولا يحصلون منها على طائل، وكذلك أوقافهم المصادرة[1].

---

(1) بول قفريل (الجزائر)، باريس 1883، ص . وقد نادى هذا المصدر بغلق المدارس الثلاث الرسمية لأنها «تعلم ماضياً لن يعود»، ونصح بتحويل مواردها إلى مدرسة الطب أو غيرها. أنظر أيضاً لويس فينيون (فرنسا...)، ص 259.

بالنسبة للتعليم المتوسط كان للجزائريين المدارس الرسمية الثلاث (إذا اعتبرناها متوسطة أو ثانوية عند البعض)، وبعض الزوايا الهامة. وكلها غير مبرمجة لخدمة المواطن بطريقة منهجية. بل هناك انفصام، هذه محافظة وتقليدية وتلك بين أيدي أجنبية منذ 1876 تعاني من مركبات كثيرة. وقد كان للفرنسيين اثنتا عشرة متوسطة وثانوية، منها واحدة للبنات. ومن بين التلاميذ الذين يحضرون هذه المدارس 86 فقط من الجزائريين سنة 1898[1]. وفي سنة 1876 كان عدد تلاميذ المدارس الرسمية الثلاث حوالي 142 تلميذاً، وعدد التلاميذ في ليسيه الجزائر في نفس السنة هو 929 بالإضافة إلى تلاميذ المعاهد المتوسطة، والجملة (بمن فيهم تلاميذ الليسيه) 2,979، ليس بينهم سوى 213 من الجزائريين[2]. ومن بين ثمانين طالباً في مدرسة الطب سنة 1876 لا يوجد سوى ثلاثة من الجزائريين. ولن يتغير الوضع كثيراً بعد إنشاء المدارس العليا سنة 1879، رغم أن الوزير سالفندي (وزير التعليم في عهد لويس فيليب) قد صرح في مؤتمر طبي بباريس عندئذ أن «الجزائر قد احتلت بالحرب، ولكن الحضارة هي التي ستبقيها (فرنسية)... إن السلالة العربية لا يمكن التأثير عليها إلا عن طريق الدين والطب، أما الدين فيفصلنا عنها، وأما الطب فيقربنا منها»[3]. ولكن شتان بين الأقوال والأفعال!

الكنيسة: من بافيه إلى لافيجري

خلال العهد الذي ندرسه (1860 ـ 1900) تولى أسقفية الجزائر رجلان هما لويس بافيه والمطران لافيجري. ورغم أنه سبق الحديث عن سلفهما (دوبوش) فإننا نريد أن نضيف إلى عهده وعهد بافيه الأول بعض الإضافات.

(1) كولونا (المعلمون...)، ص93.
(2) (حكومة شانزي)، ص 56 ـ 58. للمزيد حول الفقرة السابقة انظر التاريخ الثقافي
(3) باولي «نشأة التعليم العالي بالجزائر» في (المجلة الإفريقية)، 1905، ص 408.

كما أننا سنذكر من خلف لافيجري بعد موته سنة 1892، وذلك لربط الحلقات بعضها ببعض.

قلنا إن أنطوان دوبوش كان أول أسقف فرنسي في الجزائر وأنه تولى ذلك سنة 1838، وعمل بدون هوادة على استعادة ما أسماه بالكنيسة الإفريقية أو المسيحية كما كانت قبل الإسلام. ومن أجل ذلك أنشأ كاتيدرالية الجزائر في جامع كتشاوة وسماها كنيسة (سان فيليب)، وهي التي دفن فيها دوبوش بعد موته سنة 1864. وكان دوبوش قد تعاون مع الحكام الفرنسيين المدنيين والعسكريين على السواء، ولا سيما فاليه وبوجو. وفي عهد الأخير أعاد دوبوش بقايا القديس أوغسطين إلى عنابة سنة 1842، وأقيم لذلك حفل ومراسيم سارت بذكرها الركبان وكلفت الكنيسة والدولة آلاف الفرنكات، وشارك فيها أساقفة فرنسا ورهبانها عابرين البحر الأبيض من طولون إلى عنابة في موكب رهيب، وقد وجدوا الجيش والسلطات هناك قد أعدت أقواس النصر والاستعراضات، وشارك الجيش في التحضير والاستقبال[1].

وعمل دوبوش أيضاً على تحويل عدة مساجد أخرى إلى كنائس ومؤسسات دينية مسيحية. من ذلك جامع علي بتشين في العاصمة، وجامع سوق الغزل في قسنطينة، وجامع بني عامر في وهران، وقد سماه (سان أندري). وأقام دوبوش الكنائس في كل المدن التي استولى عليها الفرنسيون مثل تلمسان والبليدة وبجاية وغيرها. وأعطيت للجمعيات الدينية ولا سيما اليسوعية (الجزويت) التي كانت ممنوعة في فرنسا، عدة مساجد وزوايا لتنشط فيها. وأقام دوبوش نفسه في قصر الأميرة عزيزة، وهو قصر يرجع إلى باي قسنطينة.

وتقوى دوبوش معنوياً وسياسياً عندما تراسل مع الأمير عبد القادر فوق رأس الجيش الفرنسي. فقد تفاوض مع خليفة الأمير، محمد بن علال، على

(1) السيدة بروس (إقامة في الجزائر)، ص 106 ـ 108. وقد وصفنا تفاصيل ذلك في التاريخ الثقافي فانظرها. انظر كذلك وصف بوجولا للحفل في كتابه (دراسات إفريقية).

تبادل الأسرى العرب والفرنسيين، وأرسل تابعه القسيس سوشيه إلى الأمير لنفس الغرض. وقد روى سوشيه ذلك بنفسه. وكان إطلاق سراح العشرات من الأسرى من الطرفين قد رفع من سمعة دوبوش، ولذلك غضب منه بعض العسكريين وكادوا يقدمونه هو ومن كان معه إلى المحاكمة العسكرية، لولا تدخل بوجو لصالحه وإنقاذه. وكان دوبوش يقيم قداسات النصر على خطى الجيش، ويبارك الأرض «الكافرة» التي فتحها هذا الجيش أمام فرنسا. وكان يقترض المال ويصرفه بغزارة من أجل مشاريعه الكثيرة، وحانت سنة 1846 فوجد نفسه عاجزاً عن دفع ديونه، وطارده أصحاب الديون فهرب إلى إيطاليا وإسبانيا، وظلت الفضائح تطارده إلى أن مات سنة 1864، كما ذكرنا. ونظراً لخدماته الدينية التي تكمل جهود فرنسا السياسية والعسكرية في الجزائر، فإن نابليون الثالث قرر، باسم الدولة الفرنسية، دفع ديون دوبوش. ولعله فعل ذلك تقرباً أيضاً للحزب الكاثوليكي الذي كان يسانده في سياسته[1].

وفي عهد دوبوش كان القس والباحث (بارجيس) يتردد أيضاً على الجزائر من فرنسا ويدعم جهود زملائه بالرأي والقلم، ولعل المال أيضاً. وقد اشتهر بارجيس بكتاباته عن الكنيسة المسيحية القديمة في الجزائر والطعن في الإسلام ونبيه محمد (ﷺ)، وهو يصفه بالنبي المزيف، وقد كتب كذلك عن تاريخ بني زيان ملوك تلمسان وعن المدينة نفسها، وحضر افتتاح كنيسة فيها. وكان بارجيس أستاذ اللغة العبرية والكلدانية في كلية اللاهوت (الثيولوجيا) بباريس. وكان عضواً في الجمعية الآسيوية التي تصدر (المجلة الآسيوية) الشهيرة. وقد عاب على أولئك الذين يستعملون عبارات التسامح وحرية الضمير والدعوة إلى عدم المساس بالدين الإسلامي، لأن ذلك سيؤدي في نظره إلى أن يعتنق الفرنسيون أنفسهم الإسلام «ودين النبي المزيف» حسب تعبيره. وعاب بارجيس أيضاً على رجال الكنيسة الذين لم يتعلموا لغة البلاد، وتمنى لو أن المسيحيين

---

(1) جاكلين بيلي (عندما أصبحت الجزائر)، ص 282.

استعملوا الأذان في كنائسهم، كالمسلمين في مساجدهم، بدل النواقيس[1].

ثم تولى لويس بافيه سنة 1846 أسقفية الجزائر واستغرق عهده فترة طويلة إذ بقي إلى 1866. وكان بافيه عميداً للكلية الكاثوليكية في ليون قبل تعيينه في الجزائر. وقد سار على درب سلفه فأنشأ الكنائس والملاجىء والمدارس، ودخل أيضاً في جدل مع السلطات العسكرية عن كيفية التعامل الديني مع الجزائريين. وفي عهده دشنت كنيسة رئيسية في كل من وهران وقسنطينة، وبدأ نشاطه في منطقة زواوة بعد احتلالها سنة 1857، وجعل أسقفية الجزائر في مستوى أسقفية فرنسا.

ومنذ الخمسينات اعترف (بافيه) بأن نشر المسيحية بين الجزائريين في المدن عملية غير ناجحة، واعتقد أن ذلك راجع إلى كون الجزائريين يراقبون بعضهم البعض. ولذلك قرر نشر المسيحية في المناطق البعيدة عن المدن، بين الأعراش النائية عن بعضها، وبدأ حملته في زواوة. ومن جهة أخرى أعلن الحرب على الدين الإسلامي، وكان خطيباً مفوهاً، فهاجم القرآن ووصف رسوله (ﷺ) بالكذاب. وكانت الحكومة تتغاضى عن نشاطه، رغم أنها كانت تخشى أن يؤدي ذلك إلى ردود فعل جزائرية فنصحته بالاعتدال في هجومه، وكانت الحكومة تحتاجه في صراعها مع الاشتراكيين، كما يقول مارسيل إيمريت، فوجهته إلى العمال الباريسيين الذين حلوا بالجزائر والذين لهم أفكار اشتراكية ليخفف من حماسهم، ولذلك أعلن بافيه أن هناك ما هو أسوأ من الدين الإسلامي، وهو وجود أناس بدون إلّه. ورغم أنه فشل في مهمته ضد الإسلام فإنه انضم إلى الكولون في حملتهم ضد العسكريين وسياسة المملكة العربية التي اتبعها نابليون. ومن جهة أخرى سجل بافيه فشلاً ذريعاً في زواوة لأن الجزويت لم يحققوا هناك ما كانوا يهدفون إليه[2]. وهذا أيضاً جعله يربط مصيره بدعم

---

(1) بارجيس (موجز تاريخي عن الكنيسة الإفريقية)، باريس 1848، ص 42، 46.

(2) مارسيل إيمريت «تنصير مسلمي الجزائر» في (المجلة التاريخية)، 1960، ص 65 ـ 66.

الكولون في مطالبهم.

ومع ذلك لم ييأس بافيه من النجاح. فقد اتجه بعد فشل (كروزا) اليسوعي في عين الحمام، وفشل غيره في الأغواط، سنة 1857، إلى بناء كنيسة كبيرة في العاصمة بأعلى نقطة من جبل بوزريعة، وهي كنيسة السيدة الإفريقية التي شرع في بنائها سنة 1858. وأنشأ في وهران أول مدرسة ثانوية (1851) ومكتبة شعبية، ودشن كنيسة (سانتا كروز) في أعلى جبل مرجاجو. وأقام ملاجىء في القبة وفي مسرغين[1]. وكان يعاونه القس كليمون، بالإضافة إلى كروزا. وفتح بناحية بلكين (بولوغين ـ سانت أوجين سابقاً) حلقة الدروس (سيمنار) وأخرى في القبة. وعند وفاته (1866) دفن في كنيسة السيدة الإفريقية بالعاصمة، ولكنه مات حزيناً لأن أهدافه من تنصير المسلمين قد باءت بالفشل.

ولكن شخصية لافيجري هي التي سيطرت على النشاط الكنسي بين 1867 ـ 1892. وقد شهد عهده تحولات كبيرة في الجزائر وأحداثاً وجوائح، كما صادف نجاحاً وفشلاً في مهمته. وقد عاش لافيجري حتى غزت بلاده تونس، وبدأت حملة التقرب من العالم الإسلامي لمواجهة سياسة الجامعة الإسلامية وضغط الطرق الصوفية. ولذلك فإن دراسة حياة ونشاط لافيجري خلال الفترة المذكورة يساعدنا على فهم ردود الفعل الوطنية على مخططات الاستعمار، بما فيها مخطط التنصير الذي يسمونه خطأ التبشير، وهو في الحقيقة خدمة الكنيسة لأهداف الإدارة الفرنسية وتمكين الاندماج عن طريق الدين واللغة ونحوهما.

ولد لافيجري في بايون بفرنسا، سنة 1825. ومنذ شبابه نشط في المجال الكنسي، ودخل حياة الشرق عن طريق «مدارس الشرق»، وعمل في بلاد الشام وتعلم العربية والعادات والتقاليد. وتعرف على المهاجرين الجزائريين هناك قبل توليه أسقفية الجزائر. وكان لافيجري في المشرق عندما وقعت أحداث الشام (1860) التي تدخل فيها الأمير عبد القادر، ولا ندري إن كان قد تعرّف عليه

(1) بيلي (عندما أصبحت..)، ص 283.

شخصياً. ثم تولى لافيجري وظائف دينية في نانسي بفرنسا. ومن هناك جاء إلى الجزائر. وكان تعيينه فيها مثار جدل بين المسؤولين الفرنسيين، فالذين رشحوه ندموا على رأيهم فيه، ولات ساعة مندم! وكان أبرز الممثلين على مسرح الجزائر عندئذ هو الحاكم العام ماكماهون، ثم بعد 1870 جاء ديقيدون، فشانزي، ثم تيرمان، وكلهم قد عاصرهم لافيجري وانتصر عليهم سواء عندما كان في الجزائر أو عندما انتقل إلى تونس. وفي عهد نابليون كان لافيجري هو الشخصية الثانية في الجزائر، وربما الشخصية الأولى، إذ كان نزاعه مع المارشال ماكماهون يجعله أحياناً في المقدمة عليه.

حل لافيجري بالجزائر أيام الجوائح المعبر عنها بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية. وهي الأزمة التي عانى منها الجزائريون دون الكولون، أشد المعاناة، وكان مرسوم الأرض سنة 1863 من أسبابها لأنه أدى إلى تفقير الأعيان وحل الأعراش والاستيلاء على الأراضي، كما حل لافيجري أيام الصراع الحاد بين المدنيين والعسكريين، أو إذا شئت بين أنصار سياسة نابليون المعبر عنها (بالمملكة العربية) وأنصار الاندماج الكلي لمصالح ومرافق الجزائر في مصالح فرنسا بقطع النظر عن رغبة الجزائريين وتراثهم ودينهم. فكيف تعامل لافيجري مع كل هذه الأوضاع؟

بالنسبة للأزمة تعامل لافيجري معها على أساس أنها بركة جاءت من عند الله لتحقيق مشروع التنصير العظيم الذي بدأه دوبوش، فقد ظهرت الكنيسة على يديه بمظهر الحامي للأيتام والفقراء. وتجندت الجهود لإيواء حوالي ألفي طفل تشردوا بعد موت عائليهم. وتوفر المال وبنيت الملاجىء، وأحضر الطعام والدواء والكساء، وأحضر أيضاً المعلم والممرض والمنصر. وبدأت حملة الاحتفاظ بالأطفال وتكونهم تكويناً مسيحياً وتعميدهم وإبقائهم رجالاً ونساء في قرى خاصة تسمى المستوطنات العربية، ثم تزويجهم عند البلوغ من بعضهم، وهكذا تتكون العائلات المسيحية من الجزائريين أنفسهم، ويكونون مثالاً لغيرهم. إنها تجربة فذة حاولها لافيجري ورجاله المتحمسون. وعندما طلب

أهل الأيتام بإعادتهم رفض لافيجري على أساس أنهم أبناؤه وهو منقذهم من الهلاك ومن الإسلام أيضاً. وخاف ماكماهون من العواقب فتدخل شخصياً لدى نابليون، ولكن لافيجري استعان بالبابا وبأصدقائه ذوي النفوذ، وانتصر[1]. ولكن مشروعه مع ذلك فشل، لأن عملية التهجين التي بدأت خلال السبعينات كانت اصطناعية جداً، وكانت درساً لعلماء الأديان والاجتماع، فالأزواج الجدد لم يتآلفوا ولم يؤلفوا أسراً لا على الطريقة الإسلامية ولا على الطريقة المسيحية، وانحلت القرى التي أقامها لافيجري، ولم يبق من التجربة سوى الذكريات، وبعض الرماد الذي يخبر أن القافلة قد مرّت من هناك[2].

إلى جانب إيواء وتعميد حوالي ألفي طفل ساهم لافيجري في التخفيف من الأزمة في شكلها العام. ولكنه استغل ذلك لنشر مذهبه الديني، وخاطب الجزائريين بأنه أبوهم رغم أنهم لا يعترفون له بذلك. ونشر رجاله ونساءه في المناطق النائية ليعملوا ويعالجوا ويساعدوا على وسائل العيش. ومن رجاله (كروزا) اليسوعي الذي أرسله سنة 1868 إلى زواوة. ولكن السكان هناك اتفقوا على رفضه، وعندما أصرّ دَبّروا له ما ينفره منهم، فعاقبهم الضابط (مارتن) رئيس المكتب العربي هناك، ولكنه تحدى القس فجمع له أهل الناحية وسألهم صراحة إذا كانوا يريدون القس بينهم، فأعلنوا بصوت واحد، وفي غاية التأثر، أنهم لا يبغون عن الإسلام حولاً، وأنهم يرفضون القس[3]. وكانت تلك صفعة

(1) أنظر ما كتبناه عن الموضوع في التاريخ الثقافي. وعن نشاط لافيجري العام من الأزمة أنظر المبشر 16 ديسمبر 1869.

(2) يذكر إيمريت أن القريتين اللتين بناهما لافيجري ناحية الشلف «لأطفاله» وهي (سان سيبريان وسانت مونيك) ما زالتا قائمتين سنة 1960. انظر إيمريت في (المجلة التاريخية)، 1960، ص 86.

(3) إيمريت، المجلة التاريخية، 1960، ص 72 ـ 73. انظر القصة بالتفصيل في التاريخ الثقافي. وقد كان لافيجري ومعظم الفرنسيين يعتقدون عندئذ أن أهل زواوة غير متدينين بعمق وأنه يمكن الدخول إليهم من هذه الزاوية، فخيبوا ظنهم. ويقول إيمريت إن كروزا وجماعته قاموا بتوزيع المواد الغذائية والملابس والأدوية على سكان زواوة، ولما أحسوا =

واضحة ليس لكروزا فقط ولكن للافيجري أيضاً. ومع ذلك فإن اليسوعيين سيعودون خلال السبعينات إلى زواوة، وسيتغطون بوسائل جديدة، ومنها دعم السلطات المدنية وحمايتهم لهم، ومنها الوضع البائس الذي أصبح عليه السكان بعد ثورة 1871 وعمليات القمع والمصادرة التي ضربتهم في الصميم.

أما المجال الثاني الذي عمل فيه لافيجري فهو تكوين المؤسسات التي تواصل مهمته أثناء حياته وانتقاله إلى تونس وبعد وفاته أيضاً. ومن ذلك تكوين «مؤسسة القديس أوغسطين» من أجل بعث الديانة المسيحية في الجزائر والمغرب العربي عموماً. وقد بارك البابا هذا المشروع وبعث رسالة إلى لافيجري في ذلك فقام هذا بنشرها بحروف بارزة على الفرنسيين وغيرهم.

ومن هذه المؤسسات (جمعية الآباء البيض) و(جمعية الأخوات البيض). وهما تنظيمان من الرجال والنساء المخلصين لعقيدتهم الدينية والمؤمنين برسالة بلادهم الاستعمارية، تجندوا لنشر المسيحية من جهة وجلب السكان في الجزائر وغيرها إلى أحضان فرنسا ولغتها وثقافتها من جهة أخرى. وكان الرجال يلبسون لباس الرجال المسلمين، والنساء يلبسن لباس النساء المسلمات، مع بعض الفوارق البسيطة. وكانوا يضحّون بالراحة والمال من أجل هدفهم. ويتعرّضون للمغامرات الصعبة والإهانات وحتى الاغتيال ولا يردهم عن هدفهم راد إلا الموت. ورغم تحفظ غيرهم فإنهم كانوا يعملون بصراحة. وكان لافيجري يعتقد أنه بتكوينه لهذه الجمعيات إنما يقوم بحملة صليبية حقيقية على الطريقة الكلاسيكية. ولم يتوقف نشاطهم عند المناطق الشمالية ولكن تجاوزها إلى الصحراء ثم إلى إفريقية. ولذلك أسس لافيجري أيضاً جمعية (الأخوة المسلّحين في الصحراء) (Freres Armès du Sahara)[1]. وقبل نهاية القرن كانت لهذه الجمعيات المختلفة مراكز في زواوة وورقلة وميزاب والمنيعة.

= بأنهم أحرزوا ثقة الزواويين أخذوا يحدثونهم عن المسيحية، ولكنهم كانوا يأخذون منهم ويضحكون عليهم.

(1) (إفريقية الفرنسية)، ديسمبر 1892، ص 15.

وبالتعاون مع مدارس الشرق التي يسيطر عليها اليسوعيون في بلاد الشام قام لافيجري وجماعته بمهاجمة الإسلام والقرآن، ونادى بتخليص الشعب من القرآن، وطالب بحرية دمج الجزائريين في فرنسا أو بطردهم نحو الصحراء «بعيداً عن العالم المتحضر» ولم يكن ذلك سراً، بل إنه نشر رأيه المذكور في الصحافة. وقد اعتبر الإسلام هو المسؤول على البؤس الذي حلّ بالجزائريين. واستطاع أن يجند أيضاً آخرين معه في حملته على الإسلام، مثل النائب تومسون، الذي قال بأن تعاليم القرآن غير أخلاقية وبربارية. وكذلك الصحفي (ديفيرنوْا) الذي هاجم العلماء المسلمين لتعصبهم وجهلهم. كما طالب الكولون من جهتهم بمنع تدريس القرآن في الزوايا لأن ذلك يمنع المسلمين من الاندماج[1].

وقد التقت مصالح لافيجري مع مصالح الكولون في عدة مواقع أخرى. من ذلك انضمامه للصراع بين المدنيين والعسكريين ووقوفه إلى جانب المدنيين. ولذلك أصبح يهاجم المكاتب العربية العسكرية لأنها في نظره حامية للتقاليد الإسلامية ومانعة للمسلمين من الاندماج. ووجد الكولون في لافيجري وسيلة فعالة في المناداة بمطالبهم الاندماجية. ولكنهم عندما انتصروا سنة 1871 لم يمدوه بالمال اللازم لمشاريعه في التنصير، ولكنه اكتسب منهم التأييد لرفضه تسليم أطفال المسلمين الذين عمدهم. ومهما كان الأمر فإن التحالف المؤقت بين لافيجري والكولون قد نجح قبل 1870.

ويعتقد الكثير من الجزائريين أن نشاط لافيجري قد اقتصر على المناطق الشمالية. والواقع أنه شمل الصحراء أيضاً، وامتد بصر لافيجري عَبْرها إلى السودان. وتنوّه المصادر الفرنسية بدوره في إفريقية. ويقول الجنرال مينييه إن لافيجري رأى أن سهول السودان الغنية مكملة للجزائر، وإن أكبر عائق لفرنسا في السودان هو الإسلام. ولذلك أنشأ الإرساليات وبثها وسط السكان المسلمين، وكانت مهمتها هي الاستيلاء على هذه المناطق الشاسعة لفرنسا.

---

(1) إيمريت، مرجع سابق، ص 75.

ومن جهود لافيجري جمعية (الآباء البيض في الصحراء)، فقد رأى أن يفتح أمام الحكومة مجال الاحتلال وأن يسبق «جنودُ المسيح» جيشَ الحكومة الفرنسية. وقد قاوم المسلمون هذه الإرساليات واغتالوا العديد من زعمائها، ويطلق الجنرال مينييه على المقاومين أسماء خاصة به، فهم في نظره مرابطون ولصوص، وذكر عدداً من طلائع لافيجري مثل (بولمييه، ومينوري، وبوشار) الذين اغتيلوا كلهم في حاسي عين إيفل، كما اغتيل القسيسان ريشار وكيرمابون في الصحراء الشرقية. وكان الآباء البيض قد استقروا في غرداية وفي بسكرة وفي المنيعة وفي ورقلة. وأخذوا يبثون الدعاية للثقافة الفرنسية، وينشرون التعليم الزراعي والمهني، ويعلنون أنهم ضد تجارة الرقيق، ويتنادون بأعمال البرّ، إلى جانب التطبب[1]. وقد نوّه مينييه بدورهم الكبير في خدمة الاستعمار قبل عزم الحكومة الفرنسية على التوغل في الصحراء.

وقد نشطت البعثات الدينية في الصحراء، خلال السبعينات، ولكنها توقفت خلال عقد كامل (1881 ـ 1891) أي نتيجة ثورة بوعمامة، ومقاومة المدقانات. ولكن منذ التسعينات توغل الفرنسيون في الصحراء بعناوين مختلفة، فكثرت البعثات العلمية والاستكشافية، ومنها بعثة فور ـ لامي. وتوصلت السلطات في الجزائر إلى اتفاق مع أولاد سيدي الشيخ واستخدام نفوذ بعض الطرق الصوفية كالتجانية والزيانية والقادرية. وتمكن الآباء البيض من إرساء مركزهم في غرداية وورقلة، وتوسع نشاطهم من هناك إلى مناطق أخرى، إذ كانوا يتصيدون الأخبار البعيدة ويتلقطون حركات القوافل والثوار والتجارة، ويقيمون العلاقات، تمهيداً لدخول الجيش الفرنسي إلى تلك النواحي ومد السكة الحديدية، فكانوا بحق رواداً للاستعمار وطلائع للهيمنة الفرنسية على الصحراء. وقد أنشأوا المصحات، والورشات، ومراكز التعلم، وكانوا يعقدون

---

(1) الجنرال مينييه (كراسات الاحتفال)، تهدئة الصحراء، ص 13 ـ 14. وأيضاً الضابط دي بورث دانيلي D'anellet في «الصحراء» في مجلة الجمعية الجغرافية للجزائر وشمال إفريقية، 1931، ص 176 ـ 177.

الندوات والحفلات الترفيهية إغْواء وإغراء لتلاميذهم والمنضمين إليهم، وكانوا يملكون النخيل والبساتين، ويحفرون الآبار. وكان الأخوات البيض هن وسيلة الاتصال والتأثير على نساء المنطقة أيضاً.

ومما يتصل بالصحراء وأعمال الكنيسة ظهور القسيس المشبوه شارل دي فوكو، الذي لعب في المغرب والصحراء دوراً لا يقل عن دور لافيجري في الجزائر وتونس. وكانت بداية عهد دي فوكو عسكرية، ووسطه مغامراً في الشرق، ثم أصبح من أصحاب المارشال ليوتي الذي احتل المغرب، ثم إن دي فوكو قد مهّد الطريق لفرنسا هنا وفي الصحراء بدراسة القبائل واللهجات والمسالك. فكان من الخبراء البارزين في ذلك. وقد ذهب إلى المغرب في زي يهودي سنة 1883، ورافقه من الجزائر أحد يهودها باتفاق مع السلطات الفرنسية. وبعد أن أدى فوكو مهمته في المغرب عاش في الأغواط وغرداية وميزاب وورقلة والمنيعة وتقرت. وبعد رحلة طويلة إلى المشرق رجع إلى الجزائر ونسق مع الآباء البيض لاختراق الصحراء، وسعى ليكون عيناً وعوناً فيها لبلاده، وذلك خلال التسعينات حين عزمت فرنسا على احتلال الصحراء والتقدم نحو السودان. فتعلم دي فوكو اللهجة التارقية وربط العلاقات مع أهل الهقار، واستقر في منطقتهم ليقوم بمهمته الظاهرة والباطنة إلى أن قتل سنة 1916. وقد اتهمت السلطات الفرنسية الطريقة السنوسية بتدبير اغتياله[1].

أما لافيجري فقد مات في 26 نوفمبر، سنة 1892 بقرطاج (تونس) عن 67 سنة. وأقيم له في الجزائر حفل تأبين ضخم حضره الحاكم العام جول كامبون. ولكن جمعياته وإرسالياته وأفكاره لم تمت معه. وقد صادف موته عزم بلاده على التوغل في الصحراء، فوجدت في مشروعه نعم العون إذ مهد لها الطريق كما مهد لها آخرون من رجاله بتكوين نخبة اندماجية في زواوة وغيرها.

---

(1) ج. كنال «شهداء الصحراء: شارل دي فوكو» في مجلة الجمعية الجغرافية...، 1932، ص 325 ـ 341. ولد دي فوكو في ستراسبورغ، سنة 1858. والطول في حياته هنا يخرجنا عن موضوعنا. انظر عنه الجنرال مينييه، مرجع سابق، ص 36.

وتعاون كامبون مع الآباء البيض على فتح مستشفيات في عدة أماكن من البلاد، منها أورزن في زواوة، وسان أوجي في أريس، وأخرى في العطاف، والأبيض سيدي الشيخ (على أرض قدمها له قدور بن حمزة)، وغرداية، ومازونة، وبسكرة حيث سمى المستشفى باسم لافيجري. وقد أخبرت بعض الوسائل الدعائية الاستعمارية أن لهذه المستشفيات مدلولاً أهم عند الأهالي من المدارس[1].

ورغم ظهور رجال كنيسة آخرين بعد لافيجري، أمثال دوسير، وأوري، وكوبس، فإنهم لم يغطوا عليه. ذلك أن العهد الذي ظهر فيه هؤلاء كان عهد المناقشات حول الدين وفصله عن الدولة، وسيطرة الليبرالية والاشتراكية، وقد نتج عن ذلك كله ظهور النزعة اللادينية أو اللائكية. وكان على الكنيسة عموماً أن تحارب من أجل وجودها، سيما بعد قانون فصل الدين عن الدولة رسمياًفي فرنسا سنة 1905 وفي الجزائر سنة 1907. فقد ظهرت موجة قوية معادية للدين من حيث هو ولكن دور الكنيسة في الجزائر لم يضعف، لأن الجزويت استمروا في نشاطهم المعتاد في المستعمرات رغم أنهم كانوا ممنوعين في فرنسا كما سبق. وكانوا يدخلون حيث تتردد الحكومة، ويقدمون حيث تتأخر الجيوش، ويعملون في الظاهر وفي الخفاء. أما نتائج التنصير الذي بدأ من عهد دوبوش واشتد في عهد لافيجري، فلا شك أنها كانت مخيبة للآمال. فقد تمسك الجزائريون بدينهم رغم المغريات الكثيرة ورغم الفقر والجهل. كما ظهر للعيان أن الكنيسة لم تكن تعمل حقيقة من أجل المسيحية ولكن من أجل نشر الثقافة الفرنسية والاستعمار.

وكان الجزائريون يقاومون بكل إمكاناتهم نشاط الكنيسة. وظهر ذلك بالخصوص في المناطق الجبلية والريفية والصحراوية حيث ركزت الكنيسة نشاطها بعد فشلها في المدن. وقد لاحظنا المقاومة العنيدة في الصحراء التي

(1) (إفريقية الفرنسية)، أكتوبر 1896.

وصلت إلى حد اغتيال الآباء البيض، مما أجبرهم على وقف نشاطهم عقداً كاملاً. وعندما استأنفوا لم يجدوا الطريق ممهدة. ورغم ادعاء دي فوكو بأنه كان يحب الإسلام وإشاعته بين الناس على أنه «مرابط»، فإن نهايته كانت هي التصفية الجسدية، كما عرفنا.

وكان ابن علي الشريف، وهو باشاغا ومرابط ومن أصدقاء فرنسا، قد حذر الفرنسيين منذ 1868 بأن السكان في زواوة يفضلون الموت لأطفالهم على أن يروهم يتخلون عن دينهم ويصبحون نصارى. وأصر على أنه ليس هناك مساومة على هذه النقطة. وأكد لهم أنهم وعدوا الجزائريين بحرية العقيدة (اتفاق 1830)، فإذا تراجعوا عن ذلك فإن الجزائريين أيضا سيتراجعون عن الاتفاق. وقد ذكرنا قصة القس كروزا مع أهالي زواوة وكيف انفجروا بالبكاء وتمسكوا بدينهم أمام السلطات العسكرية. وعندما تجرأت الكنيسة على خطف بنتين من قبيلة بني بادين عارضت العائلتان المعنيتان والتهبت المشاعر في الناحية بعد انتشار الخبر، وقد احتفلت الفاتيكان بتعميد البنتين في رومة، واعتبرت ذلك انتصاراً عظيماً للكنيسة في الجزائر وغيرها، ولكن أهل زواوة وكل مسلمي الجزائر الذين علموا بالخبر كانوا يعضون أناملهم من الغيظ الصامت. ويرى مارسيل إيمريت أن نشاط رجال الكنيسة في زواوة والبابور وغيرهما كان ربما أحد أسباب ثورة 1871، سيما إذا علمنا أن منطقة الثورة لم تتأثر بمجاعة 1867. ومرة أخرى اشتكى ابن علي الشريف إلى الجنرال دوريو من كون الأطفال يذهبون إلى المدارس الكنسية التي أقامها رجال الكنيسة في زواوة، فيقارن الأطفال بين وضعهم ووضع المدارس فيتأثرون، ويكون ذلك بداية الشك في القرآن وتعاليمه[1]. وكان هذا أحد أهداف الآباء البيض طبعاً.

ولاحظ الشيخ محمد بيرم الخامس حوالي سنة 1878 (أي أثناء قمة عهد لافيجري) بأن الأطفال المسلمين الذين رباهم الآباء البيض والأخوات طبقاً

---

(1) إيمريت، مرجع سابق، ص 73 ـ 84.

لتعاليم لافيجري، هرب بعضهم إلى أهلهم بعد أن كبروا وعلموا حقيقة حالتهم[1]. وتذكر مصادر أخرى أن عملية الفرار قد استمرت حتى بعد زواج الفتيان والفتيات، ولذلك لجأت الكنيسة إلى إبعاد بعضهم إلى فرنسا نفسها[2].

وكانت الكنيسة تملك مختلف وسائل التأثير والإغراء. فإلى جانب السلطة السياسية والهيبة الاجتماعية باعتبار رجالها كانوا من الدولة المستعمرة، كانوا يقدمون خدمات اجتماعية كثيرة، للرجال والنساء المحتاجين جداً، ومنها فرص العمل والتعلم والتداوي. ويقول الشيخ بيرم إن لهم مهارة في طرق التعليم والتربية، ورغم كثرة الجياع والمعوزين فإن الكنيسة لم تنجح في تمرير دعايتها كما لاحظنا، وبقي الجزائريون معارضين لنشاطها بالصمت والمقاطعة تارة، وبالفعل والقول تارة أخرى، وكان عليهم انتظار المصلحين وظهور الصحافة لكي يجردوا أقلامهم وألسنتهم ضد النشاط الكنسي في بلادهم.

دولة الغرباء (الكولون)

بالإضافة إلى الجيش الفرنسي الذي كان عدده يتراوح بين ثمانين ومائة ألف نسمة، تقاطر على الجزائر عدد من الغرباء الفرنسيين والأوروبيين الذين أصبحوا يسمون على مرّ الأيام بالكولون، وبالأوروبيين والمستوطنين وغير ذلك من الأسماء والنعوت، وآخرها «أصحاب الأقدام السوداء»، وهي العبارة التي ازدادتْ شيوعاً خلال ثورة التحرير. إن هؤلاء الغرباء جاؤوا على فترات وحسب الرغبة في المغامرة وطلب العيش والمغريات التي تعرضها عليهم حكومة الاحتلال. ونحن لا نتحدث عن الزوار والسواح والدارسين أو الذين جاؤوا إلى الجزائر لطلب الراحة والصحة والوظيفة ثم يعودون إلى بلادهم، ولا عن أولئك الأدباء والفنانين والعلماء والمستشرقين الذين نزلوا الجزائر لتحقيق حلم من

---

(1) بيرم، (صفوة الاعتبار..)، 4/19 ـ 20.

(2) عن تهريب المرأة عائشة بنت محمد إلى مرسيليا سنة 1834، أنظر القسم الأول من هذا الكتاب.

أحلامهم ثم رجعوا، وإنما نتحدث عن أولئك الذين استقروا في الجزائر وطاب لهم العيش وأخذوا، تحت حماية الجيش والقوانين الردعية، يطردون الجزائريين من أراضيهم ويحلون فيها محلهم، ثم تضخم عددهم وبطروا وبالغوا في المطالب من حكومتهم لكي توفر لهم شروط الاستقرار والاطمئنان على حساب «الأهالي».

وليس لهؤلاء الغرباء أصل واحد، فهم لا يجمعهم جامع سوى حب التملك والهيمنة. فلا القارة الأروبية تجمعهم، ولا الجنسية الفرنسية توحدهم، وليس لهم لغة مشتركة ولا مذهب ديني واحد ولا إيديولوجية. وبالطبع فإن أصولهم الاجتماعية متباينة أيضاً. وكان معظمهم في أول الأمر من شذاذ الآفاق والمغامرين والمحكوم عليهم في بلدانهم، وقد لفظت العديد منهم السجون والحارات والمراسي، كما لفظتهم المصانع والنقابات لعدم كفاءتهم. وكان معظمهم من الجهلاء والأميين، فجاؤوا إلى الجزائر وقد سال لعابهم لخيراتها وأخذوا يزحمون أهلها ويخرجونهم من ديارهم وأسواقهم وأراضيهم بمساعدة الجيش والقوانين الإدارية التي كانوا يلحون على تطبيقها لفرض الخضوع والقهر على الجزائريين. وفي أوقات قامت الحكومة الفرنسية بتهجير عدد من المغضوب عليهم سياسياً إلى الجزائر، ولا سيما بعد ثورة 1848، وانقلاب 1852، وشمل ذلك التهجير الجماعات والأفراد. وكان من هؤلاء السياسيون والمحامون والصحافيون وأصحاب المشاريع الاقتصادية. ثم حدثت موجة هجرة كبيرة سنة 1871 حين لجأ إلى الجزائر آلاف الفرنسيين من الألزاس واللورين الذين اختاروا الجنسية الفرنسية بعد حرب السبعين. هذا عن فرنسا.

أما بقية الأروبيين فقد كان عددهم يزيد مع المشاريع الاستعمارية والحاجة إلى اليد العاملة وتكثير السواد الأجنبي على حساب الجزائريين لإغراقهم في شعب آخر وفي حضارة أخرى. ويأتي العنصر الإسباني في الدرجة الثانية، بعد الفرنسيين، ومعظم الإسبان كانوا من جزر الباليار والسواحل الإسبانية الشرقية، وكانوا مع فقرم متعصبين يحملون، مع البرتغاليين، رواسب الحروب الصليبية

ضد العرب والمسلمين. وفي الكتابات الفرنسية كثير من ذلك[1]. والعنصر الثالث هم المالطيون الذين ساعدت معرفتهم للغة المشتركة - اللغة العربية المحرفة - على تسهيل استقرارهم واختلاطهم بالجزائريين. ثم يأتي العنصر الإيطالي والألماني والسويسري والبلجيكي، أما الإنكليز والهولنديون فعددهم قليل جداً. وكان هذا الخليط، مثل جيش اللفيف الأجنبي، لا يجمعه جامع إلا حب المغامرة والفرار من حياة صعبة والبحث عن مورد العيش. وكانت قوانين التجنس قد سمحت للأوروبيين بالحصول على الجنسية الفرنسية بسهولة قد لا يحصل عليها نفس الأشخاص لو طلبوها في فرنسا نفسها. فنحن إذا قلنا «الفرنسيين» في الجزائر فإنما نعني من كانوا أصلاً كذلك ومن تجنس بالجنسية الفرنسية من الأوروبيين. وكان عدد الفرنسيين الأصلاء قليلاً أو معادلاً للنصف مع الأوروبيين. وكل من كان يعيش في الجزائر خارج الأصناف المذكورة يسمى «أجنبياً». فأهل المغرب الأقصى وتونس والأوروبيون الذين لم يتجنسوا بعد كلهم كانوا «أجانب».

ووسط هذا الخليط كان أصحاب الأرض - الجزائريين - يسمون الأهالي والرعايا والسكان والمسلمين، وأحياناً كانوا يصنفون حسب مواقعهم الجغرافية فقط، كالوهرانيين والصحراويين والقسنطينيين، أو حسب أصولهم كالبربر والعرب والكراغلة والزنوج. وكان التصنيف لأهل العاصمة في أول الأمر يخضع لهذه التسميات: الحضر، واليهود، والأروبيون، ثم أهل النقابات أو الأمانات، مثل بني ميزاب، والزواوة، والبساكرة والأغواطية والزنوج. وشاعت كلمة العرب لسكان الجزائر خلال القرن الماضي، وكانوا (الفرنسيون) يستعملونها بالمعنى الخلدوني أي الأعراب أو سكان البادية والرحالة، كما استعملت كلمة «القبائل» لأهل زواوة ابتداء من الأربعينات، ثم برز هذا التعبير وأخذ محتوى سياسياً منذ السبعينات، ولكن منذ الحرب العالمية الأولى والتوغل في الصحراء

(1) انظر بحث إيمانويل E. sivani سيفان «الاستعمار والثقافة الشعبية في الجزائر» في الجزء الرابع من أبحاث وآراء.

حلت كلمة «المسلمين» في وصف الجزائريين مقابلة بكلمة «الأروبيين» في وصف الفرنسيين أصحاب الأقدام السوداء.

وعندما حلت أفواج الأروبيين (الفرنسيين) بالجزائر نزلت أولاً بالمدن المحتلة لأن خارج المدن كان غير آمن طيلة المقاومة المسلحة التي دامت عدة عقود. فكان خروج الأروبيين من المدينة إلى الريف يتم حسب تقدم الاحتلال وضعف المقاومة. وأثناء بقاء هؤلاء الغرباء في المدن كانوا يمارسون التجارة والمضاربات ويعقدون الصفقات التي تنزع الديار والأوقاف من أصحابها بطرق ملتوية، تحت حماية الإدارة الجديدة والإجراءات التي كان يفرضها العسكريون فرضاً على الجزائريين، كما وقع في عهدي كلوزيل وبوجو. وكثير من الأملاك العقارية استولى عليها الغرباء بالحيل والتهديد أو نتيجة الفراغ الذي حدث بعد هجرة أعيان المدن وتفرق شمل السكان في انتظار ما سينجلي عليه الموقف بين المقاومة وقوات الاحتلال. وكان حضور الغرباء بالعدد المكثف من أول وهلة والإجراءات الردعية التي اتخذتها الإدارة قد أجبر آلاف الجزائريين على الهجرة الداخلية والخارجية. وقد ساعد ذلك على الاستقرار بالنسبة للغرباء، ولكن في ظل البنادق كما ذكرنا.

وكل من زار الجزائر خلال الأربعينات وسجل ملاحظاته نبّه إلى أن حضور الغرباء في المدن قد أدّى إلى فتح الدكاكين على الطريقة الفرنسية واختفاء البازارات والأسواق على الطريقة العربية (الشرقية). كما نبهوا إلى أن المدينة أخذت تغيّر من ملامحها، فالبضائع أروبية، والصناعات التقليدية أخذت تترك مكانها للصناعات الأجنبية، ونفس الشيء يقال عن الذوق العام والملابس وأسماء الشوارع، والساحات، والكنائس، والمأكولات، ونحو ذلك. فالغرباء أخذوا يفرضون ذوقهم وفرنستهم على المدن الجزائرية. وتوقف الكتاب الفرنسيون عن ذكر الحضر بعد أن ظلوا يصفونهم بأوصاف الرقة ونصف الحضارة والوداعة. لقد حلّ الآن العنصر الأروبي (الفرنسي) أو الغريب محل الإنسان الحضري بالفعل أو بالقوة. لأن العنصر الحضري إما هاجر أو اختفى بالتدرج في المدينة العربية ـ القصبة ـ حيث العتمة والشوارع الضيقة وأسرار

الشرق وسحره، بينما برز الحي الأروبي في موازاة القصبة وقد اتّسعت شوارعه واستنارت واستقامت مبانيه وتجملت. إنه الفارق بين الماضي والمستقبل، بين الموت والحياة، في نظر مخططي المدن الجديدة[1].

ومن المدينة انطلق الغرباء إلى الأرياف في ظل البنادق أيضاً. كانت المستعمرات (المستوطنات) في عهد بوجو تقام حيث يتم إخضاع المقاومة بالقوة. وإذا لم يتوفر المدنيون جيء بالعسكريين وزوجوهم بنساء مستوردات واستقروا على أرض عرش بني كذا أو أولاد كذا. وأصبح الجندي ـ المدني حاملاً للبندقية في يد والمحراث في يد أخرى. وهكذا بدأت إقامة القرى الاستعمارية للاستقرار والاستثمار، إنها قلاع أمامية للحضور الفرنسي وللتحدي الأجنبي للجزائريين، فكل قرية أصبحت شوكة في أعين الذين اغتصبت منهم الأرض لأنهم دافعوا عنها بكل ما يملكون. وتكاثر المدنيون بعد انتهاء المقاومة وبداية عهد التهدئة (الخمسينات)، ومن جهة أخرى كانت ثورة 1848 في فرنسا قد أطلقت الاستعمار من عقاله، وسهلت على الكولون ـ الغرباء ـ الإقامة في الجزائر، ومنحتهم حق التمثيل البرلماني وحق تكوين الحكم المدني من بلديات وولايات. كما هجرت عدداً من السياسيين المعارضين إلى الجزائر. وهكذا اجتمعت شروط النهضة الاستعمارية: الأرض والإنسان والمال والقرار السياسي.

وقد سجلت الإحصاءات أنه بحلول سنة 1850 أصبح في الجزائر 150 مجموعة أو قرية استعمارية تغطي 427,604 هكتاراً يعيش عليها 63,497 من الفرنسيين. ورغم الزيادة في عدد الغرباء وفي المساحات الأرضية المغتصبة خلال عقدي العهد النابليوني (1852 ـ 1870)، فإن القفزة الكبرى لاغتصاب الأرض وتوارد الغرباء كانت بين 1870 ـ 1880، ثم بين 1901 ـ 1920. ففي 1851 ـ 1860 لم تنشأ سوى 91 مجموعة أو مركزاً استيطانياً، ومن ثمة بدأت

(1) عن تغيير الشوارع بالعاصمة وتوسيع الساحات ونحوها أنظر هنري كلاين H. Klein (Feuillets D'el - Djazair) (أوراق الجزائر)، الجزائر 1937، ص 50 ـ 70.

حملة مسعورة ضد العسكريين وضد نابليون الذين اعتبرهم الغرباء مسؤولين على وقف موجة الاستيطان ومنع اغتصاب الأرض من الجزائريين. ولنتذكر أن ذلك كان أيضاً هو عهد الحاكم العام راندون (إلى 1857). ففي العقد المذكور لم توزع سوى 184,255 هكتاراً، وهو مساحة كبيرة، ولكنها صغيرة بالنسبة لما قبلها ولما بعدها، وبالنسبة لمطامع الغرباء الذين لا يتوقف شرههم عند حد. وقد وصل عدد الغرباء عندئذ (1860) إلى 103,322 نسمة. وخلال عهد ما سمي بالمملكة العربية أي 1861 ـ 1870، لم تنشأ سوى 23 قرية في 73,211 هكتاراً، وكان عدد الغرباء عندئذ 129,898 نسمة. ثم حدثت الانطلاقة الكبيرة للاستعمار بعد ثورة 1871 وتهجير فرنسيي الألزاس واللورين إلى الجزائر، فكان التحول كما يلي بين 1871 ـ 1880: 207 قرية، في 233,369 هكتاراً، مع 195,418 نسمة. وقد نما عدد الغرباء خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي فكان عددهم سنة 1890 هو 267,672 نسمة، وفي سنة 1900 أصبح 364,257 نسمة[1].

إن هؤلاء الغرباء الذين تراكموا في الجزائر عبر السنين قد نالوا حظاً كبيراً من اللوم من بعض الساسة والكتاب الفرنسيين، وكان ذلك قبل استقلال الجزائر وبعده. ومن أوائل من نقدهم هم العسكريون خلال الستينات وبعض الحكام العامين (وهم أيضاً عسكريون عندئذ). ومن الساسة الذين نقدوهم أيضاً على مواقفهم: جول فيري الذي كان أحد كبار رجال الاستعمار الفرنسي والذي رأس لجنة التحقيق البرلمانية سنة 1891. فقد اتهم الغرباء بالأنانية وخلوهم من روح المنتصر التي تعني تنازلهم للأهالي وإظهار «عاطفة حقوق الضعفاء» نحوهم. واتهمهم أيضاً بأنهم كانوا يريدون من الإنسان الجزائري أن يكون عبداً مسخراً

(1) زوزو (نصوص)، ص 146 عن وثيقة بعنوان «مائة سنة من الاستعمار في الجزائر»، الجزائر 1930، ص 52. وبناء عليه فإن عدد القرى سنة 1881 ـ 1890 هو 89، وعدد الهكتارات هو 661,661. وفي سنوات 1891 ـ 1900 هو 80 قرية، والهكتارات هي 99,353 إلخ.

لخدمتهم، مع حرمانه من التعلم، رغم أنهم (الغرباء) يشعرون بالخطر الداهم من الأهالي[1]. وقد تواترت أمثال هذه الاتهامات، مع أن البرلمان الفرنسي هو الذي شرع لهم القوانين التي خنقوا بها الجزائريين لا سيما منذ 1871، وهو الذي صاغ قانون سنة 1873 وسنة 1887 المتعلقين بالأرض، ووافقهم على إلغاء القضاء الإسلامي، ونحو ذلك. فهل من الإنصاف أن يتحمل الكولون (الغرباء) هذه الاتهامات وحدهم؟ إن نوابهم وصحفهم قد نجحوا في الحصول على دعم السياسة التي نَكّبت الجزائريين بفضل تواطؤ السلطات الفرنسية والبرلمان نفسه، وتجاهلهم قضية الجزائر رغم العرائض والشكاوى المستمرة الصادرة عن الأعيان والمثقفين. وفي رأينا أن المسؤولية أمام التاريخ جماعية، وبالأحرى يتحملها البرلمان الفرنسي رمز السيادة والحكومة المنفذة لتشريعاته. أما الغرباء فكانوا أناساً مستفيدين من وضع مختل ومن غياب سياسي وقوانين جائرة. ومن حقهم أن يعبثوا ما دامت أعين الرقباء قد نامت.

إن هناك مصطلحات حول الاستعمار لا نريد أن نثقل بها هذه الصفحات. وهي تهم أصحاب الاختصاص بالدرجة الأولى. ومن ذلك تصنيف استعمار الأرض إلى: رسمي وغير رسمي، وإلى استعمار كبير وصغير، وإلى استعمار خاص وعام، وإلى استعمار عن طريق الشركات وعن طريق الأفراد، بالإضافة إلى الاستعمار العسكري والمدني. وما الفائدة من معرفة تفاصيل المصطلحات إذا كانت النتيجة واحدة، وهي انتزاع الأرض من أصحابها الشرعيين وتوفيرها لأيدي غريبة، سواء كان الذي استلمها عسكرياً أو مدنياً، فرداً أو شركة؟ وإذا كان لا بد من التفريق لمعرفة الأهداف والمصالح فإننا نذكر أن لب الصراع بين الفرنسيين في الجزائر بالنسبة للأرض هو هل توزيع الأرض تتحكم فيه الدولة أو ترفع عنه يدها ليتحكم يه الأفراد والخواص؟ ومن الممكن أن نقسم تاريخ ذلك الصراع إلى مرحلتين كبيرتين: الأولى من سنة 1830 إلى 1870 وفيها

(1) شارل أندري جوليان (شمال إفريقية الزاحفة)، ط. 1952، ص 28.

كانت التجارب متنوعة، وكانت الدولة هي التي لها اليد العليا في التحكم في الأض وتوزيعها على من تشاء، وهي التي كانت تبنى القرى وتسكن الغرباء فيها، وتمنح الشركات الفرنسية والأجنبية حق الامتياز في الأرض بشرط بناء وتسكين آلاف الغرباء، وكانت الدولة هي التي تنزع الأرض من الجزائريين بعد الاعتراف لهم بالملكية التقليدية (مثلاً مرسوم 1863) وتمنع الغرباء من مباشرة الصفقات مع الأهالي. أما المرحلة الثانية فهي التي بدأت في سنة 1871 واستمرت إلى ما بين الحربين، وفيها كانت الكلمة حول الأرض للمبادرات الفردية لقانوني سنة 1873 و1887 حول الأرض، وذلك يعني «فرنسة» الأرض الجزائرية بتطبيق القوانين الفرنسية عليها ورفع حق الشفعة الإسلامي عنها.

وقد عبّر عن ذلك التحوّل المطران لافيجري سنة 1881 حين أوصى بأن ترفع الدولة يدها على الأرض وتترك حرية المبادرة فيها للخواص، وكان ينتقد سياسة الحكومة في الجزائر ويقترح السياسة الجديدة في تونس. وكان لافيجري الذي لا يخفي تعاطفه مع الغرباء والاستعمار انتقاده اللاذع لسياسة بلاده وهي تلك السياسة التي عمرت الجزائر بزبد المدن الفرنسية الكبرى رغم أنها جاءت بهم إلى أرض فلاحية، وهذه السياسة في نظره هي التي أرسلت إلى الجزائر «عمالاً» من باريس لا علاقة لهم بالفلاحة وإنما كانوا متمردين على المجتمع، في نظره، سنة 1848، أما سنة 1871 ـ 1872 فقد أرسلت الحكومة إلى الجزائر أيضاً «سياسيين متهوّسين»، من المدن ولا علاقة لهم بالفلاحة. فماذا كانت النتيجة؟ كانت تخلي الغرباء عن الأرض وتهافتهم على التجارة المشبوهة... مثل الملاهي والحانات. ولذلك دعا لافيجري في تقرير سري حكومة بلاده إلى اتباع سياسة المشاريع الخاصة والحرة في كل من الجزائر وتونس[1]. وقد زعم

(1) تقرير كتبه لافيجري في 24 أبريل 1881، ترجمة الصادق بن مهني من كتاب علي المحجوبي (تنصيب الحماية الفرنسية على تونس)، تونس 1984، ص 164 (من وثائق يوسف مناصرية).

لافيجري أن الأرض التي تخلى عنها الغرباء قد آلت إلى العرب والأجانب.

أما غوتييه، وهو من غلاة الكتاب الاستعماريين، فقد حكم سنة 1930، أن الأرض كلها كانت ملكاً للمسلمين في الجزائر. ولكنها كانت مملوكة بصفة جماعية وبدرجات متفاوتة. وذلك ما أدى إلى تدخل الدولة الفرنسية لكي تجعل الأرض قابلة للتقسيم. وبدأ الاستيطان عن طريق التنازلات حيث تتنازل الدولة (الفرنسية) للأفراد أو الشركات عن الأرض. وقد وقعت التنازلات الكبيرة، حسب رأيه، في العقد الأول من الاحتلال وكذلك أثناء عهد نابليون الثالث. ولكن هذا النظام لم يرض الغرباء، كما ذكرنا، وظلوا يضغطون وينتظرون إلى سنة 1870. وفي عهد الجمهورية الثالثة الذي دام إلى الحرب العالمية الثانية، تحرك النظام الاستعماري في اتجاه عكسي، حسب تعبير غوتييه. فالإدارة هي التي كانت تبني القرى الاستعمارية وتحدد أمكنتها، وتحضر اللوازم من طرق وماء، وتخصص الأرض للغرباء، ثم تقطعهم القطع اللازمة، وهؤلاء «الكولون الصغار» كانوا عادة أناساً «مستوردين» من أروبا أو فرنسا. ولكن الحياة لا تسير دائماً حسب المتوقع. فكثيراً ما كان الكولون يبيعون قطع الأرض ويغادرون القرية الجاهزة، ولكنهم لا يغادرون الجزائر. ورغم أن الإدارة تكون بذلك قد أخطأت الهدف من استيرادهم فإنها قد حققت هدفاً «إنسانياً» وهو الهجرة. وتدل الخطوط البيانية والإحصاءات على أن المراكز التي بنيت لم تختف رغم «هروب» الكولون منها. ففي عهد بوجو (1841) ارتفع الخط البياني، ثم تباطأ بعده، سيما بين 1861 ـ 1872، ثم تواصل صعود الخط البياني منذ هذا التاريخ إلى سنة 1911، وقد تباطأ الخط خلال الحرب العالمية الأولى، ثم استأنف صعوده بعدها. وهذا العامل أو الهدف الإنساني الذي أشار إليه غوتييه نلاحظه في تكاثر الغرباء بين 1872 ـ 1927 إذ كانوا 245,000 فأصبحوا، حسب قوله، 833,000. واستنتج غوتييه من ذلك أن «الجزائر الفرنسية» إنما هي من صنع الجمهورية الثالثة[1].

(1) إيميل فيليكس غوتييه «تطور الجزائر» في (كراسات الاحتفال)، ص 23 ـ 26. وقد=

وكانت الجزائر مقبرة لآلاف الفرنسيين، جنوداً ومدنيين. فالحروب الكثيرة والطاحنة قد قضت على العديد من الجزائريين والفرنسيين معاً. وإذا كان الجزائريون قد ماتوا دفاعاً عن هويتهم ووطنهم، فعن أي شيء كان يدافع الفرنسيون؟ لقد صدق الجنرال دوفيفييه الذي قال إن قومه قد ماتوا في الجزائر «بدون مجد». أما الدكتور وارنييه الذي كان معارضاً عنيداً لسياسة نابليون الثالث في الجزائر وكان لسان حال الغرباء حتى بعد 1870، فإنه أكد أن فرنسا قد خسرت في الجزائر بحلول سنة 1865 ثلاثمائة ألف من الرجال (بين عسكريين ومدنيين) ذوي الشباب والقوة، وأن موتهم قد أدى إلى نقص في سكان فرنسا[1]. والدكتور وارنييه كان بالطبع غير مهتم بما فقدته الجزائر من أبنائها شيوخاً وشباباً نتيجة الغزو والمقاومة والهجرة، ولا الآلاف الآخرين الذين قضت عليهم جوائح 1867 ـ 1869 وثورة 1871 وغيرها. ذلك أن كل باكية لا تعدد إلا مناقب فقيدها!

ثورتان: ثورة الكولون وثورة الأهالي، 1871

حدثت ثورتان في نفس الوقت بالجزائر في خريف 1870، إحداهما جزائرية والأخرى فرنسية، وكانت الأولى نتيجة للثانية، وكانت الثانية نتيجة لهزيمة الجيش الفرنسي أمام البروسيين. ولنتناول هنا الثورتين الواحدة بعد الأخرى، رغم أنهما حصلتا في نفس الوقت، ولا نقصد بالثورة الجزائرية تلك

= ذهب الجنرال دوفيفييه إلى أن فرنسا خسرت مائة ألف ضحية في الجزائر بين 1831 ـ 1848. وأكد ذلك غوتييه، وأضاف الجنرال المذكور أن الضحايا «ماتوا بدون مجد»، ولكن غوتييه قال إنهم لم يموتوا بدون فائدة على كل حال، واعتبر وجودهم قد فتح فضاء إنسانياً جديداً في شمال إفريقية، وهو حضور العرق الأوروبي. وعلى الأوروبي الذي انغرس في شمال إفريقية أن يعمل، حسب رأيه، على جعل المنطقة أوروبية، أو «يؤربن غيره» حسب تعبيره.

(1) وارنييه (الجزائر أمام الأمبراطور)، المقدمة. وحسب رأيه فإن نصف الرقم المذكور للجيش ونصفه للكولون.

المعروفة بثورة المقراني والحداد ولا حتى تلك المعروفة بتدخل الأمير محي الدين، وإنما نعني بها ذلك التحرك التلقائي على مستوى الوطن كله ابتداء من سبتمبر 1870.

أما الثورة الفرنسية في الجزائر فنعني بها ذلك التمرد والفوضى التي سادت الجزائر، ولا سيما العاصمة والتي كانت بقيادة العناصر المدنية المتحمسة للنظام الجمهوري الجديد، وهي الثورة التي انعكست في الصراع بين المدنيين والعسكريين من جهة والاتصاليين والانفصاليين من جهة أخرى. لقد كان برنامج الغرباء (الكولون) منذ الخمسينات هو الحصول على حقوقهم السياسية الكاملة من الحكومة والبرلمان الفرنسي، وتوسيع مناطق الحكم المدني، وإلغاء صلاحيات العسكريين. وقد كانوا يعلنون على ذلك عبر صحافتهم وعبر ممثليهم الأربعة (منذ 1848) في البرلمان، وعبر الضغوطات المختلفة، ولكنهم لم يجدوا الفرصة المواتية لضرب ضربتهم إلا سنة 1870 عند هزيمة الجيش في أروبا وأسر نابليون الثالث. ولذلك أخذوا يحققون برنامجهم بنداً بنداً في العهد الجديد الذي ترك لهم الحرية يتصرفون كما يريدون تقريباً، ولم يتدخل مسؤولو فرنسا بدعوى الانشغال بالوضع الخطير في الجبهة الأروبية.

والواقع أن ثورة الغرباء في عاصمة الجزائر بدأت قبل ثورة الكومون في عاصمة فرنسا بحوالي أربعة أشهر. وكان الجزائريون الذين طالما أفهمهم الفرنسيون أنهم متجدون عليهم، وأن جيشهم هو الغالب دائماً، قد فتحوا أعينهم على التناحر الفرنسي وعلى عار الهزيمة يجلل أذيال الجيش، فأخذوا هم (الجزائريون) أيضاً يفكرون في مصير بلادهم الذي أصبحت تعبث به العواصف. كان الحاكم العام ماكماهون قد ترك الجنرال دوريو خلفاً له في الجزائر وتوجّه هو إلى أروبا. ولكن القرارات التي نزلت على الجزائر من كريميو في خريف 1870 شملت عزل الجنرال دوريو (24 أكتوبر) بدعوى أنه عسكري من الطراز القديم، وتعيين الجنرال ايسترهازي بدله. غير أن هذا الجنرال كان سيء الحظ أيضاً، فقد وقع له أكثر مما وقع لبورمون سنة 1830: حدثت ضده مظاهرة في

ساحة الحكومة، قام بها الغرباء وأهانوه فيها أشد الإهانة، وضرب هو بسوطه من وصلت إليه يده، ثم هرب إلى نادي البحرية في عربة بينما الغوغاء يطاردونه حتى أوشكت عربته أن ترمى في البحر. وكان الدكتور وارنييه الذي طالما دافع عن مصالح الغرباء، وهو منهم، هو سيد الموقف الآن، ولكنه كان يخشى أن يفلت الزمام من أيدي الفرنسيين، وأن يؤدي ذلك إلى «ثورة العرب» إذا حدثت معركة (حرب أهلية) بين الفرنسيين في ساحة الحكومة. فكان وارنييه يعمل بالمثل العربي الذي يقول: أنا وابن عمي على العدو. فاقترح على الجنرال ايسترهازي أن يستقيل تهدئة للأوضاع.

كانت الحرب الأهلية بين الفرنسيين قاب قوسين، ولكن الخوف من تدخل العدو الحقيقي (العرب) أبقى الفرنسيين متضامنين رغم التوتر والتمرد، فهم في معركة مع الجزائريين من جهة وفي حالة ثورة مع نظامهم السياسي من جهة أخرى. وكانت المليشيا التي ألفتها بلدية الجزائر بالمرصاد في ساحة الحكومة، وهي مليشيا ضد العسكريين من جهة وضد الجزائريين من جهة أخرى. ولم يتدخل الجيش الفرنسي ضد المليشيا، لأن عدده كان قليلاً ولأنه كان يخشى من إغراق المدينة في حمام دم. وتحرك وارنييه فأرسل إلى زعيم الجمهوريين في فرنسا، قامبيطا، يخبره أن الغرباء والمليشيا والحرس قد وضعوا حداً للحكم العسكري ويطلبون منه تعيين حاكم عام مدني وتنظيمات جديدة مناسبة. وقبل أن يأتي ذلك من قامبيطا حدثت تطورات إضافية. فقد وقع اعتقال عدد من المسؤولين الفرنسيين في الإدارة والشرطة والدرك، واستقال قائد القطاع الوهراني، الجنرال سوران. وخاف وارنييه سوء العاقبة فاستقال هو أيضاً. ولما عينت حكومة فرنسا الجنرال ليشلان الذي كان أقدم أفراد الجيش وأعلاهم رتبة فإنه لم يستطع أن يضع قدمه في الجزائر واكتفى بالبقاء في الأميرالية.

وتعالت أصوات باسم الجمهورية وأخرى باسم الديموقراطية وغيرهما. وظهر التفكير الانفصالي والاتحادي (الفيدرالي) بعد الحديث الطويل سابقاً عن الاندماج والإلحاق. وخاف بعضهم ثورة العرب وخاف آخرون من استيلاء

إحدى الدول الأروبية (إسبانيا مثلاً) على الجزائر. ولإسبانيا جالية تعتبر الثانية من مجموع الغرباء. وخرج «الديموقراطيون» بمشروع يتمثّل في وضع دستور فيدرالي للجزائر تكون فيه هي بمثابة دومينيون فرنسي، ويكون لها مجلس وحاكم مدني. وبالطبع فإن هذا الاقتراح لا يشمل إلا الغرباء. وأمام الفراغ تمّ تعيين (فيورموز) محافظاً مدنياً مؤقتاً وهو من بلدية الجزائر، ولكن غرباء قسنطينة وعنابة وغيرهما خالفوا ذلك التعيين. كما رفضت الحكومة في فرنسا الموافقة عليه واتهمته بمخالفة القانون وبالاستبداد[1]. فتمّ تعيين (بوزي) في نفس الوظيفة (محافظ مدني) وإلى جانبه الجنرال لالمان قائداً للقوات المسلحة. وهذا في شهر نوفمبر، أي قبل أربعة أشهر من كومون باريس. وكانت مظاهرات الغرباء لا تكاد تتوقف والوضع يكاد يفلت من أيدي قادة الفوضى: بوزي ولالمان.

كان بوزي والياً على وهران قبل تعيينه محافظاً مدنياً استثنائياً على الجزائر. وعندما وصل إلى العاصمة كان خائفاً من أنصار فيورموز الذين كانوا يستعملون لهجة العنف. وخشي بوزي الاعتداء على حياته. فسلح عناصر تابعة له لحمايته، وكان يغير مكان نومه خشية الاختطاف، ووضع المليشيا تحت أوامره الشخصية، وحصل على حق حل مجلس بلدية الجزائر. وكان عليه أن يواجه المظاهرات المستمرة. وكان الجنرال لالمان قد وصل إلى الجزائر في 10 نوفمبر 1870، وأشيع عنه أنه جمهوري وليس من أنصار الأمبراطورية المنهارة، ولكن لالمان كان قد عمل في المكاتب العربية العسكرية، وحاول الآن أن يقنع زملاءه العسكريين باسترجاع استقالاتهم، خوفاً من انهيار الوضع، رغم أن لالمان كان يحتجّ على وزير الداخلية (كريميو) الذي كان يصدر القرارات المضرّة بسمعة العسكريين على العموم. وتحالف بوزي ولالمان ضد أنصار

(1) فيورموز، كان من المنفيين إلى (كايان) سنة 1848، ثم عفي عنه وأرسل إلى الجزائر، وفيها عاد إلى النشاط السياسي. وكان من المحامين. أنظر عنه فصل تحوّلات وانتفاضات فقرة الهزيمة الفرنسية.

فيورموز، وظهر ذلك التحالف عندما أعلن بوزي حالة الطوارىء في منطقة العاصمة ووضع الأمور في يد الجيش، ومن ثمة أصبح لالمان هو الرجل القوي. وكان ذلك في أول شهر فبراير 1871، أي عشية الثورة المقرانية.

لقد ثارت ثائرة الغوغاء في العاصمة عندما وقع اتفاق الهدنة والاستسلام بين بيسمارك وجول فافر. ووضع بيسمارك شروطاً لتكوين حكومة فرنسية جديدة وإجراء انتخابات عامة. وعندما علم الغرباء بذلك الاستسلام هاجموا قصر الحاكم العام الذي كان يشغله بوزي، وقيل إن بعض الجزائريين تظاهروا أيضاً عندئذ ونزلوا من القصبة ليدافعوا عن قصر الحاكم العام، مغتنمين فرصة الفوضى، وقد عبروا عن سخطهم ونقمتهم ضد تصرفات الغرباء. ونحن لا نعتقد أن الجزائريين جاؤوا «للدفاع» عن بوزي الذي لا يعني شيئاً بالنسبة إليهم، ولكنهم جاؤوا للدفاع عن كرامتهم المهانة في مدينتهم ووطنهم، وليثبتوا أن مصير الجزائر لا يقرّره الغرباء. وقد أشار أحد المصادر إلى أن تحرك الجزائريين جاء نتيجة انشقاق الفرنسيين[1]. وعلينا أن نتذكر أن هذا التحرك لم يكن معزولاً، بل إن الثورة الأخرى (الجزائرية) التي سنذكرها كانت تجري في عدة أماكن من الوطن. ومهما كان الأمر فقد جرت انتخابات 5 فبراير 1871 وترشح لبلدية الجزائر كل من فيورموز ووارنييه، وكان الفوز فيها للأول الذي حصل على أصوات اليهود، وكان هؤلاء قد شاركوا في الانتخابات لأول مرة بعد تجنيسهم الجماعي على يد الوزير كريميو. وبعد ذلك عزلت الحكومة بوزي وعيّنت مكانه أليكس لامبير فرفع حالة الطوارىء، تنازلاً لفيورموز الذي تولى بلدية الجزائر. وكان الخوف من حدوث ثورة شاملة قد أخذ يؤثر على الفرنسيين: غرباء وسلطة[2]. ولكن حالة الطوارىء ستعاد حالما يصل ديقيدون إلى الجزائر - إبريل 1871.

---

(1) بيلي (عندما أصبحت الجزائر)، ص 316. أنظر كذلك ص 312 ـ 313.

(2) انتقلت حكومة فرنسا من تور إلى بوردو. وقد جرت الانتخابات التشريعية بين جناحين: جناح قامبيطا الذي يحمل شعار الجمهورية والحرب ضد ألمانيا، وجناح تيير الذي يحمل شعار الاعتدال والسلام. وكان الفوز لصالح الجناح الأخير، رغم أن الناس فهموا =

وتدخل اليهود كعامل جديد في الانتخابات وفي الفوضى، وأصبحوا ورقة في يد الغرباء يستعملونها أيضاً ضد «العرب». وقد كوّن اليهود فرقة (مليشيا) خاصة بهم سموها (فرانك ـ تيرور) أصبحت تثير الرعب في مدينة الجزائر، وكانت سلاحاً موجهاً ضد خصومهم الغرباء في الانتخابات والتجارة، ولكنها وجهت في ربيع 1871 نحو المسلمين أيضاً ولا سيما بنو ميزاب. فقد وقعت اشتباكات في وسط العاصمة (شارع ابن المهيدي اليوم) بين الميزابيين وفرقة المليشيا اليهودية المذكورة. وتوسّع الأمر يوم العيد وأثناء المحاكمة. وشارك المسلمون من أعالي القصبة في مظاهرة مضادة لليهود في ساحة مالكوف. والغريب أن الذين كانوا يحرسون قصر الحاكم العام هم اليهود المتجنسون حديثاً. وحدثت اشتباكات أخرى في الشوارع المجاورة. وقتل فيها أحد المسلمين على الأقل، وتدخلت الشرطة وقبضت على البعض وقادتهم إلى السجن. وكان ذلك لعبة ذكية من الإدارة الجديدة التي أرادت أن تحول الخلاف من ثورة وحرب أهلية بين الفرنسيين (الغرباء) إلى نزاع عرقي وإثني وديني بين اليهود والمسلمين. وبعد أن تحقّق ذلك الهدف قرر (لامبير) حل الفرقة اليهودية (فرانك ـ تيرور). ولكن ما حدث أقنع الجزائريين أن فرنسا عاجزة عن إثبات وجودها، وأن عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم بعد أن تحالف عليهم الغرباء مع اليهود الذين كانوا قبل شهور فقط «أندجين» مثلهم.

لقد وحدت ثورة المقراني والحداد الفرنسيين الذين كادوا يمزقون بعضهم البعض. ففي الثامن من فبراير 1871 جرت الانتخابات التشريعية الفرنسية. وفاز فيها الخصمان: فيورموز ووارنييه (يوليو 1871). وفي يناير 1872 أي عند نهاية الثورة المقرانيـة وإلقاء القبض على بومزراق نواحي ورقلة، فاز

= منه الارتباط بالملكية والنابليونية. وكان الغرباء قد صوتوا لصالح جناح قامبيطا. وقالت صحيفة (مستقل قسنطينة) إن على الكولون أن يعلنوا استقلالهم إذا فاز الملكيون أو الأمبراطوريون في فرنسا، أو تعطوا الجزائر إلى إنكلترا. أنظر بيلي، مرجع سابق، ص 318.

النائبان لامبير وجاك عن وهران، أما على قسنطينة فقد فاز لوسيه، وكان إقليم قسنطينة عندئذ في حالة غليان. وبعد فوز تيير رئيساً للجمهورية الفرنسية، عين الأميرال ديقيدون حاكماً عاماً للجزائر (29 مارس 1871)، فالمنصب بقي كما كان قبل 1870، والشخص بقي عسكرياً، ولكن في لباس مدني، أما النظام والتشريعات فقد أصبحت مدنية حسب رغبة الغرباء، وأما الجنرال لالمان فقد ظل في منصبه وأضيفت إليه قيادة هيئة الأركان العامة.

وفي مارس تأثّر الغرباء بما حدث في باريس (حوادث الكومون)، ووردت الأخبار المفخمة من مرسيليا على لسان الدعاة والبطالين. وأخذوا يستعدون في الجزائر لتقليد كومون باريس. ولكن شهر مارس كان أيضاً شهر ثورة المقراني، إذ أعلنها في 14 ـ 15 منه. ولعله لو أخرها بعض الوقت لانفجر الوضع بين الفرنسيين، وكانت فرصة ربما يستفيد منها الجزائريون في المدن على الخصوص، ولكن الثورة انتظرت طويلاً أو تقدمت قليلاً عن موعدها. ولم يكن لها استراتيجية حكيمة مستوحاة من الأحداث التي انطلقت منذ صيف 1870. ومهما كان الأمر فإن انطلاقة الثورة في منتصف مارس جعل (كومون الجزائر) يتوقف قبل بدئه، وتراصت صفوف الفرنسيين ونسوا خلافاتهم الإيديولوجية أمام خطر العرب الذين يخافون منه أكثر من خوفهم من الخطر الألماني. وقد شهد لافيجري الذي كان يراقب الجزائريين من شرفات الكاتدارئية (جامع كتشاوة) أن عيونهم كانت تلمع، وأنهم كانوا يلاحظون الوضع في هدوء، وأن الهجوم على الجرال ايسترهازي والفوضى المرافقة لذلك جعلتهم يعتقدون أن ساعة الخلاص قد حانت لرمي الفرنسيين في البحر ـ حسب تعبيره ـ كما أخبرتهم بذلك نبؤات الأولياء والصالحين في الأسواق[1]. ولا شك أن هذه النبؤات لم تكن خاصة بمدينة الجزائر.

---

(1) بيلي (عندما أصبحت. .)، مرجع سابق، ص 320. كان فيورموز يقول، وهو يدعو إلى إرسال كل الجيش إلى الجبهة الأروبية، أنه يكفي أربعة رجال وكابورال لحكم الجزائر.

كان المسؤولون الفرنسيون يتوقعون ثورة جزائرية منذ أوائل 1870. فقد صرح الحاكم العام ماكماهون في 12 يناير 1870 بأن الأمن قد يصبح مهدداً. وكان يتحدّث أمام (لجنة راندون ـ بيهيك). ذلك أن القيادات الأهلية التي فقدت مكانتها خلال عشرية الستينات كانت متذمرة وتنتظر الفرصة لتعبر عن سخطها من المآل الذي آلت إليه. فقد خسرت الأرض والحكم والسمعة، وأصبحت تنقرض وتموت بالتدرج[1]. ثم إن أولئك الأعيان كانوا يتعرضون لإهانات الغرباء وكانوا يرفضون غطرستهم رغم خضوعهم للسلطة الفرنسية المفروضة. وكان الأهالي، كما لاحظ ماكماهون، متمسكين بقياداتهم خوفاً من الوقوع مباشرة تحت سلطة الغرباء. وكان التنظيم الإداري الذي اقترحته (لجنة لوهون) والذي استجاب لضغط الغرباء، قد أدّى إلى استقالة بعض القيادت الأهلية وإلى طلب آخرين الرخصة بالهجرة إلى البلاد الإسلامية[2].

ورددت وسائل الإعلام الفرنسية وتصريحات الساسة الذين كانوا يتكلمون باسم الغرباء تحدياتهم لقيادات الجزائرية. فقد قال أحدهم (البارون ديفو) سنة 1862 أن الرؤساء الأهالي وزبائنهم ما هم إلا خمسة آلاف شخص وأنهم لا يخيفوننا. وكان فيورموز يقول كلاماً شبيهاً بذلك. وتحدى بول بير الجزائريين حين قال بأن عليهم أن يذوبوا في غيرهم وليس لهم خيار آخر سوى الاختفاء عن الأنظار. ورغم ما كان يقال عن التنازع بين أهل السيف وأهل الدين فإن هناك احتراماً متبادلاً بينهم حسب طقوس وتقاليد معروفة للجميع. وكان هؤلاء وأولئك يحسون بأن العدو يشدد قبضته عليهم جميعاً بالتدرج. ولذلك كان هناك تواصل مستمر بين المرابطين والقيادات العسكرية الباقية. وقد أظهرت ثورة مارس 1871 مدى ذلك التواصل والتفاهم.

والواقع أن علامات الثورة ظهرت منذ خريف 1870 على أثر الحرب

(1) عن ذلك انظر (آخر الأعيان...) في الجزء الرابع من أبحاث وآراء.
(2) آجرون (الجزائريون..)، 5/1.

والهزيمة الفرنسية المنكرة على يد بروسيا. ورغم أن الجزائريين كانوا في حالة ترقب للثورة، فإن الهزيمة الفرنسية قد فاجأتهم. وكان انعدام القائد الواحد، وعدم التنسيق الدقيق، والخلاف بين الفرنسيين (العسكريون يظهرون التقرّب من الجزائريين خلافاً للمدنيين)، كل ذلك أخر اتخاذ القرار الحاسم. ولكن المؤشرات كانت كثيرة. فقد كان جنوب وهران في حالة ثورة، ومنذ أكتوبر 1870 منعت العائلات أطفالها من التوجّه إلى المدارس الفرنسية. وبث محي الدين منذ نوفمبر 1870 عشرات الرسائل إلى الرؤساء الأهالي طالباً منهم الاستعداد للثورة. وأخذت الشرطة تتكوّن وتكوّنت لجان لجمع الضرائب وإقامة العدل وحفظ الأسواق والدفاع الذاتي وجمع الصفوف. وهذا في الوقت الذي كان فيه الوضع في مدينة الجزائر على ما وصفنا بين زعماء الغرباء. ولكن المقراني لم يتحرّك لا على نداءات محي الدين ولا على تمرد الصبائحية ولا الخلافات الحادة بين الفرنسيين، وكان إعلان الثورة في منتصف مارس، قد جاء في الوقت الذي جرت فيه الانتخابات الفرنسية، ووقعت الهدنة مع ألمانيا، واستعدّ الجيش الفرنسي للرجوع إلى الجزائر بكثافة. فهل كان المقراني يجهل كل ذلك؟ وهل كان «أصدقاؤه» العسكريون الفرنسيون يماطلونه ويمدون له في الحبل عن قصد ربحاً للوقت؟

لا نريد الرجوع هنا إلى ما قلناه عن ثورة مارس 1871 وظروفها، وإنما نريد أن نربط بينها وبين ثورة الغرباء. ففي الوقت الذي فهم فيه هؤلاء أن التمرد على باريس وعلى الجيش يعني تدميرهم جميعاً، فضلوا السيطرة على الوضع والتنسيق مع بعض زعمائهم مثل وارنييه وبوزي ولامبير، ومع خصومهم العسكريين حتى لا تسقط الجزائر في يد العرب، أما القادة الجزائريون فلم يستطيعوا أن يوحدوا كلمتهم ويقوموا بحركة جماعية في الوقت المناسب ـ عند الخلاف بين فيورموز ووارنييه، ثم بين الأول وبوزي. إن غياب الجيش وانشغال حكومة.فرنسا (في تور ثم بوردو) بمسائل الحرب، وحالة الفوضى التي كانت عليها مدينة الجزائر، كل ذلك كان فرصة مواتية للقيام بثورة شعبية قد تشترك

فيها المدن والأرياف معاً، تجعل الفرنسيين في موضع الدفاع الضعيف، وقد يفقدون زمام الموقف، ولكن التحرك الجزائري كان بطيئاً وغير منسق مع مجريات الأحداث الخارجية والداخلية[1].

لقد أصبح الغرباء حكاماً بأمرهم بعد 1871. وكان الحاكم العام الذي يمثّل فرنسا نظرياً، واقعاً تحت تأثيرهم عملياً، ولا يصدر قراره إلا عن رضاهم. وقد أعلن حالة الطوارىء، وبارك أعمال المليشيات في متيجة وقسنطينة وغيرهما. وكانت المليشيات تقوم بالمذابح والحجز والمحاكمات والمصادرات بدون معقّب، بينما كان الجيش يقوم بأعمال الحرائق والتمشيط والتغريم الفوري، و«الغزوات» التي تعني نهب الأملاك وسوق الحيوانات وتخريب الديار. إن الخلاف بين الفرنسيين تحوّل إلى اتحاد ضد العرب، ولم يعد هناك فرق عندهم بين جمهوري وملكي، ولا بين ديموقراطي ونابليوني، ولا بين محافظ وراديكالي. فقد أصبحوا جميعاً صفاً واحداً على الجزائريين، بينما الرؤساء الذين راسلهم محي الدين ودعاهم إلى الثورة سارعوا بإرسال الرسائل نفسها إلى السلطات الفرنسية ورفضوا الاستجابة إلا القليل منهم، وكان الرؤساء الذين دعاهم المقراني لمساندته تخاذلوا أيضاً، وأرسل بعضهم رسائل إلى السلطات الفرنسية يعلنون الولاء إليها ويتبرأون من أعمال زميلهم. فالقول بأن كل الرؤساء الأهالي كانوا متذمرين وشاعرين بالاحتقار والإهانة ليس كله صحيحاً. إن الخوف والطمع كانا أيضاً وراء عدم استجابة بعضهم إلى الثورة.

ومن جهة أخرى كان الرأي العام الفرنسي غير مهتم بما كان يجري في

(1) آجرون (الجزائريون..)، 1/6 ـ 11، وكذلك بيلي (عندما أصبحت..)، ص 325. أنظر تفاصيل ثورة 1871 في فصل آخر. وقد وقعت مذابح على يد الميليشيات الطليقة وعلى يد الجيش النظامي أيضاً، منها مذبحة عين ياقوت (جهة باتنة) حيث ذبح 36 جزائراً بعد أن سيقوا مقيدين من الخلف. ومن أبرز الزعماء القتلة جولي بريزيون الذي دافع عن قسنطينة في خريف 1870، وقد أصبح عضواً في مجلس الوفود المالية بعد إنشائه.

الجزائر، لا على مستوى ثورة الغرباء ولا على مستوى ثورة الجزائريين. وقد أشرنا إلى أسباب اللامبالاة. وكان الجمهوريون الذين سيطروا على السلطة في فرنسا يقفون مع الكولون، كما كان هؤلاء يقفون مع الجمهوريين المتطرفين مثل حزب قامبيطا. وكان الجمهوريون ينظرون إلى الجزائر على أنها امتداد لفرنسا عبر البحر، ولا يفكرون في وجود شعب له حقوق فيها، وكانت نظرتهم إلى الجزائر هي توفير الملجأ فيها إلى فرنسيي الألزاس واللورين الذين اختاروا فرنسا على ألمانيا. وقد لاحظ بعضهم أن الرأي العام الفرنسي لم يعرف ما كان يجري في الجزائر لأن الملكيين والأمبراطوريين لم يقدموا له صورة عن طموحات الغرباء، وهي جعل الجزائريين عبيداً يخدمونهم ويتحكمون فيهم بطريقة مباشرة. وضاعت أصوات كانت تدافع عن الأهالي أحياناً مثل صوت إسماعيل (توماس) أوربان الذي كان باسم السانسيمونية، يكتب المقالات والكتب مصوراً ما على فرنسا أن تفعله في الجزائر ونحو أهلها، ومبيناً نوايا الغرباء الحقيقية. إن انقلاب الأوضاع قد جعل الدكتور وارنييه، وهو الخصم العنيد لأوربان خلال الستينات، هو الذي ينتصر، وأصبح له الصوت الأعلى في أحداث الجزائر 1870 ـ 1871، كما أصبح أحد النواب الستة الذين انتخبهم الغرباء ليمثلوهم في البرلمان. وهكذا دالت دولة أوربان وأنصاره، وطالت دولة وارنييه وأعوانهم. وكان وارنييه هذا هو الذي يردد مقولته «يجب عدم منح الحقوق التي يتمتع بها مواطنو شعب في قمة الحضارة إلى مجتمع مجاور ما يزال في حالة من التوحش النسبي»[1].

الحكام العامون: من ديقيدون إلى تيرمان

الأميرال ديقيدون هو الحاكم العام الذي افتتح به العهد الجديد، عهد الجمهورية الثالثة في الجزائر. وسبق له أن حكم المارتينيك، كما تولى وظائف

(1) آجرون (تاريخ الجزائر المعاصر)، 11/2. لاحظ كلمة (شعب) وكلمة (مجتمع) والمقصود بكلمة (مواطني) هم الغرباء.

أخرى في غير الجزائر. وقد عيّن في ظرف حرج سواء في فرنسا أو في الجزائر، وكان تعيينه من اختيار الرئيس الجديد للجمهورية، السيد تيير. وإذا كان تيير يمثّل الاعتدال والسلام في فرنسا، فإن ديقيدون جاء إلى الجزائر ليفرض سياسة متطرفة ولصالح فريق واحد وهم الغرباء. وقد واجهته ثورة 1871 منذ البداية، ورغم أنه قد عين في 29 مارس فإنه لم يصل إلى الجزائر إلا في أبريل 1871. ورفض، كما قلنا، معاملة الثوار كمحاربين وأعلن عن معاملتهم كمتمردين، ومن ثمة حكم بالمصادرة والتغريم والتخريب للممتلكات التي ترجع إليهم.

ومنذ البداية أعلن ديقيدون أنه جاء لتلبية رغبات الغرباء (الكولون) وإنجاز برنامجهم في الحكم المدني والسيطرة على مقاليد الجزائر دون أهلها. ومن أقواله في هذا الصدد أن الأهالي قد انهزموا وعليهم أن يتحملوا القوانين الفرنسية، وعلى ممثليهم أن يُطْرَدوا من المجالس العامة (الولائية) والمجالس البلدية. وكان ذلك من أهداف الكولون[1]. ورغم أنه أبقى على الموظفين الجزائريين في القيادات المحلية، وكان يسميهم الوسطاء، فإنه فضل عدم استمراريتهم واعتبرهم يمثلون «جنسية أهلية» مؤقتة، وكان عليهم أن يختفوا في أقرب وقت. وهكذا خطط ديقيدون (أو خطط له الكولون) لإلغاء مناصب القياد والأمناء والشيوخ في المناطق العسكرية. ورغم أنه قد أبقى على نظام «الجماعات» في الدواوير والقرى فإنه جرّد الجماعات من فعاليتها ووضعها تحت المراقبة الفرنسية. وكان من الطبيعي أن لا ينفذ سياسته المذكورة دفعة واحدة، ويكفي أنه وضع المؤشرات في التنفيذ، وكان المنفذون لها هم زعماء الغرباء أنفسهم. ومن المراعاة التي أخذ بها ديقيدون هي التوازن بين العسكريين (وهم منهم) والمدنيين الذين جاء ليناصرهم، ذلك أنه فرض 63 من قضاة الصلح الفرنسيين سنة 1872 في المناطق المدنية، بينما ترك المكاتب العربية العسكرية تسير لتطبق السلطة الردعية على طريقتها بالنسبة للجزائريين كما كان

(1) آجرون (تاريخ الجزائر المعاصر)، 10/2.

الأمر سابقاً. وفي ذلك إرضاء للمدنيين والعسكريين معاً[1]. أما «الأهالي» فالأميرال كان في شغل شاغل عنهم، وكان ممثلوه يقومون بعمليات الردع الوحشية ضد ثوار 1871. ولا نستغرب بعد ذلك أن تكتب الصحافة المحلية للغرباء، بأن برنامج ديقيدون لا غبار عليه وليس محل نقد في نظرها[2].

وقبل أن نتحدث عن القوانين الصادرة في عهد الأميرال ديقيدون، نذكر التحوّلات التي وقعت في زواوة على يديه أيضاً. فقد انتزعت من جماعات القرى كل الصلاحيات تقريباً، أي كل التنظيمات العرفية القديمة، ومنها استقلالية الجماعة كسلطة سياسية مسيرة. وقد أصبحت خاضعة لرقابة الإدارة الفرنسية. وانتزعت منها اختصاصاتها القضائية والمخالفات الخطيرة وأصبحت من اختصاص المحاكم الفرنسية، ولم تبق للجماعات إلا الأحوال المدنية.

وتغيّرت أيضاً اختصاصات «أمين» الجماعة. فقد أصبح عليه أن يقدم تقريراً إلى السلطات الفرنسية عما يحدث في قريته، وأصبح هو العميل المنفذ لسياسة هذه السلطات، وكان على الأمين أن يجمع الضرائب ويصبها في حسابات موظفي الضرائب، وتسمى ضرائب الاستسلام التي على كل قرية أن تدفعها للخزينة. وكانت الضرائب تجمع سنوياً خلال شهر ديسمبر. وكانت مدة الأمين سنة واحدة قابلة للتجديد بالانتخاب في نهاية السنة حين يطلب من كل القرى انتخاب أمنائها. ولكن الكلمة الأخيرة كانت للسلطات الفرنسية، فهي التي توافق أو ترفض نتائج الانتخاب.

وإلى جانب الأمين أحدث الفرنسيون منصب الوكيل ووظيفته هي جمع المال من أهل القرية وصرفه، والجماعة هي التي تسمى الوكيل، وعمله مجانبي، كما استحدث منصب «أمين الأمناء»، وهو ليس له في الواقع وظيفة محددة، وليس من حقه التدخل في شؤون القرى ولا في صلاحيات الأمين، ولكن أمين الأمناء

(1) آجرون (الجزائريون..)، 148/1.
(2) آجرون (تاريخ..)، 10/2.

كان يمثل السلطة الفرنسية في العرش أو القبيلة. وكان دوره بالتالي هو توصيل تعليمات هذه السلطة والتحرك بإشارتها، وإعلامها بما يجري في القرى. وأمين الأمناء كان ينتخب على مرحلتين: الأولى عند انتخاب كل القرى لأمنائها، والثانية حين يجتمع الأمناء المنتخبون لانتخاب أمين منهم بأغلبية الأصوات. ولا يعتبر انتخاب أمين الأمناء نهائياً حتى يوافق عليه الحاكم العام. وكان أمين الأمناء مصنفاً على ثلاثة أصناف ولكل صنف راتب (500، 700، 1000 فرنك عندئذ)[1].

ولم يكن ديقيدون هو الذي قرّر جميع القرارات التي صدرت للجزائر في عهده، وإنما كان هو المنفذ المخلص لكثير منها، ولكنه أصدر أيضاً قرارات من عنده. إن الوزير كريميو هو الذي أصدر أكثر من عشرين قراراً خلال شهر واحد في خريف 1870، منها المتعلق بإدخال المناطق القبلية تحت السلطة المدنية، وذلك يعني توسيع حكم الغرباء وشدّ أزرهم وتحقيق رغبتهم في استعباد الأهالي، أي جعل الجزائريين وقوادهم (السلطة الوسيطة) تابعين للولاة ورؤساء البلديات المدنية. وهناك مرسوم نص على إدخال النواحي العسكرية تحت سلطة الولاة (البريفيات). وقد ذكرنا أن سلطة الغرباء قد أخذت تنشىء البلديات منذ سبتمبر 1870 أي قبل تولي ديقيدون بحوالي نصف عام. والجديد هو أن ديقيدون، بينما قبل المبدأ، اشترط في تكوين البلديات المدنية والمختلطة والأهلية شروطاً في عدد السكان ونسبهم: فالبلدية الكاملة هي التي يكون عدد سكانها الفرنسيين 100 على الأقل، والجزائريين 500 على الأكثر؛ والمختلطة 250 فرنسي على الأقل و2500 جزائري على الأكثر؛ والأهلية حيث سكانها الفرنسيون أقل من عشر مجموع السكان. والبلديات الكاملة هي التي تسير إدارتها إدارة مدنية كاملة، أما المختلطة والأهلية فإدارتهما المؤقتة للعسكريين أو المحافظين المدنيين. وأضيف إلى ذلك مصطلح جديد لم يعمر طويلاً وهو

(1) هانوتو ولوتورنو (بلاد القبائل)، ج 2، ط. باريس 1893، ص 132 ـ 134.

المنطقة الإدارية (District) وكانت تدار أيضاً بمحافظين مدنيين أو عسكريين. وانحصر «الحكم العسكري» في المناطق المسماة «صحراوية» وهي الواقعة جنوب التل، ثم المناطق الحدودية جهة المغرب وتونس[1].

كانت شعارات الغرباء تتمثل في التعجيل بالاندماج السياسي (في فرنسا) وإقامة الحكومة المدنية في الجزائر، والاستحواذ على أراضي الجزائريين لتجريدهم من مصدر الثروة ومنعهم بذلك من الثورات، وتحشيد العرب في محتشدات أو مناطق (كانتونات) خاصة[2]. ولم يكن الغرباء يتبنون مذهب الاندماج للجزائريين، بل كان على الجزائريين، كما قال وارنييه، أن يظلوا بعيدين عن الحقوق والتمتع بثمار الحضارة، لأنهم في نظر الغرباء ما يزالون قوماً متوحشين. وقد وافقت الكنيسة أيضاً، وعلى رأسها لافيجري، على هذا البرنامج.

ومن القوانين الرئيسية في عهد ديقيدون، قانون وارنييه الصادر في 26 يوليو 1873. ورغم أنه قانون يعبر عن انتصار أكيد للغرباء في البرلمان الفرنسي، فإنه لم يكمل إلا سنة 1887، لأن بعض العيوب ظهرت فيه منذ نشره. ومع ذلك فإن القانون المذكور يعتبر حجر الزاوية، مع مرسوم 1863، حول استعمار الأرض. وأبرز ما فيه ثلاثة عناصر، أولها تطبيق القوانين الفرنسية وليس الشريعة الإسلامية على التعامل في بيع الأرض. ويسمي بعضهم ذلك «فرنسة» الأرض. والعنصر الثاني هو إلغاء حق الشفعة الذي كان الجزائريون متمسكين به والذي كان يجعل الأرض تؤول إلى أيدي إسلامية إذا رغب الجار في بيع أرضه[3].

---

(1) آجرون (الجزائريون..)، 1/144 ـ 145. وكذلك بلقاسمي (السياسة الاستعمارية نحو الأرض)، رسالة ماجستير، مخطوطة، ص 75.

(2) فسر آجرون (تاريخ..)، 2/11، الكانتون «بتبديل حقوق الانتفاع، بالأرض، بحقوق التملك».

(3) يقول آجرون إن وزير العدل استطاع أن يفرض إبقاء الشفعة في مسألة التركات فقط. واشتمل قانون 1873 على نقاط أخرى منها أنه مسّ أيضاً الأرض غير القابلة للقسمة، =

والعنصر الثالث ضمني وهو ضرب القضاء الإسلامي الذي لم يعد لقضاته كلمة في مسائل الأرض، وكان القضاة المسلمون كثيراً ما اتهموا بأنهم كانوا يعرقلون انتقال الأرض إلى الأيدي الفرنسية.

ولماذا سمي القانون باسم وارنييه؟ ذلك أن هذا النائب عن الغرباء في المجلس الوطني (البرلمان) هو الذي طالما هاجم سياسة المملكة العربية ومرسوم 1863 الذي اعتقد وارنييه وأعوانه أنه كان يحافظ على الملكية التقليدية للأرض الجزائرية. ولما سنحت له الفرصة بعد 1870 وأصبح للغرباء ستة أبواب، تجنّدوا كلهم لإلغاء المرسوم المذكور (1863) وإلغاء الشفعة وفرنسة الأرض بالقوانين الفرنسية. وعمل النواب المذكورون في مختلف اللجان البرلمانية التي تناقش المشروع. واستطاع وارنييه بالذات أن تكون له الكلمة الأخيرة في مشروع القانون المعروض، ولذلك ارتبط به اسمه.

وسرعان ما تبيّن الضعف في القانون المذكور أيضاً. ولم يكن تطبيقه سهلاً على شانزي الذي بدأ حكمه في يونيو سنة 1873. وكان العسكريون ما يزالون سلطة قوية، وكان تعيين الجنرال شانزي هو نفسه لصالح هذا الاتجاه. ذلك أن هذا الجنرال كان من رؤساء المكاتب العربية من قبل (مثلاً في تلمسان). وكان فهمه للقانون الجديد كفهمه لمرسوم 1863، وهو احترام الملكية العائلية أو التقليدية. وأخذ نواب الغرباء الستة يتهمون حكومة شانزي بإساءة تطبيق قانون 1873، وربما شعروا بأنهم قد خدعوا فيه، حسب تعبير آجرون. وكان من المقرر أن يشرع شانزي في تطبيق القانون سنة 1876. فهل عرقل شانزي فعلاً تطبيق هذا القانون؟ الواقع أن العملية قد شرع فيها وتسجّلت صفقات بيع للأرض بعد إجراءات التمليك الفردي، في عدة أماكن، منها 82 صفقة في سيدي بلعباس سنة 1877 (سنة تاريخ بدء التطبيق)، وشمل ذلك 2,197

بالإضافة إلى أراضي الأعراش، وكذلك مبدأ تدبير الأرض للدولة والخواص على حد سواء.

هكتاراً. وهو بيع من الأفراد الجزائريين إلى الفرنسيين[1].

إن معارضة الجزائريين الصامتة والناطقة كان لها أيضاً دور في إفشال قانون وارنييه الذي عبر عن بغض دفين وصريح نحو الشعب الجزائري. فرغم أن المجالس العسكرية ما تزال منتصبة لمحاكمة الثوار، ولجان مصادرة الأراضي تحمي الديار، فإن الجزائريين كانوا يرسلون الشكاوى والعرائض الخالية من التوقيع (لأن من وجد اسمه يعاقب) إلى السلطات الفرنسية المتمادية في غطرستها. وهذا أحد القادة يرد على سؤال حول الأرض وجهه إليه نائب فرنسي: فقال: إن الفرنسيين استعملوا طرق الحيلة والخداع والتضليل ونقض العهد مع الجزائريين بالنسبة للأرض. فقد استولوا على أرض الدولة (البايلك) وأسكنوا عليها الغرباء، ووعدوا باحترام الأملاك ثم نقضوا ذلك بمصادرة الأرض ووضع الغرباء عليها. وقال إن قادة الجزائريين شكوا إلى المكاتب العربية من هذا التصرف، وعبروا لهم عن مخاوفهم من المستقبل فكانوا يطمئنونهم، ثم حدثت التجاوزات التي ليس معها صبر. وكانت مدعاة للعداوة والبغضاء بين الجزائريين والغرباء. وتساءل القائد الجزائري: لماذا لا يكون الفرنسيون صرحاء مع الجزائريين، فإذا كانوا يريدون استعمال «حق الغزو» والغلبة فليعلنوا ذلك حتى يعرف الجزائريون مصيرهم ويقرروا البقاء أو الهجرة[2]. ولكن هذا الكلام الصريح والعاطفي لم يغيّر من موقف الفرنسيين المخادع.

* * *

كان شانزي يسمى «الجنرال الجمهوري»، لأنه من جهة كان عسكرياً ونائباً في البرلمان الجمهوري، ومن جهة أخرى جاء إلى الجزائر لتطبيق الحكم المدني وإرضاء الكولون. وسبق له العمل في الجزائر أكثر من عشرين سنة

(1) آجرون (الجزائريون..)، 78/1 وما بعدها. وكذلك لويس فينيون (فرنسا في شمال إفريقية)، باريس 1887، ص 47، وبلقاسمي (السياسة الفرنسية) ماجستير، ص 48.
(2) النص من ترجمة قنان (نصوص)، ص 168 ـ 169.

عندما غادرها سنة 1870 للعمل في فرنسا. وأثناء إقامته في الجزائر كان قد تولى كما سبقت الإشارة، المكتب العربي في تلمسان بعد الضابط باترين، ثم ترك المنصب سنة 1856 ليخلفه فيه الضابط (دوانو) صاحب الفضيحة الشهيرة وقاتل أحد الأعيان الجزائريين غيلة. وعمل شانزي أيضاً في قسنطينة مديراً للشؤون العربية، وكان يحسن اللغة العربية، ولذلك اشترط على من تولى الوظائف في البلديات المختلطة في عهده معرفة العربية. وكان الجنرال شانزي صنيعة المارشال ماكماهون، فهذا هو الذي أعاده إلى الجزائر لمنصب الحاكم العام في 10 يونيو 1873[1]. إن فترة شانزي تعتبر فترة انتقالية بين حكم المكاتب العربية والحكم المدني الذي كان على رأسه الكولون (الغرباء). وعندما غادر شانزي الجزائر ليكون سفيراً لفرنسا في روسيا عوضه حاكم مدني «حقيقي» وهو ألبير قريفي، سنة 1879.

ورغم أن شانزي كان يجهل كل ما حدث في الجزائر منذ 1870، كما أخبر هو بذلك ماكماهون، فإنه جاء ناقداً لعهد سلفه، وكان يريد طبع الحكم بطابعه الخاص. وخلال الخمس سنوات والنصف[2] التي حكم فيها الجزائر استطاع فعلاً أن يترك بصماته وأن يحرك الأحداث في مختلف الاتجاهات، ما عدا اتجاهاً واحداً هو القضية الجزائرية (الأهلية). وقد أدّت سياسته إلى ردود الفعل بل الانفجار الذي بدأ في أوائل الثمانينات في حركة الاحتجاج والعرائض على قضايا الأرض والقضاء الإسلامي والتعليم ونحوها.

لا نريد أن ندخل في تفاصيل عهد شانزي، وحسبنا منه ما يتعلق بموضوعنا، فبعد أن ظل خمسة أشهر وهو يدرس الوضع، رخص بالتراجع عن بعض إجراءات عهد سلفه بالنسبة للمناطق المدنية والعسكرية، مثلاً كان سلفه ديقيدون قد أنشأ منطقة تيزي وزو ضامّة إليها دلس وذراع الميزان، ولكن شانزي

---

(1) آجرون (الجزائريون. .)، 156/1. وعن فضيحة دوانو انظر القسم الأول من الجزء الأول، للحركة الوطنية.

(2) بقي إلى 18 فبراير 1879 حين عين سفيراً لبلاده في روسيا.

قسم المنطقة إلى قسمين مدنية في دلس وعسكرية في عين الحمام. وكان شانزي يؤمن بالتدرج في توسيع الحكم المدني. ومنذ 1874 انطلق في مشروعه فأدخل 5,349,646 هكتاراً في المناطق المدنية في مقابل 3,152,000 سنة 1873. وهذا العمل كان بالطبع يخدم مصالح الغرباء رغم أنهم كانوا يشكون في نوايا شانزي منهم. ذلك أن ضم الدواوير (الأهلية) المجاورة للبلديات الكاملة التي يسيطر عليها الغرباء قد جلب إليهم فوائد جمة وحرم الجزائريين من خيرات أرضهم. فقد حصلت البلدية الكاملة من الدواوير التابعة لها على الطاقة البشرية، والغابات (الأخشاب)، والضرائب، والأراضي الشاسعة. وبذلك أصبحت البلديات الكاملة (الاستعمارية) غنية بعد أن كانت مدانة[1]، بل أصبح لها فائض من الدخل، ولكن دون أن يعود منه شيء على الجزائريين. ومن جهة أخرى أصبحت البلديات الكاملة عملاقة ذات حجم واسع يفوق كثيراً حجم البلديات الفرنسية. فقد وصل بعضها إلى امتداد 30 ألف هكتار بينما معدل البلدية في فرنسا حوالي ألف وخمسمائة.

ومن التطورات التي حدثت في عهد شانزي أيضاً تغيير العلاقة بين الوسطاء الجزائريين (القياد) والإدارة الفرنسية. فبعد أن كان القياد في الدواوير يمثلون سلطة محلية ذات صلاحيات واسعة، باعتبارهم من بقايا «الأرستقراطية العربية» أو الأجواد، أو باعتبارهم من الأعيان الذين حلوا محل تلك الأرستقراطية منذ الستينات، أصبحوا في عهد شانزي مجرد أشباح لا أثر لهم ولا سمعة. وكان ذلك تمهيداً للتخلص منهم نهائياً، لقد أصبحوا يسمون «بالأعوان» وكانوا يعملون في تبعية ذليلة «للأميار» أو شيوخ البلديات الفرنسيين الذين ينتخبهم الغرباء، وانتهى بذلك عهد تبعيتهم لرؤساء المكاتب العربية العسكرية. ورغم تبعيتهم الإدارية للبلديات فإن «الأعوان الأهالي» كانوا لا يتقاضون أجورهم من هذه البلديات التي يبدو أنها تعتبرهم زايدين، بل كانت

(1) آجرون (الجزائريون..)، 151/1.

أجورهم تأتي في شكل منح أو مساعدات إلى البلديات لتعطيها بدورها إلى هؤلاء الأعوان. ومع ذلك لم يستمر هذا الوضع طويلاً، ففي 1878 أعلن الفرنسيون عن إلغاء وظيفة الأعوان، وقد تراجع عددهم عندئذ إلى 27 في ولاية الجزائر، و17 في ولاية وهران و12 في ولاية قسنطينة. وفي المقابل ارتفع عدد البلديات الكاملة من 126 سنة 1873 إلى 181 سنة 1879. وهذا يعبّر عن انتصار ساحق لحكم الغرباء.

كما أنشأ شانزي عدداً من البليات المختلطة ذات أحجام كبيرة في المناطق العسكرية. وإرضاء للغرباء وضع هذه البلديات تحت إدارة مدنية، ولكن بالتدرج أيضاً. وفي سنة 1874 حَوّل 161 دواراً إلى عشر بلديات مختلطة من النوع الذي نتحدث عنه. واستمر الحال على ذلك، فكان شانزي ينشىء بلديات مختلطة (مدنية) بمعدل 8 ـ 10 كل سنة. ومن المفهوم أن ذلك التطور كان على حساب الدواوير أو المناطق الأهلية التي كانت من قبل تحت الحكم العسكري. وقد لاحظ المؤرخ آجرون أن الموظفين الإداريين (المدنيين) كانوا شباباً بدون خبرة، ومعظمهم وقع تعيينهم من موظفي الولايات. وكان وضع القياد الأهلين في البلديات المختلطة يشبه وضع القياد في البلديات الكاملة، فقد كان لقبهم الإداري أيضاً هو «الأعوان الأهالي». وكان الاحتقار هو طابع التعامل معهم: أليسوا آيلين إلى الانقراض؟ إن هذا الوضع هو الذي ولد المرارة وردود الفعل ضد الإجراءات المذكورة، وهي ردود فعل صامتة في معظم الأحيان. إن الهجرة والحزن والشكوى كانت من سمات هذا العهد[1]. ولنذكر في الأخير أن نظام الجماعة الذي كان معمولاً به في كثير من المناطق قد ألغي ولم يبق إلا في زواوة[2].

---

(1) أنظر فصل الجزائر في المشارق والمغارب، في التاريخ الثقافي.

(2) آجرون (الجزائريون. .)، 1/154 ـ 155. أنظر أيضاً راسة أ. بيتر فيتز جيرالد (E.P.Fitzgerald)، «محافظو المناطق في الجزائر المستعمرة» في (وقائع الاجتماع السنوي الثالث للجمعية التاريخية الكولونيالية الفرنسية)، سنة 1977، ص 163 ـ 177. وكذلك بلقاسمي، رسالة ماجستير، ص 77 ـ 78.

حل ألبير قريفي محل شانزي، وحكم الجزائر بين مارس 1879 ونوفبر 1881. وهي فترة قصيرة ولكنه كاد يحقق خلالها البرنامج الذي جاء من أجله. كان قريفي مدنياً ولا صلة له بالحياة العسكرية، وكان غريباً عن الجزائر وجاهلاً بأحوالها. ولعل ترشيحه لمنصب الحاكم العام على الجزائر جاء من كونه أخاً لرئيس الجمهورية جول قريفي، وكونه خبيراً في الشؤون الاقتصادية إذ كان نائباً لرئيس لجنة الميزانية في البرلمان، وكونه متحمساً للنظام الجمهوري والحكم المدني في الجزائر، كما كان صديقاً لنواب الغرباء في البرلمان، أمثال تومسون وقاستو. وكان قريفي يؤمن بضرورة إدماج الجزائر في فرنسا ومن ثمة كانت قناعته تلتقي مع برنامج الغرباء. وقد أعلن منذ البداية أنه سيحكم الجزائر بصفة مؤقتة.

ومنذ وصوله أعلن قريفي «أن الساعة قد حانت لإعطاء الجزائر ما تريد (وهو يقصد بذلك جزائر الغرباء)، وهو نظام مدني حيث الفرنسي يمكنه أن يجد نفسه في وطنه». وعزم قريفي على إدخال المناطق التلية كلها في النظام المدني، والتل هو الذي يحتوي على الأراضي الزراعية التي يسيل لها لعاب الكولون. وكان ينوي تحقيق ذلك بضربة لازب، أي مضاعفة المساحات المدنية، إرضاء لطلبات الكولون. وليس من الصدفة أن تجد نواب الجزائر، سيما تومسون وقاستو، أعضاء في لجنة الميزانية البرلمانية سنة 1879 ـ 1880. فمشروع «مَدْيَنَة» التل الذي يهدف إليه قريفي لا بد له من مخصصات كافية. أما الباقي فستكمله الضريبة العربية المعروفة. وعندما انتهى قريفي من مهمته في أقل من سنتين، امتدت مساحات المناطق المدنية إلى 10,482,964 هكتار، وأصبح عدد البلديات الكاملة (سنة 1881) 196، والبلديات المختلطة 77[1]. وهذه

(1) آجرون (الجزائريون..)، 1/163. بناء على هذا المرجع فإن البلدية الكاملة تمثل وحدة إدارية بمعدل 8,839هـ. وتضم 3,569 ساكناً، منهم 1,993 من المسلمين، و889 من الفرنسيين، و747 من الأجانب. أما البلدية المختلطة فكانت مساحتها تمتد بمعدل 113,641هـ. وتشمل 20,642 ساكناً منهم 294 فقط من غير المسلمين. أنظر كذلك بلقاسمي (رسالة ماجستير)، ص 78.

السرعة في تنفيذ المشروع المدني (الكولوني) جعلت الأخطاء تكثر على حساب الجزائريين وتعمل في اتجاه اضطهادهم، لأن المتصرفين الإداريين كانوا بدون تجربة، كما أنهم فقدوا الصلة بالولاة الذين من المفروض أنهم تابعون لهم.

وكما أشرف ديقيدون على قمع ثوار 1871، وأشرف شانزي على محاكمة بوشوشة وإعدامه، وعلى انتفاضة البوازيد وتهجيرهم، كذلك أشرف قريفي على قمع ثورة جار الله (محمد بن عبد الرحمن) بالأوراس، وثورة بوعمامة في جنوب التل. وقد بقي لزميلهم لويس تيرمان أن يحضر تحوّلات وانتفاضات أخرى خلال الثمانينات.

* * *

السياسة الفرنسية خلال الثمانينات يمثلها لويس تيرمان. وقد طال عهده أكثر من زملائه السابقين: من نوفمبر 1881 إلى ديسمبر 1891. وكان تيرمان مستشار دولة قبل تعيينه حاكماً مدنياً على الجزائر، وكانت له خبرة في الشؤون الإدارية قبل وظيفته الأخيرة. وكان عهده في الجزائر عهداً مظلماً شهد استبداداً ثقيلاً وقمعاً قاسياً. كما عاونته الطبيعة فأصيبت البلاد بالجراد عدة سنوات متوالية. ولكن الجزائريين في عهده أخذوا يتحدون الإدارة، ويقدمون العرائض، ويطالبون بالتحقيق وإرسال لجنة برلمانية، ونادوا بالتعليم العربي واحترام القضاء الإسلامي. فكان عهده مخاضاً سياسياً وفكرياً رغم كل وسائل القمع التي كانت بيده، ومنها قانون الأندجينا.

وتتمثل سياسة تيرمان «الجزائرية» في إرضاء الكولون، وهو من أواخر من فعل ذلك بصراحة ودون مواربة. أصدر بعد وصوله بياناً يسترضيهم فيه ويخطب ودهم، والتفوا هم من حوله بنوابهم وبلدياتهم وولاتهم. وقد أصبح لهم ستة نواب في البرلمان وثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ بينما ليس للجزائريين نائب واحد. كانوا قد جعلوا اليد في اليد مع تيرمان على حساب الجزائريين. وفرضوا القوانين التي يريدون، وأنشأوا البلديات واغتصبوا الأراضي الباقية بيد

الجزائريين. وأيّد تيرمان كل إجراءات «الإلحاق» التي تؤكد دمج الجزائر في فرنسا. وأصبح العهد كله يسمى (عهد الإلحاق) بدل الاندماج، ومن ثمة تحقق ما وعد به قريفي، وهو أن يحس الفرنسي في الجزائر بأنه في وطنه. وبينما كان الإلحاق على أشده بالنسبة للفرنسيين كان تذويب الجزائريين وقمعهم أيضاً على أشده. ففي عهد تيرمان زيد في قوة قانون الأهالي وأنشىء قانون الحالة المدنية، وانتزع من يد القضاة المسلمين ما بقي لهم من صلاحيات، وتجاهلت الإدارة حقوق تعليم الجزائريين.

لقد امتدح أنصار «الجزائر الفرنسية» عهد لويس تيرمان واعتبروه مكملاً لسياسة بوجو وراندون. وقد كتب عنه أحدهم مقالة عدد فيها «مزاياه» ودوره في هذا المجال، وهي تتلخص في تشجيع تيرمان للاستعمار حتى أنه بنى 14 قرية استيطانية في كل ولاية. ونشط حماية الغابات بإدخال الردع ضد الحرائق، وطور الحياة الاقتصادية حتى رضي عليه أمثال تومسون الذي أصبح بدوره وزيراً للبحرية، وقامت إدارة تيرمان أيضاً بغرس الأشجار، وتوسيع شبكة الأشغال العمومية. أما بالنسبة للجزائريين فقد كان عليه أن يواجه ثورة بوعمامة والمدقانات، وأن يواجه ردود الفعل بالعرائض من الأعيان. وظهر الجراد خلال تسع سنوات من العشر التي قضاها تيرمان في الجزائر. وقيل إن الجراد لم يظهر منذ 1876، ولكنه وضع رحاله منذ 1883 وبقي يظهر إلى أن غادرها تيرمان 1891[1].

استفاد تيرمان من تعديل قانون الأرض سنة 1887 وطبق ذلك على الأراضي الباقية للجزائريين. فقد قلنا إن قانون 1875 (قانون وارنييه) قد ظهرت فيه عيوب في التطبيق، وبقي يتعثّر في عهد شانزي الذي اجتهد في تطبيقه حسب مرسوم 1863. ولما كثر النزاع بين المفسرين لقانون 1873 ألف قريفي لجنة

(1) أشيل روبير «لويس تيرمان» في (المجلة الإفريقية)، 1909، ص 67 ـ 85. وقد اكتفى روبير بالتعرّض لحياته الإدارية وسياسته نحو الكولون. وذكر أنه توفي في غشت 1899، وقد رثاه صديقه النائب تومسون.

سنة 1881 لإعادة النظر فيه. وكانت اللجنة برئاسة القانوني (سوتيرا) وهو من المستعربين المتعصبين ضد الشريعة الإسلامية ومن دعاة الإلحاق السريع. ولم يكن في اللجنة أي جزائري. وكان تيرمان نفسه رئيساً للجنة بعض الوقت، وهو يعتبر من رجال القانون أيضاً. وفي ديسمبر 1884 نص «مشروع قانون» على أن الهدف هو تسهيل تداول الأرض بين الأهالي والفرنسيين، وهذا المشروع هو الذي أصبح يدعى قانون 28 أبريل 1887. وقد اعتبره الدارسون مكملاً ضرورياً وشرحاً مفيداً لقانون 1873[1].

ومن الملاحظ أن قانون 1887 قد اعتمد مرسوم 1863 بالنسبة لإنشاء الملكية الفردية. ويبدو أن المشرعين الفرنسيين قد وجدوا تطبيق قانون وارنييه «خطيراً»، حسب تعبير جان ميرانت، لأنه يفضي إلى تجريد الأهالي من أراضيهم تماماً عن طريق المضاربين، وقد قال بعضهم إن قانون وارنييه لم يكن قانون فرنسا وإنما هو قانون الكولون. وكانت العرائض الجزائرية تتكاثر ضد قانون وارنييه (1873)، وكذلك ضد قانون 1886 الذي ضرب القضاء الإسلامي في الصميم، وكانت كل المؤشرات تدل على أن الجزائريين لن يقبلوا بانتزاع بقية أراضيهم بسهولة، وأخذ بعضهم يهاجرون في جماعات إلى المشرق احتجاجاً، كما أخذت بوادر النهضة الإسلامية في المشرق تصل إلى الجزائر، وتنشر وعياً بالهوية وبالحقوق. فكان على الإدارة أن تراجع قانون وارنييه. ويقول ميرانت إن البرلمان قد راجع القانون ورجع إلى فكرة (1863) أي «فرنسة» الأرض بالتدرج المتلائم مع التطور التدريجي لسكان الأعراش. وقد أضاف الفرنسيون أكثر من مليون هكتار من الأرض نتيجة ما أسموه بفرنسة الأرض أي تطبيق القانون الفرنسي عليها وإلغاء حق الشفعة فيها[2].

---

(1) آجرون (الجزائريون..)، 1/78 وما بعدها.

(2) جان ميرانت (كراسات الاحتفال)، ص 107. والمعروف أن قانون 1887 دام العمل به إلى 1892، ثم ألغي سنة 1897، بعد أن حقّق أهدافه. وكان لمقاومة الجزائريين أيضاً دور في توقفه. انظر بلقاسمي (رسالة ماجستير)، ص 55.

فعل تيرمان أيضاً ما فعله الآخرون بالنسبة لتوسيع المناطق المدنية وبناء القرى الاستعمارية (الاستيطانية) عليها. فقد أدخل خلال سنة 1884 ـ 1885 أكثر من مليون هكتار ونصف في الحكم المدني، ومنها المنطقة الحدودية مع تونس، إذ لم تعد هناك حاجة لحكم عسكري في تلك المنطقة بعد احتلال تونس (1881). وقد أصبحت تلك المنطقة تشكل بلديات مختلطة. ورغم معارضة الجزائريين فقد أنشأ تيرمان حوالي 209 بلدية جديدة سنة 1884. وألغى دور الأعوان والمستشارين الجزائريين ورؤساء الجماعات. ومن ثمة لم يعد هناك من يرفع صوت الأهالي في الريف أو يدافع عنهم، ولكن بعض الأعيان في المدن وبعض القياد المضطهدين سيعبرون عن الخطر الصامت، رغم أن الموجة الاستعمارية ما تزال عاتية ولا تبالي بأية معارضة.

ومن أصوات المعارضة الفردية ما كتبته جريدة (المنتخب) الصادرة بقسنطينة والتي كانت تعبر عن تيار فرنسي شاذٍ منعزل. وكانت الجريدة تصدر بالعربية والفرنسية، ورغم قصر مدتها (1882 ـ 1883) فإنها ساهمت في التوعية العامة وشجعت بعض الجزائريين على رفع صوتهم ضد بعض الإجراءات المجحفة. طالبت الجريدة بحق العرب في ملكية الأرض، أرضهم، بناء على مرسوم 1863، وبررت ذلك بكون العرب دفعوا كثيراً من المال إلى الخزينة وخاضوا الحروب إلى جانب الفرنسيين. ثم إن امتلاك الأرض سيجعلهم مستقرين مفضلين الهدوء على التمرد[1].

و«الإلحاق» المشار إليه لا يفهم إلا إذا عرفنا عينة منه، وهو على كل حال صورة مكبرة للاندماج الذي كان الكولون (الغرباء) يطالبون به منذ الخمسينات. ومنذ غشت سنة 1881 ألحقت المصالح الإدارية في الجزائر بمختلف الوزارات المناسبة لها في فرنسا. ثم صدرت مجموعة من القرارات من الوزارات المعنية أعطت صلاحيات للحاكم العام. وهكذا أعطته وزارة الداخلية الإدارة العامة

(1) النص أورده قنان (نصوص)، ص 185 ـ 187.

والإدارة البلدية والولائية في المناطق المدنية وفي مناطق القيادات العسكرية، وأصبح الحاكم العام هو الذي يشرف على الشرطة العامة وتدبير الأرض وإنشاء المراكز والطرقات والصحافة والمطبعة والمكتبة إلخ.

ورغم أن الحاكم العام هو الممثل الرسمي للحكومة والسيادة الفرنسية وهو أعلى سلطة في البلاد، فإنه لا يحكم وحده. كان يعاونه مجلس أعلى للحكومة متكوناً من رؤساء المصالح، ومن ستة مستشارين عامين من كل ولاية. وليس بينهم أي ممثل عن الجزائريين. ورؤساء المصالح هم: الأسقف، ومدير التربية (ريكتور)، والرئيس الأول للمحكمة الاستئنائية، والمدعي العام، ونائب قائد البحرية، والمراقب العام المكلف بالأشغال العمومية، والمفتش العام للمالية، والجنرال قائد سلاح الهندسة العسكرية، والجنرالات الثلاثة قواد النواحي العسكرية في الجزائر ووهران وقسنطينة، والولاة الثلاثة، والكاتب العام للحكومة، وأربعة مستشارين للحكومة[1]. وهذا المجلس أو البرلمان الصغير غير المنتخب والذي لا يمثل إلا الغرباء رغم قلة عددهم (حوالي ثلاثمائة ألف، بينما أكثر من ثلاثة ملايين لا تمثيل لهم) لا يجتمع إلا مرة واحدة في السنة، في شهر نوفمبر، وكان يستمع إلى تقرير عام عن الوضع بالجزائر يلقيه الحاكم العام، ويناقش المجلس الميزانية، من بين أشياء أخرى، التي ستقدم إلى البرلمان الفرنسي ليناقشها بدوره ويصادق عليها. وقد ذكرنا من قبل أنه كان للغرباء أيضاً تمثيل في البرلمان على مستوى النواب (ستة أعضاء) وعلى مستوى الشيوخ (ثلاثة)[2]. وسنلاحظ أن من بين مطالب الجزائريين عندئذ حق التمثيل المحلي وفي البرلمان الفرنسي لإسماع

---

(1) نقصد بالحكومة حكومة الحاكم العام، أو الولاية العامة، كما يسميها البعض، أما الحكومة الفرنسية فهي حكومة الدولة الفرنسية في باريس. ولا شك أنك عرفت أن (الأسقف) المشار إليه هو المطران لافيجري أو نائبه. وقد تعرضنا من قبل إلى ظهور المجالس المساعدة للحاكم العام.

(2) لويس فينيون (فرنسا في شمال إفريقية)، باريس 1887، ص 116 ـ 117.

أصواتهم ونيل حقوقهم والمحافظة على ذاتيتهم[1].

وكل ولاية من الولايات (الأقاليم) الثلاثة كانت مقسمة في عهد تيرمان إلى منطقتين مدنية وعسكرية. وبصفة عامة فإن المناطق المدنية في الولايات الثلاثة هي ما تسمى بالأراضي التلية. أما المناطق العسكرية (وتسمى أيضاً القيادات العسكرية) فتضم الأجزاء الكبرى من الهضاب العليا والصحراء. فرغم التوسع في المناطق المدنية أي التي انتشر فيها الكولون، كما لاحظنا، فإن أغلب الوطن كان ما يزال تحت الحكم العسكري. وفي 1886 كانت المناطق المدنية تضم اثني عشر مليون هكتار، يعيش عليها 3,224,000 ساكناً. أما في سنة 1878 فقد كانت المناطق المدنية لا تتجاوز 4,865,000 هكتار، يعيش عليها 1,183,000 فقط. ومن الواضح أن البلديات المختلطة والأهلية كانت داخلة تحت الحكم العسكري، أي تحت المكاتب العربية، ولكن بدون الاسم نفسه[2].

قانون الأهالي (الأندجينا)

إن كل من تحدثه نفسه أن يقول كلمة خير في الحكم الفرنسي بالجزائر عليه أن يعرف قبل ذلك ما هو (الأندجينا) أو قانون الأهالي الذي شرعه ذلك الحكم كوسيلة قمع واستبداد ضد الشعب الجزائري. لقد عرفت الشعوب المستعمرة معاملات تعسفية وعنصرية معروفة، وقمعت ثوراتها وكبتت أصواتها بالقهر والتسلط، منذ العهد الروماني، ولكن (الأندجينا) يظل نموذجاً فريداً في إساءة السلطة وفي سوء المعاملة بين البشر، وفي العنصرية. ومع ذلك يعلن

---

(1) بقي هذا المطلب قائماً إلى المؤتمر الإسلامي سنة 1936، ومنذئذ عارضه نجم شمال إفريقية ثم حزب الشعب، وتحول المطلب إلى إقامة برلمان جزائري (وطني) ينتخب عن طريق الاقتراع العام ليصبح فيه الكولون أقلية ويسترجع الجزائريون حقهم ومكانتهم السياسية انظرالحركة الوطنية، ج 3.

(2) فينيون (فرنسا..)، مرجع سابق، ص 117.

الفرنسيون أنهم حملة حضارة وأصحاب رسالة تمدينية ويلعنون الجزائريين على تعصبهم وتخلفهم لأنهم لم يسارعوا لاحتضان تلك الحضارة واعتناق هذه الرسالة.

وتعريف (الأندجينا) أنه مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية سنّها ووظّفها المسؤولون الفرنسيون ضد الجزائريين الذين يشكون في ولائهم ولا يرتاحون لتصرفاتهم ولو بالظنة، ابتداء من عقد السبعينات. وإن الذين سنوا تلك الإجراءات (ولا نقول قوانين لأن القانون يتعالى عن الظلم) هم أعداء الجزائريين، الحاقدين عليهم منذ الاحتلال لا لشيء إلا لأنهم لم يستسلموا لهم كالنعاج بل ظلوا يقاومون كالأسود الجريحة. ونعني بهم أولئك الغرباء الذين اغتصبوا الأرض من أصحابها وبنوا عليها وادعوا أنها لهم بحكم الغلبة والقوة. إن الغرباء الحاقدين هم الذين أصبحوا المشرعين والقضاة في نفس الوقت بمقتضى الأندجينا. ثم إن هذا السوط الحديدي أو الأندجينا لم يشرع دفعة واحدة وإنما بديء به سنة 1871 ثم أضيفت إليه إضافات خلال السبعينات وبداية الثمانينات، أي بعد ثورة 1881، بل أضيفت إليه بنود أخرى بعد ذلك أيضاً. وقد ظل هو «القانون» الفرنسي للجزائر أكثر من خمسين سنة. فأنت ترى أن الأندجينا كان تعبيراً عن حقد الغرباء نحو الجزائريين، وكان عنواناً للاستعمار الفرنسي للجزائر[1]. ومن ثمة لا تستغرب أن يكون رد الفعل الوطني على ذلك عنيفاً ولو بالصمت أحياناً.

ولنتذكر أن سنة 1871 تمثل حدوث ثورة عارمة عمّت شرق الجزائر ووسطها وجزءاً من غربها وجنوبها. وإن ذلك التاريخ يمثل في نفس الوقت

---

(1) يمكن أن نعتبر كل الإجراءات «الاستثنائية» التي اتخذها الفرنسيون ضد الجزائريين منذ 1830، ولا سيما في عهد بوجو (1841 ـ 1847) كلها من نوع الأندجينا أيضاً، مثل حشد القبائل واتباع سياسة الأرض المحروقة وإتلاف مخازن الحبوب، ونفي الزعماء إلى الجزر النائية، ومصادرة الأملاك إلخ. ولكننا مع الفترة التي ندرسها الآن نعالج مصطلحاً تاريخياً معيناً، وهو من مخترعات فترة الحكم المدني، ابتداء من السبعينات.

انتصار الغرباء (الكولون) على العسكريين بعد سقوط نظام نابليون الثالث وصعود الجمهورية الثالثة. وقد ادعى الكولون أنهم أكثر حماساً للجمهورية من غيرهم، وأنهم مدنيون وديموقراطيون أكثر من غيرهم أيضاً، ووالوا الحزب المتطرف في ذلك الاتجاه بفرنسا (حزب قامبيطا)، وكادوا ينغمسون في حرب أهلية مدمرة لولا ثورة الجزائريين التي جعلتهم ينسون خلافاتهم ويتوحدون مع أعدائهم اليهود والعسكريين. ومن هؤلاء الأميرال ديقيدون الذي أصبح حاكماً عاماً للجزائر. وبعد وصول هذا ببضعة أسابيع ألف لجنة (22 يونيو 1871) لكي تبحث وتقدم الآراء حول ما سموه بنظام شرطة (بوليس) الأهالي. وكان ديقيدون يريد إصدار قانون خاص لا يشبه القوانين المعمول بها في فرنسا. ومن التناقضات في الأقوال والأفعال أن الفرنسيين يتحدثون عن «دمج» الجزائريين وتذويبهم في فرنسا بينما يصدرون ضدهم قوانين وإجراءات خاصة أو استثنائية جداً. ولم ينتظر ديقيدون توصيات اللجنة ولا موافقة الحكومة والبرلمان، بل قرر الحكم بالقرارات الشخصية، وسمى مشروعه الاستثنائي في القمع (قانون الأهلي الجزائري: Code de L'indigene Algerien).

أما اللجنة فقد اقترحت بعد ذلك تكوين مجالس قضائية في الدوائر الإدارية، على أن يتألف المجلس من ثلاثة قضاة، اثنان عسكريان وثالثهم قاضي صلح. وكلهم فرنسيون طبعاً. واقترحت أن تكون الأحكام القصوى الصادرة عنهم هي السجن سنة والغرامة ألف فرنك. ولكنها اقترحت أيضاً جواز الاستئناف أمام مجلس الناحية العسكرية الفرعية (Subdivision). غير أن الحاكم العام كان يطبق قراراته الخاصة تاركاً للجان البحث عن صيغة يستطيع أن يتقدم بها إلى الحكومة الفرنسية والبرلمان لجعلها قانوناً رسمياً.

وقد تألفت لجنة ثانية واجتمعت وجاءت (بمشروع قانون الأهالي) فيه اقتراحات اللجنة الأولى وفيه إضافات. وقد استدعيت لجنة فرعية من قضاة وفقهاء الجزائريين واجتمعت للنظر في المشروع خلال سبتمبر 1871. وحاول بعض الأعضاء، مثل المكي بن باديس، أن يبتعد بالمشروع عن هدفه الفرنسي

وأن يصبغه بطابع الشريعة الإسلامية، فتكون العقوبات على المخالفات طبقاً لنصوص الشريعة وليس لهوى الغرباء وشهواتهم. ويبدو أنه فشل في ذلك. فقد جاء في مشروع اللجنة الفرنسية أن كل مسلم (جزائري) عليه أن يحمل بطاقة أمنية، وأن التسول ممنوع، وأن كل مسلم، ولو كان عاجزاً، وجد في حالة تسول حول إحدى البلديات سيسجن مدة تتراوح بين شهر وسنتين. ولم تغير اللجنة الإسلامية الفرعية كثيراً من المشروع وإنما طالبت بتخفيض العقوبات إلا في حالة الاعتداء الجنسي كالزنى. كما طالبت بالرجوع إلى حكم الدية حسب النصوص الإسلامية، وهو ما كان الفرنسيون قد ألغوه.

كانت الحكومة الفرنسية غائبة عما يجري في الجزائر، إما لأنها منشغلة بالديون التي عليها أن تدفعها إلى ألمانيا بعد الهزيمة، وبحرائق (كومون) باريس الشهيرة وعواقبها، وإما لأنها فوضت إلى الحاكم العام والغرباء حرية التصرف في الجزائر حسب هواهم. ولذلك وضع ديقيدون كل تلك الاقتراحات في سلة المهملات معتقداً أن باريس لن توافق عليها، واستمر يعطي الحرية في إنشاء اللجان لمحاكمة الجزائريين في المناطق (الكانتونات) البعيدة، وأعطى للحكام المحليين حق السجن ثمانية أيام والتغريم بخمسين فرنكاً. وكذلك أعطى صلاحيات مماثلة للولاة في الأقاليم الثلاثة. ورغم عدم المصادقة الرسمية على أي من المشاريع المذكورة، فإن الحكام الإداريين ظلوا يستعملون السلطات الاستثنائية طبقاً لهواهم، أو حسب تعليمات يصدرها الحاكم العام. ولذلك نستطيع القول إن الجزائر عاشت عهد ديقيدون تحت الأحكام العرفية التي فرضها الغرباء دون تدخل من الحكومة الفرنسية. إنه عهد قانون الغاب.

وعندما تولى الجنرال شانزي (1873) قيل عنه إنه ظل خمسة أشهر يدرس الأوضاع دون أن يتدخل فيما كان يجري. وفي مايو 1874 أعدّ مشروعاً بالمخالفات التي يستحق عليها في نظره، الجزائريون العقوبات الاستثنائية. والمحتوى الأساسي لهذا المشروع هو أن الولاة هم الذين يتخذون الإجراءات (وهم تحت تصرف الغرباء الذين يُسَيِّرون المجالس والبلديات واللجان إلخ).

ولكن القضاة ـ قضاة الصلح الفرنسيين ـ هم الذين سينفذون الإجراءات الاستثنائية ويمكن للقضاة أن يحكموا بالسجن ستة أشهر أو بالغرامة 500 فرنك أو بالجمع بينهما. وكل أحكام القضاة بدون استئناف نافذة فوراً. والغريب في الأمر أن الوزيرين المعنيين ـ الداخلية والعدل ـ سارعا بالموافقة على مشروع شانزي بدون مناقشة «نظراً للأوضاع». وهذه الأوضاع هي عواقب ثورة 1871 والقبض على بوشوشة سنة 1874، وهي شعور الغرباء بعدم الأمن في المناطق التي أخذوا يتوسعون فيها. فقد كانوا يرون أن كل جزائري هناك يمثل شبح الموت لهم. ورغ القمع المثالي الذي عانته منطقة زواوة أثناء 1871 وما بعدها فإن مشروع شانزي المذكور لم يرخص في تطبيقه عندئذ إلا في منطقة زواوة لحداثة الثورة فيها. ولكن ذلك الاستثناء لم يدم طويلاً، ففي أوائل سبتمبر 1874 عمّم تطبيق المشروع على كل الجزائر[1].

أما قائمة المخالفات فهي طويلة، وكانت قد بدأت بـ 27 مخالفة، ثم أخذت تتضخم ويضاف إليها كلما حدث ما يستوجب الإضافة حتى لقد تجاوزت الأربعين. ثم إن تقدير المخالفات كان متروكاً «لاجتهاد» الإداريين المحليين، ذلك أن بعضها كان لا يخضع لأي نص، وإنما يخضع لنزوة الحاكم الذي هو عادة شاب مندفع، غير عارف بعادات وتقاليد أهل البلاد، وليس له أخلاق ولا ذمة. وإنما يتحكم فيه الجهل والنزق والحكم المسبق. ووضعت قائمة بـ 27 مخالفة في آخر سنة 1874. وكان قد اشترك في إعداد القائمة والى قسنطينة ووالي الجزائر ومدير الشؤون الأهلية (لويس رين عندئذ)[2]. وبعد ذلك نشر الولاة قائمة المخالفات وأذاعوها في كل مكان. وبذلك حلت السلطة القمعية محل السلطة القضائية، كما يقول آجرون. وإليك بعض المخالفات:

1 ـ إهانة مستخدمي السلطة الفرنسية ولو كانوا خارج وظائفهم. 2 ـ

(1) آجرون (الجزائريون..)، 1/168 ـ 170، وبلقاسمي (رسالة ماجستير)، ص 81، وروبير آرون وآخرون (أصول حرب الجزائر)، باريس 1962، ص 49 ـ 50.

(2) كل من هؤلاء وضع مشروعاً بالمخالفات ثم صيغت القائمة من مختلف المشاريع.

السكن المعزول، أي خارج الدوار، بدون رخصة. 3 ـ مغادرة الدوار بدون رخصة. 4 ـ الاجتماع لأغراض دينية بدون رخصة (مثل الزردة والحضرة وزيارات الشيوخ). 5 ـ التسول خارج الدوار بدون رخصة. 6 ـ أي عمل يؤدي إلى إضعاف الاحترام الواجب للسلطة. 7 ـ إهمال الاستدعاء البسيط ولو كان شفوياً وعدم المثول أمام السلطات. 8 ـ عدم المشاركة في واجبات السخرة وغيرها مما تفرضه الإدارة اعتباطاً وتعسفاً.

وفي وقت لاحق، سيما 1877 و1881 أضيفت مواد أخرى للمخالفات. ومنها عدم التسجيل في الحالة المدنية، إهمالاً أو رفضاً. ومنها أيضاً الشكوى المتجددة من عدم الإنصاف بعد الحكم النظامي[1]. ومن ذلك أيضاً فَرْضُ الضمان المشترك أو المسؤولية الجماعية، فإذا وقع حادث قتل أو حريق في غابة فإن كل العرش أو القبيلة المجاورة تتحمل المسؤولية ولا يبحث عن الجاني فرداً كان أو أكثر. وقد أضيفت سنة 1877 مواد أخرى تتعلق بالأراضي وتمليكها، وتحديد الخريطة الأمنية وعدم الحصول على رخصة لتمرير الحيوانات في أراضي الغير ـ كالغابات. وهكذا ارتبط (الأندجينا) بالاستيلاء على الأرض وإعادة التنظيم الإداري. ومنذ 1881 أضيفت إليه مواد جديدة ووافق عليه البرلمان الفرنسي بمجلسيه؛ والغريب في الأمر أن نائب الغرباء (الكولن) في البرلمان، السيد قاستو كان هو مقرر المشروع في صيغته الجديدة. وكل ما ألحّ عليه بعض النواب هو أن (الأندجينا) إجراء استثنائي «مؤقت»، ولكن المؤقت أصبح دائماً، إذ كان يجدد كل عدة سنوات. وقد عمّم الإجراء المذكور على كل المناطق مدنية وعسكرية، وفي البلديات الكاملة والمختلطة. ومنحت لرؤساء البلديات سلطة اتخاذ ما يرونه مناسباً، وكذلك للمتصرفين الإداريين في المناطق شبه العسكرية، وبالإضافة إلى القمع كان من أهداف (الأندجينا) جمع المال

---

(1) أي ليس من حق الجزائري أن يشكو من الحكم الصادر ضده بطريقة «نظامية» وإذا فعل ذلك يعرّض نفسه للعقوبة المذكورة. وقد وضع السيد فينيون (فرنسا في شمال إفريقية)، ص 240 خطاً بارزاً تحت هذه المادة.

وتفقير الجزائريين. وهكذا أصبح الاستبداد وحكم الهوى هو القانون. وكانت الأحكام تصدر بدون حق في الاستئناف، كما ذكرنا. وليس من حق الشاعر بالظلم أن يشتكي حتى بِالكلام. وصدق من سمى (الأندجينا) بقانون المَطْرَقْ أو العصا الغليظة!

ومن بنود (الأندجينا) التي أثارت نقاشاً حاداً وردود أفعال متعددة قضية المسؤولية الجماعية. فقد نادت بها تقارير الولاة معززة برسائل البلديات، مطالبة بالإجراءات الاستثنائية، ومنها المسؤولية الجماعية، وطالبت الصحافة الاستعمارية، ومنها صحيفة التضامن (سوليداريتي) وغيرها من الصحف «الجمهورية» المتحمسة، بالتطبيق بدون رحمة. وقدم مستشار في الجزائر تقريراً مؤيداً لذلك، ثم وافق المجلس الأعلى (للحكومة) عليه أيضاً، ونعني المسؤولية المشتركة للأعراش في المناطق المدنية حيث الكولون. وقالوا بضرورة إقصاء الجزائريين ونفيهم. وأصبح الحاكم العام تيرمان سجينهم حتى قيل إنه كان يتحدث كواحد منهم. ولذلك وافق تيرمان أيضاً على المسؤولية المشتركة. وكان نواب الكولون هم الذين يمسكون بزمام الموقف. وكان يوجين ايتيان هو أحد غلاتهم، وقد تولى الوزارة أيضاً. ومن أبرز المتحدثين باسمهم أيضاً بول بير الذي كان قد سَخِرَ من قوة العرب قبل 1870 فإذا بالثورة كادت تجرفه هو ومن معه. ومع هذه الموجة العاتية من القمع وروح العداء والتسلط، ظهرت أصوات تندد بالمسؤولية المشتركة من الجزائريين وحتى من بعض الفرنسيين.

ومن المنددين الفرنسيين بها نذكر صحيفة (المنتخب) التي ظهرت في قسنطينة، سنة 1882، وقد سبقت الإشارة إليها. ويبدو أن الذين أصدروها كانوا مشفقين عما وقع «بالأهالي»، وهم من فئة الليبراليين، حسب تعبير ذلك الوقت، أي الذين يريدون دمج الأهالي في فرنسا والنظر إليهم نظرة إنسانية، وينادون بواجب فرنسا في الأخذ بهم إلى التمدن. فقد كتبت هذه الصحيفة عدة مقالات ضد انتزاع الأرض من الجزائريين وضد المسؤولية المشتركة التي رأتها غير إنسانية وغير شرعية، وقالت إن الجزائريين ليسوا سواء في مشاعرهم نحو

فرنسا، ففيهم العدو لفرنسا وفيهم الصديق، فكيف يعاملون معاملة واحدة؟ «ومن الغلط الفاحش في نظرها، هو التسوية بينهم»، وأضافت أن المسؤولية في التمرد إنما تقع على الحكام الذين عينتهم فرنسا ليحكموا باسمها فصاروا يهينون الناس. وكانت الصحيفة تعتبر فرنسا فوق كل شيء فهي الأم الرؤوم وهي المربية، وكانت تشجع الجزائريين على حب فرنسا وعدم الخوف من طلب الحقوق منها. وحتى لا تقع المسؤولية الجماعية نصحت الجريدة الجزائريين بأن يسرعوا بإخبار الحكام إذا وقعت جناية عندهم، حتى لا يعاقب الأبرياء[1]. وفي ذلك «جناية» من نوع آخر وهي جعل الجزائريين جواسيس على بعضهم البعض.

وفي سنة 1881 تأسست في فرنسا جمعية باسم (الجمعية الفرنسية لحماية أهالي المستعمرات). وقد أسسها المؤرخ لوروا بوليو وفيكتور شولشيه. وكان هدفها هو جعل السكان المسلمين احتياطيين وأصدقاء بدل إبعادهم عن الفرنسيين وجعلهم في حالة لا يمكن التفاهم معهم فيها. وقد انتقدت الجمعية مسألة المسؤولية الجماعية، وكتب بوليو في ذلك. وسار الكاتب إيميل ماسكري في نفس الخط وقال إن المسؤولية الجماعية تؤدي إلى الانتقام الجماعي أيضاً. وكل من بوليو وماسكري كتب عن الجزائر، وكان ماسكري عندئذ (1882) مديراً لمدرسة الآداب العليا في الجزائر. وهو من الذين درسوا العربية والبربرية، وتجول في مختلف مناطق الجزائر وكتب عنها، وله آراء استعمارية مغالية أيضاً، ولكنه من هذه الزاوية (المسؤولية الجماعية) وقف ضدها لمصلحة فرنسا العليا. وكان من الذين يعرفون نفوس الجزائريين، وقد خالط علماءهم وتراسل معهم. ومع ذلك فإن موجة الطغيان قد تغلبت، فقد أسس بول بير (جمعية حماية الكولون) لتقاوم نفوذ (حماية أهالي المستعمرات). وضغطوا على جريدة (المنتخب) حتى اختفت سنة 1883. ولم

---

(1) جريدة المنتخب، نقلاً عن قنان (نصوص)، ص 185 ـ 187. وقد كان بعض الجزائريين يكتبون في هذه الجريدة بأسمائهم مثل المكي بن باديس وعبد القادر المجاوي، وبعضهم بدون أسماء.

تستطع جمعية بوليو حمايتها[1].

ومن جهة أخرى قدم أعيان قسنطينة عريضة احتجاج إلى غرفة النواب (البرلمان) استنكروا فيها الخلط بين الأبرياء ومرتكبي المخالفات. ونشرت ذلك نشرة (الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي)، مارس 1882. وسنتناول موضوع العرائض عامة وردود الفعل الجزائرية في الفصل التالي. ولكن ذلك الاحتجاج لم يثن من عزيمة الغرباء على تنفيذ إرادتهم في المسؤولية الجماعية. وقد علمنا أن الحاكم العام تيرمان نفسه كان من المؤيدين لتنفيذها.

إنشاء الحالة المدنية

وشهد عهد تيرمان (1881 ـ 1891) أيضاً إنشاء الحالة المدنية للجزائريين طبقاً لمخطط الإدماج ومحو الذاكرة الشعبية. فالأسماء العائلية والتلقيب والانتماء للقبيلة والبلدة والوطن كان داخلاً في الاعتزاز بالأجداد والمحافظة على الأنساب والارتباط بالتراث الحضاري. ولكن الفرنسيين لم يرقهم ذلك، ولم يكن يتماشى مع مخططهم في طمس الذاكرة الجزائرية بعد نسيان التاريخ الوطني والإسلامي والجهل باللغة العربية بإهمال التعليم. وبذلك انقطع الجزائري عن ماضيه واستعد في نظر الفرنسيين، لقبول حضارة أخرى والذوبان فيها.

كان الجزائريون يتبعون الطريقة الإسلامية في الأسماء والألقاب. فهناك الاسم الفردي الذي هو عادة مشتق من أسماء الرسول (ﷺ) أو مضاف إلى اسم الجلالة. وكان التلقيب بالشهرة عن طريق النسب العائلي أو القبلي أو المكان، وأحياناً يكون بالوصف المشتق من الصناعات والمهن كالتجارة والحدادة، أو بالوصف المشتق من خلقة أو سلوك كالبصير والأعرج. ومن العادات العربية والبربرية استعمال آل وآيت، وبني وأولاد، التي تستعمل للجماعة والقبيلة

(1) آجرون (الجزائريون..)، 1/232 ـ 239، و(تاريخ الجزائر..)، له، 2/41.

وينقلها الأفراد أيضاً، وهكذا. وكان كبار كل عائلة يحفظون «زماماً» أو سجلاً فيه أسماء المواليد والوفيات، وأبرز الأحداث العائلية، كما كانوا يحفظون فيه شجرة العائلة وأنسابها وفروعها. ولكن القدماء كانوا يعتمدون على الذاكرة القوية فيحفظون أنسابهم أباً عن جد بدون خلط لأنه متواتر بينهم. ولكن ليس كل المواطنين لهم هذا الزمام أو هذه السجلات العائلية، أو كانوا يحفظون تواريخهم وأنسابهم حفظاً لا خلط فيه. ولذلك تضيع منهم المعلومات والترابط النسبي أحياناً، سيما مع الجهل الذي خيّم على الجزائر منذ الاحتلال. ولم يكن الجزائري يعرف أو يملك بطاقة تعريف شخصية قبل 1830.

وقد فكّر الفرنسيون في إنشاء الحالة المدنية على طريقتهم وفرضها أولاً على أهل العاصمة سواء كان ذلك سنة 1838 أو سنة 1848. وكان المقصود بذلك هو ضبط الأمور والتعرف على الأفراد والعائلات، وإحكام السيطرة السياسية والمالية، وليس المقصود به فائدة العائلات الجزائرية من أية جهة عندئذ، رغم أن الضابط (لاباسيه) كتب سنة 1848 ينصح بضرورة إنشاء الحالة المدنية الفرنسية لأنه في صالح العائلات والفرنسيين معاً. وقد وقعت محاولات أيضاً خلال الخمسينات. فقد فرضت الحالة المدنية الفرنسية في المناطق التي تسيطر عليها المكاتب العربية الولائية خلال سنة 1854، ثم ترك الأمر في يد ضباط تلك المكاتب وكذلك الشيوخ «العرب» في المناطق الريفية. وقد أجبر الآباء عندئذ على التصريح بعائلاتهم، سيما في المناطق الحضرية. ولكنهم رفضوا لعدم العادة بالإعلان عن نسائهم وبناتهم، وبالتدرج تقدمت العملية بدون مقاومة كبيرة، بينما قاومت الأرياف بتأثير المرابطين، حسب رواية الفرنسيين، الذين كانوا يقولون للناس إن الهدف من عملية التسجيل هو نقل الأولاد إلى فرنسا. كما كانوا يوحون إليهم بأن ذلك يؤدي إلى هتك الأسرار العائلية. واعتبر الفرنسيون موقف المرابطين «تعصباً» ضدهم. وقد جرت هذه الأحداث سنة 1856 و1857.

وفي سنة 1860 وضع الفرنسيون قائمة بالأسماء الشائعة في الجزائر، وترجمتها إلى الفرنسية. وتوصلوا إلى وجود 1,280 اسماً عدا الأسماء المترادفة

أو المشتقة. ولكنهم في الترجمة حرفوها عن مواضعها، وقلبوا حروف الغين والثاء والضاد والحاد ونحوها مما لا يوجد في الفرنسية، وتحرفت بذلك الأسماء الجزائرية الجميلة، وهي عادة أسماء دينية وتاريخية وأدبية لها دلالاتها وموسيقاها. فالأبيض أصبح ينطق لبيود، والأخضر لكدر، والأحول لهويل، وقس على ذلك، مما هو مستعمل الآن، وما يزال بعضه يصك الآذان ويصدم النظر والذوق.

وكانت الجهات القضائية الفرنسية (قضاة الصلح) هي التي تلحّ على المسلمين بالتل لكي يتبنوا اسماً عائلياً (لقباً). وكانت تطالب الإدارة بتطبيق الحالة المدنية الفرنسية، لأن ذلك يسهل في نظرها التعرف على المتخاصمين والجناة ويدقق الأحكام. ولذلك قام العسكريون ابتداء من 1868 بفرض استعمال سجل للمواليد والوفيات على القياد. ويبدو أن العملية قد نجحت معهم، لأن بعض الجهات نفذت ذلك على أفضل ما يرام. ولم يقع عندئذ الحديث عن سجلات الزواج والطلاق، أو الحصول على الأسماء (الألقاب) العائلية. ولكن بعد سيطرة الكولون على الأوضاع وبروز قانون وارنييه (1873) حول الأرض، زاد الإلحاح على ضرورة الاستظهار بالاسم العائلي عند التداول على الأرض بالبيع والشراء، وظهور ذلك في الوثائق بالنسبة للأرض الجماعية، والاستظهار بالاسم الفردي لمالك الأرض فردياً؛ وبناء على ذلك قدم الحاكم العام شانزي سنة 1874 ـ 1875 مشروعاً فيه نص يجبر الأهالي على ذكر الاسم العائلي سواء كانوا ملاكين أو غير ملاكين. ومن الملفت للنظر أن جول كامبون الذي سيصبح حاكماً عاماً بعد خمسة عشر عاماً، كان عضواً في لجنة إنشاء الحالة المدنية سنة 1875، وكان على اللجنة أن تتوقف عن عملها خوفاً من ردود الفعل، ذلك أن الجزائريين فهموا مما جاء في المشروع أن التجنيد الإجباري سينال أولادهم، وأن التجنيس الجماعي هو المقصود بالعملية. وقد كثر القيل والقال والإشاعات، وكان المشروع ينص أيضاً على ضرورة إعلان الزواج أمام القاضي.

وكان النقاش حاداً حول المشروع عند تقديمه من جديد إلى البرلمان

الفرنسي في أوائل الثمانينات. فالمعارضون، وهم قلائل، قالوا إنه قانون جدير بفيليب الثاني، إشارة إلى الاضطهاد الديني والسياسي الذي طبقه هذا الملك الإسباني على مسلمي الأندلس. وقال آخرون إن القانون سيؤدي إلى تفتيت العائلة العربية ـ الإسلامية، وإنه سيسهل عمليات الاستيلاء على الأراضي من الأهالي. ولكن هذه الأصوات لم تكن كافية لإقناع البرلمان بالعدول عن المشروع. فقد انضم مقرر مجلس الشيوخ إلى حزب الكولون الغرباء الذين يمثلهم ثلاثة نواب فيه. وكان هؤلاء يطالبون بفرنسة الجزائر شعباً وأرضاً، وباتخاذ الإجراءات التي تجعل الأرض تؤول إليهم. وهكذا وافق البرلمان وصدر القانون بإلزامية الجزائريين الحالة المدنية على الطريقة الفرنسية، في 23 مارس 1882.

وقد استغرقت العملية الأولى حوالي عشر سنوات (1885 ـ 1894). وشملت المناطق المدنية التي يسيطر عليها الكولون، أي الساحل والتل. وفي نهاية العشرية المذكورة وقف الحاكم العام، كامبون، ليعلن في المجلس الأعلى للحكومة أن العملية قد انتهت بنجاح، وأنها كلفت الدولة مليون فرنك. ولم يقل كم من الضرائب الجديدة فرضت على الجزائريين نتيجة «المخالفات» طبقاً للأندجينا. وكان من البنود التي أضيفت للمخالفات عدم الالتزام بالاسم العائلي، والتأخر عن إعلان الحالة المدنية. ذلك أن المقاومة كانت شديدة، ولكن صامتة، ضد تنفيذ القانون الجديد[1]. وبناء على الإحصاء فإن الجزائريين الذين مسهم هذا القانون (الحالة المدنية) بلغوا 3,069,268. ولم يبق بعد ذلك

(1) يفهم من النصوص الفرنسية أن المقاومة كانت خوفاً من إلزامية الخدمة العسكرية أو من الضرائب الجديدة، إلخ. وهي لا تذكر المقاومة خوفاً على التراث والمسّ بالأنساب ونحو ذلك. حقيقة أن البعض استعملوا «الشرف» العائلي في عدم التصريح بالنساء، ولكن ذلك لا يكفي. فهل قاوم الأعيان في المدن والمرابطون أيضاً على أساس آخر غير ما يذكر الفرنسيون؟ إننا نرجح ذلك. ومما يذكر أن بعض الآباء كانوا يخفون أيضاً أسماء أولادهم خوفاً من الخدمة العسكرية. وهذه ظاهرة عشناها في طفولتنا.

سوى سكان المناطق الجنوبية، وقد امتد إليهم ذلك القانون في مراحل لاحقة.

ورغم أن المصلحة الإدارية والإحصائية والمالية كانت هي المبرر الظاهري لإصدار قانون الحالة المدنية، فإن بعض المتحمسين له كانوا لا يخفون خططهم في طمس المعالم الجزائرية والقضاء على الهوية الوطنية والإسلامية من خلاله. ومن كبار الإداريين الذين عاصروا عهدي تيرمان وكامبون وخاضوا في السياسة الفرنسية بالجزائر من وجهة نظر الكولون، هو كميل صابتييه. وكان يلح صراحة على تنفيذ هذا القانون لأنه في نظره سيؤدي إلى تجريد الجزائريين من هويتهم الوطنية وهو يسميها Denationalisation. وقال إنه قانون يحضر الأهالي للإندماج[1]. وكان صابتييه يريد فرنسة الأسماء الجزائرية لصالح الزواج المختلط. وقد ذكر آجرون مثلاً على ذلك في الاسم التالي (وهناك غيره أيضاً)، فالاسم مريم بنت علي بن محمد بن موسى (وهو الاستعمال الشائع قبل فرض الحالة المدنية) أصبح على طريقة صابتييه: مريم موسى، ثم تحوّل إلى «مدموازيل ماري موسات»[2]. وهكذا اختفى كل أثر للاسم العربي الإسلامي للفتاة.

وقد عبث الفرنسيون بالأسماء الجزائرية بطريقة تثير الأسف والتقزز. فقد أجبر القانون المذكور رب العائلة على اختيار لقب العائلة (ويطلق عليه أيضاً النقمة، والكنية، وشعبياً النكوة). فإذا لم يفعل فإن الموظف الإداري الفرنسي في البلدية يضع له لقباً كيفما شاء، ولو كانت فيه سبة له. وإذا احتج الجزائري على ذلك طالبوه برفع قضية تكون مصاريفها عليه. وكان على المواطن الجاهل أن يوقع أيضاً بالفرنسية أمام الموظف! وقد جرى الاحتجاج على ذلك المسخ المقصود، ولكن بدون جدوى، رغم أن الواعين من الناس قد أصلحوا ما أفسد الفرنسيون، أما غيرهم فقد تركوا الأمور على ما هي عليه، جهلاً أو عجزاً مالياً. وما تزال ألقاب بعض الجزائريين إلى اليوم تعاني من ذلك التدخل الفرنسي في

---

(1) كان صابتييه قد سهر أيضاً على تغيير أسماء منطقة زواوة بإعطائها أسماء فرنسية مثل ميشلي وميرابو، إلخ.

(2) آجرون (الجزائريون..)، 1/181 ـ 183، وبلقاسمي، ص 82 ـ 83.

الحالة المدنية. وبالإضافة إلى تحريف الأسماء المعروفة، كما ذكرنا، كان الموظفون الفرنسيون يعطون للجزائريين أسماء الحيوانات والنباتات وأحياناً الأوصاف المخلة بالأخلاق[1].

احتلال ميزاب ومسألة التجنيد

وهناك مسألتان أخريان نختم بهما هذا العهد (الثمانينات)، وهي إلحاق منطقة ميزاب بالحكم الفرنسي المباشر ثم التجنيد الإجباري. كانت بلاد ميزاب قد اعتبرت «محمية» فرنسية منذ 1853. وإذا استثنينا المحاولة التي قام بها كلوزيل سنة 1831 في عقد صفقة خاصة عن كل منطقة من قسنطينة ووهران مع باي تونس، فإن نصب الحماية على ميزاب كان نموذجاً فريداً في الجزائر. ورغم المعاملة الخاصة لزواوة في بعض الأمور، فإنها لم تعط صفة الحماية أو نحوها. وكان الفرنسيون يترددون على ميزاب خلال الستينات، أما خلال السبعينات فإن حوادث بوشوشة قد جعلت التردد هناك غير محمود العاقبة بالنسبة إليهم. وكان إيميل ماسكري قد تعرّف على الشيخ محمد بن يوسف اطفيش (القطب)، وكان ماسكري مهتماً بتراث بني ميزاب. ورغم وقوع ثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864 فإن الفرنسيين لم يعلنوا نهاية الحماية عندئذ، لأن اهتمامهم بالصحراء وتجارتها مع إفريقية لم يكن في درجة قصوى كما أصبح فيما بعد.

أما بعد ثورة 1881 (بوعمامة) فإن الأمور قد تغيّرت. والواقع أن هناك دوافع أخرى لتغيير العلاقات مع ميزاب. ومن ذلك انتصار الغرباء الذي تحدثنا عنه في هذا الفصل، إذ أنهم عملوا على أن تكون الجزائر كلها فرنسية، وأن يمتد الاستعمار إلى أقصى جهاتها، وأن لا يتركوا أي مكان فيها بدون خضوع كامل لهم. ومن جهة أخرى فإن الآباء البيض كانوا قد مدّوا ظلالهم على الصحراء، ومنها ميزاب وورقلة وبسكرة. وكانت تجارة بني ميزاب مع السودان

(1) انظر بعض ذلك في آجرون (الجزائريون..)، 1/181.

(إفريقية) تغري اليهود الذين أصبحوا فرنسيين بحكم التجنس الجماعي، بمنافسة الميزابيين في إفريقية وفي التجارة مع المدن الشمالية. وأخيراً نذكر طموح السياسة الفرنسية «لاستئناف حركة الاستكشاف العلمي» في الصحراء، وهو الأمر الذي حدث مع بعثة فلاترز وغيره، فوجود ميزاب في شكل حماية في قلب الصحراء كان يعرقل هذه الجهود الفرنسية، سيما بعد قرب الإعلان عن الاتفاق مع أولاد سيدي الشيخ سنة 1883.

ففي 21 ديسمبر 1882 أعلن الحاكم العام لويس تيرمان نهاية الحماية من طرف واحد، رغم احتجاج بني ميزاب على خرق الاتفاق السابق. وكم خرقت فرنسا من اتفاق سابق؟ ألم يكن اتفاق سنة 1830 أحدها؟ ألم تَعِد الأمير عبد القادر بتركه حراً سنة 1847؟ ولذلك لاحظت جريدة (الطان) الفرنسية أن العرب في الجنوب لن يثقوا بعد ذلك في كلمة الفرنسيين، وفسرت خرق الاتفاق مع بني ميزاب بأنه اعتداء غير سياسي. وتظاهر الفرنسيون بأنهم لن يمسوا في ميزاب التقاليد ولا العادات، وأنهم سيتركون للعزابة تسيير شؤونهم كما كانوا.

ولكن الفرنسيين عملوا على إثبات الخصوصية الميزابية «واكتشفوا» أن مذهب بني ميزاب غير المذهب المالكي، فظلوا يلحون على ذلك، وكأنهم اكتشفوا سراً مكيناً أو كنزاً ثميناً. وكان إلحاحهم المذهبي هنا يشبه إلحاحهم العرقي بالنسبة لزواوة عندما قالوا إن هؤلاء غير عرب، وحاولوا الفصل بينهم وبين إخوانهم. وكان ماسكري هو صاحب فكرة الفصل بين قضاة المالكية وقضاة الإباضية، ثم أعلن الحاكم العام نفسه في 7 فبراير 1884، أن القضاة الأولين لا دخل لهم في محاكمة الإباضيين، رغم أن المحاكم الإسلامية على العموم لم يبق لها، منذ 1886، سوى الأحوال الشخصية[1]. وكانت العلاقة بين ماسكري والشيخ اطفيش قد أدّت إلى أن يطلع ماسكري على (الرسالة الشافية) التي أعدها الشيخ بطلب منه حول تاريخ بني ميزاب وفقههم ومصادره،

---

(1) أنظر فقرة القضاء من الفصل الثالث.

كما اطلع ماسكري بعد ذلك على كتاب (النيل) الذي يعتبر بمثابة مدونة الفقه الإباضي[1].

أما مسألة التجنيد فكلامنا فيها سينحصر في القول بأنه رغم الخوف من إلزامية الخدمة العسكرية، فإن الجزائريين لم تفرض عليهم هذه الخدمة إلا سنة 1912. ولكن الحديث عنها كان يتردد منذ الحرب بين فرنسا وبروسيا. وقد خاض الجزائريون الحرب مع فرنسا في مختلف مناطق العالم، من الهند الصينية إلى مدغشقر، ومن إيطاليا إلى المكسيك، ومن القرم إلى الراين. كما حارب المتطوعون الجزائريون في إفريقية ودخلوا المغرب وتونس. ومن أسوأ الحروب التي شاركوا فيها متطوعين إلى جانب الجيش الفرنسي هي قمع الثورات الوطنية في بلادهم. وقد ابتدأ ذلك مع الاحتلال وتطور مع الزمن حتى أصبحت الفرق الجزائرية على جانب كبير من المهارة. ومن أعظم الجرائم التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في الجزائر جعل أبناء الشعب الواحد يقتل بعضهم بعضاً لمصلحة فرنسا. وكانت مشاركة الجزائريين في هذه الحروب ترجع إلى أسباب اقتصادية، وكان للجهل فيها نصيب كبير. ولذلك يمكن أن نطلق على «الجزائريين» الذين حاربوا إخوانهم إلى جانب العدو اسم المرتزقة، فهم لا فرق بينهم وبين فرقة اللفيف الأجنبي تقريباً. وكانت ثورة التحرير تطلق عليهم اسم «الحركة» أو المتعاونين مع العدو.

كان هؤلاء الجزائريون إذن يتطوعون في الجيش الفرنسي، ابتداء من أهل المخزن الذين انضموا للعدو أثناء المقاومة. وكان المخزنية بالذات لا يفرقون بين دولة ودولة، وبين مسلم وكافر، وإنما كانوا يخدمون «الحكومة» والسلطة مهما كان لونها وأصلها ودينها وقوميتها. ثم أخذ الأفراد ينضمون للفرنسيين لأسباب عديدة ومنها الاقتصادية. وهناك من انضم لأنه كان مقطوعاً من شجرة العائلة، فلا يحس بأهل ولا وطن، وإنما أخذه الفرنسيون وهو صغير وربوه

(1) آجرون (الجزائريون..)، 1/65. وكذلك حياة الشيخ اطفيش في التاريخ الثقافي.

تربية خاصة، فخرج إلى الدنيا وهو لا يعرف سوى القادة الفرنسيين والحكم الفرنسي. وكان في الجيش الفرنسي من هؤلاء حوالي 11,500 متطوعاً سنة 1886، وهو عدد قليل بالنسبة لشعب بلغ عندئذ أكثر من ثلاثة ملايين نسمة، وهو تطوع لا يمسّ بشرف الشعب ولا بأخلاقه، لأنه تطوع فردي يتعلق بصاحبه كارتكاب الجرائم والأخطاء. وكان الضباط الذين يتحكمون في هذا «الجيش» الصغير فرنسيين طبعاً. وكان المتطوعة مقسمين كالتالي: ثلاث فرق من الرماة كل منها تؤلف 2,688 جندي، وثلاث فرق من الصبايحية (الفرسان) كل منها تؤلف 1,159 فارساً. وكان مشهوداً للجزائريين بالشجاعة الفائقة والصبر على المكاره.

وقد وظّف الفرنسيون هذا الجيش الصغير توظيفاً خاصاً يخدم مصالحهم، فقد مكنوا بعض الفرسان من الأرض، فأصبحوا ملاكين وشكلوا طبقة خاصة تتمتع بالثروة والجاه، ومكنوا أبناءهم منذ الخمسينات من بعض التعليم في غياب التعليم للجزائريين الآخرين، وركزوا جهودهم على هذه الفئة، رغم قلة عددها، على أساس أنهم هم الذين يؤلفون المدرسة التي ستزيل التعصب من أذهاب الجزائريين الآخرين، وأنهم هم الذين أصبحوا يشعرون بالوطن الجديد (فرنسا). وهناك عدد من أبناء هؤلاء أصبحوا فعلاً يمثلون النخبة في آخر القرن، مثل الدكتور مرسلي وأحمد بن رويلة وعلي الشريف ومحمد بن داود[1].

وهكذا تكون مرحلة 1871 ـ 1891 قاسية على الجزائر، إذ خلالها جرد الحكام الفرنسيون الجزائريين من أرضهم (خمس 5/1 في إقليم قسنطينة،

---

(1) بعضهم كان قد أخذ غصباً عن والديه في حالة صغره، مثل علي الشريف الذي أسر، مع مجموعة من الشباب، في واقعة الزمالة 1843. وقد قتل أحمد بن رويلة في واقعة طاقين (نفس مكان أسره) سنة 1864. أنظر لويس فينيون (فرنسا..)، مرجع سابق، ص 266. وليس جديداً أن ينشىء الفرنسيون فرقاً (طبقة) عسكرية محظوظة بالأرض والتعليم والتوظف. فقديماً فعل الرومان ذلك، كما فعله العثمانيون في أروبا وفي الجزائر. انظر ذلك في مصادره.

وخمسان 5/2 في إقليم وهران، وثلاثة أعشار 10/3 إقليم الجزائر)[1]، ومن التعليم، ومن القضاء الإسلامي، ومن الهوية التاريخية، كما قضوا على كل حركة للقيادات والأعيان بدعوى التخلص من الأرستقراطية العربية. وإلى جانب ذلك نصبوا لهم قانون (الأندجينا) بكل تعسفاته الاستثنائية وإجراءاته القمعية.
فكيف استقبل الجزائريون عقد التسعينات؟

(1) آجرون (الجزائر الجزائرية. . .)، ص 34.

الفصل الرابع
نهـاية عهـد؟

- مقدمة
- حركة الاحتجاج والعرائض
- هدية لافيرير: مجلس الوفود المالية واليهود
- من إدارة كامبون إلى معاداة السامية
- لجنة التحقيق (1891) ومستقبل الجزائر
- دعامات الاحتلال: الاستشراق والترجمة والبحث
- من بيت المال إلى المكتب الخيري (قضية الأوقاف)
- الهجرة والجامعة الإسلامية والوعي العربي
- بوادر النهضة
- في الوعي الوطني
- المثقفون على أعتاب القرن العشرين

الفصل الرابع

نهاية عهد؟

مقدمة:

تمثل العشرية الأخيرة من القرن الماضي نهاية عهد بالنسبة للجزائريين. ويعني ذلك أيضاً بداية عهد آخر. فخلال 1871 ـ 1890 حكم الجزائر أناس شرهون للسيطرة والاستيطان، وكان الحاكم العام مجرد آلة في أيديهم، وكل حاكم عام يأتي من فرنسا يصبح «مكتف الأيدي» حسب تعبير إحدى العرائض الجزائرية، ولو أراد «الإصلاح» لما استطاع، رغم أن الحكام العامين الأربعة[1] الذين تولوا خلال الفترة المذكورة لم تبد منهم أية مبادرة نحو الإصلاح ما عدا ربما شانزي. لقد كانت الجزائر عندئذ في يد غلاة الكولون (الغرباء) المتعصبين الذين كانوا يحتقرون «الأهالي» ويخافونهم ويعملون على طردهم من أراضيهم وتخلفهم. وكان نواب الكولون في البرلمان الفرنسي يمثلون أقلية لا تصل إلى نصف مليون، وكانوا يترأسون اللجان البرلمانية التي تقرّر ميزانية الجزائر وشؤون العدل والتجارة ونحوها، بل إن من نواب الكولون من تولى الوزارة، مثل يوجين ايتيان. وكانوا يملكون الصحف في الجزائر (أحدهم كان يملك أربع صحف، مثل السيد موقان). وكانوا في المجلس الأعلى للحكومة بالجزائر، وفي المجالس الولائية والبلدية، بينما لم يكن للجزائريين أي صوت في هذه المجالس ولا في البرلمان الفرنسي. وكانت مطالبهم ترمى في سلة المهملات ولا تصل إلى الجهات العليا. وليس لهم صحافة، ولا قضاة، ولا قيادات بعد

---

(1) وهم: ديقيدون، وشانزي، وقريفي، وتيرمان.

أن ألغى الكثير منا وأصبحت مناصب إدارية تابعة للبلديات الفرنسية. فلم يبق للجزائريين أي منفذ ينفذون منه للرأي العام الفرنسي وغيره للإعلان عن الظلم الذي كانوا يعانون منه تحت القوانين الاستثنائية مثل قانون الأرض 1873 ـ 1887، ومثل الأندجينا، وقانون الغابات.

فما العمل؟ إن الثورات المسلحة لم تحدث خلال التسعينات، ولكن الثورة الاجتماعية أخذت تنمو إلى أن أصبح لها مفعول كبير. وكان الاضطهاد خلال السبعينات والثمانينات قد أدى إلى ظهور فئة اجتماعية انطلقت من المدن لتعبر عن سخطها ومطالبها برفع الظلم. ومن جهة أخرى أدى القمع والاضطهاد إلى لجوء عامة الناس إلى الطرق الصوفية والحياة الروحية يتلمسون عندها الدواء، حتى قال بعضهم إنه لا يكاد يوجد جزائري لم ينضم لإحدى الطرق الصوفية. ووجد الناس العزاء أيضاً في أناشيد المداحين في الأسواق، أو في الهجرة إلى المشرق تحت إلحاح الجامعة الإسلامية هروباً إلى حياة الشرق وروحانيته وأخوته. وهكذا في الوقت الذي اختفت فيه لعلعات السلاح في المعارك ظهرت فيه آمال أخرى على أصوات أعيان المدن وعرائضهم ودعاة التغيير والإصلاح، ونعني بهم بعض المثقفين الذين أخذوا يكتبون بالعربية أو في الصحف الفرنسية أو ينشرون كراسات ذات صفحات قليلة بطريق الإعلام والدعاية والشكوى. وكان ازدهار الطرق الصوفية وكثرة الهجرة من علامات التنفس الروحي والبحث عن البدائل.

وأمام ذلك قامت السلطات الفرنسية بالبحث أيضاً عن البدائل، فزار الجزائر بعض الوزراء خلال الثمانينات، واستمعوا إلى الشكاوى الشفوية والمكتوبة، وظهر اهتمام بعضهم في ميدان التعليم بالخصوص، ولكنه ظل اهتماماً جزئياً. كما رخصت السلطات بتدريس القضاء (الشريعة) وحاولت وقف الهجرة. وجرى إحصاء الطرق الصوفية ومراقبة نشاطها وأسباب تضخمها، وكان احتلال تونس قد فتح أمام الجزائريين مجالاً آخر للتعاون مع إخوانهم هناك من أجل التحرر المشترك. وكانت سياسة الجامعة الإسلامية قد أجبرت

الفرنسيين على إعادة النظر في سياستهم نحو الجزائر، ولم يعد من الممكن تجاهل الحركة الاحتجاجية التي يقودها أعيان المدن. ومن نتيجة ذلك تحرك البرلمان الفرنسي الذي كان يتجاهل مطالب الجزائريين ولا يستمع إلا إلى أصوات نواب الكولون، فألف البرلمان لجنة هامة من زعماء مجلس الشيوخ سنة 1891 لدراسة الوضع بالجزائر وتقديم التوصيات اللازمة. ولنا أن نقول إن اهتمام البرلمان بالجزائر لم يكن لذاتها ولكن من أجل إصلاح السياسة الفرنسية وإنجاحها في العالم الإسلامي بما فيه الجزائر.

إن دراستنا في هذا الفصل ستنصب على مجموعة من النقاط نريد أن نختم بها الجزء الأول من كتابنا هذا. والنقاط هي: دور أعيان المدن في تحريك السياسة الفرنسية في الجزائر، ودور بعض النخبة الحقيقية مثل المجاوي وابن باديس (المكي وحميدة) وابن رحال، وأصوات أخرى مثل صوت مرسلي وأحمد بن بريهمات في إسماع صوت الشعب، ثم دور الحاكم العام جول كامبون وجول فيري وشارل جونار في لجنة التحقيق البرلمانية وتنفيذ توصياتها. وسنتعرض أيضاً إلى محاولة تمزيق الشعب إلى «شعوب» على يد جماعة تزعمها كميل صابتييه، منذ الثمانينات، وكيف تصدى الجزائريون لذلك، ودور الاستشراق والبحث العلمي في خدمة الأهداف الاستعمارية. وسنتعرض أيضاً إلى النظام الإداري خلال هذه الفترة، والمحاولات الفرنسية في التوسع نحو الصحراء ووسط إفريقية، ثم نختم بإبراز عوامل النهضة الوطنية وانطلاق الجزائريين نحو بناء أنفسهم والمحافظة على هويتهم.

حركة الاحتجاج والعرائض

يعتقد البعض أن حركة العرائض والاحتجاج كانت وسيلة حديثة استعملها الجزائريون بعد الحرب الأولى أو على أكثر تقدير مع إجراءات التجنيد الإجباري في أول هذا القرن. والواقع أن الحركة قديمة قدم الاحتلال نفسه. وكان الجزائريون في المدن قد شاهدوا وعاشوا من الظلم والتعسف ومخالفة اتفاق

1830 ما جعلهم يتفجرون غيظاً ويكتبون العرائض الاحتجاجية والشكاوى للفرنسيين سواء في الجزائر أو في فرنسا. ومن أشهر العرائض تلك التي قدمها حمدان خوجة وإبراهيم بن مصطفى باشا وأحمد بوضربة بين 1831 ـ 1836. ومن هذه العرائض أيضاً ما وقعه عدد من الأعيان وفوضوا به أحد الزعماء، مثل خوجة وبوضربة، ليتحدث باسمهم مع الفرنسيين ليرفعوا عنهم الظلم. وكان هذا التعدي على الحقوق والحرمات قد ظهر في عدة مجالات، كالاعتداء على المنازل، وهدم المساجد، ونفي الأشخاص، والمتاجرة بعظام الموتى، ومصادرة الأملاك، ونحوها. وقد شاركت معظم المدن في ذلك، وفي البداية وجدنا العرائض من أهل العاصمة والمدية والبليدة والقليعة.

ولا نريد أن نذكر مختلف العرائض التي تمثل الإرادة الجماعية لأعيان المدن في التعبير عن سخطهم من ممارسات السلطة الفرنسية. ونظراً لقلة المواصلات وصعوبتها فإن الأعيان في كل مدينة وناحية كانوا يتولون التعبير عن إرادتهم وهي إرادة الجميع في الواقع. ونحن نعلم أن الاحتلال كان على مراحل وأنه من الناحية الجغرافية قد تمركز في المدن والسواحل ثم أخذ يتوغل بالتدرج في دواخل البلاد. ولذلك لم تكن حركة الاحتجاج عامة، وفي نفس الوقت، رغم أنها كانت تلقائية. وكانت قرارات الجزائريين لا تصدر بدون مشاورات واجتماعات، ومنها اجتماع البرج البحري 1831، وبوخرشفة 1834، وكان الأمير عبد القادر لا يتخذ قرارات خطيرة إلا بعد المشورة واتفاق الكلمة. وكان من الطبيعي أن تنطلق حركة الاحتجاج من أهل العاصمة الذين عانوا من الاحتلال المبكر وعاشوا عيث الجنود وضباطهم ثم عبث المغامرين الأروبيين بأملاكهم وحريمهم ودينهم. وقد ذكرنا قصة المرأة عائشة بنت محمد في غير هذا. وهي القصة أو الحادثة التي جعلت أعيان المدينة (العاصمة) يقدمون عريضة احتجاج على إهانة القضاء إلى الوزير الفرنسي عندئذ (سنة 1834). وكان عدد الموقعين على العريضة 29 شخصاً. وقد رووا فيها ما حدث للقاضي والمحكمة من الإهانة، وما صدر من القاضي (عبد العزيز) واحتجاجه وتوجهه

للجنرال الفرنسي طالباً منه الاستفسار عما حدث، فوجده على علم به وموافقاً عليه، فلم يسعه (أي القاضي) سوى الاستقالة، وهو يقول: إننا صبرنا حتى على بيع عظام موتانا، ولكن لا نصبر على هتك حرمة الشريعة. وقد أشارت العريضة إلى أن الناس قد استدعوا إلى حضور اجتماع في دار البلدية، وكانوا يظنون أن ذلك للمشورة واختيار من يصلح من القضاة، فإذا بهم فوجئوا بتعيين قاض جديد دون رأيهم فرفضوه، ومع ذلك لم يحترم الفرنسيون إرادتهم، بل راحوا يضربونهم ويشتمونهم ويسجنون من يحتج على فعلهم[1].

ومنذ 1833 أثار أعيان قسنطينة قضية حقوق الإنسان مع البرلمان الإنكليزي، ولم يكن الفرنسيون قد احتلوا قسنطينة عندئذ ولكن تحرك أعيانها يدل على وعي متقدم جداً. فقد طلبوا من بريطانيا التدخل لإنقاذ الجزائر من الفرنسيين. وكان الجزائريون عموماً يعتقدون أن العداوة التقليدية بين الإنكليز والفرنسيين تجعل الأولين يتحركون ضد فرنسا. ولذلك كان قنصل بريطانيا في العاصمة هو الذي قام بالمفاوضات بين بورمون والداي، وكانت الفكرة نفسها تروج في أذهان الحضر بقسنطينة أيضاً. وقد ذكروا في عريضتهم المخالفات والاعتداءات الفرنسية، التي كان خوجة قد ذكرها في كتابه[2]، مثل هدم المساجد، والتجارة في عظام الموتى، ومصادرة الأرض، وادعاء التمدين. وهذا عن العرائض المبكرة التي تتحدث باسم الأعيان، في المدينة والريف، والتي تتحدث باسم الجزائر كلها، معتبرة الجهة الغربية (ولاية وهران) في حالة فوضى عندئذ. ونحن نعلم أن سلطة الأمير عبد القادر كانت في أولها إذ لم تحصل البيعة له إلا في نوفمبر 1832. ولعل العريضة كانت أيضاً تخدم الحاج أحمد باي الذي رأى نفسه أحق حاكم بالسلطة على الجزائر بعد سقوط الداي حسين[3].

---

(1) العريضة في قنان (نصوص سياسية)، ص 75 ـ 76، وهي بتاريخ 13 سبتمبر، 1834. عن تفاصيل الحادثة أنظر الحركة الوطنية، ج 1، قسم 1.

(2) المرآة، ط. باريس 1833.

(3) قنان (نصوص)، مرجع سابق، لا نريد أن نذكر هنا العرائض التي كانت تشكو حكم =

وشبيه بشكوى أعيان قسنطينة إلى الإنكليز، ما حصل من شكوى أهل تلمسان ومعسكر إلى البلاط المغربي وطلب المساعدة منه. وكذلك استنجاد الأمير عبد القادر بنفس البلاط، وأيضاً ببلاط إنكلترا وإسبانيا، وحتى رئاسة أمريكا، ثم استنجاده بالخلافة العثمانية. ومهما كان الأمر فإن الجزائريين لم يألوا جهداً في الاحتجاج على مظالم الفرنسيين، وكانوا يرفعون ذلك إلى قادة الفرنسيين أنفسهم في فرنسا أو إلى أعدائهم ومنافسيهم كالإنكليز والأمريكيين والإسبان والعثمانيين والعائلة العلوية بالمغرب الأقصى.

وكان من الممكن أن ينتج عن حركة الاحتجاج رأي عام يتنفس فيه المواطنون هواء من الحرية والشعور بالهوية الوطنية، ويعرف منه الفرنسيون نبضات المجتمع وحاجاته. ولكن سياسة القمع التي طبقها أمثال كلوزيل ودو ريفيقو وبوجو واللقيط يوسف ونيقرييه، وغيرهم، كبتت الآراء، وأجبرت الناس على السكوت على مضض، أو اللجوء إلى الثورات، أو الهجرة من البلاد. وقد انتهى المحتجون الأولون إلى السجن والمنفى (خوجة، وبوضربة وابن العنابي، وإبراهيم باشا، وغيرهم)، ومن أواخرهم مصطفى الكبابطي مفتي الجامع الكبير الذي نفاه بوجو، لأنه احتج على تعليم اللغة الفرنسية في المدارس القرآنية.

ولكن التحرك الجماعي ظل موجوداً، رغم أنه أخذ يتحوّل في الاتجاه السلبي أحياناً. ونعني بالاتجاه السلبي كتابة بعض الأعيان لعرائض التأييد أو التهنئة للفرنسيين بدل الاحتجاج ضدهم وضد سلوكات مسؤوليهم في الجزائر. ويذكر بعض الباحثين أنهم وجدوا في وثائق الخمسينات بعض المحاولات للمقاومة من جانب أعيان قسنطينة، وأن هذه المحاولات ما تزال لم تدرس. وأشاروا إلى «ملاحظات تتعلق بالسلوك السياسي لبعض الشخصيات الإسلامية في قسنطينة». وصدور إشاعات صادقة أو كاذبة، عن مصادرة الفرنسيين

= حمودة الفكون في قسنطينة، لأنها كانت بتحريض من الجنرال نيقرييه من جهة ولأنها خارجة عن موضوعنا من جهة أخرى.

للمساجد والاحتجاج على ذلك ضمنياً[1]. ولكن أعيان قسنطينة بعثوا أيضاً إلى نابليون الثالث يهنئونه بالتتويج أمبراطوراً سنة 1852، ومن ضمن هؤلاء الأعيان السلك القضائي أيضاً، كما أرسلت رسائل التأييد الجماعية لفرنسا أثناء ثورة 1864 وثورة 1871 من بعض الأعيان[2].

ورغم سلبية هذا التحرك، فإنه كان يبرهن على شعور هؤلاء الأعيان بأنهم كانوا يتحدثون باسم مدنهم وفئاتهم، وأن لهم دوراً يؤدونه أمام الإدارة الاستعمارية قد يتحوّل إيجابياً إذا لزم الأمر. وقد ظهر ذلك عند زيارتي نابليون للجزائر سنة 1860 ثم سنة 1865، فقد حاول الجزائريون إبلاغه شكواهم من الظلم الواقع بهم على يد ضباط المكاتب العربية وإدارة الشؤون الأهلية، وقضية الأرض، والقضاء الإسلامي، والتعليم، وما إليها[3]. وبفضل تلك الشكاوى الفردية والجماعية صدرت رسالتا نابليون إلى كل من بيليسييه وماكماهون واللتان تضعان السياسة الفرنسية على أسس جديدة تأخذ في الاعتبار مصالح الجزائريين أيضاً، وهي السياسة التي لخصها نابليون بقوله إنه سلطان العرب وأمبراطور الفرنسيين، وعبارة أن الجزائر معسكر فرنسي ومستعمرة أوروبية ومملكة عربية.

ولكن الأمور تغيّرت منذ 1870. فتحت شعارات الاندماج والإلحاق، وإرضاء الكولون واليهود الذين تجنسوا جماعياً بالجنسية الفرنسية، وتوسيع الحكم المدني؛ ضاعت حقوق الجزائريين وازداد قمعهم درجات، وصدرت

---

(1) كريستلو (المحاكم)، ص 84، عن أرشيف: 9 H 1 سنة 1852.

(2) نفس المصدر، ص 96.

(3) من ذلك طلب ابن باديس (قسنطينة) وابن بريهمات (الوسط) وولد قادي (فرنده) تغيير قانون الأرض الصادر سنة 1863، لأن فيه تخريباً للمجتمع الجزائري. وطالبوا بحق الشفعة، وعدم السماح للأفراد ببيع جزء الأرض الذي ينوبهم، وإلاّ فإن الشعب العربي سيتدَمَّر. أنظر آجرون (الجزائريون..)، 77/1. وكان تحرك هؤلاء في لجنة لوهون/ راندون سنة 1868 ـ 1869.

ضدهم القوانين الاستثنائية (الأندجينا)، فرجعوا من جديد إلى الثورات، ولكن لم تنجح مساعيهم، وكتب بعض الأعيان عريضة إلى السلطان العثماني باسم الجمعية الإسلامية الجزائرية خلال السبعينات، وهاجر الكثيرون منهم إلى تونس والمشرق بعد فشل الثورة المقرانية. وظل الباقون يعانون الفقر والحرمان والإرهاب من الكولون والإدارة.

وأثناء الحملة أو الحرب ضد القضاة التي بدأت أيضاً خلال السبعينات واستمرت إلى بداية التسعينات، لم يسكت الأعيان أيضاً، رغم أن صوتهم كان لا يصل في أغلب الأحيان إلى الجهات العليا. وكانت سياسة ديقيدون وشانزي وتيرمان القمعية والموالية للكولون قد فجرت مشاعر عديدة بالشكوى والتذمر، وظهر ذلك في كتابة العرائض وفي حركة الهجرة نحو المشرق. ونحن نجد أصداء ذلك في رحلة محمد بيرم الخامس الذي زار الجزائر وكتب عنها سنة 1878، ولا سيما في حديثه عن المفتي علي بن عبد الرحمن الحفاف. وزاد الطين بلة قانون الأرض الذي صاغه عدو الجزائريين، الدكتور وارنييه، والذي عرف باسمه (قانون وارنييه 1873)، وظهور الأندجينا وقانون الغابات الذي نص على المسؤولية الجماعية في حالة الحريق، ونحو ذلك.

ويجب أن نذكر أيضاً أن عقد السبعينات رغم سلبياته الكثيرة قد أدى إلى حالة وعي غير منتظر لأن الضغط يولد الانفجار. فظهور كتيب المجاوي (إرشاد المتعلمين) سنة 1877 والضجة التي أحدثها في الأوساط الاستعمارية، ومشاركة بعض الجزائريين في هذه الضجة، قد ساعد على ظهور الوعي المذكور. وقد دعا المجاوي إلى اليقظة وتقليد الغرب والأخذ بأسباب العلم فيما لا ينافي الدين. وردت عليه بعض الصحف الاستعمارية معتبرة دعوته خطراً بينما حبذته الإدارة رسمياً على لسان المستعرب والمترجم آرنو، كما ظهرت صحيفة قيل إنها أول صحيفة عربية مستقلة[1]، وذلك في قسنطينة سنة 1877

(1) كريستلو (المحاكم..)، ص 229 ـ 230. ذكر كريستلو أن هناك معلومات في =

أيضاً، ورغم أنها كانت قصيرة الأمد وغير معروفة الاسم إلى الآن وأن المسؤولين عنها كانوا بعض «الليبراليين» من الفرنسيين، فإنها قد ساهمت في تنوير الرأي العام، حول كتيب المجاوي وغيره من القضايا.

ولقد ذكرنا هذه التفاصيل عن قسنطينة لنقول إن حركة الاحتجاج والعرائض كانت فيها أكثر من غيرها، وأن وجود المجاوي فيها ونشر كتابه الصغير في القاهرة (ربما بنفقة الأمير عبد القادر، كما يذهب كريستلو)، وظهور الصحيفة المعادية له، والقمع الذي حل بثوار 1871، والحملة ضد القضاة[1]، كل ذلك جعل قسنطينة مهيأة أكثر من غيرها لقيادة الحركة المذكورة، وهي الحركة التي انطلقت بقوة في بداية الثمانينات.

وفي 1878 توجه وفد من الأعيان إلى فرنسا لحضور معرض باريس الدولي، وكان المدعوون إليه هم عينات مختارة من القيادات ومنهم ولد قادي (قاضي) باشاغا فرندة. ولا ندري من كان صاحب المبادرة في تقديم عريضة إلى الجهات الفرنسية العليا عندئذ، ويبدو أن ولد قادي هو الذي بادر إلى ذلك لأننا نعرف أنه سجل محتوى العريضة في رحلته التي نشرت بعد رجوعه. وقد ركزت العريضة على وصف أشياء وتصحيح أخطاء وطلب حقوق. أما الوصف فهو يتناول حالة الجزائريين وعلاقتهم مع الفرنسيين، فقد شاركوهم في حروبهم وطعامهم، وهم متجاورون متعاملون معهم. وأما التصحيح فيتناول تكذيب المقولة أن الجزائريين لا يستفيدون من تقنيات الفرنسيين وأنهم غير مستعدين للتعلم، وأنهم لا يريدون «الحضارة» إلخ. وذكرت العريضة أن الجزائريين استفادوا من مجاراة الفرنسيين في معالجة الحيوانات وفي الزراعة الآلية وإدخال زراعات جديدة. وقد دلت التجارب على قابلية الأطفال الأهالي للتعلم

= الأرشيف عنها وكذلك تحدثت عنها الصحافة المعاصرة، ولكن اسمها ما يزال غير معروف. وكان ظهورها رد فعل على كتيب المجاوي.

(1) انخفض عدد القضاة المسلمين من 184 إلى 80 فقط، وهوجموا في أخلاقهم وثقافتهم وكفاءتهم، كما هوجمت الشريعة فيهم نفسها.

والاستفادة من المدرسة الفرنسية. وأما المطالب فتتلخص فيما يلي: اتباع سياسة حكيمة وانتظار نتائج التمدين وعدم التسرع في الحكم، والارتقاء بالعرب عن طريق التعليم، وانتخاب نائب من الجزائريين في كل ولاية (إقليم) لينوب عنهم في البرلمان[1] الفرنسي كما يفعل الكولون، لكي يدافعوا عن مصالحهم، ورفع المظالم التي أحدثها قانون الأرض الجديد (قانون وارنييه) لأنه كان يهدف إلى انتزاع الأرض من أيدي الجزائريين (وذكرت العريضة تفاصيل تلك المظالم). وقد ختمت بأن سياسة الأرض هذه قد أدّت إلى حرمان العرب وطردهم من أراضيهم وإلى إفقارهم. والحال أن عددهم ثلاثة ملايين بينما عدد الفرنسيين 250 ألف[2].

وقد أشاد كريستلو بجهد ولد قاضي سنة 1878 واعتبره من الكتاب الداعين للقضية والمدافعين عنها، واعتبر موقفه السابق نضالياً، رغم أنه كان من نخبة المخزن المحاصرة في وهران وليس مثل نخبة القضاة النشطين في قسنطينة[3]. وإذا كان المكي بن باديس هو المتكلم منذ الستينات باسم النخبة الأخيرة فإن ولد قاضي قد ظهر بالخصوص في السبعينات ونادى بتمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي لإسماع صوتها، ووقف العمل بقانون الأرض، ورفع الضيم على العرب، عموماً. ولا ندري إن كانت (مؤامرة سيدي بلعباس) التي اتهم فيها ولد قاضي ودخل بسببها السجن من تلفيقات الإدارة الفرنسية ضده وضد النخبة المخزنية المتحررة أو المتمردة ولكن المؤامرة على كل حال جعلت ولد قاضي يكتب أيضاً كتاباً آخر هو (تاريخ الدوائر والزمالة)، وربما كان هو العهد الذي كتب فيه المزاري والزياني كتابيهما

---

(1) سمته الوثيقة (ديوان المشورة).

(2) قنان (نصوص)، ص 172 ـ 177. عن الوفد أنظر (المبشر) عدد 31 غشت، 1878. رحلة ولد قادي انظر تاريخ الجزائر الثقافي.

(3) كريستلو (المحاكم)، ص 236. وقد صادفت مؤامرة سيدي بلعباس في الغرب مؤامرة القضاة في الشرق ـ قالمة ـ خلال نفس السنة (1881).

أيضاً[1]. ولا ننسى أن نخبة وهران كانت، كما لاحظ كريستلو، من الذين سبق لهم أن حاربوا الأمير وبلغوا من الكبر الآن سن الكهولة ثم الشيخوخة، وكان على بعضهم أن يتطهروا من ذنوب الماضي.

وفي 1881 تحركت مجموعة من أعيان قسنطينة ضد تقرير السيد تريل عن الغابات. وكان زعيم هذه المجموعة هو المكي بن باديس، جد الشيخ عبد الحميد. وكان ابن باديس قد تولى القضاء وشارك في عدة لجان، حول القضاء الإسلامي، ومنها لجنة قاستنبيد 1866، وكان قد أصبح مستشاراً عاماً في مجلس ولاية قسنطينة، وهو المنصب الذي أحدثه الفرنسيون منذ 1858. ولم يكن ابن باديس وحده في حركته ولا في وظيفه، فقد شاركه أيضاً مستشارون آخرون هم: أحمد بن سليمان ومحمد بن الحاج علي والأخضر بن مراد. ولكن اسم ابن باديس كان معروفاً أكثر من غيره، وقد قدم الأربعة المذكورون عريضة بعد أن حرروها بالعربية، وقام إرنست ميرسييه بترجمتها (والترجمة كانت هي حرفة ميرسييه، كما أصبح شيخاً لبلدية قسنطينة عدة مرات، وله تآليف ضد العرب والمسلمين). وقد نشر «جواب» هؤلاء الأعيان على الملأ في قسنطينة في نفس السنة.

وهناك عريضة أخرى قدمها هذه المرة حميدة بن باديس (وهو ابن المكي والجد الأدنى للشيخ عبد الحميد) وجماعة من الأعيان هم أحمد بن سليمان أيضاً والأخضر بن بركات، وعمار بن النعيمي. وقد احتجت العريضة عن الخلط بين اللصوص وبقية المواطنين في القضايا الأمنية. ووجهت العريضة إلى البرلمان الفرنسي. ولا شك أن الدافع لها هو إجراءات الأندجينا التي انتعشت في عهد تيرمان، وجعلت كل الجزائريين مذنبين ويتحملون جريرة بعضهم البعض (الضمان أو المسؤولية الجماعية). ورغم أن جمعية فرنسية قد ظهرت

(1) نعني (طلوع سعد السعود) و(دليل الحيران) على التوالي، انظر ذلك في تاريخ الجزائر الثقافي.

في باريس باسم (حماية الأهالي) تبنت مطالب الجزائريين، فإن السلطات الفرنسية استمرت في طغيانها وأصبح التعسف يدعى (قانون الأهالي) الذي ضم أكثر من ثلاثة وثلاثين مادة. والملفت للنظر هو أن العريضة صدرت بعنوان (شرح حال العرب) في 24 أبريل 1882[1].

وفي ظلمات الإرهاق والأندجينا قدم أعيان ورقلة إلى الحاكم العام، لويس تيرمان، سنة 1882 مجموعة من المطالب اعتقدوا أنها ترفع عنهم الغبن وتلحقهم بالتطور الطبيعي. فعندما أصبحت ورقلة دائرة (مركزاً) زارها الحاكم المذكور الذي كان رمزاً لمساوىء ذلك العهد، ومع ذلك تقدم إليه الناس بمطالب تضمنت: تطوير الأشجار والنخيل، وحفر الآبار للمياه، وإحداث محطات لتسهيل السفر والتجارة، والعناية بالمساجد، ونشر التعليم، وتوفير الطب. ورغم أن بعض هذه المطالب قد يعتبر محلياً، فإن المطالب كانت في الحقيقة غير خاصة بهم، فمعظم الجزائريين كانوا يطالبون بالتعليم والطب وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، وصيانة المؤسسات الدينية التي كان الفرنسيون يهينونها أمام أعينهم، بينما الدولة الفرنسية نفسها (الدومين) هي التي استولت على أوقافها. ولذلك نعتبر صوت أهالي ورقلة دليلاً آخر على انتشار الوعي بين الجزائريين واتخاذ العرائض والاحتجاج وسيلة للتعبير عن مظالمهم[2].

وكان المساس بالشريعة الإسلامية مدعاة لاحتجاجات مستمرة طيلة أكثر من عقد. وكان عقد الثمانينات بالذات قد شهد عدة تحركات في هذا الاتجاه. من ذلك الاجتماع الاحتجاجي الذي حدث في العاصمة أمام قصر الحكومة والذي شارك فيه نخبة من أعيان قسنطينة أيضاً. وقع ذلك في الخامس من شهر

---

(1) نشرتها (نشرة الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي)، مارس 1882. أنظر آجرون (الجزائريون..)، 1/232، وقنان (نصوص)، ص 218. وقد ترجمها أيضاً ميرسييه ونشرت في مايو 1882.

(2) عن مطالب أهل ورقلة، أنظر لوشاتلييه (وقد كان رئيساً للمكتب العربي هناك)، في (مجلة العالم الإسلامي)، 1906، ص 470 ـ 471.

مارس سنة 1885 ضد مشروع قانون يخفض عدد القضاة المسلمين ويلغي معظم المحاكم الإسلامية ليفسح المجال لقضاة الصلح الفرنسيين والمحاكم الفرنسية. وقد طالب المحتجون برفع مظالمهم إلى سلطات باريس. وهاجمت صحافة الكولون كعادتها هذا التجمع. واضطر الفرنسيون لإعادة النظر في المشروع، ولكن دون تغيير كبير. فقد صدر القانون سنة 1886 ونص على انتزاع حق النظر في القضايا التجارية والمدنية بين المسلمين من يد القضاة المسلمين وإعطائه إلى قضاة الصلح الفرنسيين. وبناء عليه فإنه لم يبق للقضاة المسلمين سوى النظر في قضايا الطلاق والزواج والميراث، ولكن الميراث أيضاً لم يبق لهم بصفة مطلقة، فما كان منه منقولاً هو الذي يمكنهم النظر فيه، أما غير المنقول كالأراضي والبناء فالنظر فيه أصبح من اختصاص القضاة الفرنسيين والمحاكم الفرنسية. وقد سبق القول إن القانون الجديد قد أبقى أيضاً على الأعوان المسلمين في المحاكم الفرنسية، ولكن دون تعيينات جديدة، بحيث إذا بلغ الأعوان سن التقاعد فلا يعوضون. كما نص على أن المحكمة لا تنتظر العون إذا غاب(1).

ورغم أن الاحتجاج على قانون 1886 كان في ظاهره يتعلق بالقضاء الإسلامي، فإنه تطور إلى احتجاج يمسّ مختلف الهموم التي تشغل الرأي العام الوطني. وهكذا أصبحت العرائض الصادرة عن الأعيان في الولايات الثلاث لا تكتفي بالمطالبة باحترام الشريعة والقضاة فقط ولكن تطالب بالتعليم وإلغاء الأندجينا ومراجعة قانون الغابات والتجنس والحالة المدنية. وكانت زيارة بعض الوزراء الفرنسيين للجزائر وحديثهم مع بعض الأعيان قد أعطى لهؤلاء الفرصة بالمطالبة بإرسال لجنة برلمانية للتحقيق في شؤون الجزائر الغائبة، في نظرهم، عن مراقبة أهل الحل والعقد في باريس. وقد صدرت عدة عرائض نكتفي في هذا الشأن ببعضها:

1 ـ قدم عدد من أعيان الجزائريين في الولايات الثلاث عريضة مظالمهم

(1) آجرون (تاريخ الجزائر. .)، 2/36.

إلى الوزراء الفرنسيين تضمنت الشكوى من الأثر السلبي والمضر لقانون 1886 إذ اعتبروه ضربة للشريعة الإسلامية مما جعلهم يشعرون بالغبن والذل، وكون إجراءات القانون الفرنسي بطيئة ومكلفة مما يجعل المسلمين يتخلون عن حقوقهم نظراً للتكاليف الباهظة والوقت الضائع. ولذلك طالبوا بتجميد العمل بالقانون المذكور والعودة إلى قانون 1866 حول القضاء. وإذا لم يكن ذلك ممكناً فإنهم يطالبون بإعطاء المتخاصمَيْن الحق في اختيار القاضي المسلم أو الفرنسي إذا اتفقا، أما إذا اختلفا فالاختيار للمدعي. كما طالبوا في حالة بقاء العمل بالقانون (1886) إعطاء حق النظر في القضايا غير ذات البال أي التي قيمتها تتراوح بين 5 و100 فرنك إلى القضاة المسلمين لتخفيف المصاريف والسرعة في البت. وأخيراً طالبوا أن تبقى الأمور الزراعية من اختصاص القضاة المسلمين لأنها قائمة على الأعراف والتقاليد حسب كل منطقة[1].

2 ـ وقد قام أعيان تلمسان أيضاً بحركة مماثلة. فقد أرسلوا عريضة وقع عليها آلاف المواطنين (11791 توقيعاً) إلى رئيس الجمهورية الفرنسية. وتتعلق العريضة «بإعادة صلاحيات النظر في القضايا التي تخص أمور شريعتنا إلى قضاتنا». واحتجوا على إعطاء ذلك الحق إلى القضاة الفرنسيين. وتضمنت العريضة أسماء الموظفين والتجار ورجال الدين والقضاة والمزارعين وغيرهم[2]. فإذا صح أن العريضة قد تضمنت تلك التوقيعات الكثيرة فإن الأمر يصبح ملفتاً للنظر حقاً. ذلك أن الحصول على توقيعات بذلك الحجم في ذلك الظرف، يعتبر ظاهرة سياسية قوية تعبر عن الوعي الذاتي.

والواقع أن ما حدث في قسنطينة خلال شهر يوليو 1887 يؤكد هذا التجاوب والتحرك الجماعي المتسيس. إن الاضطهاد قد ولد حالة انفجار جماعي، وكانت الهجرة أو التهديد بها، ثم أحداث تونس والسودان ومصر،

(1) من أعيان قسنطينة إلى البرلمان الفرنسي (النواب والشيوخ)، في 10 يوليو 1887.
(2) قنان (نصوص)، ص 214. وقد أشير إلى ذلك في عريضة لاحقة قدمها أعيان تلمسان أيضاً (1891) إلى رئيس الجمهورية ووزير الحربية.

وتحرك الأفراد كالمجاوي والمكي بن باديس وصالح بوشناق وولد قاضي، وما سمي بمؤامرة قالمة ومؤامرة سيدي بلعباس، كل ذلك أدى إلى حالة من التحرك الحذر الذي قد يتحول إلى شغب عام، على مستوى المدن هذه المرة. ورغم أن الغطاء الظاهري لحركة الاحتجاج هو التظلم من وضع الشريعة الإسلامية بعد قانون 1886، فإن الشريعة يمكن النظر إليها على أنها هي كل شيء، هي الدين والسياسة والهوية، أو هي الوسيلة للحصول على الحقوق الضائعة والتخلص من وسائل القمع والسيطرة الاستعمارية. ومن الغريب أن الكولون كانوا معارضين لتجنسين الجزائريين جماعياً، وكان شيخ بلدية قسنطينة، إرنست ميرسييه، مؤيداً للأعيان في معارضة التجنس والتجنيد الإجباري وبعض المطالب الأخرى، ولكن ليس في إعادة الشريعة إلى القضاة المسلمين. وإذا ذكرنا قسنطينة فإننا نعني الإقليم كله، ذلك أن حركة الاحتجاج لم تعد مقصورة على أعيان المدينة، بل إنها شملت المسيلة وفج مزالة وقطار العيش وعين سمارة ووادي سقان وغيرها[1].

وقد طالب الأعيان عندئذ في عريضتهم بـ«لجنة مختارة من بينكم تكلف بالقيام بجولة في العمالات (الولايات) الجزائرية لإجراء تحريات واسعة... وسماع مقترحاتنا وبحث مطالبنا» ونبهوا إلى الأضرار الحالة بالجزائريين وطالبوا بضرورة «الإصلاحات المتعلقة بنا» وقالت العريضة إن مشروع ميشلان (حول التجنس) يهدف إلى دمج الجزائريين في فرنسا. ولكنهم أعلنوا أن التجنس يعني إلغاء «قوانيننا ونظمنا، سواء الأحوال الشخصية أو الأملاك، وأن الشريعة الإسلامية التي هي أساس الدين لا تسمح بالخروج منها» وقالوا إن الاندماج يعني اختفاء الشريعة، ولذلك أعلنوا أنهم متمسكون «بشريعتنا». وبرروا عدم ترحيبهم أيضاً بالوظائف والمساواة التي وعد بها مشروع التجنيس، لأنهم غير مؤهلين لذلك ولا بد من تحقيق شروط مسبقة، وهي العلم. وهذا

(1) كريستلو (المحاكم)، ص 240 ـ 241.

في الواقع تهرب فقط من التجنس. وأشاروا إلى أن أهل الريف أميون تماماً، ولذلك فهم غير قادرين على التمتع بالحقوق السياسية مثل الانتخابات. وبدلاً من الإسراع في الاندماج عن طريق التجنيس الجماعي طالبوا بفتح المدارس لأطفالهم ونشر التعليم بينهم والقيام بإصلاحات، في انتظار أن يقع الاندماج بالتدرج، وهم يفضلون أن يكون التجنس فردياً بعد طلب صريح بذلك من الفرد المعني.

ويمكن تلخيص المطالب الأخرى الواردة في العريضة على النحو التالي:

1 ـ تنظيم المدارس العربية (الثلاث؟) لجعلها مفيدة للمسلمين[1].

2 ـ تمتع أعضاء المجالس البلدية بنفس الحقوق التي للأعضاء الفرنسيين، بما في ذلك حق انتخاب رئيس البلدية، والمساواة في عدد الأعضاء في المجالس العامة (الولائية)، وتمثيل الجزائريين في المجلس الأعلى للحكومة العامة (وكان التمثيل فيه عندئذ مقصوراً على الفرنسيين).

3 ـ حق انتخاب عدد من النواب المسلمين في الولايات الثلاث ليكونوا «واسطة» بين الشعب والحكومة والبرلمان الفرنسي ويدافعوا عن «حقوقنا» (وقد كان للكولون فقط حق انتخاب ممثلين عنهم في البرلمان).

4 ـ تكرير المطالبة بإرسال لجنة برلمانية للتحقيق في مظالم الجزائريين والاطلاع على حقيقة الأمور. وبالإضافة إلى ذلك أشارت العريضة إلى قضية الضرائب المسماة «عربية»، ومسألة القضاء الإسلامي، وتكوين الملكية الفردية في الأرض[2]. ومن الذين وقعوا على هذه العريضة الهامة صالح بوشناق، أحد القضاة البارزين في نواحي قسنطينة، وأحد المشاركين في مؤامرة القضاة بقالمة، وكذلك سليمان بن عيسى، وهو ابن علي بن عيسى الذي دافع بإصرار وشجاعة

(1) في ذلك إشارة إلى أن تنظيمها سنة 1876 كان في غير صالح المسلمين، وكان قد أضيف إليها في عهد شانزي اللغة الفرنسية والتاريخ الطبيعي والجغرافية الفرنسية، أي أن برنامجها قد تفرنس، كما تفرنست إدارتها.

(2) قنان (نصوص)، ص 197 ـ 205.

عن عنابة وقسنطينة (1830 ـ 1837)، وكان سليمان عندئذ مستشاراً بلدياً «أهلياً» أي في مجلس ميرسييه نفسه.

والواقع أنه قد سبقت هذه العريضة بأيام أحداث مؤسفة بقسنطينة في نهاية شهر رمضان أدت إلى اعتقال حوالي 40 شخصاً ومقتل ثلاثة أو أربعة وجرح حوالي ثلاثين شخصاً. وقيل إن المسؤول الأول على ذلك هو محمد بن المطماطية، وكان هذا الرجل من مقدمي الطريقة التجانية في قسنطينة، ثم انشق عنها. فقد حدثت مظاهرات يوم 23 يونيو (جوان) 1887، وتحدثت عنها الصحف المعاصرة مثل (المستقل القسنطيني) الفرنسية. وكانت خلفيات الموضوع تتركز على تنشيط التجارة والقضاء. فقد كانت ميزاب تعيش وضعاً خاصاً إلى سنة 1882 (محمية)، وفي هذه السنة ألحقها الفرنسيون بنظامهم الاستعماري في الجزائر. وأعلن الحاكم العام، لويس تيرمان، أن المحاكم الإسلامية (المالكية) بقسنطينة لا دخل لها في القضاء الإباضي، وأعطى للميزابيين حق التحاكم أمام محاكم إباضية، ويبدو أن بعض المسلمين قد فهموا أن ذلك نوع من الخروج عن الجماعة أو هو من تدخل الإدارة في تفريق المسلمين. وكان بنو ميزاب يتاجرون في قسنطينة ويتعاملون مع الشركات التجارية الفرنسية. وحدث أن أفلس أحد الميزابيين فهرب دون دفع ما عليه من الديون. وحكمت المحكمة حكماً لم يرض الشركة الفرنسية المعنية. وبدأت حملة مقاطعة من التجار الميزابيين لتلك الشركة. أما الجانب القضائي في المسألة فقد ظهر في أن النساء المتزوجات من ميزابيين قد لا يحصلن على حقوقهن في الميراث من القاضي الإباضي. ويذهب كريستلو إلى أن شعوراً قد غذته شكوك فقط، وهو خروج بني ميزاب عن الصف وعقدهم اتفاقاً مع الإدارة التي كانت تهاجم وتضرب الشريعة الإسلامية بقانون 1886 وغيره[1]. ولكن

(1) كريستلو (المحاكم)، ص 240 ـ 241. نعني هنا بالعرائض «الجماعية»، ولذلك نكتفي بالإشارة إلى ما كتبه المكي بن باديس شخصياً، سنة 1889 (13 نوفمبر) حول الموضوع الذي تعرّضت له عريضة يوليو 1887. فقد كتب كراسة (كتيباً) من 11 صفحة وترجم=

الحادث سرعان ما انتهى وهو يعتبر على العموم من نتائج الحملة على القضاة والشريعة الإسلامية، وفي إطار السياسة الاستعمارية الرامية إلى ضرب الصفوف وخلق النعرات بين المواطنين.

* * *

وكان عقد التسعينات قد عرف موجة من العرائض والاحتجاج لعدة عوامل، منها ظهور تحول في السياسة الفرنسية نحو العالم الإسلامي والمستعمرات ومنها تعيين لجنة برلمانية للتحقيق في المسائل الجزائرية، كما طالب بذلك الأعيان من قبل، وكذلك فشل سياسة الإلحاق (الاندماج) التي اتبعها لويس تيرمان وهي ربط كل المصالح في الجزائر بإدارات مماثلة لها في باريس وتجريد الحاكم العام تقريباً من صلاحياته.

وهناك على الأقل أربعة أصناف من الآراء والاتجاهات التي عبرت عن الرأي العام الجزائري عندئذ (1891). الاتجاه الأول مثلته عريضة مجموعة من المستشارين البلديين نواحي قسنطينة، والثاني مثله رأي السيد يحيى بن الشريف، قائد ريغة (سطيف)، والثالث رأي أعيان مدينة قسنطينة وأعيان تلمسان، والرابع عبر عنه المتجنسون بالجنسية الفرنسية.

ولنبدأ بعريضة المستشارين البلديين في قطار العيش ووادي سقان وعين سمارة. وهي وثيقة هامة وطويلة (19 صفحة) وتضمنت آراء جريئة ومتنورة في وقتها، مما جعل المؤرخ آجرون يصفها بالعصرية وأنها تكاد تكون وثيقة «وطنية». ولا ندري ما إذا كانت الوثيقة قد حررت بالعربية أصلاً ثم ترجمت إلى الفرنسية، ذلك أن النص موجود باللغتين. وقد قيل إن نصها العربي متأثر بالأسلوب الفرنسي. وشك آجرون في أن يكون محررها هو سي صالح (لعله

= إلى الفرنسية ونشر في قسنطينة. ويقول كريستلو إن ابن باديس قد لجأ إلى «الإعلام» المكتوب بعد أن أدرك أهميته. وقد قلّده في ذلك ابنه حميدة. أنظر أيضاً قنان (نصوص)، ص 206 ـ 209.

يعني صالح بوشناق؟) أحد قضاة ميلة والذي قلنا إنه كان مشاركاً في مؤامرة قالمة سنة 1881، وقيل إن صالح بوشناق قد كتب آراء شبيهة في جريدة فرنسية عندئذ[1]. وعنوان العريضة بالعربية ملفت للنظر بتعبيره الأدبي والسياسي معاً. فهو (مقالة غريق أمام طبيب شفيق) والغريق هنا هو الجزائري والطبيب هو المسؤول الفرنسي الأعلى، أو هو الوفد (اللجنة) الفرنسي الذي جاء ليحقق في الأمور. والكاتب تحدث كفرد فهو «أحد أعضاء المجلس البلدي.. يرفع صوته لكم بالوقار والاحترام» وقال إن حديثه هو خطبة ألقاها أمام الوفد. فإذا كان الأمر كذلك فإن بقية الأعضاء إنما وضعوا فقط توقيعاتهم على العريضة. ويظهر أن الكاتب متمكن من التاريخ الإسلامي ومن التراث العربي وأحوال الجزائر والمظالم التي يشعر بها الناس.

ومهما كان الأمر فإن العريضة (مقالة غريق) قد قسمها صاحبها أو أصحابها، بعد المقدمة، إلى تسعة فصول، وهي: تشبيه حالة العربي (الجزائري) بمنزلة الغريق، وسبب هلاكه ومعاناته. وتعريف هذا الغريق في أحواله ومعاناته، وفي خضوعه للضرائب (العربية) الثقيلة، وقمعه بقانون الأندجينا المرهق، ثم الحديث عن التعليم، والشريعة الإسلامية، والانتخابات والنيابة. وتذكرنا طريقة الكتابة بما كتبه حمدان خوجة سنة 1833 عندما ألف كتابه (المرآة) لتنوير الرأي العام الفرنسي بقضية بلاده، فصاحب مقالة غريق كتب أيضاً أنه «لا سبيل إلى من يفصل الموضوع إلا الأعضاء الذين عينتهم حكومة الجمهورية الفرنسية». ولذلك رجا تحقيق ما يؤمله منهم الجزائريون. وعزم على تقديم أخبار هامة للأعضاء «كتبها وقت الفراغ» لتفيدهم. ووصف الكاتب حالة العربي بأنها حالة «المقهور المنزوع عليه ملكه حتى أدركه الفقر وبلغه نهاية الاحتياج»، ولكنه ذكر أن هذا الغريق قد أفاق من يأسه بعد أن جاءته

---

(1) يعني جريدة (الاسطفيت) في 17 سبتمبر 1891. ولعل بوشناق قد حرّر أيضاً في جريدة (المنتخب)، 1882 ـ 1883. أنظر آجرون (الجزائريون..)، 1/449. والعريضة مطبوعة في قسنطينة، مطبعة مارل، 1891.

النجدة عن طريق الطبيب الذي يعني به الوفد أو اللجنة المرسلة. ومن أسباب اليأس والغرق عدم التزام فرنسا بالتزامات سنة 1830 نحو «أمة معروفة بتواريخها» وهو يعني الشعب الجزائري.

وقد أدانت العريضة قوانين الأرض (من 1863 إلى 1878) لأنها أدت إلى إخراج الأرض من يد أهل البلاد وآلت إلى اليهود والإسبان والطليان والفرنسيين. وكان اليهود يشترونها عن طريق الربا الفاحش ويبيعونها بقيمة أغلى من قيمتها الأصلية. وقد عاش الأهالي هذا «الاختلاس» لأرضهم «فيا أسفا عليك أيها الحق، أين ذهبت؟ ويا أسفا عليكم أيها الحقوق الإنسانية!» لقد وافقت فرنسا رسمياً على الربا الفاحش فأصبح من جملة الأمور المضرة بالجزائري «وقد أصبح المرء يمشي من قرية إلى أخرى فلا يجد أثراً لأملاك العرب» وإذا مر الإنسان بالأملاك «الأبوية» (أرض الأجداد) يتذكر مسقط رأسه حيث ولد وعاش وولد أولاده، وربما يوجد بها قبور أهله وأبيه وأمه أو جده المحترم، فتجري دموعه «ويحس بغيض (كذا) شديد متمكن بقلبه حتى يهم في نفسه بارتكاب أمر فضيع (كذا) ذاهباً عقله، منحلة قوته». أما قانون الغابات والحرائق فقد صدر لمعاقبة الأعراش كلها عند حدوث حريق، دون البحث عن الجاني، بينما أسباب إيقاد النار كثيرة، ولكن الدولة لا تبحث عن تلك الأسباب وإنما تصادر كل شيء حسب قانون الأندجينا (العقاب الجماعي)، وذلك هو المسمى بالضمان المشترك. وقال الكاتب إن الأندجينا هو من عمل نواب الكولون الذين يكرهون العرب والمسلمين، وأنهم أجبروا بذلك الأهالي على معاداتهم ومعاداة التقدم. «فلا يمكننا أن نسمح في سيرتهم معنا»[1].

---

(1) العبارة كلها هي: «فلا يمكننا أن نسمح في سيرتهم معنا التي اشتملت على تركنا في محيط الجدال في مسألة الجزائر، ومهما أدخلونا فيها حملونا على الذم والقدح، ووصفونا بقلة الخير والطاعة، وعَزْمِنا على النفاق (التمرد) هاربين من التقدم». وفي فصل (قانون الأهالي) وصف لتجاوزات الحكام الفرنسيين وسجن المتهمين وحضور الزوجات من على بعد 15 كلم لحمل الغذاء لأزواجهن، وعبث الحكام وفجورهم...

ولم تتحدّث العريضة عن الضرائب في حد ذاتها وإنما عن طريقة جمع المال والتعسف الذي أفقر الجزائري وأهانه في ملكه وأهله. فإذا عجز الجزائري عن دفع ما عليه فإن الإدارة تطلبه بالحضور مع أهله وحيواناته. فيبيع الحاكم حيواناته وأملاكه ويأخذ زوجته رهينة إلى أن يدفع ما عليه. ويضطر إلى فعل أي شيء من أجل زوجته فيقترض الخمس فرنكات بعشرين. وهناك أمثلة أخرى على الإرهاق في هذا المجال.

ونكتفي الآن بعرض «المطالب» التي وردت في آخر العريضة - في الخاتمة -، وهي مطالب ذات قيمة كبيرة بالنسبة لوقتها، وتعبر عن رؤية واضحة ومتقدمة للمسألة الوطنية: «نحن فقراء، متضررون، مذلولون، ونساؤنا غير محترمات، وتحت رحمة كل متوظف»، «إننا نعيش تحت قوانين مخصوصة (استثنائية) أنهكتنا، وأراضينا مزروعة ومثقفة (مصادرة)، وشريعتنا مبدلة، ومثقلين بالمغارم، وبدَلَ شريعَتِنا سريعةِ الفصلِ، قليلةِ الخسائر (المصاريف) حلتْ شريعة أخرى... نحن محل استهزاء المتصرفين الإداريين، ووكلاء (نواب) الجزائر يكرهوننا (كرهاً) ظاهراً، والمتولون لهم صلابة (قسوة) معنا.. وكلاؤنا (نوابنا) مدخلهم غير لائق.. وإخواننا يحكم عليهم أناس لهم فائدة في عدم وجودهم[1]. فأين السعادة التي يتحدثون عنها؟»[2].

أما المطالب (الشكاية) فقد لخصناها فيما يلي:

1 - ترتيب (وضْع) المغارم بكيفية عادلة.

2 - إبطال القوانين المخصوصة (الاستثنائية) والضمان المشترك[3].

3 - قانون 30 سبتمبر 1878 حول الأرض ربما ينفع العرب (الأهالي).

---

(1) إشارة إلى نظام المحلفين (الجوري) الذين كانوا من الكولون واليهود، وقد ذكرت العريضة أن لهؤلاء مصلحة في القضاء على الأهالي.

(2) رداً على ما كان يشاع في فرنسا أن الأهالي كانوا سعداء في الجزائر.

(3) المقصود بذلك هي المسؤولية الجماعية التي نص عليها قانون الأهالي (الأندجينا).

4 ـ انتخاب وكلاء (نواب) مستقلين منتخبين انتخاباً عمومياً موافقاً (مناسباً؟) وعلى قدر حقوقنا في المجلس البلدي ومجلس العمالة (الولاية) والمجلس الكبير (الأعلى) بالجزائر، وفي القامرتين (البرلمان الفرنسي بمجلسيه).

5 ـ إعادة النظر في ترتيب الجوري (نظام المحلفين) ليشمل العرب أيضاً.

6 ـ الرد إلى القضاة (المسلمين) جميع ما انتزع منهم.

7 ـ تكثير المدارس وترتيب التعلم في اللغة العربية أيضاً.

إن أدنى تأمل في هذه المطالب يظهر أنها شاملة لمعظم القضايا التي كانت تشغل الجزائريين عندئذ على مختلف فئاتهم وأماكنهم، رغم أن الذي حررها فرد، وأن الذين وقعوا عليها عدد غير كبير. ولجرأتها في عرض الرغبات الوطنية أثارت العريضة حفيظة الصحافة الاستعمارية فردت عليها بعنف، واتهمت كاتبها وموقعيها بالتحريض على التمرد، وبأنها معادية لفرنسا. ومنها جريدة (نوفو بروقري دي لالجيري). وقد أدى ذلك إلى الرد على الرد نفسه، ومحاولة تبرئة الساحة من الاتهامات، وأعلن الكاتب أن العريضة كانت متوازنة، وأنها معترفة بعظمة فرنسا، وأنها فقط تلفت نظرها إلى حالة الجزائر المتردية؛ وكان الذي تصدى للرد على الصحافة الاستعمارية هو أحد المثقفين المزدوجي اللغة، وكان من أسرة عرفت بالعلم والتدين، وهي أسرة باش تارزي، واسمه هو عبد الحميد بن مصطفى باش تارزي الذي يبدو أنه كان يرد باسم أصحاب العريضة الذين قال عنهم إنهم وكلوه وزودوه بالمعلومات ورخصوا له بالتصحيح والتنقيح. ووعد باش تارزي بأنه سينشرها بدقة أكثر مما ظهرت به. فهل ذلك يعني تراجعاً عن بعض ما جاء في العريضة أو إضافة لها وتصحيحاً؟ إننا لم نقرأ التصحيح إن كان عبد الحميد باش تارزي قد نشره[1].

---

(1) انظر رده في قنان (نصوص)، ص 247 ـ 249. والرد بتاريخ 9 يوليو 1891. وكانت أسرة باش تارزي هي التي تمثل الطريقة الرحمانية في مدينة قسنطينة. وكان والد الكاتب فيما يظهر هو مقدم الطريقة المذكورة.

والتيار الثاني الذي أشرنا إليه مثلته عريضة يحيى بن الشريف. وكان يحيى هذا من المستشارين في مجلس الولاية. وقد أجاب عن الأسئلة الاثنتي عشرة التي وجهتها إليه (وإلى غيره) اللجنة البرلمانية، بروح وغيرة وطنية صادقة، ملمّاً بمختلف الانشغالات التي كانت تشغل الرأي العام الجزائري. وكانت إجابته مطولة على بعض الأسئلة ومختصرة بل بالإشارة فقط على الأخرى. وقد استنكر يحيى بن الشريف مصادرة الأراضي وطرد الجزائريين منها وجعلها أراضي تابعة للدولة الفرنسية لتعطيها إلى الغرباء، وندد بقانون التجنس والحالة المدنية والخدمة العسكرية الإجبارية، وبتدخل القضاء الفرنسي في شؤون الشريعة الإسلامية، مما يتعارض وتعاليم القرآن الكريم. ونادى القايد يحيى بن الشريف بالتعليم العربي لأن تعليم الفرنسية وحده ينسي الأطفال الدين، وبتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي والمجلس الأعلى للحكومة[1].

والتيار الثالث مثلته عريضة أعيان قسنطينة وأعيان تلمسان. ويصف آجرون العريضة الأولى الصادرة عن أعيان قسنطينة بأنها تمثل رأي البرجوازية، وهي مكتوبة في 5 أكتوبر 1891. وشك آجرون في أن الذي حررها هو الدكتور الطيب مرسلي، المستشار البلدي، والمتجنس والمتفرنس ومع ذلك كان قريباً من الرأي العام الأهلي، وطالما كتب مرسلي عن المسألة الأهلية خلال التسعينات[2]. ويبدو أن هذه العريضة كانت أقل اهتماماً بالسياسة وأكثر تركيزاً على الجوانب العملية، ولم تتمسك بالنواحي الشرعية. فقد ركّزت على مطالب يبدو أنها تهم فئة المتنورين من أهل المدن، كالمطالبة بدخول أعضاء من الجزائريين في المجلس الأعلى للحكومة (الجزائر)، وتسمية خمسة عشر عضواً (نائباً) من الأهالي، على أن يكونوا منتخبين، لينضموا إلى لجنة من أعضاء

(1) آجرون (الجزائريون)، 1/449. وقنان (نصوص).

(2) من ذلك أن العريضة نفسها موجودة، حسب آجرون، في مقالة لمرسلي منشورة بجريدة (ليبرتي دي كولوني) وفي كتاب له بعنوان (مساهمة في المسألة الأهلية)، قسنطينة، 1894.

مجلس الشيوخ تكون دائمة ومؤلفة من 18 شخصاً، على أن يكون لنواب الأهالي فيها صوت تداولي (استشاري) فقط.

ولا ندري لماذا نوّه آجرون وأمثاله بعريضة أعيان قسنطينة التي يعتقد أنها من تحرير الدكتور مرسلي وإغفال العريضة التي قدمها في نفس الوقت حميدة بن باديس والتي كتبها بأسلوب واضح وشامل، يشبه أسلوب عريضة مستشاري البلديات المذكورين سابقاً (مقالة غريق). وقد بدأ ابن باديس عريضته بالقول بأن رفقاءه استأذنوا (فرانك/شفو) عضو لجنة مجلس الشيوخ في الحديث صراحة باسم الأهالي فأذن لهم، واعتبروا أنفسهم مسؤولين ونواباً على كل السكان، وأن على الوكيل أن يدافع عن حقوق موكله بكل ما يملك من قوة وخبرة. ثم قسم حميدة بن باديس ورفاقه عريضتهم إلى عدة عناوين منها حال المسلمين مع الكولون، فلاحظوا إهمال الجزائريين وعجز الحكام وظهور العداوة للإسلام والعربية، واتهام المسلمين بالغدر والعداء، وطلبوا من فرنسا أن تجد حلاً يسمح للمسلمين بالتعبير عن آرائهم ونيل حقوقهم وذلك بانتخاب نواب عنهم في البرلمان[1].

وقد رفض ابن باديس ورفاقه التجنس الجماعي للخلل الذي يقع في مسائل الدين والميراث والزواج والطلاق، ولكنهم تركوا ذلك للأفراد. وطالبوا كذلك بنواب مسلمين لأن نواب الكولون لا يتحدثون باسمهم. وما يلفت النظر، وهو ربما يخالف ما جاء في عريضة مرسلي، أن عريضة ابن باديس أشارت إلى أن العامة لا تعرف حقوقها في الانتخاب لأنهم مربوطون لغيرهم، فيكون الانتخاب حسب الأفراد، وليس من أجل المبادىء (الإيديولوجيات)، وربما يقع الهرج بين الناس، لذلك طالبوا بتأجيل الانتخاب للنواب، إلى حين. ولكنهم طالبوا بالنيابة عنهم (عن طريق التعيين؟) للمسلمين في مختلف المجالس، ومنها البرلمان (ولم يصرّوا على أن تكون النيابة من مسلم فقط، بل

(1) أشار حميدة بن باديس إلى كونه نشر سنة 1882 (24 أبريل) كتيباً أو كراسة شرح فيها وضع الجزائريين عندئذ. وكان والده، المكي، يقوم أيضاً بنفس الحملة.

ذهبوا إلى أنه يجوز أن يكون النائب عنهم فرنسياً)، والمجلس الأعلى للحكومة، وحق الأعضاء المسلمين في البلديات في انتخاب رئيس البلدية.

كما تعرضت عريضة أعيان قسنطينة إلى مسألة الخدمة العسكرية الإلزامية. فرأت أن يبقى التطوع لها فقط ممن أراد، فالذي يرغب فيها يقصد فرق الرماة. فإذا احتاجت فرنسا في حالة الحرب إلى جنود فإن الإدارة (المخزن) لها ممثلوها الذين يجندون لها العدد المطلوب. وأشاروا إلى أن توزيع السلاح على أعداد كبيرة من الشباب وأهل البادية (كجنود) قد يؤي إلى الفتنة (الثورة). وهذا موقف يعبر عن خوف أهل المدن من تسلح أهل الريف. أما مسألة الأرض فقد تظلمت العريضة من كون الكولون كانوا يأخذون الأرض الأهلية بثمن بخس، وأنهم إذا عجزوا عن حرثها يكترونها للأهاليْ بأثمان باهظة يعجزون عن أدائه، وبذلك تضيع المصالح. وطالبت العريضة بالإبقاء على تمليك الأرض جماعياً وعدم «تمزيقها ودخول الأجنب فيها» لما في التمليك الجماعي من الفائدة. وقد كرّرت العريضة المطالبة باحترام الشريعة الإسلامية، والتنديد بقانون 1886 حول الأرض، واقترحت الرجوع إلى قانون 1866 حفظاً للشريعة الإسلامية، واستنكرت فرض الضرائب الدينية والمدنية التي كانت تثقل كاهل المواطنين[1].

وحول التجنس والخدمة العسكرية قدم أيضاً أعيان تلمسان عريضة في 7 أبريل 1891 إلى وزير الحربية، وعن طريقه قدموها أيضاً إلى البرلمان ولجانه المختصة. وقد طالبت العريضة بالإبقاء على الحالة الراهنة في الموضوعين (أي التجنس والخدمة العسكرية) لأن أي تغيير فيهما سيؤدي إلى إلغاء اتفاق سنة 1830 الذي أعطى ضمانات بعدم التدخل في الشؤون الدينية، كما أنه سيضر بالمبادىء الشرعية. ومن جهة أخرى سارت العريضة على طريقة ما سبقها في أن

---

(1) قنان (نصوص)، ص 215 ـ 222. عن مجلة (الشهاب)، أبريل 1937، ص 62 ـ 71. وكان عبد الحميد بن باديس قد نشر العريضة باعتبارها من تركة جده. وقد وقعها معه (أي حميدة) كل من عمار بن أحمد، ومحمد الطاهر بن الحاج علي معيزة، وشخص آخر لم يعرف اسمه.

حالة الجهل التي عليها الجزائريون لا تؤهلهم لممارسة حقوق الانتخابات، كما أنهم غير مستعدين للاندماج. وأخبرت عريضة تلمسان أن حمل السلاح (الخدمة العسكرية) شيء جيد وأنه دليل على الثقة الفرنسية في الجزائريين، «لكننا لا نستطيع أن نضحّي بديننا في سبيل دنيانا». وأشارت إلى أن الأرض واسعة وأن السلاح قد يستعمل لأغراض أخرى، أشارت إليها عريضة أعيان قسنطينة. وطالبت العريضة التلمسانية أن يظل باب الاندماج عن طريق التجنس مفتوحاً للأفراد الراغبين فيه فقط. وأبدت تخوّف وحزن السكان مما يخطط لهم بهذا الصدد. وكل ما يطلبونه هو رفع الظلم والتعسف[1]. ونلاحظ التشابه بين عريضتي أهل تلمسان وأهل قسنطينة مما يبرهن على بلورة الرأي العام والتقارب في نمط التفكير في المصالح المصيرية.

وهناك آراء أخرى أبداها كل من الدكتور ابن العربي (بلعربي) ومحمد بن رحال في باريس مباشرة أمام اللجنة، وربما كانت هذه الآراء مكتوبة ولكننا لم نطلع عليها. فقد دعي الاثنان لعرض وجهات نظرهما، ولم نعرف أنهما قدما عريضة مشتركة أو انضما إلى إحدى العرائض التي صيغت في الجزائر من قبل. والدكتور ابن العربي من خريجي جامعتي الجزائر وباريس في الطب، أما ابن رحال فهو رجل الوظيف الرسمي والدين (من أهل الزوايا) ومن أهل القلم أيضاً. وقد ركّز الاثنان على مطالب كانت تشغل عامة الناس في الجزائر، وهي احترام القضاء الإسلامي والتخفيف من الأندجينا، سيما الضرر من المسؤولية الجماعية، ونشر التعليم عموماً والعربي خصوصاً، بما في ذلك فتح التعليم الثانوي، وتوسيع الهيئة الانتخابية للمسلمين، وطالباً بتمثيل برلماني مستقل للمسلمين، وذلك بأن يكون لهم نواب دائمون ذوو صوت استشاري على الأقل[2]. ونحن نلاحظ أن مختلف الآراء والعرائض تتهرب من التصريح بحق انتخاب النواب للمسلمين في البرلمان.

---

(1) قنان (نصوص)، ص 210 ـ 214.

(2) آجرون (الجزائريون)، 1/449 ـ 450.

أما الاتجاه الرابع، حسب تصنيف آجرون، فقد عبر عنه المتجنسون، ولا سيما السيد لويس خوجة. وكان هذا يمارس مهمة وكيل لدى محكمة عنابة عندئذ. وقد نشر كتاباً دعا فيه إلى الاندماج بصراحة، وهو المطلب العزيز على هذه الفئة التي كانت تريد أن تجرّ كل الجزائريين وراءها في ذلك. وفي هذا السبيل دعا لويس خوجة الذي وصفه آجرون بأنه «فرنسي بالانتماء والتبني» إلى إلغاء الأندجينا الخاص، وتطبيق القانون العام على الأهالي، ومنحهم حق التمثيل النيابي في جميع المجالس المنتخبة، وقد ندّد أيضاً بما ندد به الأعيان الآخرون حول الضرائب العربية، وقانون 1873 حول الأرض، ونظام المحلفين. ولكنه ندّد أيضاً، باعتباره رجلاً علمانياً (لائكياً) برجال الديانة المسلمين «لتعصبهم»، كما هاجم الإقطاع الأهلي (؟). ونادى لويس خوجة تبعاً لاتجاهه بنشر التعليم الفرنسي على أن يكون إلزامياً عند الحاجة[1].

إن اللجنة البرلمانية قد استمعت في الجزائر وفي باريس إلى مجموعة من العرائض والآراء. ولكن لم يصلها كل شيء. فقد أبقت الحكومة العامة في الجزائر عندها مجموعة من العرائض و«الشكاوى» ولم ترسلها إلى اللجنة، وادعت أنها اتصلت بأجوبة 370 من القياد والقضاة والمفتين، وأنهم جميعاً تكلموا في صالح الشريعة الإسلامية (القضاء) لسرعة الأحكام ورخص التكاليف[2].

وخلاصة القول حول موضوع العرائض إن الرأي العام الجزائري كان في الثمانينات وأوائل التسعينات يكاد يجمع على عدة أمور: إعادة الاعتبار للقضاة وللشريعة الإسلامية في المحاكم، ونشر التعليم بالعربية، والتمثيل النيابي في

(1) آجرون (الجزائريون)، 1/450.

(2) الواقع أن المواطنين استمروا في إرسال عرائضهم إلى الحكومة العامة جماعياً أيضاً. ومن ذلك عريضة عرش أولاد فضالة ـ دائرة باتنة، في مارس وغشت ونوفمبر 1892، وهي حول الغابة القريبة منهم، وتحدثوا فيها عن فقرهم، وكانت الغابة هي مصدر رعيهم «ولم يبق لنا عيش في الدنيا». أنظر زوزو، أطروحة الدكتوراه، الملاحق.

مختلف المجالس بما في ذلك البرلمان الفرنسي لإسماع صوتهم والمطالبة بحقوقهم، ومراجعة قوانين الأرض وإلغاء الأندجينا بما فيه المسؤولية الجماعية، والتخفيف من الضرائب، سيما المعروفة بالضريبة العربية، ومعارضة التجنس الجماعي والخدمة العسكرية. أما الأمور التي تباينت الآراء حولها فلا تكاد تخرج عن انتخابات الأعضاء لمختلف المجالس أو تعيينهم، والحالة المدنية، ومدى فائدة التعلم بالفرنسية، وغيرها من الأمور الفرعية[1]. ولكن التجنيد الإجباري سيعود إلى الواجهة في أوائل هذا القرن، وسيكون موضوع أخذ ورد من جديد. وسيفرض نهائياً سنة 1912، رغم أنه تسبّب في قلقلة المجمع ودفع بالبعض إلى الهجرة الجماعية نحو المشرق. وقد انقسم الرأي العام عندئذ إلى معارضين مهما كانت النتائج ومؤيدين إذا كان وراءه نيل الحقوق السياسية والمدنية[2]. وبناء عليه برزت من جديد مسألة العرائض والوفود التي تحدثنا عنها في الجزء الثاني.

هدية لافيريير:
مجلس الوفود المالية واليهود

رأينا أن قضية النيابة أو تمثيل الجزائريين في مختلف المجالس، بما في ذلك البرلمان، قد أخذت حظاً كبيراً في المناقشات والعرائض الصادرة عن زعماء الأهالي في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن الماضي. وقد تبنى بعض النواب الفرنسيين في البرلمان وبعض الكتاب هذه القضية أيضاً وتساءلوا حولها،

---

(1) كان لمعارضة الكولون للتجنس الجماعي للأهالي والتجنيد الإجباري لهم، دور في تشجيع الأعيان على إعلان رأيهم بقوة، رغم خلافاتهم الحادة معهم في قضايا أخرى مثل الأرض والقضاء. ومنذ 1892 يبدو أن الخلاف قد انتهى بين الطرفين حول القضاء على الأقل، لأن المسلمين غلبوا على أمرهم بعد أن ألغيت ثلاث عشرة محكمة أخرى سنة 1891 ولم يبق لهم سوى 61. وأيضاً بعد قطع الميزانية عن القضاة. أنظر آجرون (تاريخ الجزائر..)، 2/36، وكريستلو (المحاكم)، ص 224.

(2) انظر الحركة الوطنية، ج 2، وكذلك (مجلة العالم الإسلامي)، يناير 1908، ص 132.

ووقفوا إزاءها بين مطالب بمنح الجزائريين قدراً معيناً من التمثيل وبين مؤيد للإجراءات القائمة. وكان لنواب الكولون أيضاً كلمة في ذلك. ولنختم هذه الفقرة بالحديث عن مسألة النيابة هذه.

إن المجالس التي نعنيها كثيرة، منها ما هو تقليدي وأصيل عرفته الجزائر قبل الاحتلال وظل موجوداً بعده في مختلف جهات الوطن، ومنه ما هو من اختراعات الفرنسيين. فأما الأصيل فهو مجالس «الجماعة» في كل قرية أو دوار. وتسمى أحياناً «بالكبار». والعزَّابة في ميزاب وللجماعة شيخ أو كبير أو أمين ينتخب سنوياً وتجدّد له العهدة. وليس هناك حكم أو رأي فردي، وإنما الأمين أو كبير الجماعة، الذي هو عادة من أفضل القوم علماً وحكمة وتديناً، ينفذ قرارات الجماعة. وقد كان للدولة الجزائرية مجالسها في الأقاليم وفي المركزية، ومنها الديوان الكبير والصغير على المستوى المركزي، ومجلس المدينة (البلدية) على مستوى المدن والهيئة الاستشارية لكل باي. وبعد سقوط المركزية واحتلال المدن جاء الفرنسيون بنظامهم فيها مثل المكاتب العربية ثم البلديات ونحوها. واختلف تعاملهم مع الجماعات وكبار القرى والدواوير حسب الظروف والمراحل. وتدخلوا عن طريق المكاتب العربية العسكرية في تسيير شؤون القرى والدواوير تارة مباشرة وتارة عن طريق مجالس أو جماعات جديدة مجردة من الصلاحيات القديمة. أما في المدن حيث حلّ الكولون (الغرباء) فقد اختلف الأمر إذ نقلوا النظام الفرنسي في تسيير المدينة إلى الجزائر، كما سنرى.

وبقطع النظر عن التجربة التي استعملها بورمون سنة 1830 حين أنشأ بلدية (لجنة) مختلطة في العاصمة فيها مسلمون ويهود وفرنسيون، فإن قانون 1847 هو الذي نص على إحداث مجالس بلدية يعين الحاكم العام أعضاءها، فهم جميعاً غير منتخبين. لكن ما يلاحظ هو أن الأعضاء المسلمين فيها يجب ألا يتجاوز ربع أعضاء المجلس الآخرين. ومن هنا بدأ الحيف في حق الجزائريين. وقد ظل ذلك هو طابع التمثيل النيابي حتى بعد أن تطورت الأمور واستعمل الانتخاب. فالربع فقط كان للأغلبية الساحقة من أهل البلاد والباقي لأقلية مدللة

من الغرباء. وبعد ثورة 1848 في فرنسا حصل الكولون أيضاً على حق انتخاب أعضائهم في المجالس البلدية، كما حصل الأهالي على حق انتخاب أعضائهم، ولكن بطريقة غير مباشرة وبشرط ألا يتجاوز عددهم الثلث. وظل أمر الانتخاب أو عدمه محل أخذ ورد خلال عهد الأمبراطورية (1852 ـ 1870) فانتزع من الجزائريين حق انتخاب ممثليهم سنة 1851، ثم أعيد سنة 1866، ولكن تقييد العدد لم يتغيّر. كما أن التمثيل اختلف من بلدية إلى أخرى حسب المصطلحات الفرنسية: بلدية كاملة وبلدية مختلطة وبلدية أهلية. وكل ذلك قائم على نسبة عدد الكولون، وعلى نظام الحكم مدنياً أو عسكرياً، كما سبق.

وبالإضافة إلى البلديات أنشأ الفرنسيون منذ 1858 مجالس الولايات، وسموها المجلس العام (العمومي) للولاية. وكان فيه حوالي ثلاثين عضواً من بينهم ستة فقط من الجزائريين بعنوان «معاونين» أو مستشارين. وبينما كان الفرنسيون ينتخبون أعضاءهم فإن الحاكم العام هو الذي كان «يعين» الأعوان الأهالي طبقاً لمواصفات يرضى عنها هو. وليس لهؤلاء الأعوان سوى صوت استشاري في المجلس. وقد رأينا أن من مطالب المسلمين الملحة أن يحصلوا على حق الانتخاب لنوابهم. كما كان هناك مجلس أعلى للحكومة في الجزائر يعاون الحاكم العام في تسيير شؤون البلاد، ولكنه كان يتألف من زعماء المصالح الإدارية الرئيسية وزعماء الكولون فقط، وليس للجزائريين أي ممثل فيه، حتى بالتعيين الرمزي. وليس لهم أيضاً ممثلون في البرلمان الفرنسي، ولا حق لهم في انتخاب نواب الكولون الذين يتحدثون باسم «الجزائر» في كل من مجلس النواب والشيوخ. وهكذا كان الجزائريون غائبين عن تسيير شؤون بلادهم سواء في المجالس المحلية أو البرلمان الفرنسي. فكيف كانوا يعبرون عن آرائهم أن يدافعون عن مصالحهم في وقت تدعي فيه فرنسا أنها تحمل رسالة حضارية وأنها تفعل الخير للجزائريين؟ والغريب أن فرنسا قد أعطت حق التمثيل والانتخاب لمستعمراتها الأخرى في المارتنيك وغواد لوب ورينيون، وأعطت يهود الجزائر الجنسية الفرنسية والمواطنة، ولكنها حرمت الجزائريين من أبسط

الحقوق، حتى تساءل أحد الفرنسيين، وهو لويس فينيون: ما إذا كان الفرنسيون ينظرون إلى الجزائريين على أنهم «غير راشدين»[1].

في 1872 سئل أحد القياد (قائد عرش) أن يجيب أحد البرلمانيين الفرنسيين الذي سأله رأيه في عدة مسائل من بينها مسألة التمثيل النيابي في مجالس الولايات، فأجاب القايد بكل صراحة بأن للجزائريين تقاليدهم في النيابة في جماعات القبيلة والدوار والعائلة. وقد أصبح وجودهم في المجالس العامة (الولايات) حقاً مكتسباً لهم ما داموا قد جربوا ذلك منذ 1858، رغم قلة عددهم وعدم إجراء الانتخابات عندهم، وأن إزالة هذا الحق في المجالس العامة (التي كان يتصرف فيها ويخطط لها نواب الكولون والسلطة المتواطئة معهم) يعني سحب الثقة من الأعيان[2].

وكان بعض الليبراليين الفرنسيين قد اقترحوا منح بضعة آلاف من الجزائريين حق الانتخاب للمجالس المختلفة مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية. وهو اقتراح مبكر يذكرنا باقتراح موريس فيوليت في الثلاثينات من هذا القرن. وكان ذلك هو اقتراح لويس فينيون بالذات سنة 1887. فقد قال إن تشريع 1866 منح الجزائريين حق انتخاب رئيس البلدية والأعوان بينما انتزع منهم تشريع 1884 هذا الحق وقيد المترشحين لمستشاري البلديات بشروط يصعب تحقيقها. كما أن عدد المستشارين في المجلس البلدي مثلاً يجب ألا يتجاوز الربع من كامل الأعضاء فيه ولا عدد ستة، كما ذكرنا. وهذه هي الشروط التي وضعها المشرع أمام الجزائري الذي يريد أن يترشح لانتخاب عضو مستشار في مجلس بلدية كاملة: بلوغه 25 سنة، وإقامة سنتين متواليتين في البلدية مع توفر

(1) فينيون (فرنسا في شمال إفريقية)، ص 270.
(2) قنان (نصوص)، ص 167 ـ 168، وقد تضمنت الإجابة على عدة نقاط أخرى كالقضاء، والموقف من ثورة 1871. أنظر أيضاً ابن علي فخار «التمثيل النيابي للمسلمين الجزائريين» في (مجلة العالم الإسلامي)، يناير ـ فبراير 1909، ص 1 ـ 22.

أحد الأمور التالية فيه: أملاك زراعية أو عقارية، أو موظف عند الدولة أو في الولاية أو البلدية، أو حائز على أوسمة الشرف أو الميدالية العسكرية إلخ. أو متقاعد يتقاضى مرتبه.

وإذَنْ فإن في وجود مستشارين جزائريين منتخبين في البلديات الكاملة أمر قرره قانون 27 ديسمبر 1866 (عهد المملكة العربية). أما تشريع عهد الجمهورية «الليبرالية» فقد قيد هذا الحق بدل أن يوسع فيه. فانتزع منهم حق انتخاب رئيس البلدية (وهو فرنسي)، كما ألغى الجماعات أو المجالس المحلية التي كانت تدير شؤون الدواوير والقرى في زواوة ونواحيها. ورغم ليبرالية فينيون وأمثاله فإنه كان يخشى أن يصبح الجزائريون «أغلبية إذا ما تحصلوا على جنسية فرنسية جماعياً أو أعطيت لهم حقوق الانتخاب، لذلك اقترح تقييد هذا الحق أيضاً، وقصره على فئة قليلة من الجزائريين، نوع من «الأنتلجنسيا»، وهم الذين أدوا الخدمة العسكرية، ثم الموظفون والملاكون سواء في الزراعة أو العقارات، مع شرط أساسي وهو «المعرفة الكاملة للغة الفرنسية» للجميع. وبذلك يكتفي فينيون بتمتع «بضعة آلاف» فقط بالمشاركة في الحياة السياسية[1].

وقد رأينا أن كامبون حاول تغيير هذا الوضع وأن يسترضي الجزائريين ببعض الإجراءات، ومنها قضية النيابة. فقد أعاد تنظيم مصلحة الشؤون الأهلية، وعهد بها إلى دومينيك لوسياني، وبعض الضباط أمثال لويس رين، وأنشأ مكتباً خاصاً تتمركز فيه شؤون الأهالي، وجعل كامبون أيضاً الولاة تحت نظره، وعزل الجزائريين من مناصبهم، وألحق المصالح الأهلية بديوان الحاكم العام، وأرجع «للجماعات» صلاحياتها القديمة في القرى والدواوير، وأدخل أحد الجزائريين (كان متجنساً) إلى المجلس الأعلى للحكومة، ولكن اقتراحاته حول توسيع التمثيل النيابي للأهالي قد باءت بالفشل، وترك الموضوع عند مغادرته بدون حل، رغم أن اللجنة البرلمانية كانت في البداية تسير في هذا الاتجاه. وقد

---

(1) فينيون (فرنسا...)، ص 242 ـ 274.

واصل الحاكم العام الجديد، ليبين، سياسة كامبون، ولعله كان سينجح في فرض سياسة ليبرالية سياسياً لولا خروج أحداث معاداة اليهود عن النطاق وبلوغ الأزمة بين الفرنسيين أوجها سنة 1898، مما جعله (أي ليبين) يترك الجزائر ويرجع إلى بلاده.

على أن الأمور تغيرت في عهد لافيريير. فقد جاء وهو غير واثق من أنه سيتغلب على الوضع المضطرب. وكان لافيريير إيديولوجياً، جمهورياً ماسونياً، وكان سياسياً، من أنصار الجزائر الفرنسية، ولكنه حمل «تنازل» فرنسا إلى المتمردين الفرنسيين المطالبين باستقلال الجزائر والانفصال من أبنائها «غير الجيدين» أو العاقين. وكان يسانده وزير الداخلية الذي كان مثله ماسونياً أيضاً، كما أن رئيس الجمهورية، فيليكس فور، كان من مسانديه. وكان لافيريير خبيراً بالإدارة إذ كان نائباً لرئيس مجلس الدولة قبل أن يكون حاكماً عاماً. وكل ما اشترطه في بيانه الذي ألقاه عند وصوله إلى الجزائر هو «النظام والهدوء». وقد أعلن للكولون المتمردين أنه حامل إليهم هدية سيقدمها إليهم بعد الهدوء والسكينة في الشارع والإدارة والمعاملات وفي الممتلكات. ولم يكن لافيريير يهمه أمر «الأهالي»، ولذلك لم يشملهم في خطابه، وإنما خاطب الفرنسيين بقوله: إنه سيكون للكولون (وهم هنا المزارعون وأصحاب الضيعات في الريف) وسكان المدن والقرى من الفرنسيين «وحتى للأهالي المسلمين» تمثيل خاص لدى الحكومة العامة وستكون النيابة انتخابية، وسيكون «النواب الماليون الجزائريون» هو العنوان الجديد لهذا النظام، ووعدهم لافيريير بأنه لن يتخذ قراراً حول الضرائب ولا لائحة هامة دون رأي المجلس الجديد.

ومن جهة أخرى وعد لافيريير بأن أعضاء المجلس المالي سيصبحون أيضاً أعضاء في المجلس الأعلى للحكومة والمجالس العامة (الولائية) مع «العناصر التقليدية»، لمناقشة القضايا الهامة. ودغدغ لافيريير مشاعر الفرنسيين في الجزائر بقوله: أنتم الذين ستقررون الميزانية الخاصة المتميزة عن ميزانية

الدولة، ولكن يجب ضمان سيادة الدولة الفرنسية واستمرارها[1]. ذلك أن الوضع كان ينذر بالانفجار، وكانت فرنسا تخشى أن تنجح حركة انفصالية تقودها العناصر المتجنسة حديثاً من أصول إيطالية وإسبانية وغيرها، وأن يؤدي ذلك إلى ثورة الجزائريين أنفسهم وإعلانهم الاستقلال الحقيقي، وهو ما سماه اليهود عندئذ «الخطر العربي». ولذلك وعد لافيريير أنه لن يتوقف عند موضوع النيابة، بل إن مشروعه يشمل أيضاً إصلاح الهيئات الإسرائيلية وتحديد اختصاصاتها «منعاً للانحراف السياسي». وهكذا كان خطاب لافيريير مبشراً ومنذراً في نفس الوقت. فما هي الهدية التي حملها معه بالضبط، وما خطته لضرب جبهة الانفصال الفرنسية وإضعاف القوة السياسية لليهود؟

ذكرنا أن الاضطرابات بين الفرنسيين واليهود قد أخذت تظهر في فرنسا أولاً ثم انتقلت إليهم في الجزائر أيضاً. وكان كامبون غير صريح في معاداته لليهود[2] بصفته مسؤولاً على السياسة الفرنسية، ولكنه كان يريد إلغاء قرار كريميو الذي سوّى بين اليهود والفرنسيين في حقوق المواطنة. وقد تصاعدت موجة العنف بين الفريقين، وشملت مختلف المدن. كان عدد اليهود في الجزائر حوالي 48,763، أكثرهم في ولاية وهران (22,000) ثم ولاية الجزائر (17,000) والباقي في ولاية قسنطينة. وكان هؤلاء جميعاً منضوين تحت ثلاث هيئات دينية حسب كل ولاية. وكانت هذه الهيئات تلعب دوراً توجيهياً وتتحكم في آلاف الأتباع، كما رأى ذلك الفرنسيون، مما جعل الفعل وردود الفعل تكاد يخرج عن التحكم. وحدثت في سنة 1897 اضطرابات في وهران ومستغانم وبلعباس وعين تدلس وغيرها. ثم خرجت الاضطرابات إلى الريف أيضاً. وقد

---

(1) (إفريقية الفرنسية)، سبتمبر 1898، ص 173.

(2) والغريب أن جول كامبون قد أصبح خلال الحرب العالمية الأولى الكاتب العام لوزارة الخارجية الفرنسية، وبهذه الصفة كان هو الذي أعلن للحركة الصهيونية الفرنسية وغيرها تأييد بلاده لإقامة «وطن قومي لليهود» قبل أن يعلن آرثر بلفور تصريحه المشهور في بريطانيا. أنظر بحثنا في مجلة (التاريخ العربي) العدد 7، 1998).

نهبت خلال ذلك دكاكين اليهود وهوجمت منازلهم ومعابدهم. وأطلق اليهود النار على بعض التجمعات المعادية لهم. وزعمت بعض الصحف أن العرب قد شاركوا أيضاً في ذلك بعد أن ظلوا في البداية غير مبالين بما حدث. وكان سبب المشاركة هو البؤس الذي أصابهم نتيجة قلة المحصول الزراعي عام 1897 في ولاية وهران. ولم تكن الجهات الفرنسية العليا تخشى من عواقب النزاع بين الفرنسيين واليهود كما تخشى الغضب الجزائري وإفلات الأمور من يدها. ولذلك سارع كامبون إلى اتخاذ إجراءات لوقف العمليات بين الفرنسيين واليهود ومنع انتشار الأحداث. فأرسل فرق الجيش والأمن، ومنع إعطاء الرخص بالسفر والتنقل، وكذلك منع دخول المغاربة إلى ناحية وهران[1].

ولكن الأحداث لم تتوقف، بل ازدادت حدة. ففي العاصمة قتل اثنان في شهر يناير 1898. وكثفت الجرائد المعادية لليهود نشاطها، مثل جريدة (أنتي جويف). وكانت الاشتباكات يومية، ومقاطعة التجار اليهود ونهب محلاتهم على أشدها. وظهرت مسألة الأجناس «الأعراق» التي حاول كامبون في بداية عهده أن يقلل منها، كأنها خطر محدق بالجزائر. فقد أصبح «عقلاء» الفرنسيين يقولون إنها قد تؤدي إلى إحياء التعصب عند الأهالي وإثارة السخط عندهم. وكانوا يشيرون إلى أن ما حدث في المشرق يساعد على ذلك مثل انتصار تركيا على البلقان، والأحداث الأخرى في العالم الإسلامي[2]. أما اليهود فقد كانوا يخففون عن أنفسهم من الضغط بتذكير الفرنسيين بأن الخطر الحقيقي الذي سيواجههم هو «الخطر العربي» (أي الجزائري أو الأهلي).

وفي غمرة ذلك وصل لافيرير إلى الجزائر ليحكمها ويهدىء الأوضاع، كما ذكرنا، ويعيد الجبهة الفرنسية إلى سالف عهدها ضد الجبهة الجزائرية. وأعلن عن إنشاء:

(1) إفريقية الفرنسية، يونيو 1897، ص 182.
(2) نفس المصدر، فبراير 1898، ص 52.

1 ـ المجلس المالي أو الوفود المالية، وهو المجلس الاستشاري المنتخب من الجزائريين والفرنسيين بطريقة منفصلة، لدراسة الميزانية وما يتصل بها كالضرائب، ولكن يمنع عليه التدخل في الشؤون السياسية. وقد جاء في قانون إنشاء هذا المجلس أنه يمثّل رغبات مشتركة ومتعارضة في نفس الوقت، لأنه يضم عناصر مختلفة ليس لها اهتمامات واحدة (؟) ومع ذلك عليها أن تشترك فيه. والمجلس يساعد الحاكم العام في أمور الضرائب والمداخيل عموماً. وهو أيضاً منبر تلتقي فيه العناصر المتساكنة لقاء نظرياً فقط، ذلك أن أعضاء كل فرع يجتمع على حدة، وذلك من عجائب التشريع الفرنسي، كما سنرى. وقد قال عن الكولون بأنهم هم المستغلون للأرض والملاك للأرياف، وأن غير الكولون من الفرنسيين هم دافعو الضرائب من ممثلي المدن وغيرها مما يعتبر مصدر الثروة. وأما الصنف الثالث من الوفود المالية فهم الجزائريون الذين سيشاركون لأول مرة في مجلس على هذا المستوى، ولكن كيف حددهم القانون الجديد. إنهم «رعايا»، وهم الدافعون للضرائب، فوجودهم في المجلس هو فقط لمعرفة رأيهم في مسألة الضرائب. ولذلك نبّه القانون إلى أن المجلس ليس ميداناً للحديث عن اندماج الجزائريين. ولكن تمثيلهم سيؤخذ فيه في الاعتبار الفروق العرقية الموجودة في نظام الضرائب الذي «يتلاءم معها»، وهكذا فإن هيئة الجزائريين في المجلس لن تكون موحدة، فإذا كان الفرنسيون بالمواطنة مثل اليهود والإيطاليين والفرنسيين والإسبان، يؤلفون هيئة واحدة، رغم اختلاف أجناسهم وأعراقهم وأديانهم، فإن الجزائريين رغم وحدتهم، عليهم أن يؤلفوا فرعين: فرع عربي وفرع قبائلي، ولكن تلك هي إرادة المشرع الفرنسي!

أما عن التمثيل والانتخاب فقد جاء في الحيثيات أن الهيئة الأولى (أو الوفد الأول) ستكون من 24 عضواً ينتخبهم الكولون بطريق مباشر، بمعدل ثمانية أعضاء عن كل ولاية. كما أن الهيئة الثانية تتألف أيضاً من 24 عضواً، بمعدل ثمانية عن كل ولاية، مع الانتخاب المباشر. والأمور تسير دائماً طبيعية في كل ما يتعلق بالفرنسيين والمتجنسين، ولكن التفاصيل والحذر وتقسيم

الشعرة إلى ألف جزء لا يكون إلا مع الجزائريين (الرعايا). ولنستمع: الهيئة الثالثة تتألف من 21 عضواً فقط، تسعة منهم من المناطق المدنية، وهم منتخبون بطريقة فردية، بمعدل ثلاثة عن كل ولاية. وانتخابهم لا يكون مباشرة، ولكن بواسطة المستشارين البلديين في البلديات الكاملة وبواسطة أعضاء اللجنة الأهلية في البلديات المختلطة. ويضاف إلى التسعة ستة ينوبون عن المقاطعات العسكرية بمعدل اثنين عن كل مقاطعة. وهؤلاء الستة لا ينتخبون مباشرة ولا بواسطة وإنما يعينهم الحاكم العام ممن يرضى هو عنهم، على أن تقدم له قائمة ثلاثية عن كل واحد. وأما الستة الباقون لاستكمال الواحد والعشرين عضواً فهم قبائل (زواوة) منتخبون بالطريق الفردي أيضاً بواسطة رؤساء جماعات الخروبة في القرى. وهؤلاء الستة يجب أن يمثلوا قسماً خاصاً ضمن الهيئة الثالثة. وقد ذكرنا أن كل قسم أو فرع يجتمع على حدة ويناقش مسائله منفصلاً عن الآخر[1].

2 ـ بالنسبة للنيابة في المجلس الأعلى للحكومة جرت الأمور أيضاً بصفة مشابهة رغم أن هذا المجلس قديم يرجع إلى 1858، كما عرفنا. وقد أعيد تركيبه سنة 1898 بإدخال بعض العناصر الجزائرية فيه وتوسيعه ليشمل أيضاً المنتخبين الفرنسيين. وسترى أن الحضور الجزائري فيه يكاد يكون صفراً، سيما إذا قيس بالعدد الضخم من الفرنسيين، سواء الموظفين أو المنتخبين. وقد سبق القول إن كامبون قد أدخل في المجلس عنصراً جزائرياً واحداً، وهو علي الشريف الزهار الذي طالما عمل مع الفرنسيين منذ الأربعينات، وهو يرجع إلى عائلة نقيب الأشراف. وكان علي الشريف هذا قد خطفه الفرنسيون وهو فتى أثناء الاستيلاء على زمالة الأمير (1843)[2].

---

(1) إفريقية الفرنسية، سبتمبر 1898، ص 168 ـ 169. إن هذه التشريعات قد وقّع عليها كل من رئيس الجمهورية فور، ورئيس الوزراء هنري بريسون.

(2) يبدو أن آجرون قد خلط بين علي الشريف وابن علي الشريف، والظاهر أن المقصود هو الأول.

ونفس التميز بين النواب الفرنسيين والجزائريين حصل مع المجلس الأعلى للحكومة. فقد نص القانون، أو الهيئة الثانية التي حملها لافيريير إلى الكولون، على أن للفرنسيين ستة أعضاء منتخبين فيه، ثلاثة عن كل فئة (الكولون أو سكان الريف وسكان المدن). أما فئة الجزائريين فحظها أربعة أعضاء فقط من بينهم واحد يكون عن الفرع القبائلي وجوباً ومنتخباً فقط من فرعه. والملاحظ أن الانتخاب هنا، بالنسبة لمختلف الأعضاء، غير مباشر، أي من قبل أعضاء الوفود المالية فقط، فكل فئة أروبية أو إسلامية، تنتخب أعضاءها للمجلس الأعلى. وبالإضافة إلى ذلك فإن الفرنسيين يقدمون خمسة عشر عضواً آخرين منتخبين من بين المجالس العامة (الولائية)، بمعدل خمسة لكل ولاية أو مجلس. ورغم وجود جزائريين في هذه المجالس فإن القانون لم يعطهم حق إرسال نواب عنهم أيضاً إلى المجلس الأعلى على غرار الفرنسيين. ويضم المجلس الأعلى من الأعضاء غير المنتخبين 22 عضواً بحكم القانون ويشاركون فيه باعتبار وظائفهم. وأعطى القانون للحاكم العام حق تعيين سبعة كامتياز له ممن يرى فيهم الخبرة والكفاءة بالنسبة للفرنسيين، والولاء والطاعة وخدمة فرنسا بالنسبة للجزائريين، وهؤلاء السبعة ثلاثة منهم من الجزائريين وأربعة من الفرنسيين.

ومدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وللأعضاء رواتب قارة. ويجتمع المجلس الأعلى مرة في السنة في جلسة عادية، على إثر جلسة الوفود المالية. وهو يناقش كل المسائل المتعلقة بالإدارة الجزائرية والتي يقدمها الحاكم العام إليه، ويعطي رأيه فيها، ولكن الرغبات السياسية ممنوعة عليه؛ فهو في الواقع مجلس تقني. ولكن نواب الكولون كانوا يؤثرون من خلال المجلس على قرارات الحاكم العام، ومن خلاله أيضاً تصدر القوانين البرلمانية عن طريق نوابهم[1]. وأما نواب الجزائريين فلا سلطة لهم لأنهم من حيث

(1) إفريقية الفرنسية، سبتمبر 1898، ص 170.

الاختيار والانتخاب لا يكونون إلا من بين الذين ترضى عنهم الإدارة رضاء كاملاً، ولأن عددهم لا يسمح لهم بأي تأثير، فهم أقلية في مجلس الوفود المالية (21 مقابل 48)، وفي المجلس الأعلى (4 مقابل 60). ولذلك ظلت المظالم والشكاوى مستمرة ولا من يسمعها، كما أن الرأي العام الجزائري ظل يشعر بالحرمان والإحباط[1].

3 ـ أما الهدية الثالثة التي حملها لافيريير إلى الجزائر، وإن كانت خارجة عن نطاق النيابة قليلاً، فهي تفتيت القوة السياسية اليهودية. فقد انشغل البرلمان والحكومة بهذه المسألة وأصدروا بشأنها لوائح وتصريحات تبعاً لموجة معاداة اليهود، وأعلنت الحكومة أنها ترى وجوب اتباع سياسة بعيدة عن النزاع العرقي والديني لبقاء الجزائر «فرنسية» وهادئة. ولاحظ الفرنسيون أن هناك وضعاً شاذاً للعدد الذي تشرف عليه كل هيئة يهودية في كل ولاية، وأن ذلك لا ينسجم مع ما عليه الحال في فرنسا. فبينما الهيئة اليهودية هنا لا تشرف إلا على حوالي 2000 عضو، تشرف الهيئة الدينية اليهودية في الجزائر على حوالي 16000 عضو. ومنعاً للانحراف السياسي قرّر المسؤولون الفرنسيون إلغاء الهيئات الدينية اليهودية الموجودة في الجزائر أو حلها. وجعلها فقط على مستوى الدوائر، كما هو الحال في فرنسا، بحيث تضم كل دائرة في كل ولاية حوالي 2000 عضو (وقد حددت لهم الدوائر)، وقرروا أن يكون على رأس كل هيئة في الدائرة ربي وستة أعضاء لائكيين[2].

وقد ظلّت مسألة التمثيل النيابي موضوعاً حياً بين الجزائريين، ولا سيما بين النخبة الإندماجية المتجنسة. ذلك أن بعضهم رأى فيها وسيلة لتحضير الجزائريين لعملية الاندماج في فرنسا. ولم ير أصحاب هذا الاتجاه ضرورة جعل الانتخابات إجبارية على الجميع، ولا أن تكون دفعة واحدة. وإنما طالبوا

---

(1) السيدة ديفرو بامبر (مظاهر الجزائر)، لندن 1912، ص 151.

(2) إفريقية الفرنسية، سبتمبر 1898، ص 171 ـ 172.

بمجالس أهلية خاصة تكون في البداية استشارية للمجالس الفرنسية وموازية لها. وهذه الفكرة ليست جديدة أيضاً. وكان البرلمان الفرنسي قد رفضها. وفي أوائل هذا القرن دخلت النخبة الإندماجية المتجنسة في صراع مع الكولون حول مفهوم الاندماج، ذلك أن الكولون كانوا يرفضون اندماج الأهالي عن طريق التعليم والخدمة العسكرية والتجنس الجماعي والمجالس النيابية. وقد تعرّض أعضاء النخبة المطالبين بذلك إلى الأذى، بل حتى القتل[1].

من إدارة كامبون إلى معاداة السامية

إدارة جول كامبون (1891 ـ 1897) هي التي سهرت على تطبيق السياسة الفرنسية الجديدة التي تولدت عن اهتمام الحكومة والبرلمان بشؤون الجزائر بعد إهمال طويل وسقوط في أيدي الكولون والمتجنسين الإسبان والإيطاليين وغيرهم من الأغراب الذين أصبحوا هم «ملوك» الجزائر. وقد ترتّب على السياسة الجديدة وقف عمليات الإلحاق (الإدماج) الإداري والقانوني التي سار عليها لويس تيرمان خلال الثمانينات والتي ترتب عليها شلل كامل تقريباً لحركة الحاكم العام في الجزائر إذ أصبحت كل التعليمات تأتيه من المكاتب الوزارية المختصة بباريس. كما ترتب على تلك السياسة الاهتمام بشؤون العالم الإسلامي، وقد ذكرنا ذلك من قبل، ومن ثمة الاهتمام بأحوال المسلمين في الجزائر.

ولكن هناك مشكلة خلقتها السياسة الفرنسية ولم تعرف كيف تحلها نهائياً، وهي تجنيس اليهود جماعياً سنة 1870. ذلك أن الأوروبيين في الجزائر لم يتقبلوا بصدر رحب إدماج اليهود فيهم عن طريق التجنس، فاليهود كانوا، رغم

---

(1) منهم ابن التهامي وطالب عبد السلام، وكلاهما جرح، ومنهم عباس بن حمانة الذي قتل. أنظر آجرون (الجزائريون المسلمون..)، 2/1040، هامش 2. عن ابن حمانة أنظر أيضاً مالك بن نبي (المذكرات). وابن علي فخار «التمثيل النيابي...» في (مجلة العالم الإسلامي)، يناير/فبراير 1909، ص 17 ـ 21.

تقريبهم منذ الاحتلال على حساب الجزائريين، يعتبرون «أندجين» مثل السكان الذين احتلهم الفرنسيون. وكانوا بفضل التقارب الاقتصادي واللغوي والإحساس بالاضطهاد يعتبرون أنفسهم أقرب إلى الفرنسيين منهم إلى الجزائريين. وقد اعترف لهم الفرنسيون بمحاكمهم وهيئاتهم الدينية ومدارسهم وأحبارهم وربييهم. وأقبل اليهود على المدارس الفرنسية في وقت مبكر بخلاف المسلمين. واندمجوا في الحياة الاقتصادية والمالية الأوروبية، وارتبطوا بيهود فرنسا في ذلك، وأصبحوا من المتنفذين، رغم بقائهم على حالة دنيا سياسياً واجتماعياً لأنهم غير مواطنين. ولكن قرار أدولف كريميو الشهير (وهو يهودي فرنسي وأصبح وزيراً للداخلية)[1]، أعطاهم الجنسية الفرنسية الجماعية بدون طلب منهم ودون استشارتهم، وبذلك أصبحوا مواطنين فرنسيين لهم كل الحقوق والواجبات، ولكن الكولون وبقية الأروبيين في الجزائر لم يهضموا كلهم هذا القرار وقاوموه في حينه، وكاد يلغى عدة مرات على يد رجال السلطة الفرنسية من أمثال تيير. ولكن حاجة الحكومة الفرنسية إلى مال اليهود في أروبا جعلها تثبت للضغط ولا تلين[2]. وفي كل حملة انتخابية في الجزائر كانت لا تمر إلا على مشاحنات ومنازعات ومظاهرات ضد اليهود. وآخرها ما جرى في عهد إدارة كامبون التي نحن بصددها والذي أدى إلى استقالته في نهاية الأمر.

جول كامبون كان شخصية مستقلة ومن عائلة فرنسية متمرسة على الإدارة. كان أخوه بول كامبون مقيماً عاماً في تونس. وكان هو قد تولى عدة وظائف مدنية في الجزائر قبل أن يكون حاكماً عاماً. ومنذ السبعينات وهو يمارس نشاطه في الإدارة الفرنسية بالجزائر. ولاه الجنرال شانزي والياً على قسنطينة حيث بقي تسعة أشهر، وكان عمر كامبون عندئذ ثلاثة وثلاثين سنة.

---

(1) كان من المحامين ومن المنادين بمنح الجنسية لليهود قبل توليه الوزارة، ولكن الفرصة حانت عندما أصبح وزيراً للداخلية أثناء تغيير النظام في الجزائر من مدني إلى عسكري. وكان كريميو من الجمهوريين المتحمسين وأنصار الاستعمار!

(2) كان على الحكومة الفرنسية أن تدفع ضريبة الحرب لألمانيا لتحرر أرضها من الاحتلال.

ولكنه ظل في ديوان شانزي حوالي أربع سنوات، وسبق له العمل في إحدى الوزارات بفرنسا، ولكن حالته الصحية جعلت الأطباء ينصحونه بالانتقال إلى الجزائر. ثم تولى في هذه إدارة الشؤون المدنية، وهي إدارة حساسة أثناء الدفع والجذب مع العسكريين. وأثناء وجوده على رأس ولاية قسنطينة اصطدم مع نائب الكولون في وهران، تومسون. وكان كامبون مقرباً إلى زعماء الجمهورية الفرنسية أمثال قامبيطا، وقد توسط بين هذا وبين شانزي (العسكري) الذي كان أيضاً نائباً في البرلمان. وبعد أن غادر شانزي حكم الجزائر رجع كامبون أيضاً إلى فرنسا وتولى وظائف هناك منها رئيس الشرطة في باريس، ثم ولاية ليون وليل. ولقائل أن يقول كيف يظل كامبون أربع سنوات في الجزائر وفي مركز حساس مثل رئيس ديوان الحاكم العام ووالي قسنطينة، ولم يطبق شيئاً مما أصبح يؤمن به من بعد أو أصبح يتعجب منه كاختفاء الأجواد والأشراف وضعف المدارس الرسمية الثلاث والحرب على القضاة المسلمين؟ ولنا أن نقول إذن إن كامبون في هذه المرحلة (السبعينات) كان متواطئاً مع إدارة شانزي ومع الكولون على سحق الذاتية الجزائرية التي فاجأت الفرنسيين بثورة 1871[1].

ومهما كان الأمر فإن تعيين كامبون في الجزائر كان باقتراح من جول فيري، مهندس التوسع الاستعماري الفرنسي حوالي ربع قرن، ولا سيما في الجزائر وتونس. وقد تولى فيري عدة وزارات. ولعل كامبون قد تحوّل من محافظ إلى مصلح، ومن تأييد شانزي إلى تأييد فيري والسياسة التي يسمونها ليبرالية، ومن سحق الرؤساء الأهالي إلى مواساتهم بالألقاب الشرفية وإرسالهم إلى باريس ليجمّلوا الاستعراضات الرسمية. وقد جاء كامبون إلى الجزائر محملاً بنصائح من الرئيس كارنو ووزير الداخلية كونستانس (وقد أصبح حاكم الجزائر تابعاً لوزير الداخلية منذ 1870)، ونسب إليه أنه جاء بنية احتلال الجزائر «معنوياً» بعد أن احتلها غيره عسكرياً واقتصادياً، ومعنى ذلك أنه جاء ليجعل

(1) لا ندري إن كان اعتقال ومقتل بوشوشة في قسنطينة (1874 ـ 1875) كان في عهد ولايته هناك.

الجزائريين «يحبون» فرنسا. وقيل عنه أيضاً إنه كان ضد سياسة الإلحاق التي سار عليها تيرمان بدفع ودعم من نواب الكولون، كما كان كامبون ضد مصطلحات الاندماج والذاتية (Autonomie) وغيرهما من التعابير التي كان يتبناها المدنيون الفرنسيون في نزاعهم مع العسكريين، والتي تحولت فيما بعد إلى شعارات الكولون في عهد ديڤيدون وشانزي وتيرمان. وفي نظر كامبون أن تجنيس اليهود كان خطأ فادحاً، ولم يكن يرتاح أيضاً إلى فكرة تجنيس المسلمين، وكان لا يميل إلى التمييز بين العرب والقبائل، ذلك التمييز الذي تبناه بعض رجال الكنيسة وبعض الإداريين أمثال صابتييه لأغراض دينية وسياسية. وفي نظره أيضاً أن الحاكم العام يجب أن تكون له سلطة قوية وأن يستمد هذه السلطة من الواقع وليس من باريس. وهو في ذلك يتفق مع سياسة جول فيري، بل ويلتقي في ذلك مع السياسة العسكرية التي كانت سائدة في عهد الأمبراطورية. ومن ثمة اتهمه الكولون عن طريق نوابهم وصحافتهم بأنه يريد الرجوع إلى العهد القديم (ما قبل 1870).

ومن الصدف، ربما، أن لويس رين الذي تولى إدارة الشؤون الأهلية في عهد شانزي، أصبح منذ 1885 مستشاراً لدى الحكومة العامة، وبهذه الصفة واصل استشارته لجول كامبون عندما تولى الحكومة. وكان رين من العسكريين البارزين والمترجمين والمؤلفين في قضايا الجزائر، وكان خبيراً في أمور العائلات الكبيرة والأشراف والمرابطين والطرق الصوفية. فقدم بهذه الصفة خبرته في الشؤون الإسلامية لكامبون وأصبح عضده الأيمن. ويرجع إلحاق الشؤون الأهلية التي كانت موزعة عبر إدارات مختلفة بديوان الحاكم العام إلى نصيحة رين، التي تولاها دومينيك لوسياني. كما أعيد تنظيم مصلحة الشؤون الأهلية في المناطق العسكرية، ولكن دون الإعلان عن ذلك، حتى لا يثير سخط خصوم هذه السياسة. وقد وضعت خلال سنة 1893 تحت إدارة ضباط مهمتهم توجيه السياسة المتبعة من قبل الجنرالات قواعد النواحي العسكرية الثلاث من جهة والسهر على سياسة التوغل في الصحراء من جهة أخرى. ولنتصور أن

المكتب الذي أنشىء لهذا الغرض كان يضم 108 من الضباط المتخصصين في الشؤون الأهلية[1]. لقد بات واضحاً أن إدارة كامبون كانت تسترضي كل الأطراف لخدمة المصلحة الفرنسية العليا، المدنيين والعسكريين والجزائريين.

عيّن كامبون في 18 أبريل 1891. وكان ذلك قبل وصول لجنة التحقيق البرلمانية. وكان وصول اللجنة بعد ذلك قد حمى كامبون من توجيه غضب الصحافة الاستعمارية، لكن ذلك قد أعطاهم الانطباع بأنه مدعوم من باريس[2]. وقد تعاون كامبون مع اللجنة في الجزائر وفي فرنسا، وحضر جلساتها كممثل للحكومة، وساند نقد فيري وتقريره حول دور الحاكم العام وتنظيم إدارة الجزائر، كما ساند وأثرى تقارير كومبس عن التعليم وتقارير غيره عن الضرائب والاستعمار والقضاء ونحو ذلك. وأثبتت تقارير اللجنة التي نشرت سنة 1896 (في عهد كامبون) أنه على حق في سياسته «المستقلة» في الجزائر. وقد عرف كيف يوازن بين ضغط الكولون وتطبيق السياسة الفرنسية العليا مدة ست سنوات ونصف. ولكن معاداة السامية أو العداء لليهود الذي اتهم بأنه ضالع فيه أو على الأقل كان يعمل على إلغاء قرار كريميو، قد أنهى عهده دون إنجاز كثير من مشاريعه التي كان يخطط لإنجازها. فقد كان في الحكومة الفرنسية والأحزاب المؤثرة تيار قوي من الماسونية والحركة الصهيونية، وكان على كامبون أن يكون الضحية وليس اليهود.

ومنذ البداية كانت لكامبون رؤية عن الجزائر تشبه رؤية نابليون الثالث لها. فهي عنده بلاد شرقية وليست أوروبية. وهي ليست مثل كل بلدان الشرق ولكن لها طابع خاص رغم ملامحها الشرقية الواضحة. وذلك يعني في نظره التداخل والتعايش في الأعراق (الأجناس) والتقاليد والأديان والقوانين المختلفة على نفس الأرض. والوحدة السياسية (يعني تحت السيادة الفرنسية) لا تعني

---

(1) آجرون (الجزائريون)، 1/479 ـ 481. وسنتحدث عن المناطق الصحراوية الجديدة وفصل الاهتمام بها عن بقية الاهتمامات.

(2) وصل أعضاء من اللجنة إلى الجزائر خلال مايو ـ جوان. وسنتحدث عن ذلك.

الوحدة الإدارية ولا وحدة المشاعر الوطنية. وهو بدون شك كان ينظر إلى حالة الجزائر كما أصبحت بعد ستين سنة من الاحتلال والاستيطان. ذلك أن الشرق لا يعيش إلا فكرة العرق والقبيلة والعائلة. وهذه الفكرة تتشكل في التقاليد الدينية، أما المشاعر الوطنية كما تعرف عند الفرنسيين (والأروبيين) فلا وجود لها في الجزائر على حد تعبير كامبون. ذلك أن الجزائر في نظره تضم «أجناساً» لا يمكن أن تتكون بينهم مشاعر وطنية، فهي تضم العرب والقبائل والميزابيين (كذا) والترك والفرنسيين والإسبان والإيطاليين والمالطيين (لاحظ أنه أهمل اليهود) وغيرهم من الخليط الذي نجده في الشرق. ولكل جنس عنده حالته الخاصة في الجزائر.

ورفض كامبون من أول وهلة فكرة الاندماج التي كان ينادي بها الكولون والتي طبقوها في عهد تيرمان بصورة كاملة، وكذلك رفض اندماج الجزائريين، كما نادى به بعض المثقفين. وهل يعني ذلك إعطاء الجزائر استقلالاً ذاتياً أو حكماً ذاتياً؟ إن كامبون لا يؤمن بذلك أيضاً. ولكنه يؤمن بضرورة تكثيف التأثير الفرنسي وتكوين نخبة مثقفة وسيطة بين الجزائريين، والعمل على إحداث نظام خاص للكولون ليس هو الاندماج الكامل ولا الاستقلال الذاتي. إنه نظام يسهر عليه الحاكم العام بطريقة غير مركزية ويساعده عليه المجلس الأعلى للحكومة[1]. وقد كانت فلسفة كامبون هي نفسها فلسفة فيري بالنسبة للمركزية الإدارية وسلطة الحاكم العام. وقد تبلورت هذه الفلسفة في الاستقلال المالي سنة 1898 الذي «أهداه» لافيرير إلى الكولون بعد رحيل كامبون بسنة، لكي يطفىء حركة الاستقلال السياسي التي تزامنت مع معاداة اليهود في الجزائر.

---

(1) كامبون (حكومة الجزائر)، ص 9 ـ 10. ويعني بالشرق (ليفانت) أو الشرق الأدنى Levant، كما كان شائعاً عندئذ. أما الوطنية التي يشير إليها فالظاهر أنه يقصد بها ما يمكن أن يوجد بين السكان الذين ذكرهم من روابط، وذلك بعيد طبعاً ما داموا لا يرتبطون إلا بالجغرافيا والسيادة الفرنسية. أما الجزائريون الذين ذكرهم فبينهم روابط عديدة تجعلهم يؤلفون وطنية مستقلة عن بقية المتساكنين معهم. وهو ما حصل بالفعل.

فهل يمكن أن نتتبع بعض سياسة كامبون خلال هذه المرحلة الطويلة نسبياً؟ بالنسبة للجزائريين أعلن كامبون منذ البداية أنه فوجىء باختفاء فئة الأجواد والأشراف، وبقاء «الهباء» منها فقط. وحاول قلب الوضع والعودة إلى القيادات الأهلية التي كانت فيما مضى واسطة بين الأهالي والفرنسيين. وهذه الفئة هي التي قضى عليها بانتظام الحكامُ السابقون بالتعاون مع الكولون عندما جردوها من أراضيها ومن سلطاتها وأحلوا المغمورين في الوظائف محل المشهورين تحت شعار «دمقرطة» الوظيف الإداري والتخلص من الأرستقراطية العربية. فقد حلت عناصر من حراس الغابات والدرك والخوجات والصبايحية، وكلهم تكونوا خلال الاحتلال، محل نبلاء السيف والدين أو الأجواد والمرابطين. ولكن كامبون كان يحلم، فهو يعرف من تجربته في السبعينات، أن رجال البارود قد انقرضوا وأن الميت لا يعود، ولذلك اكتفى كامبون بمنح ألقاب الشرف فقط إلى بعض الأعيان المتقاعدين ليجذبهم إلى فرنسا ـ ألم تكن مهمته هي جعل الجزائريين «يحبون» فرنسا؟ ـ قائلاً إن المرء لا يعيش بالخبز وحده. وطلب كامبون من سلطات باريس توجيه الدعوة إلى بعضهم ليحضروا التشريفات والاستعراضات. كما تدخل كامبون في تعيين الأعوان الجزائريين في البلديات المختلطة، وكان ذلك في الواقع من اختصاص الولاة. وفي هذ الصدد منع كامبون من بقي في الوظيف من المسلمين من عادة أخذ الدراهم في الأعياد والمناسبات أو عند التعيين، كما منعهم من تكليف الناس بالعمل المجاني عندهم، بينما بقيت السخرة وقوانين الأندجينا سارية المفعول على عهده.

واعترف كامبون أمام البرلمان أن الفرنسيين تسرعوا في القضاء على الوسائط (الرؤساء) وفي إضعاف القضاء الإسلامي، لأن العرب في نظره غير قادرين على فهم مبدإ الفصل بين السلطات المعمول به في أروبا. واقترح إعادة جزء من صلاحيات القضاة المسلمين ورفع مستواهم، ولكن بدون جدوى. كما اقترح أن يكون اختيار القضاة مستقبلاً من بين تلاميذ المدارس الرسمية الثلاث.

ويدخل ذلك في إعادة تكوين «النخبة» الجزائرية، إذ لا بد في نظر كامبون من موظفين وعملاء مسلمين «يكونون لنا عوناً في الحياة اليومية». ويشمل مشروع استرجاع النخبة المثقفة رجال الدين أيضاً لأن الهيئة الدينية فقدت نفوذها وضعف علمها وقلت مواردها. ولا بد في نظره من تكوين هيئة من المدرسين والمفتين والأيمة ونحوهم يكونون مرتبطين بفرنسا من أجل «مصلحتهم المادية». ورأى كامبون أن النخبة المثقفة هذه ستكون «هيئة أركان من حولنا»[1]. والمعروف أن عهد كامبون قد شهد فعلاً إعادة الاعتبار لبعض رجال العلم القدماء ولا سيما علماء المدارس الثلاث، كما تعيّنت منهم نماذج في المساجد، وهذه السياسة (أي التقرّب من الأعيان) توسّع فيها جونار بعده. كما أن كامبون عين علي الشريف (الزهار؟) أول «ممثل» للجزائريين في المجلس الأعلى للحكومة (أنشيء سنة 1858). ولكن اختياره وقع على شخص يبدو أنه كان يمثل فرنسا، أو بالأحرى كان لا يمثل إلا نفسه، ولا يمثل الجزائريين، فهو، كما يقول آجرون، رجل متجنس بالجنسية الفرنسية وجندي من جنود فرنسا[2].

إن هناك عدة محاولات لتغيير السياسة الفرنسية في الجزائر على يد كامبون، ولكن محاولاته جاءت في مرحلة انتقالية فلم يكتب لها النجاح في عهده. ونقصد هنا سياسته نحو الأهالي. حقيقة أنه كان يحس بشكاوى الجزائريين أكثر من غيره وكان يعرف مصدر قلقهم وتوترهم، فعالج البعض بطريق المسكنات ولكنه فشل في الباقي. فقد تدخل كما قلنا في حماية الأعوان في البلديات المختلطة. واستعاد العمل بنظام الجماعة في الدواوير، وحاول إصلاح قانون الغابات ونظام الفوائد والربوات (جمع ربا) الفاحشة التي طالما اشتكى منها الجزائريون ضحايا تجار الأراضي من اليهود وغيرهم من المرابين، ونظم كامبون جمعيات الاحتياط الأهلية، ووجّه الجزائريين لخدمة

(1) جول كامبون (حكومة الجزائر)، الجزائر 1918، ص 61 ـ 68.
(2) آجرون (الجزائريون)، 1/512.

الفلاحة المنتجة عن طريق تكوين مهني زراعي. وقدم مشروعاً لتمثيل الجزائريين في المجلس الأعلى وفي المجالس العامة والبلدية. ولكنه قد فشل في كل ذلك[1].

تعاون كامبون مع الكنيسة في عدة مجالات، من بينها توظيف المدارس والمستوصفات، وتغاضى عن نشاط الآباء البيض في مختلف مراكزهم، ولا سيما في الصحراء، وكان يعرف مدى خبرتهم وحماسهم. ورغم تفكيره الجمهوري وظهوره بمظهر الرجل العلماني ـ الليبرالي، فإنه كان يسترضي رجال الكنيسة ويقدم إليهم المال والدعم السري والعلني، وكان الآباء البيض قد أقاموا مستشفى في ناحية العطاف باسم سان سيبريان، ثم آخر في بني منقلات. وفي أبريل 1894 ذهب كامبون ليفتتح المستشفى الأخير رسمياً، وتقول جريدة المبشر إن كامبون قد ساهم في مصاريف المستشفى الذي سمى باسم زوجته. وقد قابله في بني منقلات مطران الجزائر، وأدى معه «صلاة الشكر». وأمام الحاضرين ألقى المطران خطاباً شخص فيه، حسب رواية المبشر، أحد البربر (الجزائريين) وقد عادت إليه الروح ليرى بعينه ما جرى في بلاده على يد فرنسا من عجائب. ثم توجّه الحاكم العام والمطران إلى مأدبة تضم سبعين شخصاً، وكانت زوجة كامبون حاضرة بالطبع[2]. وعندما مات لافيجري في 26 نوفمبر 1892 بناحية سانت أوجين (بلكين حالياً) أبّنه كامبون، وأشاد بمآثره في خدمة فرنسا في الجزائر. وروى كامبون أن لافيجري كان يحب الجمهورية وأن أنصاره من الآباء البيض، أنشدوا نشيد المارسييز، أي أن لافيجري لم يكن ضد النظام الجمهوري، وقد أعدّ كامبون كل المراسيم الرسمية لنقل جثمان لافيجري إلى قرطاج حيث طلب هو أن يدفن هناك[3].

---

(1) آجرون (الجزائريون)، 512/1 وهنا وهناك. عن سياسة كامبون الدينية والتعليمية أنظر فصل الطرق الصوفية من تاريخ الجزائر الثقافي.

(2) المبشر، عدد 21 أبريل 1894.

(3) أنظر كلمة كامبون في (حكومة الجزائر)، مرجع سابق، ص 395.

وفي هذه السنة (1894) كانت الكنيسة تعمل أيضاً على تمزيق الجزائريين بتبنيها استعادة البربر للمسيحية التي كانوا عليها. فقد كتب أحدهم، واسمه ماثيو، كتاباً سماه (الأجناس والأديان في الجزائر) وأهداه إلى الأسقف لافوما، وجاء في الكتاب الدعوة إلى إشاعة العرف الزواوي (القبائلي) البدائي بين غير أهل الزواوة (القبائل)، وكذلك إشاعة اللغة القبائلية، والتنظيم البلدي القديم، وتعليم القبائل تاريخ جنسهم الذي كان مسيحياً من قبل، وربطهم بفرنسا عن طريق احترام تقاليدهم وحفر الهوة التي تفصل بينهم وبين الفاتحين المسلمين[1]. ومع ذلك قيل إن كامبون كان لا يؤمن، مثل فيري، باتباع ما سمي بالسياسة البربرية أو القبائلية التي نادى بها صابتييه وغيره. وقد أعلن كامبون ذلك أمام البرلمان سنة 1895، وتحفظ من الفكرة التي راجت عندئذ وهي أن القبائلي أكثر استعداداً للاندماج في المجتمع لفرنسي من غيره من الجزائريين، وقد كان هناك تيار يقول أيضاً إنه ليس ثمة ما يمنع البربر من رمي الفرنسيين في البحر.

ولكن كامبون هو القائل إن الجزائر ما هي إلا تعبير جغرافي ابتدعته فرنسا. وهذا ادعاء غريب ينمّ عن جهل بالتاريخ وتشويه للواقع. ولا نريد الآن مناقشة هذا الموضوع، وحسبنا الإشارة إلى أن كامبون قد قال إن في الجزائر «أجناساً» ذكر منهم، كما سبق، العرب والترك والقبائل والميزابيين (كذا)، ثم ذكر أيضاً الفرنسيين والإسبان والطليان والمالطيين، و«خليطاً» من أغراب الشرق[2]. ولكنه من الناحية الإدارية حكم هذه «الجزائر» بقبضة من حديد، وتوسع في الصحراء باسم فرنسا، وتنقل في أرجائها من زواوة وقصر البخاري وبوسعادة والمسيلة والبرج إلى المنيعة وتوات. والتقى بقدور بن حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ في المنيعة، وأعاد إليه الاعتبار، وفاوض كامبون بوعمامة،

(1) نقل ذلك آجرون (الجزائريون)، 1/482، هامش 5.

(2) كامبون (حكومة الجزائر)، ص 9.

وراسل الشيخ أحمد التجاني (عين ماضي) وحصل منه على توصية وتزكية للبعثات الفرنسية نحو سقوطو وبورنو. كما أقام للتجاني نفسه، سنة 1897، حفلة تأبين رسمية جداً في الجامع الجديد بالعاصمة. واستقبل شريف وزان زعيم الطريقة الطيبية. وهكذا كان كامبون يعمل على وحدة الجزائر الجغرافية، دون وحدة «أجناسها» طبعاً، فالمهم عنده هو بقاؤها «فرنسية» ولتكون معبراً نحو الصحراء ووسط إفريقية.

لخصت (إفريقية الفرنسية) المعروفة بمساندة التوسع الاستعماري، أعمال جول كامبون في عدة نقاط ليس منها ما ينفع الجزائريين في شيء. وما رأيك في حاكم عام يقيم من ضرائب الجزائريين ومن مال أوقافهم المغتصبة نصباً تذكارياً للفرنسيين الذين سقطوا في (معركة إيشريضن) سنة 1857 وسنة 1871، ثم نصباً آخر حيث سقطت زمالة الأمير (طاقين ـ الونشريس)، أو يقيم تمثالاً لماكماهون الذي جاعت الجزائر في عهده حتى أكل أهلها لحوم موتاهم، ثم تمثالاً آخر لكافينياك ذلك الرجل الدامي الذي قهر أهل تلمسان ومستغانم والشلف[1]. وما رأيك في حاكم عام أنشأ أيضاً إحدى عشرة قلعة وتسعة عشر برجاً لتمكين الجيش الفرنسي من الرقابة والامتداد؟

وقد استعمل كامبون سياسة الوفاق مع قدور بن حمزة (لقاء المنيعة) وشريف وزان وتأثير الطريقة الطيبية، لاحتلال واحات توات والقورارة وتيديكلت وغيرها. كما مدّد خط سكة الحديد من عين الصفراء إلى جنان بورزق. وادعى كامبون أنه بذلك كان يحاصر بوعمامة ورجاله وأنه يؤمّن الحدود الفرنسية بالنسبة لإفريقية الغربية. واعتبر العملية التي قام بها في الجنوب الغربي الضابط (قوردون) بمساعدة أولاد سيدي الشيخ، سنة 1896 بمثابة حادثة الاستيلاء على زمالة الأمير عبد القادر.

---

(1) أنظر صورة كافينياك دامي اليدين من الجزائر وهو متوجّه إلى فرنسا سنة 1848 في شارل أندري جوليان (تاريخ الجزائر المعاصر)، 1864، ص 336 (خارج النص).

وحاول كامبون أن يقنع النواب في فرنسا بأهمية فتح الصحراء في وجه فرنسا، لأن الفاتحين المسلمين قد مروا من هناك، وعبروا المنطقة من فزان إلى شنيقط ومن طرابلس إلى طنجة، ثم أن الدين والتجارة كانا يسيران جنباً إلى جنب من شمال إفريقية إلى غربها ووسطها. وكما أشاد كامبون بجهود قدور بن حمزة وقومه من أولاد سيدي الشيخ وشريف وازن وأتباعه من رجال الطيبية، وقوردون وجنوده في «فتح» الجنوب الغربي، كذلك نوه بجهود الشيخ محمد العروسي مقدم الزاوية التجانية بقمار، وبجهود شيخ آخر من هذه الزاوية اسمه سي أحمد بن محمد، ثم بجهود الشيخ عبد النبي بن عثمان مرابط إيفوغاس بالهقار، وكذلك بجهود الجنرال لاروك قائد الناحية العسكرية التي مقرها قسنطينة، على «فتح» الجنوب الشرقي في وجه المصالح الفرنسية، حوالي 1892 أيضاً. وقد أصبح الوادي (سوف) محطة للميعادات (جمع ميعاد) حيث كان ينزل أعيان الطوارق للقاء السلطات الفرنسية بواسطة الزاوية التجانية في قمار. وقد استمرت هذه الجهود إلى سنة 1895، ثم رحلة (فورو) الذي ادعى أنه «خوني» من إخوان التجانية[1].

ولكن التاريخ يحفظ لكامبون أيضاً أنه دشن المتحف الوطني للآثار الجزائرية القديمة بالعاصمة. وبذلك جعله يستقلّ عن المكتبة التي ظلّ ملازماً لها منذ إنشائها سنة 1835. وكان المتحف مؤلفاً من حوالي عشر قاعات ثلاثة منها لما قبل التاريخ والآثار الرومانية وسبعة للفن الإسلامي والبربري. واحتوت على نماذج مما تركه القدماء في مختلف الإبداعات، بما في ذلك المطروزات والزرابي والأقمشة والأسلحة والمجوهرات. ولذلك اعتبره بعضهم متحفاً لتاريخ الفن الجزائري بل الإفريقي[2]. وقد ذكرنا اهتمام كامبون بالمدرسة

---

(1) عن التفاصيل أنظر جول كامبون (حكومة الجزائر)، ص 415، وكذلك (أبحاث وآراء)، ج 2.

(2) كامبون (حكومة الجزائر)، ص 404. وعن خلاصة أعمال كامبون أنظر (إفريقية الفرنسية)، 1897، ص 389. انظر أيضاً التاريخ الثقافي، فصل المتاحف.

الابتدائية وإعادة تنظيم المدارس الشرعية الثلاث بما يخدم المصلحة الفرنسية، واستعادة نظام الجماعة في الدواوير ـ البلديات المختلطة. وفي آخر عهده اهتمّ كامبون أيضاً بحياة الأمومة والطفولة أو تكوين المولدات.

وقد ترك كامبون في الجزائر قنبلة موقوتة لخلفه، وهي مسألة معاداة الفرنسيين لليهود والتوتر بينهم. وكان كامبون لا يؤمن بتجنيس اليهود، كما ذكرنا، ولكنه وجد الموضوع خارجاً عن إرادته[1]، فحاول إلغاء قرار كريميو دون جدوى، وحاول المساس بقانون الانتخاب عندهم بحيث قيده باليهود المولودين في الجزائر قبل الاحتلال وذريتهم المولودين من آباء جزائريين بالأصالة. وقد أثار ذلك ضجّة ضده دون أن تنتهي إلى حل قبل رحيله. ثم حاول التدخل في تنظيم الهيئات الإسرائيلية (الكونسيسوار)، وبدل إبقائها هيئات إقليمية جعلها إدارية فقط، فنزع عنها المركزية، بل جعلها ترتبط بإدارتها المركزية في فرنسا، وبذلك طبّق عليها نظرية الاندماج، وكاد يجردها من الطابع الديني. وقد ورث خليفته (ليبين) هذه التركة في الوقت الذي كانت فيه حملة معاداة السامية على أشدها في أروبا وفرنسا. ووصلت أصداؤها إلى الجزائر فوجدت أرضاً خصبة ومشاعر مستعدة للانفعال والاحتراق. وكان المتجنسون الجدد من غير الفرنسيين (الإسبان والإيطاليون مثلاً) أكثر استعداداً لهذا الاحتراق.

الحاكم العام الذي خلف كامبون[2] هو إذَنْ (ليبين). وقد واصل نفس سياسة خلفه في مختلف المجالات تقريباً. فكان موقفه من إعادة الاعتبار للأعيان المتقاعدين هو نفسه أيضاً، إذ منح ليبين ألقاباً شرفية لبعض الأغوات

---

(1) لاحظ أنه لم يذكر اليهود عندما تحدث عن سكان الجزائر، بينما ذكر حتى المالطيين على حدة، أنظر (حكومة الجزائر)، ص 9.

(2) عين كامبون سفيراً لبلاده بواشنطن، سنة 1897. ثم كان في الأمانة العامة بوزارة الخارجية خلال الحرب العالمية الأولى، كما ذكرنا، ومن هذا الموقع قدم للصهيونيين وعد فرنسا بتأييدهم في إنشاء وطن قومي في فلسطين.

والقياد الذين ميزوا أنفسهم بخدمة فرنسا، وأعطى بعض السلطات إلى من لا يزالون يمارسون الوظيفة منهم في المناطق العسكرية (الجنوب). وسيراً مع سيرة سلفه مع الأعيان ورجال الدين، طلب ليبين كذلك من الولاة والجنرالات إعداد تقارير وتحقيقات عن الأعيان وأهل النفوذ في مناطقهم. واعتقد ليبين أن رجال الدين هم الأكثر نفوذاً على المواطنين، ولذلك أولاهم الاهتمام ليراقبهم، لأن نفوذ الأجواد والمرابطين قد تضاءل أو انتهى. ووسع ليبين من شبكة الجوسسة على الجزائريين فأمر الأغوات أن يطلبوا ممن هم تحتهم من القياد والشيوخ أن يزودوهم بتقارير عن حركة «رعاياهم» واتصالاتهم، وأن يكونوا عارفين بكل ما يجري في منطقة حكمهم. ومن آثار ليبين إنشاؤه لأغوية المنيعة، وجعل ورقلة وميزاب تابعتين لها، كما وسع من منطقة أولاد سيدي الشيخ مما فهم منه إعادة الاعتبار والسلطة إليهم، وقد جاء ذلك بعد وفاة زعيميهم: قدور بن حمزة وسي الأعلى بن بوبكر.

وإن هذه السياسة التي اتبعها ليبين نحو أعيان الجزائريين في الصحراء خاصة قد أثارت زوبعة ضده من الصحافة الاستعمارية التي اتهمته بالرجوع إلى الاعتماد على الرؤساء الأهالي. ولم يكن هذا الحاكم العام يتمتع بشخصية كامبون ولا برصيده السياسي ولا بدعم البرلمان له، فواجه الرأي العام الكولوني وحده. وصادف ذلك حملة إعلامية ضد القياد تشبه الحملة التي حدثت قبل ذلك بسنوات ضد القضاة. فقد اتهم الكولون وأنصارهم القياد أيضاً بالفساد والابتزاز والرشوة واختلاس الأموال وحتى الخيانة. وكانت حملة معاداة السامية أيضاً ما تزال على أشدها، فلم يسع ليبين سوى الاختفاء من المسرح في أقل من سنة تقريباً[1].

وكان من المنتظر أن يكون خلفه أقوى منه حتى يستطيع فرض السياسة الفرنسية الجديدة التي أوصت بها لجنة فيري، أو يغير هذه السياسة تماماً. وكان

(1) آجرون (الجزائريون)، 2/631 ـ 632.

الحل هو الثاني. فقد جاء لافيريير حاكماً عاماً سنة 1898، حاملاً معه حقيبة من الترضيات للكولون لمواجهة الواقع الخطير على فرنسا. ويسمي بعض الفرنسيين هذا الخطر بالأزمة أو بالثورة الفاشلة. وليست هذه الثورة من جانب الجزائريين ولكن من جانب الفرنسيين قدماء وجدد. ولنشر إلى أن قانون التجنيس الفرنسي قد سمح خلال الثمانينات بتجنس أكثر من ثلاثين ألفاً من الإيطاليين والإسبان وغيرهم ممن كانوا يعتبرون «أجانب». وكان كثير من الفرنسيين يشكون في ولاء هؤلاء وولاء أبنائهم لفرنسا. فقد كانوا موالين لبلدانهم الأصلية، وكان العديد منهم يتحدثون لغاتهم الأصلية أيضاً ويتساكنون في أحياء خاصة بهم، ولهم فنونهم الشعبية وأغانيهم وتقاليدهم. ولكن الفرنسيين كانوا يريدون تكثير العناصر الأروبية والمسيحية لمقاومة نمو الجزائريين الديموغرافي خوفاً من المستقبل[1]. فإذا بهم يواجهون مشكلة انفصال الجزائر عن فرنسا على يد هؤلاء المتجنسين الجدد.

وكانت معاداة السامية تجد تعبيرها في شعارات ثورية ودعوات للإعلان عن جزائر مستقلة عن فرنسا بقيادة الكولون غير المرتبطين جداً بفرنسا. وكان زعيم هذا الجناح هو الشاب الإيطالي الأصل: ماكس ريجس الذي فاز في انتخابات بلدية الجزائر، وكان من المعادين المتحمسين لليهود، مطالباً بإلغاء قرار كريميو الذي أعطاهم الحق في الانتخابات. وتزعم ريجس فكرة استقلال الجزائر (الفرنسية ـ الأروبية) والتحضير للثورة الانفصالية. وكان له آخرون يساعدونه في خططه، وأنصار من الفرنسيين أو الكولون الآخرين. وكان هؤلاء يريدون جر المسلمين إلى معركتهم فينصحونهم بتقديم عرائض تقول لفرنسا إنهم لا يوافقون على منح اليهود الحقوق السياسية إلا إذ حصلوا عليها قبلهم. أما اليهود فقد كانوا يناورون بطريقة أخرى. وهي قولهم للفرنسيين إن الخطر

---

(1) كان سكان الجزائر سنة 1898، حسب إحصاء نشرته (مجلة إفريقية الفرنسية)، سبتمبر 1898، ص 171، هكذا: المسلمون 3,764,000؛ والفرنسيون 318,137؛ والأجانب (وهم المنتمون إلى مختلف الطوائف المسيحية) 211,580؛ واليهود 48,763.

الحقيقي القادم هو الخطر العربي، وهم يعنون بذلك نهضة المسلمين الجزائريين وحركة الجامعة الإسلامية التي كانت نشطة في المشرق.

وفي وسط هذا الهياج والأحداث حلّ لافيريير بالجزائر في 31 غشت 1898. وكان معه دعم وزير الداخلية (ليون بورجوا)، وكلاهما من الأعضاء في المحافل الماسونية ومن الجمهوريين. واتفقا (لافيريير وبورجوا) على تقسيم الجبهة التي يتزعمها ريجس والتي تعادي اليهود، لأن فرنسا في حاجة إلى دعم اليهود الأوروبيين، كما ذكرنا، ولأن قضية العقيد (دريفس) ما تزال حية في الضمير الفرنسي. ولذلك كان برنامج لافيريير هو التنازل عن بعض الأمور من جهة واستعمال السلطة من جهة أخرى. أما التنازل فهو منح المطالبين بالانفصال مطلبهم جزئياً، وذلك ما أطلق عليه اسم (الذاتية المالية)، وليس هناك مجال للاستقلال السياسي طبعاً. والأمر الثاني هو منح الثائرين مجلساً محلياً (برلماناً) يسمى (الوفود المالية) أي برلمان لا يشرع ولكنه ينظر في المسائل المالية والميزانية الخاصة بالجزائر. وبالإضافة إلى ذلك اشتملت حقيبة لافيريير على حل الهيئات الإسرائيلية الولائية وإحلال هيئات إدارية محلها، كما ذكرنا سابقاً، وكانت كل هيئة تتألف من ستة أعضاء لائكيين وربي، كما أعلن الحاكم العام أن الضرائب التي يدفعها اليهود ستوضع في صندوق يسمى المساعدة العمومية.

لقد فوجىء لافيريير عندما اطلع على الوضع عن كثب ووجد أن هناك حركة انفصالية فعلية في الجزائر يقودها الزعماء المتجنسون من أصول غير فرنسية كما كان وراءها المعادون لليهود. ولذلك كتب إلى وزير الداخلية قائلاً إن ريجس ومعه ثلاثون ألف إسباني وإيطالي كانت فرنسا قد جنستهم وأعطتهم حق الانتخاب بدون حذر، وأنه يعتبرهم فرنسيين غير جيدين. وقد جنّد لافيريير الشرطة السرية (التجسس) للاطلاع على معرفة ما يدور في المراسلات، فأثبتت الشرطة أن هناك حركة انفصالية لا غبار عليها، وأن لويس ريجس (أخو ماكس) كان يعطي النصائح للجرائد المعادية لليهود. ومنها جريدة (أنتي جويف). واستطاع لافيريير أن يقسم الجبهة بفصل الفرنسيين الجيدين عن غير الجيدين،

أو بالتمييز بين فرنسيي فرنسا وفرنسيي أروبا. وأجبر ماركس ريجس على الهروب إلى إسبانيا، والمثول أمام المحكمة. وانخفضت مسحوبات الجريدة المذكورة وغيرت اسمها إلى (ألجيريان). ولكن العاصفة لم تهدأ بعد.

إن الذي أوقفها حقاً هو ما سمي «بالخطر العربي»، كما توقع اليهود، وهو حدوث ثورة عين التركي (قرب مليانة) سنة 1901. وكما حدث سنة 1871 عندما سادت الفوضى بين الفرنسيين وأوشكوا على الحرب الأهلية فلم يطفئها بينهم سوى حدوث الثورة المقرانية، فكذلك سنوات 1898 ـ 1901 كانت تهدد فرنسا بانفصال الجزائر عنها على يد «فرنسيين غير جيدين» لولا حدوث الثورة التي قام بها الشيخ يعقوب وإخوانه[1]. لقد تلاشت العاصفة بالتدرج رغم فوز ماكس ريجس في انتخابات 1900، و1901، وأصبح ربما من «الجيدين» عندما أقنع المحكمة بأنه غير انفصالي. كما أن الكولون رضوا بالذاتية المالية والمجلس المنتخب، والتمثيل في البرلمان والمجلس الأعلى، بالإضافة إلى «وعد غير مكتوب» من باريس بعدم التدخل في شؤون الجزائر. وقد علق السياسي/الجغرافي المحافظ غوتييه على ذلك بأن الحكم قد وضع بالتدرج في يد الكولون. وهكذا افتتح لافيريير مجلس الوفود المالية سنة 1898، وكان يتألف من أعضاء جزائريين غير منتخبين وأعضاء منتخبين يمثلون الكولون، مع التمييز الدائم في نسبة التمثيل[2].

لجنة التحقيق (1891) ومستقبل الجزائر

لقد كتب الكثير عن اللجنة الفرنسية الرسمية (لجنة مجلس الشيوخ) التي حققت في أوضاع الجزائر سنة 1891، وهي اللجنة التي تسمى أيضاً باسم عدد

---

(1) أنظر عنها الحركة الوطنية، ج 2. وعن موضوع معاداة اليهود وعهد لافيريير و«هداياه» إلى كولون الجزائر أنظر آجرون (تاريخ الجزائر..)، 2/65 ـ 67. كذلك غوتييه (كراسات الاحتلال)، ص 8.

(2) أنظر سابقاً فقرة التمثيل النيابي (هدية لافيريير).

أعضائها (لجنة 18 عضواً). ولا تبدو أهميتها في عدد أعضائها ولا في توقيتها ولا حتى في التوصيات التي قدمتها وإنما ترجع أهميتها في نظرنا إلى أنها الأولى من نوعها منذ اللجنة الإفريقية سنة 1833 التي أوصت ببقاء الجزائر في يد فرنسا، وإلى كونها عبرت عن تحوّل في نظرة البرلمان والحكومة الفرنسية نحو مستقبل الجزائر. وقد يتبادر إلى الذهن أن اللجنة جاءت لتحقق في المظالم التي ارتكبها الكولون والإدارة المحلية ضد الجزائريين منذ 1871، ولكن هذا التصور خطأ، فالذي دفع بمجلس الشيوخ إلى تعيين اللجنة من أعضائه هو التحول في السياسة الاستعمارية عموماً والفرنسية خصوصاً في العشرية الأخيرة من القرن الماضي. ومن علامات ذلك التحول هو التطاحن على احتلال إفريقية، والموقف من العالم الإسلامي، إلى جانب التطور الصناعي والسكاني للدول الاستعمارية.

ومع ذلك فإن اهتمام البرلمان الفرنسي بموضوع الجزائر، بعد إهمال دام عقوداً، يعد في حد ذاته تحولاً كبيراً[1]. لقد كانت شؤون الجزائر طيلة عقدين تحت رحمة الكولون وفي يد حكام عامين كانوا لعبة في أيديهم، وكان نواب الكولون يبررون كل أعمالهم أمام البرلمان في باريس، وكانت صحفهم تضلل الرأي العام الفرنسي، ووسائلهم (منها الأندجينا) تقمع الجزائريين، فلا يستطيعون معه حراكاً. ولكن الأصوات التي ارتفعت بين الحين والآخر خلال الثمانينات ضد التعسف مع القضاء الإسلامي وسياسة الأرض والخوف من التجنس والخدمة العسكرية التي تسببت في الهجرة، كل ذلك لفت أنظار الفرنسيين إلى الخطر المستقبلي. ومن الخطأ أن نقول إن سياسة الإلحاق التي اتبعها لويس تيرمان كانت وحدها سبباً في إنشاء لجنة التحقيق. فالجزائريون في عرائضهم قد طالبوا بهذه اللجنة وألحوا على الوزراء الذين زاروهم خلال الثمانينات في ذلك.

---

(1) يقول آجرون إن البرلمان ترك الأمور في الجزائر دون تدخل تحت تأثير الفكرة الشائعة، وهي أن الكولون جمهوريون غيورون وأنهم أنصار الإندماج مع فرنسا.

ويعود الفضل في إنشاء اللجنة أيضاً إلى السياسي الاستعماري الماهر، جول فيري، الذي عاصر احتلال تونس والنزاع مع إيطاليا عليها والأطماع الأروبية في بقية المغرب العربي والعالم الإسلامي. وكان فيري قد زار الجزائر رفقة بعض الوزراء أوائل الثمانينات وتجول فيها، وربما كان قد استمع أثناء ذلك إلى شكاوى الجزائريين مباشرة، أو غير مباشرة. وهو الذي كان له دخل في تعيين جول كامبون حاكماً عاماً، كما أشرنا. وقيل إن فيري كان يريد من اللجنة البرلمانية (المشيخية) أن تكون مثل اللجان الإنكليزية الكبرى التي لها صلاحية النظر والدراسة ثم تقديم المقترحات للتنفيذ، ولكن وزير الداخلية عندئذ رفض أن تكون اللجنة مؤهلة إلى ذلك الدور. وقد طبعت اللجنة استبياناً من حوالي اثني عشر سؤالاً ووزعته في الجزائر للجواب عنه. وكانت الأسئلة تدور حول المسائل التي تشغل بال الجزائريين والكولون معاً، مثل القضاء الإسلامي والتجنس، والخدمة العسكرية والحالة المدنية وملكية الأرض والاستعمار والانتخابات والتعليم ونحو ذلك. وكان رد الفعل مختلفاً، فأما الجزائريون فقد تشجعوا بالاستبيان وبحضور أعضاء اللجنة والترخيص لهم بالقول والكتابة أمام الأعضاء. وأما الكولون فقد أشاعوا أن الاستبيان لا يعنيهم وإنما يعني الأهالي «الأندجين». بينما اعتقد نواب الكولون أن مجيء اللجنة سيعزز مواقفهم ويصحح نظرياتهم حول الجزائر والأهالي.

كانت اللجنة برئاسة جول فيري ونيابة بارتيلو، وكتابة فرانك ـ شيفو وبوليا. وكانت تضم مدنيين وعسكريين[1]. وخلال شهر مارس عينت اللجنة سبعة أعضاء منها للتوجّه إلى الجزائر فحضروا في شهور أبريل ومايو ويونيو، ودام بقاؤهم وتحقيقهم حوالي خمسين يوماً. وكان فيري من بين السبعة. وقد طاف الوفد مختلف أنحاء الجزائر واستمع إلى آراء الجزائريين والأروبيين،

---

(1) عند وفاة جول فيري قبل استكمال اللجنة عملها خلفه على رئاستها زميله: كونستانس. وقد توفي فيري في 17 مارس 1893.

سياسيين وغيرهم. وقد عرفنا مطالب (عرائض وشكاوى) الجزائريين أو «الكراسات العربية» كما سماها بعضهم. وقد شارك في صياغتها مختلف الفئات من أعيان وقياد وكبار ومحافظين وشبان، ومعظمها كانت مطالب جماعية. وقد لاحظ كومبس وهو أحد أعضاء اللجنة، أن الجزائريين اعتبروا اللجنة كأنها مرسلة من السماء. وأعلنوا لها عن سوء حالهم في الفقر والخراب الذي حلّ بهم. ولكنهم أجمعوا على تفضيلهم البقاء على الأحوال الشخصية (دون تجنس) وعلى تخفيف الضرائب وإلغاء الأندجينا أو التخفيف منها، وعلى رفض الخدمة العسكرية الإلزامية، كما طالبوا بعدم إلزامهم بتغيير الحالة المدنية على الطريقة الفرنسية (اتخاذ الألقاب العائلية وتغيير التلقيب والأسماء)، وكذلك اتفقوا على عدم إلزامهم بالتعليم الفرنسي، وطالبوا باستعادة نظام القضاء (العمل بالشريعة) ودعم سلطة المستشارين البلديين. واشتكوا، ولا سيما أعيان المدن، من الإهانة التي كان يلحقها بهم تطبيق قانون الأهالي[1].

وفي باريس استمعت اللجنة إلى شخصيات لها اطلاع ودراية بالجزائر، من إعلاميين وسياسيين ومؤلفين. وفي مقدمتهم الحاكم العام السابق تيرمان وجانمير، مدير التعليم بالجزائر، وزيس، رئيس المحكمة العليا بها، وكذلك فلاندان، ولوروا بوليو الذي كان رئيساً لمنظمة تدعى جمعية حماية أهالي المستعمرات، وجول كامبون وواهل، وهو أستاذ ومؤلف، وغيرهم. أما من المسلمين فلم يستدع إلى باريس، حسب علمنا، سوى اثنين لتقديم رأييهما، وهما الدكتور بلعربي (ابن العربي) ومحمد بن رحال. ولم تكد مطالبهما وآراؤهما تخرج عما جاء في العرائض السابقة.

وكانت اللجنة قسمت أعمالها إلى محاور كبرى، واختص كل عضو بمحور درسه من مختلف جوانبه، ثم قدم عنه تقريراً مفصلاً أمام مجلس الشيوخ. وكانت المحاور تسعة نذكرها فيما يلي مع اسم العضو المسؤول أمام المحور:

(1) آجرون (الجزائريون)، 1/451.

1 ـ التعليم الابتدائي الأهلي (كومبس).
2 ـ التنظيم والاختصاصات (صلاحيات الحاكم العام في الجزائر (فيري).
3 ـ النظام الجبائي (كلامجران).
4 ـ نظام الغابات (فيشار).
5 ـ الملكية العقارية (فرانك ـ شوفو).
6 ـ المسؤولون الوزاريون (دوبوي).
7 ـ التعليم العالي الإسلامي ـ المدارس الرسمية الثلاث (كومبس).
8 ـ القضاء الإسلامي والفرنسي: الشرطة والأمن (إسحاق).
9 ـ الاستعمار (لابيش).

ويعتبر هذا البرنامج على درجة كبيرة من الأهمية[1]. ولكن المهم ليس الدراسات وجمع الشهادات وتحليل الوثائق المقدمة واستخلاص العبرة والنتائج، بل المهم هو التنفيذ والسيطرة على الوضع بعد معرفة الحقائق. والواقع أن اللجنة، رغم دوافعها الواضحة في معرفة الحقائق كانت تفتقر إلى الصلاحيات وكانت تخضع إلى ضغوطات كثيرة. كما أن موت جول فيري المبكر بالنسبة لأعمالها قد حرمها من حماسه وخبرته. وقد تميعت أعمالها داخل مناقشات ومناورات في مجلس الشيوخ، ومالت الكفة من جديد نحو الكولون ونوابهم. ورغم أن كامبون قد شارك بفعالية في المناقشات ـ باسم الحكومة ـ فإنه لم يخرج من الجزائر سنة 1897 إلا وقد ارتفع صوت الكولون من جديد، وجاء بعده ليبين ثم لافيرير فلم يستطيعا تسيير السفينة. وقد كان على الأخير أن يأتي بتنازلات، كما ذكرنا، وأن يَعِدَ بعدم تدخل باريس في شؤون الجزائر، وأن يمنح الكولون مطالبهم، ومنها الذاتية المالية

---

(1) نشرت اللجنة تقاريرها بين 1892 ـ 1896. وبعضها هام من الناحية التاريخية، سيما تقرير كومبس عن التعليم الجزائري، وفيري عن سلطة الحاكم العام، إلخ. انظر كامبون (حكومة الجزائر)، الجزائر 1918. أنظر محمد العابد الجلالي (تقويم الأخلاق)، ص 70.

والمجلس (البرلمان) المالي المنتخب.

ولكن يجب الاعتراف بأن ماء الجزائر الراكد الذي رمته اللجنة بحجرها قد ظل يتحرّك. ويكفي أنها ندّدت ببعض الممارسات الإدارية مثل سياسة الإلحاق، وأعطى تقرير فيري صلاحيات واسعة للحاكم العام أو بالأحرى أعاد له سلطاته المسلوبة منه منذ 1870. وجمعت اللجنة شهادات عن بؤس الجزائريين وتدمير اقتصادهم بأخذ الأراضي منهم عن طريق الحيلة وفرض الأندجينا والمراباة، كما شاهدت اللجنة آثار اختفاء عناصر المجتمع الفاعلة من أغنياء الحضر والأعيان والأجواد والمرابطين والأشراف والقضاة والمدرسين. وعلمت أن الجزائريين مع ذلك متمسكون بثوابتهم وكانوا يرفضون الاندماج والتجنس والمس بالشريعة الإسلامية واللغة العربية والأملاك. ومع تحرك الماء الراكد وهبات روح النهضة في الشرق وأصوات بعض المساندين من الفرنسيين أمثال البان روزي، ولوروا بوليو، وجان جوريس، واصل الجزائريون الكتابة عن مشاكلهم والتعريف بقضيتهم، كما ظهر ذلك في أعمال محمد بن رحال والطيب مرسلي وحميدة بن باديس[1].

ونريد الآن أن نذكر دور اثنين من رجال السياسة والنفوذ أثناء نشاط اللجنة، وهما شارل جونار وكميل صابتييه. وجونار الذي سيتولى حكم الجزائر ثلاث مرات منذ فاتح القرن، كان عارفاً بشؤونها قبل إنشاء اللجنة، وكان مشاركاً في أعمال اللجنة ومؤيداً لسياسة جول فيري. والملفت للنظر هو أن جونار، مثل كامبون الذي تولى رئاسة ديوان شانزي، كان أيضاً رئيساً لديوان تيرمان. وكان نائباً برلمانياً، ومتولياً خلال 1885 ـ 1889 لشؤون الجزائر في وزارة الداخلية. وكانت آراؤه عندئذ منسجمة مع آراء أعضاء اللجنة بصفة عامة. وطالب جونار بإنشاء مكتب للجزائر في باريس (وهو مطلب لاحظناه في بعض العرائض)،

(1) بعد تعثّر آثار اللجنة على الوضع بالجزائر وتأثير معاداة اليهود، جاء شارل جونار وأحيا طريقة جول كامبون وعمل بآراء جول فيري بالنسبة للحاكم العام والتقرّب من الجزائريين، ولكن ذلك يدخل في مرحلة الجزء الثاني من الحركة الوطنية.

وإلغاء الاندماج الذي طالب به الكولون والاكتفاء بالمراقبة الدقيقة للإدارة، على أن تكون مهمة المكتب هو السهر على مصلحة السياسة الفرنسية قبل كل شيء. وقد اتهمه الكولون، كما اتهموا أعضاء اللجنة بأنهم كانوا يريدون الرجوع إلى سياسة المملكة العربية. ونظم الكولون مظاهرة ضدهم يوم 16 فبراير 1892[1].

أما صابتييه فقد كان نائباً وسياسياً نشطاً في إدارة تيرمان أيضاً. وكان يؤمن أو بالأحرى يعمل كل ما في وسعه على إحداث الإنقسام بين الجزائريين استناداً على نظرية الأعراق والأنثروبولوجيا الجديدة. وبناء على ذلك قال إن في الجزائر ثلاثة أجناس هم العرب والقبائل والشاوية. وتمسك هو بضرورة فرنسة القبائل (الزواوة) وإعدادهم إلى الاندماج في الفرنسيين، باعتماد النظم المحلية (الأعراف) وسياسة الصفوف (التفريق). واستطاع صابتييه أن يؤثّر على أعضاء اللجنة مثل بوليا وفرنك ـ شوفو وقيشار. وكان ماسكري (وهو عالم وأديب ومدير لمدرسة الآداب) يؤمن أيضاً بنظرية الأعراق، وهو الذي كان يترجم عن أهل زواوة عندما زار أعضاء اللجنة المنطقة. رغم أن ماسكري كان أقل حماساً للموضوع من زميله صابتييه. ومن الذين اقتنعوا بفكرة تفريق الجزائريين أيضاً (بيردو) الذي كان من الشخصيات البارزة عندئذ، وكان يؤمن بسياسة (فرق تسد) الرومانية، وادعى أن الأجناس في الجزائر ليس لها نظم واحدة، وأكد على ضرورة بقاء العرب والقبائل «منفصلين». واتفق في ذلك مع صابتييه الذي قال للجنة، وهو يتساءل: «لماذا لا نمنع اتحاداً لا يمكن إلا أن يكون ضد فرنسا؟» ورغم أن بعض القبائل قالوا إن المستشارين العرب لا يعرفون مصالحهم ولا يحسنون تمثيلهم فإن بعضهم، مثل أحمد بن سليمان، قد طالب باستعمال القضاة المسلمين بدل القضاة الفرنسيين في منطقتهم إسوة بكل الجزائر لأن الإسلام واحد[2]. ورغم أن تقارير اللجنة ليست صريحة في مسألة التفريق بين

---

(1) آجرون (تاريخ الجزائر. .)، 2/ 47 ـ 48.

(2) آجرون (الجزائريون)، 1/ 482. يرى آجرون أن فيري، تحت تأثير لويس رين، لم يقتنع بسياسة التفريق بين الأجناس هذه.

الجزائريين فإن مبدأ صابتييه قد ظهر واضحاً في إنشاء الحكومة لمجلس الوفود المالية سنة 1898، إذ نص فيه على وجود فرع عربي وفرع قبائلي.

من دعامات الاحتلال: الاستشراق والترجمة والبحث

رأينا في فصل آخر من هذا الكتاب كيف اعتمد الفرنسيون على المثقفين من أبنائهم في العربية والعارفين بأحوال الشرق والإسلام، وكيف استعانوا في ذلك، بداية، بنصارى الشام ومصر، وحتى ببعض المستعربين الأوروبيين من الدنمارك وإيرلندا. وقد تقوى ساعد هذا الفريق بحلول كل من بيربروجر وبرينييه بالجزائر، ومواصلتهما الحثيثة لخدمة الإدارة والاستشراق، كل في مجاله، وطال عهدهما، أي من وسط الثلاثينات إلى آخر الستينات من القرن الماضي. وقد تولى الأول الدراسة والبحث و«الجوسسة العلمية». إذا صح التعبير، وتولى الثاني (برينييه) تدريس العربية والدارجة لجيش من الجنود والإداريين الذين أصبحوا هم الحكام في المكاتب العربية فترة طويلة. وقد تعاون معهما عدد من العلماء المستشرقين والعسكريين أمثال شيربونو وهادمان، وفيرو، ودي رينو، وديفوكس، وديسلان. وكان ذلك هو العهد الأول للاستشراق الفرنسي في الجزائر (1830 ـ 1870).

أما العهد الثاني فهو الذي يمتد من السبعينات إلى سنة 1905 تاريخ انعقاد مؤتمر المستشرقين الرابع عشر بالجزائر على يد علماء الاستشراق الذين كانوا يشكلون هيئة التدريس في مدرسة الآداب بالجزائر. وخلال هذا العهد ظهر علماء بارزون تركوا بصماتهم على مدرسة الاستشراق الفرنسي عموماً، نذكر منهم إيميل ماسكري، ورينيه باسيه، وإدمون فانيان، وهوداس، وتلاميذهم. كما ظهر إلى جانبهم عدد من «المعاونين» الجزائريين أمثال ابن سديرة، وابن الونيس، وابن أبي شنب، وبوليفة، ومحمد نهليل، وابن علي فخار.

وقد شهد العهد الثاني للاستشراق دمج كراسي (حلقات) اللغة العربية في المدارس الفرنسية الثلاث، ابتداء من حوالي 1880، كانت حلقات اللغة العربية

التي تأسست في الثلاثينات موجهة كما عرفنا، إلى الفرنسيين الذين سيتولون الوظائف العسكرية والمدنية في الجزائر، وكان منها واحدة في كل إقليم: في العاصمة وقسنطينة ووهران. وفي عهد الجنرال شانزي (الحاكم العام) جرى إصلاح جزئي للمدارس الشرعية ـ الفرنسية الثلاث، فبعد أن كانت بإدارة جزائرية، ولو كانت صورية، وبرنامج عربي ـ إسلامي فقط، أصبحت تحت إدارة مستشرقين فرنسيين هم في الواقع رؤساء حلقات (الكراسي) الدراسات العربية أنفسهم. كما أن برنامجها قد «تفرنس» فأدخلت فيه اللغة الفرنسية والتاريخ والجغرافية والحساب والتاريخ الطبيعي على يد أساتذة فرنسيين. ومن ثمة أصبحت المدارس التي كانت معدّة لتخريج القضاة والأيمة ومدرسي الفقه، مدرسة مزدوجة لتخريج القضاة المزدوجي الثقافة، والمترجمين، والمدرسين، وبعبارة صريحة أصبحت المدارس الثلاث تقوم بدور المدرسة العتيقة من جهة ودور حلقات اللغة العربية الاستشراقية من جهة أخرى. ووجهت منذ 1880 لتخدم النفوذ الفرنسي ليس في الجزائر فحسب بل في المغرب العربي وغرب إفريقية أيضاً[1].

وصادف هذا التنظيم إنشاء المدارس العليا أيضاً، أو نواة جامعة الجزائر المقبلة. وذلك سنة 1879. ففي هذا التاريخ أنشئت مدارس الحقوق والآداب والعلوم، إضافة إلى مدرسة الطب التي كانت موجودة منذ الخمسينات. ويهمنا من هذه المدارس العليا مدرسة الآداب (وجزء من مدرسة الحقوق) التي أصبحت خلية نحل لنشاط المستشرقين الفرنسيين. وأول من تولى إدارة مدرسة الآداب هو إيميل ماسكري الذي كان قد حلّ بالجزائر منذ أوائل السبعينات. وكان أديباً ومؤلفاً وباحثاً في اللهجات والأجناس، فكتب وزار الأوراس وزواوة وميزاب، وكتب أطروحته عن طراز البناء عندهم، وربط علاقات مع علماء كل منطقة، ولا سيما مع الشيخ محمد بن يوسف اطفيش (ميزاب) وكتب في عدة

(1) يطلق الفرنسيون أحياناً على المدارس الشرعية الثلاث اسم «التعليم العالي الإسلامي». وللمزيد عن حلقات اللغة العربية (الاستشراقية) وعن المدارس الشرعية الفرنسية الثلاث أنظر فصول التعليم من تاريخ الجزائر الثقافي.

مجلات فرنسية، وأنشأ في الجزائر (المراسل الإفريقي) التي كانت هي لسان حال المستشرقين فترة طويلة. وكان ماسكري هو مترجم لجنة التحقيق سنة 1892 عندما حلت بالجزائر سيما في نواحي زواوة. ولكن وفاته المبكرة تركت فراغاً ملأه من بعده زميله رينيه باسيه الذي حلّ بالجزائر سنة 1880 كأستاذ في مدرسة الآداب[1]. وكان تأثير باسيه على مدرسة الاستشراق أكثر من زميله ماسكري.

ومنذ البداية ربط باسيه نشاطه العلمي بالمصالح الاستعمارية الفرنسية، وأصبح هو في ميدان البحث اللغوي والأدبي، ورين في الميدان العرقي والديني، وديبون وكوبولاني في مجال الطرق الصوفية، ولوسياني في الميدان الإداري والفكري، يكملون بعضهم البعض. وكانت الإدارة (وفيها أمثال كامبون وجونار ولوسياني ورين. . .) تسهل مهمة المستشرقين في التنقّل و«الاستكشاف» و«البعثات العلمية» والسفر والنشر. وهكذا التقت المصلحة الفرنسية العليا مع الاستعداد الفطري والمواهب لهذه الفئة من الباحثين في شؤون الشرق والإسلام واللغة العربية.

حلّ باسيه بالجزائر عام 1880 وعمره إذاك 44 سنة. وأصبح أستاذاً للأدب العربي في مدرسة الآداب بالجزائر أثناء إدارة ماسكري لها. وكان زميلاه فيها هوداس وفانيان. واستطاع باسيه في ظرف قصير أن يكون مدرسة بذاتها، كان ينتج أعمالاً فردية وجماعية، ويوجه تلاميذه للقيام له بأعمال ميدانية، وكان الموظفون الإداريون يمدونه بالمعلومات والتسهيلات. فكتب البحوث القصيرة والمقالات والتعاليق حتى وصلت إلى العشرات. وشارك في مؤتمرات عديدة، منها مؤتمرات المستشرقين العديدة والتي قدم فيها بحوثاً عن الأدب العربي، والدراسات البربرية، ولغة الهوسة. وزار باسيه المكتبات الخاصة والعامة في

---

(1) ولد باسيه (1855 ـ 1924)، وحياته مبسوطة في كتب الاستشراق وفي تأبين تلاميذه له، أمثال محمد بن شنب وألفريد بيل وغيرهما. انظر (الميلانج) الذي يحمل السمة. و(إفريقية الفرنسية)، 1924 ـ ص 13 ـ 14، وهنري ماسيه (الدراسات العربية في الجزائر)، وقد تناولنا حياته في فصل الاستشراق من تاريخ الجزائر الثقافي.

الجزائر وتونس وغيرهما للاطلاع على المخطوطات العربية وتصنيفها في (كاتلوقات) يستفيد منها غيره، وتعرف الإدارة من خلالها ما يملكه الجزائريون والتونسيون من تراث. وكانت الأبواب تفتح له عن طريق الضغط الإداري على أهل الزوايا والمكتبات الخاصة. وقد توّج باسيه نشاطه الاستشراقي في تنظيمه للمؤتمر الرابع عشر للمستشرقين الذي انعقد في الجزائر في ربيع 1905. ولا شك أن إدارة جونار قد ساعدته في ذلك، ولكن شخصيته وشهرته وتلاميذه ساعدت على نجاح المؤتمر. وقد عاش بعد المؤتمر طويلاً (توفي 1924).

أخرج باسيه مجموعة من التلاميذ الفرنسيين والجزائريين. ومن أبرز تلاميذه الفرنسيين ألفريد بيل الذي ورث عنه النشاط وربط الاستشراق بالإدارة الفرنسية وطمس معالم الجزائر، ولكنه زاد عليه في التعصب الأعمى وكراهية كل ما هو عربي وإسلامي وأهلي. وقد تولى بيل إدارة مدرسة تلمسان سنوات طويلة، وكان من هناك هو عين فرنسا على الدراسات العربية ـ الإسلامية في المغرب الأقصى أيضاً. ويظهر تعصبه الشديد في كتابه (الفرق الإسلامية) وفي تقاريره التي كتبها كمفتش للتعليم العربي في مدارس ومساجد ولاية وهران عندئذ. ومن تلاميذ باسيه أيضاً ديستان، الذي كتب وعاش في غرب إفريقية، واختصّ بالمخطوطات العربية والبربرية هناك، وتميّز ديستان بأنه أول من تولى كرسي اللغة البربرية في مدرسة اللغات الشرقية (باريس) سنة 1913. وهو الكرسي الذي أنشأه الفرنسيون بعد احتلالهم للمغرب وبعد أن وسعوا من الدراسات البربرية في المغرب العربي عموماً. أما الذين تتلمذوا على باسيه وورثوا نشاطه وأفكاره فعدد من عائلته أمثال أندري باسيه وهنري باسيه. ولكن نشاطهما يأتي بعد الفترة التي نعالجها.

أما تلاميذه الجزائريون فنذكر منهم محمد بن أبي شنب، وسعيد بوليفة. وكان الأول قد ظهر ابتداء من أوائل هذ القرن في ميدان التراث والحياة الاجتماعية. ولكنه ساهم خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي بعدد من الترجمات والمقالات عن الشعر الشعبي وعن التعليم عند المسلمين وبعض

الموضوعات الاجتماعية. ثم انطلق ابن أبي شنب في تحقيق التراث الجزائري والإسلامي عموماً، واهتم باللغة العربية ودارجتها الجزائرية، وأصبح من العناصر التي اعتمد عليها باسيه في مدرسة (كلية) الآداب، وكان من الذين ساهموا مساهمة بارزة في مؤتمر المستشرقين سنة 1905. أما بوليفة فقد وجهه باسيه إلى دراسة التراث البربري، ولا سيما الزواوي. وأدخله، مثل ابن أبي شنب، إلى التدريس في مدرسة الآداب. ولم ينتج بوليفة مثل إنتاج ابن أبي شنب كثرة وأهمية، ولكنه قدم أعمالاً وثائقية ذات قيمة سواء تلك المتعلقة بالعرف (القانون) الزواوي وتاريخ جرجرة أو تلك المتعلقة بلهجة الأطلس في المغرب الأقصى بعد المهمة التي كلفته بها هناك الحكومة الفرنسية.

ولم يكن ابن سديرة ولا ابن الونيس من تلاميذ باسيه، بل هو الذي استفاد من خبرتهما. كان ابن سديرة من علماء اللهجات المبكرين، وقد تخرج من المعهد السلطاني (كوليج الجزائر) خلال الخمسينات وواصل تعلمه في مدرسة ترشيح المعلمين، وقضى فترة في فرنسا، وكان نابغة في تخصصه وطموحاً في أفكاره. فألّف كتباً ومعاجم في لهجات اللغة العربية والبربرية، ومعظمها كتب تعليمية. وتولى وظائف أخرى قبل أن يلتحق بمدرسة الآداب خلال الثمانينات، عندما أخذ الفرنسيون يستعدون لتوظيف الاستشراق لخدمة المصالح التوسعية والتفرقة العرقية بين السكان. وكذلك ألحقوا بنفس المدرسة الهاشمي بن الونيس لتدريس البربرية، ولكن ابن الونيس لم يؤلف، على حد علمنا، وكان منشغلاً بالقضاء والسياسة (الانتخابات ونحوها) أكثر من انشغاله بالإنتاج الأدبي واللغوي. وربما يعتبر من الذين استفاد منهم باسيه في مدرسة الآداب خلال الثمانينات.

وقد لعب المستشرقون أيضاً دوراً في احتلال الصحراء ومعرفة لهجات أهلها ومعاشهم. ومن أبرز الذين ساهموا في ذلك غوستاف موتيلانسكي. وكان قد ولد في معسكر سنة 1854، وتربى في بيئة عربية، ودرس في ثانوية (ليسيه) الجزائر. وأصبح من المترجمين العسكريين. وتنقّل بهذه الصفة في مختلف أنحاء الجزائر، وعمل حتى في تونس. وقد بقي خمس سنوات وهو مترجم في ميزاب بعد احتلالها

(1883). وهناك درس حياة أهلها وتعرف على علمائها، ولا سيما الشيخ اطفيش، واطلع على تراثها العلمي ولا سيما الفقه الإباضي. وجعل من ميزاب محطة للاهتمام بإفريقية وقوافل الصحراء ومعرفة لهجة غدامس وغيرها. ومنذ 1887 أصبح موتيلانسكي مديراً لمدرسة قسنطينة الشرعية الفرنسية (الكتانية) التي كان عبد القادر المجاوي من أبرز شيوخها. وبهذه الصفة راسل موتيلانسكي العلماء ورجال الدين وكان يقدم عن علاقاته ونشاطه تقارير للسلطة تستفيد منها. ومن الذين اتصل بهم علماء الطوارق، والشيخ محمد العروسي شيخ التجانية بقمار، والشيخ الهاشمي شيخ القادرية بعميش. وذهب بنفسه إلى سوف وإلى غدامس، وكتب عن رحلاته وعن المخطوطات التي اطلع عليها وظن أنها مفيدة لبلاده. وقد نشر مجموعة من المقالات وقدم مخطوطات عن الفقه الإباضي وغيره[1].

شملت أعمال المستشرقين مختلف المجالات التي تهم حياة الإسلام والمسلمين والتراث العربي من جهة وتهم الإدارة الفرنسية من جهة أخرى. ولا نريد أن نتوسع في ذلك هنا[2]، وإنما نكتفي بذكر العناوين لاهتماماتهم. ففي المجال الديني درسوا حياة الأولياء والمتصوفة، وكتب الفقه والتوحيد. وفي اللغة درسوا وألفوا المعاجم في اللهجات العربية والبربرية حسب موقع كل لهجة تقريباً. وفي الأدب تناولوا القصص والشعر، بما فيه الشعر الشعبي، والأساطير وتأثير التراث المشرقي والأندلسي. وفي التاريخ نشروا الوثائق والنصوص والأخبار والتراجم والأنساب. وتناول بعضهم الموسيقى والفنون المعمارية والرسم. واهتموا بالآثار والكتابات الجنائزية ونحوها. ولعل أبرز ما

---

(1) عن حياة موتيلانسكي أنظر تأبينه في مجلة (روكاي)، 1907، ص 6 ـ 14. و(مجلة جغرافية الجزائر)، 1907، ص 119ـ 129. وعن رحلته إلى سوف، أنظر (المجلة الآسيوية) السلسلة العاشرة، 1903، المجلد 2، ص 157 ـ 162. وقد مات في قسنطينة سنة 1907. وقد ترجمنا زيارته إلى سوف سنة 1903 ونشرنا ذلك في مجلة الثقافة، 1995 (؟). انظرها في الجزء الرابع من أبحاث وآراء.

(2) للتوسع انظر فصل الاستشراق في التاريخ الثقافي.

ركزت عليه (مدرسة الجزائر) التي ازدهرت في عهد كامبون وجونار هو نشر التراث الجزائري العربي والبربري، والإسلامي عموماً، من لغة وفقه وأدب وطب وتواريخ.

ومن الطبيعي أن لا تكون هذه الجهود علمية محضة أو إنسانية فقط. فشخصيات مثل رينيه باسيه وألفريد بيل وماسكري وموتيلانسكي كانوا في الواقع يؤدون مهمات فرنسية قبل كل شيء فقد كانوا جنوداً في الميدان وليسوا علماء باحثين عن الحقيقة المجردة. كان مثلهم في دعم الاستعمار مثل لافيجري و«جنوده» من الآباء البيض، ومثل المارشال ليوتي و«جنوده» من المحاربين، لقد كانوا يكملون بعضهم بعضاً. ويعملون لنفس الغاية، وهي مساعدة الإدارة على بسط نفوذها على منطقة المغرب العربي وما يتصل بها من إفريقيا والعالم الإسلامي. وكانت (إدارة الشؤون الأهلية) هي المستفيدة المباشرة من نشاط المستشرقين في الجزائر.

* * *

وفي هذا العهد (التسعينات) ازدهرت أيضاً الترجمة باعتبارها إحدى وسائل الاستشراق في البحث والاطلاع. وبالإضافة إلى معرفة معظم المستشرقين للعربية والبربرية والفارسية أحياناً ولهجة الهوسة، جندوا مجموعة من مزدوجي اللغة من الجزائريين أيضاً. فكان بعض هؤلاء يعملون في جريدة المبشر، وبعضهم في المحاكم والقضاء، وبعضهم في التعليم، أو يترجم النصوص اللغوية والتاريخية والفقهية إلخ. وقد اشترك بعض المستشرقين مع جزائريين في الترجمة والتعليق على بعض الأعمال التراثية واللغوية، ونحن نجد هذه الثنائية (فرنسي/ جزائري) قد تعدّدت في عدة كتب ومقالات، ولكن بعض المستشرقين كانوا يوظفون الجزائريين ثم لا يذكرون أسماءهم في أعمالهم المنشورة، كما فعل رين في كتابه (مرابطون وإخوان)، ولوسياني في كتابه عن عبد الرحمن الأخضري ومنطقه (السلم المرونق).

ورغم أن الفرنسيين هم الذين كانوا يجنون الثمار من نشاط الجزائريين في ميدان الترجمة، فإن الحركة الثقافية عموماً قد استفادت أيضاً إلى حد بعيد، مما جعل المثقفين الجزائريين يلتجئون إلى الاطلاع على ما في كتب التراث من ذخائر وما في الصحافة المعاصرة من أخبار، وما تنشره المطابع عندئذ في المشرق والمغرب من مؤلفات. إن ترجمات إسماعيل حامد كانت مثالاً على ذلك. فقد كان يكتب ويترجم عن أحوال الجزائر وصحافة مصر والمؤلفات العربية بإفريقية والمغرب. يضاف إلى ذلك ما كان يقوم به مثقفون جزائريون في المغرب الأقصى وفي تونس وفي مصر، أثناء مرافقتهم لمرسولين فرنسيين هنا وهناك. وهذا لا يعني أن ما كان يقوم به هؤلاء الجزائريون كان عملاً صالحاً ومفيداً للثقافة العربية والإسلامية، ولكنا نذكر جهودهم لأنها كانت تصب في تيار الاستشراق الفرنسي، وهو بالطبع المستفيد من جهودهم. وفي هذه الأثناء نشط ابن رجم الذي عمل في البعثة الفرنسية بتشاد، وأحمد بن مجقان الذي عمل في البعثة الفرنسية في يولا بوسط إفريقية، وابن غبريط الذي عمل في البعثة الفرنسية بطنجة ثم في البعثة الفرنسية إلى الشريف حسين سنة 1916، ومحمد نهليل الذي التحق بالمغرب الأقصى بعد احتلاله، وعبد القادر بن سعيد الذي رافق الضابط الفرنسي ديميزير إلى مصر. وغير هؤلاء كثيرون[1].

هذا عن جانب الترجمة من العربية إلى الفرنسية، وهو المجال الذي أفاد منه الفرنسيون مباشرة واستفادت منه اللغة الفرنسية بالدرجة الأولى. ولكن هناك الترجمة من الفرنسية إلى العربية، وهو المجال الذي استفادت منه الحركة الثقافية عموماً واللغة العربية بالخصوص في الجزائر. وكان هذا النوع من الترجمة فقيراً جداً في مراحل الاحتلال الأولى لعدم معرفة الجزائريين باللغة الفرنسية من جهة ولمحاربة الفرنسيين لهذا النوع من التثاقف من جهة أخرى. وقد كادت العربية نفسها أن تختفي، وانحصرت في بعض الزوايا وفي حفظ

(1) انظر (المترجمون الجزائريون في إفريقية)، في الجزء الرابع من أبحاث وآراء.

القرآن عن ظهر قلب، وعند رجال الدين الموظفين في الإمامة ونحوها. وربما المجال الوحيد الذي كانت تستعمل فيه الترجمة إلى العربية هو صحيفة المبشر الرسمية، وقد تحدثنا عن ذلك في غير هذا[1]. والحق أن هذه الجريدة قد تحسنت حالتها اللغوية والأسلوبية في الفترة التي ندرسها إذ كان يعمل فيها مثقفون معروفون من أمثال أبي القاسم الحفناوي وعلي بن سماية ومحمد بن مصطفى خوجة. وكان هؤلاء ينقلون بأسلوبهم العربي من الفرنسية أخباراً وتراجم ودراسات في موضوعات تختارها بالطبع إدارة الشؤون الأهلية، لأنها موجهة إلى قراء جزائريين يعملون غالباً في الإدارة الفرنسية. وقد عرفنا أن الصحافة الحرة لم تظهر إلاّ خلال السنتين الأخيرتين من القرن الماضي. فالترجمة العربية إذن كانت موجودة ولكنها كانت ضيقة المجال جداً. أما الكتب التي ترجمت آثاراً فرنسية إلى العربية فكانت نادرة. وأما الترجمة عن اللغات الأخرى إلى العربية فلم تكن معروفة.

* * *

كان الاستعمار والبحث العلمي والاستشراق يسيرون جنباً إلى جنب ويساعد أحدهم الآخر. والبحث الذي نقصده هنا هو ما قام به الأفراد والجماعات. أما أعمال الأفراد فظهرت في ذلك النّهم الشديد الذي تميّز به بعض ضباط المكاتب العربية في البحث عن أصول السكان الذين يحكمونهم، وفي وصف التفاصيل عن حياة السكان وتاريخهم وعلاقاتهم، ونشر كل ذلك في مقالات وكتب هي فعلاً تشكّل مكتبة ضخمة عن الجزائر في مختلف العصور. ولا نستطيع الآن التعرّض لذكر ونقد لهذه البحوث والمؤلفات الفردية، سواء كانت للضباط المذكورين أو المدنيين المقيمين في الجزائر أو الزائرين لها في فترات متقطعة أمثال أونفتان وماسكري ودي بوسيه وبوشن وبوجولا. وضمن المدنيين يوجد رجال الدين والفن والأدب والسياسة.

---

(1) انظر فقرة الصحافة من فصل المنشآت الثقافية من تاريخ الجزائر الثقافي، وكذلك فصل الترجمة.

أما اهتمامنا هنا فهو منصبّ على الأعمال الجماعية من لجان وجمعيات وبعثات. وأقدم اللجان الرسمية هي لجنة (اكتشاف الجزائر) التي تألفت سنة 1839 من حوالي 24 عضواً، برئاسة العقيد بوري دي سان فانسان. وكانت تضم عسكريين ومدنيين. وكان لها ثلاث لجان فرعية تخصصت كل منها بمجموعة من العلوم هي: العلوم الفيزيائية والعلوم التاريخية والفنون الجميلة. وقد زار عدد من أعضائها الجزائر وأجروا بحوثاً ميدانية في اختصاصاتهم، ثم صدرت عنهم عدة مجلدات وهي ما تزال هامة إلى اليوم. ومن أبرز من شارك في أعمال اللجنة ونشر أعمالاً: بيربروجر، وكاريت، ودي رينو، ووارنييه، وبيرون، وأونفتان.

وفي 1894 كون الحاكم العام كامبون (لجنة لترجمة الكتب العربية). وواضح من اسمها أنها كانت تهدف إلى ترجمة الكتب العربية إلى اللغة الفرنسية، وأن هذه المهمة لا يقوم بها إلا المستشرقون وتلاميذهم الجزائريون. وقامت اللجنة فعلاً بترجمة مجموعة من الكتب المدرسية، أي كتب التراث التي تحتاجها المدارس الثلاث (الشرعية ـ الفرنسية) إضافة إلى مدرسة الآداب. وقد ضمت اللجنة، بالإضافة إلى المستعربين الفرنسيين، أعضاء من العسكريين أيضاً. ومن المؤلفات التي ترجمت عندئذ عقيدة السنوسي، والخزرجية في العروض، وتاريخ المغرب لابن عذارى. ويبدو أن فكرة كتاب (تعريف الخلف) الذي ألفه أبو القاسم الحفناوي قد نبعت خلال هذه المرحلة. كما أن محمد بن أبي شنب قد أخذ يهتم بكتب التراث والتحقيق منذ هذه المرحلة.

وقد ظهرت جمعيات كثيرة، وننوّه هنا بالجمعية التاريخية (في العاصمة) سنة 1856، وهي التي أنشأت المجلة الإفريقية الشهيرة، وجمعية آثار قسنطينة التي كانت الأولى من حيث تاريخ الظهور (سنة 1852). ثم جمعية جغرافية وهران سنة 1878. وتلا ذلك جمعيات تاريخية وأثرية في عنابة (جمعية هيبون) وتلمسان وسطيف وتبسة وغيرها. وكان للجميع تقريباً مجلات ونشرات تنشر

فيها نتائج الأبحاث التي يقوم بها الأعضاء. وقد عكست هذه الجمعيات والمجلات تعلق الفرنسيين بالجزائر القديمة على الخصوص، فبحثوا في التاريخ الروماني واعتبروا أنفسهم ورثة الرومان ليس فقط في الحضارة والسلطة العسكرية والإدارية ولكن في المسيحية أيضاً. ولذلك ركزت منشوراتهم المبكرة على هذه الجوانب قبل أن تتسع لتشمل العهود الأخرى أيضاً. وكانت المجلات تهتم بمختلف الجوانب، رغم أنها قد تبدو متخصصة، فقد تناولت الدين والتاريخ والآثار والفنون والأدب والاقتصاد والعلاقات. ولكن توجيه الدراسات والبحوث كان في خدمة الاحتلال وتبرير الوجود الفرنسي وطمس الآثار الجزائرية. ومن الملاحظ أن الحكام العامين كانوا رؤساء شرفيين لبعض هذه الجمعيات، وأن الأعضاء البارزين فيها كانوا من العاملين في الإدارة الفرنسية العسكرية والمدنية. وهكذا يظهر التكامل بين البحث العلمي والإدارة الاستعمارية[1].

وفي سنة 1896 ظهرت في عاصمة الجزائر (الجمعية الجغرافية) بفضل جهود جول كامبون والعقيد بولينياك. وكان ظهورها قد صادف اهتمام الفرنسيين بالصحراء وإفريقية والمغرب الأقصى. ولذلك نجدها قد اهتمت كثيراً بهذه المناطق، وشجعت ما كان يسمى «البعثات الاستكشافية» التي كان يقودها ضباط ومدنيون فرنسيون، يرافقهم أعوان جزائريون. وكانت مدعومة فيما يبدو من جهات حكومية ومالية في فرنسا والجزائر[2].

---

(1) عن الجمعيات وعددها وتواريخ ظهورها وأماكنها أنظر التاريخ الثقافي، فصل الترجمة والبحث العلمي.

(2) كانت مجلة (إفريقية الفرنسية) التي تصدر بباريس تخصص أيضاً أخباراً ودراسات حول نفس المناطق، بما في ذلك الجزائر. أنظر دراسة كانيا فورستر Kanya Forster «البعثات الفرنسية إلى وسط السودان سنوات التسعينات: دور المتعاونين الجزائريين والمترجمين» في مجلة بيدوما (Paideuma)، 40، 1994، ص 15 ـ 35. وكذلك آلان كريستلو «المترجمون الجزائريون والمغامرة الاستعمارية الفرنسية جنوب الصحراء» في مجلة المغرب (المغرب ريفو)، 10، 1985، ص 4 ـ 6.

ونلاحظ هنا أن بعض الجزائريين كانوا أعضاء في الجمعيات المذكورة، وقد أصبحوا من المساهمين فيها بالمحاضرات والمقالات. وهكذا نشر أمثال ابن أبي شنب، وبوضربة، وبوبكر بن عبد السلام، وصوالح، وحامد، وابن رحال، إنتاجهم على صفحات المجلات المذكورة. كما نجد أسماء لم تنشر إلا قليلاً أو لم تنشر شيئاً في المجلات المذكورة مثل عبد الرزاق الأشرف، وأحمد بن مجقان (مشقان)، وعلي الشريف الزهار، وأحمد بن بريهمات.

ولكن أكبر مركز للبحث العلمي هو المدارس العليا التي تحولت سنة 1909 إلى جامعة الجزائر. فمنذ 1880 اتسع نطاق البحث في العلوم الأخرى بعد أن كان منذ 1857 مقتصراً على الطب والصيدلة. كما شمل ميادين الحقوق والشريعة الإسلامية والآداب واللغات. والمعروف أن المدارس العليا لم يرخص لها بمنح شهادة (الليسانس)، وظل منح الشهادة مرتبطاً بالجامعة الفرنسية في باريس، وكان على الطالب أن يكمل ويجري امتحانه في باريس بدل الجزائر إلى سنة 1909. وقد قيل إن ذلك الارتباط كان خوفاً من انخفاض المستوى وطغيان الروح المحلية وحتى روح الاستقلال (استقلال الكولون)، لأننا عرفنا أن هناك حركة من الفرنسيين الجدد كانت تريد الاستقلال عن «الوطن الأم»، وكان وراءها بالخصوص أولئك الإسبان والإيطاليون الذين تجنسوا في آخر القرن الماضي. يضاف إليهم الفرنسيون غير الأوفياء أو غير الجيدين كما قال لافيرير. ويجب أن ننظر إلى المدارس العليا على أنها مختبر فرنسي لكل ما هو جزائري وإسلامي وإفريقي. وكان أساتذة هذه المدارس هم الذين قاموا بالبعثات أو رافقوا من قام بها في أعماق الصحراء ثم في المغرب الأقصى وتونس ومصر وحتى الحجاز.

وما دام آخر القرن الماضي هو عهد الاهتمام بالصحراء، فلنذكر أن الفرنسيين قد أرسلوا عدة بعثات استكشافية إلى وسط إفريقية من الجزائر. ومن ذلك بعثة إسماعيل بوضربة إلى ورقلة وغات والمغرب (1858)، وبعثة دوفيرييه

1859 ـ 1861 نحو الجنوب، وقد وصل إلى غدامس. ثم بعثة فلاترز التي انتهت باغتياله، وبعثة الضابط أطانو التي شارك في إنجاحها شيوخ الزاوية التجانية (سيما محمد العروسي) وشيوخ الهقار (الشيخ عبد النبي)، وبعثة الضابط فورو. وقد انتهت محاولة الماركيز دي موريس الفردية بقتله سنة 1898[1].

ومن وسائل تسهيل البحث العلمي وجود المكتبات والمتاحف. والحق أن الفرنسيين قد أسسوا نواة لمكتبة عمومية ومتحف منذ الثلاثينات من القرن الماضي. وقد أشرنا إلى ذلك. وأخذت المكتبة تنمو بالمخطوطات العربية التي نهبها بيربروجر وغيره من المستشرقين من مكتبات المدن المحتلة، كما وصلتها مخطوطات عن طريق الشراء والهدية. ووسعت المكتبة من نشاطها في المطبوعات كثيراً حتى أصبحت تضم آلاف الكتب[2]. وقد ظل المتحف ملاصقاً للمكتبة إلى حوالي 1897 حين فصل كامبون بينهما، كما سبق. وخصص للمتحف بناية وأصبح يدعى (المتحف الوطني). وهكذا أصبح للجزائر مكتبتها العامة ومتحفها الوطني في آخر القرن. صحيح أنه لم يكن للجزائريين سوى حظ ضئيل من الاستفادة منهما ولكن وجود المؤسستين الثقافيتين يعدّ مكسباً للحركة الوطنية التي كانت تفرض نفسها في عدة أشكال ومنها العرائض والاحتجاجات.

ولكن مكتبة الجزائر لم تكن وحدها. فقد كانت هناك مكتبات أخرى تشدّ عضدها، منها المكتبات الولائية والبلدية، والمكتبات العسكرية وحتى المدرسية. ورغم اضطهاد الزوايا القديمة فقد ظل بعضها محافظاً على المخطوطات مثل زاوية ابن علي الشريف. كما ظهرت زوايا جديدة اهتمّ

---

(1) وهي التي تداخلت فيها الأديبة المغامرة إيزابيل ايبرهارد، والفتنة بين الزاويتين التجانية والقادرية. أنظر عن ذلك فصل مذاهب وتيارات من تاريخ الجزائر الثقافي. وكذلك مقالنا المترجم عن تدهور النظم المحلية في وادي سوف، في الجزء الرابع من أبحاث وآراء.

(2) وضع فانيان لها فهرساً للمخطوطات سنة 1893، وكانت تضم عندئذ حوالي ألفي مخطوط، معظمها بالعربية، والباقي بالتركية والفارسية.

أصحابها بجمع المخطوطات والكتب المطبوعة مثل زاوية طولقة وزاوية الهامل. واشتهرت زاوية تماسين التجانية بالمخطوطات أيضاً؛ وهكذا خدمت الترجمة والبحث العلمي وجهود المستشرقين حركة الاستعمار في الجزائر والمغرب العربي وإفريقية. وكانت أملاك المسلمين من الأوقاف والصدقات قد أضيفت إلى ميزانية الدولة الفرنسية فكانت تفيد الفرنسيين في تلك الجهود وتحرم الجزائريين الموجهة إليهم في الأساس، وما قصة المكتب الخيري إلا صورة لذلك.

من بيت المال إلى المكتب الخيري ـ قضية الأوقاف

رأينا أن الفرنسيين قد استولوا على بيت المال الإسلامي المتمثل في الأوقاف (لا نعني هنا بيت مال الدولة الجزائرية) وضمّوه إلى مالية الدولة الفرنسية، رغم أن أموال الأوقاف كانت خاصة بالمباني الدينية والتعليمية والاجتماعية. وكانت أموال الأوقاف هي المورد الأساسي لصيانة المساجد والزوايا والقباب، وهي مصدر العلم والتعلم للعلماء والطلبة، كما أنها هي مصرف الفقراء والعجزة والأرامل. وبعد الاستيلاء عليها تخلص الفرنسيون من المساجد والزوايا والأضرحة بالهدم أو الاستفادة منها لأغراض أخرى كالثكنات والمستشفيات والدكاكين. وأما المال والعقارات والأراضي فقد تصرفوا فيها أيضاً بطرق مختلفة. فالمال استعمل في الحروب ورواتب الموظفين الفرنسيين، والعقارات بيعت للمغامرين والتجار الجدد ليتخذوها منازل ودكاكين، وأما الأراضي التابعة للوقف فقد أعطتها السلطة إلى الكولون ليزرعوها ويقيموا عليها. واضطر بذلك عدد كبير من العلماء إلى الهجرة أو الافتقار الشديد، كما أن الطلبة أو الدارسين تفرقوا في البلاد وشاركوا في الحروب وانقطعوا عن العلم.

بقي الفقر يتفشّى في المجتمع، ولا سيما في المدن التي وقعت في قبضة الفرنسيين وهاجر أغنياؤها منها. ولكن السلطة الفرنسية لم تلتفت إلى هذا

الموضوع إلا سنة 1857، أي بعد حوالي جيل كامل من الاحتلال. وكان الجزائريون لم يتوقفوا عن المطالبة برد الأوقاف واحترامها لأنها من مظاهر الدين الإسلامي الذي وعدت فرنسا باحترامه في اتفاق 1830، وكانت الشكاوى تتوالى على الإدارة الفرنسية؛ وإلى سنة 1897 كان الكتّاب الفرنسيون عن الأحوال الدينية يشعرون بأنهم قد مسّوا الجزائريين في دينهم وكرامتهم، ولكنهم كانوا يستكثرون على المسلمين أن تكون لهم ميزانية دينية خاصة بهم[1].

ففي 1857 أنشأ الفرنسيون (المكتب الخيري الإسلامي) ليحل محل لجنة ترجع إلى الأربعينات كان يترأسها (دو لابورت)، وكان إنشاء هذا المكتب يرجع إلى وزير الحربية الذي ترجع الجزائر أيضاً إلى سلطته، ثم إلى نابليون الثالث. وقد اعترف الوزير في مقدمة المرسوم الذي أعده أن حالة المجتمع المسلم قد تدهورت كثيرا نتيجة الاستيلاء على الأوقاف بدون تعويض، وأن أعظم المتضررين من ذلك هم أهل الحضر الذين اضطروا إلى بيع أملاكهم تحت ضغط المضاربات في أوائل الاحتلال بأثمان زهيدة، وإلى ترك حرفهم وصنائعهم لمنافسة الأروبيين لهم بصنائعهم وحرفهم المصنعة محلياً والمستوردة. كما اعترف الوزير (فايان Vaillant) بأن دافع الفرنسيين في الاستيلاء على الأوقاف كان سياسيا، وهو حرمان المسلمين من سلاح المال الذي كانوا يستعملونه ضد الفرنسيين لو بقي في أيديهم. واعترف الوزير أيضاً بانتشار الفقر بين العائلات نتيجة المصادرة، وأن هناك حوالي ألف عائلة مسجلة على أنها مستحقة للصدقات في العاصمة وحدها، بينما الذين يأخذون الصدقة بالفعل كانوا لا يتجاوزون 694 عائلة، والصدقة هي فرنكان للعائلة شهرياً، وهو مبلغ ضئيل جداً تصرفه العائلة، كما قال الوزير، في يومه. وقد اقترح أوجهاً أخرى للصرف على الفقراء بدل النقود، منها إنشاء ملجأ ومنح تعلم الصنائع الفرنسية ومحطة

(1) انظر ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية الإسلامية)، الجزائر 1897. وفي البداية شملت المصادرة أملاك الوقف الحضري، ولكن منذ مرسوم 1863 شملت أيضاً الأملاك الريفية (من الأوقاف وغيرها)، كالأراضي التابعة للزوايا.

تمريض. وخصّص لذلك مبلغ 113,510 فرنك سنوياً، وهي الميزانية السنوية للمكتب الخيري[1].

ولكن هذه المحاولة لم تدم طويلاً. فقد استمر الفقر يستشري والإجراءات تتغير حسب المسؤولين. فبعد سنة واحدة من الموافقة على إنشاء المكتب الخيري، تغيّر النظام الإداري في الجزائر (1858) ونشأت وزارة الجزائر في باريس بدل وظيفة الحاكم العام في الجزائر، واستمر ذلك إلى 1860، كما ذكرنا في غير هذا. وظلت ميزانية المكتب تنقص بدل أن تزيد. ففي سنة 1869 انخفضت إلى 23,000 ف. فقط. وأثناء جوائح 1867 ـ 1869 تدخل الحاكم العام ماكماهون وغيّر من مداخيل المكتب ومصاريفه. وبدل أن يظل المورد هو ميزانية الدولة (على أساس أنها هي التي استولت غلى الأوقاف) أضاف ماكماهون الاشتراكات والتبرعات الإسلامية والضرائب على المقاهي والملاهي الإسلامية أيضاً. وبينما أنقص ماكماهون من المداخيل الرسمية زاد من أوجه الصرف، كما أنه جعل مسؤولية المكتب الخيري تحت إشراف رئيس البلدية وليس الوالي، أي وضعه بين أيدي الكولون الذين كانوا يستكثرون على المسلمين ميزانية دينية خاصة، كما أشرنا، بينما هي في الواقع حقّ قانوني وشرعي لهم، وهي جزء ضئيل جداً من التعويض الذي كان على الدولة الفرنسية أن تمنحه لهم مقابل مصادرة أملاك الوقف. وتنفيذاً لسياسة الجمهورية الثالثة طالب الكولون سنة 1872 بإلغاء الدَّيْن الذي على فرنسا للمسلمين والذي نص عليه مرسوم 1857 (وهو مبلغ 113,510 ف).

وبدل أن يزيد الدين انخفض أيضاً، كما رأينا منذ التاريخ المذكور (1872) وواجه المكتب الخيري أزمة مالية حادة. وكان رئيسه وهو محمد بن صيام، قد قدم تقريراً متشائماً، وتمسك بحق المسلمين على الأقل في بقاء الدين المذكور الذي لهم على الدولة الفرنسية والذي اعتُرِف لهم به رسمياً. ولكن

---

(1) انظر التفاصيل في فصل المعالم الإسلامية من التاريخ الثقافي.

تقريره المفصل، لم يجد أذناً صاغية لأننا في عهد الحكام العامين: الأميرال ديقيدون ثم الجنرال شانزي ثم تيرمان، وجميعهم كانوا تحت ضغط الكولون أو حكم الغرباء كما أسميناه. ومما جاء في تقرير ابن صيام أن الإدارة الفرنسية تعلم أن ذلك الدين ليس منحة أو تفضلاً منها وإنما هو حق للمسلمين عليها. وكان سبب التخفيض الذي حدث أن أحد المحسنين الجزائريين، واسمه الشيخ محمد القينعي (القناعي)، قد توفي وأوصى بتركته لتكون لفقراء المسلمين، فضمت التركة، وقدرها حوالي 50,000 ف، إلى ميزانية المكتب الخيري، فما كان من الفرنسيين إلا أن أنقصوا من الدين (113,510 ف) مقدار تركة الشيخ القينعي. فكأن هذا الشيخ قد أوصى بتركته للإدارة الفرنسية أيضاً. وزاد ممثلو الكولون من تلاعبهم، فطالبوا سنة 1888 بضم أموال المكتب الخيري الإسلامي إلى أموال المكتب الخيري الفرنسي. وقيل إن المكتب الأخير كان فقيراً فأراد أصحابه أن يستفيدوا منها، باسم الاندماج. وهروباً من ذلك أوصى ابن صيام بأن يعاد المكتب الخيري الإسلامي إلى وصاية الولاية وليس البلدية، لأن مرسوم 1858 قد نصّ على ذلك. كما طالب ابن صيام بإلغاء ملجأ الأيتام الذي أحدثه ماكماهون وألحقه بميزانية المكتب الخيري، وبرجوع الدولة إلى رفع المبلغ الأصلي (وهو 133,510 ف) إلى المكتب دون تخفيض.

ولكن صوت محمد بن صيام ضاع كما ضاعت أصوات جزائرية أخرى تنادي برفع الضيم، رغم أننا في عهد جول كامبون «المتنور»، فقد بقي الملجأ المذكور عالة على ميزانية المكتب، وبقي المكتب تحت وصاية بلدية الجزائر، وكذلك استمرت الدولة الفرنسية تقدم المبلغ المنقوص (بعد طرح تركة القينعي) على أساس أن ما تدفعه إنما هو «إعانة» وليس على أساس أنه «دين» عليها للجزائريين[1].

(1) أوميرا «المكتب الخيري» في (المجلة الإفريقية)، 1900، ص 77 ـ 78. وكذلك جان ميرانت (كراسات الاحتفال)، ص 34. وكذلك الجنرال شانزي (حكومة الجزائر)، ص 50.

والغريب أن جان ميرانت الذي كان مسؤولاً في الحكومة العامة امتدح مؤسسة الخيري دون أن يتحدث عن أصل ميزانيتها ووجودها واعتبرها من إبداعات الأريَحِية الفرنسية. وذلك منه تغليط فادح لمن لا يعرف تاريخ المسألة. فهو يقول إن إنشاء المكتب الخيري قد قضى على نظام الصدقات المطبق إلى سنة 1857، وأصبح المكتب يكافح التعاسة بتقديم المساعدات بطريقة أكثر فورية، وكذلك امتدح طريقة تخصيص المنح والورشات لتعلم الفرنسية والمهن الفرنسية «بدون وسائل مالية»! وقد رأينا أن ذلك غير صحيح وأن ما كان لدى المكتب الخيري من مال إنما هو من وقف الشيخ القينعي ومن الدين الذي على الدولة الفرنسية للجزائريين (مال الأوقاف) وأنه قد وقع التلاعب بشأنه، مع ذلك.

ويتصل بالمكتب الخيري الإسلامي (الذي أنشيء في العاصمة أولاً ثم عمّم في جهات أخرى منذ حوالي 1904) الخاص بأهل المدن، أنشأ الفرنسيون في الريف ما أسموه بالجمعيات (الوداديات) الاحتياطية. والواقع أن ذلك غير جديد على المجتمع الجزائري. فإذا كان أهل المدن قد نظموا أنفسهم في مؤسسات الوقف الكثيرة والغنية لتسيير شؤونهم الدينية والاجتماعية والثقافية، فإنهم كانوا قد نظموا أنفسهم أيضاً في الأرياف حيث كان التعاون قوياً، ولا سيما وقت الأزمات والجوائح. وكان نظام العرش والقبيلة يضمن لجميع المواطنين حياة التكافل والتضامن الاجتماعي دون الشعور بالحاجة والعزلة. ومنذ الحروب التي شتت الأعراش والقبائل وقطعت الأواصر الاجتماعية، ومنذ استيلاء الفرنسيين على الأراضي والحبوب المخزونة في المطامير وغيرها من مخازن الاحتياط، أحس المجتمع الريفي أيضاً بهزة كبيرة. وزاد قانون 1863 فكسر الروابط القبلية والعرشية وأنشأ الملكية الخاصة، وظهر اعتماد الفرد على نفسه أو ضياعه، إذ فقد ذلك التكافل العائلي القديم، وكان الفقر يدفعه إلى ارتكاب ما كان لا يفكر فيه أبداً. وأظهرت جوائح آخر الستينات مدى الحاجة إلى التضامن من جديد ومدى الضحايا التي سقطت. وقد رأينا كيف قام

ماكماهون بالربط بين المكتب الخيري وبين الإغاثة إبان الجوائح.

ولكي يخفّف الفرنسيون الأعباء عن أنفسهم، قاموا بإجبار الجزائريين في الريف على الدخول في جمعيات احتياطية، ابتداء من الثمانينات، وهو عهد فرض الأندجينا. ويعني ذلك وضع النقود وتبادل الخدمات عند الحاجة، وذلك في كل بلدية مختلطة، وقد عهد إلى الجمعيات القيام بالحصاد الاحتياطي، أي وضع كميات من القمح لدى الجمعيات لوقت الحاجة، مثل سنوات الجفاف. والفكرة في حد ذاتها جيدة ومفيدة، ولكن من يدري كيف كان الفرنسيون يسيرون الجمعيات، وأين كانت تذهب حبوب الاحتياط إذا لم تستعمل. وهل كان مصيرها مثل مصير نقود المكتب الخيري التي كانت البلدية تتصرّف فيها.

وفي عهد كامبون وقع توسيع الجمعيات الاحتياطية، بحيث أصبحت موجودة في كل بلدية. ووضع لها كامبون لوائح وقوانين تضبطها بصفة عامة. وكان ذلك سنة 1893، فقد أصبح القابض المالي لكل بلدية هو أمين المال لكل جمعية، وكان مقرها الرئيسي هو البلدية نفسها، أو الدائرة، ولكن في هذه الحالة يكون للجمعية فروع في كل بلدية. ورئيس الجمعية يعينه الوالي، كما كان الوالي هو الذي يوافق على برنامج الجمعية. وقد أوضحنا أن المهمة المعلنة للجمعية هي تقديم المساعدات للفلاحين الجزائريين والإرشادات لتحسين إنتاجهم، وكانت تقدم القروض أحياناً للجمعيات الاحتياطية الأخرى بشروط مضبوطة. وكانت تعين الفلاح المريض مؤقتاً أو عند إصابته، أو عند الحرائق والآفات. وميزانية الجمعية هي الاشتراك السنوي للأعضاء وهو اشتراك عيني، أي كمية من القمح أو الشعير، وللجمعية مجلس إداري هو الذي كان يقرر الكميات حسب المحصول السنوي. وتقدم الدولة والولاية والبلدية المساعدات للجمعيات الاحتياطية. وكانت هذه الجمعيات تتبع إدارة الشؤون الأهلية[1]. ولكن وضع الجمعيات تحت إشراف البلدية التي يسيطر عليها

(1) أحمد توفيق المدني (كتاب الجزائر)، ص 248. وجان ميرانت (كراسات الاحتلال)، =

الكولون، وتوجيهها لخدمة الزراعة ومنع الحرائق وغير ذلك من المظاهر، يدل على أن الهدف منها ليس خدمة الفلاحين الجزائريين ولكن خدمة الإدارة الفرنسية المستفيدة الأولى من الجمعيات وكذلك خدمة مصالح الكولون في الأرياف.

وقد أوضح ميرانت طريقة الانخراط في الجمعية الاحتياطية، حسب قرار 1894 وما تلاه من تعديلات. ويعتبر ميرانت حجة في ذلك، لأنه كان مسؤولاً على إدارة الشؤون الأهلية المسؤولة بدورها على الجمعيات الاحتياطية. فهو يقول إن الفرد كان ينخرط في الجمعية بحرية سواء كان من الفلاحين أو الخماسة أو العمال الزراعيين، وهو يتعهد بوضع حصة من الحصاد سنوياً في مخزون الجمعية. وقد تكون الحصة من النقود، وقد تكون من العين، حسب اختيار العضو. ويعتبر مجموع الحصص هو رأس المال الاجتماعي للجمعية. والجمعيات تعتبر من جهة مشاريع خيرية لمساعدة المحتاجين مؤقتاً، ومن جهة أخرى فهي جمعيات قروض تعاونية تقدم المساعدات النقدية أو العينية إلى الفلاحين لتطوير زراعتهم والمحافظة عليها. ومن خصائص هذه الجمعيات أن رأس مالها الاجتماعي لا يملكه أحد ولا يجوز لأحد أن يطلب قسمته. وكل الوظائف مجانية في الجمعية إلا وظيفة أمين المال (الخزناجي) والكاتب أو الخوجة. والغريب أن رأس المال الاجتماعي كان ينمو عن طريق الربا، أي بزيادة حوالي 5% يدفعها المقترض كفائدة. وبناء على ما كتبه ميرانت فإن أربعة وأربعين جمعية احتياطية وجدت سنة 1886، وكان رأس مالها 1,698,322 فرنك. وقد زاد عددها ورأس مالها مع السنين[1]. ومن الملاحظ أن هذه الثروة التي كانت تتكون من مال وحصاد الفلاحين الجزائريين كانت تحت تصرف الكولون يضاعفون بها من مواردهم ومشاريعهم، وهم يعرفون أن الفلاحين لا يحسنون المطالبة بحقوقهم ولا يعرفون كيفية الاستفادة منها. ولقائل أن يقول إنه

= ص 28، و(مجلة العالم الإسلامي)، يناير 1908، ص 218.

(1) ميرانت (كراسات..)، مرجع سابق، ص 29.

لو بقي للفلاحين أوقافهم ولفقراء المدن أملاكهم الدينية لما كانوا في حاجة إلى تنظيمات الإدارة الفرنسية التي كان ريعها في الواقع يذهب إلى جيوب الغرباء عن البلاد.

وإليك الإحصاء الذي أورده ديبون وكوبولاني سنة 1897 عن مداخيل الوقف التي استولت عليها فرنسا بين 1830 ـ 1891، مع ملاحظة أن هذه المداخيل خاصة بالمناطق المدنية، أي التل، وجزء من الهضاب العليا. وكذلك نلاحظ أن الإحصاء يتعلق بإقليم الجزائر فقط ولا يشمل إقليم وهران وقسنطينة ولا المناطق العسكرية (الجنوب). فإذا عرفت ذلك فإن المبلغ سنة 1891 هو: 4,761,547 ف و44 سنتيم. وهناك بناية وحيدة في منطقة عسكرية (الأغواط) استولت عليها فرنسا وكانت تابعة للأوقاف، وقدرت بـ 11,200 ف[1].

وإلى سنة 1891 كانت الدولة الفرنسية ما تزال تحتفظ بأملاك الوقف ـ عقارات وأراضي ـ لم تسلمها بعد للفرنسيين لاستعمارها. ويقدر مبلغ هذه الأملاك، حسب كل إقليم كما يلي: إقليم وهران 1,574,225 فرنك، وإقليم قسنطينة 554,078 فرنك، وإقليم الجزائر 509,702 فرنك[2]. وهكذا تلاحظ أن معظم الأملاك الوقفية كانت في إقليم وهران، وأن مجموع المبلغ هو 2,638,005 فرنك.

والواقع أن مصادرة أملاك الوقف وهدم المباني الدينية لم يتوقف رغم تقادم العهد بالاحتلال وتجريد المسلمين من السلاح المالي. فقد عبث الحكام العامون بأملاك الجزائريين وتركوا أيضاً للولاة والبلديات تفعل ما تشاء في شأن الأوقاف الإسلامية. وبعد أن هدمت العشرات من المساجد والزوايا والقباب في العاصمة، لم يبق قائماً منها حوالي سنة 1888 سوى المسجدين المالكي

(1) ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية)، مرجع سابق، ص 235، هامش 2. لم يذكر المؤلفان اسم بناية الأغواط التي قالا إنها حولت عن غرضها الأصلي.

(2) نفس المصدر، ص 238.

والحنفي وجامعي سفير وسيدي رمضان، وجامع الثعالبي. وقد وضعت بلدية الجزائر مخططاً لهدم الجامع الجديد (الحنفي) كلياً وهدم الجامع الكبير (المالكي) جزئياً، بدعوى «تحسين» منظر المدينة وتوسيع الساحة، وبناء فندقين مكان الجامعين المذكورين، على أن يعوض المسلمون مكاناً آخر يبنون فيه إذا شاؤوا. وقد وافق رجال الدين الرسميين على ذلك، وكادت تقع فتنة في الجامع الجديد حيث وقع الاجتماع الذي حضره الحاكم العام. ويبدو أن حنكة الدكتور محمد بن العربي الذي كان مستشاراً بلدياً، هي التي منعت الفتنة وأجبرت الفرنسيين على تغيير أو بالأحرى تأجيل مشروعهم[1].

الهجرة والجامعة الإسلامية والوعي العربي

لا نريد أن نتعرّض بالتفصيل هنا عن تاريخ هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي والإسلامي منذ الاحتلال. فقد كان من الطبيعي أن يتوجه الجزائريون إلى المشرق فرادى وجماعات بعد النكبة التي تعرّضوا لها، ولا سيما بعد فشل المقاومة. وهم يعرفون المشرق من قبل عن طريق الدين والسياسة والتجارة. فالحج والارتباط بالخلافة والمبادلات مع الإسكندرية والحجاز وإزمير كانت ممارسات قديمة عندهم. ومع الاحتلال الفرنسي غادر آلاف «الأتراك» كرهاً وطوعاً الجزائر في سفن فرنسية وتبعهم أبناؤهم وأقاربهم في حالة يرثى لها. ثم توالت الهجرة من المدن التي احتلت، فبعض المواطنين اتجهوا إلى المغرب أو تونس، وبعضهم واصلوا طريقهم إلى المشرق.

والمراحل التي عرفتها الهجرة في العهد الذي ندرسه لا تكاد تخرج عن ثلاث: الأولى بين 1830 ـ 1847، وخلالها كانت الهجرة قليلة نحو المشرق (باستثناء الأتراك) وكانت في أغلبها نحو المغرب أو تونس، أو كانت هجرة

(1) محمد بن العابد الجلالي (تقويم الأخلاق)، ص 61. والواقع أنه وقع تأجيل المشروع فقط، لأن الموضوع سيثار من جديد سنة 1905. انظر التاريخ الثقافي. وقد درس السيد كريستلو هذا الموضوع أيضاً.

داخلية. والثانية بين 1848 ـ 1870، وقد مرت بفترات كانت فيها الحركة قوية مثل 1854 ـ 1860. وخلال هذه المرحلة هاجر الأمير عبد القادر وأعيان دولته وأنصاره، في اتجاهات عديدة منها المغرب وتونس ومصر والشام والحجاز، وفيهم من حمل إلى سجون فرنسا ثم سرح بعد سنوات (1852) ليتّجه أيضاً نحو المشرق. وتأثرت بهذه الهجرة مختلف المناطق الجزائرية مثل المنطقة الوهرانية، ومنطقة زواوة ومدينة قسنطينة. والمرحلة الثالثة منذ 1871 (إلى 1900)[1]. وهناك تواريخ هامة داخل هذه المرحلة، منها 1875، 1888، 1898. وكلها تواريخ متصلة بأحداث جرت في الجزائر كانت دافعة للناس على الهجرة: فشل ثورة 1871، وقانون الأرض الثاني ـ قانون وارنييه ـ ومشاريع التجنيس الجماعي، والتجنيد الإجباري (لم يوافق عليها)، والمساس بالشريعة في الحملة التي شنّت على القضاة المسلمين. بالإضافة إلى قانون الأهالي (الأندجينا) وتغيير الحالة المدنية. أما في عهد كامبون (التسعينات) فأغلب حركة الهجرة جاءت من جراء منع الحج وفرض الفرنسية في التعليم ومواصلة الاستيلاء على الأراضي.

وبذلك نكون قد أشرنا أيضاً إلى الأسباب العامة للهجرة. إنها أسباب كثيرة ومن الصعب أن تقول عن أحدها إنه هو السبب الرئيسي أو الوحيد. فهي أسباب دينية واقتصادية، وهي قومية وسياسية أيضاً، وهي البحث عن الحرية. فالاستيلاء على الأوقاف والتعرض بالهدم والبيع والتغيير للمساجد، ومنع الحج، والتحكم في رجال الدين، والتدخل في شؤون القضاء وغير ذلك نردها كلها إلى الأسباب الدينية؛ ثم إن تحطيم الأسواق وإغراق المدن بالإنتاج الفرنسي وبيع الأملاك عن طريق المضاربات ومصادرة الأراضي نرجعها إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية. وقد افتقرت المدن خلال الاحتلال وتدهورت طبقة كاملة من الحضر والأغنياء. أما الأسباب السياسية والنفسية فمنها الإهانة التي لحقت بالمسلم الذي كان يعتبر نفسه عزيزاً فأصبح ذليلاً أمام الفرنسي (القاوري)

(1) عن الهجرة بعد ذلك انظر الجزء الثاني من الحركة الوطنية، وفصل في المشارق والمغارب من التاريخ الثقافي. وكذلك أبحاث نادية طرشون وعمار هلال حول الموضوع.

واليهودي الأهلي، وكان فشل المقاومة عاملاً هاماً في توجه العديد إلى المشرق طلباً للحرية والعيش في أمن ولو مع الفقر، ثم أن هناك الروابط الروحية واللغوية مع المشرق العربي، ونداءات حركة الجامعة الإسلامية بالهجرة.

ومن الملاحظ أن المناطق التي وقعت منها الهجرة لم تكن كلها على درجة واحدة من المعاناة. ففي المرحلة الأولى (إلى 1847) كانت النواحي الغربية أكثر معاناة،وخلال الخمسينات والسبعينات كانت المناطق الشرقية والوسطى، هي التي عانت من تقدم الاحتلال وقمع الثورات. ومنذ التسعينات كان الجنوب هو الذي يعاني، وهكذا. وقد شهدت مدن معينة قمعاً خاصاً جعلها لا تنسى أفعال الفرنسيين بها، مثل العاصمة والمدية والبليدة وعنابة ووهران وبجاية ومعسكر وتلمسان وقسنطينة. إن بعض هذه المدن قد خربت أو كادت وبعضها احترق، مثل معسكر وبجاية، وقد أفرغت أغلبية المدن من السكان، وقل من رجع إليها منهم وإنما حل بها أقوام جدد مثل وهران.

وبعد استقرار المهاجرين الأولين (وفيهم رجال الدين والسياسة والتجارة) في المشرق أصبحوا «يجذبون» إليهم أقاربهم وأبناء قراهم إليهم بالمراسلات وباللقاءات في الحج ونحو ذلك. فهجرة الأمير وأقاربه قد جرت إليه عدداً من المهاجرين فيما بعد، وهجرة الأعيان من البويرة ودلس وبجاية مثل الشيخ السكلاوي وأحمد الطيب بن سالم (الخليفة) وعائلة المبارك، والشيخ صالح السمعوني، قد جعلت آخرين يلتحقون بهم في موجات متلاحقة إلى الثمانينات. وبعد ثورة 1871 حل بالحجاز بعض الثوار ومنهم محمد وعلي السحنوني وعبد العزيز (سي العزيز) الحداد وغيرهما، وأصبحوا من المحرضين لغيرهم على الهجرة أيضاً. وقد شجّع محي الدين بن الأمير عبد القادر وناصر بن شهرة وآخرون على الهجرة من الناحية الشرقية (قسنطينة، سطيف، الزيبان). وخلال الثمانينات كانت أسرة ابن باديس وغيرها مثل السعيد بن شتاح، وأسرة أوقاسي، وابن الحفاف يخططون للهجرة.

ليس كل المهاجرين كانوا «هاربين» أو مختفين. ذلك أن بعضهم كان يطلب الرخصة الرسمية من السلطات الفرنسية ليتوجه إلى الحج، وحين يحصل عليها لا يرجع إلى الجزائر. وحدث ذلك على نطاق الأفراد والجماعات. وقيل إن السلطات الفرنسية، ومن ورائها الكولون، كانت تشجع أحياناً على إعطاء الرخص (جوازات السفر ـ وهي عادة صادرة من الولاة الذين هم من الكولون أنفسهم). والهدف من ذلك هو «تهجير» الجزائريين بدون ضجة والحصول على أراضيهم، لأن القانون يعطي الحق للسلطات المحلية أن تستولي على الأراضي «المهملة». ولكننا نجد من جهة أخرى أن القناصل الفرنسيين كانوا يبعثون بتقاريرهم طالبين من حكومتهم التدخل لمنع الهجرة الفوضوية لأنها تسيء إلى سمعة فرنسا لدى الدول، سيما الدولة العثمانية والإنكليزية.

ودون أن نعود إلى الهجرة قبل 1860، والفتوى التي تحصل عليها ليون روش سنة 1842، نذكر أن فتوى شبيهة بها حصل عليها الحاكم العام جول كامبون حوالي 1893 عندما أحس بأن الجزائريين يتململون وأنهم واقعون تحت تأثير الجامعة الإسلامية وتأثير الصحف المشرقية. وإذا كان بوجو قد وجد في ليون روش وسيلة ناجحة في دخول الحجاز على أنه مسلم رفقة مقدمين من رجال بعض الطرق الصوفية في الجزائر، فإن الوسيلة نفسها تقريباً اتبعها كامبون. ويبدو أن الوسيلة هذه المرة هي جيرفي كورتيلمون، وكان كورتيلمون يعمل في إدارة كامبون[1]. ولا ندري الآن الطريق الذي مرّ به هذا المغامر الثاني ليصل إلى مكة ويأتي بفتوى علماء الإسلام ـ المذاهب الأربعة ـ هناك. ولكننا نعلم أن كامبون اغتنم فرصة موسم الحج لسنة 1893 ووشى بعض الحجاج،

(1) آجرون (الجزائريون)، 519/1، انظر كلمة جيرفي كورتيلمون في المؤتمر الكولونيالي سنة 1908. عن نص الفتوى انظر ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية..)، ص 37، وقنان (نصوص)، ص 262 ـ 264. وقد كتبنا مقالة عن كل من ليون روش وكورتيلمون نشرت في مجلة (المنهل) السعودية، 1996. وقد اعتمد كورتيلمون على الحاج اكلي الجزائري وروى ذلك بنفسه.

ووفر الهدايا وأعد الفتوى التي ستوقف في نظر كامبون موجة الهجرة من جهة وتعطي لفرنسا «حق» التوسع في الصحراء من جهة أخرى[1].

ومن أولئك المهاجرين برزت عائلات وأسماء لامعة في مختلف الأقطار، وكان بروزها ولمعانها في ميدان العلم والسياسة والأدب والاقتصاد. ومن هؤلاء عائلة المشارفة والأعرج والمجاوي بالمغرب، وعائلة المدني والثعالبي وابن عزوز والدلسي بتونس، وعائلة ابن العنابي (الجزائرلي) والكبابطي بمصر، ولا تسأل عن العائلات التي ظهرت في بلاد الشام، ولا سيما تلك المتفرعة عن عائلة الأمير عبد القادر التي أصبحت تعرف «بالجزائري»، وعائلة المبارك، وعائلة السمعوني، ثم عائلة السنوسي بليبيا، وعائلة العقبي في الحجاز.

ومن المهاجرين من ذهب في طلب العلم بالعربية في المعاهد الإسلامية التي طمست معالمها في بلاده. ومن هؤلاء من توجّه إلى القرويين بفاس والزيتونة بتونس والأزهر بمصر، ومنهم من استقر في الحرمين الشريفين أو بالمسجد الأقصى أو الجامع الأموي. وتطلع علينا خلال القرن الماضي بعض الأسماء التي درس أصحابها في المشرق ثم رجعوا إلى الجزائر رغم أنهم كانوا يعرفون سلفاً أن علمهم لا يمكن أن توظفه الإدارة الفرنسية لأنها كانت تخشى من «العدوى» الفكرية، ولا تثق إلا فيمن درس على يدها في المدارس الفرنسية أو التي كانت تحت إشرافها. ومع ذلك نذكر أن محمد الزقاي كان قد درس في الأزهر ثم رجع إلى الجزائر وأصبح مديراً لمدرسة تلمسان الرسمية، ونشر في جريدة المبشر، ودخل في لجان الفقه الإسلامي التي تشرف عليها إدارة الشؤون الأهلية. وهذا الشيخ محمد الصالح بن مهنة لازم الأزهر سنوات ثم عاد إلى الجزائر وأصبح خطيباً بالجامع الكبير بمدينة قسنطينة، وهو من نواحي القل. وإذا ذكر هؤلاء العلماء الذين درسوا خارج الجزائر وتوظفوا في العهد الفرنسي يبرز اسم عبد القادر المجاوي الذي أدخله والده (وهو الذي هاجر به) إلى القرويين،

---

(1) انظر تفاصيل ذلك في فصل المشارق والمغارب من التاريخ الثقافي.

ثم نشر علمه في قسنطينة منذ أوائل السبعينات، وفي العاصمة منذ 1898، وكان له تأثير على جيل من القضاة والمترجمين والموظفين والمدرسين.

وهناك شكل آخر من أشكال الهجرة، وهو ذلك الذي يقوم به بعض أتباع الطرق الصوفية لمشائخهم «الأجانب» كما يعبر عنهم الفرنسيون. فباستثناء التجانية التي مقرها الرئيسي في الجزائر وبعض الطرق الأخرى غير الهامة، كان للطرق الصوفية «الخارجية» أتباع يترددون عليها في المغرب والمشرق والإقامة عند مشائخهم قليلاً أو كثيراً. فأنصار الطيبية والدرقاوية مثلاً كانوا يتوجهون إلى شيوخهم بالمغرب وكذلك العيساوية. وأنصار الشابية والقادرية (فرع الجريد) والسلامية والمدنية والسنوسية كانوا يتوجهون إلى تونس وليبيا. وقد توجّه ذات مرة أحد أبناء الشيخ أحمد طكوك دون رخصة إلى زاوية الشيخ السنوسي واختفى فيها سنوات، وحين رجع زجّ به الفرنسيون في السجن[1]. ومنذ آخر القرن الماضي كانت فروع القادرية بعميش (سوف) وورقلة وتقرت تسافر موسمياً إلى شيخها في توزر. وكانت فروع الرحمانية ترسل طلابها ومقدميها إلى زاوية نفطة العزوزية التي كانت في نفس الوقت تنشر العلم وتأوي اللاجئين سياسياً. وكانت السنوسية في ليبيا تضم عناصر من الجزائريين، منهم التواتيون والبساكرة والطوارق والشعانبة. وتحدّثت المصادر الفرنسية عن «زيارات» الجزائريين للقادرية في بيروت بعد أن أصبح يمثلها الشيخ محمد المرتضى في آخر القرن الماضي[2]. أما أنصار الشاذلية فقد كانوا يتصلون بالمغرب والمشرق أيضاً، سيما المدنية التي كانت متمركزة في إسطانبول والحجاز، بعد وفاة الشيخ محمد الميسوم (الموسوم) حوالي 1883.

ورغم عزلة ميزاب الجغرافية فإنها كانت على صلة بالعالم الإسلامي من

---

(1) انظر فصل الطرق الصوفية في التاريخ الثقافي.

(2) محمد المرتضى هو ابن محمد السعيد (أخ الأمير عبد القادر) الذي كان الوارث لوالده محي الدين في مشيخة الطريقة القادرية في القيطنة. عن ذلك انظر التفاصيل في فصل المشارق والمغارب من التاريخ الثقافي.

عدة وجوه. فهناك الصلة مع تونس ولا سيما جربة، والصلة مع ليبيا ولا سيما جبل نفوسة. بل كانت على صلة بأهل زنجبار ومسقط وإسطانبول. فقد كان العلماء من هذه النواحي يتبادلون الزيارات والتتلمذ مع علماء ميزاب. وكانت الكتب والأخبار لا تنقطع. ونحن نعرف أن ميزاب كانت بين 1853 ـ 1882 تتمتع بوضع «الحماية» الفرنسية، وهو وضع سمح لأهلها بالتجارة والأسفار بقيود أقل من تلك التي كانت تطبق على بقية الجزائريين. وقد نزل أحد أعيان دار السلام (عاصمة تنزانيا اليوم) بغرداية في طريقه إلى فرنسا، سنة 1900، وحل بدار الشيخ اطفيش، وهذا الزائر يدعى سليمان بن ناصر.

ولكن ميزاب خرجت من عزلتها بوجود الشيخ محمد بن يوسف اطفيش، الذي جعل اسم بني يسقن مشهوراً بين المعاصرين. أما علمه وتآليفه فقد تحدثنا عنها في غير هذا، كما تحدثنا عن علاقاته وحجاته ودوره السياسي. لقد حجّ الشيخ اطفيش مرتين إحداهما حوالي 1882، والثانية 1886. وكانت مراحله قد شملت تونس ومصر والحجاز. ولا نعرف أنه عرج على غيرها من البلدان كسورية وإسطانبول. وقد أفاد واستفاد من هذه الرحلة التي لا نعرف أنه قد دونها. ولقي العلماء حيثما حل. ورجع بزاد وفير من الكتب والأفكار ساعدته على شق طريق الإصلاح الذي بدأه وعلى مواجهة الاحتلال الفرنسي الذي غيّر جلده في عهد تيرمان وانقلب على الميزابيين بتحويل الحماية إلى احتلال مباشر. وقد ارتفع صيت وصوت اطفيش بنشره بعض كتبه مبكراً في الجزائر وزنجبار وعمان والقاهرة. ومن ذلك (الرسالة الشافية) التي لخص فيها تاريخ بني ميزاب وسير العلماء والمذهب الإباضي، بطلب من الباحث الفرنسي إيميل ماسكري[1]. كما أن شهرة اطفيش قد جلبت إليه رسائل ونياشين بعض الدول

(1) ط. على الحجر سنة 1880، ثم 1908. وكان ماسكري قد ألّف أطروحة بعنوان (تشكيل المدن عند الحضريين في الجزائر)، باريس 1886. وقد حصل بطريقة قال إنها صعبة على نسخة من تاريخ أبي زكريا الورجلاني، الجزائر 1878. وكان ماسكري، مثل بيربروجر وغيره، يتجسّس على حياة الجزائريين ويظهر لهم الاهتمام بالعلم =

ومنها الدولة العثمانية. وهكذا يظهر أن التجاوب مع الحياة الإسلامية والتثاقف العربي كان يجد صداه في المدن وحتى في بعض الواحات النائية مثل ميزاب.

* * *

أخذ الحديث عن الجامعة الإسلامية وأثرها في الجزائر حيزاًكبيراً من الكتابات والنقاش منذ الثمانينات. ومن الصعب تحديد الأسباب لذلك. ولكن يبدو أن الدول الاستعمارية، ومنها فرنسا، كانت تحسّ بالتغيّر الذي حدث في الدولة العثمانية بعد ولاية عبد الحميد الثاني (1876) وانتشار دعوة السيد جمال الدين الأفغاني وبداية اليقظة في الهند الإسلامية. وقد كان التنافس على أشده في المشرق بين الفرنسيين والإنكليز. وسنرى أن عائلة الأمير عبد القادر كانت مستهدفة أو مستقطبة من الدولتين، والأحرى الدولة العثمانية. وكانت مصر التي احتلها الإنكليز سنة 1882 تحس بالثقافة الفرنسية المستمرة من عهد محمد علي باشا وأحفاده، ولا سيما سعيد وإسماعيل. كما أن بلاد الشام قد أخذت تنهض على أثر الحكم المصري وصلاتها المباشرة بالإرساليات الأروبية المتنافسة في التأثير عليها. كما مسّ الإصلاح بلاد فارس على عهد ناصر الدين شاه. وهكذا كان العالم العربي والإسلامي يعيش زخماً قوياً منذ 1880 تقريباً، وقد أخذ ذلك الزخم يزداد كلما تقدمت السنوات، سياسياً وفكرياً، رغم الهزائم العسكرية للدولة العثمانية في البلقان، والهزيمة السياسية لها في تونس.

وقد حدثت ثلاث هزات في الوطن العربي، وكانت متقاربة جداً حتى أن بعض الفرنسيين جعلها متجاوبة ومتصلة. أولها ثورة الشيخ بوعمامة، سنة 1881، وثانيتها ثورة عرابي باشا 1882، وثالثتها ثورة المهدي السوداني سنة 1882. وقد خرج الإعلام الفرنسي ليقول إن السنوسية وراء بوعمامة، وكذلك الطرق الصوفية الأخرى كالشيخية والدرقاوية إلخ.. وأن وراء ثورتي عرابي

= والمخطوطات، ويحصل بذلك على معلومات هامة تفيد السلطات الفرنسية. وهو الذي اقترح على لويس تيرمان، الحاكم العام، فرض الاحتلال على ميزاب بدل الحماية. انظر عن الشيخ اطفيش فصل التعليم العربي ـ الإسلامي في التاريخ الثقافي.

والمهدي الدعاية الإسلامية، ومخبري السلطان عبد الحميد الذي يريد أن يهز الشعوب الإسلامية الواقعة تحت وطأة الاستعمار الغربي. والغريب أن حديث الفرنسيين عن حركة الأفغاني عندئذ كان قليلاً أو معدوماً، رغم أن بعض المؤرخين يربطون بين حركة الأفغاني وثورة عرابي. لقد نشطت البعثات (الحملاتِ) الفرنسية نحو الصحراء، وتوجه مخبروهم إلى الزوايا السنوسية وإلى مصر ليلتقطوا الأخبار ويكتبوا التقارير، وتهاطلت برقيات القناصل الفرنسيين من القاهرة ودمشق وجدة وبيروت عن تحرك العالم الإسلامي الذي يهدد في نظرهم، الوجود الفرنسي ـ والغربي عموماً. ولا شك أن ذلك مبالغة واضحة، ولكنه كان نوعاً من الصدمة للرأي العام الفرنسي لكي يستعد للخطر الوهمي أو الحقيقي، وهو «الخطر العربي» حسب الدعاية اليهودية عندئذ.

لقد كانت سنة 1883 أيضاً تاريخاً بارزاً في حياة الجزائر، فهو تاريخ وفاة الأمير عبد القادر. ونحن سنعود لدراسة حياته وتأثيره في المشرق، ولكننا هنا نريد أن نقول إن الفرنسيين قد اغتنموا هذه الفرصة لا لكي يذكروا كفاحه خلال سبع عشرة سنة ضدهم، ولكنهم نوهوا «بصداقته» لفرنسا، وذكروا الأموال التي أغدقوها عليه والكرم الفرنسي نحوه ونحو أبنائه. ومن جهة أخرى نشير إلى أن عائلة الأمير قد انقسمت على نفسها بعد وفاته. وكان من المفروض أن يتولى شؤونها ابنه الأكبر الأمير محمد باشا، ولكنه لم يستطع أن يوحّد كلمة إخوته الذين انقسموا بين تابع للدولة العثمانية وتابع للدولة الفرنسية[1]، وكانت الدولة الأخيرة «تتاجر» بمن تبعها منهم، وكان قناصلها يتدخلون بينهم كما كانوا

(1) التبعية عندئذ كانت تتمثّل في الجنسية، وهي تستتبع عادة الولاء السياسي أيضاً. ومن الذين دخلوا في الحماية الفرنسية من أبناء الأمير: الهاشمي الذي كان أعمى، وهو والد الأمير خالد، وقد حلّ بالجزائر مع أبنائه سنة 1892 وظلّ فيها إلى وفاته، ثم عمر الذي أعدمه جمال باشا حاكم الشام سنة 1916 بتهمة التواطؤ مع الدولة العدوة. أما محمد ومحي الدين وعلي فقد كانوا في حماية الدولة العثمانية. وقد اختلف عنهم عبد المالك فقد دخل في حماية الفرنسيين ثم ثار ضدهم سنة 1915 في المغرب الأقصى. انظر عنه كتابنا أبحاث وآراء، ج 1، والحركة الوطنية، ج 2.

يفعلون في الجزائر بمختلف «الصفوف». ولنذكر أيضاً أن عائلة الأمير كانت تضم الأبناء والأخوة والأحفاد.

وكان تأثير الأمير موجوداً في مجالات أخرى في الجزائر قبل 1883. فقد ثبت أنه كان يتدخل لصالح بعض الموظفين في السلك القضائي والديني والتعليمي. وقد لاحظ بعض الباحثين أن الأمير وإن فقد التأثير العسكري والسياسي بعد هزيمته سنة 1847 وسجنه إلى 1852، فإنه ظل يمارس في الجزائر سلطة معنوية قوية، ولا سيما في تعيينات أقاربه وأنصاره القدماء وأبنائهم في الوظائف الإدارية والقضائية. ومن هؤلاء عبد القادر المجاوي، والطيب بن المختار، وأفراد من عائلة عمه بوطالب، كما تدخل لدى وزراء تونس لصالح المقرانيين وناصر بن شهرة وأضرابهم.

وكان ابنه محي الدين قد دخل التاريخ الوطني بدخوله الجزائر أثناء حرب فرنسا مع بروسيا سنة 1870. وسواء صحّ ما قيل إنه جاء باتفاق مع السلطان العثماني (عبد العزيز) أو جاء من تلقاء نفسه، فالثابت أنه حلّ بالجزائر عن طريق تونس، وكان قد أخفى أهدافه عن السلطات التونسية لأن القنصل الفرنسي هناك كان يراقب كل التحركات، وطالما تدخل القنصل لدى الباي لفرض إرادة فرنسا. وتظل قصة محي الدين مع والده قابلة للاحتمالات والتفسير، فالسيد كريستلو يوحي بأن محي الدين قد يكون اتفق مع والده على التوجه إلى الجزائر والقيام بثورة فيها، نظراً لكبر سن الوالد واحتفاظه بتعهداته القديمة، وأن الاتفاق إذا صحّ يشمل خطة دخول محي الدين الجزائر وإعلان الثورة واستعمال اسم وختم والده، ومن جهة أخرى كان يمكن للوالد أن يتنصل من المسؤولية. ذلك أنه لا يمكن لمحي الدين أن يقوم بعمل على هذا الجانب من الخطورة دون علم والده وحتى علم بعض إخوته مثل محمد. وكانت طاعة الأمير محفوظة وكان لا يسافر أحد منهم أو يذهب في زيارة رسمية أو نحوها أو يتقلد وظيفة إلا بعد الإذن منه. وكانت الخطة تقتضي أيضاً الذهاب إلى تونس بقصد الاطلاع على الكتب، والاجتماع ببعض الأعيان وجس نبض

المؤيدين والمخالفين. وقد علمنا أن محي الدين كانت معه جماعة من قدماء أنصار والده ومن المقاومين الآخرين الذين تشتتوا بعد معركتي الزعاطشة وإيشريضن، وأنه كان على صلة برجال محمد بن عبد الله وبوشوشة في الصحراء ونفطة. ومهما كان الأمر فإن قصة محي الدين التي بسطناها في غير هذا المكان، قد جمعت بين موقف الأمير وموقف الدولة العثمانية والمقاومة الوطنية التي كانت حية في النفوس وإن اختلفت الأجيال، وذلك هو البعد الإسلامي والعربي لحركة محي الدين.

ولهذه القصة بعد آخر، وهو البعد الداخلي. ذلك أن محي الدين قد وعد في رسائله التي وجهها إلى بقايا الأعيان والرؤساء الأهالي بقدوم والده، وبنصرة السلطان العثماني. ورغم أن حضور الأمير كان مستبعداً فإن نصرة السلطان كانت محتملة. فالدولة العثمانية ما تزال تتمتع بصيت لدى المسلمين. وقد وجدنا صدى ذلك في دواخل الجزائر، بل في دعوة الحاج محمد المقراني في مارس 1871 للجهاد، وفي انضمام شيوخ القبائل جهة تبسة والجنوب إلى حركة محي الدين، ويبدو أن عائلتي الرزقي والحسناوي جهة سوق أهراس قد اقتنعتا أيضاً بالثورة، ومن ثمة وقوع حركة التمرد هناك، كما وقع التمرد في عدة أماكن أخرى، سيما في باتنة وبسكرة. ولكن بعض الرؤساء سارعوا بإخبار الفرنسيين بما وصلهم من رسائل، كما فعل رئيس عائلة ابن قانة. ولا ندري لماذا تأخرت حركة المقراني بضعة شهور بعد حركة محي الدين، وكان من الممكن الاستفادة منها والتنسيق معها.

وقد عالج الفرنسيون القضية مع الأمير عن طريق الدبلوماسية. فلم ينددوا به رسمياً (رغم أن صحفهم في الجزائر لم تذكره بخير) وعلنياً، وإنما لجأوا إلى قنصلهم في دمشق لإقناعه بإعلان براءته من لحركة ابنه. لقد كان ذلك نوعاً من الفتوى طلبتها فرنسا ليس فقط لتستعملها ضد ابنه ولكن ضد كل تمرد محتمل عليها في الجزائر. وطبقاً للخطة (إذا صح رأي كريستلو) كتب الأمير رسالة تأييد لحكومة بوردو الفرنسية، وأخرى إلى قنصلي فرنسا بتونس وطرابلس تطلب

العمل على استعادة ابنه، وجاء فيها الحديث عن عدم اتفاقه معه والتنصّل من حركته التي استعملت ختمه واسمه بدون رخصة منه. ولقائل أن يقول إن تدخل الأمير عندئذ ـ إذا صح ـ كان تدخلاً غير حاسم. فلو نجحت الثورة واستجاب لها الرؤساء والأعيان وتحرك الشعب لما كان لرسالة الأمير أية فائدة. وقد كان الفرنسيون عندئذ يشترون الوقت بأعلى ثمن، لأن جيشهم ما يزال في أروبا، وليس لهم منه في الجزائر ما يكفي لقمع ثورة كبيرة. ويبدو أنهم نجحوا في خطتهم وهي عزل الأمير وأسرته عن حوادث الجزائر.

أما ابنه الهاشمي فقد كان له موقف آخر بعد وفاة والده. كان الهاشمي قد اختلف مع إخوته في الولاء للدولة العثمانية. وكان يحظى بمعاملة خاصة لدى القنصلية الفرنسية التي يبدو أنها استعملته لتفريق صف العائلة وللتأثير على المهاجرين حتى لا ينضموا جميعاً إلى الدولة العثمانية. وقد قيل عن الهاشمي إنه كان نهماً لا يكفيه مال، وإنه كان كثير الطلبات والإلحاح. وعلى هذا النحو اختلف أيضاً مع القنصلية الفرنسية وأحرجها مع السلطات العثمانية عدة مرات. وتشير التقارير الفرنسية التي أوردها بيير باردان إلى ذلك. وقد حصل الهاشمي على منح دراسية لأولاده في فرنسا في آخر الثمانينات، ثم قرّر هو نفسه أن يستقر في الجزائر فرخصت له فرنسا بذلك، وكان ذلك في أول حكم كامبون (1892). ولا ندري من خسر الآخر في المشرق، فرنسا أو الهاشمي[1].

والواقع أن أغلب أولاد الأمير (عددهم عشرة) قد ارتبطوا بحركة الجامعة الإسلامية، ولا سيما محمد ومحي الدين وعلي وعبد المالك. وقد لعبوا في ذلك أدواراً سياسية وإعلامية. فقد أصبح محي الدين من أعيان الضباط وحصل على منصب مستشار لدى السلطان عبد الحميد الثاني الذي عينه في عدة مناصب في المشرق، وسفيراً للدولة العثمانية في المغرب الأقصى بعد التقارب الذي

(1) كان له ولدان، مصطفى وخالد. والأخير هو المعروف بالأمير خالد الذي تزعم الحركة الوطنية سنة 1919، وكان الهاشمي قد استقرّ بعائلته في مدينة بوسعادة.

حصل بين الدولتين المسلمتين. ونال محمد حظوة أيضاً لدى آل عثمان وحصل على لقب الباشا، وكان داعية إسلامياً لدى الجالية الجزائرية[1]، للتأثير عليها لصالح آل عثمان وضد التدخل الغربي ولا سيما الفرنسي. وكان مولعاً بالأدب أكثر من السياسة. واشتهر بتأليفه لكتاب (تحفة الزائر) في سيرة والده النضالية والفكرية، وأهداه إلى السلطان عبد الحميد الثاني. أما نشاط أخويه علي وعبد المالك فيعود إلى فترة الحرب العالمية الأولى.

* * *

وإذا كانت مقاومة الأمير معروفة فإن دوره في الكفاح العربي والإسلامي غير معروف إلا قليلاً. إن فكرة (المملكة العربية) التي برزت إلى الوجود خلال الستينات ترجع إلى اسم الأمير. فقد جرت مراسلات واتصالات وكتبت الصحف عندئذ أن الدور النضالي الذي قام به من أجل تحرير وطنه، وأن الدور الإنساني الذي أداه لمنع الفتنة التي كادت تحل بالشام يستحق عليها دوراً آخر يتناسب مع عظمته. وهكذا تردّد اسمه أولاً كنائب لنابليون في الجزائر، ثم ظهر اسمه كملك للعرب في بلاد الشام. ولا يعنينا هنا مدى صحة الخبر واحتمالات تنفيذه، ولكن تعنينا الضجة التي حصلت هنا وهناك حول شخص الأمير. وإذا كانت العناصر المعادية لمملكة العربية في الجزائر قد وجدت في الدكتور وارنييه زعيماً ناطقاً باسمها وصحفاً معادية وقفت ضد الفكرة، فإنها في الشام قد وجدت ذلك في السلطات العثمانية التي شعرت أن إقحام اسم الأمير، كملك عربي، يدخل في مخطط الدول الأروبية لإضعاف الدولة العثمانية. ولا نظن أن ذلك كان خافياً عن الأمير. وقد قطع هو قول كل خطيب برفضه قبول العرض الملغوم. وكانت طريقة رفضه طريقة «مؤدبة» أو دبلوماسية، فقد كان يجيب الدعاة بأن الفكرة لم تنضج بعد[2].

---

(1) ألف الأمير محمد عدة كتب في التاريخ والأدب والسيرة النبوية وقضايا المرأة. وقد درسنا مؤلفاته في مكانها من التاريخ الثقافي.

(2) عالج عادل الصلح هذا الموضوع في كتابه (سطور من الرسالة)، بيروت 1966، وذكر=

إن زعماء الإنسانية يتعرضون في حياتهم إلى اختيارات تكون محكاً لأخلاقهم وفكرهم وعقيدتهم، ثم يحكم الزمن على مواقفهم في ذلك الاختبار نجحوا أو فشلوا فيه. وقد وضع الأمير على هذا المحك عدة مرات، منها يوم أطاع والده وقبلَ البيعة، ويوم أخذ القرار بوقف الحرب، ويوم رفض العروض الفرنسية بتخليه عن المطالبة بإطلاق سراحه على أن يعيش عيشة منعمة في فرنسا، ويوم حمى الشام من الفتنة، ثم يوم رأى أن العرض الفرنسي الجديد بولايته في الجزائر أو الشام سابق لأوانه، ولكنه كان يعطي المثل في كل هذه المواقف والقرارات على دهائه السياسي وعقيدته الدينية الراسخة وعظمته الإنسانية. لقد قيل عنه إنه قبل بمباركة المحفل الماسوني له على موقفه سنة 1860، كما نوّه المحفل بعلمه وبأفكاره النيّرة التي وردت في كتابه (ذكرى العاقل)[1]. وكان فكر الأمير يجمع بين الدين والتصوف والفلسفة والأخلاق والحرية. وكذلك أدى فرضة الحج وجاور أكثر من سنة وصلى وتهجد وصام، ونزع إلى التصوف الإشراقي الذي عاش عليه جده ووالده، وتلقاه هو من حكم ابن عطاء الله وإشراقات ابن العربي.

ولكن الأمير لم يؤسس زاوية ولم يستعمل التصوف للدنيا، كما فعل بعض معاصريه في المشرق والمغرب. كان تصوفه لنفسه لا لغيره. ولم يطلق الدنيا ويلبس المرقعات والخشن، بل إنه زار مصر عدة مرات وحضر في آخرها حفل فتح قناة السويس، وكان من الأعيان والأمراء العالميين، وسافر عدة مرات إلى

= الاتصالات والمراسلات التي بعث بها الزعيم يوسف كرم وغيره إلى الأمير في الموضوع عن هذا الموضوع انظر أيضاً شارل روبير آجرون (عبد القادر ملط لمملكة عربية في المشرق) في مجلة الغرب الإسلامي .R.O.M، عدد خاص، 1970، ص 15 ـ 30.

(1) وذلك لا يعني العضوية في المحفل الماسوني، ومع ذلك فإن المسألة ما تزال بين أخذ ورد بين الباحثين. انظر بحث ياكونو، ورد قداش عنه، ورأى الشريف الساحلي في الموضوع. انظر فصل مذاهب وتيارات في التاريخ الثقافي. وقد زرت سنة 1999 بلدة (القادر) في ولاية أيوا بأمريكا، وهي مسماة على اسم الأمير.

فرنسا وبريطانيا وبلجيكا ومرّ بإيطاليا، وشاهد وقارن حضارة الغرب والشرق. وكان رأسه يموج بالأفكار التي غمرته وهو شاب يؤسس دولة، وهو كهل ثم شيخ يجوب العالم بين مكة وباريس، وإسطانبول ومصر، ودمشق ولندن. ونحن نذكر هنا هذه اللمحات لنقول إن الأمير في كل ذلك كان محطة للجزائريين، مهاجرين وزائرين ومراسلين. فقد ثبت أن بيته في دمشق كان مزارة عظيمة ولا تكاد الجالية تفعل شيئاً إلا بعد استشارته وقراره، فهو رئيس عرش أو رمز وطن. ومن مكة كان الحجاج على صلة به سنة 1863 ـ 1864 حتى أن ثورة أولاد سيدي الشيخ عندئذ قيل عنها إنها حيكت هناك. وأثناء مروره بمرسيليا هرع إليه عدد من الجزائريين للسلام عليه والحديث معه وطلب التدخل منه في شؤون الحياة. وكان أحد المغاربة يَعْبُر كل سنة الجزائر متوجهاً إلى الشام للقاء الأمير، ثم يرجع حاملاً النصائح والوصايا[1] والرسائل وهكذا.

التقى الأمير في دمشق بالشيخ محمد عبده ومحمد بيرم ومحمد السنوسي، وكلهم من زعماء الحركة الإصلاحية وجمعية العروة الوثقى السرية. فهل التقى الأمير أيضاً بجمال الدين الأفغاني أو تراسل معه؟ ليس هناك دليل على ذلك الآن. فقد حلّ الأفغاني بمصر حوالي 1872 وبقي بها إلى 1879 ولا نعرف أن الأمير قد زار مصر خلال هذه الفترة ولا أن الأفغاني قد زار الشام. أما المراسلات فقد تكون جرت بينهما مباشرة أو بواسطة. نفي الأفغاني ومحمد عبده من القاهرة، سنة 1879 فاتجه الأول إلى الهند والثاني إلى مسقط رأسه، وفي نفس السنة حل الشيخ محمد بيرم الخامس ببيروت، ونعتقد أنه زار دمشق والتقى بالأمير قبل أن يحل (بيرم) بمصر ويطيل فيها الإقامة. وكان بيرم بالقاهرة يوم عاد إليها محمد عبده وحدثت فيها ثورة عرابي باشا (1882). وكان من نتيجة هذه الثورة نفي الشيخ عبده من جديد، ولكن إلى بيروت في ديسمبر من نفس السنة. ولقد التقى الشيخ عبده مع الأمير عدة مرات كما تدل على ذلك كتابات الشيخ محمد

(1) كريستلو (المحاكم).

رشيد رضا، وتبادلا الآراء في شؤون العالم العربي الإسلامي. ولكن الأمير كان يعاني أمراضاً أودت به بعد بضعة أشهر (مايو 1883).

ومن جهة أخرى التقى الشيخ عبده بأبناء الأمير، ولا سيما محمد ومحي الدين. وكان كلاهما على سيرة والده. وقد عزّاهما الشيخ عبده في وفاته بحرارة، ورأى فيهما خير وريث له. ويمكننا أن نعتقد أنه ظل على صلة بهما، خصوصاً وقد كان محي الدين يقيم في بيروت وهي التي أطال فيها الشيخ عبده الإقامة أيضاً. ومنها زار الشيخ عبده تونس وفرنسا، قبل أن يسمح له الإنكليز بالرجوع إلى مصر. فهل كان لزيارته الأولى لتونس (1884) أثر على الجزائر؟ يبدو أن الأثر المباشر كان مفقوداً، ولكن قرب تونس من الجزائر والروابط الفكرية بين علماء وأعيان القطرين تجعل زيارة الشيخ عبده لتونس ذات أثر خاص على الجزائر أيضاً. وقد نزل الشيخ عبده عند عائلة بوحاجب، وكان خليل بن الشيخ سالم بوحاجب، متزوجاً من الأميرة المصرية، نازلي فاضل، بنت الأمير مصطفى فاضل باشا أخ الخديوي إسماعيل. وبقي الشيخ عبده ضيفاً على الأميرة وزوجها حوالي شهر، وزار الجهات الرسمية واحتفل به علماء الزيتونة المصلحون مثل السنوسي وشخصيات أخرى. وقد غطت جريدة (الحاضرة) نشاط الشيخ محمد عبده في تونس، وكانت (الحاضرة) مقروءة في الجزائر، وكان رئيس تحريرها، وهو علي بوشوشة، من أصل جزائري. ولذلك قلنا إن لزيارة الشيخ عبده لتونس أثراً غير مباشر. ومحتوى هذا النشاط تمثل في الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي والديني والتربوي، لأن الشيخ عبده قد أخذ يبتعد عن فكر الأفغاني السياسي.

ومما يلفت النظر أن الشيخ السنوسي قد توقف في دمشق أثناء أدائه الحج، لزيارة الأمير عبد القادر. وقد ترك لنا وصفاً حياً عنه وهو في آخر أيامه وفي حالة مرضه. كما لقي السنوسي ابنيه محمد ومحي الدين. وكان السنوسي قد التقى في بيروت بالشيخ عبده أيضاً، وكان السنوسي متأثراً بالفكر الإصلاحي الأفغاني، وبفكر خير الدين التونسي. ومما يكشف عن العلاقة بين الأمير وزعماء تونس أن محمد بيرم الخامس قد كلف السنوسي بتبليغ رسالة إلى

الأمير[1]. ولكننا لا ندري الآن هل هي مجرد رسالة احتفالية أو هي رسالة فكرية. ونحن نعرف أن محمد بيرم قد أنشأ في مصر جريدة (الأعلام) وملأ في مصر الفراغ الذي تركه رحيل الأفغاني وعبده عنها. ونعتقد أن جريدة (الحاضرة) الإصلاحية والمتنورة كانت تنقل هذه الأخبار وكذلك جريدة (الزهرة). وكان مثقفو الجزائر يجدون في ذلك أخباراً مفيدة تثير الفضول. والمعروف أيضاً أن الجالية الجزائرية في تونس قد تضخمت بعد 1871.

إن اللقاءات والمراسلات التي أشرنا إليها تدخل في نطاق النهضة العربية والجامعة الإسلامية. فقد كانت القاهرة وبيروت مركزين لنهضة عربية شملت الأفكار القومية والأدب والصحافة والترجمات. ولم يكن الأمير ولا أبناؤه وأحفاده بمعزل عن هذه النهضة. كما أن أنشطة المفكرين من أمثال الأفغاني وعبده وبيروم والسنوسي وشامل الداغستاني وخير الدين التونسي كانت تتجاوز المنطقة العربية، وهي لذلك تتصل بالطموحات العثمانية في الإصلاح وتجديد الدولة سواء بضغط الأحداث الداخلية (ثورات، وصراع الأقليات، وحركات مجدّدة..) أو بضغط الدول الغربية. وفي هذا الصدد يظهر اسم السلطان عبد الحميد الثاني وأبي الهدى الصيادي، ومسألة تنشيط الطرق الصوفية في العالم الإسلامي ربما لمقاومة التيار التغريبي الذي حملته جماعة تركيا الفتاة.

إن جريدتي (الجوائب) و(الحضارة) الصادرتين من إسطانبول، واسم أبي الهدى الصيادي ومحمد ظافر المدني، وأحمد فارس الشدياق وغيرها كانت تتردّد عند الجزائريين سواء أولئك الذين هاجروا وظلوا يتصلون بذويهم، أو

---

(1) عن زيارة الشيخ عبده الأولى والثانية إلى تونس انظر المنصف الشنوفي «زيارتا محمد عبده لتونس» في (الكراسات التونسية)، 1968، ص 60 - 78، وانظر (الرحلة الحجازية) لمحمد السنوسي تحقيق علي الشنوفي. وعن الأمير والماسونية انظر ياكونو «عبد القادر الماسوني» في مجلة (الإنسية) عدد خاص 57، مايو - يونيو 1966. وكذلك م. قداش في الرد على ياكونو بمجلة (تاريخ وحضارة المغرب)، الجزائر، يوليو 1967، ص 88 - 93، وكتاب الشريف الساحلي.

الذين بقوا في بلادهم. ورغم الرقابة الشديدة على الأخبار والزوار والمراسلات من السلطة الفرنسية، فإننا نجد اتصالات جرت بين بعض مثقفي الجزائر وكل من الصيادي والشدياق[1] وظافر المدني. فقد وجدنا في أوراق الشاعر عاشور الخنقي مدحاً وإعجاباً بشخص ودور الصيادي الذي كان يحمل لقب نقيب الأشراف في الدولة العثمانية، كما وجدنا في أوراق أحمد المجاهد المعسكري (وهو أحد القضاة) شعراً في مدح أحد كتب أحمد فارس الشدياق، وهو (سر الليال). ونشر بعض الجزائريين أشعاراً في جريدة الجوائب، كما نشر محمود بن الشيخ علي فيها مقالة عن فائدة الانتخابات[2]. وكانت مراسلات العلماء لا تنقطع في شؤون الدين والفكر، كالذي وقع بين أبي القاسم البوجليلي وسليم البشري المصري. أما مراسلات مثقفي الجزائر مع جيرانهم مثقفي المغرب وتونس فلم تتوقف.

ويجب أن نشير إلى أن التأثير العربي والإسلامي على الجزائر، قد حصل رغم الحجر الفرنسي، بطريق آخر وهو عودة بعض المهاجرين أو أبناء المهاجرين بعد أن عاشوا طويلاً في المشرق وأقاموا فيه بنية الاستيطان. وهناك أسماء أصبح أصحابها ذوي حظوظ ونفوذ. ونحن هنا لا نقصد الذين ذهبو إلى المشرق للتعلم من البداية، وإنما نقصد الذين هاجروا ثم رجعوا مثل الطيب بن المختار.

ومنذ عهد كامبون سمح الفرنسيون للصحافة المصرية بدخول الجزائر ولو بصفة متقطعة، وكان بعض الجزائريين يكتبون فيها وفي الجرائد التونسية أيضاً، وكان بعض المصريين قد تخرجوا من الجامعات الفرنسية في القانون والطب

(1) كان اسم الشيخ شدياق معروفاً أيضاً في مجال آخر غير الصحافة واللغة العربية، ونعني بذلك مجال اللغة الفرنسية. فقد اشترك مع غوستاف دوقا الفرنسي في وضع كتاب باسم (سند الراوي في الصرف الفرنساوي)، وكان معروفاً لدى المتعلمين الجزائريين. انظر فصل الاستشراق من التاريخ الثقافي.

(2) انظر عن ذلك الفصل الثاني من التاريخ الثقافي، 6/217.

والسياسية. وكان الفرنسيون يعملون على جذب هذه النخبة التي منها رفاعة الطهطاوي، ومصطفى كامل ومحمد فريد. وكانت الجرائد المصرية مثل اللواء والمؤيد تهتم بشؤون الجزائر وتكتب عن التظلمات والشكاوى من قانون الأهالي وغيره. وكان الفرنسون يسمحون لبعض المصريين بزيارة الجزائر، ولكن الشيخ علي يوسف مثلاً منع من زيارتها. ومجال تلاقح الأفكار لم يقتصر على الصحافة والزيارات وطلب العلم، بل شمل أيضاً اللقاء في المؤتمرات العلمية. حقيقة أن الجزائريين لم يشاركوا في القرن الماضي كثيراً في هذه المؤتمرات، مثل مؤتمرات الاستشراق، وأن الفرنسيين كانوا لا يرسلون إلاّ من اطمأنوا إليه تماماً وفحصوه من جميع الوجوه. ولكن بعض الجزائريين شاركوا فيها، مثل الشيخ شعيب بن عبد الله قاضي تلمسان الذي حضر في مؤتمر المستشرقين بالسويد، والتقى فيه بالدكتور محمد أمين فكري ونوّه كل منهما بالآخر[1]، رغم الظروف السياسية. وشارك محمد بن رحال في المؤتمر الحادي عشر للمستشرقين الذي انعقد بباريس سنة 1897، ولا ندري الآن بمن التقى من علماء الإسلام والعرب.

وهناك زوار من علماء تونس والمغرب إلى الجزائر في فترات عديدة، ومن الصعب سرد الأسماء والمناسبات هنا، لأن ذلك ليس من هدفنا، وإنما نذكر أمثلة فقط ممن زاروا واتصلوا خلال الربع الأخير من القرن الماضي، للدلالة على بقاء الروابط رغم القيود الفرنسية. ومن هؤلاء محمد بيرم الخامس الذي سجل في زيارته سنة 1878 انطباعاته، بعد أن لقي بعض العلماء من مدينة الجزائر وغيرها، وشاهد حياة الناس، وحضر جلسات المحاكم، وامتحاناً في إحدى المدارس، وعرف النظم الفرنسية العامة والخاصة بالجزائريين والسياسة الدينية. ومن آثاره أنه جعل الشيخ ابن الحفاف، مفتي المالكية يعدل عن رأيه في الهجرة. ولا شك أنه تحادث معه عن أحوال العالم العربي والإسلامي

---

(1) محمد أمين فكري (إرشاد الألباء إلى محاسن أروبا)، القاهرة 1892؛ وفي 1905 حضر إلى الجزائر عدد من المصريين مؤتمر المستشرقين بها، ومنهم الزعيم محمد فريد وسلطان محمد وعبد العزيز جاويش.

وأروبا التي زارها. وكانت تونس عندئذ غير محتلة ولكنها واقعة تحت التأثير العثماني والفرنسي، وكانت سنة 1878 تمثّل مرحلة هامة في حياتها بعد اضطرار خير الدين إلى التخلي عن مشروعه الإصلاحي وتوجهه إلى إسطانبول[1].

وعرفت الجزائر زواراً آخرين ربما لم يتركوا نفس الأثر الذي تركته زيارة بيرم فيها ولم يسجلوا مثله انطباعات تاريخية واجتماعية. ونعني بذلك الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي سيصبح زعيماً لتونس منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد جاء الجزائر، وهي بلاد أجداده «الثعالبة» سنة 1895، باحثاً عن عمل، وهو عندئذ شاب في حوالي العشرين من عمره وحاول إنشاء صحيفة فيها فلم يسمح له الفرنسيون. ومنهم الحسن الغسال أثناء رجوعه من الحج إلى المغرب الأقصى، وعبد السلام الوزاني شيخ الطريقة الطيبية الذي كان له أتباع كثيرون في الجزائر، وأبو حامد المشرفي الذي سجل مذكرات عن المدن التي زارها والعلماء الذين لقيهم وحالة البلاد عموماً، وهو كما أشرنا من مشارفة معسكر في الأصل.

ولكن استقرار الأخوة رودوسي في الجزائر في آخر القرن الماضي ما يزال يثير عندنا بعض التساؤلات. حقيقة أن العنوان الذي حضروا به هو المتاجرة في الكتب بين المشرق والجزائر، وقد انتهى الأمر باستقرارهما في العاصمة وإنشاء مطبعة عربية فيها. وكانت المطبعة الأولى من نوعها، ثم توريد بعض الكتب المشرقية ولا سيما الدينية والأدبية، وربما بعض الصحف. فهل كان الفرنسيون عاجزين عن توريد الكتب وطبعها أو أن هناك وراء حضور الأخوة رودوسي أسراراً أخرى؟ والملفت للنظر أنهم كانوا من جزيرة رودس التي كانت تابعة للدولة العثمانية، وأنهم حلوا بالجزائر زمن انفتاح جول كامبون على العالم الإسلامي[2]. ويبدو أن مكتبتهما قد أصبحت، مع المطبعة، مركزاً لاجتماع

---

(1) تأثر بعض الجزائريين بأفكاره وكتابه (أقوم المسالك) ومدحوه شعراً. ومنهم العالم الأديب حسن بن بريهمات. انظر ترجمته في فصل السلك الديني من التاريخ الثقافي.

(2) كان لوسياني هو المكلف عندئذ بالشؤون الأهلية، وقد زار مصر وتونس واهتمّ بالحالة=

المثقفين وتبادل الآراء حول النهضة وعلاقة الشرق بالغرب.

ومن الثابت أن الشيخ طاهر الجزائري قد زار موطن أجداده أيضاً في آخر القرن الماضي. والشيخ طاهر هو ابن صالح السمعوني الذي أصله من نواحي بجاية، وكان والده من المهاجرين الأولين، وقد ولد الشيخ الطاهر في دمشق وأصبح من أعلامها، وليس هنا موضع الحديث عن ذلك. ولكن زيارته وعلمه وعلاقاته بالعلماء في الجزائر (أمثال ابن زكري والزواوي) وفي المشرق، يجعل زيارته ذات طابع خاص، كما أن الشيخ طاهر كان من الزعماء العرب في المشرق ومن أعضاء حزب اللامركزية الذي ظهر بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد، وتؤكد بعض المصادر أن الشيخ طاهر كان أيضاً من الماسونيين. أما آثار زيارته للجزائر فلا نعلمها الآن. ولا بد أن تكون الزيارة بموافقة القنصلية الفرنسية في دمشق، ولا نستبعد أن يكون مروره عبر مصر وتونس. وقد عرفت الجزائر أيضاً زيارات من زعماء ليبيا مثل غومة المحمودي وسليمان الباروني. وكان الأخير قد درس في ميزاب على الشيخ محمد بن يوسف اطفيش وظل وفياً له. وسيكون له شأن بعد العهد الذي ندرسه.

بوادر النهضة

بعد فشل الثورات التي قادها الأشراف والمرابطون، وبعد سن القوانين الاستثنائية، لم يركن الجزائريون إلى الراحة أو يستسلموا لسلطة القمع، بل بحثوا عن وسائل جديدة يقاومون بها ويدافعون بها عن حقوقهم ويواجهون بها العدو الشرس. ومن هذه الوسائل دعوة البرلمان الفرنسي لإرسال لجنة تحقيق، وكتابة العرائض الجماعية، بالإضافة إلى الشكاوى الفردية المتكررة. وقد تحدثنا عن ذلك في فقرة سابقة، كما استعملوا الصحافة والنشر والجمعيات والنوادي والمراسلات والزيارات مع غيرهم. وظهر بينهم وعي وطني بالهوية

= في المشرق لمعرفة تطور العادات والقوانين. فهل له دور خاص في حضور الأخوة رودسي بالجزائر وغيرهم؟

التي شعروا أنها أصبحت مهددة بالاضمحلال. وسنحاول في هذه الفقرة معالجة بعض هذه النقاط الهامة التي ختم بها القرن الماضي.

ذكرنا أن الجزائر لم تعرف الصحافة قبل الاحتلال. ومنذ 1833 طالب بعض الجزائريين من خلال (اللجنة الإفريقية) بإنشاء صحيفة عربية. ويبدو أن الظروف التي واجهها المثقفون عندئذ لم تسمح لهم بإنشاء صحيفة من مالهم. فقد تشرذم المثقفون والأعيان ونفي العديد منهم. واستعمل حمدان خوجة وزملاؤه الإعلام الفرنسي المعارض (بما في ذلك الصحف) للحكومة في فرنسا فنشروا البيانات والأحاديث والعرائض قبل 1836، وخلال ذلك أصدر خوجة نفسه كتابه (المرآة) في فرنسا، وهو كتاب فيه إدانات لغطرسة الجيش الفرنسي والمبعوثين الفرنسيين في الجزائر. كما دخل خوجة في مهاترات مع بعض الغلاة، ومنهم المارشال كلوزيل. ولكن خوجة رغم استفادته من الصحافة والإعلام لم ينشىء صحيفة ليدافع بها عن قضيته. ويبدو أنه اقتنع بدور الإعلام السياسي عندئذ إذ وجدناه يعمل، بعد لجوئه إلى إسطانبول، في ميدان النشر والصحافة الرسمية.

أما في الجزائر فإن الصحافة الوطنية لم تظهر قبل 1894. ولكن من خلال الصحافة الفرنسية تعلم الجزائريون وعمل بعضهم فيها قبل أن يؤسسوا صحافة خاصة بهم. فمن الناحية الرسمية رأينا بعد اختفاء (الاسطافيت) مع الحملة، ظهور (المونيتور) سنة 1832، ثم (الأخبار)، وكانت الأولى جريدة رسمية، أما الأخبار فكانت تمثل الرأي العام الفرنسي بالجزائر، ثم (المبشر) التي كانت رسمية جداً موجهة للأهالي وكانت باللغتين. ويهمنا هنا أن الجزائريين بدأ وعيهم بالصحافة والإعلام من خلال المبشر، لأن روادهم في هذا المجال عملوا فيها ابتداء من علي بن عمر، ومحمود وليد الشيخ علي وأحمد البدوي وأحمد الفكون ومصطفى بن السادات، إلى الجيل الثاني من الصحفيين: أبو القاسم الحفناوي وعلي بن سماية ومحمد بن مصطفى (الكمال) ومصطفى الشرشالي. وقد نشرت المبشر أيضاً لعدد من الكتَّاب غير صحفيين بالاحتراف، ولكنهم كانوا كتاباً في

فن الانطباعات والرحلة، مثل ابن صيام وولد قاضي وابن علي الشريف[1].

ولم تكن المبشر جريدة وطنية ولا تثقيفية وإنما كانت جريدة للدعاية المكشوفة أحياناً والمغلفة أحياناً. كانت تترجم المقالات والإعلانات الفرنسية إلى العربية. ويقوم بذلك المستشرقون أمثال دي سلان وآرنو ـ وقد بقي الأخير حوالي أربعين سنة مسؤولاً عنها، و(آرنو) اسم مستعار كما قيل وليس اسماً حقيقياً ـ فيصوغون الأخبار صياغة ضعيفة لا يهضمها الجزائريون المتعلمون من القضاة والقياد والأيمة ولا القراء العرب الآخرون. ولذلك لجأوا إلى توظيف بعض الجزائريين من بقايا المدارس والزوايا القديمة أمثال أحمد البدوي والحفناوي وابن الشيخ علي. فتحسن أسلوبها وأصبحت مقروءة. أما المادة نفسها فقد بقيت فرنسية. ولكن بعض التواريخ والقصص والطرائف كانت تنقل أحياناً من الأدب العربي والتراث الإسلامي مباشرة، بعد أن توجه العبرة الوجهة التي يريدها رئيس التحرير.

ولا شك أن المبشر كانت مدخلاً للجزائريين لعالم الصحافة. فمن خلالها تعلموا أشياء كثيرة عن فن الخبر والطبع والنشر والصياغة والترجمة والتقاط المعلومات وتصنيفها وتوجيهها. ولا شك أن بعضهم كان من الذكاء بحيث لا تغيب عنه مصلحة الجزائر ومصلحة فرنسا اللتان قد تكونان متعارضتين تماماً. وقد عزل منها محمد بن مصطفى خوجة، على ما قيل، لأنه كان يلتقط الأخبار ويذيعها لغير مصلحة الفرنسيين. وكان أحمد البدوي شديد الذكاء والحساسية. ولا نعرف إلى الآن كيف خرج من المبشر. غير أن بعضهم كان يعرف ذلك، ويفضل حياة الهدوء وأكل الخبز ولو بدون ملح[2]!

وعرف الجزائريون الصحافة العربية أيضاً من خلال جريدة (المنتخب) التي

---

(1) توسعنا في دراسة الصحافة، ومنها المبشر، في التاريخ الثقافي، فصل المنشآت الثقافية.

(2) استمرت المبشر إلى سنة 1927، وقد درس طورها الأول الباحث إبراهيم الونيسي في رسال ماجستير أعدها تحت إشرافي، فتناولها من 1847 ـ 1870.

ظهرت في قسنطينة من 1882 ـ 1883. وهي صحيفة مزدوجة أسسها أحد «الليبراليين» الفرنسيين اسمه (ايتيان). وكانت تدافع عن الأهالي ضد تعسفات الإدارة والقوانين الاستثنائية وغلاة الكولون. وكانت بالطبع تدعو أيضاً إلى الإشفاق عليهم (الأهالي) ومعاملتهم معاملة إنسانية وتقريبهم من الحضارة الفرنسية بالتدرج. وقد واجهت (المنتخب) حملة مضادة من الكولون ومن إدارة لويس تيرمان ـ الحاكم العام ـ. فتوقفت بعد أن أشاعت جواً من الوعي العام في ناحية الشرق، وشجعت الجزائريين المترددين على المطالبة بحقوقهم ولو في النطاق الضيق.

ومن كتاب المنتخب أسماء معروفة مثل عبد القادر المجاوي والمكي بن باديس وأسماء غير معروفة نظن أن أصحابها ساهموا فيها أيضاً مثل الدكتور الطيب مرسلي وأحمد بن بريهمات وابن قلفاط، وربما ساهم فيها ابن السادات أيضاً، وبعض الأفراد من عائلة بوطالب الذين كانوا يتولون القضاء في إقليم قسنطينة، وقد نشرت فيها أيضاً بعض القطع الشعرية، ولكن الصحيفة كانت غير جزائرية على كل حال[1].

وقد أخبر بعض الباحثين أن صحيفة أخرى مجهولة العنوان الآن قد ظهرت في قسنطينة في وقت قصير ثم اختفت. وذكر هذا الباحث أن مناسبة ظهور هذه الصحيفة هي ظهور كتيّب (إرشاد المتعلمين) الذي نشره المجاوي في القاهرة، سنة 1877، وأن الصحيفة صدرت للرد على صاحبه الذي ادعى، كما قالوا، إن الجزائر متخلفة ثقافياً عن فرنسا ومصر. ونفهم من ذلك أن الذين تصدوا للردّ عليه كانوا من الجزائريين «الغيورين» على بلادهم المتقدمة، لأنهم زعموا أن المجاوي قد أهانهم في كتابه المذكور. ولكن الباحث الذي نشير إليه لم يستطع أن يجد اسماً لصحفي من هؤلاء. وهكذا تظل المحاولة قابلة للبحث الإضافي[2].

وكاد القرن ينتهي دون أن تظهر صحيفة جزائرية إلى الوجود. ونحن نفهم

---

(1) من الذين درسوها وبينوا دورها السيد آلان كريستلو في كتابه (المحاكم الإسلامية)، ط. 1985.

(2) نفس المصدر.

أن المسألة كانت مادية وسياسية أكثر منها معنوية أو خمولاً. ذلك أن تأسيس صحيفة ما يتطلب العلم والمال و«الصنعة»، صنعة الصحافة وفنونها. وقد اكتسب صحافيو المبشر كل ذلك إلا المال، ربما. ومع ذلك لم نجدهم قد حاولوا، ولو بإيعاز من السلطة التي تعرف قدر الإعلام و«تسريب» الأخبار للجزائريين. وسنعلم أن هذه الخطة، وهي إنشاء الصحف ومساهمة الجزائريين فيها، قد نفذها شارل جونار في فاتح هذا القرن. أما تيرمان فقد كان معادياً للأهالي بل كان ضد تعليمهم أصلاً. ثم جاء كامبون بفكر «متنور» وكان مؤمناً بدور الإعلام حتى أنه سعى إلى الحصول على فتوى من علماء المشرق، كما ذكرنا، ليحارب بها هجرة الجزائريين ويلمع بها وجه فرنسا في إفريقية. وكان كامبون في حاجة إلى صحيفة أخرى غير المبشر الرسمية جداً لكي تبرر منعه للحج وسياسة فرنسا الإسلامية وتجذب إليه أفئدة الطرق الصوفية. ولكننا لا نعرف أنه موّل مشروعاً من هذا النوع[1].

ومع ذلك ففي عهده (1894) ظهرت أول صحيفة جزائرية في عنابة بعنوان (الحق). وكان أصحابها هم. سليمان بن بنقي وعمر السمار وخليل قايد العيون. وهي جريدة أسبوعية وسياسية، ودامت حوالي سنة فقط مما يدل على أن أصحابها كانوا من المغامرين في إصدارها. ولا ندري الآن اللغة التي ظهرت بها. ولعل قرب عنابة من تونس هو الذي يفسّر ظهورها هناك دون المدن الأخرى في الجزائر[2]. وقد كدنا نقول إن ظهورها كان غير بعيد الصلة بالحكومة العامة لولا انتهاؤها السريع. ورغم كثرة الصحف الفرنسية وتنافسها في قسنطينة والجزائر ووهران فإن أياً منها لم يشهد ميلاد صحيفة جزائرية قبل عنابة.

---

(1) في عهده ظهرت نشرة بالعربية في باريس، وكانت تحت عنوان (النصيحة للأجيال)، وكانت ترسل إلى مختلف المتعلمين في الجزائر. وكانت تصدر عن لجنة (إفريقية الفرنسية) التي كان كامبون عضواً فيها. وقد عثرنا على قائمة من الأعلام والأعيان الذين كانت توجه إليهم مرتبة حسب الولايات الجزائرية الثلاث.

(2) سنذكر جريدة (الحاضرة) التي كانت تصدر بتونس في نفس الوقت.

وفي أعقاب القرن، أي سنة 1899 ظهرت جريدة (النصيحة) في العاصمة. وكانت تحت إشراف فرنسي إذ كان مديرها هو السيد غوسلان. والغريب أنه خلال تلك الظروف ظهرت في فرنسا نشرة بعنوان (النصيحة للأجيال)[1]. فهل هناك صلة بين «النصيحتين»؟ ولا ندري الآن إن كان غوسلان قد وظّف معه جزائريين للتغطية وللشرعية في عين الأهالي. والغالب أنه فعل، ولذلك ذكرنا النصيحة هنا على أنها «جزائرية».

ولكن عشاق الصحافة من الجزائريين الذين لهم رسالة وقلم وفكر، لم يبقوا مكتوفي الأيدي في انتظار المال والرخص الإدارية نحو ذلك، بل أنهم جردوا أقلامهم وراسلوا الصحف العربية الموجودة في تونس ومصر وإسطانبول. إن الثمانينات قد شهدت ميلاد صحفييْن بارزيْن في ميدان الصحافة المستقلة. ونعني عمر بن قدور وعمر راسم[2]. ولم يكد ينتهي القرن حتى وجدناهما يراسلان الصحف، ثم ينشئان صحفهما الخاصة.

ومن الصحف التي تبنت قضية الزائر وكتب فيها مراسلون جزائريون نذكر الجرائد الآتية: الحاضرة والحضارة والمؤيد. كما كتب جزائريون آخرون في الجرائد الفرنسية بقسنطينة والعاصمة ووهران. أما الصحف العربية فنذكر جريدة (الحاضرة) التونسية التي كان يديرها، منذ 1888، علي بوشوشة الذي كان أبوه قد لجأ إلى بنزرت بعد احتلال الجزائر. وكان علي بوشوشة مزدوج الثقافة ويعتبر من رواد النخبة التونسية، وقد تبنى في جريدته الدفاع عن القضية الجزائرية: التعليم والقضاء والأندجينا والتجنس والتجنيد العسكري. وكشف عن استبداد الحكام الفرنسيين وعن الاستيلاء على الأوقاف، ووقف ضد هجرة

(1) جاء عنها أنها «نشرة بالعربية تصدرها جمعية إفريقية الفرنسية - باريس، سنة 1896». وتوزع على القياد والقضاة والعدول والمرابطين والتجار ورجال الدين والمترجمين، إلخ. انظر الأرشيف الفرنسي 10 H 81، وكذلك (إفريقية الفرنسية) نفس السنة.

(2) درسنا حياتهما في فقرة الصحافة من فصل المنشآت الثقافية، في التاريخ الثقافي.

الجزائريين، ونوه بزعمائهم، وهاجم سياسة التنصير. وبذلك كانت (الحاضرة) صوتاً للجزائر عند انعدام الصحافة الوطنية فيها. وسواء سمحت الإدارة الفرنسية بدخولها أو لم تسمح فإننا نعتقد أن الجريدة كانت تصل إلى أيدي بعض الجزائريين من شتى الطرق. وقد كتب فيها عدد منهم في أول هذا القرن، مثل محمود كحول وعمر بن قدور، ولكن من الأكيد أن هناك آخرين كتبوا فيها وراسلوها في آخر القرن أيضاً[1].

بالنسبة للمجلات لم تنشأ في الجزائر مجلات بالعربية قبل مجلة الشهاب في العشرينات من هذا القرن. والمجلات الفرنسية التي ظهرت في القرن الماضي ساهم فيها بعض الجزائريين بدراسات وانطباعات وتراجم ونحوها. ومعظم هذه المجلات كانت ناطقة باسم جمعيات علمية فرنسية. وقد وجدنا ابن أبي شنب، وابن رحال، وإسماعيل حامد، وبوضربة وغيرهم في آخر القرن الماضي يكتبون في هذه المجلات. وأول من نشر رحلة في المجلة الإفريقية بالفرنسية هو إسماعيل بوضربة ـ رحلة إلى غات ـ. وقد نشر وترجم إسماعيل حامد كتاب (نور الألباب) لعثمان بن فوديو، في نفس المجلة، سنة 1898.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن عملية التأليف والنشر. والواقع أن حالة الجهل التي سادت البلاد منذ الاحتلال، وانقطاع العلم بالهجرة، والاستيلاء على الأوقاف، وهدم المساجد والمدارس والزوايا قد أهلك الحركة العلمية، ومنها التأليف. ومن بقي من المتعلمين أو من تكون بعد ذلك في المدارس الرسمية الثلاث (بعد 1850) لم يكن قادراً على وضع تأليف من عنده وبدوافع علمية لأنه كان مجرداً من القدرة والاهتمام، ومن فقدان وسائل النشر والقراء. ولكن هناك بعض خوجات المكاتب العربية وبعض القضاة والأيمة وضعوا تآليف هي عادة بطلب من المستشرقين الفرنسيين أو من ضباط المكاتب العربية ليعرفوا

(1) انظر عنها علي العريبي «أصداء جزائرية في جريدة الحاضرة» في (مجلة الحياة الثقافية)، عدد 32 (1984)، تونس، ص 70 ـ 72.

من خلالها أوضاع الجزائريين والمفاهيم والمصطلحات المحلية، كالتواريخ والطرق الصوفية والسير الشخصية واللهجات. وأحياناً كانوا يطلبون منهم التعليق على مخطوط أو التعريف ببنايات وآثار قديمة. ومعظم هذه الأعمال ظل مغفل الأسماء، فالمؤلفون الفرنسيون كانوا يأخذون المخطوط ويدمجونه في أعمالهم دون أن يظهر اسم مؤلفه الأصلي.

ولكن هناك أعمال بقيت تحمل اسم أصحابها. ونضرب على ذلك أمثلة بمؤلفات محمد الصالح العنتري التي كانت في أغلبها بطلب من بواسوني، وكذلك مؤلف أحمد العطار (ابن المبارك) عن تاريخ قسنطينة، ومؤلف مسلم بن عبد القادر عن تاريخ وهران وباياتها.

وهذه المؤلفات يذكر أصحابها منذ البداية في العادة الشخص الذي طلب منهم ذلك وأحياناً لا يذكرونه إلا بقولهم «من لا يسعني مخالفته». وما دام الهدف من هذه المؤلفات هو إفادة الفرنسيين فإنها قلما تنشر لذاتها. وقد مرّ القرن التاسع عشر دون أن نعثر إلا على القليل من الكتب المستقلة والمطبوعة من تأليف جزائري، رغم كثرة المطابع الفرنسية ووفرة الورق. والكتب التي كانت تطبع فعلاً وتشجع بالتعليق عليها وحتى تقريرها في المدارس هي المعاجم التي تعالج اللهجات والقواميس الفرنسية - العربية أو أية لغة أو لهجة أخرى. وتدخل في ذلك مثلاً كتب بلقاسم بن سديرة. بينما كان المستشرقون والعسكريون يأخذون المخطوطات الجزائرية - القديمة - والنصوص وينشرونها بدعوى أنهم «عثروا» عليها بعد جهد جهيد.

وكان الواجب ألا يغمط حق الجزائريين الذين «تعاونوا» مع المؤلفين الفرنسيين الذين كتبوا عن موضوعات في التاريخ والدين واللغة ونحوها. وكم من جزائري ساهم مع فايسيت عن تاريخ قسنطينة، ومع إيسترهازي عن تاريخ وهران، ومع ديفوكس عن المنشآت الدينية في العاصمة (الجزائر)، ومع فيرو في كتابته عن المدن والقصور ونحوها؟ وكم من جزائري ساهم مع رين وهو

يضع كتابه مرابطون وإخوان، ومع ديبون وكوبولاني وهما يضعان كتابهما الطرق الدينية؟ وكم من باحث جزائري ساهم مع ماسكري وباسيه، ومع موتيلانسكي، ودوفيرييه وهم يؤلفون في اللهجات والتراث والرحلات؟ ومع ذلك فإننا لا نكاد نجد إلا أسماء جزائرية قليلة متناثرة هنا وهناك. إن الفرنسيين لم يكتفوا بحرمان الجزائريين من حق التعلم بل إن الذين تعلموا منهم حرموهم من حقوق التأليف والنشر[1].

ويبدو أن الشيخ الحفناوي قد احتضن فكرة كتابه (تعريف الخلف) منذ عمله في جريدة (المبشر) ومنذ عاون ديبون وكوبولاني في كتابهما عن الطرق الصوفية. فقد كان مضطراً إلى الرجوع إلى المصادر العربية والإسلامية القديمة والحديثة لاستخراج التراجم والأخبار والمعارف العامة للجريدة والكتاب. وربما لم يخطر في باله أول الأمر وضع قاموس لعلماء الجزائر وصلحائها كما فعل بعد ذلك، ولكنه بدون شك جمع مواد غزيرة من قراءاته الكثيرة وصنفها واحتفظ بها لوقت الحاجة، وقد حان وقتها في عهد جونار. وكان الحفناوي قد تعلّم الكثير، كما قال، عن «شيخه آرنو» الذي كان رئيساً لتحرير المبشر ومن المترجمين.

ولكن حركة النشر بالعربية كانت تقريباً معدومة للجزائريين. وقد أشرنا إلى أن المجاوي طبع (إرشاد المتعلمين) في القاهرة، وكان غيره يطبع مؤلفاته في تونس أو زنجبار أو في القاهرة أيضاً. وكان الواجب، لو كانت الأمور عادية، أن يطبع الجزائريون في بلادهم. فهل كان طبعهم لكتبهم في الخارج لأسباب سياسية أو مادية أو هي جميعاً؟ ومن الأكيد أنها لم تكن أسباباً تقنية لأن المطابع الفرنسية، كما قلنا، كانت متوفرة. أما الجزائريون الذين أخذوا يؤلفون بالفرنسية ـ نشرات وكتيبات ـ فقد كانت أعمالهم تظهر في الجزائر وفي المدن

(1) أشرنا في حديثنا عن المؤلفات والمؤلفين الفرنسيين إلى من تعاون معهم من الجزائريين في أغلب الأحيان. وقد نوّه مثلاً ديبون وكوبولاني بدور أبي القاسم الحفناوي معهما.

الإقليمية أيضاً. وقد تفطن هؤلاء إلى فائدة النشر بالفرنسية فأخذوا يعرفون بأفكارهم وإنتاجهم بهذه اللغة، وأصبح حتى الذين يكتبون بالعربية يضطرون إلى ترجمتها إلى الفرنسية لأنها غالباً موجهة إلى جمهور فرنسي أو قارىء بالفرنسية. ومن ذلك المؤلفات أو الكراسات التي ألفها د. مرسلي، والسيد ابن قلفاط، والمكي بن باديس، وابنه حميدة، وأحمد بن بريهمات. والثلاثة الأخيرون كانوا يكتبون بالعربية ثم تترجم أعمالهم إلى الفرنسية[1]. ويمكن أن ندخل مقالات ومداخلات محمد بن رحال ضمن هؤلاء أيضاً. فقد كان أيضاً يكتب بالعربية والفرنسية، ولكننا لم نر له إلا الإنتاج المنشور بالفرنسية. وكان إسماعيل حامد وابن أبي شنب يكتبان بالفرنسية رغم أن ابن أبي شنب كان يكتب بالعربية أيضاً. أما حامد فلم نر له عملاً بالعربية، ولكنه من الأكيد كان يعرفها لأن كثيراً من كتاباته قائم على الترجمة منها.

وموضوع الترجمة والتأليف والنشر يقودنا إلى الحديث عن مشاركة الجزائريين في الأنشطة العلمية خلال القرن الماضي. لقد ذكرنا أن بعضهم كان قد وجد مكانه في الجمعيات العلمية الفرنسية، مثل الجمعية التاريخية بالعاصمة. ولكن الأسماء التي وجدناها قليلة جداً، وتكاد تقتصر على المتجنسين منهم. غير أن هذا الاحتكار أخذ يختفي وإن ظلت اللغة الفرنسية هي مقياس العضوية، بالإضافة إلى ميزة الخدمات المخلصة لفرنسا، أو ما نسميه اليوم «شهادة حسن السيرة والسلوك» السياسي. وإلى نهاية القرن الماضي وجدنا بعض الجزائريين قد ساهموا أيضاً في مؤتمرات فرنسية أو دولية بدعوة من أصحابها أو بتعيين من السلطات الفرنسية. وسنكتفي هنا بغدة أمثلة. من ذلك دعوة أحمد بن بريهمات (وكان من المتجنسين) إلى إلقاء كلمة في المؤتمر الذي نظمته جمعية حماية الأهالي في المستعمرات الذي انعقد في باريس سنة 1882. وقد ذكرنا تعيين السلطات الفرنسية للشيخ شعيب بن عبد الله، قاضي تلمسان،

---

(1) يرى كريستلو (المحاكم)، أن ذلك كان إدراكاً منهم لأهمية وسائل الإعلام في طرح أفكارهم على الجمهور المتفرنس.

للمشاركة في مؤتمر المستشرقين بالسويد. وإذا كان ابن بريهمات قد ألقى كلمة ذات مغزى في المؤتمر الأول، فإن الشيخ شعيب اكتفى بإلقاء قصيدة في مدح المؤتمر وملك السويد. أما محمد بن رحال فقد حضر سنة 1897 المؤتمر الحادي عشر للمستشرقين، وقد تحدّث فيه عن «مستقبل الإسلام»[1].

إن «الحضور» الجزائري في آخر القرن الماضي قد أخذ يفرض نفسه في عدة مجالات، كما رأينا، في الصحافة، والمؤتمرات، والطبع، والنشر حتى خارج الوطن، والمراسلات والاتصالات مع الخارج. وقد اتسعت دائرة الاهتمام أمام عدد من المثقفين عندما فتحت حدود المغرب الأقصى وإفريقية الوسطى والغربية. وقد أصبح عدد من هؤلاء المثقفين معلمين وباحثين وكتبة ومترجمين وقضاة. ولا نريد الآن أن نحيل على نماذج من هؤلاء «الرواد» أو المستكشفين الذين كانوا من جهة في رفقة الفرنسيين ضباطاً ومستشرقين، ومن جهة أخرى، كانوا يشعرون أن مجال الحياة قد اتسع أمامهم، وأن المسألة ليست فقط مسألة عيش، وأن العالم فيه صراعات فكرية وسياسية كان عليهم أن يخوضوها مع الخائضين، وأن هناك مرجعاً دائماً اسمه الجزائر[2].

في الوعي الوطني

لم تكن العاطفة الوطنية كما أصبحت متداولة في القرن العشرين معروفة عند الجزائريين سنة 1830. وليس ذلك بدعاً بالنسبة لهم. فقد كانت الشعوب في آسيا وإفريقية وفي أجزاء من أروبا ما تزال عندئذ لم تعرف هذه العاطفة أيضاً. هناك روابط أخرى كانت تربط هذه الشعوب ببعضها داخل الوطن الواحد: الدين واللغة والمصالح العامة والعدو المشترك والماضي المشترك ونحو ذلك هي التي كانت في العادة تجعل هذه الشعوب تتعايش وتسعد جميعاً

---

(1) مداخلته منشورة في مجلة (المسائل الدبلوماسية والاستعمارية)، 1901.

(2) عن الجزائريين في إفريقية والمغرب الأقصى انظر بحثنا (عن المترجمين الجزائريين في إفريقية)، في الجزء الرابع من أبحاث وآراء. مرجع سابق.

أو تشقى جميعاً. وبالنسبة للجزائر لم ترسم حدودها الجغرافية والسياسية من الجهات الثلاث (عدا الجنوب) سوى في القرن 16 الميلادي. وقد عاش شعبها بعد ذلك ثلاثة قرون في تضامن وقوة وتجاوب. ولم تعرف الجزائر حروباً أهلية كالتي عرفتها معظم بلدان أروبا، وكانت الثورات التي وقعت ذات طابع محلي ـ قبلي أو ثورات للصراع على السلطة كمحاولة الكراغلة افتكاك الحكم من آبائهم. وقد وقعت الغزوات القبلية أثناء النزاع على الأرض أو الماء أو الثأر أو المرأة. ولكن ذلك لم يمس كيان الدولة ولا حقيقة العلاقات الاجتماعية والدينية والسياسية. وخلال الثلاثين سنة الأخيرة من العهد العثماني وقعت ثورات شعبية ضد النظام القائم بقيادة بعض الطرق الصوفية. ورغم شرعية مطالبها أحياناً فإن علاقاتها الخارجية (مثلاً الدرقاوية والتجانية والسلطنة المغربية) هي التي غذتها.

وفي سنة 1830 كانت العلاقات متوترة بين العاطفة المحلية والسلطة العثمانية المفروضة بواسطة أقلية متميزة ومحتكرة للنفوذ السياسي والتجاري. ولم يكن الساخطون على تلك الأقلية مستعدين للتحالف مع دولة أجنبية للتخلص من هذا الاستبداد. كانت الثورات ستستمر لا محالة وكان النظام الاحتكاري سيسقط سواء ظل عثمانياً في تبعيته أو اتخذ طابعاً وطنياً أو محلياً. ولكنه كان سيتغيّر على كل حال. ولعل الأفراد الذين أحسنوا الظن بالفرنسيين في البداية كانوا فقط يعجلون بعملية التغيير المنشودة. وكانوا من السذاجة بحيث ظنوا أن الفرنسيين سيتركون المنصة لهم. أما أعيان البلاد والجماهير فقد قاوموا الغزو الفرنسي ورأوا فيه شراً أسوأ من الاستبداد الذي كانوا يعانون منه. ومن ثمة كانت شراسة المقاومة وتلاحم الصفوف الوطنية.

والعاطفة التي قادت الجزائريين عندئذ كانت في ظاهرها عاطفة دينية، وهي التي يسميها الفرنسيون إذاك «بالتعصب الديني» ولكن من السذاجة أيضاً وتجاهل الحقيقة أن نزعم أن الجزائريين كانوا من 1830 إلى 1847 مجاهدين فقط يحاربون من أجل الشهادة والجنة بالمفهوم الديني القديم. لقد فوجىء

الجزائريون بالاحتلال وغزو أراضيهم داخل الأرياف والجبال واستقرار العدو على أرضهم. كانت الحملات الإرهابية الأروبية قديماً تكتفي بضرب العاصمة من البحر وباحتلال جزء من الساحل كما فعل الإسبان، ولكن الغزو الفرنسي هذه المرة جاء ليبقى استعماراً وقهراً. وقد سقطت الحكومة والنظام العثماني، وتداعت سلطات البايات والمخزن، واضمحلت عُرى الدولة الواحدة تلو الأخرى. فمن إذن يعيد توحيد البلاد ويجمع شمل المواطنين ويحفظ الأمن ويدافع عن الدين والأرض؟ ذلك هو السؤال الذي واجهه أعيان كل مدينة ورؤساء كل عشيرة في تلك اللحظة الحرجة من التاريخ.

لا نريد أن نعيد كتابة ما كتبناه عن ظهور القيادات تلقائياً في كل بلدة وجهة، وبروز الأمير عبد القادر الذي حاول أن يتجاوز البلدة والجهة، وأن يكون الرمز الموحد للبلاد والمواطنين، ولا الصعوبات التي وجدها من العدو ومن بعض المواطنين الذين رفضوا طاعته والاعتراف به، بل أن بعضهم انضموا إلى الفرنسيين متحالفين أو متواطئين، مثل بعض الكراغلة وبعض المخازنية وحتى بعض الطرق الصوفية. لا نريد أن نعيد ذلك هنا. وإنما نريد أن ننبه إلى أن العاطفة الوطنية كانت جديدة على الجزائريين، ومع ذلك استجابت لها الأغلبية وترددت الأقلية. وكان فشل الأمير لا يرجع في الحقيقة إلى هزيمته عسكرياً ولكن إلى عجز أنصاره عن الاستجابة الجماعية والتلقائية لندائه وقيادته بعد تغلب الفرنسيين عليهم وفصلهم عنه. ونفس الشيء يقال عن القيادات التي جاءت بعده أيضاً والتي كانت أضعف منه رؤية وأقل منه إمكانات بعد توغل العدو في البلاد والتحكم في مصيرها. ولكن الثورات المستمرة إلى الثمانينات كانت تذكر الفرنسيين دائماً بالعاطفة الوطنية الجزائرية التي أرادوا قمعها وقتلها.

ويمكن أن نتتبع ذلك في عدة مراحل: من 1830 ـ 1847 كان المارشال بوجو، وقبله فاليه وكلوزيل، قد استعملوا سياسة الصفوف هذه على النحو التالي: العرب ضد الترك، والحضر ضد البدو أو أهل الريف، والمخزن ضد الرعية، ورجال السيف ضد رجال الدين، والكراغلة ضد العرب. وقد سبقت

أمثلة على ذلك، ونذكر منها موقف العرب والحضر ضد الأتراك في العاصمة، وموقف الدوائر والزمالة وشيخ العرب ابن قانة ضد المقاومة، وكراغلة تلمسان والزواتنة ضد الأمير، والنزاع بين الأمير والحاج أحمد على أساس أن هذا من رجال السيف وذلك من رجال الدين. ولكن العاطفة الروحية استطاعت أن تواصل المقاومة للعدو خلال سبع عشرة سنة. وكان على هذا العدو أن يجنّد ضدها مائة ألف جندي من خيرة جنوده، وأن يوزع العتاد والسلاح الأحدث والأكثر فتكاً، وأن يخصص ميزانية ضخمة كل سنة، وأن يتبع طريقة حرب خاصة أصبحت تعرف في التاريخ باسم «الأرض المحروقة». وهكذا عجز بوجو الذي احترف هذه السياسة عن حقيق النصر، وكان عليه أن يرجع إلى فرنسا ستة أشهر قبل نهاية الأمير، رغم أن بوجو هو الذي عزل الأمير عن قاعدته وجرده من أنصاره بالترهيب والإغراء.

وبين 1848 ـ 1870 واصل الفرنسيون استعمال نفس السياسة بالنسبة للعناصر المذكورة. فقد كانوا يعاملون الجزائريين على أنهم «سكان» يكره بعضهم بعضاً ويغزو بعضهم بعضاً، وأنهم مجموعة من قبائل وأعراش، وأن أهل الحضر قد تحللوا وذابوا مع وصول موجات الأروبيين وتغيير الأحوال والحظوظ. وأهل بداوة تغلب عليهم الوحشية والجهل والتعصب. وهؤلاء (البدو) منهم أهل السهول وأهل الجبال وكلهم كانوا غارقين في التوحش والبداوة وكراهية الأجنبي وبغض «التقدم». وكان الخطر في نظر الفرنسيين هم أولئك الأشراف الذين يظهرون بين الحين والآخر فيقودون الناس في انتفاضات دامية ومغامرات مهلكة باسم الجهاد وعداوة الأروام. وأخذ الفرنسيون يتبينون، بالدراسة والاطلاع، أن القوى الباقية للمجتمع الجزائري تكمن في الزوايا والطرق الصوفية وفي العائلات «الأرستقراطية» ونظام الجماعات الحاكمة في الأرياف. فعزموا على تفتيت هذه القوى أيضاً. وكلما سقطت قلعة من هذه القلاع انحاز الناس بالغريزة إلى الهجرة أو إلى الطرق الصوفية، إذ عجزوا عن الثورات والمطالبة باحترام حقوقهم وممتلكاتهم.

وفي الفترة المذكورة (1848 ـ 1870) أيضاً وقع احتلال منطقتين جديدتين، وهما زواوة والصحراء الواقعة جنوب الأطلس. واكتشف الفرنسيون أن هناك مجموعات سكنية أخرى، تختلف في نظرهم عن بقية «السكان» في بعض الخصائص. وذهب خبراؤهم إلى أعماق جرجرة ووصل مكتشفوهم إلى مجاهل الأوراس وأقاصي الهقار. وظهر لهم تصنيف جديد للسكان يخدم المصالح الفرنسية. ورغم أن اهتمامات السلطة الفرنسية واحدة وهي التحكم والاستعمار، فإن التفاصيل كانت مختلفة. مثلاً كان الساسة والعسكريون يقلدون عمل الرومان في الجزائر، ويبحثون عن تراث روما وتقاليدها في مجال الحكم، وحدودها في السيادة والعمران. وكانوا يرون أن العرب والمسلمين قد قوضوا كل ذلك وشيدوا على أطلاله حضارة أخرى ما كان لها أن تكون أو أن تبقى. بينما رجال الكنيسة، من ديبوش وبافي إلى لافيجري، كانوا يبحثون عن بقايا الكنيسة الكاثوليكية الإفريقية، وينشرون أعمالها ويذكرون أمجادها وضحاياها. وكانوا يعتبرون أن الإسلام قد اجتاح المنطقة رغم أنف سكانها وفرض نفسه بالسيف، وأن «السكان» قاوموه، فمنهم من آمن وحسن إيمانه، ومنهم من آمن عن كره ثم اعتصم بالجبال والأماكن القاصية ليبتعد عن الحكام «العرب».

وكانت سنوات الخمسينات والستينات أيضاً تشهد التجارب العلمية والنظريات المختلفة في أصول الإنسان والتقدم. إنه عهد «الإيجابية» وكتابات داروين والإيمان بالعلم. وفي نفس الوقت كان عهد التحرر العقلي وتفاضل الشعوب في الذكاء والحضارات، وقد انعكس كل ذلك على آراء الفرنسيين في «السكان» الجزائريين. فأخذوا يصنفونهم أصنافاً: الشقر، والسمر، وأصحاب المدر والوبر، وسكان الجبال والسهول والهضاب والصحارى. ثم توقف التصنيف القديم للسكان. فبعد أن كان تصنيفاً حسب درجة الحضارة ـ على طريقة ابن خلدون ـ أو حسب نوعية الإنتاج الاقتصادي على طريقة ماركس، تحول إلى تصنيف عرقي وديني وإلى النظام الاجتماعي والسياسي. وبدل نظرية

البربر والعرب والمسلمين وغير المسلمين القديمة، وجدنا تصنيفاً آخر من نوع: الديموقراطيون والأرستقراطيون والقبائل (زواوة) والعرب، وأصبح القبائل في نظر الفرنسيين أكثر قابلية للاندماج من بقية البربر ومن العرب. وأصبح هؤلاء (العرب) أكثر تعصباً وأبعد في البداوة وأقل استجابة للإندماج. وظهرت بعض الكتب التي تعالج هذه المسألة بتفصيل وبراهين «علمية» وتاريخية. وقد عرفنا منها مؤلفات كاريت، ودوماس، والدكتور وارنييه وهانوتو ولوتورنو. ولا نريد الآن الرجوع إلى هذه المؤلفات. وحسبنا القول إنها جميعاً كانت فقط مغامرات نظرية لم تثبت في الواقع. ولقد كانت الثورات ترد عليها، ومنها سنوات 1854، و1857، و1871، بالإضافة إلى سنوات 1849، 1852، 1864، 1881، كما ردت عليها الطرق الصوفية التي استقطبت الأتباع وتضخمت بعد فشل هذه الثورات. أما الرد الأخير فكان رفض أهل زواوة لمحاولات التنصير التي قام بها الآباء والأخوات البيض في منطقتهم بدعم من الحاكم العام ماكماهون، وحتى من نابليون الثالث نفسه.

وأما خلال المرحلة الثالثة والتي تمتد من 1871 إلى 1900، فقد استعملت فيها الإدارة الاستعمارية سياسة الصفوف (فرق تسد) استعمالاً قوياً ومدروساً. وبدل النظريات في الكتب والبحث في الآثار، ذهب علماء الفرنسيين ورجال الكنيسة إلى عقر الديار الزواوية ونصبوا أنفسهم فيها أوصياء عليهم. ففرضوا عليهم اتباع نماذج من التعليم والقضاء والإدارة يختلف عما كانوا يفعلونه مع بقية السكان. فقد فتحوا المدارس الكنسية في بعض القرى، وخطفوا بعض البنات وعمدوهن في كنائس خارج الجزائر، وفرضوا على أهل زواوة أيضاً القانون العرفي بدل الشريعة الإسلامية، واستعمال اللغة الفرنسية بدل العربية في المحاكم. وألغوا نظام الجماعات الذي كانت القرى تسير عليه، وجعلوا الحكم الفرنسي مباشراً، واتخذوا مختلف الإجراءات لتمييز أهل زواوة عن بقية «السكان».

ولم يكن هذا التمييز في الواقع خاصاً بأهل زواوة، بل إن الفرنسيين اتبعوه

كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً مع سكان المناطق الأخرى أيضاً. لقد عاملوا منطقة ميزاب كحماية بين 1853 ـ 1882، ثم طبقوا عليها أيضاً الحكم المباشر، ولكن مع بقاء التمييز المذكور. فأهل ميزاب كانت لهم عاداتهم وتقاليدهم أيضاً، ولهم محاكمهم الإباضية الخاصة ومساجدهم، ولهم إجراءات خاصة في التنقل والمتاجرة مع الجهات الأخرى من الوطن ومع الخارج، في مقابل قيود ومعاملات خاصة. وقل مثل ذلك على طوارق الهقار أيضاً في آخر القرن. أما الأوراس فقد أبقوه منطقة مجهولة تقريباً إلى الحرب العالمية الأولى.

وإذا كانت هذه هي معاملة «السكان البربر» فهل كانت معاملة «السكان العرب» تختلف؟ إن سياسة الصفوف المذكورة قد استعملت كسلاح كلما ظهرت الحاجة إليها، مع الجميع. لقد قيل عن العرب الحضر بأنهم انتهوا منذ الخمسينات بالهجرة من جهة وإغراقهم وإفقارهم بالجالية الأروبية التي غزت المدن من جهة أخرى. لقد ذابوا ولم يبق لهم وجود متميز. كما أن «البرانية» الذين حلوا بالمدن ليخدموا الفرنسيين ويمارسوا التجارة والعيش على هامش المدن الجديدة قد حلوا محل الحضر المنقرضين. وكان هؤلاء البرانية من زيجات مختلفة ومن خلفيات اجتماعية متنوعة. وكان لكل مدينة برانية يتزاحمون عليها. وكانوا يأتون إليها بالتقاليد الريفية الشائعة عندهم، سواء كانوا من الديمقراطيين أو من أصحاب الخيام الأرستقراطية.

ونحن نعلم أن أكبر عملية أثرت على تفتيت سكان الريف وهزّت المجتمع الجزائري (الذي كان أغلبه من أهل الريف) هو قانون 1863 وقانون 1873، وكلاهما متعلق بالأرض وانتزاعها من أيدي أصحابها ـ قبائل وأعراشاً ـ بدعوى تحويلها من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية. وقد آلت، كما عرفنا، في معظمها إلى الدولة الفرنسية التي وزعتها على الأروبيين. وأحياناً كان الأروبيون يستولون على هذه الأرض عن طريق التحايل والربا الفاحش. وهذه إحدى الطرق التي استعملها الفرنسيون للقضاء على الأرستقراطية العربية، كما سموها، في حين جعلوا عناصر أخرى جديدة تحل محلها، عناصر متواضعة الأصول

قابلة «بالوظيف» مهما كان، وموالية للسلطة الفرنسية.

إن سياسة ضرب العرب بالعرب كانت إحدى الوسائل الفرنسية أيضاً في القضاء على الشعور الوطني وذلك عن طريق محو الذاكرة ونسيان الأنساب وتحطيم القوى المعنوية. فعقد الستينات والسبعينات كان فترة صعبة على الضمير الوطني. وكان على الجزائري أن يواجه الخطر الدائم والفاعل في تذويبه وتمزيقه. ومن حسن الحظر أن تمييز الفئات الاجتماعية وضرب الأعراش ببعضها، قد قابلته حركة الأعيان الجدد في المدن من جهة وزخم الطرق الصوية من جهة أخرى. كما أن أصوات المثقفين في الثمانينات والتسعينات قد أخذت تكشف المظالم وتنبه الشعوب للأخطار المحدقة به. وقد تصادف كل ذلك مع ظهور حركة الجامعة الإسلامية وبداية التحول في السياسة الفرنسية نفسها نحو العالم الإسلامي. إن الوعي الوطني في آخر القرن الماضي قد تسلح بأسلحة جديدة لم تكن هي بالضرورة نفسها أسلحة العقود السابقة. وكان مستعداً لدخول القرن العشرين بفعالية أكثر إيجابية من السابق.

* * *

يقول شارل تيار في أطروحته عن (الجزائر في الأدب الفرنسي): إن السؤال الذي كان كل فرنسي يطرحه منذ أوائل الاحتلال هو ماذا كان هذا البلد (الجزائر) عند السيطرة الرومانية؟ وليس هناك من لا يقارن العهد الفرنسي بالعهد الروماني، وقد تبين أن ما قام به الفرنسيون ما هو إلا تقليد تلميذ غير ذكي للاستعمار بالمقارنة مع الرومان. وقد بحث الفرنسيون في ماضي الجزائر بدقة متناهية، فلم يتركوا نصاً إغريقياً أو لاتينياً إلا استغلوه، ووجدوا، سيما في نواحي قسنطينة، بقايا المدن والمسارح والساحات والجسور وقنوات المياه. واكتشفوا أن تلك المدن كانت مأهولة بالرومان، أي أن هناك استيطاناً. وأن العديد من الجزائريين القدماء قد قبل حضارتهم بدون تحفظ بعد أن أعدهم لذلك جيرانهم القرطاجنيون. أما الفرنسيون فقد وجدوا أنفسهم، حسب مقولة ستيفان قزال، أمام سكان متوحشين وجهلة، ولهم كره وطني ومعارضة دينية

قوية. إن تلك المدن قد بناها إذن جنس اللاتين وسكنها اللاتين، ومعنى ذلك في نظر الفرنسيين أن هناك حركة هجرة واستيطان. وقد كان للرومان جيش احتلال أيضاً (من الإيطاليين والغاليين والمشارقة... ثم الأهالي). ولكن الجيش تحوّل إلى متطوعة، وسمح له بالزواج والعيش خارج المعسكرات مع النساء والأولاد، وكانت له امتيازات الأرض والإعفاء من الضرائب. وتساءل الفرنسيون: هل كان الأهالي مضطهدين؟ لقد كانت فيهم جماهير وبرجوازية ونخبة وامتياز اللتننة (مثل الفرنسة)، ولكن الأسماء الباقية لا تدل على أي تأثر[1]. وقد اختفى كل ذلك وبقي الإنسان البربري خالداً.

حاول الفرنسيون إذن أن يقلدوا الرومان، واعتبروا أنفسهم ورثة لهم. ومنذ نجاح الحملة الفرنسية وخروج ضباطها نحو الأطلس وهم يعلنون أنهم يمشون على خطى الضباط الرومان، وعندما استولوا على الأرض واستجلبوا «اللاتين» إليها من جديد أقاموا المستوطنات كالرومان، واستعادوا الحصون الرومانية البالية، والطرق الرومانية المندثرة، وفتحوا المتاحف لاستقبال آثار «إفريقية» الوثنية، ثم جاء رجال الدين وحاولوا استعادة الكنيسة و«إفريقية» النصرانية. وبدا لهم أن الإسلام هو الذي فصل بينهم وبين أجدادهم الرومان وقضى على المسيحية، وأن العرب هم الذين خربوا الحضارة اللاتينية وأقاموا على أنقاضها الخيام والمساجد. واتبع الفرنسيون أيضاً سياسة الرومان في تدجين الأهالي وإدماجهم وتزويجهم بعد الفرنسة بالتدرج. واتخذوا منهم الجند المتطوّع. واستعملوا منهم الأنصار والأعداء وضربوا هذا بذاك ليخلو لهم الجو وتحلو لهم الإقامة والسيادة. وظل الشعار المستعمل هو أن الأهالي متعصبون ومتوحشون، وأن الإسلام دين السيف، وأن العرب قوم بدو و«أرستقراطية» متعفنة، وأن بعض البربر فيهم قابلية الإندماج كما اندمج بعض أجدادهم في الرومان. فلم يمض سوى نصف قرن تقريباً على الاحتلال حتى

(1) شارل تيار (الجزائر في الأدبيات الفرنسية)، الجزائر 1925، ص 161، 163، 165.

ظهر التخبط في هذه النظرية الاستعمارية المتصلة بالرومان. وظهر أن الفرنسيين لم يكونوا سَوَاء في النظرة إلى «السكان» الجزائريين، فمنهم من بالغ في ذلك وظل على تعنته إمعاناً في تحقيق منهج سياسي معين والإبقاء على السيادة الفرنسية، ومنهم من كان واقعياً ونظر إلى الجزائريين نظرة متفاعلة مع الواقع الإقليمي والدولي وظهور القوميات والتجارب المشتركة في تراثهم، ومع جيرانهم المسلمين والعرب.

وإذا كان الدكتور وارنييه هو بطل الطعن في الوطنية والوحدة الجزائرية خلال الستينات فإن بطلها خلال الثمانينات والتسعينات هو كميل صابتييه. وكان صابتييه متصرفاً إدارياً في عين الحمام (فورناسيونال)، ونائباً، ومفتشاً في وزارة الداخلية. ومنذ 1898 عيّنه وزير الداخلية مستشاراً للحاكم العام (لافيريير)، وهو (صابتييه) صاحب فكرة إنشاء «الوفود المالية» سنة 1898 المبنية على العرق أو الجنس كما كان شائعاً عندئذ. وعندما كان متصرفاً في عين الحمام عمل على إعطاء أسماء فرنسية لقرى زواوة، فأصبحت عين الحمام هي ميشلي، وذراع بن خدة هي ميرابو، وعين الزاوية هي بيريت، وهكذا. وبذل صابتييه جهده في نشر اللائكية في زواوة، وفي مراقبة الزوايا واضطهادها، ونشر اللغة الفرنسية عن طريق المدرسة سواء الرسمية أو الدينية (الكنسية)، وذلك بإجبارية التعليم في بعض القرى بزواوة منذ 1885 خلافاً لما حدث في الجزائر كلها[1]. وقد اقترح صابتييه ونفذ أن يكون الوفد المالي الأهلي متكوناً من قسمين قائلاً إنه من الضروري إعطاء كل شعب من الشعبين (كذا) تمثيلاً متميزاً حتى لا يتعودا على الاتصال ببعضهما وحتى لا يجتمع ممثلوهما في نظر المجلس برأس واحدة»[2]. والغريب أن جريدة (الطان) أيّدت هذا التقسيم الذي سيجعل في نظرها من أهل زواوة احتياطيين للاستعمار. واعتبر لوروا بوليو الذي طالما تحدث عن حماية أهالي المستعمرات، ذلك التقسيم أيضاً سياسة حكيمة. ورأى

---

(1) آجرون (الجزائريون)، 1/292.

(2) نفس المصدر، هامش 7.

الكولون في هذا التقسيم فوائد جمة أيضاً[1]. وأخذت الأوتار الفرنسية ـ الإدارة والصحافة وبعض المثقفين ـ تتجاوب على نغمة واحدة، وهي ضرورة تقسيم الشعب الجزائري وتجزئته إلى «شعوب» تحت المظلة الفرنسية (الرومانية).

قلنا «بعض المثقفين»، ولنضف أيضاً أن بعض الإداريين كانوا متشككين في دمج بعض الجزائريين دون الآخرين. فقد رأى أحدهم أن ذلك يعني تحريك صخرة عاتية ربما ليس من الحكمة تحريكها. وكان دوتيه وأوغسطين بيرنار من المثقفين المترددين. وكذلك كان كامبون ولوسياني، وربما شاركهما إيميل غوتييه أيضاً. ولكن مارسيل موران كان من المنادين بالإندماج الجزئي. وكان جان ميرانت الذي تولى إدارة الشؤون الأهلية من المؤمنين أيضاً بسياسة التقسيم التي تعني ضرب الوطنية الجزائرية. إن السياسة التي اتبعها ماسكري ووارنييه وصابتييه ظلت هي الغالبة على السياسة الفرنسية، كما انعكست على إنشاء مجلس الوفود المالية وغيره من المؤسسات والمعاملات.

ولكن الشعب الجزائري كان يقظاً لهذا المخطط. فلا سياسة الحضر والكراغلة، ولا سياسة العرب والبربر، ولا الزواوة (القبائل) والبربر الآخرين، ولا المالكية والإباضية، ولا الأجواد والمرابطين... قد أتت أُكُلَها للإدارة الفرنسية. «كلما أوقدوا ناراً للفتنة أطفأها الله» وحال الشعب بينهم وبين ما يشتهون. ويكفي أن نعلم أن أهل زواوة قد طالبوا منذ البداية بتطبيق نفس نظام موحد للجزائريين المسلمين في الانتخابات للمجلس المالي[2]، وبإلغاء القانون العرفي واستعمال المحاكم الإسلامية، وتسجيل النوازل باللغة العربية إسوة ببقية الجزائريين[3]. ورغم أن الفرنسيين لم يستجيبوا لهذه المطالب فقد فهموا الرسالة.

---

(1) آجرون (الجزائريون)، 2/875.

(2) كان الناخبون لنواب زواوة هم جماعة الخروبة، أما بقية السكان فالناخبون لهم هم المستشارون.

(3) آجرون (الجزائريون)، 2/876 ـ 878.

المثقفون على أعتاب القرن العشرين

كلمة «مثقفين» لم تستعمل إلا حديثاً. ولها معانيها المتداولة اليوم، رغم عدم اتفاق الجميع على مدلولها. وقد فضلنا استعمالها هنا رغم أننا نعالج موضوعاً متصلاً بالقرن التاسع عشر، لنتفادى الاستعمال القديم وهو العلماء أو النخبة. ذلك أن كلمة «العلماء» كانت مستعملة في القديم لتشمل رجال الدين والقضاء والمدرسين، وقلما شملت رجال التصوف أو رجال السلطة والأعيان. أما النخبة فهي كلمة جديدة بدأ استعمالها في آخر القرن للدلالة على خريجي المدارس الفرنسية والمتأثرين باللغة والثقافة الفرنسية والمتجنسين، الذين لهم مطالب اندماجية في الجملة، كما أنها تحمل مدلول التفوق وربما العنصرية الاجتماعية.

ولكننا الآن أمام خليط من هؤلاء وأولئك، فلا كلمة العلماء ستشمل النخبة ولا هذه ستشمل العلماء. ومن الإجحاف أن نجزىء عناصر الحركة الوطنية ونحن ندرس مكوناتها الأساسية. فلو أننا اعتبرنا موضوعنا محصوراً في رجال الدين والقضاء والمدرسين لما أنصفنا تلك الفئة التي تكوّنت في المدارس الثلاث الرسمية ـ الفرنسية، والمدارس الأهلية، والمدارس العليا وثانوية الجزائر، أو مارست عملها في صفوف الفرق العسكرية الأهلية، أو تعاطت الترجمة والتحرير في المبشر والإدارات وغيرها. إننا نستطيع إذن أن نتحدث عن مجموعة من المثقفين عاشوا في فترات متلاحقة، ثم أخذوا يتناوشون فكرياً حول مستقبل بلادهم بقطع النظر عن الوظائف التي كانوا يمارسونها.

لقد انقرض «العلماء» الذين تعلموا قبل 1830 مع الثمانينات. فحميدة العمالي وحسن بن بريهمات والمكي بن باديس والبزاغتي وأحمد البدوي وأضرابهم اختفوا من الساحة الدينية والعلمية. كما اختفى في مصر اسم ابن العنابي والكبابطي، وفي سورية اختفى اسم الأمير عبد القادر، وفي الجزائر

أيضاً اختفى رجال علم وتصوف ملأوا الأسماع في وقتهم، ومنهم محمد الميسوم (الموسوم) وعدة بن غلام الله، ومحمد بن بلقاسم الهاملي وعلي بن عمر الطولقي. وفي تونس اختفى مصطفى بن عزوز. كما اختفى في المغرب حامد المشرفي وأمثاله. وهكذا انقرض جيل كامل من العلماء والمتصوفة والكتاب والشعراء والسياسيين، أو إذا شئت من المثقفين الذين تكونوا قبل الاحتلال أو عاصروه في تعليمهم الابتدائي.

وقد عاش المذكورون مع الاحتلال وكان له معهم مواقف مختلفة. فمنهم من عارضه صراحة فاستحق النفي والسجن والتجريد من الأملاك، ومنهم من هادنه فترة ثم لم يصبر وانتهى مهاجراً أو منعزلاً، ومنهم من وطن نفسه على البقاء معه إلى نهاية حياته. وقد تولى هؤلاء مختلف الوظائف التي تفضلت بها إدارة الاحتلال: الإمامة والترجمة والقضاء والتدريس والصحافة. كما عاش بعضهم خارج الوظيف الرسمي. ولكنه عاش متعاملاً مع إدارة الاحتلال مجاملاً لها، وكان ذلك شأن المرابطين المستقلين أو أصحاب الزوايا الحديثة. وكانت ثقافة هؤلاء تتقاطع وتتصل ببعضها عن طريق التراث المشترك واللغة والدين والتلاميذ، كما تتصل وتتجاوب عن طريق رفض التغييرات التي تمس الأرض والهوية والقضاء الإسلامي والأوقاف وتعليم القرآن الكريم.

ولم يلبث هذا الجيل أن ترك مكانه لجيل آخر من العلماء (المثقفين) الذين تميزوا بعدة ميزات نذكر منها: النشأة كلها في عهد الاحتلال، والتعلم في معظم الأحيان في إحدى المدارس الثلاث الرسمية في عهدها الأول (أي إلى 1870) أو المعهد السلطاني (الكوليج). وتولى الوظائف في عهد الجمهورية الثالثة أي بعد السبعينات، ومعاصرتهم لتشريع الأندجينا والتجنس ونحوهما من القضايا التي واجهت المجتمع الجزائري. ومن هؤلاء شعيب بن علي وسعيد بن شتاح وصالح بوشناق، ومحمد بن رحال، ومحمد بن العربي وغيرهم. وهناك من عاصر هؤلاء وشاركهم في الوظائف والنفوذ ولكنه لم يشاركهم في تعليمهم المدرسي، ومنهم حميدة بن باديس، ومحمود بن الشيخ علي، وعبد القادر

المجاوي، ومحمد الصالح بن مهنة. فبعض هؤلاء تعلموا خارج الجزائر (مهنة، المجاوي) ولكنه تقلد الوظائف فيها ـ وظائف القضاء والتدريس والإمامة مثل زملائه. ومن الغلط مثلاً أن نذكر دور الدكتور مرسلي في نهاية القرن الماضي ولا نذكر دور ابن مهنة، وكلاهما كان في قسنطينة في نفس الوقت، كما يفعل مؤرخو الفرنسيين، أو نذكر دور أحمد بن بريهمات ونهمل دور المجاوي، وكانا متعاصرين في العاصمة، لكي نتحدث فقط عن النخبة الإندماجية ونهمل العلماء أو المثقفين الذين كانوا حفظة التراث وحراس الهوية.

إن من عيوب ما وقعنا فيه ونحن نكتب أطروحتنا أوائل الستينات أننا أهملنا هؤلاء وانسقنا مع الدارسين الفرنسيين في الحديث عن «النخبة» التي لاحظها جول فيري سنة 1892 أثناء تحقيق لجنته في وضع الجزائر، وهم بضع عشرات من المتجنسين في الغالب مضافاً إليهم بعض المتفرنسين لغة، أمثال المحامي بوضربة والطبيب مرسلي ولويس خوجة[1]. بينما حضر أمام اللجنة نفسها عدد من العلماء والمثقفين أمثال حميدة بن باديس ومحمد بن رحال ومحمد بن العربي. ومن كان يذكر عندئذ رجالاً في المعممة ولهم تأثير كبير على الجمهور يتجاوز تأثير من ذكرنا، مثل المجاوي وأطفيش من المدرسين، ومحمد بن عبد الرحمن الديسي، وعاشور الخنقي، من الشعراء والمدرسين، وأبي القاسم البوجليلي من العلماء المتصوفة؟

حين أحصى آجرون عدد أعضاء «النخبة» بين 1879 ـ 1893 وجد ما يلي: 4 من حملة الشهادة الثانوية و3 من حملة دبلوم القانون، و4 في العلوم، وصيدلي واحد، و11 في الصحة العامة، و25 من حملة الدبلوم في العربية والبربرية. وقد قدم مدير التعليـم، جانمير سنة 1891 هذا الإحصاء: 5 أطباء، 3 أساتذة في اللغة العربية، وواحد فقط متخرج من مدرسة الصنائع،

(1) من الذين استمعت إليهم اللجنة المذكورة أيضاً محمد بن يوسف بن علي (طبيب)، وبومدين بن حفيظ (حفيز) ـ وكان صيدلياً. انظر آجرون (الجزائريون)، 1/520. أيضاً انظر التاريخ الثقافي.

وواحد فقط برتبة ملازم مدفعي.

وفي آخر القرن (1894) كان عدد العاملين الجزائريين في المصالح الفرنسية لا يتجاوز 12000، وكان معظمهم ذوي أصول متواضعة جداً بعد إفقار وإضعاف الإطارات القديمة. ومن هؤلاء حوالي 113 قاضي، و205 باش عدل، و276 من العدول. ومن الرقم الإجمالي المذكور هناك 122 إماماً، و25 مفتياً، وليس في المدارس الثلاث الرسمية سوى تسعة مدرسين (ثلاثة في كل مدرسة)، وفي الجزائر كلها لا يوجد سوى 103 من المعلمين بمن فيهم المساعدون والممرنون، وهم عادة من الفقراء المسحوقين. ويوجد حوالي 78 خوجة (كتاباً) في البلديات، و13 خوجة آخرين موزعين في دوائر الولايات. بالإضافة إلى عدد غير مذكور من المترجمين. أما بالنسبة للمهن الحرة فهناك محاميان وطبيبان[1].

ولنتصور أن بعض هذه الأرقام كانت تمثل النخبة الإندماجية. ولكن بعض المدرسين والصحفيين والخطباء كانوا خارج هذا التعريف. كما أن من الوظائف «الحرة» ما كان مشغولاً بعلماء من الطراز القديم ومدرسين وشعراء وأصحاب قلم. ومن ثمة تحدثنا عن المثقفين عموماً وليس عن النخبة وحدها.

ومهما كانت العبارة المطلقة على المثقفين الجزائريين في آخر القرن الماضي، فإنهم كانوا متفقين على أمور ومختلفين في أخرى. كانوا متفقين، في أغلبهم، على المحافظة على الهوية الوطنية، وعلى مقاومة مشاريع الاستيلاء على الأراضي الأهلية، وعلى محاربة الأندجينا والتجنس الجماعي والخدمة العسكرية الإلزامية، ونشر التعليم واحترام الشريعة الإسلامية والتمسك بالعلاقة مع الخلافة الإسلامية والبلاد العربية. ولكن أقلية منهم كانت ترى في الاندماج وسيلة للنهوض والتقدم والخروج من التخلف المفروض بحكم التبعية الاستعمارية. وكانت ترى أن التعليم الفرنسي هو الوسيلة المثلى للاندماج،

---

(1) آجرون (الجزائريون)، 520/1. قارن ذلك بما ذكره جان مير، مدير التربية.

وهي لا تمانع في التجنس الفردي، ولكنها كانت تعمل على إزالة العراقيل لتحقيق الإندماج الجماعي برفع شرط التخلي عن الأحوال الشخصية الذي فرضه قانون 1865. ولذلك كانت هذه الأقلية تنادي وتعمل على تدوين الفقه الإسلامي مما يسمح لها بالتجنس دون اعتبار ذلك تخلياً عن الدين. وكانت هذه الأقلية ضعيفة الصلة بالجماهير، وكانت منحصرة في بعض المدن فقط ومرتبطة ارتباطاً عملياً وفكرياً بالإدارة الفرنسية.

وقد درسنا حياة المجاوي وابن رحال وابن باديس وغيرهم ممن كانوا يمثلون قاعدة عريضة رغم أنهم كمثقفين، كانوا أيضاً من أهل المدن ومن المعزولين نسبياً، ولكنهم كانوا صدى للرأي العام الأهلي. ولا نريد أن ندرس حياتهم من جديد هنا. كما أننا تناولنا حياة د. مرسلي في غير هذا[1]. ويكفي أن نشير إلى بعض الأفكار التي تعكس هذا التيار من المثقفين.

والواقع أن هناك تذبذباً داخل هذا التيار أيضاً. فبعض أفراده كان متطرفاً مثل أحمد بوضربة المحامي الذي قيل إنه دخل الماسونية واعتنق اللائكية ونظر إلى الشريعة نظرة استخفافية في تدخلاته، وكان قد دخل عدة جمعيات فرنسية مما سمح له بإبداء رأيه الحر، باعتباره من المتجنسين أيضاً. ولكن رأى أحمد بوضربة هذا لم يكن يمثل سوى عدد ضئيل من هذه النخبة الإندماجية.

بينما نجد أحمد بن بريهمات قد سحر سنة 1882 بموقف جمعية حماية الأهالي في باريس، دون أن يتعمّق أهدافها طبعاً. وكان أحمد هذا هو ابن حسن بريهمات الذي لمع اسمه خلال الستينات وكان من «العلماء» المتنورين في وقته. وقيل إن أحمد بن بريهمات قد تجنّس أيضاً وكان من المتعصبين لرأيه ـ أو المتطرفين اللائكيين، وقد ظهر ذلك أثناء زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر سنة 1903، أي بعد عشرين سنة من رأيه الذي أعلنه سنة 1882 في باريس. فقد نوّه بالجمعية المذكورة على تبنيها موقفاً حضارياً إنسانياً عوض الأديان وكُتُبِها

(1) انظر فصل الترجمة والنخبة الإندماجية في كتابنا التاريخ الثقافي.

كالقرآن والإنجيل ورموزها كالهلال والصليب، ونوّه بفرنسا التي كانت تهدف ـ كما قرأ هو ـ إلى «رفع حالة التمدن المنخفضة النازلة بالبلاد»، ولكن أحمد بن بريهمات ظل في اللاوعي متمسكاً بتراث أجداده الذي طالما نوّه به والده أيضاً، فقال، وهو يستثني الأروبيين: إن كثرة سكان الجزائر هم من «عقب العرب الذين كانوا بالأندلس، وقد حازوا قصب السبق في العلوم الفاخرة». ونوّه بكون سكان الجزائر من البلاد التي أنجبت ابن سينا وابن رشد. وقد طالب بإجبارية التعليم ومجانيته للجزائريين جميعاً، كما كان الفرنسيون يفعلون في بلادهم عندئذ. وفي مكان آخر طالب أحمد بن بريهمات بتعلم العربية والفرنسية في نفس الوقت، لأن العربية تراثاً سيكون خسارة للجميع إذا لم يتعلمه التلاميذ. وهي دعوة متقدمة، بدون شك[1].

وفي سنة 1900 ألقى أبو بكر عبد السلام بن شعيب في باريس بحثاً في المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع الكولونيالي، أي دراسة المجتمعات الواقعة تحت الاستعمار. وكان البحث بعنوان «حول إندماج الأهالي المسلمين بالجزائر في الفرنسيين». وهذا الباحث يرجع إلى عائلة محافظة، فهو ابن قاضي تلمسان، شعيب بن علي، الذي أعد ابنه ليكون مثله من القضاة والمدرسين. وكان أبو بكر يعتبر نفسه من النخبة، وله الحق في ذلك، وقد عرّفها بأنها هي الشباب الجزائري الذين درسوا الفرنسية وآدابها (وكان هو يحسن العربية الفصحى والدارجة). وقال إن هذه النخبة هي فقط التي لها تصور عن الإندماج وأفكار كالفرنسيين. أما الإندماج الذي «يضفي صفة المواطنة الفرنسية لعامة الناس الجاهلة... فلن يكون بالنسبة لنا بدون خطر، وقد يكون حتى مثاراً

(1) قنان (نصوص)، ص 188 ـ 189، 190 ـ 193. وقد نشر أحمد بن بريهمات هذه الآراء في جريدة (المنتخب)، وبعضها في عمل مستقل ناقش فيه مرسوم فبراير 1883 حول التعليم، وتعليم الأهالي بالذات، الجزائر 1883. ويقترب منه رأي محجوب بن قلفاط حول نفس الموضوع وفي نفس الوقت تقريباً. انظر نفس المصدر، ص 194 ـ 196. وانظر كذلك فصول التعليم من التاريخ الثقافي.

للسخرية». إن أبا بكر هذا يدعو إذن إلى اندماج محدود، اندماج ضيق خاص بعدد قليل ممن تحصلوا على اللغة الفرنسية وآدابها والذين لهم أفكار مشابهة لأفكار الفرنسيين. أما العامة فهي بعيدة عن الإندماج لأنها جاهلة، ولأن الإندماج قد يجعلها خطراً (!) بقي أبو بكر إذن من خاصة المثقفين، وخاصة تلمسان المتمسكة بالفئوية والطبقية.

أما التجنس فقد عرفه أبو بكر بأنه «تخلى الفرد تخلياً كاملاً عن قوانينه وعاداته التي تتعارض مع قوانين البلد الذي أصبح مواطناً فيه، والواقع مستقبلاً تحت طائلة القوانين المدنية والسياسية لهذا البلد». وكما أن الإندماج لا يليق إلا بالقلة فكذلك التجنس سيضرّ بالغالبية العظمى من المسلمين. وقد دعا أبو بكر بدلاً من الإندماج والتجنس إلى التقارب بين الأهالي والفرنسيين، واعتبر التعليم الفرنسي أيضاً من أقوى أدوات هذا التقارب عند «المستنيرين» من الجزائريين. ولكن نظرته إلى الموضوع كانت انتهازية، فهو يراوغ الفرنسيين ولا يصارح الجزائريين، ويطلب من الفرنسيين ألا يجهلوا «دراسة لغتنا» لكي يتعرفوا على حضارة الشعب في الماضي[1] . وهي دعوة شبيهة، كما ترى، بدعوة أحمد بن بريهمات في الثمانينات.

إن الرواسب الحضارية ظاهرة في كتابات النخبة الإندماجية أيضاً. فهم يطالبون بالتعليم الفرنسي والعلماني، ومن جهة أخرى كانوا لا يترددون في المطالبة بحفظ التراث والاعتزاز بالأجداد، والتأكيد على استحالة الإندماج والتجنس الجماعي. ولعل الدعوة إلى «التقارب» بدلاً من الإندماج كانت تكتيكاً أو حيلة جديدة فقط عند بعضهم. ولا ننسى في هذا المجال أن الكولون كانوا أيضاً ضد التجنس الجماعي للجزائريين وضد اندماجهم الكلي عن طريق التعليم. ولا نرى هذا التذبذب في آراء النخبة الإندماجية من وجهة نظر الكولون فقط، ولكن من وجهة نظر المثقفين الجزائريين المعاصرين لهم أيضاً. إن صوت

---

(1) قنان (نصوص)، ص 268 ـ 271.

محمد بن رحال والمجاوي وحميدة بن باديس، كان أقوى من صوت أبي بكر بن شعيب والطيب مرسلي وأحمد بن بريهمات وأحمد بوضربة. وكانت عرائض الثمانينات والآراء التي قدمها الأعيان إلى لجنة فيري، والضغوطات الأخرى كالهجرة وتأثير الجامعة الإسلامية، لا تترك المجال لقلة من «الشباب» يفرض رأيه الخاص على الجماهير التي كان يعتبرها جاهلة وغير مؤهلة للإندماج الجماعي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن عقد التسعينات قد شهد ميلاد قادة الرأي العام الجزائري بعد الحرب العالمية الأولى، ميلاد عبد الحميد بن باديس، والطيب العقبي، والبشير الإبراهيمي، وأحمد مصالي، وفرحات عباس، وعشرات من النخبة بالمفهوم الجديد، أولئك المثقفون علمياً وسياسياً ووطنياً. إن مصير الجزائر قد احتضنته بعد ذلك فئة أخرى من المثقفين.

1. مصادر عامة

ملاحظة: للتوسع في المراجع العربية يرجع إلى هوامش تاريخ الجزائر الثقافي وإلى مراجع الحركة الوطنية الجزائرية، جـ 2، ط 4.

أ. عربية:

بلقاسمي بوعلام: رسالة ماجستير حول سياسة الأرض في القرن 19 بالجزائر، (بالإنجليزية). ـ مخطوطة ـ.

الحفناوي أبو القاسم: تعريف الخليف برجال السلف، جـ 1 ـ 2 الجزائر، 1906 ـ 1907.

زوزو عبد الحميد: أطروحة دكتوراه عن أقليم قسنطينة، 1837 ـ 1939، باريس 1992. ـ مخطوطة ـ.

لونيسي إبراهيم: رسالة ماجستير عن جريدة (المبشر)، جامعة الجزائر، 1995. ـ مخطوطة ـ.

ب. غير عربية:

Archives Aix-en-Provence.
2H40.
2H89.
10H81.
1KK371.

1 - Berque Augustin, «Bibliographie Critique des confreries musulmanes Algériennes», BSGO, 1919.

2 - Playfair R. Lambert, A Bibliography of Algeria from the Expedition of Charles V in 1541 to 1887, London, 1887.

3 - ————. Supplement to the Bibliography of Algeria, London, 1898.

4 - Collections des Notes du Gouvernement, Paris, 1834.

5 - Cour Auguste: Collection des Lettres Manuscripts chez charles Feraud, in R.A., 1914, PP. 91-117.
6 - Dravet, H. Les Ecoles arabes Françaises en Algérie de 1831 - 1871, DES., Alger, 1966.
7 - Exploration scientifique... de l'Algérie.
8 - Gouvernement Général de l'Algérie (direction de la securité générale) recueil des textes relatifs à l'internement des indigenes..., Alger, 1916.
9 - ————. Collection des documents inedits sur l'histoire de l'Algérie apres 1830, Alger, 1914.
10 - Heggoy Alf Andrew, Historical Dictionary of Algeria, 1981.
11 - Tableau de la situation des etabléssements Français dans L'Algérie. Paris, 1837.

2. الدوريات

1 . العربيـة :

الأخبار .

الأصالة .

الثقافة .

المبشر .

المعرفة .

المنتخب .

النصيحة للأجيال .

2 . غير عربية :

1 - Annales.
2 - Afrique Française (A.F).
3 - Bulletin de la societé de Géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord (SGAAN).
4 - Bulletin de la societé de Geographie d'Oran (BSGO).
5 - Debats.
6 - Gazette Médicale de l'Algerie.
7 - Journal Asiatique (J.A.).
8 - Revue Africaine (R.A.).
9 - Revue du Maghreb.
10 - Revue de la Méditerranée.
11 - Revue de Paris.
12 - Revue d'Histoire Moderne et Comtemporaine (R.H.M.C.).
13 - Recueil des Notes et Mémoires de la Societé... de Constantine (Recueil).
14 - Revue du Monde Musulman (R.M.M.).
15 - Revue Orientale et Algerienne.
16 - Revue de l'Orient.
17 - Times.

3. الكتب العربية

1 ـ أرسلان شكيب، حاضر العالم الإسلامي، ألفه في الأصل المستشرق لوثروب ستودارد. مع تعليقات وإضافات، عدة طبعات.

2 ـ ابن الأمير محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر، ط. الإسكندرية، 1903.

3 ـ ابن بكار الهاشمي، مجموع النسب، تلمسان، 1961.

4 ـ بيرم محمد الخامس، صفوة الاعتبار (رحلة)، ج 4، 1884.

5 ـ بوعزيز يحيى، ثورات الجزائر، الجزائر، قسنطينة 1980.

6 ـ التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، تونس، 1985.

7 ـ الخالدي سهيل، دور المهجرين الجزائريين في بلاد الشام، مخطوط، نشر بعنوان: الإشعاع المغربي في المشرق، دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، الجزائر، 1997.

8 ـ ابن زكري السعيد، أوضح الدلائل في إصلاح الزوايا ببلاد القبائل، الجزائر، 1903.

9 ـ زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، الجزائر، 1984.

10 ـ الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتحقيق المهدي البوعدلي، الجزائر، 1398، 1978.

11 ـ ابن سيديرة بلقاسم، كتاب الرسائل، الجزائر، 1881.

12 ـ سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، بيروت، 1998.

13 ـ سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج.1، القسم 1، بيروت، 1992.

14 ـ السنوسي محمد، الرحلة الحجازية، تحقيق علي الشنوفي.

15 ـ الصلح عادل، سطور من الرسالة، بيروت، 1966.
16 ـ ابن عبد الكريم محمد، حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية، الجزائر، 1981.
17 ـ العنتري محمد الصالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، الجزائر، 1974.
18 ـ العوامر إبراهيم، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، تونس، 1977.
19 ـ الفاسي علال، الحركات الاستقلالية، طنجة، 1948.
20 ـ فكري محمد أمين، إرشاد الألبا إلى محاسن أوروبا، القاهرة، 1892.
21 ـ فيرو، الحوليات الليبية، بنغازي، 1994.
22 ـ قنان جمال، نصوص سياسية، الجزائر، 19 .
23 ـ كحول محمود، التقويم الجزائري، الجزائر، سنوات 1911، 1912، 1913.
24 ـ المزاري محمد، طلعة سعد السعود، نشره يحيى بوعزيز، بيروت، 1991.
25 ـ المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، ط. 1964.
26 ـ هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، 1847 ـ 1918، الجزائر، 1986.
27 ـ ولد قادي، الرحلة القادية في مدح فرنسة وتبشير البادية، الجزائر، 1878.

4. الكتب غير العربية

1 - Abun Nasr, Jamil,. The Tijaniyya: A Sufi Brotherhood in Modern World, London, 1965.
2 - Ageron, Ch. Robert, L'Algerie Algerienne, Paris, 1982.
3 - ————. Histoire de L'Algerie Contemporaine (Que saisje), ed. 3, Paris, 1969.
4 - ————. Les Algeriens Musulmans et la France, vol. 1-2, Paris, 1967.
5 - Alloula, Malik. The Colonial Harem, Minneapolis, 1986.
6 - Anonyme. Le Corps des Interpretes Militaires, Valence, 1881.
7 - Aron, Robert et Al. Les Origines de la Guerre d'Algerie, Paris, 1962.
8 - Aumerat, Joseph François. Souvenirs, Blida (Algerie), 1898.
9 - Barbour, Nevil. Survey of Northwest Africa, London, 1961.
10 - Bardin, Pierre. Algeriens et Tunisiens dans l'Empire Ottoman, 1979.
11 - Bayle, Jacqueline. Quand l'Algerie devenait Française, Paris, 1981.
12 - Beaulieu, Paul Leroy. De la Colonistaion, ed. 5, Pais, 1902.
13 - Bellemare, Alexandre. Abdelkader, Sa Vie Politique et Militaire, Paris, 1863.
14 - Bernard, Augustin, Nomadisme en Algerie, 1921.
15 - Bilington, Fire in The Minds of men, New York, 19?
16 - Blackesley, J, Four Months in Algeria, London, 1859.
17 - Bruss, Madame. A Residence in Algeria, London, 1852.
18 - Cambon, Jules. Gouvernement de l'Algerie, Alger, 1918.
19 - Christelow, Allan. Muslim Law Courts And The French Colonial State In Algeria, Princeton, 1985.
20 - Colonna, Fanny. Instituteurs Algeriens 1883 - 1939, Paris, 1975.
21 - Depont, O. et Coppolani X. Les Confreries Religieuses Musulmannes, Alger, 1897.
22 - Devereux. Pember. Aspects of Algeria, London, 1912.
23 - Ditson, G.L. The Crescent and The French Crusaders, New York, 1859.
24 - Duveyrier Henri. Exploration du Sahara, Les Touareg du Nord, Paris, 1864.
25 - Emerit, Marcel. Les Saints Simoniens, Alger, 1942.
26 - Eudel, Paul. L'Orfevrerie Algerienne et Tunisienne, Alger, 1902.

27 - Fromentin, Eugene. Un Eté dans le Sahara, ed. 2, Paris. 1874.
28 - ———. Une Anne dans le Sahel, Paris, 1858.
29 - Gaffarel, Paul. L'Algerie, Paris, 1883.
30 - Gautier, E.F. (l'evolution d'Algerie, 1830 - 1930) Cahiers des Centenaire d'Algerie, Alger, 1930.
31 - Goinard, Pierre. Algerie-l'Oeuvre Francaise. Paris, 1984.
32 - Gouvernement Chanzy, 1875 - 1876.
33 - Gouvion, M. et E. Kitab Ayane el-Marhariba, Alger, 1920.
34 - Hamel, Louis. De la Naturalisation des indigenes musulmans d'Algerie, Alger, 1889.
35 - Hamet, Ismael. Les Musulmans Français du Nord de l'Afrique. Paris, 1906.
36 - Hanoteau A. et Letouneux A. La Kabylie et les coutumes kabyles, Alger, 1873.
37 - Joanne, Adolphe. Voyage en Algerie, Bruxelles, 1850.
38 - Julien, Ch. Andre. Histoire de l'Algerie Contemporaine, Paris. 1964.
39 - Klancy-Smith, J.Rebell and Saint, Berkeley, 1994.
40 - Klein, Henri. Feuillets d'El-Djazair, Alger, 1937.
41 - Kobak, A. Ezabele, The Life of Ezabele Eberhardt, New York, 1989.
42 - Lacheraf, M. L'Algerie, Nation et Societe, Paris, 1965.
43 - Le Chatelier, Alfred. Les Confreries Musulmanes dans le Hedjaz. 1887.
44 - ———. Les Medganates, Alger, 1888.
45 - Masqueray, Emile. Souvenirs et Visions d'Afrique. ed. 2, Alger. 1914.
46 - Masse, Henri. Les Etudes Arabes en Algerie, Alger, 1930.
47 - Meynier, (General), «Sur la Pacification du Sahara» in Cahiers de Centenaire, Alger, 1930.
48 - Massignon, Louis. Annuaire, Paris, 1955.
49 - Mirante, Jean. «La France et les Oeuvres indigenes en Algerie» in Cahiers du Centenaire de l'Agerie, Alger, 1930.
50 - Morel, John. Algeria, London, 1854.
51 - Peyronnet, Robert. Livre d'Or, Alger, 1930.
52 - Philippe, F. Etapes Sahariennes, Alger, 1880.
53 - Rinn, Louis. Histoire de l'Insurrection du 1871 en Algerie, Alger, 1890.
54 - ———. Marabouts et Ikhouan, Alger, 1884.
55 - Roches, Leon. Trente deux ans a travers l'Islam, Paris, 1884.
56 - Rogers, Albert. (Mrs.) A Winter In Algeria, London, 1865.
57 - Ruedy, John. Land Policy in Colonial Algeria, Berkeley, 1967.
58 - ———. Modern Algeria, Origins and Development of a Nation, Bloomington, 1992.
59 - Tailliart, Charles, L'Algerie dans la Literature Française, Alger, 1925.
60 - Thomson, Ann. Barbary and Enlightenment, European Attitudes Towards the Maghreb in the 18th century, New York, 1987.

61 - Turin, Yvonne. Affrontements Culturels, Paris, 1971.
62 - Universite d'Alger, Cinquantenaire, Alger, 1959.
63 - Vaillant, (Marechal), Rapport addresse a l'Empereur sur la culture de coton en Afrique (1854), Paris, 1855.
64 - Vatin, Jean-Claude et Al. Connaissance du Maghreb, sciences sociales et colonisation, Paris, 1984.
65 - Vignon, Louis. La France dans l'Afrique du Nord, Algerie et Tunisie, Paris, 1887.
66 - Voisin, Georges. L'Algerie pour les Algeriens, 1861.
67 - Warnier, Dr. L'Algerie devant l'Empereur, Alger, 1865?.
68 - ————. L'Algerie devant le Senat, Alger, 1865?.

5. مقالات بالعربية

- ابن أبي شنب، سعد الدين:
النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة، مجلة كلية الآداب - جامعة الجزائر، العدد1، السنة 1، 1964، ص ص 44- 66.
- ابن باديس، حميدة:
«إلى لجنة الشيوخ، 1891»، مجلة الشهاب، إبريل، 1937 م.
- بوعزيز، يحيى:
«ثورة محمد المقراني والشيخ الحداد»، الأصالة، العدد 2، مايو 1971، ص ص 22 - 29.
- ـــــــ:
«ثورات سكان الزواغة وفرجيوة، . . .»، الثقافة، 4، 1977.
- «تاريخ المقاومة الجزائرية»:
مجلة المعرفة (الجزائر) العدد 16 ، السنة 2 ، نوفمبر ، 1964 ، ص ص 5- 15.
- التميمي عبد الجليل:
«التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر»، المجلة التاريخية المغربية، العدد 1، يناير، 1974، ص ص 12 - 24.
- سعد الله، أبو القاسم:
«مدارس الثقافة العربية في المغرب العربي 1830 - 1954»، في مجلة

معهد البحوث والدراسات العربية، ·(دراسة مركزة على الجزائر) عدد 9، 1978، ص ص 43 ـ 79.

ـ :

«منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر»، الأصالة، 14 ـ 15، 1973، ص ص 7 ـ 26، والبحث منشور أيضاً في كتابنا أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 1، ط 3، 1992.

ـ :

«آخر الأعيان أو نهاية الأرستقراطية العربية في الجزائر»، مجلة المنارة، العدد 2، 1997.

ـ العريبي، علي:

«أصداء جزائرية في جريدة الحاضرة»، في مجلة الحياة الثقافية، 32، 1984.

ـ قصيبة بوزيد:

«ابن ناصر بن شهرة»، الأصالة، 2 يناير، 1972.

ـ كريستلو، ألان:

المكي ابن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية في القرن التاسع عشر، الثقافة، 11، رقم 61، ص ص 41 ـ 51.

ـ مجهـول:

«أضواء جديدة على كفاح الشريف بوشوشة» الثقافة، عدد 34، ص ص 85 ـ 99.

ـ المدني، أحمد توفيق:

«الثورات الجزائرية عبر التاريخ» مجلة المعرفة (الجزائر)، العدد 6، السنة 1، نوفمبر 1963، ص ص 3 ـ 14.

6. مقالات غير عربية

1 - Ageron, Ch. Robert. «Abd-el-Kader, souverain d'un Royaume arabe d'Orient» in R.O.M. no. Special, 1970, pp. 15-30.
2 - Ben Rahhal, Mohamed. «sur le futur de l'Islam?» (not sure of exact title) in Q.D.C. II, 1901.
3 - Aumerat, Joseph Francois. «Le Bureau de bienfaisance musulman - d'Alger», R.A., 44, (1900), pp. 60-78.
4 - ————. «La Propriete urbaine a Alger», R.A., 41-43, (1897-99).
5 - Bernard, Augustin. «Bouamama» in Q.D.C., 1901.
6 - Berque, Augustin, «esquisse d'une histoire de la seigneurie algerienne», R.M. VII, January-February, 1949, pp. 18-34; March-April, 1949, pp. 168-180.
7 - ————. «les intellectuels algeriens», R.A., XCI, 1947, pp. 123-151.
8 - ————. «la bourgeoisie Algerienne» in Hesperis, XXXV, 1948, pp. 1-29.
9 - Bousquet. Robert. «Abdel-Kader Bendaoud» in SGAAN, 1907.
10 - Bugeja, Manuel. «Ouled Ferhat» in SGAAN, 1915.
11 - Canal, G. «Martyr du Sahara: Charles de Foucould» in SGAAN, 1932.
12 - Christelow, Allan. «Algerian interpreters and the French colonial adventure in Sub-Saharan Africa» in The Maghreb Review, 10, 1985.
13 - ————. «Algerian Islam in a time of transation c 1880-c1930» in The Maghreb Review, 8, 1983.
14 - ————. «Intellectual history in a culture under siege; Algerian Muslim thought in the late nineteenth century» in Middle Eastern Studies, 18, 1982.
15 - Emerit, Marcel. «le probleme de la conversion des musulmans d'Algerie sous la second Empire», in R. Historique, CCXXIII, January - March, 1960, pp. 63-84.
16 - Engles, Fredrick. «Algeria?» (not sure of exact title), in North American Cyclopeadia, 1857.
17 - Fekar, Benali. «la representation des musulmans algeriens...», R.M.M., VII, January-April, 1909, pp. 1-22.

18 - Feraud, L. Ch. «les Ben Djellab, sultans de Touggourt: Notes historiques sur la provence de Constantine», R.A. 26-31, 1882-1887.
19 - Joly, Alexandre. «teinturerie indigene a Constantine» in R.M.M., Mars, 1909.
20 - Kanya-Forster J. «French missions in Western Sudan in 1890's» in Paideuma, 40, 1994.
21 - Lapasset, F. «Agriculture Algerienne» in R. Orientale et Algerienne, 1853.
22 - Nico, Kielster « » in R.O.M.
23 - Paoli, Louis. «L'enseignement superieur à Alger» in R.A. 49, 1905, pp. 406-437.
24 - Rinn, Louis. «deux chansons Kabyles sur l'insurrection de 1871» in R.A. 31, 1887, pp. 55-71.
25 - ————. «nos frontieres sahariennes», R.A. 30, 1886, pp. 161-242.
26 - Robin (Colonel), «notes historiques sur la Grande Kabylie de 1838-1851, in R.A. 46-48, 1902-1904.
27 - Sivan, Emanuel. «Colonialism and Popluar Culture in Algeria», in R. d'Histoire Modern et Contempraine» January, 1979, 21-53.
28 - Tustin de Minoir, «memoire», in R.A. 1955.
29 - Von Sivers, Peter. «Finance...?» in Annales, 3-4, 1982.
30 - Yacono, Xavier. «quelques remarques sur la politique indigene du Prince Napoleon en Algerie», in R.O.M. no. Special, 1970, 203-220.

مصطلحات

1 ـ الآغا: قائد عسكري، حاكم منطقة، من بقايا الألقاب التركية.

2 ـ الأجواد: النبلاء، المحاربون، الأشراف.

3 ـ الأشراف: المنتمون إلى نقابة الأشراف، آل البيت النبوي، علية القوم.

4 ـ الأندجين: الفرد الجزائري الذي وضعته المعاملات الفرنسية في درجة دنيا ـ دون المواطن، الأهالي، سكان الجزائر في مصطلح الاستعمال الفرنسي.

5 ـ الأندجينا: مجموعة من القوانين الاستثنائية والتعسفية التي فرضها الفرنسيون على الجزائريين لقمعهم وإرهابهم.

6 ـ أهل البارود: الفرسان الشجعان ذوو الأصول النبيلة.

7 ـ الباشاغا (الباش آغا): حاكم دائرة واسعة، وله سلطات قوية أصلاً، من الألقاب التركية.

8 ـ البراح: المنادي، وخاصة في الأسواق الريفية للإعلان عما تريده السلطة من الناس.

9 ـ الثقاف، المصادرة، مصادرة الأرض، سياسة اتبعها الفرنسيون ضد المحاربين أو المتمردين الجزائريين ضدهم.

10 ـ الجماعة: مجلس القرية منتخباً أو معيناً للسهر على شؤون القرية، وعلى رأسه أمين.

11 ـ الحضر: البَلْديّة، سكان المدن، خاصة ذوي الأصول الأندلسية.

12 ـ الخليفة: النائب، الوالي الذي يحكم ولاية أو محافظة، وهو لقب شاع في عهد الأمير عبد القادر، وكاد يختفي في العهد الفرنسي.

13 ـ الرومي: الفرنسي، الأجنبي، غير المسلم.

14 ـ الزمالة: مجموعة خيام متنقلة تضم أهل دوار (قبيلة) سيما أثناء الحروب، بحثاً عن ملجأ أو هرباً من العدو.

15 ـ الزواف: الزواوة، فرقة عسكرية ألفها الفرنسيون من الأهالي في أوائل الاحتلال.
16 ـ الشيخ: العالم بأمور الدين، المعلم، رئيس القبيلة أو العرش (العشيرة).
17 ـ شيخ العرب: لقب أطلق على حاكم منطقة الزيبان (بسكرة وما جاورها)، واختصت به عائلة بوعكاز أولاً ثم نافستها عليه عائلة ابن قانة.
18 ـ الصبايحية (السبايهية): تركية الأصل وتعني الجنود الفرسان.
19 ـ الصفوف: التكتلات القائمة على النعرات، سياسة فرق تسد.
20 ـ القناصة: الرماة المهرة، فرقة عسكرية مختلطة جزائرية فرنسية.
21 ـ القامرة: البرلمان، مجلس الشيوخ (Senat).
22 ـ القاوري/ الكاوري: الفرنسي، الأوربي.
23 ـ القوربي/ الكوربي: الكوخ الحقير من الطوب ونحوه، المأوى المتواضع.
24 ـ القوم/ الكوم: المحاربون الشجعان، الجنود الأهالي المتعانون مع الفرنسيين.
25 ـ الكراغلة: تركية الأصل وتعني المولدين من تركي وجزائرية.
26 ـ الكولون: المعمرون الفرنسيون، المستوطنون الأجانب الذين استولوا على الأراضي والثروات الجزائرية.
27 ـ اللفيف الأجنبي (La Legion Etrangere): فرقة عسكرية مختلطة من جنسيات مختلفة وفي الأغلب كان عناصرها من المجرمين والمغامرين والمرتزقة.
28 ـ المخزن: الحكومة، قبائل معينة معفاة من الضرائب في مقابل خدمة الدولة عند الفتن الداخلية أو الحروب الخارجية.
29 ـ المدقانات: نوع من الصعاليك، المقاومون للتوغل الفرنسي في الجنوب.
30 ـ المرابطون: رجال الدين والجهاد، المنقطعون في الرباطات من أجل الجهاد والعبادة، أصحاب الزوايا، الأشراف دينياً.

الفهارس العامة

1 ـ فهرس الكتب والدوريات

2 ـ فهرس الجمعيات والحركات والطرق الصوفية والمؤتمرات

- م -

3 ـ فهرس أعلام الأشخاص

ـ أ ـ

- ب -

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ح -

- خ -

- د -

ـ ش ـ

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

ـ ل ـ

- م -

- ي -

4 ـ فهرس القبائل والجماعات

ـ أ ـ

- ب -

- ت -

- ج -

- ح -

- د -

5 ـ فهرس الأماكن

ـ ت ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- ش -

- ص -

- ط -

- ظ -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ي -

المحتـوى

الفصل الثالث: حكم الغرباء 1870 ـ 1891

الفصل الرابع: نهاية عهد؟


Bibliotheca Alexandrina
06451173